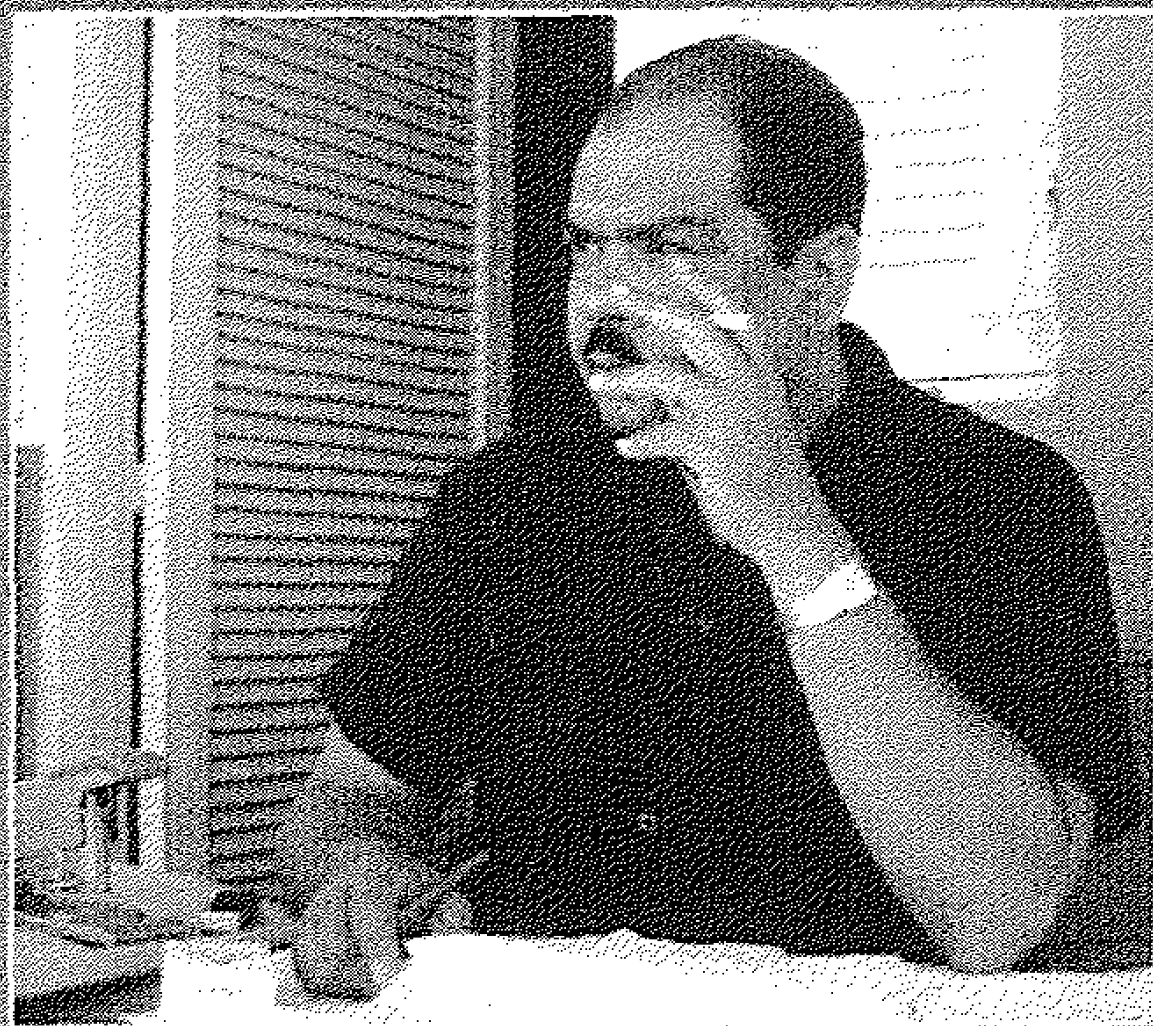
صلاح نصر



تاريخ المخابرات

الكتاب الأول

حرب العقل والمعرفة

حرفة التخابر





تاريخ المخابرات (١)
حرب العقل والمعرفة
الناشر: دار الخيّال
الغلاف: محمد الصباغ
طبعة كاملة

تـاريــخ المخابــرات

١

حرب العقل والمعرفة

صلاح نصر

تاريخ المخابرات [١]

حرب العقل والمعرفة

الطبعة: الأولى فبراير ٢٠٠٢

رقم الإيداع: ١٦٠٦٧ / ٢٠٠١

الترقيم الدولى: 9 - 26- 5979- 977

دار الخيّال . ٠١٢٣٢٩٠٦١٨ / ٠١٢٤١٢٦٠١٤

تصميم الغلاف: محمد الصباغ

جرافيك: محمد كامل مطاوع

خطوط الغلاف: لمعى فهيم

المشرف على الإنتاج: عماد حمدى

طبع الغلاف: القطان للمطبوعات الفنية المهندسين

ت/ ٣٤٧٩١٦٣

كمبيوتر: دار جهاد ـ ت : ٧٩٦٤٧٨٣

صلاح نصر

تاريخ المخابرات

١

حرب العقل والمعرفة

حرفة التخابر

مطبوعات دار الخيّال

حرفة التخابر

من الـصعب عنـد الكتـابة عن أعمـال تتعـلق بأجهـزة المخابرات، أن نـدلى ببيـانات لا تتعرض إلى ما يمس أمن الدولة، فمن المسَلم به أن أحدا لا يكاد يتعرض إلى بعض الأعمال التى تـوفق المخابرات فى أدائـها حتى يكشـف عن شيء أو أشياء يـفيد منهـا عدواً أو أحد الخصوم، ومن نـاحية أخرى تخرج مـعظم المؤلفات التـى تعرض للمخـابرات ـ عادة ـ فى صورة مهـينة تحط من كرامـتها، واعتاد كـثير من القـادة العسكريين والـسياسيين إلـى عهد قريـب أن يهونـوا من شـأنها، فـإذا رأينا «كـلاوز فيتـز» يقول فـى موضـع من كتـابه: «إن المخابـرات هى التى تمـد القائد بـالأسس التى يـبنى عـليها قـراراته وجميـع ما يقوم بـه من أعمال»، يقول فـى موضع آخر إن قسطا كبيرا مـن المعلومات التى تحصل علـيها المخابرات إبان الحرب يشوبه التناقض، وإن قسطا كبيرا منهـا أيضا مزيف، وللقسط الأكبر منها طبيعة مريبة. والطريـف أن الملك جون بطل المسرحية التـى كتبها شكسبير يعـبر عن رأيه فى هذا الموضوع وذلـك بعد أن تخلـى عنه عملاؤه وجواسـيسه فقال: «هـل كان رجال مخابـراتنا سكارى؟ هل كانوا نياما ؟». وبهذا القول يدمغ المخابرات بوصمة ساخرة مضحكة!.

إلا أنه على الرغم من هذه الاتهامات فللمخـابرات دورها الخطير للغاية، وكان تطورها خلال الحرب العـالمية الثانيـة واسع المدى، حتى لقـد صار لها اليوم فـلسفة واضحة المـعالم محددة الأهداف.

وفى هذا الكتاب نريد أن نعرض جوانب من فـلسفة المخابرات فى هذا العصر، وإذا كنا نضع فـى تقديرنا تقـسيم دائرة المعارف الـبريطانية لـلمعلومات إلـى ـ إنسانية، وحيـوانية،

وعسكرية ـ فلابد أن نقدر أيضا الصورة التى تربط جهاز المخابرات برأس الإنسان من حيث إن مصادر المعلومات تتمثل فى مراكز الإحساس الموجودة به، فالعينان هما بمثابة وسائل الاستطلاع والأذنان بمثابة جهاز الاستماع إلى الإذاعات، والحواس تنقل ما تلاحظه إلى المخ حيث تحدث عملية الترابط والتنسيق.

على أن المخابرات فى طبيعتها يشوبها بعض الاضطراب نتيجة الغموض أو الإبهام الذى أحاط بالكلمة وبالعمل الذى تؤديه، كما نتج سوء الفهم أيضا نتيجة للتنوع الكبير فى أنواع المعلومات ومصادرها ووسائل الحصول عليها وجمعها. ويقول «شيرمان كنت» فى كتابه «المخابرات الاستراتيجية»: «إن المخابرات معرفة وتنظيم وعمل، هذا عدا أن بعض العمليات الخارجية كالأعمال السياسية السرية فيما وراء البحار وما إليها تضفى مزيدا من هذا الاضطراب». وقد وصف الليفتنانت جنرال «جيمس دوليتال» عملية المخابرات فى كلمات غير أكاديمية جاء فيها: «إن الحصول على المعلومات وجمعها شيء، وتصنيف هذه المعلومات وإيضاحها شيء ثان، أما استخدامها فهو أمر ثالث غير الأولين».

ولكن شيئا هاما لم يذكره الجنرال «دوليتال»، وهو أن الأقسام الثلاثة يجب أن تكون متصلة متناسقة معا إلى أقصى درجة ممكنة.

والمخابرات القومية «الاستراتيجية» هى التى يمكن أن نعرفها بأنها المخابرات التى تغطى الاستراتيجية القومية، والتى تسمو درجة أو تزيد أهمية على احتياجات أية مصلحة واحدة من مصالح الدولة.

إن دارس الفلسفة ومن يعمل فى النظريات الإدارية، والمراقب الذى يعنى بالنظريات السياسية سيجد مسائل كثيرة أساسية تعرض له حينما يناقش العلاقة بين المخابرات القومية وبين السياسة العامة. والدراسة التحليلية الوصفية التى ستجئ فى هذا الكتاب لا تعنى تكملة بحث الفيلسوف، ولا دراسة من يعنى بالنظريات السياسية أو النظريات الخاصة بأعمال الحكومات، بل الواقع أن الهدف من هذه الدراسة يقتصر على وصف المخابرات بحدودها الشاملة وما تتضمنه من أعمال علنية أو سرية.

لقد كانت الفلسفة عند اليونانيين القدماء هى «الحكمة»(*)، أى المعرفة بمعنى معرفة «العالم والإنسانى وتحديد موقف معين من الحياه».

ولقد ظلت هذه الكلمة قائمة منذ ذلك العصر لأنها تعبر عن حاجة إنسانية مستمرة

(*) المعنى الدقيق لكلمة فيلسوف هو محبة الحكمة، والحكمة هى الفلسفة.

وكثيرا ما تعطى معانى مختلفة ولكن أكثر هذه المعانى ثبوتا هو: «أن الفلسفة مفهوم شامل للعالم يمكن أن نستنبط منه طريقة معينة فى السلوك».

ويقول «جورج بوليتزر» فى كتابه «المبادئ الأساسية للفلسفة»: «لنفرض أن كل الناس يعتقدون أن الحقيقة لا يمكن معرفتها، إنهم سيصبحون عندئذ لا حول لهم ولا قوة إزاء الحروب والكوارث وعليهم أن يتقبلوها، بقضاء وقدر».

والواقع أننا نعيش اليوم فى عالم أشبه بغابة ملأى بالوحوش، ويبدو أن قانون الغاب هو الذى يتحكم فى العلاقات الدولية «عش لتأكل وتؤكل».

وهذا هو ما يجعل للمعرفة من أجل الوصول إلى الحقيقة الدور الأساسى فى درء هذا الخطر، فتكون المخابرات المعرفة والعمل فى أوسع معنيين لهما، وهذا ليس ببعيد عما جاء فى تعريف كلمة فلسفة.

والواقع أن المخابرات هى مفتاح القرارات، إذ ليس ثمة أكثر إحراجا فى إعداد القرارات القومية أكثر من العلاقة بين المخابرات والسياسة، أو بمعنى أوضح العلاقة بين المعرفة والعمل، وقليل من الناس حتى أولئك الذين يعرفون الكثير من المسائل العامة هم الذين يلمسون وجودها، فضلا عن أن قليلين منهم هم الذين يستطيعون تقييم الدور الحاسم الذى تقوم به المخابرات فى رسم السياسة القومية.

على أن مميزات عالم المخابرات وأعمالها المستترة وحقائقها أضخم وأكثر إثارة للرعب من القصص التى يتخيلها أكبر روائيى الإجرام مثل جان بوشان واريك ميللر، والفارق الوحيد بين الخيال الروائى وبين الحقائق فى هذا الميدان، هو أن أبطال الروايات يتسمون بالشجاعة والإقدام والأعمال الخارقة فى جو رومانتيكى، على حين أن أشخاص عالم المخابرات ليسوا كذلك، بل إنهم فى الغالب أشخاص عاديون لهم نفس الخواص البشرية للإنسان العادى من حيث الخوف والانفعال، ويسلكون سلوك الإنسان الطبيعى. وعلى الرغم من أن رجال المخابرات أذكياء، فإن ذكاءهم ليس هو الحكم دائما.

إن نظم المخابرات وأساليبها معروفة مهما تكن جنسية الجهاز، أما ما لا يجب أن يفشى، فهو أين وكيف ومتى استخدمت أو سوف تستخدم هذه الأساليب فى عمليات معينة.

وإذا كانت السرية مطلوبة فى معظم أنشطة المخابرات، فإن الفطنة والوعى قد يكونان ضروريين لإزالة كثير من الغموض الذي يعلق بأذهان المواطنين، وذلك بنشر الحقائق التى لا تضر أمن الدولة والتى تقرب إلى الناس مفهوم المخابرات الحقيقى، وكذا رسالتها الكبرى ودورها فى المحافظة على الأمن القومى للدولة.

فالمخابرات فـي سبيل تحقيق المـعرفة التي أصبـح لا معدى لأية دولة عصريـة أن تعيش بدونها، تحوي بين ضروب نشاطها عملية ضخمة بـاهظة التكاليف نتيجة تلك الحروب التي تشنهـا أجهزة المخابرات المعاديـة ضد بعضها البعـض، حيث لا تكون هناك حـرب ساخنة يستخدم فيها السلاح التقليدي، وإنما حرب تعتمد على المواهب العقلية والذهنية، سواء في نشاطهـا الإيجابي كالقـيام بأعمال الجاسوسـية بمعناها الـشامل، أو في المخابرات الـوقائية ومقاومة التجسس.

وفي هذا الجـزء من نشاط المخابرات يـلعب الدهاء دورا كبـيرا ويستغل كـل طرف كل الوسائل العلمية والفنية والعقلية لشل خصمه.

وأنا إذ أقـدم لقراء العـربية كتـاب «تاريخ المخـابرات ـ ١ ـ حرب العـقل والمعرفـة» إنما أحاول أن أعبـر عن فلسـفة المخابرات ونـشاطها فـي حدود هذا المفـهوم، فالمخابـرات علم شاسع يحتاج كل فرع فيه إلى مؤلفات عدة!.

إن هدفي من هـذه الدراسة بجزئيهـا هو أن أبرز للقارئ العـربي مفهوما أعتـقد أنه كان غير واضح في مـجتمعنا حيث أسـيء الخلط بين مهمة المخابـرات وأجهزة الأمن الأخرى. وقد وضـحت في الكـتاب الأول عمل المخـابرات من زاوية المـعرفة، أما الـكتاب الثـاني ـ تاريخ المخـابرات ـ٢ـ فلسفـة الجاسوسية ومـقاومتهـا ـ فينفرد بمـعركة الدهاء مـن زاويتي التجسس ومكافحته، والفروع المتعلقة بكل منهما.

على أننـي أود أن أوضح هنا أنني وضعـت هذه الدراسة معتـمدا على المراجع العـلمية العلـنية وعلى خـبراتي الشخـصية، ولم أشـأ أن أشير إلى «أعمـال جهاز المخابرات الـعامة المصرية» وذلك حـفاظا على أمن الدولة، اللهـم إلا حينما كنت أضرب بعض الأمـثلة التي سبق أن نشرت والتي لا ضرر من ذكرها.

كما أن ما جاء بهذه الدراسـة آراء شخصية لا أضفي عليها صفتي كـرئيس سابق لجهاز المخابرات العامة، بل أكتبها كمواطن عادي يريد أن يبعد عن أية مؤثرات سياسية.

وأرجو أن يلاحظ القارئ أن هذا الكتاب كـان قد تم عام ١٩٦٧م ولكن ظروف الرقابة التعـسفية إذ ذاك وقفـت عائقا لولادتـه ولـم أشأ أن أغير كـثيرا منه لأن بـالكتاب كثـيرا من التنـبؤات أعتقد أن معـظمها قد تحقـق فيما بعـد، ولذا آثرت نشر الكـتاب كما انتهـيت من وضعه في نهاية عام ١٩٦٧ مع إضافات طفيفة لا تذكر.

على أنني قد أكون جـاحدا إذ لـم أنوه بالفضل لكل من عمل معـي في الأحد عشر عاما

التى رأست خلالها جهاز المخابرات العامة، إذ بذل هؤلاء العرق والدم والتضحية فى سبيل إعلاء شأن هذا الجهاز.

ولقد كان لـهم النصيب الأكبر فـى نجاح عملياتنا ونـشاطنا. وسوف يذكر لهـم التاريخ ذلك ويـقدرهم مـهما حـدث من ظروف ، ومـهمـا أثير مـن مهاتـرات الحاقديـن، ولمزات النهازين، ومهما تعرضوا لمحن تنأى عن حملها الجبال.

وأخيرا أسـأل الله التوفيـق، وأضرع إليه سبحـانه وتعالى أن يـرشدنا إلى الهدايـة الحقة والحقيقة الهادية، وأن يرعى هذا الوطن، ويحفظه من أطماع الطامعين.

القاهرة فى ٢٣ يناير ١٩٧٥م

صلاح نصر

1

المخابرات عبر التاريخ

دار الخيّال

حقا إن الرغبة فى التعرف على المعلومات مقدما متأصلة لا جدال فى غريزة حب البقاء للحيوان والإنسان، فالكثير من مملكة الحيـوان تستكشف الغاب لتبحث عن المأكل والمشرب والمأوى ونرى أنواعا كثيرة من الطيور تهاجـر آلاف الأميال حيث تجد المكان المناسب لتضع بيضها.

أما فـى الإنسان فـإننا نـلاحظ منـذ بداية الـتاريخ أن حـياته عـلى الأرض تتـطلب مـنه استفسارات عدة مقدما عن موقفه ومستقبله كعضو فى الجماعة التى يعيش فيها.

كانـت مصادر المعـلومات فى قـديم الزمان حـينما كـان الإنسان يؤمـن بتدخل الـقوى الخارقة للطـبيعة فى شئون النـاس، تتشكل من الكهـنة والعرافين والسحـرة، وهؤلاء كانوا يوهمون الناس بأنهم على صلة بالآلهة، ولـما كانت الآلهة تعرف ما سوف يحدث مستقبلا لأنها هى التى نظمت نتائج الأحداث، فقد كان مـن المنطقى أن يلجأ الإنسان لمعرفة قصدها عن طريق السحر والمعرفة وكذلك عن طريق النجوم والأحلام.

ويضم تاريخ الأديان أمثلة لا حصر لها لما تخبـئه قوى الآلهة بالنسبة للإنسان سواء كان ذلك بناء على رجائه أو بدونه ، ولكن قليلا منها هو الذى يتعلق بشئون الدولة العملية، وما تسفر عنه من مغامرات عسكرية أو ما يشبه ذلك.

ومن ثم انتـشرت الكهانة فى الـديانات القديمة، وصـار رجال الدين مصدرا للـتنبؤات التـى تستهـدف حل مشاكـل الإنسان، وهكـذا كبر الاعتـقاد فى القـوى الميتافـيزيقيـة وفى جدواها وفى مده بما يحتاج إليه من معلومات.

ولقد بذل الحكام الجهد منذ عصور عريقة القدم للحصول على معلومات عن البلاد المنافسة التى تقف منها موقف المزاحمة أو الخصومة، وكانت جيوشها أيضا تقوم بالتعرف على معلومات عن الجيوش المنافسة، وطبوغرافية مسارح العمليات الحربية المحتملة أو المتوقعة.

وكان من الميسور الحصول على معلومات عسكرية محلية فى أثناء الحملات العسكرية، أو قبل المعركة من السكان المحليين، كما استخدمت الخيالة كدوريات استطلاع، فى الوقت الذى استخدم فيه العملاء والجواسيس والخونة والرحالة المتنقلون بين البلاد للحصول على المعلومات طويلة المدى.

على أن هناك نوعا آخر من عمليات المخابرات ورد فى التوراة، وفيه يطلب الرب من الإنسان أن يسأل عن المعلومات فى التو واللحظة. فعندما كان موسى عليه السلام فى البرية مع بنى إسرائيل، ألهمه الرب أن يوفد رئيس كل قبيلة من قبائل إسرائيل ليتجسس على أرض كنعان، التى كان الرب قد عينها لتكون وطنا له. وقام موسى بتزويدهم بالمعلومات، وطلب منهم أن يروا البلاد، ويتعرفوا عليها ويعرفوا سكانها، وما إذا كانوا أقوياء أو ضعفاء، قلة أو كثرة، وسافر الرؤساء وأمضوا فى مهمتهم أربعين يوما ، وعندما عادوا قالوا لموسى وهارون إن البلاد تفيض باللبن والعسل، وعرضوا عليهما بعض فاكهتها من عنب ورمان وتين.

واختلف اثنان عن زملائهما وقالا إن سكان هذه البلاد أقوى من بنى إسرائيل.

قالا: إن رجال هذه البلاد ذوو قامات طويلة، وأن مدنهم لتحيط بها الأسوار المنيعة. وتململ بنو إسرائيل محتجين على موسى وهارون، فقرر الرب أن يضربوا فى البرية زهاء أربعين سنة نظرا لقلة إيمانهم، أى سنة فى مقابل كل يوم أمضاه الجواسيس فى تلك البلاد.

وفى هذه المهمة الاستطلاعية ما يستحق النظر لأول وهلة ، فأولا إذا كان المطلوب هو معرفة وجهة نظر غير متحيزة عن طبيعة بلاد كنعان وطبيعة أهلها، كان الأنسب منع إرسال زعماء سياسيين فى مهمة إخبارية.

وفضلا عن ذلك فلم يكن موسى أو هارون فى حاجة إلى طلب بيانات عن أرض كنعان لأنهما كانا يؤمنان بالرب. فالغرض الحقيقى من هذه المهمة كان اختبار زعماء القبائل الإسرائيلية ومدى تحملهم والثقة فيهم ، ولذا فإنه حينما لم يصمد سوى اثنين فقط، حكم الرب على بقيتهم أن يضربوا فى الصحراء حتى يخرج جيل جديد يستطيع تسلم مقاليد الأمور.

ومثال آخر عن أعمال المخابرات نلاحظه فى غزوة بـدر الكبرى، فاتحة النضال المرير بين المسلمين وأعدائهم، وقد برهن محمد عليه الـصلاة والسلام على عبقرية عسكرية فذة، فقد سلك ما يـجب أن يسلكه كل قائـد محنك فى الميدان، إذ لـم يـسمح لقواته بالتـقدم قبل أن يستطلع موقف العدو، ويحصل على المعلومات اللازمة عن قواته ومواقعه ليقرر خطته بعد ذلك.

وحينما كانت قوات المسلمين تكمن فى وادى ذفران، أرسل النبى ما نطلق عليهم اليوم «دوريات اسـتطلاع»، مكـونة من عـلى بن أبى طـالب والزبـير بن الـعوام، وسعد بـن أبى وقاص، ونفرمن المسلـمين إلى ماء بدر بغرض استطلاع أخبار المشركين، وعادت الدورية ومعها غلامان عرف منهما الرسول أنهما من جيش قريش.

وأجرى الرسول بنفسه استجواب الغلامين فـسألهما : كم القوم؟ فقالا: «كثير عددهم، شديد بأسـهم» فسألهمـا الرسول : كم عدتهم؟ قـالا: «لا ندرى» فقال لهمـا الرسول: كم تنـحرون من الجزر كـل يوم؟ قالا: «يـوما تسـعا ويوما عـشرا»، فاسـتنبـط الرسول بذكـائه المتوقد، أنهـم ما بين التسعمائة والألـف، ولما عرف من الغلامين أن أشراف قريـش جميعا خرجـوا فى هذا الجيش، التـفت إلى المـسلمـين قائـلا: «هذه مكـة قد ألقـت إليكـم أفلاذ أكبادها».

ولا شك أن تاريخ المخابرات، والحصول على معلومات منفصلة عن أعمال الاستطلاع العسكرى فى الميدان لهو قصة العملاء والجواسيس، ومن الصعب وضع معنى دقيق لكلمة جاسوس، فالكـلمة تحمل أكثر من معـنى بالنسبة للدولـة، وبالنسبة للظروف المحـيطة عند العمل بالمخابرات ، فـالشخص الذى يحاول الحصول على معلومـات وهو يرتدى كسوته العسكرية ليس جـاسوسا ولا عميلا، بل هو «كشاف» أو رجل استطلاع، ويـمنحه القانون الدولى حصانـة توجب معاملته معـاملة أسرى الحرب، أما الشخـص الذى يكون دوره هو الحصول على معلومات سرية بواسطة وسائل سرية خفية مع ارتدائه ثيابا مدنية، فإنه يصبح جاسوسا أو عميلا، ويتعرض فى أغلب البلاد إلى حكم الإعدام إذا قبض عليه.

وبالإضافة إلى ذلـك فإن الشخص يكون خائـنا كما يكون جاسوسـا أو عميلا، إذا كان يعمـل فى خدمة دولـة أجنبيـة ضد بلاده، ولقـد أثيرت الصـعاب فى محـاولة تفسـير هذه التعاريف فى حالة الـقوات غير النظامية، التى لا يرتدى أفرادها ملابـس عسكرية أو أكسية متعارفا عليها يمكن تمييزها بسهولة ويسر، وكذلك بالنسبة للقوات الثورية.

ويعطينا «صان تـزو» فى أحد فصول كتابه «فن الحرب» تحت عنـوان «استخدام العملاء

السريين» أساس الجاسوسية كما كانت تمارس بواسطة الصينيين فى عام ٤٠٠ ق.م، وهى شديدة الشبه بما يمارس اليوم. يقول: «هناك خمسة أنواع من العملاء، الوطنيون والأجانب والمزدوجون والموهون والأحياء». فالنوعان الأول والثانى هما ما نطلق عليه فى الوقت الحاضر «عملاء المنطقة»، حيث يقومون بالتجسس على دولة ما لحساب دولة أخرى. والمزدوجون عبارة عن تعبير يطلق على عميل من عملاء العدو تم القبض عليه وإرساله بواسطة آسرية ليتجسس على بلاده. أما العملاء الموهون فهم الذين ينفثون المعلومات الكاذبة بين الأعداء، وكانوا يعدمون إذا اكتشف الأعداء كذب معلوماتهم. أما العملاء الأحياء فهم الذين يصلون إلى مكان العدو، ويحصلون على أفراد من الأعداء، ثم يعودون سالمين إلى بلادهم».

ولا يقتصر فضل «صان تزو» على هذا التحليل المدهش لطرق الجاسوسية، ولكن يعود إليه فضل كتابة أقدم التوصيات عن إنماء جهاز المخابرات. وهو يوضح لنا أن المخابرات الممتازة هى التى تستخدم كل الأنواع الخمسة من العملاء فى نفس الوقت، ويشبه هذه العملية بشبكة لصيد السمك مكونة من حبل واحد يضم خمسة أنواع من الشباك.

ولا تقف مساهمة «صان تزو» عند هذا الحد، وإنما هو يكتب تعليقاته على المخابرات المضادة، وعلى الحرب النفسية، وعلى الخداع، وعلى الأمن، وعلى المزيفين ـ وبوجه عام على كل حرفة المخابرات.

ولقد كشفت المخابرات الحديثة عن أن إمبراطورية «جنكيز خان» قامت على مستحدثات عسكرية مليئة بالجرأة، وأثبتت انتفاعه الكامل بأعمال المخابرات وجمع المعلومات، لقد استخدم المغول الجاسوسية للحصول على المعلومات اللازمة لشن حملاتهم، كما لجأوا إلى الشائعات وغيرها من وسائل المبالغة لتجسيم عدد قواتهم وقوة جنودهم، ولم يكن يهمهم ماذا يمكن أن يظن أعداؤهم ما داموا ينتفضون من الخوف والرعب، وقد وصف الأوروبيون خيالة المغول الضاربة، وإن كانت أقل عددا من الحقيقة، على أنها جحافل لا حصر لها، ذلك لأن عملاء المغول كانوا يهمسون بمثل هذه القصة فى الطرقات. وإلى اليوم لا يقدر أغلب الأوروبيين سرعة هذه القوات، ولا مهارة القيادة، وهما الأمران اللذان توافرا للمغول عندما وجهوا لهم الضربات منذ سبعة قرون.

ولقد استخدم «جنكيز خان »جواسيس العدو كوسيلة لإرهاب جنود العدو أنفسهم، وعندما كان يستميل جواسيس العدو إلى جانبه، كان يلقنهم الشائعات التى ينشرونها بين قواتهم. ولنرقب ماذا يقول أول أوروبى أرخ لجنكيز خان واصفا فى كلماته غير المألوفة

الآن كيف أن جنكيز خان أطلق «خلية النحل» على ملك خوارزم، أى جعله يعيش دوامة من الاضطراب، يقول المؤرخ:

«ولقد جعل الجواسيس الذين بعث بهم ملك خوارزم لرؤية قوة وتعداد جيش جنكيزخان يصفون الأمر بهذه الصورة: إنهم ـ كما قال الجواسيس للسلطان ـ كاملو الرجولة شجعان لهم مظهر المصارعين لا يستنشقون شيئا إلا رائحة الحرب والدماء، ويبدون تشوقا إلى القتال، حتى إنه من النادر أن يستطيع القادة السيطرة عليهم وتهدئتهم. ومع هذه الوحشية التى يبدون بها فإنهم يجيدون الضبط والنظام، ويطيعون قائدهم طاعة عمياء، ويدينون بالولاء لأميرهم إلى آخر حدود الولاء، ويقنعون بما يصل إليهم من طعام. وليس من المدهش أن يختاروا الوحوش ليأكلوها، ومع أنهم مسلمون فلم يكن من الصعب أن يستعيضوا لونا من الغذاء عن لون آخر، فهم لا يأكلون لحم الخنزير فحسب بل إنهم يأكلون الذئاب والدببة والكلاب، عندما لا يكون هناك أى نوع آخر من اللحوم، ولا يفرقون بين ما يجوز شرعا أن يأكلوه وبين ما لا يجوز. وتضطرهم الحاجة إلى الطعام، لقوام الأود، إلى تناول كل ما يحرم على المسلمين تناوله من لحوم بعض الحيوان. ثم يختتم الجواسيس كلماتهم بقولهم : أما عن عدد قوات جنكيز خان فإن القوات تبدو كالجراد «أبو النطيط» من المستحيل حصرها أو إحصاؤها.

والواقع أن الأمير أجرى عرضا لجنوده لإحصائهم فوجدهم «سبعمائة ألف جندى». ولا يزال جواسيس العدو اليوم ـ كما كانوا بالأمس ـ لهم نفعهم فى إضعاف معنويات العدو. ولقد قام ملك «خوارزم» وشعبه بقتال رهيب على الرغم من توقعهم أنهم يواجهون مقاتلين يأكلون الذئاب ولا حصر لعددهم، ولكنهم كانوا قد تركوا قوة المبادأة بين يدى جنكيز خان، ومن ثم كان مآلهم الهزيمة.

على أنه منذ أيام القرون الوسطى وإلى عصر النهضة، كانت الدبلوماسية والمخابرات مرتبطتين معا ارتباطا وثيقا، إلى حد أن السفراء الأجانب كانوا يعتبرون أحيانا أفضل من الجواسيس ، ولقد أقامت جمهورية البندقية بخاصة سفارات وهيئات دبلوماسية خارج بلادها، وكانت تتسلم ما يمكن تسميته فى أيامنا هذه بتقارير المخابرات من السفراء والعملاء.

ففى القرن الخامس عشر أسهم الإيطاليون إسهاما هاما فى عملية جمع المعلومات عندما أنشأوا السفارات الدائمة لهم فى الخارج ، وكان مبعوثو البندقية يتمتعون بمهارات خاصة فى جمع المعلومات الاستراتيجية، وكانت تقاريرهم على درجة عالية من الإتقان، إذ كانت

تحتوى على الملحوظات الدقيقة والأحكام التى تتسم بالدهاء، ولم تكن السفارات الدائمة تقتصر فى عملها على هذا النوع من الملاحظات، بل إنها كانت مصدرا لتشكيل شبكات جاسوسية منتظمة، ولم يكد يبدأ القرن السادس عشر حتى كانت معظم الحكومات الأوروبية قد نهجت ما نهجته الولايات الإيطالية.

ولما كان رسم الخرائط فنا غير معروف فى الأزمنة القديمة، فقد كانت المعلومات الخاصة بالجغرافيا المحلية عنصرا هاما من عناصر المخابرات. إن معرفة مخاضة للنهر قد تساعد الجيش على أن ينجو من التطويق، وإن اكتشاف طريق فى الجبل يمكن أن يمهد طريقا للمرور عبر موقع منيع للعدو.

وفى الإمكان حث السكان المحليين على إعطاء مثل هذه المعلومات بأنواع من المغريات، فمثلا منح لويس التاسع بدويا مكافأة كبيرة حينما أرشده إلى مخاضة فى أحد فروع النيل يعبر فوقها إلى جيش المصريين المتكتل فى المنصورة، وبهذه الصورة عاونه على أن يشن هجوما مفاجئا على جيش بلده.

ولقد أخذت الجاسوسية فى بريطانيا مأخذ الجد أيام حكم الملكة إليزابيث الأولى عندما نظم السير «فرنسيس ولسنجام» جهاز مخابرات ضخما، للحصول على معلومات عن القارة وبخاصة أسبانيا، ولقد كان إقبال «ولسنجام» على أعمال المخابرات وشغفه بها كبيرا، لدرجة أنه عندما لم تكن تتوافر ميزانية عامة، كان يتولى الإنفاق عليها من ماله الخاص، وقد وجه لأعمال المخابرات ثروته الطائلة وأنفقها عن آخرها.

ويمكننا أن نرى إصبع ولسنجام خلف كثير من الأحداث التى وقعت فى أثناء حكم الملكة إليزابيث، وكان عمله تمهيد الأرض، وجمع المعلومات اللازمة، وتدبير المؤامرات وكشفها ولم يكن هناك أسلوب من أساليب الجاسوسية لم يستخدمه، ويعود الفضل إليه فى أنه هيأ لإليزابيث الأولى العذر لكى تصدر حكمها بإعدام «مارى» ملكة اسكتلندا عندما دبرت مؤامرتها الضعيفة للجلوس على العرش.

وكان ولسنجام يرسل الموهوبين من خريجى جامعتى إكسفورد وكمبريدج للدراسة فى فرنسا، والتغلغل فى البلاط الملكى كى يتعرفوا على نواياها ضد إنجلترا، ويبدو أن كرستوفر مارلو كان أحد هؤلاء العملاء، وكان قتله المبكر فى حانة دبتفورد نتيجة إحدى مؤامرات ولسنجام.

وكانت أكبر ضربة قام بها ولسنجام، هى العملية التى استطاعت إنجلترا بواسطتها أن

تحصل على معلومات بحرية استند عليها دفاعها ضد الإرمادا الإسبانية، فبدلا من أن يوجه ضربة مباشرة إلى هدفه ـ بلاط فيليب الثانى الإسبانى وكان مصيره الفشل الحتمى ـ فإنه وجه عملياته إلى مناطق أخرى بها نقط ضعف تتيح له فرصة دخول إسبانيا، فأوفد شابين إنجليزيين إلى إيطاليا ممن كان لهم علاقات قوية فى بلاط توسكانيا. كان أحد هذين الشابين هو أنطونى ستاندن، الذى استطاع نتيجة لتأثيره على السفير الإسبانى، أن يجعل بعض المراقبين من غير الإنجليز يتسللون إلى الموانىء الإسبانية، دون أن يثيروا الريبة فى أنهم فى خدمة الإنجليز، وأسدى السفير التوسكانى جميلا إلى ستاندن، وذلك بأن سمح لأصدقائه أن يستخدموا الحقيبة الدبلوماسية عند إرسال خطابات خاصة إلى ستاندن فى إيطاليا.

وفى أيام ولسنجام أصبح فى استطاعة وزير الخارجية أن يراقب المراسلات المحلية والخارجية، فيفتح الخطابات ويطلع عليها ويعيد غلقها وإرسالها، وكان فى خدمته خبير فى الكتابة السرية وحل الشفرة هو «توماس فيليب» الذى كان يبتكر الرموز لرسائل ولسنجام السرية، كما كان يفك رموز الرسائل التى كان يفتحها، ولقد كان فيليب هو الذى فك رموز الرسائل السرية التى كانت ترسل منه إلى الملكة مارى ملكة اسكتلندا أيام مؤامرة بابنجتون.

ومثل رائع آخر من أمثلة المخابرات الناجحة فى القرن السابع عشر ما حدث فى السويد، التى كانت قد تبوأت مكانها كدولة عظمى نتيجة لوجود أدق نظام لتقديم التقارير فى أوروبا كلها. ويعترف وزير روسى معاصر بأن «السويديين يعرفون عنا أكثر مما نعرف نحن عن أنفسنا»، ولقد استغلوا العلاقات البروتستانتية فى المدة التى سادت فيها الحروب الدينية، كما استخدموا رجالا من جنسيات أخرى مثل الهيجنوت الفرنسيين كعملاء ومخبرين، كما كان يفعل ولسنجام، وبذلك يتجنبون الحرج إذا ما قبض عليهم، وتوضح السويد وإلى حد ما هولندا، كيف كان يمكن للدول الصغرى نسبيا أن تعوض ما كان يعوزها من القوة بواسطة جهاز مخابرات متفوق، له مهارة فنية وتنظيمية.

وفى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، بدأت التفرقة الحادة بين عمل الأمن الداخلى وجمع المعلومات الخارجية، وفى الدول العظمى بدأت أجهزة مستقلة تعمل تحت إمرة خبراء مستقلين لتتولى المهام المختلفة فى الجهازين ، والسبب فى ذلك هو تزايد الخلافات الداخلية، وتزايد خطر قيام الثورات فى الداخل، مما كان يهدد الاستقرار والسلطة بالنسبة للنظم الأوتوقراطية والإمبريالية التى كانت سائدة فى أوروبا فى القرن التاسع عشر، مما اقتضى استخدام منظمات الشرطة السرية من أجل حماية الإمبراطور أو الحاكم.

ولقد انـتعشت الجاسـوسية وازدهرت فى أثنـاء حروب نابليـون، ومن الصعب اختيار أفراد نذكـرهم على التـخصيص، ولـكن أسماء كثيرة لمعت فى هـذا الميدان مثـل جوزيف فوشيـه ورينى سافـارى.. (دوق دى روفيجو)، وكـان الناس يعـرفونهم عـلى أنهم أشـهر جواسيس هذا العصر وأكثرهم نجاحا، وكان الكثيـر مما حققه نابليون من النجاح العسكرى يرجع إلى المعلومات الـتى كان يجمعها المارشال لويس الكسنـدر رئيس هيئة أركان الحرب من ميدان العمليات الحربية.

ولسنـوات كثيرة بـعد حروب نابليـون حدّت المواصلات مـن نشاط المخابـرات وجمع المعلومات. كان الحصان فى ذلك الوقت أسرع وسيلة لـلسفر برا، وكانت السفينة الشراعية أسرع وسيلـة تمخر عـباب الـبحر، ومـن ثم كان الحـصان والـسفيـنة أسـرع وسيلـة لنـقل المعلومـات فيما عدا الحمام الزاجـل، الذى يعتقد النـاس حتى وقت قريب، أنه نقـل نتائج معركة واترلو إلى ناتـان ماير روتشيلد فى لندن، على الرغم مـن أن هذه الوسيلة لم تمارس بدرجـة كبـيرة، ولـم تـفهـم تماما حـتى تـاريخ لاحـق، فى الوقـت الذى أمـكن استـبدالـها بالتلغراف السلكى.

كانت التـحديدات الزمنيـة أقل تعويقا لجـمع المعلومات الـلازمة للمدى الطـويل وكذا بالنسبة للمعلومات الاستراتيجية، وعلى خلاف ذلـك نجد أنه بالنسبة للمعلومات التكتيكية ومعلومات المعركة غالبا ما كانت الأساطيل المتنافسة تستخدم الظلام لمراقبة تحركات بعضها البعض، وكان أول إنذار عن اقتراب سفن العدو يجـىء من مراقبى سفن الاستكشاف التى لا تبعد أكثر من أميـال عن الأسطول الرئيسى الأساسى، وبالمثل كانت جيـوش كبيرة نسبيا يمكن أن تعسكر وأن تقوم بالمناورة على مسافة أمـيال قليلة من بعضها البعض حيث يكون الجهل وعدم المعرفة متبادلا بين الجانبين.

وعلـى الرغم من ضـخامة الخيـالة لدى نابـليون فإنـه لـم يحذر اتجـاه انسحاب الجـيش البروسى الذى يـقوده الماريشال «بلوخر» بعد مـعركتى لينى وكاتر برا، ومـن ثم فوجىء به مفاجأة كبيرة حينما ظهر ثانية فى مسرح معركة ووترلو بعد ٤٨ ساعة.

ولقد شهد النصف الثانى للقرن التاسع عـشر تغييرات ثورية فى وسائل النقل، ومن ثم كانت التغييرات أكثر شمولا فى وسائل نقل المعلومات إذ لعبت السكك الحديدية، والسفن البخارية، وأسلاك البرق البحرية والتليفون والآلة ذات الاحتراق الداخلى، أدوارها فى هذا التغيير وكـان من أثر هذه الثورة الفنية مـع التطورات الأخرى فى ميادين الفـكر والعلم، أن زادت من سرعة الدبلوماسية وقيمتها.

وفى ضوء هذه الظروف كانت لخدمات المخابرات الجيدة فائدتها الكبرى، ولذا اتجهت الدول الكبرى إلى الاحتفاظ بأجهزة مخابرات كانت تزداد فى الحجم وفى الكفاية بين يوم وآخر.

وشهد القرن العشرون إدخال تطورات سريعة فى الطائرات وفى الاستخدام العام للتلغراف اللاسلكى وهما اختراعان جاءا بالمزيد من الإمكانات التى تزود جهاز المخابرات الجيد بتسهيلات قيمة فى أداء مهمته.

وفيما عدا هذه المساعدات العملية، فإن الظروف التى صحبت الحرب العالمية الأولى، مكنت من قيام نشاط المخابرات فى البلاد المحايدة ، فقد واجهت الجيوش المتنافسة المتضادة في غرب أوروبا، بعضها البعض فى مواقع دفاعية ثابتة متقاربة لأكثر من أربع سنوات، وعلى طول جبهة تمتد من القنال الإنجليزى إلى سويسرا.

وكان يطوق هذين الخطين الطويلين دول محايدة، من الشمال هولندا والدول الإسكندنافية، ومن الجنوب سويسرا، وفى هذه الدول المحايدة كان جواسيس وعملاء الجانبين المتضادين فى مقدرتهم أن يعملوا فى أمن نسبى، كما كسبت المخابرات الإنجليزية شهرة تستحقها طوال السنوات من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩١٨.

كانت أولى العمليات الناجحة للمخابرات الإنجليزية، هى اعتقال كل عملاء العدو فى المملكة المتحدة فجر قيام الحرب، والاستيلاء على الشفرة البحرية الألمانية، الأمر الذى أعطى للأدميرالية البريطانية فرصة السبق لمعرفة التحركات الرئيسية لأسطول العدو، وصارت المخابرات الحربية البريطانية منظمة أسطورية حصلت على فضل كان فى الواقع من حق إدارات أخرى.

وقد يكون من الطريف هنا أن نشير إلى جهاز من أعظم أجهزة المخابرات فى القرن التاسع عشر كانت تديره شركة خاصة .. ألا وهو مصرف روتشيلد.. وكانت لهذا المصرف سابقة فى أسرة فاجرز ـ وهى أسرة مصرفية فى القرن السادس عشر ـ وقد استطاعت هذه الأسرة أن تقيم إمبراطورية مالية ضخمة تقرض الأموال للملوك والدول التى كانت تعانى من الفقر، كما كانت تفعل أسرة روتشيلد بعد ذلك، وبعد أن تبوأت مؤسسة روتشيلد مكانتها كانت تفيد نفسها وتفيد عملاءها عن طريق مقدرتها الفائقة فى جمع المعلومات، ورغبة من عملاء روتشيلد فى النهوض بالمصالح المالية للمؤسسة فى فرانكفورت ولندن وباريس وفيينا ونابلى، حاول وكلاء روتشيلد الحصول على المعلومات قبل حصول الحكومات عليها، ففى عام ١٨١٥ وبينما كانت أوروبا تنتظر أنباء عن معركة ووترلو، كان

ناتان روتشيلد قد علم بانتصار البريطانيين، وحتى يحصل على صفقة مالية، عرض كل سندات الحكومة البريطانية للبيع وفعل الجميع الشيء نفسه استنتاجا منهم بأن الذى دفعه إلى ذلك هو خسارة البريطانيين فى معركة ووترلو، وفى اللحظة المناسبة، قام مرة أخرى بشرائها بالثمن المنخفض، وقد أعلن بعد ذلك نبأ انتصار البريطانيين، فارتفعت قيمة الأسهم بطبيعة الحال.

وحدث بعد ذلك بستين عاما أن دعا ليونيل روتشيلد - سليل ناتان - دزرائيلى على مأدبة عشاء وفى أثناء المأدبة، تسلم ليونيل رسالة سرية تفيد بأن صفقة من أسهم شركة قناة السويس يملكها خديوى مصر معروضة للبيع، وسحرت الفكرة رئيس الوزراء، ولكن كان مطلوبا منه حتى يعقد الصفقة ما قيمته ٤٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، فى الوقت الذى لم يكن البرلمان منعقدا فيه، عند ذلك تقدم ليونيل لشراء الأسهم باسم الحكومة البريطانية، وهكذا تمكن دزرائيلى من أن يضرب ضربة من أكبر ضرباته السياسية فى حياته. ويشاع أن بعض رسائل روتشيلد كانت بطريق الحمام الزاجل، وعلى الرغم من أن هذه الشائعة لم تكن تستند إلى أساس قوى، فإن من المعروف أن أحد رجال روتشيلد حينما وجد نفسه معزولا فى باريس فى أثناء حصارها من الألمان فى الحرب الألمانية الفرنسية عام ١٧٧٠ - استخدم البالونات والحمام الزاجل للاتصال بالعالم الخارجى، وقد عرف العالم بالهدنة ونهاية هذه الحرب عن طريق هذه الوسيلة، أكثر من معرفته بها عن طريق الوسائل التقليدية الأخرى.

وجاءت الحرب العالمية الأولى بالكثير من العملاء الذين عملوا فى البلاد المحايدة وفى بلاد العدو، ومن أفضل المعروفين من هؤلاء العملاء النقيب الألمانى «فرانز فون رانتلين» الذى أوفد إلى الولايات المتحدة سنة ١٩١٥ لتخريب المعونة الأمريكية للحلفاء، حيث كانت تدابير الأمن فى أمريكا المحايدة ذاك الوقت «مسترخية»، وكانت الولايات المتحدة حتى ذلك الوقت قد نجت من الجاسوسية العنيفة ونشاطها الذى عرفته أوروبا لقرون طويلة، وكنتيجة لذلك حقق «رانتلين» نجاحا كبيرا، ولكن اشتراك الولايات المتحدة فى الحرب فى أبريل سنة ١٩١٧ وضع حدا لنشاطه. وقد لا نكون مبالغين إذ قلنا إن أعظم جاسوسة عرفت حتى وقتنا هذا هى العميلة الهولندية «ماتاهارى»، اسمها عند مولدها - مرجريت جريتوودزيللى - التى عملت فى باريس وفيينا وبرلين وغيرها من مدن القارة، منذ سنة ١٩٠٥ حتى أعدمت كجاسوسة فى أكتوبر سنة ١٩١٧.

وقبل بداية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ كانت المخابرات غير قاصرة فقط على الأسرار العسكرية والدبلوماسية، بل صارت عاملا من أهم العوامل الحيوية فى خدمة

الاستراتيجية القومية، وذلك بالكشف عن المعلومات الصناعية والعلمية التى يحتمل أن يعتمد عليها العدو فى تقدير إمكاناته.

وبانتهاء العمليات العدائية عام ١٩٤٥ وبداية الحرب الباردة، بالإضافة إلى تطورات الأسلحة، زاد كل هذا من مدى وعمل منظمة المخابرات وكذا من أهميتها العاجلة، ومن الصعب أن نجد ميدانا من ميادين النشاط البشرى لم يكن عرضة لتسرب عميل للمخابرات، أو لم يكن وضع فى نطاق حماية الأمن القومى.

ولقد أسيء إلى حد بعيد عرض وسائل الحصول على المعلومات من كتاب القصص ومنتجى أفلام السينما، فالمخابرات فى التقدير العام من جانب الجماهير تقترن بكلمة الجواسيس والاقتفاء وجوازات السفر المزورة والاجتماعات السرية الخفية، وليس من الواجب أن نقول إن هذه وسائل لم تستخدم، ولكنها فى الواقع تستخدم كاستثناء لا كقاعدة عامة دائما فى التطبيق، ذلك أن جزءا كبيرا من المعلومات النافعة يمكن الحصول عليه بوسائل روتينية من الصحف وبواسطة المسافرين ورجال الأعمال الذين يمكن أن يلتقطوا بعض المعلومات أثناء عملهم العادى، وبوضع هذه القطع من المعلومات جنبا إلى جنب، ومن هذه الحقائق بسيطة المظهر عديمة القيمة، يمكن الخروج بمعلومات كبيرة القيمة، والعميل المحترف أو الجاسوس هو عموما شخص يستخدم أو يحتفظ به للقيام بمهمة خاصة عاجلة، وأغلب هؤلاء الذين يجيئون بالمعلومات، هم عملاء طارئون ليست لهم صفة الاحتراف الدائم فى دنيا المخابرات.

ومع هذا فإن الشخص الذى يطلق عليه «الجاسوس الدولى» يستحق أن نذكره هنا، وهو فى الأغلب من الرجال، وفى بعض الأوقات قد يكون من النساء، وكلهم حصيلة ونتاج القرن العشرين. هؤلاء الأشخاص لا ولاء لهم، بل قد يكون لهم ولاء ضعيف لبلد ما، وهم فى الغالب من أجناس مختلفة يحسون بمرارة تجاه أوطانهم الأصلية.

وللكثير منهم سجلات إجرامية، ومن النادر أن تكون المعلومات التى يجيئون بها ذات قيمة كبيرة، وهم يعملون لمن يدفع أكثر من غيره، ولكنهم دائما على استعداد لخداع من يستخدمهم لو وجدوا من يدفع أكثر، ولقد كثر عددهم فى المدة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكانت باريس وبروكسل وجنيف والقاهرة وغيرها من المدن أماكن التقائهم، ومنها كانوا يديرون أو يوجهون أعمالهم، وكانوا فى الغالبية من غير الموثوق بهم، وعلى الرغم من أن مساكنهم وأماكن إيوائهم كانت معروفة للشرطة ولوكالات الأمن، إلا أن القليل منهم حقق بعض النجاح البارز فى أعمال التجسس فى الثلاثينيات من هذا القرن.

ولقد بلغت المخابرات درجة عالية من الكفاية والنشاط بين سنتى ١٩٣٩ و ١٩٤٥ نتيجة التطور الكبير فى المعدات الفنية، وكذا نتيجة العمليات الحربية الهائلة التى غطت كل سطح الكرة الأرضية.

وفى أغلب مسارح العمليات السرية لم تكن هناك ثمة جبهة متصلة أو جبهة تحتلها قوات ضخمة، وفى بعض الأحيان كانت القوات تختلط والجيوش تتكون من جنسيات كثيرة، إلى حد أنه كان من الصعب تمييز الصديق من العدو، مما سهل مهمة العملاء وعمل المخابرات الحربية فى عدة بلاد منها بلجيكا وفرنسا ـ «١٩٣٩و١٩٤٠و١٩٤٤ و١٩٤٥» ـ والنرويج ـ سنة ١٩٤٠ ـ والشرق الأوسط وبورما والملايو، وعلى النقيض من هذا ازدادت بدرجة كبيرة صعوبة عمل المخابرات المضادة.

ولقد كثرت وسائل جمع المعلومات كثرة كبيرة نتيجة للتطورات العلمية، ومكنت الطائرات وخاصة التصوير الجوى من الكشف عن المنشآت العسكرية، وتجمعات القوات المسلحة فى الميدانين الاستراتيجى والتكتيكى.

كما سهلت أجهزة التقاط العدو اللاسلكية، وكذا القدرة على تحديد الاتجاه وحل الشفرة، من عملية الحصول على المعلومات، وجعلتها ظاهرة منتظمة لأى جهاز منظم للمخابرات، ومن الواجب أن نذكر بهذا الخصوص أن المخابرات الأمريكية استطاعت أن تعرف سر الشفرة اليابانية قبل معركة «بيرل هاربر»، ولهذا استطاعت حكومة الولايات المتحدة أن تحصل على معلومات مبكرة قبل أن يكون لدى اليابان نوايا عدوانية ، ومع ذلك فإن هذا لم يمكن الولايات المتحدة من أن تحدد الوقت الفعلى للمعركة، ولا أن تعرف شيئا عن مكانها ولا عن طبيعة الهجوم، ولقد استخدم الخداع بدرجة أكثر من ذى قبل، إذ أخفيت كل عملية بخطة ساترة أعدت بمهارة، أو بمعنى آخر سترت بخطة كاذبة لتضليل العدو عن الخطة الأصلية الحقيقية.

فقبل معركة العلمين فى أكتوبر سنة ١٩٤٢ أجريت خدعة بحشد دبابات هيكلية ومعسكرات ونقط للمياه لستر عملية الحشد الحقيقية ، كما أعدت خطة ساترة قبل إنزال الجنود الأمريكيين والإنجليز فى نورماندى فى يونيو سنة ١٩٤٤، بقصد إعطاء الألمان فكرة عن اعتزام النزول عند «كاليه» ، فأعدت معسكرات كبيرة وحظائر للسيارات فى «كنت» و«سسكس»، وأقيمت محطات للاتصالات اللاسلكية استمرت تعمل لجذب الانتباه إلى منطقتى «دوفر» و«كاليه» بعيدا عن «نورماندى» ، كما أطلقت الإشارات اللاسلكية التى تدل على احتمال النزول فى النرويج من الساحل الشرقى لاسكتلندا.

ولقد استخدمت الوسائل القديمة للمخابرات بدرجة كبيرة أيضا فى أثناء الحرب العالمية الثانية، إذ نُظمت أجهزة الجاسوسية بواسطة الحلفاء فى النرويج والدانمرك وهولندا وبلجيكا وفرنسا واليونان وبورما والملايو وغير ذلك من المناطق المحتلة، واستمرت الاتصالات بواسطة المحطات اللاسلكية السرية، وبواسطة أفراد اسقطوا بالمظلات أو انزلوا من الغواصات أو من السفن الصغيرة.

على أن صورة هذا العصر الحديث الذى نعيش فيه، تشير إلى ضرورة إيجاد منظمة مخابرات تستطيع أن تتجاوب فى مواقف الأزمات بأسرع مما عرف من قبل.

إن هذا العصر الحديث يتطلب أن تكفل المخابرات القومية ـ فى أسرع وقت ـ احتياجات كل احتمالات الهجوم المفاجىء الذى يستخدم أسلحة تتحرك عبر القارات لتصل إلى أهدافها بعد مرور دقائق من قذفها.

ولكن قد يبدو لنا أن نتساءل: هل هذه السرعة كافية لمقابلة هذه الاحتياجات؟

الواقع أنه للإجابة عن هذا السؤال يجب أن نوضح العلاقة بين الإنذار المبكر وعملية المخابرات، فلو فرضنا مثلا أنه كانت لدى إحدى الدول معلومات توحى باستعدادات لقذف مقذوفات صاروخية عليها، فإنه بمجرد أن تنطلق هذه المقذوفات من وساداتها، فإن المسئولية عندئذ تصبح محصورة فى عمليات الإنذار المبكر، والخدمات الحربية، وما يتعلق بها من أجهزة الرادار والآلات الحاسبة والأجهزة الإلكترونية اللازمة لمراقبة الفضاء الجوى ليلا ونهارا على مدار الساعة.

وعلى أساس الحقائق التى يبنى عليها الإنذار المبكر، فإن الدفاع الجوى والقرارات الأخرى ينبغى أن تجرى فى دقائق أو أقل، وفى الحق فإن القرارات التى تشبه التوجيهات لمنشآت الدفاع الجوى، تشكل جزءاً من عملية المعلومات الإلكترونية نفسها، وفى هذه المرحلة الحرجة يجنب جهاز المخابرات القومية التقليدى.

وعلى ذلك فالموضوع الأكثر ملاءمة لعصر الفضاء يتعلق بعمليات الإنذار المبكر أكثر مما يتعلق بسرعة إنتاج المخابرات القومية، فمستويات الإنجازات العلمية فى ابتكارات الكشف تعتبر ذات أهمية بالغة. فالتليفزيون والرادار والمراقبة عن طريق أقمار الفضاء الصناعية، وأعمال الحساب بالآلات الحاسبة ذات السرعة العالية، كل هذه يمكن أن تكون مصدرا للحقائق والمعلومات والنتائج النهائية للإنذار المبكر أكثر من المراقبة البشرية والتحليل. والأهمية الحساسة للدفاع الجوى، والنظم الأخرى المعترف بها للإنذار المبكر،

يجب على المخابرات القومية أن تقيسها طبقا لمسئولياتها فى عصر الفضاء، حيث ترتبط صحة تقديراتها أكثر من أى وقت مضى بموضوع استمرار البقاء القومى.

وفى متابعة الطلب الذى لا ينتهى من أجل صحة المعلومات ومطابقتها للواقع، فإن مجتمع المخابرات ملزم بتعديل طرقه الفنية فى التجميع والتحليل، وذلك بأن يدخل فيها أحدث التطورات التكنولوجية، وقد حدث تقدم ملموس فى عملية تنظيم المعلومات الإلكترونية، وفى اعتقادنا أن تدخل الآلة فى هذه العملية سيوفر آلافا من الساعات والمجهودات فى مجتمع المخابرات، وعلى سبيل المثال فإن استخدام الآلات الحاسبة فى القياس الحسابى لأفضل الاستراتيجيات المفتوحة أمام دولة أجنبية، يعتبر تطورا محتملا فى المستقبل القريب، وستتوقف قيمة النتائج المستخلصة على المعلومات والبيانات التى يقدمها مجتمع المخابرات.

ومجالات اهتمام المخابرات ـ السياسة الخارجية والتطورات الحربية والشخصيات والأحوال الاقتصادية والإنجازات العملية مثلا ـ قد تبدو اليوم ممثلة تمثيلا عاما لموضوعات المخابرات فى عصر الفضاء. ولكن الأهمية النسبية لكل موضوع ستختلف طبقا لمطالب العصر، فمثلا قد تكتسب المخابرات الحربية أهمية إضافية فى حالة الحرب الساخنة، أما فى حالة الحرب الباردة فإن المخابرات الاقتصادية تظل محتفظة بأهميتها إذا ظلت الإنجازات الاقتصادية ذات أهمية حيوية للقوة القومية فى المعركة الحربية وبالنسبة للهيبة القومية. على أن القيمة المتزايدة للمخابرات العلمية فى التقديرات القومية قد تصبح لا مناص منها فى هذا العصر، الذى أصبحت فيه الاختراعات العلمية المفاجئة التى يقوم بها أحد الجانبين هى العامل البالغ الأهمية، والمؤثر فى توازن القوى فى العالم كما سيجىء بالتفصيل فيما بعد.

والمزج بين الملاحظة الشخصية وطرق المخابرات الفنية والتحليل، قد يكون فى صالح الطرق الفنية، فالأقمار الصناعية المزودة مثلا بآلات التصوير التليفزيونية، والآلات الأخرى ينبغى أن تكون قادرة على تمييز السحب التى نتجت من الانفجار النووى، كما ينبغى أن تؤدى إلى مضاعفة كمية المخابرات الاقتصادية والحربية التى تكشفها طرق التصوير الجوى السائدة اليوم عدة مرات.

ومع ذلك فهذه التطورات لا يحتمل أن تكون سببا فى إلغاء أو تقليل أهمية فرد المخابرات، أو الذى يقوم بمهمة جمع المعلومات أو تحليلها، فالصور الفوتوغرافية المأخوذة من مصانع لا تحكى كل ما يدور تحت أسقف هذه المصانع، كما أن مجرى المناقشات السياسية، ومواقف العمال وقرارات النقابات كلها مجالات لاهتمام المخابرات، حيث ينبغى أن تستمر وسائل الجمع التقليدية والتحليل لتنتج الفائدة المرجوة.

وسوف تستمر المخابرات فى الاستفادة من ابتكار التطورات فى النظم الأخرى.

ففكرة الإنتاج القومى الكلى مثلا وتطورها كى تستخدم أداة فى التحليل الاقتصادى، قد تكيفت فى السنوات الأخيرة لتقابل احتياجات المخابرات الاقتصادية.

وقبل أن ننتهى من هذا الجزء نود أن نشير إلى أن دور المخابرات القومية مستمر، وله أهمية حيوية فى عصر الفضاء والمعلومات ذى التعقيدات المتزايدة والشكوك الكثيرة، ولكن من جهة أخرى، فإن ازدياد الاحتمالات المجهولة، قد يؤدى إلى وجود أخطاء فى المخابرات، وأقصى ما يمكن أن نتمناه هو ألا تكون هذه الأخطاء سببا للكوارث، بل تكون محيرة فقط.

ومن ثم يجب أن يكون الهدف من تصميم منظمة المخابرات ومفاهيمها القومية فى عصر الفضاء والمعلومات هو تقليل الأخطار إلى الحد الأدنى، وأن يكون تصرف الساسة سليما، حيث يكون هذا التصرف السليم من الأهمية بمكان، لأنه مهما كانت كفاءة المخابرات، فإن نشاطها قد يدمر فى لحظة نتيجة قرار سياسى خاطئ من السلطة السياسية.

المخابرات تنظيم ونشاط

إذا ألقينا نظرة ثاقبة على أية منظمة للمخابرات، فإننا لا نكون مبالغين إذا اعتبرناها «أكاديمية كبرى» أو «معهد أبحاث». فالمخابرات منظمة مادية تتكون من أشخاص أحياء وتتابع نوعا خاصا من المعرفة المتدفقة، ويجب أن تكون مثل هذه المنظمة مستعدة لوضع البلاد الأجنبية تحت الملاحظة، كما يجب أن تكون على استعداد لتفسير ماضيها وحاضرها ومستقبلها المحتمل، كذلك يجب أن تتأكد من أن ما تقدمه من معلومات عن هذه البلاد نافع للأشخاص الذين يتخذون القرارات، وبمعنى آخر تكون هذه المعلومات متلائمة مع مشكلتهم ،كاملة ودقيقة وحديثة، وليس ثمة شك فى أنه ينبغى أن يكون رجال مثل هذه المنظمة من الإخصائيين الحاذقين الذين يعرفون فى الوقت نفسه ما السياسة الخارجية الجارية، وكذا المشكلات الاستراتيجية القائمة، كما أن واجبهم استخدام ذكائهم المهنى فى إنتاج المعلومات النافعة بشأن هذه المشكلات.

وحينما نتحدث عن المنظمة، فإننا سوف لا نتطرق إلى الجوانب الإدارية التفصيلية، ولكننا سنحاول أن نعطى صورة لما يحب أن تكون عليه منظمة المخابرات القادرة على

تحقيق مسئوليتها، على أن يعقب ذلك مناقشة لبعض المشاكل المعينة التى تواجهها منظمة المخابرات فى سبيل الحصول على المعرفة المطلوبة.

يجب أن يكون بعض رجال المخابرات إخصائيين بصفة خاصة، مثل الأشخاص الذين يراقبون الأحداث فى أماكن حدوثها، وبوصفهم هذا فإنهم يستطيعون أن يكونوا هيكل قوة الملاحظة خارج أرض الوطن، إنهم رجال معينون فى العواصم الأجنبية مهمتهم الملاحظة والتبليغ، إنهم الرجال الذين يقدمون الجزء الأكبر من تقارير المخابرات الاستراتيجية.

وقد نتساءل ما الصفات التى يجب أن تتوافر فى شخص ليكون مراقبا للشئون الخارجية الأجنبية أو ما يطلق عليه بلغة المخابرات ضابط الخدمة الخارجية؟

هناك بعض صفات ظاهرية لا تقل أهمية عن صفات جوهرية.

فأولا ـ يجب ألا يكون ممن يكرهون الأجانب أو المعيشة معهم، وأن يكون قادرا على تكييف نفسه طبقا لأحوال المعيشة خارج أرض الوطن، كما يجب أن يكون ممن يهتمون بما يدور خارج نطاق عقولهم وأن يكون لطيفا مع الناس، وفى كثير من الأحيان قد ينتخب رجال تتوافر فيهم هذه الصفات السطحية الظاهرة، ولا تتوافر فيهم الصفات الأعمق اللازمة للخدمة الخارجية، وتلك سياسة سيئة لأن مثل هذا الرجل قد لا يكون كمراقب أكثر ذكاء من أى سائح غريب عن المنطقة. إن ما يجب أن تتوافر فيه بالإضافة إلى هذه الصفات، هى قدرة عالية على تمييز معانى الأشياء وأهميتها، وحساسية عالية إزاء التغييرات التى تطرأ على الأشياء التى يراقبها، وليس من شك فى أنه يكتسب هذه الحساسية من تخصصه فى مادته. هذه الصفات التى يكتسبها من الدراسة والتجارب تكون شاشة تشبه الشاشة السينمائية أو التليفزيونية حيث يعرض عليها المنظر الأجنبى.

ولكن كل شىء تلتقطه مثل هذه الشاشة قد لا يهم منظمة المخابرات فى الوطن، إنما الذى يهمها أشياء معينة مما يعرض على هذه الشاشة. ولاختيار هذه الأشياء المعينة يجب أن يكون الشخص شديد الحساسية بالنسبة للمعلومات التى تحتاج إليها سياسة دولته واستراتيجيتها بقدر حساسيته بالنسبة إلى المنظر الأجنبى الذى يراقبه ، أى عليه أن يعرف ما هو المطلوب وما هو الشىء الهام وغير الهام.

وأخيرا يجب ألا يكون مجرد ساعى بريد، أى مستلما سلبيا للمعلومات، وإنما يجب أن يلقى على نفسه أسئلة متشابكة بصفة مستمرة، كما يجب أن يكون واسع الخيال فى بحثه

عن مصادر جديدة لتأييد المعلومات أو نفيها، وعلاوة على ذلك يجب أن يكون ناقدا لأدلته الجديدة، وأن يكون صبورا وحريصا فى طلب المعلومات التى لا ترقى إلى صحتها أية ريبة. وخلاصة القول فإنه على الرغم من أن مهمته ليست أساسا مهمة أبحاث، فينبغى أن تتوافر فيه الصفات التى تتوافر فى رجل الأبحاث المدرب.

والمخابرات كمنظمة يجب أن تستخدم الأشخاص المدربين الموهوبين، وأن تجعلهم يلمون تماما بالأشياء التى ترغب الحكومة فى معرفتها، ويجب أن تحرص دائما على استمرار اطلاعهم على التغييرات التى تطرأ على المعلومات التى تحتاج إليها الحكومة. وعلاوة على ذلك فإن رجال الملاحظة الخارجية ما هم إلا امتداد خارجى لرجال الملاحظة والأبحاث الذين يعملون داخل الوطن، ومن الأهمية بمكان أن يقوم اتصال وثيق بينهم وبين رجال المخابرات الذين يعملون فى أرض الوطن، وأن يدور محور هذا الاتصال حول المهمة التى يضطلع بها الفريقان.

ولا ريب فى أنه بالإضافة إلى الأشخاص الذين يتولون أعمال الملاحظة خارج أرض الوطن، فإن منظمة المخابرات تملك أيضا مؤسسة فى الوطن نفسه، أما رجال مؤسسة المخابرات فى الوطن، فيضطلعون بمهام الملاحظة داخل الوطن فضلا عن مهمة البحث وحينما تكون عملية الملاحظة داخل الوطن عملية مكشوفة ، فإنها تشتمل بقدر كبير على رجال الملاحظة ورجال الأبحاث معا.

وواقع الأمر أن المهمتين متشابكتان معا تشابكا يجعل قيام رجل واحد بهما معا من الأمور كثيرة الحدوث. وهو حين يقوم بمهمة الملاحظة، فإنه يستعرض كل يوم ما التقط من الإذاعات الأجنبية بالإضافة إلى ما جاء فى الصحف الأجنبية الهامة التى تنشر فى الدولة التى تخصص فى ملاحظتها ـ كذا البرقيات والتقارير التى ترد إليهم من المصادر المختلفة، وحين يقوم رجل الملاحظة بالبحث وهو ما يحتمل أن يتولاه مع مهمة الملاحظة فى وقت واحد، فإن المعلومات التى يحصل عليها فى كل يوم وهو يراقب مجريات الأحداث، قد تصبح أجزاء هامة من دراسته، فإذا لم يتابع ذلك مع أحداث اليوم فإن بحثه لن يلبث أن يفقد قيمته وحيويته.

إن الصفات التى يجب توافرها فى رجل الملاحظة المكشوفة الموجود فى مهمة ميدان ما تنطبق بدرجة مماثلة على جماعة الملاحظة والبحث بداخل الوطن، فأولئك الأشخاص يجب أن يكونوا أيضا على علم تام بالمشاكل التى تتحكم فى السياسة الخارجية، كما يجب أن يكونوا على أعلى درجة فى التدريب على المسائل التى تثير مشاكل هذه السياسة، وأن

تتوافر فيهم القدرة على البحث المضنى، والتحليل غير المتحيز، الذى يهدف إلى الغاية المنشودة، ولاشك فى أن بعض العمل الذى يؤدونه سيكون فى ميدان العلوم الطبيعية، ولكن معظمه يكون فى ميدان ما يطلق عليه اسم العلوم الاجتماعية التى تشتمل أيضا على الفن العسكرى.

على أن النقطة الهامة التى نريد إبرازها هنا هى أن منظمة المخابرات عبارة عن مجموعة عجيبة مدهشة من الإخصائيين المتفرغين الذين شكلوا تشكيلا يصبحون به وحدة إنتاج قوية.

ومنظمات المخابرات يجب أن تكون فى أحد معانيها مثل كلية كبيرة من الكليات الجامعية بل تتشابه معها فى بعض الصفات. يجب أن يتوافر لها الرجال الذين يعتبرون البحث والتفكير العميق هو أساس الحياة، وتبعا لذلك يجب أن تتوافر فيهم قوة احتمال لا معدى عنها لكل من يعمل مع شخص غريب الأطوار يتمتع بموهبة نادرة.

ويجب أن تمنح منظمات المخابرات التسهيلات الكافية، ومن أهمها مكتبة، ومكان هادئ للعمل. أما المكتبة فيجب أن تحتوى على المراجع المنشورة والوثائق المبوبة التى تشتمل على أنباء اليوم والمواد الأولية لتحليل الغد، ويجب أن تدار هذه المكتبة إدارة حسنة، وأعنى بذلك أن تدار طبقا للنظام المتبع فى المكتبات المثالية. بالطبع إنها لن تكون مكتبة عامة، ولكنها مكتبة حاشدة بالمراجع التى تتصل بالأحداث الجارية خارج أرض الوطن.

أما فيما يتعلق بالمكان الهادئ للعمل، فإننا نعنى أن يكون باعثا على العمل العقلى المركز. إن مجرد القول بأن منظمة المخابرات تشبه كلية جامعية لا يكفى، إذ يجب أن تدار بحيث تعمل فى خطى سريعة كما يجب أن تكون أكثر ملاحظة للخطر، ولو أدى ذلك أحيانا إلى التضحية بالدقة.

ويجب أن يتوافر فى منظمات المخابرات كثير من الصفات التى تتوافر فى كبريات الصحف المحلية، فإن كثيرا من واجباتها يشبه إلى حد كبير واجبات إحدى الصحف اليومية البارزة. فهى ـ أى منظمات المخابرات ـ تراقب وتبلغ وتلخص وتحلل، ولها مراسلوها الأجانب ورجالها فى الوطن، كما أن لكل منهما مواردها المتجددة من المعلومات التى تحققها وسائل اتصالها السريعة المؤكدة، كما أن لكل منهما مسئوليتها فيما يتعلق بتحقيق الكمال والدقة، مع عقوبات مناسبة بالنسبة للإهمال والخطأ، كما أن كلا منهما تواجه أيضا تلك المشكلة الهائلة، مشكلة التصرف فى الأنباء التى تحملها ملايين الكلمات كل يوم، والعمل على أن يحصل رجلها المناسب على أدق المعلومات التى تدخل فى نطاق

الميدان الذى يعالجه، بالإضافة إلى مشكلة الدراسة وما يتبعها من متاعب إعادة إنتاج المعلومات وحذف ما لا ضرورة له منها.

من كل هذا يتبين أنه ينبغى على منظمات المخابرات أن تدرس بمنتهى العناية أسلوب تنظيم الصحيفة اليومية وتستعير منها وجوه العمل التى تحتاج إليها.

وإلى جانب النواحى التى تشترك فيها منظمات المخابرات مع الصحيفة اليومية والجامعة، يجب أن تكون لمنظمات المخابرات صفة خاصة معينة مستمدة من نواحى مؤسسة الأعمال الجيدة، ولو أنه يجب ألا نزن لغة المخابرات بأى حال من الأحوال بميزان كلمات منظمات الأعمال. ويمكن أن تعتبر المخابرات مؤسسة تعمل فى صناعة إنتاج «معرفة» من مواد أولية ونعنى «جميع أنواع المعلومات» نتيجة عمل على مستوى عال من التدريب، ولكنه ليس بالضرورة بالمعنى المفهوم فى دنيا الأعمال.

ولكى يكون الإنتاج أهلا لأن تلصق فوقه بطاقة التعريف، يجب أن يكون متمشيا مع الإنتاج المتعارف عليه، ويغلف بطرق عدة ليلائم مختلف مطالب المستهلك. فبعض المستهلكين يطلبون الإنتاج فى شكل شبه نهائى مثل «مذكرات مبسطة مع تعليقات عليها» وبعضهم الآخر يطلبونه فى شكله النهائى بشرط أن يكون كبير الحجم مثل «دائرة معارف»، أما الفريق الأكثر إزعاجا فهو الذى يطلبه فى كميات صغيرة ملفوفة فى لفافات الهدايا، «وهو بمثابة ملخص من صفحة واحدة للموقف العالمى معبرا عنه بكلمات فى مقطعين أو أقل». أى أنه يجب أن يكون الإنتاج فى تعبئته وتكوينه الداخلى متلائما مع احتياجات المستهلك.

إن فى استطاعة المخابرات حين تستغل مجموعة تجاربها السابقة أن تتوقع - بل وتخلق - احتياج المستهلك للإنتاج الجديد - ولكنها لا تستطيع أن تتوقع قبول المستهلك لإنتاجها بصفة مستمرة إلا بالاحتفاظ بامتياز الإنتاج، والمخابرات ككثير من منتجى السلع الاستهلاكية يجب أن يتوافر لها أعظم قدر من النجاح فى عملية التسويق حينما يحمل إنتاجها العلامات التى لا يمكن أن تخطئ، والتى تدل على البحث المتفوق والتصميم المعقول والإنتاج القيم.

إن منظمات المخابرات تتنافس كل منها مع الأخرى، ويجب أن تدرس السوق، وتنشط ثغراتها غير المستغلة، وعليها أن تحتفظ بقوات صغيرة من رجال الديكور والباعة، الذين يتمتعون بأعلى مستوى من الذكاء، والذين يستطيعون تنظيم وتنشيط بيع الإنتاج، كما أن عليهم أن يكتشفوا مشكلات المستهلك الجديد، ورغبته فى إيجاد سلع جديدة، أى أنه

يجب عليهم أن يرسموا خطط العمل فى المستقبل، وأن تعكس منظمتهم هذه الخصائص من دنيا الأعمال.

وعلى الرغم من أنه قد يقال إن رجل الصحافة والأستاذ كليهما شديد الحساسية بالنسبة لرسومات التنظيم، فإن من الضرورى أن تنشأ منظمة المخابرات طبقا لرسم بيانى، وأن تدار باحترام معقول لهذا الرسم، ولكنه يجب أن تسعى فى الوقت ذاته لتحقيق مرونة الهيكل. يجب أن تسعى للحصول على القدرة على نقل القوة من وحدة مثقلة إلى وحدة أقل استخداما، وذلك كلما ظهرت حمولات هامة غير متوقعة، كما يجب عليها أن تكون على استعداد للقيام بعملية إعادة التنظيم المضنية.

على أن الخصائص التى تحدثنا عنها تنطبق على منظمة المخابرات فى وقت السلم والحرب على حد سواء. فكما أن المعلومات التافهة التى تأتى نتيجة سوء التنظيم فى وقت الحرب، قد تؤدى إلى كارثة عسكرية أليمة، فإن الأخطاء التى ترتكب فى استراتيجية الدولة القومية قد تنتج أحيانا ما هو أسوأ من ذلك.

فإذا انتقلنا إلى جانب نشاط منظمة المخابرات، نجد أن كلمة مخابرات تستخدم فى لغة المهنة ليس فقط لتحديد أو تعريف أنواع المعرفة التى ينبغى لدولتنا أن تلم بها عن الدول الأجنبية، أو لتوضيح معلومات عن المنظمة التى تنتج هذه المعرفة، وإنما تستعمل أيضا كمرادف للنشاط الذى تؤديه هذه المنظمة.

ويمكننا أن نقول بإيجاز إن المعرفة فى لغة المخابرات تحقق غرضين رئيسيين:

١ـ أنها تستعمل لغرض وقائى أو دفاعى من حيث إنها تنذرنا سلفا بما قد تدبره الدول الأخرى للإضرار بمصالحنا الوطنية.

٢ـ أنها تصلح للاستعمال الإيجابى من حيث إنها تمهد الطريق لسياستنا الخارجية أو استراتيجيتنا العظمى، ولكن الشيء الهام الذى ينبغى علينا أن ندركه، هو أنه مهما يكن من اختلاف الشكل الذى نستخدم به المعرفة، فإنها تجيء نتيجة عملية البحث.

وقد يكون هذا البحث فى بعض الأوقات متناسقا على أعلى مستوى فنى ونتيجة للتأمل العميق، وفى أوقات أخرى قد يكون غير متناسق أو غير فنى، وفى بعض الحالات قد يستغرق مشروع بحث آلافا من أيام عمل الإنسان، وفى حالات أخرى قد يؤدى فى دقيقة واحدة أو بضع دقائق من عمل الإنسان.

إن عملية البحث وبخاصة تلك التى تتعلق بالمخابرات الاستراتيجية، تستهل بطريقتين

أساسيتين: هما الملاحظة والبحث، فعندما يبدأ رجال السياسة أو واضعو الخطط بالدول المختلفة فى إدخال شيء جديد على سياستها الخارجية فإنهم يلجأون غالبا إلى المخابرات، ويطلبون منها المعلومات الأساسية. ومن ثم فإنهم يطلبون كومة هائلة من المعرفة، وهم بذلك يحاولون تحريك قوة المخابرات، بالقيام بعملية بحث وسلوك سبيل خاص بالملاحظة، ومع ذلك فإن ثمة طريقة أخرى تجعل قوة المخابرات تخف للبحث الأول ويكون ذلك عن طريقة ملاحظتها المنتظمة المستمرة كما يحدث خارج البلاد.

إن الملاحظة العامة على أكبر قدر من الأهمية، حتى أنه كثيرا ما يظن أنها قابلة للفصل عن البحث، ولكن ينبغى ألا تعتبر كذلك. ذلك أن الملاحظة بالمعنى المقصود من هذه الكلمة، هى مراقبة ما يحدث خارج البلاد، والقيام بمحاولة للوصول إلى معنى لهذه الحوادث ، وعملية الملاحظة المادية الفعلية تحدث خارج البلاد وداخلها، ويمكن أن تكون مكشوفة أو سرية أو كليهما معا.

وتنفذ الملاحظة عادة فى البلاد الأجنبية عن طريق جمهرة من الأفراد العلنيين ـ بعضهم مدنى وبعضهم عسكرى ـ وواجبهم هو أن يفتحوا عيونهم وآذانهم جيدا، ويبلغوا ما يصل إلى مسامعهم، وهؤلاء الأفراد يطلق عليهم عادة اسم ضابط الخدمة الخارجية، ولكل واحد من هؤلاء ميدان اهتمامه الخاص الذى يظهر فيه كفاءته، سواء أكان هذا الميدان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو ثقافيا.... إلخ.

على أنه من جهة أخرى، فإن أغلب الحكومات الأجنبية تكمل عمل ضباطها العلنيين الذين من هذا الطراز بنشاط تجسس، أو بعبارة أخرى ترسل وكلاء سريين لاكتشاف الأشياء التى يصعب اكتشافها بالوسائل المكشوفة.

ولا تتم جميع عمليات الملاحظة خارج البلاد، إذ إن بعض عمليات الملاحظة شديدة الأهمية تحدث فى المركز العام للمخابرات وداخل الوطن. ومع أنه قد يبدو غريبا أن تتم مراقبة نشاط دولة أجنبية من نقطة ملاحظة داخل الوطن، فإن هناك أسبابا عدة لهذا التناقض الوهمى:

أولها: يجب أن تكون ثمة مراقبة من داخل الوطن باعتبارها شيئا ملائما ومريحا تماما، فما تذيعه محطات الإذاعات الأجنبية عن باقى العالم يعتبر مسألة تهمنا تماما، ومما لا شك فيه أننا نرغب فى معرفة ما تتضمنه هذه الإذاعات من أنباء وتعليقات، ولكن ليس معنى ذلك أنه يجب علينا أن ننشئ عملية إشراف كاملة للإذاعة فى كل مدينة من مدن العالم، لأن العقبات الفنية التى تعترض مثل هذا المشروع ضخمة جدا، كما أن الموظفين الكثيرين

الذين لابد من توافرهم للإشراف على مثل هذه العمليات سوف يساء استقبالهم فى بعض الدول، كذلك فإن نفقات هذا المشروع أضخم من أن تحتمل، ولهذا تقوم معظم دول العالم بانشاء ما يسمى بإدارة الاستماع للإذاعات الأجنبية، وواجبها أن تقوم محطات استقبالها بالتقاط أهم البرامج ونسخها وترجمتها، وأحيانا تقوم بتلخيصها أو التعليق عليها.

ثانيها : هناك مقدار من الأنباء الخارجية تصل عن طريق مراسلى الصحف المحلية فى الخارج، وعن طريق وكالات الأنباء المختلفة، والواقع أن هذه الأنباء تسهم بدرجة كبيرة فى عملية نشاط المراقبة، فإذا استطاعت أجهزة المخابرات الاستفادة من هذه الأنباء، فإنها بذلك يكون لديها مصدر قيم يمكن الاعتماد عليه بدرجة كبيرة، باستخدام عدد صغير من الأفراد يعمل من داخل أرض الوطن ويتابع أفضل الأنباء الخارجية.

ثالثها : أن كل شىء يدبر فى خارج البلاد للإضرار به يكتنفه جو التآمر، إنه يدبر بالطبع فى الخفاء ويشترك فيه عدد كبير من الأفراد أو جماعات من الأفراد، وفى عالم العلاقات الدولية، قد تكون هذه الجماعات المشتركة فى المؤامرة مقيمة فى ثلاث دول مثلا، ومن ثم فإنه إذا اقتضى الأمر تجميع المؤامرة التى يدبرونها، فإن هذا التجمع يجب أن يتم من نبذ ضئيلة تقدمها ثلاثة مصادر أهلية مختلفة.

ومهما يكن من أمر تنفيذ الملاحظة، سواء كانت علنية أو سرية، خارج البلاد أو بداخلها فإن الملاحظة تؤدى وظيفتين على أعظم جانب من الأهمية:

١ـ أنها تكشف لنا الحقائق عندما تفكر دولة أخرى فى انتهاج سياسة، أو القيام بعمل من شأنه الإضرار بمصالحنا الوطنية، فالملاحظة عندئذ تلعب دورا نشطا يحفزنا إلى إنتاج المعرفة الوقائية الدفاعية الضرورية لأمتنا.

٢ـ أنها تيسر لنا كذلك ما ينبغى أن نعرفه عن الحالة خارج البلاد إذا أردنا أن نقرر سياسة إيجابية وطنية خارجية.

وعند التحدث عن الملاحظة يبرز دائما خطر تصور أشياء سلبية تماما، إن كلمة ملاحظة تجعل الإنسان يتوهم أنها تستلتزم الانكماش وانتظار التأثيرات، ولكن الملاحظة التى تستحق أن يطلق عليها هذا الاسم، يجب أن تتصف بالجرأة والإيجابية، فهى جريئة من حيث إن الملاحظ يغطى أكبر منطقة مستطاعة من الأرض، وهو بعمله هذا يعرض نفسه لأقصى حد من الظواهر، وأهم من ذلك فإن الملاحظة يجب أن تكون إيجابية من حيث إن الملاحظ يقوم بالحد الأقصى من متابعة تأثيرات هذه الظواهر على عمله.

والمتابعة هنا تعنى أنها تتضمن التأكد من دقة المصادر ومقارنة الأقوال المختلفة، والعثور على المواضع الصحيحة نسبيا للأشياء بتوسيع ميدان البحث، والعثور على نقط إرشاد جديدة توصل إلى أصدق وأصح الافتراضات الممكنة، هذا ويجب أن تقرن عملية الملاحظة بنوع معين من البحث. إن هذا البحث عبارة عن محاولة منظمة للوصول إلى معنى ثابت من التأثيرات، لأن الملاحظة التى لا تقترن بالبحث تنتج معلومات زائفة مشكوكا فيها.

وللبحث أهمية أعظم، إذا إن له دورا مختلفا خاصا به فى خدمة النواحى الإيجابية للسياسة، ففى وقت الحرب ينتج البحث المعرفة الخاصة بمقدرات العدو الاستراتيجية، ونقط ضعفه المحددة القابلة للهجوم، كما ينتج المعرفة الخاصة بنواحى قوة العدو وضعفه اقتصاديا وسياسيا، وينتج معرفة القوى المادية التى يستخدمها العدو لشن الحرب، وعلى مثل هذه المعرفة تستند الخطط العسكرية الهجومية، أما فى وقت السلم فإن البحث ينتج نوع المعرفة بالدول الأجنبية، والتى على أساسها ترسم الدول سياستها الخارجية، وتحدد علاقاتها الدولية بالنسبة للمجتمع الدولى.

إن البحث هو العملية الوحيدة التى تستطيع أن تقدم لنا الحقيقة أو الشىء الأقرب إلى الحقيقة، وهذا عكس ما كان يحدث فى الماضى، فقد كان فيلسوف القرون الوسطى يقنع بالحصول على الحقيقة التى ينشدها بالرجوع إلى النصوص المقدسة، فى حين أن رئيس القبيلة كان يسعى إليها بالالتجاء إلى الساحر الذى يؤمن بمقدرته.

ولكن البحث فى لغة المخابرات غالبا ما يأخذ الخطوات أو المراحل التالية:

١ـ ظهور مشكلة تستلزم اهتمام موظفى المخابرات الاستراتيجية بها.

٢ـ تحليل هذه المشكلة لاكتشاف جوانبها التى لها أهمية فعلية للدولة.

٣ـ جمع المعلومات التى توضح المشكلة، ويشمل ذلك مراجعة المعلومات المسجلة والموجودة حاليا، ثم محاولة الحصول على معلومات جديدة لسد الثغرات.

٤ـ تقدير دقيق للمعلومات التى تجمع.

٥ـ دراسة المعلومات التى أجرى تقديرها بحثا عما يلازمها من معنى، ويمكن أن يطلق على لحظة اكتشاف هذا المعنى اسم لحظة الافتراض، والواقع أن الافتراضات تبدأ فى الظهور بمجرد الوصول إلى المعلومات الإيجابية الأولى.

٦ـ الاستمرار فى جمع مزيد من المعلومات بناء على ما تحدده التكهنات والافتراضات التى توحى بالأمل أكثر من غيرها، وذلك للتأكد من صوابها أو خطئها.

٧ـ تقرير تكهن أو أكثر باعتباره أكثر صحة من غيره، ووضع بيانات مبنية على هذه التكهنات على أساس أنها أحسن بيانات تقريبية فى الوقت الحاضر، تلك هى المرحلة الأخيرة، وغالبا ما يطلق عليها اسم (العرض) أو (التقديم).

على أن نشاط منظمات المخابرات كان ولا يزال دائما محل مجالات نظرية، وقد يتساءل البعض: هل نتاج هذه المنظمات، وتنظيماتها، ووظائفها، ونفقاتها، من الموضوعات التى يحتاج الشعب إلى تسجيل سلامتها ؟ الواقع أن الحكمة تتطلب إحاطة كل هذه الموضوعات بالسرية لأن نشاط المخابرات حساس من وجوه أربعة:

أولا : أن النقاش فى هذه الموضوعات قد يفشى مصادر المعلومات.

ثانيا : أن الحكومات لا تعترف عادة بأن من بين وظائفها مهمة الجاسوسية وغيرها من وسائل الحصول على المعلومات غير الشرعية، كما أن من تقاليد المخابرات أن تحاول الحكومات دائما أن تضع نفسها فى مركز بحيث تستطيع إنكار قيامها بعمليات التجسس، وكانت سابقة اعتراف كبار المسئولين فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٠ بحادث التجسس الجوى بطائرات U2 خرقا لهذا التقليد.

ثالثا : يجب أن تحاط الأعمال السرية السياسية بسياج من السرية التامة حتى لا يستفيد منها العدو.

رابعا : أن هناك مظاهر كثيرة خاصة بأنواع نشاط المخابرات يجب أن تقبل على علاتها نتيجة الثقة، وقد أعلن «آلين دالاس» مدير المخابرات المركزية الأمريكية الأسبق فى عام ١٩٥٤:

« يجب أن تنظروا إلى الرجل الذى يدير الجهاز وإلى النتائج التى يحققها، فإذا لم يكن هذا الرجل موضوع ثقتكم، وإذا لم يكن يحقق نتائج، فالأفضل لكم أن تنحوه وتضعوا شخصا آخر مكانه».

ويجب على المخابرات عند قيامها بجمع المعلومات أن تتسم بالموضوعية وتبتعد عن السياسة، حتى تضمن دقة الصورة المرسومة للشئون العالمية، ولكن يجب ألا يكون بعدها إلى درجة تكون فيها للمخابرات سياستها الخاصة بها، أو تفقد الصلة براسمى السياسة بحيث لا تستطيع الوفاء بحاجتهم الإخبارية. إن واجبها يقتضى سرد الحقائق الموضوعية دون أى اعتبار بكونها أخبارا سارة أو أخبارا سيئة بالنسبة للسياسة الحالية، ولكنها تقيم اعتبارا مناسبا لتبدلات السياسة، وفى عملياتها المختلفة مثل ـ مقاومة المخابرات الأجنبية ـ

يجب أن تكون المخابرات أداة طيعة لتنفيذ سياسة البلاد الخارجية، ويجب ألا يسمح بأن تكون لها سياسة خاصة مستقلة.

إن المعرفة تحمل بين طياتها القوة، ولذلك يمكن للمعرفة السرية أن تصبح قوة سرية، إن جهازا سريا للمخابرات ـ عنده معلومات عليا من مصادر خفية يمكن له أن يساهم بقسط كبير فى عملية رسم السياسة، أو فى العمليات السياسية فى البلاد الأخرى.

وتدعو الحاجة للاقتصاد فى استخدام المصادر المحدودة لتحقيق أهداف السياسة القومية البعيدة المدى والسياسة الخارجية، إلى الاعتماد اعتمادا كبيرا على تقدير المخابرات، ونتيجة لهذا يطلب من نظام المخابرات أن يجيب على مجموعة ضخمة من الأسئلة: ما مستقبل الحلف الإسلامى مثلا ؟ ما مدى التعاون الذى يمكن أن يتم فى العالم العربى؟ ما المستقبل السياسى والاقتصادى والعسكرى لإسرائيل؟ ما النتائج المحتملة للأعمال التى تتم وفق السياسات الخارجية المختلفة؟ ويمكننا أن نصل إلى إجابات عن هذه الأسئلة إذا كان لها إجابة ـ بواسطة بذل مجهود ضخم فى أعمال البحث أو بواسطة طرق غير مشروعة.

وتعتبر أنشطة المخابرات من الناحية الشكلية مماثلة لأنشطة الباحث العلمى أو الفكرى فى بعض المهن الأخرى، فقد يبدو محلل المعلومات الذى يريد إعداد تقرير معلومات عن مفاعل ذرى فى دولة ما، وكأنه يقوم بنفس العمل الذى يقوم به عالم الأبحاث الذرية الذى يكتب تقريرا علميا.

وقد نستطيع أن نقول إن الاحتياجات فى كل حالة من الحالتين من الممكن أن نسميها «مماثلة بشكل خطر»، فنواحى الشبه واضحة بينهما، ولكن الاختلافات الحيوية غير واضحة، وتدل التجربة على أن عددا من العاملين فى ميدان المعلومات على مستويات عدة، يخفقون فى فهم وجهة نظر « المعلومات» ويؤدى هذا الإخفاق إلى سوء فهم وفوضى لا يمكن تلافيهما.

على أن الاختلافات بين الحالتين هائلة، ويعطى «واشنجتون بلات» مثلا ليوضح ذلك بقوله :« تؤكد المهنة العسكرية أهمية اتباع النظام، مع أن النظام أمر شائع فى الحياة الإنسانية يواجهه المرأ منذ الطفولة، ويستمر معه فى مرحلة الدراسة وفى مرحلة البلوغ، وعلى الرغم من ذلك فإن النظام له أهمية خاصة فى الحياة العسكرية، فالمثل الأعلى فيه هو الطاعة الفورية بمحض الإرادة، وليس ثمة ضابط فى الجيش يستطيع أن يأمل فى مستقبل ناجح، إذا لم يكن مستعدا وقابلا لإخضاع نفسه لمثل هذا النظام ، أو قادرا على تطبيق هذا النظام على من دونه فى الرتبة.

وبنفس الطريقة التى يقبل بها الرجل العسكرى النظام، فإن العاملين فى ميدان المعلومات، لا بد أن يفهموا ويقبلوا وجهة نظر المعلومات، ومن السهل أن نفهم تأكيد الحياة العسكرية لأهمية النظام والشجاعة والاتجاه العدوانى، ولكن وجهات نظر المعلومات أكثر عمقا، ولذا فهى ليست واضحة، ولكنها مع ذلك لها نفس الأهمية لزيادة القدرة الإنتاجية للعامل فى ميدان المعلومات».

والصورة الأولية لإنتاج المعلومات هى ما يطلق عليها « ورقة مخابرات» ، سواء كانت «تقدير معلومات قومى» أو « مذكرة بحث» أو أى اسم مما يطلق على إنتاج المخابرات، والذى سيجىء شرحه تفصيلا فيما بعد. لذلك فدراستنا للإجراءات وراء هذه التقارير تبرز بصورة ملموسة المبادىء الأساسية لإنتاج المعلومات، وتساهم فى وجهة نظر المعلومات. أما فى تقارير الباحث العلمي أو المؤلف، فنحن نجد بمقارنتها بتقارير المخابرات أنها تشبه تلك الأبحاث التى نجدها فى المجلات المهنية الدورية، بما فى ذلك مجلات العلوم الطبيعية والاجتماعية، كما نجدها فى كتب جدية عدة، وتتكون معظمها من بحوث قام بها أفراد حاصلون على أعلى الدرجات العلمية، وقد يكون الباحث ضمن هيئة تدريس فى إحدى كليات الجامعة، أو طالبا يسعى للحصول على درجة علمية أعلى، أو قد يكون فى عمل يؤدى فيه أبحاثا صناعية أو أبحاثا حكومية.

وفى حالة مماثلة، فإن المؤلف يكتب فى مجال يعتبر فيه إخصائيا بحكم مهنته، لذلك يضفى على دراسته صبغة المعرفة التى اكتسبها فى مهنته، وهو يكرس وقتا كبيرا لإعداد مؤلفه، ويشمل عمله هذا أبحاثا فى المعمل، وأبحاثا مبدئية وأبحاثا فى المكتبة، ويهدف بهذا إلى توسيع حدود المعرفة الإنسانية.

والاستفادة الفورية من هذه الأبحاث أمر له أهمية ثانوية، فالباحث يتوقع من عمله هذا أن يرفع ـ بدرجة ما ـ سمعته المهنية، وهو يربط بين سمعته الشخصية وعمله هذا، لذلك فالدقة والسعى نحو الكمال داخل النطاق المقصود أمران لهما الأهمية الأولى.

ومن بين هذه الكتب مثال واضح، وهو الكتاب الذى ألفه « موريسون» S.E. Morison فى وصف حياة «كولومبوس» بعنوان(II) Admiral of the Ocean Sean وقد استغرق سنوات عدة فى إعداده وتطلب بحثا طويلا سواء كان ميدانيا أو تم فى المكتبات.

لقد نشر الكتاب فعلا فى سنة ١٩٤٢، ولكن لا تقل قيمته لو أنه نشر عام ١٩٣٢ أو

نشـر عام ١٩٨٢ أو بـعد ذلك ، لـذلك فـهو يخـتلف عـن تقـريرات المخابـرات فى نـفس الموضوع.

وفى مجال العلوم الـطبيعية، فإن إصدار أية مجلة دوريـة علمية تمدنا بأمثلة مماثـلة كتبها علامة أو آخر نجد أن الاستفادة من الحقائق لا تعتمد على تاريخ نشر الكتاب.

ومن ناحـية أخرى، لو قارنا بـين إنتاج المخابـرات، وأبحاث العلوم الأخـرى سواء فى التاريخ أو الاقتصاد أو العلوم الطبيعية، للمسنا فى كلتا الحالتين عامل الخوض فى المجهول، وفى كل حـالة نلاحظ أن هنـاك عملا بناء أو خـلاقا لإنتاج شـىء جديد، ولتوسـيع حدود معرفتنا.

كما أنـه يجب أن نستـخدم المبادأة والحكـم والقدرة علـى الابتكار فى إعـداد الأبحاث والتقارير، وتجب الاستفادة من الثمرة نتيجة المجهود الكبير الذى بذل فى عملية الإنتاج.

ومن ناحية أخرى فلا بد فى كلتا الحالتين من أن تـستخدم الفطنة التى تحدد اللحظة التى عندها يجب أن يتوقف الإنسان عن البحث ويستكمل التقرير.

والواقع أن هنـاك كثيرا من التشـابه بين نوعين من الـعمل، أى بين عمل أولـئك الذين يحسون بـاهتمام صادق بعملـهم، وهم على مستوى عـال من العلم، وبين الذيـن يفخرون بالتقـرير بعد إتمامه، إذ يـجد رجال المخابرات أن لتـلك العوامل التـى ذكرناها سلفـا أهمية أيضا فى عـمل المعلومات، كـذلك فإن عددا من العـاملين فى مجـال المعلومات يتـغاضون بطبيـعة الحال عن الاختلافـات الأساسية بين تقـرير المعلومات وتـقرير الباحث الـذى كتبه أستاذ فى التـاريخ مثلا. هذا الاختلاف يكـمن فى «الغرض» الذى من أجلـه كتب كل من التقريرين. فلو قورن تقرير العلامة بتقـرير المعلومات، لوجدنا أن تقرير المخابرات له غرض واحد، هو أن يكون مفيدا للمصالح القومية فى ظل الظروف القائمة.

ونقصد بالاستفادة بصورة عـامة أن يكون التقرير مفيدا لزيادة معرفتنا وفـهمنا للمسائل التى تمـس بصورة مباشرة أو غـير مباشرة أمنـنا القومى فـى مجال المعلومـات أو المخابرات الأجنبـية، كما نـقصد بالاستـفادة ـ بوجه خـاص ـ أن تكون صورة المسـاعدة التى نـحصل عليها من التقرير لحـل مشكلة معينة، موضع دراستنا واعتبارنا. ونـحن لا نقصد بالفائدة أن يكون التقرير مـفيدا للمخطط السياسى أو مطـلوبا لأسباب أكاديمية بحتة مهـما تكن قيمة تلك الأسـباب فى مواقف أخـرى. ولا يقبل بعـض العامليـن والمحللين والـناقدين مطـلقا منهاج « الاستفادة» كأمر جوهرى فى وجهة الـنظر هذه، بل لا يفهمون على الإطلاق كيف أن هذا المنهاج لابد أن يغير نشاطنا فى مجال إنتاج المعلومات.

على أن ثمة عدة عوامل تؤثر فى مدى « الاستفادة». «فالإتمام» و «الدقة» عاملان من بين هذه العوامل، ولكن من الصواب أحيانا أن نضحى ببعض« الإتمام» و «الدقة» فى سبيل الملاءمة الزمنية، أى إتمام التقرير فى الموعد المحدد، والملاءمة الزمنية بصفة عامة لها أولوية أكبر فى ميدان المعلومات عنها فى أى مجال آخر من مجالات العلم المجرد.

وهذا المفهوم ـ شأنه شأن مفاهيم أخرى ـ يبرز بوضوح فى معلومات القتال، فأوامر العمليات المضادة لفرقة فى عملية هجوم تتضمن دائما جانباً مخصصا للمعلومات عن العدو، ومن الواضح أن أفضل « المعلومات الممكنة التى تصل الكتائب المقاتلة قبل الهجوم، هى أكثر فائدة من خريطة كاملة لجميع مواقع العدو تنشر بعد الهجوم».

أما المخابرات الاستراتيجية فنستطيع أن نطبق عليها ما قاله بروفيسور لوك: « لابد أن ينظر إلى تقارير المخابرات فى ضوء الفائدة التى من أجلها كتب التقرير، وقياسا على مدى الفائدة التى من أجلها كتب التقرير يجب أن نضع فى اعتبارنا الغرض الأول من هذه التقارير، وكذا طبيعة القراء الأول لهذا التقرير».

فإذا كان التقرير سيقدم إلى مستوى عال فى الدولة لاتخاذ خطوة سريعة، فلا بد أن يكون مختصرا مقنعا، غير مصطبغ بالصبغة الفنية. ويسرى هذا على التقارير التى تقدم لصانعى السياسة الآخرين، أما إذا كان التقرير مجرد عون يرجع إليه المحللون الآخرون، فلابد أن يكون تاما ومصطبغا بالصبغة الفنية.

فالطريقة التى يستخدم بها التقرير أو يستفاد منه بها هى محك الحكم، وفى مقابل «الاستفادة» بالنسبة للقارئ يجب أن نزن بين اعتبارين، كما يجب أن يزن المرء بين الفائدة والتكاليف.

ولابد لقارئ التقرير من بذل مجهود لقراءته وفهمه، وفى الظروف الخاصة عندما يكون كل فرد مشغولا للغاية، وعندما يتدفق عليه سيل من الوثائق، وعندما يكون وقت القراء محدودا ؛ فإن أى تقرير يبدأ بعبء كبير بالإضافة إلى الملفات المليئة والخزائن المكدسة.

ومحلل المعلومات يستطيع أن يجعل من التقرير شيئا يستحق القراءة، هذا إذا وضع الغرض من كتابة التقرير أمامه، وإذا تذكر دائما الفائدة التى يمكن أن تجنى من التقارير طيلة كتابته لها. أى يجب على المحلل أن يكتب تقريره وهو يضع القارئ نصب عينيه.
ولقد صارت الاستنتاجات والأحكام النهائية التى نبذل العناية فى الوصول إليها مسألة ذات أهمية كبيرة، إذ إن درجة امتياز الاستنتاجات والأحكام النهائية هى عامل يعتمد عليه نجاح تقارير المخابرات أو فشلها.

والاعتبار الثانى الذى نضيفه إلى الاعتبار الأول هو: هل يستحق التقرير المجهود الذى يبذله المحلل أو المنتج؟ من الواضح أن التقرير الذى يكون ذا نفع بسيط للقارئ ويكلف وقتا وجهدا فى كتابته، قد يصبح تقريرا لا مبرر له.

وثمة تقارير « معلومات» كثيرة من هذه النوع، تقارير لم تلق اعتبارا كبيرا.

والمفهوم الذى يثير المتاعب أكثر من غيره لمن يعمل فى ميدان إنتاج المعلومات ، هو الأهمية البالغة « للملاءمة الزمنية»، فالزمن أمر جوهرى فى ميدان المعلومات، بينما هو مسألة جانبية بالنسبة للأبحاث التى يقوم بها الباحث أو المؤلف.

ولابد أن نذكر أن معظم المعلومات تفقد قيمتها سريعا إذا مر عليها الزمن، فمعلومات القتال التكتيكية تفقد نصف قيمتها فى ستة أيام، والمعلومات الخاصة بمعالم أرضية مثل الطرق والكبارى تفقد نصف قيمتها فى حوالى ست سنوات، ومعلومات المصادر العلمية الأساسية ـ القوى البشرية، التطورات العلمية ـ تفقد قيمتها أو تقل قيمتها بمعدل ٢٠٪ كل عام. وثمة تقارير كثيرة تتعطل فيها الكتابة والتحرير وانتظار الموافقة، وفى إعداد نسخ منها وفى توزيعها، لدرجة أن هذه التقارير تصير غير ذات موضوع عندما تصل لأول مرة لأيدى « الزبون» القارئ. وهكذا، ففى إنتاج المعلومات فإن السياسة السليمة هى أن تكون « قليلة وسريعة»، حتى تكون المعلومات حديثة عندما تقرأ. وبذلك يصل التقرير إلى « الزبون» فى الوقت الذى تبلغ فيه القيمة الكامنة فى التقرير أقصاها.

والقيمة الكامنة للمعلومات تقل مع مرور الزمن بتأثير التغييرات الفعلية فى الموقف، ولذلك فإن التقرير لايمكن استعماله بنفس الثقة كما كانت الحال من قبل، ومن ثم فإن المخابرات لايمكن أن تنتج فى « أرض الخيال»، والزمن هنا عامل يجب أن يكون دائما محل اعتبار.

ونقتبس الفقرات التالية التى يمكن تطبيقها على « إنتاج المعلومات» من أدب المؤرخين:

يقول موريسون: « إنه من المرهق حقا أن تجلس إلى مكتبك وأمامك مذكراتك ملخصة وتبدأ فى الكتابة، وبعد أن تدخن عددا كبيراً من لفافات السجائر، وتقطع الغرفة ذهابا وإيابا مرتين أو ثلاث مرات، تكتب فقرة عرجاء أو فقرتين، وعندما تبدأ فى كتابة الفقرة التالية تجد أن جزءا من المعلومات التى تحتاج إليه ناقص. عليك أن تعود إلى المكتبة أو إلى الملفات لإجراء عملية استقصاء وبحث، وهنا تشعر بالسعادة فما تجده هناك قد يؤدى إلى مزيد من الأسئلة، وتطول عملية البحث اللذيذة.. وفى كل بحث تجلس للكتابة حينما يلزم منك الأمر أن تظهر نقطة غريبة يجب أن تتعرف عليها. وعندما تبدأ فى الكتابة استمر فى

الكتابة أطول وقت ممكن، وسوف يكون هناك وقت كاف بعد ذلك لإدخال الحواشى، أو للعودة إلى المكتبة عن مزيد من الاستعلامات وأهم من كل هذا ابدأ الكتابة».

على أننا نستطيع أن نلخص صفات المخابرات الجيدة فى عدة كلمات «فى حينه ـ صادق ـ مرو جيدا»، فكلمة « فى حينه» أو فى الوقت المناسب اعتبار لا يقدره ضباط المعلومات فيما عدا الممتاز منهم، وفى مجال التعلم البحث تعد الملاءمة الزمنية فى معظم الأحيان غير هامة، ومع ذلك ففى المعلومات تكمن قيمة التقارير تقريبا فى « درجة الاستفادة» منها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالنسبة للأمن القومى. ودرجة الاستفادة هذه تتصل اتصالا وثيقا بملاءمتها الزمنية، وقيمة أى تقرير معلومات تقل سريعا بمرور الزمن.

وأما الصدق فهو بطبيعة الحال أمر أساسى فى المعلومات. ومن الضرورى ألا نبالغ فى النقد أو نقلل من شأن الموقف أو نتجنب الطريق الحاسم عند عرضنا لموقف أجنبى. فالاختبار ووضع التأكيد فى مكانه والفهم الحقيقى كلها جوانب ضرورية عندما نروى شيئا بصدق.

وأما « مرو جيدا» فهو العامل الحيوى الأخير، وكثيرا ما لا تصيب المعلومات الهدف حتى ولو كانت ملائمة للزمن أو صادقة، وذلك أنها لا تقرأ ولا تفهم أو لا تصدق. وفى عرض المعلومات يجب أن نوجه اهتماما كبيرا للبساطة والوضوح وكذا إمكان قراءة المادة والخرائط والرسوم، وأن نبين للقارئ درجة تأكدنا أو عدم تأكدنا للمعلومات كما يجب أن نبرز مغزى الحقائق، وقائمة مراجع جيدة، لتخطيط المعلومات، والوصول إلى المغزى الحقيقى.

وضع المخابرات فى الدول

من المستطاع استنكار نشاط المخابرات، كما أنه من الممكن وصف هذا النشاط بأنه غير مشروع، إلا أن وجود جهاز المخابرات وضرورته السياسية من الأمور التى لا يمكن إنكارها، والحاجة القومية إليه مما لا شك فيه. ذلك لأن المخابرات فى أى جهاز من أجهزة السياسة العليا له مهام جوهرية سواء للتحضير لشن عدوان أو للقضاء على مثل هذا العدوان، ومن ثم يمكن المحافظة على السلام.

ومما يؤسف له أن مفهوم المخابرات فى معظم دول العالم العربى لا يدركه الكثيرون مما أدى إلى الخلط بين مهمة المخابرات وأجهزة الأمن الأخرى، وإلى عدم تفهم العلاقة بين

أجهـزة الأمن المختلـفة ووضع المخابـرات فى الدولـة ، ولذا نرى من الأوفـى قبل محـاولة الخوض فى هذا التفسير أن نعرض لثلاثة أجـهزة من المخابرات الأجنبية وهى توضح ثلاث أيديولوجيات مختلفة، كما تفسر الدوافـع وراء إنشائها، ويمكن بدراستها استنباط دروس عديدة لسد الثغرات التى نعانى منها.

مخابرات كاناريس الألمانية: الواقع أننى اخترت بالذات هذه المنظمة التى تولى رئاستها فى عهد هتلر الكابتن البحرى كاناريس بعد إقالـة الكابتن البحرى بانسيج، لأن الكثير مما كتب عن هذا الرجل الفذ غير حقيقى، كما أنه فى الوقت نفسه يثير الحيرة. ذلك أن شخصية هذا الرجـل وآراءه قد شكلـت هذه المخابرات بـصفة مميزة، ويمكـن القول أن هذه المخـابرات كانت من خلقه إلى حد بعيد، فما أن ذهب عنها حتى كان نصيبها الانهيار السريع، ومن ثم فلـيس ثمـة مبـالغة فـى أن نقول إن المخـابرات كانـت هى كانـاريس وكـان كاناريـس هو المخابرات.

فى عهـد كاناريس تطورت المخـابرات واتسع ناطقـها، وأصبحت منظمة لها فـروعها العديدة وأقـسامها الكثـيرة، وتمشيا مع التـوسع فى القوات المسلـحة أصبحت للـمخابرات إدارة الشئون الخارجية بالإضافة إلى المخابرات فى القيادة العليا للقوات المسلحة.

ولذا لم يـعد عملهـا مقصورا عـلى سلاح واحد من أسـلحة القوات المـسلحة، ولـكنه أضحى نشاطا موجها لخدمة الأسلحة الثلاثة وهى الجيش والبحرية والطيران.

ولقد كان لهـذه الإدارة قسم مركزى تحت رئاسة الكـولونيل السابق والجنرال فـيما بعد «أوستر». وكـان هذا القسـم المركزى ينـقسم بدوره إلـى ثلاث إدارات هى : الإدارة المالـية «ZF» وإدارة الشئون القانونية «ZR» وإدارة المحفوظات المركزية «ZKV» وهذه الإدارات الثلاث كانـت مجموعات ذات صفـة إدارية مهمتهـا خدمة الأقسام الثـلاث الأخرى الآتى ذكرها فيما بعد.

وإلى جانب القـسم المركزى كان هناك قسم لـلشئون الخارجية، وكان علـى هذا القسـم رعاية العلاقات مع الدول الأخرى وخاصة الصديقـة والمتحالفة، وكان يرأس قسم الشئون الخارجية هذا، الكابتن البحرى ونائب الأدميرال فيما بعد « بيركنر».

أما أقسام المخابرات الثلاثة فهى:

١ ـ قسم الدفاع رقم (١): ويرأسة الكولونيل ثم الجنرال فيما بعد هـ. بكنبروك، وكانت مهمته هى خدمة المعلومات السرية أو الاستطلاع النشيط.

ـ قسم الدفاع رقم (٢): ويرأسه الكولونيل ثم الجنرال فيما بعد لاهوزن، وكانت مهمة هذا القسم القيام بإعداد وتجهيز وحدات التخريب والقيام بالعمليات الخاصة الأخرى.

ـ قسم الدفاع رقم (٣): ويرأسه الكولونيل ثم الجنرال ماجور فيما بعد فون بنتفجنى وكانت مهمة هذا القسم مقاومة الجاسوسية المضادة، وأعمال التخريب.

هذا وقد كانت مجالات أنشطة المجموعات متفرعة بما يتماشى مع أسلحة القوات المسلحة الثلاثة. وكانت مهمة القيام باستطلاع المجال الاقتصادى منوطة بالمجموعة رقم (١) اقتصاد «IWI» . كما كانت مهمة استطلاع تكنولوجيا الجيش منوطة بالمجموعة رقم (١) تكنولوجيا الجيش «IHT» ، كذلك كانت مهمة استطلاع تكنولوجيا الطيران منوطة بالمجموعة رقم (١) تكنولوجيا الطيران «IT] LW]».

وفيما يتعلق بتحضير المحررات السرية والتصوير، وجمع الأدوات الخاصة بالاستطلاع السرى والجاسوسية، فكانت منوطة بمجموعة رقم (١) ج. أما فيما يختص بالمواصلات اللاسلكية ـ وينضوى تحت هذا العنوان تطوير أجهزة اللاسلكى الخاصة بالعملاء وتدريب العملاء على الأجهزة اللاسلكية وإقامة شبكات مكافحة خاصة ـ فكانت منوطة بالمجموعة رقم (٢).

وكان تنظيم العمل فى القسم الثالث يختلف اختلافا كثيرا عما تقدم، إذ كانت المجموعة رقم (٣) قوات مسلحة مكلفة بمكافحة الجاسوسية والتخريب، وتفرعت من المجموعة رقم (٣) جيش، ومجموعة رقم (٣) طيران، ومجموعة رقم (٣) بحرية. ولذا كانت هذه المجموعات مجموعات فردية.

ولقد كان من المفروض ضرورة الاهتمام بمكافحة التخريب والجاسوسية فى القطاع المدنى، وكانت هذه المهمة منوطة بمجموعة رقم (٣) ج بمجموعتيها الفرعيتين رقم ٣ج (١)، ٣ج (٢).

وكانت المجموعة ٣ج (١) مختصة بالسلطات الحكومية، أما المجموعة ٣ج (٢) فكانت مختصة بباقى القطاع المدنى فيما عدا الاقتصادى الذى خصصت له المجموعة رقم (٣) اقتصاد.

والواقع أن مجال العمل هذا كان واسع النطاق جدا، لذا كان يعمل فيه ضباط مخابرات مختصون بالتفتيش على التسليح، وكذلك بإدارة التسليح وكان اسم هذه المجموعة مجموعة رقم AO3 تسليح.

وكان مجال الحماية ضد المخابرات المعادية ينتظم تحت لوائه العمل فى نشاط تضليل

العدو، ودس معلومات زائفة وصحيحة بغية خداع العدو بمختلف الوسائل، ويدخل ضمن هذا النشاط استطلاع مخابرات العدو، وليس فقط الوقاية منها، وقد ظلت مراكز خدمة المخابرات التابعة لمناطق الدفاع العسكرية وهى التى تبعت فيما بعد الفيالق والفرق، ظلت كما فى عهد كاناريس.

ففى كل قيادة منطقة عسكرية كانت هناك مراكز مخابرات برئاسة ضابط أطلق عليهم IC/AO وكان الحرفان الأولان IC يشيران إلى القيادة المنوط بها مكافحة المخابرات المعادية، أما الحرفات الأخيران فهما يعنيان أن الضابط ضابط مخابرات.

وكانت مراكز المخابرات التابعة للمناطق العسكرية تتقدم دائما إلى النقاط الهامة ولاسيما عند الحدود حيث تقام مراكز مخابرات إضافية أو مراكز مخابرات خارجية.

كانت المخابرات التابعة للمناطق العسكرية مقسمة نفس تقسيم الإدارة العامة إلى ثلاثة أقسام: قسم استطلاع نشيط، وقسم تخريب ومهام خاصة، وقسم مكافحة الجاسوسية. وكان يطلق على مراكز المخابرات هذه اصطلاح «ASF».

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية كان ينبغى أن يتسع نطاق عمل المخابرات تماشيا مع احتلال الدول المعادية، لذا كان الشكل التنظيمى للمركز الرئيسى للمخابرات وللمراكز الفرعية الأخرى يتماشى دائما مع هذا التوسع، ففى معركة بولندا وضع القسم رقم (٣) مخابرات مع القوات المحاربة وسار معها حتى الجبهة، وذلك بهدف حماية القوات المحاربة من نشاط المخابرات المعادية، هذا مع جمع المعلومات السرية والقبض على عملاء الأعداء، وكان هذا الإجراء صحيحا، وأثبت نجاحه بتكراره فى معارك الغرب.

ولقد كان ضروريا فى وقت السلم قبل الحرب، إقامة نقاط دفاع فى الدول المحايدة على صورة مؤسسات اقتصادية للتعمية، أو فى داخل البعثات الدبلوماسية الألمانية مستخدمة ساترا مهنيا مناسبا، وكانت هذه تحمل اسم منظمات حرب «KO».

وبنشوب الحرب عزلت ألمانيا عن كثير من مصادر الأنباء، ولذا كان لمنظمات الحرب أهمية كبرى، وكانت المهمة ذات الدرجة العالية من الأهمية بالنسبة للأدميرال كاناريس، تلك المهمة التى أخفق فيها أسلافه فى هذا المنصب، هى وضع حدود معينة لاختصاصات شرطة الدولة السرية والسلطات الأخرى ومنظمات الحزب.

ولم يكن للمخابرات الألمانية أية أداة تنفيذية خاصة بها، فلم يكن ثمة شرطة عسكرية فى ألمانيا وقت السلم، وعلى عكس ما كان متبعا فى كثير من الدول لذا كانت المخابرات تعتمد على الشرطة العادية.

ولكن شرطة الدولة السرية كانت دائبة المطالبة باحتكار مهمة حماية الدولة، وزادت هذه الاتجاهات الاحتكارية فى هذا الحقل من النشاط فى عهد هيملر ومعاونه الأول هايدريش، وذلك بمجرد أن أخذا على عاتقهما مسئولية المنظمات البوليسية فى الرايخ الثالث.

لقد كانت مهمة الشرطة مقصورة على الإجراءات السياسية الداخلية، غير أن مطامعها دفعتها إلى التطلع لإنشاء مخابرات سياسية فى الخارج، ولكنها أخفقت ونتج عن ذلك أن حدث كثير من التضارب بين المخابرات السياسية والشرطة السرية والمخابرات العسكرية. ونحن نعتقد أن هذا التضارب من أسوأ ما يجابه أجهزة المخابرات فى الدول المختلفة، فقد عانيت أنا شخصيا بصفتى رئيسا لجهاز المخابرات العامة والمسئول عن المخابرات السياسية ومقاومة التجسس من مثل هذا التضارب فى الأحد عشر عاما التى توليت فيها رئاسة المخابرات العامة، ولكننى استطعت التغلب على هذا التضارب إلى حد كبير بالتوفيق بين الأجهزة المختلفة المتشعبة والتى تتبع وزارات ومصالح حكومية مختلفة.

وقد تمكن كاناريس بعد مفاوضات طويلة من الوصول إلى اتفاق بين المخابرات وشرطة الدولة السرية على النحو الآتى:

«يقتصر عمل المخابرات على المخابرات العسكرية فقط على أن تمتنع شرطة الدولة السرية عن أى نشاط خاص بالمخابرات العسكرية، أما إذا تمكنت من الوصول إلى معلومات عسكرية، فعليها أن تقدمها فورا دون أى تقييم إلى مركز المخابرات المختص. وفيما يتعلق بالمخابرات السياسية كان واجبا على المخابرات العسكرية ألا تقوم بأى نشاط فى مجالها».

ولما كانت الحدود التى وضعت فيما بعد بين الاختصاصيين حدودا مرنة، ولما كانت جهود المخابرات تذهب سدى إذا لم تكن قادرة على أن تدخل فى اعتبارها الظروف السياسية والعسكرية معا، فقد أصبح أمرا عسيرا القيام بجمع معلومات معينة عن مثل هذه الظروف، ومع ذلك كانت مثل هذه المعلومات تصل بصفة عامة إلى الأدميرال كاناريس بصفة شخصية.

وكان ما يسمى بالجاسوسية المضادة وأعمال التضليل من واجب المخابرات العسكرية، وكان على شرطة الدولة السرية أن تحول لمركز المخابرات المختص جميع حالات الجاسوسية المضادة التى كانت تقع فى نطاق عملها.

على أن كاناريس كان يدرك تماما أن التوسع فى نفوذ جهاز هيملر وهايدريش أمر ليس

بمستبعد، كذلك كـان يدرك أن التغييرات الأساسية، التى لابد من بـروزها فى حالة نشوب حرب سوف تهـيىء الفرصة لكلا الـطرفين لكى يبذل كـل منهما الجهد والمحـاولات بغية احتلال مراكز الصـدارة فى مضمار النفوذ والسلـطة ، ولذا كانت الاحتكاكات العـنيفة بين المخابرات وسلطة الدولة السرية من الأمور التى لا يمـكن تجنبها أو تلافيها.. ولكى يتمكن كاناريس من تجنب الاحتـكاكات فى الوقت المناسب، حث القيادة العليـا للقوات المسلحة على إنشاء شرطة عسكرية سرية للعمل فى الميدان ، وذلك وقت إعلان التعبئة العامة.

وبهذا أصبـح للجيش ومعـه المخابرات جهاز تنفـيذى خاص به، ظهر إلـى الوجود فى حالة إعلان الـتعبئة العـامة، وكان العاملون فـى شرطة الميدان العـسكرية يختـارون من بين الذين كـانوا يعمـلون أصلا فى الـشرطة الجنـائية، حيـث كان نفوذ فـرقة العاصـفة «S.S» ضعيفا، وكذلك من بين العاملين فى الأجهزة الفرعية التابعة للشرطة النظامية فى الأقاليم.

وخلاصة الـقول أن المخابرات الألمانيـة أنشئت على أسـاس اللامركزية. ومن المـفيد أن نسرد هنـا صورة سريعة للـمهام التى كانـت ملقاة على عـاتق مركز مخابـرات هام..كانت مهام مركز هامبورج مثلا قبل الحرب هى الحصول عـلى معلومات عسكرية مع جعل مركز الثـقل فى فرنـسا وما وراء الـبحار، وكانـت بريطـانيا حتـى قبل الحـرب من الأماكن الـتى صرفت النظر عنها طبقا للأوامر.

وحينمـا بدأ التوتر الدولى فـى التزايد فى مستهل عام ١٩٣٩ اهتمت بـرلين لأول مرة ببريطـانيا وصدرت الأوامر بالقـيام بنشاط استطلاع، وعـلى العموم كانت مـجالات مراكز المخابرات مقسمة حسب الموقع الجغرافى، غير أنه بـالنسبة لمركز هامبورج كان ثمة استثناء، ذلك أن موقع مدينة هانزشتات كمركز اتصالات عـلى المستوى العالمى كان يهيىء الفرصة الطيبة للاستفادة منها فى الحصول على المعلومات.

وهكذا أطلقت يد مركـز مخابرات هامبورج فى منطقة البحر المـتوسط وفى شبه جزيرة أيبريا وشمال أفريقيا، والأمريكتين.

وبالنسبة لـلقيادة العليا الخاصة بالـبحرية الحربية كان من المهم جـدا الوقوف على طرق الملاحة البحـرية التجارية المعادية فـى منطقة أمريكا الجنـوبية، فقد كانت ثمة أهـمية خاصة بالنسـبة للوقوف علـى كيفية التـحكم فى مشكـلة الإمداد من ناحيـة أمريكا الشمـالية إلى مسرح الحرب فى شمال أفريقيا وأوروبا، وذلك قبل أن تدخل الولايات المتحدة الحرب.

المخـابرات المركـزيـة الأمريكيـة: فإذا انتـقلنا إلـى الولايات المتـحدة الأمريكـية بنظـامها الرأسمالى نجد أن الـهجوم اليابانى على «بيـرل هاربر» كان بمثابة إنذار بأهمية وجود جهاز

مخابرات ذى كفاءة عالية، وهذا ما حدا بالرئيس فرانكلين روزفلت إلى استدعاء وليم دونوفان عام ١٩٤١ للقيام بمهمة إنشاء جهاز مخابرات سرى؛ فأنشأ ما يسمى بمكتب تنسيق المعلومات.

ولقد بدأ الجهاز كمنظمة سافرة للبحوث والتحليل، وتضم نخبة من أحسن المؤرخين فى البلاد، وفى يونيو ١٩٤٢ تم تعديل اسم هذا المكتب إلى مكتب الخدمات الاستراتيجية OSS، وأوكل إليه مهمة جمع المعلومات الاستراتيجية وتحليلها وتخطيط الخدمات الخاصة وتنفيذها، وفى ذلك الوقت كان مكتب الخدمات الاستراتيجية مشغولا فى «خدمات خاصة» كستار لعمليات المخابرات السرية من كل الأنواع ولا سيما تلك المتعلقة بتأييد ومعاونة الجمعيات المختلفة المناهضة للنازى خلف خطوط العدو، وكذلك المتعلقة بالتحضيرات السرية لغزو شمال أفريقيا.

وفى خلال عام ١٩٤٣ كانت عناصر مكتب الخدمات الاستراتيجية تعمل على مستوى عالمى فيما عدا أمريكا اللاتينية حيث كان يتركز نشاط جهاز المباحث الفيدرالى الأمريكى FBI، وكذا فى بعض أجزاء الشرق الأقصى حيث كان يتولى المسئولية هناك الجنرال ماك آرثر، وفى أثناء الحرب العالمية الثانية نجح مكتب الخدمات الاستراتيجية فى تشكيل وحدات خاصة لعمل الدعاية السوداء ونشرها، وكذا الجاسوسية المضادة ولبعض الأعمال الخاصة بالتخريب والمقاومة، وكان هذا يتطلب مواهب غير عادية، كالقدرة على التدمير تحت سطح الماء، والقيام بأعمال فنية لمساعدة المهام الخاصة بالمخابرات، وكان لابد أن ينشئ المكتب مدارس التدريب الخاصة به للتدريب على القيام بهذه الأعمال.

وقبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية فى أثناء اجتياح جيوش الحلفاء ألمانيا، أنشأ المكتب وحدات خاصة للقبض على مجرمى الحرب، واستعادة الكنوز الفنية المنهوبة، وتتبع تحركات الأموال التى قيل أن زعماء النازى كانوا قد أخفوها حتى يعودوا مرة أخرى فى المستقبل، ولم يترك المكتب شيئا لم يفعله فى المدة ما بين عام ١٩٤٢ ونهاية الحرب.

ويعزو مستر آلين دالاس فى كتابه «حرفة المخابرات» الدافع وراء إنشاء وكالة المخابرات المركزية بعد الحرب إلى وجود الشيوعيين أصلا، ثم يعلق بأنه لولا ذلك لكانت الولايات المتحدة ترحب بأن تترك مسئولية حفظ السلام للأمم المتحدة.

لقد كان لرأيه أهمية تستحق الدراسة، وإن كنا نرى أن الدافع الأساسى لإنشاء أجهزة المخابرات الحديثة فى الدول العصرية هو المحافظة على أمنها القومى فى عالم تتخبط فيه العقائد المختلفة وتتشابك فيه المصالح الدولية وتتصارع فيه المصالح الاقتصادية.

ولذا يحسن بنا أن نسرد فيما يلى قول مستر آلين دالاس فى هذا الصدد.

«لولا الشيوعيون لرحبت حكومتنا بأن نترك مسئولية حفظ السلام للأمم المتحدة، وفى يالتا استفسر ستالين من روزفلت عن المدة التى نتوقع أن نحتفظ فيها بقواتنا فى أوروبا، وأجاب الرئيس بأنه يتوقع بقاءها مدة عامين، وبالنسبة للأحداث التى تتابعت بسرعة فى سنوات ما بعد الحرب، اتضح أنه فى المدة ما بين عامى ١٩٤٥و١٩٥٠ قرر ستالين وماو تسى تونج ألا ينتظرا حتى ننسحب بانتظام من أوروبا وآسيا وأن يقوما بطردنا منها.

«وأقامت موسكو نظام حكم شيوعى فى بولندا ورومانيا وبلغاريا قبل أن يجف مداد الاتفاقيات التى وقعت فى يالتا وبوتسدام، ووجه الكرملين تهديده إلى إيران فى عام ١٩٤٦، وعقب ذلك فرض نظام حكم شيوعى على المجر، كما أثار حربا أهلية فى اليونان واستولى على تشيكوسلوفاكيا، ونفذ حصار برلين، وفى عام ١٩٥٠ انضم ماو إلى ستالين فى الهجوم على كوريا الجنوبية، وفى نفس الوقت ازدادت قوة مركز «ماو» فى الصين الأم، وأوضحت هذه الضربات الموجهة إلى جهات العالم المختلفة الحاجة إلى وجود نظام مخابرات على مستوى عالمى».

ويستشهد دالاس - تأييدا لوجهة نظره - بما جاء بخطاب الرئيس ترومان الذى ألقاه أمام الكونجرس فى ١٢ من مارس عام ١٩٤٧ حيث أعلن أن الأعمال الشيوعية تهدد الولايات المتحدة، كما صرح بأن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تبنى على مساعدة الشعوب الحرة للاحتفاظ بأنظمتها الحرة وسلامتها الوطنية ضد الحركات العدوانية التى تسعى إلى فرض أنظمة الحكم الجماعية عليها، وأضاف الرئيس ترومان أنه لا يمكن أن تسمح الولايات المتحدة بإجراء تغييرات فى الحالة الراهنة نتيجة إجبار، أو نتيجة تسلل سياسى أو غيره من الطرق السرية.

ويعود دالاس فيقول: «إنه لما وضح أن الأمم المتحدة لن تستطيع أن تلعب دور «الشرطى» ما دام الاتحاد السوفييتى يملك حق الفيتو. كما وضح أيضا أن أمامنا فترة طويلة من الأزمات، وتحت هذه الظروف اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات لتحويل كلماتنا إلى أعمال، وكان من بين أولى الإجراءات إعادة تنظيم أمر بناء دفاعنا الوطنى الذى تطلب توحيد الخدمات العسكرية تحت رئاسة وزير الدفاع، وكذلك إنشاء مجلس الأمن الوطنى».

وإن كنا نوافق على وجهة نظر مستر آلين دالاس من ناحية وجود دافع أساسى لإنشاء المخابرات المركزية هو وجود خصم قوى للولايات المتحدة يختلف اختلافا بينا عنها سواء

في العقيدة أو النظـام الاقتصادي والسياسي، إلا أننا نرى أن ذلك ليس هـو السبب الوحيد لإنشاء المخابـرات المركزية، فإن العصـر الذى نعيش فيه تـسوده نواح سيكولوجـية عديدة تؤثر علـى أفكار الشعوب، كما ازدادت فـيه أساليب التجـسس بدرجة رهيبة معـتمدة فى ذلك على التقدم التكنولوجي الذى يسّر أنشطتها وحل كثيرا من المشاكل التى كانت تواجه المخابرات فـى الأزمان الغابرة، ولـذا لا يمكن لأية دولة أن تـعيش فى أمان، دون أن تمـتلك جهاز مخابرات ضخما وعلى مستوى عال من الكفاءة.

وعلى كـل فقد أوصى الرئـيس ترومان ـ بنـاء على تقريـر مقدم من جنـرال دونوفان ـ بإنشاء وكالـة مخابرات مركزية كجهاز دائـم يتبع الحكومة، ووافق الكـونجرس الجمهورى كمـا وافق الحزبان الـديمقراطى والجـمهورى علـى ذلك طبقـا لقانون الأمـن الوطنى لـعام ١٩٤٧.

ولـم تنشأ وكـالة المخابرات المركزية على غـرار مكتب الخدمات الاستراتيـجية، أو على غرار أية منـظمة مخابرات معـاصرة فى البلاد الأخرى. كان نظـامها بصفة عامـة فريدا فى نوعه، حيـث كان يجمع تحت قيادة واحـدة عملية تحليل المخـابرات السـافرة وتنسيـقها مع عمليات المخابرات المختلفة، وفى الوقت نـفسه قصد من الجهاز الجديد أن يملأ الفراغ الذى كان موجودا فى جهاز المخابرات القائم، دون أن يـحل محل وحدات المخابرات الأمريكية الأخرى التابعة لوزارة الخارجية ووزارة الدفاع أو ينافسها.

كذلك كان مـفهوما أن وزارة الخارجية التـى كانت تعتمد فى مـعلوماتها على الـتقارير التى تصلها من السفارات الدبلوماسية فـى الخارج، وأن القوات المسلحة التى كانت تعتمد على ملـحقيها، لا يتوقع أن تجـمع معلومات عن كـل أجزاء العالم التى يصـعب الوصول إليهـا، أو أن يكون لها قائـمة من ضباط المخـابرات المدربين، ولهـذا السبب منحـت وكالة المخابرات المركزية حق إنشاء جهاز سرى خاص بجمع المعلومات، وهو مستقل عن الجهاز التابع للوكالة الذى يختص بجمع وتقييم المعلومات عن أجزاء الحكومة الأخرى.

علـى أن أحدث تطـور فى نـظام المخابـرات الأمريكـية تمثـل فى تـوحيد إدارة الـفروع المختلفة للمخابرات التابعة للقوات المسلحة. ففى أغسطس ١٩٦١ أنشئت وكالة مخابرات الـدفـاع "DIA" طبقا لـقرار أصدرته وزارة الدفاع، وعين أول مـدير لها لفتنـانت جنرال جوزيف كارول، وكان يـعاونه ضابطان كبيـران من ضباط المخابرات. وقد أسهـم بنصيب خاص فى إنشاء مجلس مـخابرات الولايات المتحدة USIB الأميرال صمويـل فرانكل ـ رئيس أركان حرب ـ فى الفترة التى خدم فيها آلين دالاس مديرا للمجلس، ولم تكن وكالة

مخابرات الدفاع عبارة عن إدماج لفروع مخابرات القوات المسلحة، ولكنها كانت محاولة لتحقيق أكبر تنسيق وكفاية بين عمليات المخابرات فى الأسلحة الثلاثة.

وكان تكوين وكالة مخابرات الدفاع ـ كسابقتها وكالة المخابرات المركزية ـ نتيجة مجهود مدروس لإعطاء المخابرات مركزها الملائم.

ويعلق آلين دالاس على هذا التنظيم بقوله:

«هناك احتمال أن تصبح هاتان الوكالتان القويتان ـ وكالة المخابرات المركزية، ووكالة مخابرات الدفاع ـ متنافستين، ولكن بعض التنافس قد يجرى ولكنه إذا زاد عن حده أصبح خطرا باهظ التكاليف، ولذلك كان من الضرورى عمل تحديد واضح لمهام كل منهما وهذا هو ما حدث».

والواقع أن هذا الرأى من وجهة نظرى سديد، فإننى بخبرتى فى أعمال المخابرات فى السنين العديدة التى قضيتها رئيسا للمخابرات العامة، ورئيسا لهيئة المخابرات كنت أشجع التنافس، ولكننى كنت آلاحظ فى بعض الأحوال أن هذا التنافس كان يحاول أن يتغلب على المصلحة القومية، ولذا كنت أسارع إلى كبح جماحه، وأبين للأجهزة المختلفة خطورة هذا السلوك.

المخابرات السوفييتية: ساعدت الظروف المخابرات السوفييتية فى أعمال المخابرات، إذ إن الحزب الشيوعى مكن السوفييت من استخدامه خارج الاتحاد السوفيتى فى عمليات الجاسوسية، ولكن ثمة نقطة ضعف كانت تكمن فى هذا الأسلوب ، إذ كلما كان يكتشف خارج الاتحاد السوفيتى أحد عناصر الحزب الشيوعى المحلى فى عملية تجسس كان يشعر هذا الحزب بالعار كمنظمة سياسية مثالية، حيث يظهر أمام الوطن كأداة معادية ومن أذناب موسكو!.

وفى كل مرة تعرض فيها الحزب للانكشاف ـ كما حدث فى أوروبا فى حقبة العشرينيات ـ لوحظ هبوط حاد فى أعمال المخابرات التى تقوم بها الأحزاب الشيوعية المحلية. أضف إلى ذلك أن قيمة استخدام عملاء لم ينالوا التدريب الكامل فى أعمال المخابرات أمر مشكوك فيه، لأن هؤلاء الهواة لا يقتصرون على الكشف عن أنفسهم، بل يكشفون كذلك عن عمليات المخابرات التي تقوم بها أجهزة المخابرات الصحيحة، وعموما فإن معظم الدول الجماعية تنشئ جهازين يتميز كل منهما باختصاصات معينة، بينما تتداخل أعمالهما من آن لآخر.

أحد هـذين الجهازيـن هو جهـاز المخابرات العـسكرية الـذى تديره الـقوات المسلـحة، ويختص بجمع المعلومات العسكرية والـفنية فى الخارج وكان يسمى هذا الجهاز فى الاتحاد السوفيـتى باسم GRV أى إدارة المخابرات الرئيسية. أما الجـهاز الأخير فهو جهاز الأمن، وواجبه الأساسى الضرب على أيدى المنشقين وحماية نظام الحكم.

ولما كان جهاز الأمـن هذا من نتاج الحزب الذى يتولـى الحكم، فإن مناصبه تـسند دائما إلى الزعماء السياسـيين، ويسعى الجهاز دائما إلى السيادة والسيـطرة على جهاز المخابرات العسكرى إن لم يستطع امتصاصه.

وسواء صادف جهاز الأمن فى الدولة الجماعية أو لـم يصادف نجاحا من جهة السيطرة على الجهاز الـعسكرى، فمما لا شك فـيه أنه دائما الجهاز الأقوى، فـفى عام ١٩٥٨ وضع خروشوف أكثـر رؤساء جهاز الأمن الذين يثـق فيهم ـ جنرال إيفان سـيروف ـ على رأس الجهاز العسكرى ليراقبه، ولكن يبدو أن سيروف تعرض لظروف سيئة ويقال أنه تم القبض عليه فـى حركة تطهير خـارج نطاق أجهزة المخابرات، وقـد تسلم رئاسة جهـاز الأمن بعد ذلك زعماء سياسيون مثل شلبين وشبيتشاشى.

وفى عام ١٩٣٤ أصبحت الإدارة السـياسية للدولة GRU وهى جهاز الأمـن جزءا من قوميسارية الشعب للشئون الداخلية NKVD، وكان من نتيجة هذا الاندماج فى النهاية أن وضعـت تحت وزارة واحـدة كل أجـهزة الأمن المـدنيـة وكل أجهـزة المخابـرات ـ السـرية والسافرة والأجنبية، وفـى الوقت الذى كان الفرع الخارجى للأمن السوفيتـى يتسع ليصبح جهازا للجاسوسية والـعمل السياسى على نطاق عالمى، كان الفرع المحـلى ينمو حتى صار رهيبا، ويقال أنه فى عـهد ستالين كان واحد من كل خمسة مواطنين سوفـييت يقدم تقريرا له. وبالإضـافة إلى ذلك فإنـه كان يسيطـر على كل المـيليشيـا الخاصة بالحدود، وكـانت له ميليشيا داخلـية خاصة به، وكان يدير كل السجون وكل معسكـرات الاعتقال ومعسكرات العمل، وكان يفرض رقابته على الحكومة وعلى الحزب الشيوعى نفسه.

كانت تكمن سلطـة جهاز الأمن المخيفة ـ كشرطة داخلية ـ فى أن لـه سلطة فى القبض على الناس والحكم عليهم بالإعدام بنـاء على أوامر الدكتاتور أو جلاديه دون الرجوع إلى محاكمة قانونية، ودون سيطرة أى جهاز من أجهزة الحكومة.

وفى أثناء الحـرب العالمية الثانـية وبعدها انقسـم هذا البناء الكبـير لقوميساريـة الشعب للشئون الداخلية، ثم أعيد توحيده ثم انقسم مرة أخرى ثم أعيد توحيده مرة ثانية، وانقسم بعد ذلك إلى جهازين منفصلين فأصبح جـهاز الأمن للدولة مسئولا عن أعمال الجاسوسية

الخارجية وعن الأمن الداخلى على مستوى عال، واحتفظ الجهاز الآخر بكل مهام البوليس غير المتصلة اتصالا مباشرا بأمن الدولة علـى المستويات العليا وأطلق عليه اسمMVD أى إدارة الشئون الداخلية.

ومن الواضح أن أى فرع سـرى يمكنه أن يتخلل ويسـيطر على الحياة العـامة ـ حتى فى أعلى طبقات السلـطة ـ وهو يخضع لإشراف الدكتاتور المطلق، وهـكذا كان لابد أن يطهر وأن يُضعف حـتى لا يبتلع كل شـىء بما فى ذلك الدكتـاتور نفسه ، ويعرض تـاريخ جهاز أمن الدولة السـوفيتى ـ تحت أسمائه المختلـفة ـ دورات كثيرة عن تزايد قوته ثـم يتلو ذلك تطهـير، ومن إدماج ثـم انقسام ومن سـلسلة من جـرائم القتـل السياسى أحـيانا بواسـطته وأحيانا أخرى ضده.

وبعد أن يقوم الزعيم باستغلاله فترة من الزمـن حتى يبقى فى الحكم ، يعمد إلى تصغير حجمه أولا، لأنه أصبح يعرف أكثر مما يجب أن يـعرف، وثانيا خوفا من أن يقوى ويصبح خطرا عليه. ويحدث الشىء نفسه بعد أن يموت دكتاتور مخافة أمن خليفته.

وفى أوائل الثلاثينيات استخدم سـتالين الإدارة السياسية للدولة GRU لفرض الـنظام الجماعى وتصفية القولاق، وفى منتصف الحقبة نفـسها استخدم قوميسارية الشعب للشئون الداخلـية NKVD للقضاء على كل الناس الذين لا يـثق فيهم ، أو الذين لا يحبهم داخل الحزب أو داخل الجـيش أو الحكومـة ، وفى عام ١٩٣٧ أجرى سـتالين تطـهيرا فى جـهاز التطهـير نفسه لأن رؤساءه وكبـار ضباطه كانوا يعرفـون أكثر مما يجب عن جـرائمه، ولأنه أصبحت لهم السلطة التالية لسلـطته ، وفى عام ١٩٥٣ ـ وبعد موت ستالين ـ أصبح جهاز الأمن يـشكل مـرة أخرى القـوة الكبـرى فى الـصراع من أجـل الحكم، وشـعرت القـيادة الجماعيـة أنها لن تكون فـى مأمن إلا إذا تخلصت مـن قائده «لا فرنتى بـيريا» فقتلـته كما قتلت جلاديه.

وفى خطاب خروشوف الذى ألقاه أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى عام ١٩٥٦، والذى كشـف فيه عن جرائم سـتالين ركز خروشـوف على الجرائم الـتى ارتكبها سـتالين بمعاونة قوميسارية الشعب للشئون الداخـلية، ولم يقتصر هذا الخطاب على أن يكون فاتحة هجوم خروشوف على الـستالينين فى وقت كان الستالينيون مـازالوا فيه فى الحكم، بل إن هدفه كان تبرير حركة التطهير التى كانت تـقوم بها أجهزة أمن الدولة، والتى قام بها لتقوية مركزه كدكتاتور.

وحتى يوهم الشعب السوفيتى والعالم الخارجى أن عهدا جديدا من المساواة الاشتراكية

قد بدأ، عمد خروشوف إلى القضاء على صورة جهاز الأمن كجهاز تنفيذى للكبت، ومن بين الخطوات التى اتخذها أنه أعلن فى ٣ سبتمبر عام ١٩٦٢ تغيير اسم إدارة الشئون الداخلية إلى إدارة القانون العام والنظام، ولكنه لم يوضح عمل هذه الإدارة الجديدة، وإن كان قد وعد بأنه لن تجرى محاكمات لمواطنين سوفييت يكون قد حكم عليهم سرا.

ولكن حافظت أجهزة الرقابة الداخلية على وجودها وإن اتخذت أشكالا جديدة، فمثلا صدر قرار فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ بإنشاء نظام رقابى مفصل يكون بمقتضاه - طبقا لما نشرته صحيفة نيويورك تايمز فى ٢٩ من نوفمبر ١٩٦٢ - أن يصبح كل عامل فى كل عمل رقيبا على تنفيذ كل توجيهات الحزب والحكومة.

وعلقت صحيفة البرافدا على القرار بالإشارة إلى ضبط عمليات تزوير واختلاس ورشوة وبيروقراطية، وصرحت بأن النظام الجديد سوف يكون سلاحا حادا ضد هذه الانحرافات وضد الروتين وضد استغلال النفوذ وضد بعثرة أموال الدولة، وأطلق على هذا الجهاز الرقابى الجديد اسم لجنة رقابة الحزب ورقابة الدولة.

ونتيجة لهذا العدد الكبير من المبلغين ضد مجموعات واسعة من الجرائم وسوء السلوك، كان من الممكن الزج بأى شخص فى السجن فى أى وقت، وكانت الصحف مليئة بالتقارير عن محاكم الاتحاد السوفيتى التى كانت تصدر أحكامها بالإعدام أو بالسجن مددا طويلة لجرائم تعتبر جنحا فى الدول الأخرى.

وقد أسندت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى رئاسة جهاز الرقابة الجديد إلى الكسندر شلبين الذى كان رئيسا لجهاز أمن الدولة السوفيتى والذى خلف الجنرال إيفان سيروف عام ١٩٥٨.

وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٢ ظهر مقال فى صحيفة برافدا كتبه سينشاشنى رئيس جهاز أمن الدولة السوفيتى بدأ بهذه الكلمات :

«فى مثل هذا اليوم منذ خمس وأربعين سنة بتوجيه من «فلاديمير اليتش لينين» ظهر للوجود أول جهاز أمن سوفيتى - التشيكا - فى عام ١٩١٧ وأخذ يلخص تاريخ الشرطة والمخابرات السوفيتية زهاء خمسة وأربعين عاما. ومع أن هذا المقال يهدف بلا شك إلى تحسين الصورة التى فى ذهن الجماهير عن هذا النظام المكروه المخيف، إلا أن أهميته بالنسبة للمراقب الأجنبى تكمن فى الاعتراف بنفس المفهوم ، إذ إنه على الرغم من التغييرات التى طرأت على الاسم وعلى القيادة، فإن السوفييت كانوا ينظرون إلى هذا الجهاز على أن له استمرارا محددا غير مقطوع منذ اليوم الذى تم فيه إنشاؤه.

على أنه كـان يسود الغرب تساؤلات عمـا إذا كانت هذه النضالات مـن أجل الحصول على السلـطة فى الداخل تؤثر فى مركز وسـلطة رجال جهاز أمن الدولة السـوفيتى؟ وكان ثمة تخـمينات من المراقـبين فى الغرب بأن مـصير رجال أجهزة أمـن الدولة السوفيـتى هو التطـهير والتنحـية، ولكن ليـس معنى ذلك أن يـصل الأمر فقط إلى تـنحية كبـار رجاله أو إعدامهـم ـ كما حدث مـع رؤساء الجهاز الـسابقين مـثل يزوف وياجـودا وبيريا ـ ولـكن المفروض هو أن يحدث التطهير فى كل الصفوف.

ولقد كان المـنافس الرئيسـى للحصول علـى السلطة هو الجـيش الذى كثيرا مـا هبطت قيمتـه بواسطة الدكتـاتور وذلك لحساب جهاز أمـن الدولة لأن الأخير هو أداة الـدكتاتور الشخصية التى يستعملها كى يراقب الجيوش بواسطتها.



وبعد هذا العرض يمكننا أن نستخلـص عدة مبادئ رئيسية تحدد وضع أجهزة المخابرات فى الدولة، وكذا علاقة المخابرات السياسية بأجهزة الدولة الأخرى، وإن اختلفت تنظيمات المخابرات فى الدول المختلفة تبعا للعوامل المتشابكة التى تحدد تنظيماتها ، إلا أن الواجبات المنوطة بالمخابـرات لا يمكن أن تستغنى عنها دولـة فى هذا العصر، والنقاط التـى سنشرحها فيمـا بعد هى مجرد دراسـة للاسترشاد بهـا، وآراء خاصة وإن كانت تعـتمد على التـجربة والبحث.

البناء القانونى الإدارى للمخابرات: المخابرات هى نشاط تحضيرى مـساعد للحكومة وإن إنشاء إدارة المخابرات كمؤسسة حكومية يدخل ضمن نطـاق السلطة التنظيمية التى تستمد اختصاصها من أعلى سلطة على قمة الهيئة التنفيذية الحكومية. ولقد أظهرت أغلب الدول منذ الحرب العالمية الثانية الميل نحـو خلق إدارة مخابرات موحدة وصارمة عن طريق إنشاء أجهـزة جديدة تارة، أو عـن طريق إنشـاء تنظيـم أعلى يكـون مسئولا مـباشرة أمام أعـلى مستوى فى الدولة، ويضع أجهزة المخابرات القائمة فى قبضة يده تارة أخرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا.

بيد أن هذا التطـور لم ينته بعد، ذلك أن مبدأ الـلامركزية مازال مسيطرا علـى كثير من الدول ، وعلى ذلك فإن المخابرات لا تتكون من جهاز إدارى مستقل وحيد، وإنما من فروع إدارية مـنبثـقة من الـوزارات، ومن أمثلـة ذلك وزارة الخارجـية ووزارة الحرب أو الـدفاع ووزارة الداخلية كل منها يتحمل جزءا من إدارة المخابرات.

والواقع أن الاحتفاظ بمثل هذه المخابرات اللامركزية، إنمـا هو أمر يتعلق بمسألة الميزانية،

أو بمعنى آخر بالسؤال عما إذا كانت الدولة تستطيع تحمل العبء المالى لتكاليف جهاز إدارى واحد متعدد الأقسام أو لاستغلال هذه الأجهزة فى رقابة بعضها كما يحدث فى الدول الشمولية.

على أن مهام الدولة لا تحتاج دائما وبالضرورة إلى أن تقوم بها الجهات الحكومية وحسب، ذلك أنه من اليسير أن يعهد بمثل هذه المهام إلى ثمة شكل مستقل من أشكال المؤسسات، على ألا يمارس النشاط المطلوب إلا تحت إشراف الدولة ورقابتها، ومن أمثلة هذه الأشكال التى تضفى عليها صفة العمومية يمكن أن نذكر شركة شل، وشركة الكيميائيات البريطانية ومركز الثقافة خارج الدولة، وبالنسبة للمخابرات فإن من المستطاع الاستفادة من هذه الإمكانات، أى أن يعهد باختصاصها إلى جهة مستقلة غير تابعة لأى جهاز إدارى حكومى، بغية التستر على نشاطها بصفة خاصة، ففى الرايخ الألمانى حتى عام ١٩٤٥ عهد بمكافحة الجاسوسية وكذلك بالتجسس فى مجال اقتصاديات الكيمياء إلى حد ما إلى شركة صناعة الألوان فى ليفر كوزن.

إن جزءا كبيرا من أعضاء المخابرات يمارسون نشاطهم فى ظل قانون خدمة تحدد فيه أجورهم ومسئولياتهم والجزاءات التى توقع عليهم وإحالتهم إلى التقاعد... إلخ، كما أن ثمة جزءا آخر قد يكلف بمهام بمكافآت أو بدون أجر، ومع ذلك فإن نشاط المخابرات الذى يمارسه هؤلاء أو أولئك له نفس القيمة من ناحية المظهر الحكومى تماما مثل الموظفين الضباط فى سلطات الدولة العليا.

ويستتبع ذلك أن يصبح من حق هؤلاء الأعضاء المطالبة بالمساعدات العامة التى تقدمها سلطات الدولة لأعضائها، وبالحماية التى يوفرها قانون العقوبات.

والمخابرات غالبا ما تنظم أصلا على أساس النظام الإدارى والمونوقراطى Monocratic وذلك بهدف أن تصبح الخدمة بما تتطلبه من توافر خاصتى السرعة وحرية التصرف مأمونة الجوانب، الأمر الذى لم يعد النظام الإدارى الجماعى يضمن وجوده.

والطابع الخاص المميز للمخابرات هو اتباع مبدأ الإغفال لحد بعيد. فالعميل لا يعرف بوجه عام الشخصية الحقيقية لرئيسه. كما أن الموظفين الوسطاء يظلون على جهل بشخصيات ومكان السلطات الرئيسية للمخابرات، بل تظل صورة الموظفين الذين يعملون معهم غير واضحة.. ذلك أن التعليمات التى يتلقاها هؤلاء العملاء والموظفون تصل إليهم عن طريق وسائل معينة بهدف التستر على الشخصيات الحقيقية لمن يقومون بإصدار

التكـليف بالعـمل وكذا إخفـاء أسلوب عمل رئـاسة جهاز المخابـرات.. وتتبع نـفس هذه الوسيلة فى توصيل المعلومات من أسفـل إلى أعلى أى من المصدر الأصلى حتى تصل إلى مراكز الجمع والتحليل.



وفى جميع الدول يوضع جزء هام من المخابرات فى أيدى القوات المسلحة، ومرد ذلك إلى حقـيقة أن الغالـبية العظـمى من أسرار الدولـة التى ينـبغى حمايـتها من التـجسس أو المعرضـة للتجسـس، لها ثمة عـلاقة بالدفاع عـن الدولة، والقوات المسلحة بنـاء ذو طابع خاص له سلطته الكـاملة تماما إلى جانب النظام الإدارى، والظاهرة الـتى تفرق بين القوات المسلحة كتنظيم ذى صفة خاصة وبين بقية الأجـهزة التنفيذية الأخرى التى تربطها علاقات قانونية، هى ظاهرة القوة العسكرية. ويـعنى ذلك اشتداد حدة خضوع الأشخاص للقانون، إذا ما قورنوا بـغيرهم من العـاملين فى جهات الـسلطات الأخرى، ذلك أن أفـراد القوات المسلحـة ملزمون بإطاعـة الأوامر بدون قيد، إلا إذا كانـت الأوامر التى يصدرهـا الرؤساء مخالـفة للقـانون، وكان هؤلاء الـرؤساء يدركون ذلك. ويـستند المـركز القانـونى الخاص للقوات المسلحـة إلى وجود قانون خاص بهذه القوات المسلحة، وهـو ينظم وضع القوات المسلحة القانونى فى الدولة.

ولا شك فى أن هـذا المركز الخاص لـلقوات المسـلحة بالـنسبة لـبقية الأجـهزة الإدارية الأخرى فى الدولـة يوضح أن من المناسـب جعل عمل المخابـرات ونشاطها عنـصرين من عناصـر تشكيل وتـركيب القوات المسلحة، عـلى أن القول بأن المخـابرات منظمـة خاصة بالقوات المسلحـة لا يعنى وجوب أن يكون أعضاء المخابرات من العـسكريين ولكن إذا ما كان الأمر يتعـلق بأفراد مراكز الخدمة، فإن هؤلاء يـتكونون من جنود وموظفـين حكوميين يعملون فى القوات المسلحة، ومن موظفين مـدنيين يعملون فى هذه القوات، ولكن يخضع هؤلاء جميعا لسلطة القيادة العليا خضوعا كاملا أو إلى حد بعيد.

ويحرم القـانون الدولى إجبار الأجانـب وخاصة أولئك الذيـن يقطنون المناطـق المحتلة على القيام بأعمـال تجسس ضد وطنهم[1]. وعلى العكس من ذلك لا يعـتبر خرقا للقانون الدولى أن يستخدم رعايا دولة معادية طواعية منهم واختيارهم كجواسيس ضد دولتهم.

ويختص موظفو السلك الدبلوماسى بتمـثيل الدولة فى علاقاتها واتصالاتها مع الدول الأخرى تمثيـلا رسميا، ولقد جـرت العادة على أن تزود وزارة الخـارجية فى جميـع أنحاء

(١) المادتان ٤٤، ٤٥ من لائحة لاهاى للحرب البرية.

العالم بتقارير عن العلاقات بالدول المضيفة، وذلك عن طريق ممثليها فى الخارج سواء أكانوا سفراء أو وزراء مفوضين أو قائمين بالأعمال أو ملحقين أو قناصل.

وما دامت المسألة تمس العلاقات السياسية واتجاهات الدولة المضيف، فإن التقارير التفصيلية السرية عن هذه الموضوعات هى إحدى المهام الملقاة على عاتق السفراء والوزراء المفوضين، وفيما يتعلق بالمسائل العسكرية فإن الملحقين العسكريين والجويين والبحريين العاملين فى البعثات الديبلوماسية هم المختصون بها، وكثيرا ما يتكرر القول بأن هؤلاء الملحقين يقومون بنشاط تجسس أو شبه تجسس.

غير أن الحقيقة المعمول بها فى العلاقات الدولية هى أن هؤلاء الملحقين ملزمون بإرسال تقارير دقيقة موثوق فيها عن الشئون العسكرية فى الدول المضيفة، ولذا فإنهم غالبا ما يعملون على جمع المعلومات السرية، والدول المضيفة ليست ملزمة بقبول هؤلاء الملحقين فى بلادها طواعية وحسب، بل هى ملزمة أيضا بدعوة هؤلاء الملحقين لمشاهدة المناورات ومختلف الاستعراضات العسكرية. هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فإنه يجب على الملحقين العسكريين ألا يسيئوا استخدام مركزهم بأن يعملوا كرؤساء ومراكز جاسوسية ضد الدولة المضيفة، أو ضد دولة أخرى، إذ إنه فى الحالة الثانية يخرق الملحق الذى يقوم بنشاط تجسس حياد الدولة المضيفة ، ولا ريب أن الحدود الفاصلة بين الحصول على المعلومات كعمل مصرح به وبين التجسس على أسرار الدولة المضيفة، مسألة رهينة الحذق والحصافة الديبلوماسية.

إن استخدام العملاء ودفع الأموال فى نظير الحصول على المعلومات، هما أساس التصرف الخاص بالتجسس المحرم على الملحقين العسكريين، ذلك أن مثل هذا التصرف يعتبر جريمة ضد القانون الدولى.

ويختص القناصل بإرسال تقارير رسمية عن الأحوال والأحداث الاقتصادية، ومعلوماتهم فى هذا الخصوص ليست ذات طابع سرى على وجه عام، ذلك أن فى استطاعتهم دائما الوصول إلى الدوائر الاقتصادية والاتصال بها، ويقوم القناصل بجمع المعلومات الاقتصادية وإرسال الإحصائيات مثل المعلومات عن الجمارك وحظر الاستيراد والتصدير والضرائب ومسائل الخطوط الملاحية والمواصفات الأجنبية للسلع وحالة السوق. وإلى جانب ذلك يحتفظ القنصل بمكتب استعلامات عن مسائل الجمارك والتجارة، ولا يمارس القناصل نشاطهم هذا لمصلحة الشركات والجهات الحكومية فى دولهم وحسب،

وإنما يمارسونها لمصلحة الدولة المضيفة فيما يختص بالمعلومات الاقتصادية والتجارية التى تتعلق ببلادهم.

وإذا ما تمكن القنصل من الحصول على معلومات موثوق فيها عن شركة أجنبية ما، فإن المسألة فى هذه الحالة لا تتعلق بتجسس على أسرار الدولة، أما إذا حاول الحصول على معلومات سرية عن الدولة ـ ربما يكون بتكليف من إدارة مخابرات بلاده ـ فإن معنى ذلك أنه قام بارتكاب خيانة ضد الدولة المضيفة، مما يستتبع ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة.

وتمشيا مع كرم الضيافة الدولية فإنه يجب ألا يلقى القبض على القنصل الذى يرتكب مثل هذه الجريمة السياسية، وإنما يكتفى بطرده[١].

وما دامت التقارير الدبلوماسية والقنصلية التى ترسل تدخل فى حدود الاختصاصات المسموح بها، فإنها تصبح بمنأى عن الجاسوسية أو التجسس على أسرار الدولة، وذلك على عكس ما يذهب إليه بعض الكتاب خطأ. ذلك أن هذا النوع من المخابرات لا تتوافر فيه الوقائع الواجب توافرها فى التجسس على أسرار الدولة، إذ إن الحصول على هذه المعلومات لا يتم بصفة سرية أو من وراء ستار زائف، كما أن الدولة المضيفة تعلم سلفا أن الوزير المفوض أو القنصل من واجبه أن يحصل على معلومات موثوق بها ويرسلها إلى بلاده، وإن لم تقف الدولة المضيفة على تفاصيل هذه التقارير.

ذلك أن الجريمة لا تقترف، إلا إذا لجأ الدبلوماسى إلى وسيلة خفية يصل بواسطتها إلى ما وراء أسرار الدولة المضيفة، وفى مثل هذه الحالات يكون الدبلوماسى قد تصرف تصرفا من شأنه أن يكوّن الوقائع التى أوردتها التشريعات الخاصة بخيانة الدولة والمتعلقة بالدولة المضيفة.



إن الطابع الذى تنفرد به الجاسوسية يستلزم ألا تشن المخابرات هجومها مباشرة علنا عند قيامها بحماية أمن الدولة الخارجية، وإنما تقوم بذلك سرا فى داخل نطاق الدولة الأجنبية، ولذا فإن أعمال التجسس تلحق الضرر بالأمن الداخلى للدولة التى تتجسس عليها، ولذا فإن حماية الدولة ضد الهجوم الذى يوجه لأمنها الداخلى يعد فى مقدمة واجبات الشرطة، ومن ثم ينبغى البحث عما إذا كان ثمة تعارض فيما بين مسئوليات

(١) حادث قنصل لبنان فى الإسكندرية، وقنصل الولايات المتحدة بالإسكندرية لاشتراكهما فى أعمال التجسس.

المخابرات ـ وخاصة ما يتعلق منها بمكافحة الجاسوسية ـ وبين مسئوليات الشرطة، وإذا وجد مثل هذا التعارض فما هو مداه؟

إن الشرطة تمثل عملها بطريقة ذات أوجه ثلاثة:

١ ـ أن من واجبها وسلطاتها حماية الدولة ضد الأخطار، وبالتالى مراقبة التصرفات التى يعاقب عليها القانون، أى أن نشاطها هنا وقائى.

٢ ـ متابعة التصرفات المعاقب عليها وذلك كجهة مساعدة للادعاء.

٣ ـ اعتبارها سلطة يطلب منها تقديم المساعدة داخل نطاق المعونة الإدارية العامة.

على أنه فيما يختص بمراقبة التجسس فإن من النادر أن تقوم الشرطة بممارسة أى نشاط مستندة إلى سلطاتها، فهذا الواجب الجانبى يقتصر على مراقبة الأشخاص فى نطاق وسائل نقل الأخبار، وخدمة المعلومات، ومراقبة الأجانب، وعلى ذلك فإن المكافحة الوقائية للتجسس وخيانة الدولة، التى تشن بناء على مخطط، ليست من واجبات الشرطة، ولكن إذا تلقت الشرطة معلومات خاصة بحالة تجسس، أو بجريمة من جرائم خيانة الدولة، وجب عليها إحالة هذه المعلومات إلى الإدارة المختصة بمكافحة التجسس فى أجهزة المخابرات.

والواقع أن مكافحة الجاسوسية لا تعرف مبدأ الشرعية فى ممارستها لأعمالها، كما يمكن لها أن تحول عميل مخابرات أجنبية ليتجسس لمصلحة الطرفين فى وقت واحد، أى تحوله إلى عميل مزدوج.

ولا تستخدم مكافحة الجاسوسية فى هذا الشأن مواد «لعب» أى معلومات زائفة حينما تحاول طمأنة المخابرات الأجنبية على سلامة نشاط عملائها، وإنما تسخدم فى هذا أيضا أسرارا غير ذات أهمية إذا كانت الفائدة المنشودة من هذه الوسيلة ستؤدى إلى الكشف عن شبكات جاسوسية خطيرة، أو إلى الحصول على أسرار هامة من الدولة الأجنبية، على أن تكون هذه الفائدة المنشودة تفوق الأضرار التى يمكن أن تلحق بالدولة نتيجة هذه الأسرار غير الهامة.

وليس أمرا نادرا أو غريبا أن تترك إدارة مكافحة الجاسوسية عملاء المخابرات المعادية يزاولون نشاطهم أسابيع، بل سنوات طويلة تحت عيونها، ثم تشن هجومها ضدهم بمجرد أن يكشف النقاب عن الشبكات المعادية بأكملها وبكل متعلقاتها.

بيد أنه ليس من اختصاص المخابرات أن تقوم بنشاط تنفيذى بنفسها، ذلك أن واجب

المخابرات لا يتجاوز نطاق الحصول على المعلومات، وإذا ما حتمت الضرورة أن تقوم مكافحة الجاسوسية بالاعتقال، أو التحقيق، أو مطالبة الغير بالقيام بعمل معين، فإن ذلك لا يتأتى إلا بتعاون الشرطة والنيابة العامة، وهاتان الجهتان تعملان عندئذ كسلطتين تطلب منهما المساعدة.

وعلى ذلك فإن نشاط كل من المخابرات والشرطة مكمل للآخر، حتى يمكن ضمان أمن الدولة، وحتى لا تكشف مكافحة الجاسوسية عن رجالها.

والواقع أن التطور الحديث والحالة السياسية الراهنة تطلبان وجود إدارة مخابرات موحدة على أساس مبدأ المركزية، بحيث تكون تحت سلطة الرئيس المسئول عن توجيه سياسة الدولة ، وإذا لم تزود مثل هذه المخابرات بتفويض تشريعي خاص يقضى بأن تتصرف المخابرات حسب معيار حر، فإنه يجب عليها أن توجد لها أسسا خاصة تستمدها من طبيعة الأمور التى تواجهها.

إذن ما هى الأسس التى يجب أن تبنى عليها المخابرات، وما هى النتائج التى يمكن أن تسفر عنها؟

أولا: يجب ألا تنتمى المخابرات إلى السلطة الإدارية بالمعنى الضيق، وإنما هى تمثل نشاطا تحضيريا مساعدا للحكومة، ولا ينطبق ذلك على خدمة الأخبار السرية وحسب، بل ينطبق أيضا إلى حد بعيد على مكافحة الجاسوسية التى لا دور للمخابرات فيها من ناحية التحقيق وهو دور الادعاء. والمخابرات تمارس حق مكافحة الجاسوسية بأعمال جاسوسية مضادة، ولذا يجب أن تنتمى المخابرات إلى مضمار الإدارة الحرة المطلقة للدولة، وهذا المضمار الذى يخضع فى اتجاهه إلى القيادة السياسية محدود بما يفرضه القانون من قيود.

ثانيا : إن أساس العميل الحكومى أو دليله هو الرعاية الإلزامية للمصلحة العامة، ولكن يجب على الدولة أن تمنح موظفيها حرية التصرف بقدر معين، دون أن يكون ذلك عائقا أمام أدائهم لواجباتهم.

والمصلحة العامة تقضى بأن يكون تنظيم المخابرات ونشاطها طى الكتمان ومن ثم يجب أن يخول موظفوها سلطة اتخاذ الإجراءات التى تتطلبها هذه السرية، ومن أمثلة هذه الإجراءات أن يحمل بعض موظفى المخابرات أسماء مستعارة، وأن يزودوا بأوراق شخصية بهذه الأسماء المستعارة كدليل على صحتها الظاهرية، وأن يطلق على مراكز خدمة المخابرات السرية أسماء ودية مثل «إدارة البحوث التكنولوجية» أو «إدارة الأشغال العامة».

ثالثا: إن حدود المعيار الحر للجهات الحكومية فى الدولة رهين بتوزيع الاختصاصات فى النهاية. والمخابرات مختصة بالحصول على المعلومات السرية، وهذا الاختصاص فى حد ذاته يطلق يدها فى التصرف الحر، غير أنه يضع الحدود للتصرفات فى نفس الوقت، فتفتيش المنازل والاعتقال ليست من اختصاص المخابرات ولكنها من أعمال الشرطة والنيابة. وعلى عكس ذلك فإنه يدخل ضمن الواجبات الملقاة على عاتق المخابرات ولا يتعدى حدود معاييرها مراقبة الأشخاص المشتبه فى قيامهم بنشاط خيانة الدولة، وتحويل العملاء الأجانب للعمل لمصلحة الدولة أو العمل كعميل مزدوج.

الكيان السياسى للمخابرات

السياسة هى الإدراك الموجه «للشئون العامة» التى ترتفع عن المجال الشخصى الفردى، وتحت فكرة «الشئون العامة»، يحتل المكان المرموق تحقيق الأمن، ووضع القانون وتنفيذه، وكذا تنظيم العلاقات الاقتصادية تنظيما جديدا، وهكذا نتحدث عن سياسة خارجية، وأخرى دفاعية، وثالثة اقتصادية وما إلى ذلك، كفحوى مادى لأحد الفروع المتخصصة المنبثقة من الشئون العامة.

والحرب مظهر خارجى للسياسة الخارجية، فسرها كلاويز يفيتش بأنها «عمل من أعمال القوة يراد به إرغام الخصم على النزول على إرادتنا» كما فسرها بأنها «استمرار للسياسة بوسائل أخرى». لذا فإن القوة هى أداة الحرب، كما أن الدبلوماسية أو بمعنى آخر المفاوضات هى أداة السلام.

ولما أصبحت الحرب الوسيلة النهائية للسياسة بمظهرها الخارجى، فإنها ـ أى الحرب ـ لم تبتعد إطلاقا عن نطاق السياسة، وحينما تنشب الحرب فإنها تعمل على التخريب الكامل المطلق بلا أدنى مراعاة لأية اعتبارات، ذلك أن القانون الدولى لم يستطع وضع حد لوقف هذا التطور.

إن غرض كل سياسة هو وضع شكل مناسب للشئون العامة فى المستقبل، وعلى ذلك فإن معايير التصرف السياسى هى الملاءمة والقانون. والملاءمة تتطلب من رجل السياسة أن يقدر الأمور فى كل موقف تتعرض له تصرفاته، وذلك من حيث موقع هذه الأمور من جانبى المصلحة، هل هى فى صالح دولته أم ضدها؟ كذلك تستلزم الملاءمة البحث عن

الوسيلة والطريق المؤديين لتحقيق الغرض المنشود، كما تتطلب سبر غور التدابير الصحيحة التى اتخذت إلى آخر الإمكانات المتاحة.

وينبغى أن يسبق دائما أى تصرف سياسى حكم دقيق على الموقف. ذلك أن كل حكم على الموقف إنما يخفى فى طياته عدم طمأنينة، نتيجة الجهل بوجهات نظر وظروف ونوايا الخصم السياسى الحقيقى المحتمل، ذلك أنه فى حالة وجود منازعات على المصالح وبخاصة الساخن منها الذى يؤدى إلى نشوب حرب، فإن الخصم يعمد إلى ستر جميع ظروفه ، بل إنه من المحتمل جدا أن يلجأ إلى الخديعة بغية إخفاء وجهات نظره الحقيقية وإمكاناته الواقعية.

لذا فإن الحصول على المعلومات الموثوق بها عن الآخرين، وإن كان ذلك ضد رغبتهم، أمر جوهرى مباح بالنسبة لأية سياسة خارجية، وتستعمل جميع الدول لتحقيق هذا الغرض وسيلة العملاء السريين منذ القدم، وتحتفظ بهم الدول وتستخدمهم فى وقتنا الحاضر عن طريق إنشاء «المخابرات السرية الحكومية».

ولا يتوقف ذلك على ما إذا كانت السياسة الخارجية لدولة ما ترمى إلى تحقيق أهداف عدوانية أو دفاعية، كما أنه ليس سرا أن نذكر أن أية دولة تفكر فى الدفاع عن حيادها مثل سويسرا، تقيم وزنا كبيرا لجهاز المخابرات السرية.

ولما كان الاحتفاظ بمخابرات سرية حكومية هو ـ فى المقدمة ـ أحد التدابير الضرورية الخاصة بمعيار الملاءمة، فإنه ينبغى أن يخضع للتقييم الذى يضع القانون أسسه، شأنه فى ذلك شأن أى تصرف سياسى. فالقانون هو الذى يضع الحدود التى تتصرف الدولة فى نطاقها، وعلى ذلك ترتبط حكومة الدولة فى الداخل بالتشريع وخاصة بالدستور، كما عليها أن تكون معاملاتها السياسية الخارجية متفقة مع القانون الدولى.

وفى حالة وجود أى تعارض بين القانون وبين الملاءمة، كأحد معيارى التصرفات السياسية، فإن القانون له الغلبة دائما، ذلك أن القانون هو الأساس لكل تعايش جماعى بين البشر، وعليه فإن خرق القانون موجه فى النهاية ضد الوجود البشرى، بينما التصرفات غير الملائمة لا تضير سوى المصلحة الخاصة لمجموعة من الناس أو لدولة من الدول.

وظيفة المخابرات: يميز المخابرات صفة «السرية» وهذه الصفة لها ثلاثة معان:

١ ـ أن مهام المخابرات هى الحصول على أسرار الدول الأجنبية وحماية أسرار الدولة الخاصة ضد التجسس الأجنبى.

٢ ـ أن نشاط المخابرات يمارس فى سرية تامة.

٣ ـ أن إنشاء جهاز المخابرات نفسه لابد أن يظل طى الكتمان إلى أبعد ما يمكن.

وعلى ذلك يتركز نشاط هذا الجهاز الحكومى فى وظيفتين رئيسيتين: وظيفة المعلومات ووظيفة الحماية، وكلتا الوظيفتين مرتبطة بالأخرى ارتباطا وثيقا من الصعب قطعه، طالما أن امتدت الوقائع للاستفادة منها إلى الجاسوسية وإلى مكافحة الجاسوسية، ومن ثم فإن التنظيم الداخلى لمعظم أجهزة المخابرات يدخل فى حسابه كلتا المهمتين فى خطين متوازيين معينين.

إن الأهمية المتزايدة للعلم والتكنولوجيا بالنسبة للاستعداد الاقتصادى ولإدارة الحرب، قد ضيقت الفواصل بين مكافحة التجسس العسكرى ومكافحة التجسس الاقتصادى.

ولقد أكد «بورينهام» فى كتابه «استراتيجية الحرب الباردة» ذلك فقال: «فى الوقت الحاضر أصبح إنتاج الأسلحة فى الحقيقة مماثلا للصناعة. ذلك أن التسليح يتطلب المواد الخام والسلع الجاهزة الصنع، فالمحركات الكهربية ذات قوة حصان واحد مهمة تماما مثل البارود، والصمامات الحساسة والأخرى الإلكترونية تقوم بدور هام يفوق دور البنادق، ولكى يمكن كسب المعارك فإن مسحوق إبادة الحشرات مهم تماما مثل القنابل، والألمونيوم والصلب والنحاس والكهرباء والنايلون والكبريت والسكر والبنسلين، بل كل ما يمكن أن يذكر إنما هو جزء جوهرى بحق فى آلة الحرب، وعليه فإن الاقتصاد الحربى لا يختلف فى شىء عن الاقتصاد بصفة عامة».

وعلى أية حال فما زال العمل يجرى عادة على التفرقة بين مكافحة التجسس العسكرى ومكافحة التجسس الاقتصادى عند ممارسة نشاط خدمة المخابرات السرى، ولقد نص فى التشريعات الخاصة بالدفاع على هذا التقسيم الثلاثى، ومن أمثلة ذلك قانون العقوبات السويسرى الصادر بتاريخ الفاتح من يناير عام ١٩٤٢ فى المواد ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، وفى ألمانيا وقع تطور منذ عام ١٩٣٤ عن طريق تصنيف نمطى للوقائع، تضمنها التشريع الصادر بقانون العقوبات، وإلغاء قانون الجاسوسية لعام ١٩١٤، الذى كان يهتم بمكافحة التجسس العسكرى فقط، وبذلك أدخل التطور المذكور التقسيم الثلاثى المشار إليه فى الاعتبار.

أولا: وظيفة الحماية: الجاسوسية المضادة هى العمل على الكشف عن منظمة المخابرات الأجنبية ونشاطها، عن طريق مزاولة نشاط تجسس، ونشاط مكافحة التجسس، فهى إذن تمثل الحماية الفعالة الخاصة للدولة ضد الجاسوسية، ومن ثم فإن المخابرات السرية لابد أن تعمل فى السر كما أن عليها الاحتفاظ بنتائج عملها هذا طى الكتمان.

لا جرم أن كثيرا ما يحاول مـرتكب الفعل الإجرامى العام إخفاء جسم جـريمته لتضيع معالمهـا، إلا أنه فى معظم الحالات تكـتشف الجريمة مادامت لهـذا الفعل نتائجه، فـاختفاء الشيء المسروق لابد أن يكتشف سريعا.

بيـد أنه فى حـالات إفشـاء الأسرار عن طـريق التـجسس وخـيانـة الوطن فـإن الأمر يختلف، ففـى الغالب تظل الدولة التى يصيـبها الضرر على غير بينة بـأن أسرارها تفشى منذ مدة طويلة، هذا فضلا عن أنه يندر أن تتـمكن أجهزة الشرطة من أن تضع يدها على حالـة من حالات إفشـاء أسرار الدولة فـى دائرة اختـصاصها، إذ إن هـذه الأجهزة تلـتزم بالحدود الدولية، لدى ممارسة نشاطها فى متـابعة الأفعال الإجرامية السياسية خارج الحدود العامة للمنطقة التى وقعت فيها.

غير أن النشاط الذى تمارسه المخابرات السرية فى مكافحة الجاسوسية، لا يعرف حدودا دولية، ذلك أن المخـابرات ـ عن طريق الجاسـوسية المضادة ـ تقـوم باقتفاء أثر مـخططات مخابرات الخصم، والوقـوف على نواياه بوجهات نظره فى عقر داره، كذلـك تقوم بمتابعة اتصالاته فى الـدول الأجنبية المحايدة، وتعمل عـلى اكتشاف العملاء الأجانب ومـراقبتهم فى داخل نـطاق رقعة هـذه الدول المحايدة، دون أن تقـف تشريعـات العقوبـات فى هذه الدول حائلا دون هذا النشاط.

ومن الممكـن أن توصف الجاسوسيـة المضادة بأنها «أعـلى مدرسة» لكل نـشاط تمارسه المخابرات، ذلك أن هذا النوع من النشاط يتمثـل فى مخابرات تقف فى مواجهة مخابرات بصفـة مباشرة مع ما يـقتضيه ذلـك من استخدام جـميع أنواع الخبرات والـدهاء والخداع، وثمة بعض الأساليب التى يمكن استخدامها فى هذه الحرب منها ما يأتى:

١ ـ قيام العملاء الخاصين بالدولة وثقاتها بالعمل فى خدمة الأخبار السرية الأجنبية.

٢ ـ إدخال مواد معلومات زائفة ـ وهى ما تسمى بمواد لعب ـ على المخابرات الأجنبية، وليس الغرض مـن ذلك تزويد المخابرات الأجنبية بهذه المواد الزائفة وحـسب، وإنما أيضا للوقوف عـلى صلات خدمة الأخبـار السرية لدى الخصم عـن طريق متابعـة سريان هذه المواد الزائفة.

٣ ـ لعبة الإذاعة، أى إقامـة محطات إذاعة مشروعة معادية، عـلى نفس أرض الدولة، حتى يلقى فى روع مخابرات الخصم أن عملاءه يـقومون بعملهم على خير وجه، دون أى حائل، وعن طـريق هذه المحطات يمكـن تجميع اتجاهات نـشاط الخصم والوقوف عـليها، وكذلك معرفة مدى اتساع نطاق معلومات الخصم عن الدولة.

وغنى عن البيان أنه لكى يجرى القيام بهذه الإجراءات بنجاح كبير ينبغى أن تكون الجهة المنفذة موحدة، وأن يكون القائمون على التنفيذ من المتخصصين ذوى الدربة والدراية الواسعة. ذلك أنه ليس من مصلحة الدولة استخدام قوة غير مدربة فى تصيد الجواسيس، فكثيرا ما يحدث أن يؤدى القول الزائف المزعوم إلى تصيد أحد الجواسيس، كما أنه كثيرا ما يحدث أن يصبح التظاهر بالمعرفة، أمرا لازما فى حالة وجود علاقات خيانة وطنية.

ثانيا: تضليل المخابرات الأجنبية: إن المنظمة التابعة لمخابرات أجنبية ويكشف النقاب عن وجودها فى الدولة، يمكن عن طريق الشرطة القضاء عليها أو تحطيمها وهدمها، مادامت قد وجدت داخل نفوذ وسلطة الدولة التى لحق بها الضرر.

أما تلك التى توجد خارج نفوذ تلك الدولة التى لحقها الضرر، فإن هذه الدولة تستطيع أن تشل حركتها من وقت لآخر إذا ما كانت المنظمة موجودة فى دولة محايدة، وذلك دون أن تتمكن من القضاء عليها نهائيا.

هذا وتستطيع الدولة التى لحقها الضرر أن تضلل مراكز مخابرات الخصم الموفودة على أرضه، ويحدث هذا التضليل عن طريق إدخال معلومات زائفة، أى معلومات سرية مزعومة على مخابرات الخصم مثلما يحدث فى ممارسة الجاسوسية المضادة.

ويقول هاجن: «إنه فى أثناء الحرب العالمية الثانية قام الجانب الألمانى بحوالى خمسمائة «لعبة إذاعة» مع المخابرات السوفيتية، الأمر الذى أدى إلى حصول السوفييت على معلومات زائفة كانت سببا فى تكبدهم خسائر جسيمة.

ثالثا: مهام أمن خاصة: يدخل ضمن اختصاص خدمة مكافحة الجاسوسية، أو ما يطلق عليه الجاسوسية المضادة مهمة جانبية ألا وهى كفالة الأمن لحملة أسرار الدولة بطريقة مباشرة، وحملة أسرار الدولة هم على وجه الخصوص التابعون للسلطات الحكومية ولمراكز الخدمة العسكرية والاقتصادية، ولهيئات البريد والمواصلات، وجهات الأبحاث العلمية.

وفى وقت السلم يقتصر أمر حماية هؤلاء على مجرد اتخاذ إجراءات وقائية.

هذا ويمكن أن يوكل أمر هذه الحماية فى داخل الصناعة الخاصة بالنسبة للمنشآت الصناعية الخطيرة، وذلك عن طريق مجموعات أمن مشكلة بواسطة هذه المنشآت، وعلى هذه المجموعات أن تنشئ فى أماكن العمل والمصانع جهاز مخابرات مستقلا عن طريق تدخل المكلفين من إدارة المخابرات السرية، وعلى سبيل المثال فإن المؤسسات الصناعية والشركات التجارية تحتفظ بمكاتب أمن لحمايتها من التجسس على العامل والأسرار

الكيمـاوية، وهذه المكاتب لا تتـعاون مع المخابرات فحسـب، بل تتعاون أيضا مـع جميع أجهزة الأمن.

وتظل مـجموعات الأمـن هذه على صلات وثـيقة برئـاسات إدارة المخابرات الـسرية الحكومية، وتتلقى منها التعليمات الخاصة بالعمل وتتبادل معها المعلومات.

الأفراد.. والتخصص فى موضوعات البحث

هناك عبارة شـهيرة تقول: «إن الظروف قد تـخلق الرجال»، وقد يصح ذلـك فى مهنة المخابرات عـلى مشاهير الـرجال الذين عرفهـم التاريخ، الذيـن عملوا فى ميـدان الخدمة السرية أمثال روبـرت لينكولن، الذى كان ينظر إليـه كشخصية تصلح للعـمل فى جميع فروع الخـدمة الـسرية، أو لـورنس الـعرب، أو بول ديـوكس وغـيرهـم، حـيث كـان فى استطاعتهم أن يقوموا بأعمال فى الخارج تشمل نشاط المخابرات السرى المتعدد.

ولا تحتاج إدارة المخـابرات إلى أن يكـون كل أفرادها مـن العباقـرة مادام على رأسـها عبقـرى، ويدل تاريخ المخابـرات على أن النتـائج العظيـمة تتصل مـباشرة ليس بـالذكاء الجماعى لأفراد المنظمة بقدر ما ترجع إلى ذكاء رئـيسها. وللتدليل على ذلك، فإن الخدمة السرية البريطانية ضـاع بريقها، وضعف نشاطها لمدة مائتى سنة بعـد ذهاب رئـيسها السير فرنسيس ولسنجام فى عهد الملكة إليزابيث وجون تورلو فى عهد كرومويل.

كما ازدهرت المخـابرات الألمانية فى عهـد بسمارك برئاسـة ولهلم ستيبـر، وفى عهد الرايخ الثالث برئاسة كناريس، لدرجة أنه كـان يقال كما ذكر سلفا «إن المخابرات الألمانية هى كناريس، وإن كناريس هو المخابرات».

كما كان يطلق على دونوفان الأمريكى أنه هو إدارة المخابرات السرية.

ومن المزايا التى يشترك فيها الجميع هى القدرة الـفائقة على التنظيم والمقدرة على بعث روح الولاء فيمن هـم تحت رئاستهم، والفطنـة الغريزية فى عمل الخدمـة السرية، وذاكرة وقادة وإدراك بالـتاريخ، وعلم شامـل بالموضوعات الفـنية العلـمية المعقدة، وغـريزة حب استطلاع شـرهة، ثم ذلك الطابع الثـقافى المتزن والطبع الـهادئ، والتفكير الـسليم، الذى يعتمد على دراسة الجنس البشرى.

ومنذ أن أصبـحت القبيلـة وحدة جماعية اجـتماعية، وابتـدأ القتال بين قبـيلة وأخرى

بدوافع الغيرة، أو حب السيطرة، أو حماية أبنائها، أضحى للمخابرات مكانة فى التنظيم الاجتماعى، ولئن كانت الدول قد أطلقت قديما على أعمال المخابرات كلها كلمة تجسس، ولم تعرف التنظيم الحديث لحرفة المخابرات، فإن الهدف لم يتغير، وهو محاولة قادة أى تنظيم اجتماعى، معرفة كل ما يمكن عن قوة أو ضعف قوة الاقتتال فى عدوهم المحتمل.

ومن مظاهر سوء فهم الرجل العادى لدور المخابرات فى الشئون الدولية، أنه يتصور أن واجب المخابرات ينحصر فى ميدان النشاط العسكرى فحسب، ذلك لأن قوة الاقتتال أو المقاومة لأية أمة، إنما تتوقف على استقرار اقتصادياتها بقدر ما تتوقف على قوتها العسكرية وكفاءتها. كما أن استقرار النظام السياسى والجبهة الداخلية له أثره الكبير فى إمكانيات الانتصار أو الفشل.

وفى هذا العصر بعد أن تطورت أجهزة المخابرات وأصبحت تعمل بشكل تنظيمى وعلى أسس علمية، لم يعد ثمة نجاح ممكن فى هذا النشاط، إلا إذا ضمت أجهزة المخابرات كفاءات معينة مختلفة فى طبيعتها وأهدافها.

فأجهزة المخابرات الحديثة حينما تفكر الدولة فى إنشائها تحتاج إلى مجموعة متنوعة من الأشخاص، فهى لا تستطيع أن تمارس نشاطها دون وجود المحلل المتزن، وجامع المعلومات الخام من أنحاء العالم، كما تحتاج إلى الرجل الفنى الذى ينتج ويشرف على كل المعدات العلمية المستخدمة فى جمع المعلومات، وإلى الضباط العاملين وضباط البحوث. كل هذه المهام المتباينة تتطلب مهارات عالية وتدريبا دقيقا.

على أنه يجب أن نفرق هنا بين ضابط المخابرات الذى هو موظف فى أحد أجهزة الدولة الرسمية، ويتمتع بكل الحقوق، ويلتزم بكل الواجبات، كأى موظف رسمى فى الدولة، وبين العميل الذى يدفعه عديد من العوامل لاختيار العمل فى نشاط التجسس، ومن ثم كان من الأهمية بمكان أن نفرق بين ضابط المخابرات وبين العميل وهو ما نعرض له فى هذا الفصل.

أولا: ضابط المخابرات: الواقع أن الصعوبة فى اختيار أفراد منظمة المخابرات تكمن فى أن أعمال المخابرات ـ كما سبق أن ذكرنا ـ متشعبة، وتتسع لمجالات عديدة لأنواع كثيرة من المواهب. وفى داخل كل مجال من أنواع النشاطات المختلفة، قد ينجح البعض فى بعضها، بينما لا يستطيع أن يقوم بنوع آخر من النشاطات الأخرى، ولذا فليست هناك

صفات ثابتة يمكن الاستعانة بها عند اختيار العاملين، ولكن على الرغم من ذلك فثمة متطلبات معينة لا يمكن بدونها لأى رجل من رجال المخابرات أن يؤدى واجبه بنجاح.

ولقد أدرج آلين دالاس فى كتابه «حرفة المخابرات» بعض المؤهلات الرئيسية التى يجب أن تتوافر فى ضابط المخابرات الناجح هى:

- يجب أن يكون تمييزه للناس حادا.
- يجب أن يكون قادرا على أن يعمل مع الآخرين تحت ظروف شاقة.
- يجب أن يتعلم كيف يميز بين الحقيقة وبين الخيال.
- يجب أن يكون قادرا على التفرقة بين ما هو ضرورى وما هو غير ضرورى.
- يجب أن يكون لديه حب استطلاع.
- يجب أن يكون على شىء كبير من البراعة والتفنن.
- يجب أن ينتبه إلى التفاصيل.
- يجب أن يكون قادرا على أن يعبر عن الأفكار بوضوح واختصار، وبطريقة مشوقة.
- يجب أن يتعلم متى يلزم الصمت.
- يجب أن يكون متفهما لوجهات النظر الأخرى، وطرق التفكير الأخرى، وطرق السلوك الأخرى، حتى ولو كانت أجنبية بالنسبة له.
- يجب ألا يغالى فى طموحه أو قلقه من حيث الجزاء الشخصى على شكل شهرة أو ثروة، فهذه لن يحصل عليها فى عمل المخابرات.

والواقع أن هذه الصفات والمؤهلات تعد جامعة إلى حد كبير، وإن كنا نود أن نضيف إليها بعض الصفات الأخرى، التى تعد ضرورية لنجاح ضابط المخابرات وهى:

- يجب أن يبذل كل جهده فى الحصول على المعرفة سواء فى مجال الفنون أو العلوم الاجتماعية وخاصة علم التاريخ والجغرافيا.
- يجب أن يكون على وعى سياسى، يجمع بين مواهب الثقافة والإدراك.
- يجب أن يكون مرنا فى التفكير، فإن ضيق الأفق لا يخلق من الشخص رجل مخابرات ناجحا.
- يجب أن يكون قادرا على الموازنة بين الجرأة وإجراءات الأمن.
- يجب أن يكون ملما بلغة أجنبية وخاصة لغة المنطقة التى يعمل بها.

ـ يجب أن يكون على دراية بالعوامل السيكولوجية التى تحدد سلوك الإنسان كفرد فى المجتمع.

ـ يجب أن يكوين دافعه للمهنة هو إيمانه بالرسالة التى يؤديها مثله مثل الجندى المجهول الذى يضحى بحياته فى ميدان الحرب دون أن يذكر اسمه، بل يعد رمزا للتضحية والفداء.

ـ يجب أن تكون لديه ملكة الابتكار، وأن يمارس هوايات تساعده على قتل الملل الذى يعتريه نتيجة تعقيدات وأسلوب عمله.

هذه بعض الصفات والمؤهلات الرئيسية التى يجب أن تتوافر فى ضباط المخابرات وإن كانت هناك بعض المؤهلات الأخرى الخاصة التى تتطلبها بعض الأنشطة الخاصة بأعمال المخابرات والتى سنتحدث عنها بعد ذلك.

والواقع أن مايؤيد ما ذكرناه الآن من ناحية العمل ـ بعيدا عن الشهرة ـ قد عبر عنه الرئيس الراحل جون كيندى فى ٢٨ نوفمبر عام ١٩٦٢، وهو يفتتح المقر الجديد للمخابرات المركزية الأمريكية، إذ وجه لرجال المخابرات كلمة جاء فيها:

«إن نجاحكم لا يعلن عنه، ولكن إخفاقكم يغالى فى تصويره»، ثم أضاف كلمة تشجيع لأفراد المخابرات فقال:

«... ولكننى واثق أنكم تدركون أهمية العمل الذى تقومون به، كما تدركون أهمية المجهودات التى تبذلونها عندما يحكم عليها التاريخ، ولذلك فإننى أود أن أعبر عن تقديرى لكم فى الوقت الحاضر، وأنا واثق أنكم سوف تستحقون تقدير بلادنا لكم فى المستقبل كما استحققتموه فى الماضى».

والواقع أن حديث الرئيس كيندى يعنى أنه يدرك تمام الإدراك رسالة المخابرات، وطبيعة عملها، ومهمتها، وأساليبها.

وليس من السهل أن نتوقع فهما حقيقيا وتأييدا لأعمال المخابرات فى بلدنا، إذ إن معظم الناس يجمعون معلوماتهم عن المخابرات إما من القصص التى يرويها كتاب بعيدون عن أعمال المخابرات، أو من الأفلام السينمائية التى يلعب فيها خيال المخرج ما يشوه من رسالة المخابرات، أو من نزوات الحاقدين والمنحرفين والخونة والجهلاء.

ولا يمكن أن نتجاهل ـ مهما تكن الظروف ـ ناحية القلق النفسى التى تعترى أى إنسان حينما يفكر فى مستقبل حياته، ولذلك فإن أجهزة المخابرات تواجهها مشاكل

عديدة فى اختيار الأفراد. فالفرد مهما كانت دوافعه، يوازن حينما يرشح للعمل فى المخابرات بين عوامل عديدة متشابكة قبل أن يقرر رغبته الأكيدة فى الالتحاق بالوظيفة، ولذلك فإن البحث بعمق فى حياة وعقل رجل مخابرات المستقبل، هو الضمان الوحيد الذى يستطيع أن يوجه أجهزة المخابرات فى عملية الاختيار.

ولكن عملية تحريات الأمن تعتبر جانبا سليما فى الاختيار، فبينما تستطيع التحريات أن تظهر فى حياة المرشح السابقة ضعفا خلقيا أو سلوكا معيبا، إلا أنه من العسير عليها أن تكتشف ما إذا كان هو الرجل المناسب لمهنة المخابرات، وذلك لتشعب أعمال المخابرات.

وقد يكون فى الاختبارات الشخصية والنفسية بعض النفع فى إظهار بعض المواهب والدوافع للمرشحين، ولكننى لاحظت أثناء رئاستى لجهاز المخابرات، أن بعض الأفراد الذين حصلوا على درجات عالية فى هذه الاختبارات، لم يكونوا من ضمن ضباط المخابرات الناجحين.

وهنا تكمن المشكلة، ولذا حاولت أن أتغلب على هذه المشكلة باستمرار البحث عن الأفراد المطلوبين، وذلك بوضع أعيننا على بعض الأفراد الذين يظهرون نبوغا فى موضوعات التخصص المطلوبة، ثم نختار منهم الأفراد اللائقين بعد دراسة دقيقة قد تستمر لسنوات دون أن يحس المرشح بذلك.

وفى بدء إنشاء جهاز المخابرات، قد يكون ذلك من الأمور الصعبة، نظرا لحاجته إلى أفراد متخصصين فى مهارات مختلفة، وكذا إلى ضرورة تدريبهم الطويل الشاق قبل أن توكل إليهم مهام أعمالهم. على أن هناك حاجة دائمة إلى الإخصائيين والفنيين لشغل وظائف معينة تتطلب مهارات عالية.

إن ضابط المخابرات الجيد لا يخلق عن طريق السحر والشعوذة، ولا يصاغ فى قالب بطريقة رياضية، إنما هو ثمرة النظام التعليمى فى بلاده، وإنتاج بريطانيا لبعض ضباط المخابرات الممتازين، جاء نتيجة نظام تعليمى ينمى فيهم المواهب الثقافية التى يحتاجها مثل هذا العمل.

وبالاضافة إلى ذلك فهناك حاجة ملحة ومستمرة لتجنيد وتدريب القيادة التنفيذية، لأنهم سوف يضطلعون بمسئولية كبار ضباط المخابرات وقادتها، ويطلق على هذا اسم برنامج تدريب صغار الضباط، وهم يمرون فى سلسلة من برامج التدريب تكون بدايتها ذات طبيعة عامة، ثم يتبعها برامج أخرى يزداد التركيز فيها على عمليات المخابرات، وهى تعد المرشح كى يؤدى نمطا معينا من الأعمال، ويتبع هذا فترة تجربة يطبق فيها ما

حصل عليه أثناء التدريب، وهذا ما يحدد صلاحية الشخص للتعيين، وفى الفترة التى يكون الشخص فيها تحت التدريب، يقوم ضابط بمراقبته بمنتهى العناية، والنظر إليه كفرد يبذل مجهودا متواصلا، كى يضعه فى العمل الذى يناسبه تماما، وقد أثبتت هذه العملية نجاحها عند التطبيق.

وحتى تستطيع أجهزة المخابرات أن تجد الرجال الموهوبين الذين يبشرون بالخير، فإنها يجب ألا تعتمد فقط ـ أو أساسا ـ على الأشخاص الذين يتقدمون للوظيفة، بل تخرج للبحث عنهم فى الكليات والجامعات فى جميع أنحاء البلاد، فالشباب الذى يتخرج من كليات الجامعة المختلفة، يكون غالبا صالحا لأن يخطو مباشرة إلى نوع من عمل المخابرات، وذلك بسبب ما تهتم به هذه الجامعات من دراسات خاصة بأحوال الإنسان والتاريخ والجغرافيا واللغات الأجنبية.

وهذا هو السبب فى أن رجالا مثل ت. أ. لورنس، أو بيتر تشرشل، أو بوتوماس، استطاعوا أن ينقلوا مباشرة من مهمتهم التى تخصصوا فيها فى وقت السلم وبرعوا فيها، إلى أعمال المخابرات فى وقت الحرب وتفوقوا فيها، فقد كانت هناك حلقة مباشرة بين تعليمهم وبين احتياجات الخدمة السرية، وهذا هو السبب فيما تتصف به المخابرات البريطانية من ثقافة وحصافة واطلاع علمى، وقد ندهش إذا علمنا أن أسلوب تقارير المخابرات البريطانية كان يوضع بواسطة بعض الكتاب الموهوبين.

وتقوم أجهزة المخابرات بوضع خطة الخدمة بغرض تحديد عدد السنوات التى يجب أن يقضيها الموظف فى كل وظيفة وفى كل منصب ، وتستند الخطة إلى رغبة الموظف وميوله والتى تقارن باحتمالات السبل المفتوحة أمامه ، كما تقارن كذلك بالحكم الذى يصدره المراقب على كفاءة المرشح، ويحدث أن يقوم الشباب الطامحون برسم خطة أساسها الأحلام عن مستقبلهم لأنها غير عملية، وسببها مغالاتهم فى تقدير كفاياتهم، ويساعد برنامج التدريب والتوجيه الجيد على التخلص من هذه الأطماع مقدما، مع تزويد الموظف بتقييم حقيقى لمستقبله. إن الدافع وراء ذلك هو الرغبة فى تجنب تغيير الوظائف، ومحاولة جعل سلسلة الوظائف التى يشغلها الرجل فى فترة سنين تتسم بسمة الاستمرار.

وإذا كانت أجهزة المخابرات يعمل بها نساء داخل التنظيم، فإنهن يمررن بنفس التدريب الذى يمر به الرجال، ويؤهلن لنفس الأعمال فيما عدا الوظائف خارج أرض الوطن، وسبب ذلك هو عدم استساغة معظم البلاد قيام المرأة بدور إدارة رجال، وخاصة فى أعمال المخابرات، فالعميل الذى نشأ مؤمنا بهذا التقليد لا يرتاح إلى تلقى الأوامر من امرأة، ولا يمكننا أن نغير تفكيره فى هذه الناحية.

وهناك فرق واضح بين وظيفة المحلل والمنفذ Operator فى أعمال المخابرات، فالرجل الذى يوجه اهتمامه إلى الموضوعات الفكرية أكثر من اهتمامه بالناس، والرجل الذى يهتم بالملاحظة والفكرة أكثر من اهتمامه بالعمل، يصلح أن يكون محللا أكثر من صلاحيته لأن يكون منفذا. ولهذا السبب لا نعجب عندما نشاهد أن الأشخاص ذوى المهن الأكاديمية يشغلون كثيرا من وظائف التحليل. أما المنفذون فيأتون من كل مكان. وليس هناك معيار أو نمط معين، إنما المعيار الأساسى هو أن يتسموا بالحيوية وحب الاستطلاع وعدم الملل، وأن يكونوا ممن يهتمون بالناس.

ومع ذلك فإن حرفة المخابرات فريدة فى نوعها إلى حد تبدو قليلة تلك الكليات التى يتوافر فيها دراسات من شأنها أن تضع الشخص فى موقف مفضل فى عالم المخابرات بطريقة أوتوماتيكية، والأثر الوحيد الذى تحدثه الدراسات السابقة أو الخبرة السابقة على مستقبل الشخص فى المخابرات، هو توجيهه إلى الناحية التحليلية، أو ناحية الجمع، أو ناحية منطقة جغرافية من مناطق العالم أكثر من منطقة أخرى، أو إذا كان خبيرا فنيا فتوجهه إلى منطقة تخصصية من مناطق المخابرات.

وعلى كل حال فإذا كان الشخص الذى يعمل فى ميدان التحليل يكرس حياته لمنطقة معينة، أو لموضوع معين مدة سنوات، فالمنفذ لا يفعل ذلك لأن قدراته فى المعرفة نفسها أهم من أى موضوع تخصص، أو منطقة من مناطق المعرفة. إنه يتوقع النقل مرات كثيرة فى حياته، كما أنه يحصل على معلوماته عن الحرفة من مدارس التدريب والمعاهد التى يديرها جهاز المخابرات، ومن عمله كضابط صغير بين زملائه، وأخيرا من المأموريات التى يضطلع بها خارج البلاد معتمدا على نفسه.

وتتبع معاهد التدريب الخاصة بالمخابرات طرقا كثيرة تستخدم فى المهن الأخرى، بقصد إعطاء ضابط مخابرات المستقبل لا المعلومات فحسب، بل الخبرة والثقة، وعلى خلاف مهن كثيرة أخرى، فإن المخابرات ليست مهنة يمكن إغفال الأخطاء الصغيرة والكبيرة فيها بابتسامة يعقبها ترديد حكمة معينة.

وتعد معاهد المخابرات برامج كثيرة عن المناطق وعن اللغات، وهى لا تختلف فى كثير عن مناهج الجامعات إلا فى شىء واحد، هو أنها تركز على الأشياء التى تهم ضابط المخابرات بصفة خاصة. كذلك تعطى برامج عن المخابرات نفسها، كيف تعمل أجهزة المخابرات؟ كيف تحلل المعلومات؟ كيف تكتب التقارير؟... إلخ، ولكن أهم ما فى هذا التدريب هو العمليات الميدانية، ولتعليم ذلك تلجأ مدارس المخابرات إلى طريقة خلق أو

تهيئة مواقف يتصرف فيها الذين يتدربون، كما لو كانوا يعملون مستقلين معتمدين على أنفسهم فى بلد أجنبى.

ويقوم الأفراد بدراسة العمليات السابقة الخاصة بالمخابرات، وكذا عمليات أجهزة المخابرات فى البلاد الأخرى، وحتى يستطيع الدارس أن يواجه نفس ظروف العمليات وترتيبها التاريخى، فإنه يتسلم صورا من الملفات، تحتوى كل الرسائل والتقارير والتعليمات والحركة بين مقر الرئاسة وبين المراكز، ومواد العميل ونتائج التحريات ورجال المراقبة مرتبة ترتيبا ذهنيا، حتى يستطيع الدارس أن يرى تقدم الحالة وتسلسلها، ويكون للدارس هنا ميزة رؤية الشىء مؤخرا، فنعرف أين وقعت الأخطاء، وهل كان يمكن التنبؤ بها، وما الظروف التى ساعدت على منع وقوع هذه الأخطاء؟

ويستطيع دارس المخابرات عن طريق دراسة قضايا حقيقية بكل تفاصيلها، أن يلاحظ كيف أن ضابط المخابرات فى مناسبة ما، أهمل فى أن يسأل عميله السؤال الذى من شأنه أن يوضح الدور المزدوج الذى يلعبه، أو كيف نسى أن يعطيه إشارة الخطر التى يجب أن يستعملها عند الضرورة، أو كيف تعثر نقل المعلومات نتيجة استخدام طريقة اتصال معقدة بين العملاء، أو لماذا فشلت عملية ما لأن أحد الأشخاص لم يستطع أن يتذكر ماذا كان يجب عليه أن يعمله فى موقف معين.

إن دراسة هذه الحالات تسلط الضوء على نواحى الضعف البشرى الذى يملأ تاريخ المخابرات، والذى يغرس فى الضابط الشاب تقدير العناصر العديدة التى لا يمكن التنبؤ بها، والتى تلعب دورا فى عمله، حيث يصبح من واجبه الاستعداد لها ويتوقعها، فى كل مهمة تسند إليه فيما بعد.

وعلى ضابط المخابرات أن يدرس بتفصيل دقيق معظم الحالات المشهورة فى تاريخ المخابرات الحديث، مع الاهتمام بدراسة أسباب النجاح وأسباب الفشل.

وفى دراسة للطرق الخاصة للمخابرات، يحصل الدارس على دراسة مقارنة لنواحى الضعف ونواحى القوة فى أجهزة المخابرات المختلفة، ويبدأ فى رؤية خصائص وأهداف قومية معينة كما تعرضها هذه الطرق، بنفس الطريقة التى يرى فيها دارس السياسة الأجنبية أو دارس الفنون العسكرية حينما يقوم بدراسة الأمم فى حالة الحرب. وبنفس الطريقة يتعلم الدارس ما الذى يتوقعه من بعض خصوم المستقبل.

وتقصد المواقف الحية فى مدارس التدريب نفس الهدف الذى يستهدفه تدريب الجنود بالذخيرة الحية، والتى يطلق عليها العسكريون عبارة «التطعيم للمعركة».

وقد تم عمل رائد طبقا لهذه الخطوط فى أثناء الحرب العالمية الثانية فى مدارس الجيش الأمريكية التى كانت تدرب المستجوبين لأسرى الحرب، كان المدرب على عملية الاستجواب يقف أمام رجل يرتدى ملابس ضابط أو جندى من ضباط أو جنود الأعداء، ويمثل دور الشخص الذى تم القبض عليه لتوه ويتكلم الألمانية أو اليابانية، ويجب أن يكون المدرب ممثلا قديرا، وأن يختار لهذه العملية بعناية، وأن يقوم بكل حيلة ممكنة ليضلل الشخص المستجوب بكل الطرق التى يعرفها، وقد يرفض الكلام، أو يغرق المستجوب فى سيل من المعلومات التافهة أو المربكة، وقد يكون فظا أو وقحا، وعند ذلك قد يقوم بتهديد المستجوب، وبعد أن يمر فى دورات من هذا النوع، يمكن للمستجوب أن يكون معدا لأن يتولى عمليات استجواب حقيقية خاصة بأسير حرب أو بهارب.

هذه هى الطريقة المستخدمة فى مراكز تدريب المخابرات فى الوقت الحاضر، وبطبيعة الحال تكون المواقف أكثر تعقيدا من المواقف التى تواجه المستجوب. كذلك تخطو مدارس المخابرات خطوة أخرى فى خلق مواقف يمكن مقارنتها بعملية تدريب المحلل النفسانى، الذى يجب أن يمر هو نفسه فى عملية تحليل حتى يثبت أن لديه استعدادا للقيام بعلاج المريض نفسيا.

ولا تقتصر المواقف الحية التى يوضع فيها الشخص تحت التدريب على المواقف التى قد يقع فيها فى يوم من الأيام فى عمله كضابط مخابرات، بل يجب أن يلعب كذلك دور العميل، حتى يبدأ فى فهم ما يشعر به العميل، وحتى يستطيع أن يكون لديه العطف والإدراك للناس الذين سوف يعملون تحت إمرته، ويأخذون أوامرهم منه، وغالبا ما يضحون بحياتهم من أجله.

وفى عمل المخابرات ـ فى مستوى التخصص ـ يكون الإلمام الشامل بالموضوعات الفنية أمرا ضروريا، وقد يقتضى الأمر الإلمام بلغة معينة، أو قد يكون علم الآثار أو دراسة تاريخ وجغرافية إحدى الدول، أو بعض مظاهر ثقافتها، أو علم طبقات الأرض لبعض الأقاليم النائية من الموضوعات الجوهرية، وعلى سبيل المثال نجد أنه فى خلال الحرب العالمية الثانية، طلب من المخابرات الأمريكية أن تقدم معلومات عن خواص التربة فى شمال أفريقيا، حتى يمكن تكييف نعال أحذية الجنود الأمريكيين، لتلائم طبيعة هذه الأراضى الخاصة.

ولقد كانت هذه إحدى البيانات البسيطة من بين مختلف المعلومات المطلوبة من المخابرات، استعدادا لعملية إنزال القوات فى شمال أفريقيا عام ١٩٤٢.

ومن ثم نجد أن وظيفة رجل المخابرات متشعبة متعددة الخواص، وتحتاج لخبرات ومهارات خاصة، وهنا يكمن المشكل فى إعداد أنواع عديدة من الشخصيات التى لا يمكن لأية منظمة أن تحصل عليها إلا بعد جهد شاق متواصل، وتدقيق ذكى فى اختيار الأفراد الملائمين لتكوين البنيان الصلب، والذى يلقى عليه العبء الرئيسى لأمن الدولة القومى.

ثانيا: العميل: وبعد الحديث القصير عن ضابط المخابرات، يمكن أن نتحدث عن نوع معين آخر من رجال المخابرات وهو العملاء، وهناك فرق شاسع بين ضابط المخابرات المكلف بجمع معلومات بالطرق السرية - حسب ما سبق أن شرحنا فى مهمة جمع المعلومات - وبين العميل.

فالأول عضو فى جهاز المخابرات وهو مواطن ينتمى للدولة، ويقوم بعمله فى مكان ما كأى موظف آخر فى الدولة، سواء كان هذا العمل داخل البلاد أو خارجها. أما الشخص الذى يكتشفه ضابط المخابرات ويستأجره ويدربه ويوجهه لجمع المعلومات بطرق سرية، فهو العميل الذى قد ينتمى لأية جنسية، وقد يأتى بالمعلومات بنفسه، أو قد تكون له صلة بمن يعملون فى داخل الهدف حيث يمدونه بالمعلومات. وتستمر علاقته بجهاز المخابرات، مادام أن الطرفين يجدان هذه العلاقة مرضية ومجزية، وعميل الجاسوسية يعمل بصفة مطلقة فى الحصول على المعلومات السرية، وهو بذلك يؤدى مهمة ليست إلا جزءا، وإن كان هذا الجزء صغيرا إلا أنه عظيم الأهمية فى إجمالى جهد المخابرات، وعليه فى أثناء عمله أن يخفى شخصيته، وأن يعمل تحت ساتر لإخفاء طبيعة مهمته، وهو فى هذا السبيل ينتحل شخصية زائفة، ويراعى السرية الدقيقة فى كل نواحى عمله.

ويجب على ضابط المخابرات أن يتأكد من الدوافع التى تجعل العميل يعرض خدماته كما يجب عليه أن يضعه تحت رقابة ودراسة شديدة خشية أن يكون مرسلا من الخصم كمتسلل.على أن التجربة أثبتت أن العميل الذى ليس له معنويات، فإن أخلاقه لابد أن تتفتت فى حياته كعميل. ومما لا شك فيه أن سجل التاريخ فيه عملاء حمقى غير متزنى التفكير والقوى العقلية، وكان بينهم البعض ممن عرف عنهم الأثرة، وحب النفس. أولئك الذين وصفهم وليم بوليثوب بأنهم: متشردون كسالى، لا يتوافر لهم الشعور بالارتباط بواجب ما. وكان من بينهم أيضا من يحبون المغامرة، والذين وجدوا فى هذه المخاطرات ما يرضى نفوسهم، دون أن يكون لهم أى هدف غير ما فى الجاسوسية من مواجهة الأخطار.

ولكن ثمة أيضا عملاء دفعوا للعمل فى الجاسوسية نتيجة الكراهية، أو الشعور بالاضطهاد، أو بسبب مركبات النقص، أو دفعهم لهذا العمل الأطماع والحقد العميق، أو حب الغنى، أو مسيس الحاجة الملحة للنقود.

وقد أثبتت الدراسات العملية أن غير المتزنين عقليا لا يكونون جواسيس ناجحين، وعلى النقيض من هذا أثبتت هذه الدراسات أن العميل الجيد هو «المواطن الصالح» الذى يعمل بوحى وطنيته، والذى ينظر إلى هذه الأعمال السرية على أنها أعمال موقوتة لغرض وطنى صالح، ولهذا فإنه يخضع لنظام محكم راضيا باتباع هذا النظام، مؤديا ما يطلب منه على أكمل وجه مهما واجه من الأخطار.

ويضع آلين دالاس الدافع الأيديولوجى فى قمة الدوافع وأسماها التى تجعل العميل يعرض خدماته فى العمل السرى ويقول فى ذلك:

«... فالمتطوع الأيديولوجى - إذا كان مخلصا - هو رجل لا مجال للشك فى إخلاصه، وهو ليس مثل أولئك الذين يعملون من أجل الحصول على المال، أو الرغبة فى المخاطرات أو المغامرات.

«وفى الحقيقة إن كلمة «أيديولوجية» ليست هى أدق كلمة تعبر عما نعنيه، ولكننا نستخدمها لأننا لا نجد أفضل منها، فقلة من الناس هم الذين يكلفون أنفسهم مؤونة القيام بعملية تحليل وإثبات - لأنفسهم - أن ثمة نظاما حكوميا معينا يفضل نظاما آخر... قلة من الناس هم الذين يحاولون الوصول إلى تبرير عقلى للخيانة، مثلما فعل كلاوس غوش الذى يدعى بأن فى مقدوره أن يقسم على الولاء للتاج البريطانى، ثم فى نفس الوقت ينقل الأسرار البريطانية إلى الاتحاد السوفييتى، لأنه يستطيع أن يستخدم فلسفته الماركسية فى تقسيم عقله إلى قسمين منفصلين. ولكن الأكثر احتمالا، هو أن تستند وجهات النظر والأحكام على المشاعر وعلى الاعتبارات العملية، فكبار الأشخاص فى البيروقراطيات الشيوعية - الذين يرون كيف تعمل الدولة التى تستخدمهم - لا يمكن أن يروا كيف يسود التنازع على السلطة بين الطبقات والمناصب العليا، وأن الشعب هو فريسة للشعارات الماركسية وتشويه الحقيقة، فالشيوعية هى نظام يعامل الجميع بشدة فيما عدا المتمسكين بها، والذين عرفوا كيف يستفيدون منها، ففى كل دولة شيوعية أشخاص قاسوا من الدولة، أو أشخاص كانوا على مقربة من الذين قاسوا، وكثير من هؤلاء الأشخاص يكونون على استعداد لأن يشتركوا فى التجسس على نظام حكم لا يحترمونه وهم ساخطون عليه أو خاب أملهم فيه».

وإن كانت هذه وجهة نظر خصم للشيوعية، فليس المجال هنا مجالا لتقييم الأيديولوجيات، إلا أن هذا الرأى يوضح دافعا من دوافع عرض العملاء خدماتهم.

ويضيف دالاس بعد ذلك قائلا:

«إن العميل المثالى من هذا النوع لا يشترك فى عملية التجسس بسهولة، إنه يفضل فى بداية الأمر أن يلتحق بحركة سرية ـ إذا كانت ثمة مثل هذه الحركة ـ أو يشترك فى النشاط السياسى الذى يقوم به المنفيون، هذا النشاط الذى يستهدف مباشرة قلقلة نظام الاستبداد الذى يسود بلاده».

ويضرب بذلك مثلا حدث لأحد عملائه فى ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية، وكانت معلومات هذا العميل ذات أهمية عظيمة لمجهود الحلفاء فى الحرب، وقد حاول إقناع دالاس بأن يسمح له بالاشتراك فى المجهود السرى الذى كان يبذل للتخلص من النازى، وفى كل مقابلة مع العميل كان دالاس يشير له بأنه إذا فعل ذلك فسوف يلفت النظر إليه وسوف يهدد أمن المجهود السرى، كما كان يوضح له أن قدرته على الاستمرار فى الحصول على المعلومات التى كان الحلفاء فى مسيس الحاجة إليها لها قيمة أعظم من الاشتراك فى المجهود السرى.

ولكن كان هذا العميل يشعر بالخيبة، إذ كانت له وجهة نظر أخرى، ذلك أنه إذا وضعت الحرب أوزارها فإن عمله لن يجعله أمام الناس بطلا، لأنه كان يمد الحلفاء بالمعلومات، ومما يؤسف له أنه كان محقا فى ذلك.

وثمة عميل آخر ضد النازى كان متعاونا مع الحلفاء، كما كان على استعداد لأن يمدهم بكل نوع من أنواع المعلومات، إلا ما كان يؤدى بطريقة مباشرة إلى قتل مواطنيه فى المعركة.

هذه كانت أمثلة من الدوافع الأيديولوجية التى كانت تدفع البعض إلى انتهاج سبيل معين، ويستخدم كل جهاز مخابرات أشخاصا يعملون أساسا من أجل المال، أو حبا فى المغامرات أو المؤامرات. إن بعض الناس شغوفون بأعمال التضليل والزيف ليس إلا لمجرد الرغبة فى ذلك، وهم يحسون بالرضاء إذ يرون أنفسهم المحركين غير المرئيين للأحداث.

وعموما فإن العميل يختار الجاسوسية عملا له إما مدفوعا بعامل الوطنية وإما أن يكون على علم بأن لديه من المواهب والمميزات ما يجعله أصلح ما يكون لهذا العمل، وإما أن يكون مدفوعا بعامل الكره لأيديولوجية معينة، وإما أن يكون مدفوعا جريا وراء المال، أو متورطا تحت ضغط ظروف قاسية.

وقد يكون الدافع وراء العميل رغبته فى الظهور بمظهر الأهمية، سواء بالنسبة

للحكومات أو الأجهزة التى يعمل لحسابها، إن ثمة أشياء كثيرة متناقضة تدفع العميل لاختيار ميدان التجسس لإشباع رغباته.

وهناك فقرة جميلة فى قصة أحد الجواسيس فى الحرب العالمية الأولى كتبها سومرست موم عن رجل احترف الجاسوسية. كتب موم يقول:

إنه لا يعتقد أن «كايبور» قد أصبح جاسوسا لمجرد حبه للمال. لقد كان رجلا ذا أذواق متواضعة... وكان رجلا من أولئك الذين يفضلون الطريق الملتوية عن الطرق الصحيحة المباشرة.. إنه يشعر باللذة من تضليل الناس... إنه يجد لذة فى خداع كبار الشخصيات الذين لم يعرفوا حتى بوجوده. ربما يكون الغرور هو الذى يدفعه، أو الشعور بأن مواهبه لم تصادف الاعتراف الجدى بها، وربما يكون لديه رغبة شيطانية فى الأذى والضرر.

إن ما يريد أن يوضحه موم هنا هو حقيقة يعرفها كل كاتب قدير، ويعرفها كل عالم نفسانى، ويعرفها كل ضابط مخابرات أيضا. هذه الحقيقة هى أن الدوافع نادرا ما تكون خالصة ومفردة، بل إنها فى الغالب مختلطة، فقد يكون المال أو الحماية هى التى ترجح الكفة بالنسبة للشخص ذى الدوافع الأيديولوجية.

ومن بين الأشخاص الذين يعملون فى الجاسوسية من أجل المال أولئك الذين يقعون فى ضائقة مالية - إما ديون لا يستطيعون تسديدها أو اختلاس أموال حكومية لا يستطيعون ردها، ولما كانوا يخشون أن يكشف أمرهم ولا يستطيعون الحصول على المال من مصدر مشروع، فإنهم يلجأون إلى جهاز مخابرات أجنبى يعرضون عليه معلوماتهم إذا قبل الجهاز أن يدفع لهم ما يكفى لإنقاذهم. ومثال هذا النوع من العملاء، العميل الهولندى «مويس جود سوارد» عالم الآثار الذى جندته إسرائيل للتجسس علينا. ففى عام ١٩٥٥ كان مويس مرهقا ماليا، وكان ينظر إلى المستقبل نظرة تشاؤم ، كما كانت عليه التزامات يجب أن يفى بها لزوجته المطلقة، ولما كان له أصدقاء من اليهود فى أمستردام، فقد أحسوا بحالته المالية وأدركوا مدى الضائقة التى يعانيها، فانتهزوا هذه الفرصة وعرضوا عليه أن يعمل مع «دافيد كنج» وقدموه له، فعرض عليه أجرا طيبا واتفق معه على السفر إلى مصر ليجمع له بيانات خاصة.

وقد تبين بعد ذلك أن «دافيد كنج» هذا كان قنصل إسرائيل فى أمستردام، واتفق مع مويس على أجر قدره ٢٠٠ دولار شهريا خلاف مصاريف السفر وغيرها.

وثمة قضية أخرى هدفها إغراء المال، وهى قضية اليونانيين نيقولا جورج كويس مهندس الديكور اليونانى الذى كان يعمل فى ميلانو، وأغراه المال فانضم لمنظمة إسرائيل

واتفق معها علـى التراسل، ثم جند للمنظـمة زميله جورج استراتيوس استـماتيو الموظف بمحلات جروبى. وقد استـطاع المذكوران تقديم بعض المعلومات الخـاصة بأسرار دفاعنا، واستغلـت إسرائيل أهمية الـثانى، الذى كان يخـدم فى المآدب والحفلات التى يـحضرها كبار رجـال الدولة، والذى كـان يسعى بـإبلاغهم عـنها، فضـلا عن المسائـل العسكـرية الأخرى وأسرار الدفاع الـتى أفشياها. وقد ثبتـت التهمة ضدهما، ولكـن المحكمة رأفت بهما لأنهما أجنبيان، وحكمت عليهما بالسجن.

كما أن هناك صورة غريبة استخدمتها إحدى منظمات الغرب، فقد استغل أحد ضباط المخابرات الأمريـكيين فى مصر الضـعف المادى لدى بعض الـطلبة المصريين فـى التعرف إليهم، بـغرض تجنيدهم تحت ساتـر قيام هؤلاء الطلبـة بإعطاء دروس فى اللغة الـعربية لبعض ضباط المخابرات الأمريكية نظير أجر معين.

وقد طـبق هذا الأسلـوب فى تجنيـد طالب بـكلية الآداب وعـريف مؤهلات بـسلاح المدرعات، وتطور هـذا الغرض وهو إعطاء دروس فى اللـغة العربية إلى احتـياجات من المخابرات الأمريكية للحصول على معلومات عن سلاح المدرعات.

ولقد وضحنا فى أماكن أخرى صورا من دوافع عـمل العميل فى الجاسوسية. ولذلك نرجو القارئ الرجوع إليها، وأثرنا عدم ذكرها هنا منعا للملل والتكرار.



ولقد بذلت عـدة جهود علمية ولا سيما فـى الولايات المتحدة التى تهـتم بالدراسات النفسية، لـتكوين الكيان المادى لشخـصية العميل أو الجاسوس المثـالى. وعلى أساس هذه الدراسات العلمية والنفسية وضعت الخطوط العامة لعشر مجموعات رئيسية من الصفات، يجب توافرها فى العميل حتى يكون صالحا لعمله وهى:

ـ أن تكون روحه المعنوية عالية، وأن يكون راغبا فى العمل الذى سيقوم به.

ـ أن يكون نشطا ميالا للقيام بالأعمال التى تتطلب الجرأة والجسارة، متحمسا لعمله.

ـ أن يكون عملى التفكير سريع البديهة وأن تتوافر له دقة الحكم مع صواب الرأى وأن يعرف كيف يـعامل الناس والأشياء، وكيف تـناقش الآراء، وأن تتوافر له القدرة الـعملية فى المسائل التى تحتاج إلى المهارة المهنية.

ـ أن يكـون متزن الـعاطـفة، أى لا تهـزه المؤثرات الـعاطـفية، وأن تـتوافر لـه الطـاقة والاحتمال تحت الظروف المجهدة، وأن يكون صبورا هادئ الطبع موفور الصحة.

ـ أن تتوافر له القدرة على مسايرة غيره من الناس، وأن يعمل كفرد فى طاقم وأن يفهم

نقاط الضعف والحماقة فى الآخرين، مع تخلصه هو نفسه من نقاط الضعف أو الحماقة هذه.

- أن يعرف كيف يوجد فى غيره روح التعاون، وأن يكون قادرا على تنظيم وإدارة قيادة الآخرين، وأن يكون راغبا فى احتمال المسئولية.

- أن يكون دقيقا فى عمله صائب الرأى دقيق الحكم، يعرف كيف يعقل لسانه ويغلق فمه، أمينا على الأسرار.

- أن يكون جريئا سريع الحركة، صلب العود خشنا.

- أن تتوافر له القدرة على ملاحظة كل شيء، وعلى دقة تذكر التفاصيل، وأن يكون قادرا على إعداد التقارير بمهارة ودقة وفى يسر، وأن يقدر قيمة ملاحظاته. وأن يرويها ثانية فى وضوح مهما كثرت، وتعقدت مشاهداته.

- أن يكون قادرا على الخداع والتضليل عندما يكون هذا الخداع أو التضليل ضرورة ملحة.

ومن الطبيعى أن الأفراد القادرين، هم الذين يستطيعون أن يجمعوا كل هذه الصفات والخاصيات فى نطاق شخصياتهم، وقد وجد أن الرجال الموفورى الذكاء هم قادة أقوياء، كما أنهم يكونون عادة دقيقى الملاحظة، يحسنون صياغة التقارير، ولكن فى ذات الوقت يكون اتزانهم العاطفى منخفض المستوى، وتكون اتصالاتهم الاجتماعية أقل مما يجب.

وقد وجد أن الأفراد المتزنين عاطفيا يكونون رجال مجتمع من طابع جيد، كما يكونون قادة مهرة، صائبى التفكير، دقيقى الحكم على الأشياء، ولكن ذكاءهم يكون فى مستوى أقل، كما أنهم لا يكونون دقيقى الملاحظة، ولا يجيدون إعداد التقارير.

لقد وجد أن العميل المثالى ليس هو فى العادة الإنسان التابع، بل هو الرجل العادى الذى يتصرف ويسلك سلوك الإنسان الطبيعى. على أنه يمكن أن نطلق كلمة عميل على كل من يمارسون الجاسوسية، والذين يعرفون باسم الجواسيس، وفى غمرة هذه التسمية الطليقة نجد مختلف الأنواع، فالأشخاص الذين يعملون فى الجاسوسية المباشرة، هم الذين يخرجون تحت ساتر مزيف، ويخفون شخصياتهم فى سبيل الحصول على معلومات سرية، وهؤلاء يمكن أن نطلق عليهم عبارة (العملاء السريين). ويشتمل هذا النوع على العملاء المقيمين، أى الذين يقيمون باستمرار فى أماكن محددة ويعملون على أساس مستديم، وعلى مدى واسع للعمل فى الجاسوسية بصورة عامة. وهناك هؤلاء الذين

يسمون (بالعملاء المؤقتين) يكلفون بمأموريات عارضة، قد تصيب أو تخيب، وقد تخفق أو تنجح.

وبالإضافة لذلك يوجد نوع آخر من العملاء، مهمتهم الاحتفاظ بالاتصال بالعملاء فى الميدان، ويطلق عليهم فى حرفة المخابرات «عميل اتصال»، وهذا النوع من العملاء لا يشتركون فى الجاسوسية فى صلة مباشرة، ولكنهم يقومون فقط بنقل المعلومات التى يحصل عليها العملاء.

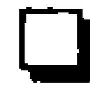
وهناك العملاء المحرضون، الذين يكون عملهم هو التسلل إلى منظمة الجاسوسية للعدو للتعرف عليها، أو كشف أسرارها، والوقوف على وسائلها، ومعرفة أفرادها.

كما أن هناك عملاء واجبهم الوحيد تجنيد الأشخاص، أى اصطيادهم للعمل فى الجاسوسية، ومهمتهم هنا تنحصر فى التقاط من يتوسمون فيهم صلاحيتهم للعمل فى شباك الجاسوسية، وهؤلاء الوسطاء يكونون حلقة اتصال بين جاسوسين، أو بين جاسوس وشخص أعلى تكون شخصيته مختفية عن العميل.

وثمة من يسمون «بصناديق البريد» الذين يستخدمون فقط كنقاط تحويل أو اتصال فى نظام مواصلات الجاسوسية، وهم غالبا أشخاص ذوو مظهر بريء لا ينم ولو من بعيد على أى نشاط غير مشروع، وهؤلاء يوضعون فى الدول المحايدة لكى يتسلموا الرسائل من العميل، ويقدمونها بدورهم إلى مركز رئاسة منظمة الجاسوسية.

وفى الجاسوسية المضادة يطلق على العملاء اسم «العملاء السريين» أو «العملاء المضادين»، أى العملاء الذين يعملون ضد التجسس، كما يوجد بها أيضا مخبرون أو مندوبون مهمتهم تقديم معلومات عن أى نشاط يتعلق بالأمن.

ونود أن نشير هنا إلى أننا سنتحدث فى كتاب الحرب الخفية بالتفصيل عن هذه النقاط، حينما نعرض لاستخدام العملاء فى ميادين الخدمة السرية.



والمخابرات القومية عملية متشابكة، تستقى معلوماتها من جميع المصادر الأكاديمية: الاجتماع والتاريخ والجغرافيا والاقتصاد السياسى والفلسفة الحربية والعلوم الطبيعية وغيرها، وفى العادة يكون ضباط المخابرات إخصائيين فى أحد هذه الفروع، على الرغم من أنهم قد يكونون على علم تام بأكثر من فرع من فروع هذه المعرفة إذا كانت مسئولياتهم قاصرة على مناطق جغرافية صغيرة، ومن ثم فإن التخصص على أساس نوع المعرفة، هو القاعدة فى مخابرات اليوم، كما هو القاعدة فى العالم الأكاديمى.

ويتفق كل من واضعي سياسة الدولة والقادة العسكريين الذين يقومون بالتخطيط العسكري، على أنه يجب أن يكون لديهم صورة دقيقة وكاملة عن العدو المحتمل: مثل تكوين حكومته، والتكتلات السياسية داخل بلاده، وأهدافه القومية وأغراضها، ومقوماته الصناعية والاقتصادية، وتكوينه الاجتماعي والأخلاقي، إلى آخر تلك المعلومات التفصيلية التي تؤثر تأثيرا حيويا على الخطط السياسية والعسكرية.

كما يجب على قادة القوات الذين يعملون في بلاد أجنبية، أن يخطروا بهذا كله إذا كان من واجبهم القيام بدور مؤثر فعال ضد حركات المقاومة والعصابات التي تدار في أرض العدو، أو إذا كان واجبهم إدارة الحكومة المحلية على أساس عسكري ، أو أن يقوموا بتنفيذ برنامج سيكولوجي معقول وعلى أساس سليم.

على أنه بازدياد مسئوليات المخابرات، وتعدد ميادينها مع التطور العلمي الحديث أصبحت المخابرات متعددة الصور والأقسام، أولا من ناحية ميدان العمل وثانيا من ناحية التخصص داخل منظمات المخابرات المعقدة، وخاصة على مستوى الدولة.. أي على المستوى الاستراتيجي.

وعلى سبيل المثال فإن «المخابرات العسكرية» التي كانت في وقت ما اصطلاحا شاملا لأعمال المخابرات الخاصة بالمسائل العسكرية، استبدلت من الناحية العملية بمخابرات الجيش والبحرية والطيران، وكل من هذه الأقسام الثلاثة لها ميادين متعددة لأعمال المخابرات، ويختص بنوع من المعلومات اللازمة، فالمعلومات الخاصة بتنظيم المعركة تعني بصفة عامة التنظيم والقوة والتوزيع والمهمات والمعدات والتسليح والتدريب والتكتيكات للقوات المسلحة.

أما المعلومات الجغرافية فهي الاصطلاح الشامل للمعلومات عن البر والبحر والجو اللازمة لخطط ولعمليات عسكرية، وهي بالغة الأهمية لأي عمليات حربية مثل المعلومات الطبوغرافية، أو «الهيدروجرافيا» وهو علم التقلبات الجوية وأرصادها.

والمعلومات الخاصة بالنقل التي كانت في وقت ما جزءا مكملا داخل نطاق المعلومات الجغرافية صارت وحدها ميدانا رئيسيا منفصلاً، وأدى التقدم الواسع المدى في الأسلحة والمعدات الحربية، وكذا التطور العلمي ورقيه، إلى بروز نوع من المخابرت الفنية كميدان بالغ الأهمية للأمن القومي في جميع أنحاء العالم، وتعتبر المخابرات العلمية جزءا حيويا من المخابرات الفنية، وقد جاءت معها بسلالة من المعلومات المتخصصة في انشطار الذرة والإلكترونات والمقذوفات الصاروخية الموجهة والمواصلات والمعلومات للحرب الكيمائية والبيولوجية، كما سيجيء بالتفصيل فيما بعد.

تقسيم المخابرات النوعي: وقبل أن نحاول أن نسبر غور التقسيم الموضوعي للمخابرات، أو بمعنى آخر التخصص في موضوعات البحث نود أن نشير إلى أن المخابرات يمكن تقسيمها بصورة عامة إلى قسمين رئيسيين.. مخابرات إيجابية Positive Intelligence ومخابرات وقائية Passive Intelligence.

المخابرات الإيجابية: يشمل نشاط المخابرات الإيجابي الإجراءات التي تتبعها المخابرات لتحصل على المعلومات سواء بالملاحظة والمتابعة أو بالقيام بعمل إيجابي «أعمال التجسس»، أو بعبارة أخرى هو النشاط الذي يهدف إلى الحصول على جميع المعلومات التي يجب أن نعرفها قبل أن نبدأ في اتخاذ طريق معين، حتى يكون المسئولون على علم مقدما بما سيواجههم به العدو من إجراءات قبل وقوعها، ومثل ذلك الأمر ينطبق على المخابرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية وغيرها.

ويشمل نشاط المخابرات الإيجابي أيضا أعمال التخريب، والأعمال السياسية والمظاهرات، والدعاية وحرب الشائعات، وكل ما يتطلب القيام بخطط إيجابية، لتنفيذ أغراض معينة للمعاونة في التغلب على العدو في أي ميدان من ميادين الحياة العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية... إلخ.

المخابرات الوقائية: أما المخابرات الوقائية فهي اصطلاح شامل لجميع الإجراءات والعمليات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أمنها، ووقاية أسرارها من نشاط الجواسيس والتخريب المادي والمعنوي والدعاية، هادفة بذلك إلى المحافظة على هذه الأسرار في الداخل والخارج، وحماية حدودها ومنشآتها والمحافظة على كيانها. كذلك تشمل المخابرات الوقائية جميع الإجراءات التي تحرم العدو ومنظمات مخابراته من مفاجئتنا، بالإضافة إلى الإجراءات الوقائية التي تمكننا من الحصول على التفوق على العدو، والانتصار عليه في النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، ونحو هذا. ويطلق عليها في بعض الأحيان اسم المخابرات المضادة.

وتنقسم المخابرات الوقائية إلى العناصر الآتية:

☐ مخابرات الأمن: ومسئولياتها مكافحة التخريب، مكافحة التآمر والتمرد، ومكافحة النشاط الهدام والأمن بمفهومه الشامل من أمن شخص وأفراد ومنشآت ومعلومات... إلخ.

☐ مقاومة التجسس: ليس الحاجز كبيرا بين نشاط المخابرات الإيجابي والوقائي، فلكل منهما جوانب عظيمة الأهمية بالنسبة للآخر، فإذا فرضنا أن دولة ما أقامت في بلادنا تنظيما للتجسس، كانت متابعة هذا التنظيم من صميم اختصاص فرع مقاومة الجاسوسية

التابع للمخابرات الوقائية أو المخابرات المضادة، مما لا يدخل فى اختصاص المخابرات الإيجابية على الإطلاق من الناحية النظرية. وواقع الأمر أن هذه الحقيقة صحيحة إلى حد ما، ولكن ثمة ارتباطا آخر فى إنتاج كل منهما، فلو فرضنا أن نشاط مخابراتنا فى مقاومة التجسس نجح فى التسلل إلى شبكة تجسس العدو وتمكن من الوصول إلى مركز يمكنه من قراءة المراسلات والتوجيهات التى ترد لمنظمة الجاسوسية، فإن هذه الوثائق لن تكون مجرد وثائق وصفية تبين نشاط جاسوسية العدو فقط، إنما من المحتمل أن تكشف عن قدر كبير من نشاطه العام وسياسته وخططه، وقد تحوى معلومات ظل رجال المخابرات الإيجابية فى حاجة إليها وقتا طويلا.

بناء على ذلك فإنه فى الوقت الذى يوجد فيه نوع من نشاط المخابرات يطلق عليه اسم المخابرات الوقائية أو المخابرات المضادة، حيث يتضمن نسبة كبيرة من معلومات المخابرات الوقائية، فإن ثمة جوانب أخرى من هذه المخابرات الوقائية تعبر الحاجز الصناعى الذى أنشأته، وتختلط اختلاطا معقدا بالمخابرات الإيجابية.

مخابرات الأمن: Security Intelligenceويقصد بمخابرات الأمن المجهودات التى تبذل لإخفاء السياسة القومية والمعلومات العسكرية أو القرارات الديبلوماسية وغير هذا من المعلومات ذات الطابع السرى الذى يؤثر على أمن الدولة وسلامتها، ومنع تسرب هذه المعلومات لغير المختصين عن طريق تحديد وصولها إلى الأشخاص المسئولين الذين يجب أن يلموا بها وحدهم.

وأساس مخابرات الأمن الإخفاء بصفة عامة، ويتشعب اختصاصها فى مختلف النواحى فى الدولة، فهى تستصدر القوانين والتشريعات التى تمنع الأفراد من محاولة الحصول على معلومات ليس من حقهم الحصول عليها، وهى تتولى اختيار الأشخاص الذين يمكن الوثوق بهم، والذين تتوافر لديهم موهبة تقدير أهمية الأمن للقيام بالأعمال الخاصة، وهى تضع الخطة اللازمة لصيانة الموارد الطبيعية ومناطق الإنتاج الصناعى ضد أعمال المخابرات والجاسوسية والتخريب التى يلجأ إليها العدو. وبالإضافة إلى ذلك تقوم بعمليات مخادعة لتضليل العدو عن طريق نشر معلومات غير صحيحة.

وهناك فرق واضح بين مخابرات الأمن ومقاومة التجسس على الرغم من وحدة الهدف التى تربط بين الاثنتين، وأعنى منع العدو من الحصول على المعلومات ذات الطابع السرى. فإذا قلنا إن عملية مخابرات الأمن هى عملية وقائية فإن مقاومة الجاسوسية هى عملية إيجابية تهدف إلى اصطياد الجواسيس والقبض عليهم قبل أن يرسلوا معلومات ذات قيمة للأجهزة التى يعملون لحسابها، ولذا فإن أعمال مخابرات الأمن تتسم بطابع

التوجيه والتوعية، أكثر من أجهزة مقاومة الجاسوسية التى يتسم عملها بالطابع الإيجابى، ولعلنا نكون قد أوضحنا بعد هذا التقديم لواجبات مخابرات الأمن، مدى ضخامة المسئوليات الملقاة على عاتقها.



بعد هذا الشرح البسيط للتقسيم النوعى للمخابرات، نستطيع أن نقول إن الهدف الأول للمخابرات هو الإمداد بالمعلومات التى تمكن واضعى السياسة القومية من إصدار قرارات صحيحة بالنسبة للدول الأخرى، ومن ثم فإن الإمداد بالحقائق والتقديرات الجيدة السليمة هى النتيجة النهائية لعملية المخابرات، وتلك العملية تمر بمراحل متناسقة لا حصر لها: من جمع المعلومات الخام، وتصنيفها، وتحليلها، ثم تحول فى النهاية إلى أولئك الذين يحتاجون إليها.

على أننا قبل أن ندخل فى موضوعات التخصص، نشير إلى اصطلاحين هامين يستخدمان فى لغة المخابرات، ولهما أهمية كبيرة فى تفهم مسئولياتها، وهما: المخابرات الاستراتيجية، والمخابرات التكتيكية.

فالأولى تعنى المعلومات الخاصة بنوايا وإمكانات الدول الأجنبية، وكذا المعلومات الخاصة بنقط الضعف فيها، وهذه المعلومات هى التى يحتاج إليها واضعو السياسة والتخطيط لرسم سياسة الأمن القومى اللازمة للدولة فى وقت السلم، كما تكون أساسا للتخطيط للعمليات العسكرية فى وقت الحرب، والعناصر الأساسية للمخابرات الاستراتيجية تشمل موضوعات سياسية ـ عسكرية ـ اقتصادية ـ جغرافية ـ تاريخية ـ اجتماعية ـ سيكولوجية.

أما الثانية وتسمى أحيانا المخابرات الخاصة بالقتال، فإنها تعنى عادة بالمعلومات اللازمة لقادة الميدان الذين يشتركون فى عمليات تكتيكية.

ولكى نفرق بين المخابرات الاستراتيجية والتكتيكية نذكر حرب السويس عام ١٩٥٦ فإن المعلومات التى كان لها أثرها على قرار بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالقيام بعمليات تعرضية ضد مصر يمكن أن تسمى استراتيجية، أما المخابرات التى استخدمت فى تحضير الحملة اللازمة للغزو والخطط التى استخدمت فى التنفيذ فهى تكتيكية.

ومثل آخر أن المعلومات التى أثرت على قرار الحلفاء بالقيام بإنزال القوات على ساحل شبه جزيرة نورماندى فى الحرب العالمية الثانية، كانت معلومات من المخابرات

الاستراتيجية، على حين أن المعلومات التفصيلية التى استخدمت للتجهيز للخطط العسكرية وتنفيذ القرار الاستراتيجى، كانت مخابرات تكتيكية.

ولنعد الآن إلى المخابرات الاستراتيجية وهى مجال بحثنا الآن، فنقول إنها المعلومات التى ينبغى أن تستقر فوقها علاقات الدولة بالدول الأجنبية وقت الحرب والسلم على حد سواء، فإذا كانت السياسة الخارجية هى الدرع الذى يحمى الدولة، كما عرفها ولتر ليبمان ، فإن المخابرات الاستراتيجية هى الشىء الذى يضع الدرع فى المكان الصحيح فى الوقت الملائم، كما أنها ـ أيضا ـ الشىء الذى يقف متأهبا لتوجيه السيف.

ففى أية دولة هناك المسئولون عن وضع السياسة والتخطيط لها، ولكى تكون هذه السياسة ذات أثر فعال، يجب على واضعى خطوطها الرئيسية وتفاصيلها ومنفذيها أن يكونوا قادرين على اختيار الوسائل الأكثر إقناعا من قائمة احتمالات مطولة: هل تكون هذه الوسيلة قرارا تتخذه الأمم المتحدة؟ أو تكون الدبلوماسية؟ أو هل تكون ترغيبا أو تهديدا سياسيا واقتصاديا؟ أو تكون دعاية أو أنباء؟ أو تكون قوة ؟ أو تكون خليطا من كثير من هذه الوسائل؟

كذلك يجب على واضعي الخطط وتفاصيلها وكذا منفذيها، أن يعرفوا أيضا أين وكيف ومتى يستعملون الأدوات التى اختاروها؟

وقبل أن يقدم السياسيون على اتخاذ أى قرار يحسن بهم أن يكونوا على أتم علم بما يأتى:

١ ـ كيف سيستقبل البلد الآخر السياسة المشار إليها، وما الذى أعده ليرد به على هذه السياسة؟

٢ ـ ماذا ينقص البلد الآخر من ناحية قوته الدفاعية، أى ما مدى مواطن الضعف المحددة فى هذا البلد؟.

٣ ـ ماذا يفعل البلد الآخر لتنظيم قوته الدفاعية؟

٤ ـ ما هى قدرته لإصلاح نقاط الضعف المحددة فيه؟

وهكذا يجد الساسة أنهم بحاجة إلى قدر كبير من المعلومات عن البلاد الأجنبية. إنهم بحاجة إلى معلومات كاملة دقيقة تقدم إليهم فى الوقت الملائم. ولكى يضعوا سياستهم الإيجابية موضع التنفيذ، يجب عليهم أن يعرفوا أولا وقبل كل شىء، كل ما يمكن معرفته عن الدول الأخرى باعتبارها أهدافا موجودة.. مثال ذلك:

١ ـ صفات هذه البلاد، أو بعبارة أخرى طوبوغرافيتها وبيئتها والمنشآت الدائمة المتعددة الأشكال التى أنشأها سكانها فى رقعتها (مدنها ومشروعاتها الثقافية والصناعية ووسائل النقل بها، إلخ...).

٢ ـ سكانها، كم عددهم وكيف يعيشون وبمَ يشتغلون؟

٣ ـ حالة الفنون والعلوم والتقدم الصناعى بين هذه الشعوب.

٤ ـ طبيعة نظمها السياسية واقتصادياتها وجماعاتها الاجتماعية وقوانينها الأخلاقية والعلاقات الداخلية السائدة بينهم جميعا.

٥ ـ حالة قواتها المسلحة ومدى القوى الضاربة التى تملكها.

وحينما يتسلح زعماء السياسة الإيجابية بهذه المعلومات، فإنهم يستطيعون المضى فى عملهم وهم واثقون على الأقل من أنهم إذا فشلوا، فلن يكونوا هدفا للهجوم أو اللوم نتيجة عدم إلمامهم بهذه الأمور.

وقد رأيت تبسيطا للقارئ، أن أقسم التخصص إلى أربعة أقسام رئيسية سنتحدث عنها بالتفصيل وهى: المخابرات السياسية، والمخابرات الاقتصادية، والمخابرات العسكرية، والمخابرات العلمية.

2

المخابرات المتخصصة

- المخابرات السياسية
- المخابرات الاقتصادية
- مخابرات القتال
- المخابرات العلمية

دار الخيّال

المخابرات السياسية

إذا استخدمنا أحد الأقوال المأثورة عن كلاوزفيتز Clausevitz فإن السلام فى بعض معانيه ما هو إلا امتداد للحرب بوسائل أخرى، فالاستراتيجية الحربية وتكتيك الحرب يخضعان لسياسة وقت السلم ومناوراته ، ومن ثم كان للمخابرات السياسية مركزها الحيوى فى تخطيط سياسة الدولة، وثمة معوق هام يصادف ضابط المخابرات السياسية، وهو صعوبة التكييف الكمى للمعلومات والحقائق، فالمخابرات الاقتصادية قد لا تزيدها دقة إحصائيات الإنتاج والتجارة، وقد تكون المخابرات الحربية واقعة فى الخطأ بالرغم من ادعاءاتها الدقة فى حساب القوات العسكرية، وسواء أكانت مخطئة أم مصيبة فإنها تمدنا بتنظيمات حسابية عن مواطن الضعف أو القوة. وعلى العكس فإن التقديرات الخاصة بالديناميكية السياسية تتعامل مع ما لا يقاس أو يوزن، ولذا فعلى من يضع السياسة أن يتقبل المعلومات التى تعوزها الدقة التى يبتغيها، فمثلا قد يوصف موقف فئة من الشعب بالتبلد أو التبرم، إذ ليست هناك مقاييس دقيقة ميسورة تدل على درجة العداوة الشعبية لنظام من النظم الحكومية، ومن ثم فإن المهارة التعبيرية تميز المحلل السياسى أكثر مما تميز فردا آخر فى المخابرات، لأن تحليلاته تتعلق بالشرح أكثر من إهتمامها بالجداول، ولما كانت قدرته على الاعتماد على الأعداد محدودة، فإنه يعتمد على دقته اللغوية فى كتابة تقاريره، أو عند القيام بالتحليل السياسى.

ويجب أن تبدى التقارير التى تقدمها المخابرات السياسية أعظم قدر من الاهتمام

بالتغييرات ذات الطبيعة الدستورية الأساسية، والأحداث الهامة التى تحدث بين يوم وآخر فى أى مكان آخر فى العالم، ويجب على هذه التقارير أن تبين كيف تصطف وحدات القوة السياسية فى الأحداث الهامة، وكيف يمكن أن تنقسم مثل هذه الوحدات إلى شيع وجماعات، وكيف يمكن أن تندمج فى جماعات أخرى أو تنضم إليها مكونة كتلة سياسية، وعليها أن تلاحظ التغييرات التى تطرأ على المبادئ السياسية الأساسية لهذه الجماعات، كما يجب عليها أن تلاحظ التغييرات التى تطرأ على العلاقات القائمة بين السلطات السياسية المركزية والمحلية، وكذا التغييرات الكبيرة التى تطرأ على سياسة هذه الجماعات حيال المشكلات الوطنية والأجنبية والاستعمارية، ويجب عليها أيضا أن تتابع التشريعات الجديدة التى تؤثر فى التعبير عن الآراء السياسية بما يجعله أكثر تحررا أو أقل تحررا، وعليها أن تراقب نتائج الانتخابات الوطنية والمحلية وظهور الزعماء السياسيين الجدد، وعليها أيضا أن تتابع المجرى الذى تسلكه جماعات الضغط الجديدة وغيرها من أنواع المنظمات التى لها نفوذ سياسى فى الدولة.

العنصر التأملى، التقديرى: يلعب هذا العامل دورا كبيرا فى المخابرات السياسية، فالدول يعيش بعضها البعض فى هذا المجتمع الدولى، تربطها علاقات دولية، ولكل منها كعضو فى هذا المجتمع التزامات سواء بالنسبة للمنظمات الدولية أو الإقليمية، كما تسود المجتمع الدولى خلافات مذهبية وعقائدية، وتقوم فيه صراعات تأخذ أشكالا مختلفة من عنف وتهديد وتآمر إلى غير ذلك من أنواع الصراعات التى عرفت منذ فجر التاريخ.

والدولة تضع مصالحها القومية فى الدرجة الأولى حينما تضع سياستها الخارجية، ومن ثم كان لابد لها أن تتكهن بالعواقب بالنسبة لأى قرار سياسى تتخذه.

ولنضرب لذلك مثلا بأحداث عام ١٩٥٦، حينما حاولت الولايات المتحدة الضغط على مصر فسحبت قرارها بتمويل السد العالى، وكان رد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر على ذلك هو تأميم قناة السويس وما تبع ذلك من عدوان من الدول الاستعمارية وإسرائيل، نجد أن العوامل التى ربطت السياسة الداخلية والخارجية فى ذلك الوقت كان لها تأثير كبير على الموقف. فلو حللنا الموقف الداخلى لرأينا فى ذلك الوقت أن الإمكانات الداخلية والمعنوية كانت مناسبة لاتخاذ هذا القرار، فالدولة تملك قوة عسكرية تمكنها من مواجهة أى اعتداء، واقتصادها راسخ يسند هذه القوة، والتعبئة المعنوية بلغت ذروتها، لأن الشعب كان غير مستعد لأن يفرط أبدا فى الحرية التى استردها. وفى المحيط الخارجى نجد أن الرأى العام العالمى لم يعد يؤيد عمليات الإرهاب المسلح، بالإضافة إلى ظهور مبادئ جديدة تبلورت فى قرارات مؤتمر باندونج التى جذبت انتباه

شعوب آسيا وأفريقيا، كما كان للمواقف الإيجابية التى وقفتها شعوب الأمة العربية مع مصر ومقاومتها العدوان فى مجالات مختلفة، أثر فعال فى المساعدة على كسب المعركة، فإذا أضفنا لذلك هيبة مصر وسمعتها فى المحافل الدولية، وفاعلية مبادئ الثورة لدى شعوب المناطق التى كان الاستعمار مسيطرا عليها، بالإضافة إلى توتر الموقف الدولى، واشتداد الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية... لو حللنا الموقف فى ضوء هذا كله لا ستطعنا أن نخرج بأن قرار التأميم فى ذاك الوقت قد اتخذ بعد تقييم دقيق للعوامل والعناصر المؤثرة على سياسة الدولة فى الداخل والخارج.

وإننا حينما ننفذ هذا المقدار الهائل من الأعمال الشديدة التعقيد، يجب أن نتكهن بالعواقب، ولذا يجب أن تكون الدولة على استعداد للمستقبل، كما يجب أن تبذل كل جهد مستطاع لتحقيق الغايات التى تستهدفها سياستها الخارجية، كذلك يجب ألا تؤخذ على غرة بحدث غير متوقع، لأن الاستراتيجية العظيمة الكاملة لا يمكن أن يحدث فيها شئ غير متوقع.

إن المشكلة الأساسية للمخابرات السياسية، هى تحليل ما ينبغى على الدولة أن تعرفه، حتى يمكن أن تتكهن بالعواقب، وكذا تحليل ما يجب عليها أن تعرفه عن موقف الدول الأخرى فى المستقبل، والاتجاه العملى الذى يحتمل أن تبدأه أو تمضى فيه استجابة لحافز خارجى. إن المعلومات المتاحة هنا تعتبر تأملية أو تقديرية أكثر من أن تكون وصفية، وتقارير الأحداث الخارجية والحصول على هذه المعلومات، يضع عبئا كبيرا على قدرة باحث هذه المعلومات فى التقدير والتفكير، وهذا هو السبب فى تسمية هذا العامل بالعنصر التأملى أو التقديرى.

ويمكن أن نتساءل: ما المعلومات التى يجب أن تملكها أية دولة عن مستقبل الدول الأخرى، حتى تستطيع أن تتكهن بالعواقب المطلوبة؟

يجب أن تعلم الدولة أمرين رئيسيين عن هذه الدول، وهذان الأمران هما:

١ ـ ما التأثير الاستراتيجى لكل منها؟

٢ ـ ما نقاط الضعف القابلة للهجوم فى كل منها والتى تعد جزءا من قوتها الاستراتيجية؟

التأثير الاستراتيجى: أما التأثير الاستراتيجى فهو اصطلاح يطلق على مقدار التأثير الذى تستطيع الدولة الأجنبية أن تحدثه فى أى موقف دولى تتأثر به مصالح الدولة، والمقصود بكلمتى «موقف دولى» هو الخلافات فى الرأى وسوء التفاهم والمشاحنات ـ تافهة كانت

أو كبيرة ـ التى قد تحدث بين الدول، والتى قد يكون لـها تأثير بعيد أو مباشر على الأمن العالمى، أو بمعنى آخر أى اضطراب قد يطرأ على العلاقات القائمة بين دول العالم والذى قد يؤدى بطبيعته إلى إحداث تأثير عكسى على أمن دولة ما ورفاهيتها المادية.

إن ما نعنيه بكلمـة تأثير، هو التأثير الذى يحدث بواسطة أية وسـيلة من الوسائل التى تستخدمها الدول فى وقت السلام أو وقت الحـرب، مثل الإقناع الأدبى والدعاية والتهديد الاقتصادى والـسياسى، والترغـيب والعقوبات الـفعلية، أو عن طـريق الأعمال الانتقـامية والتهديد بالحرب أو الدخول فى الحرب فعلا.

ولمعـرفة التأثـير الاستراتـيجى يجـب على المخـابرات أن تعرف أشـياء عدة، أهمـها «الموقف الـظاهرى المحتمـل» الذى يمكن أن تحدث فيـه الدولة الأجنبـية بعض التـأثير أو تزيده ثقلا. وهـناك على الأقل عنصران فـى أى موقف ظاهرى يحتمـل أن يوجدا دائما، وهما العنصر الجغـرافى وعنصر الوقت، كما أن هناك عناصر أخرى يـحتمل أن تختلف من موقف لآخر. وإذا أردنا أن نذكـر عددا قليلا منها جزافا رغبة مـنا فى ضرب الأمثلة، فإن معـنى ذلك أن نضع قـائمة للأشيـاء غير الملـموسة مثل درجـة الخطورة الحقيـقية، أو الأهمية التى يشتمل عليها الموقف، وتقـدير شعب الدولة الأجنبية للخطورة، ودرجة قبول الشعب للتضحية التى سيقدم عليها لتصفية الموقف، وقوة الصف. أو بعبارة أخرى من هم الأصدقاء الذين يمكن للدولة الأجنبية أن تعـتمد على تأييدهم فى الموقف، وما مدى هذا التأييـد؟ ومن هم الأصدقاء الذيـن تستطيع الـدولة أن تعتمد عـلى تأييدهم ضـد الدولة الأخرى؟

إن العوامل الـثابتة والمتغيـرة فى الموقف الذى أشرنا إليـه آنفاً تكون غالبـا ذات أهمية مسيطرة، أو بمعنى آخر أن الموقع الجغرافى للـدولتين المتنازعتين والوقت وقوة الصف يمكن أن تكون هى الفيصل، ومن ثم فإن الموقف يوصف بالطريقة التى تتلاءم معها، بيد أن ثمة مواقف كثيرة أخرى تطـرأ لا يكون لهذه العوامل القول الفصل فيـها. وفى هذه المناسبات الأخيرة يوجد أمران على أعظم جانب من الأهمية يجب على المخابرات أن تعرفهما قبل أن تبدأ فى تقدير النفوذ الاستراتيجى للدولة الأجنبية: أول هذين الأمرين هو ثقل وقابلية تطبـيق وتأثيـر الوسائل غـير العسـكرية التـى تستخـدمها الدولـة الأجنبيـة فى السيـاسة والاستراتـيجية، وثانـيهما: هو مـا يطلق عليـه اسم إمكانيـة الحرب. وسنتنـاول ذلك فى الفصل القادم.

نقاط الضعف القابلة للهجوم: لا يكفى عـند التفكيـر فى مستقبل دولـة أجنبية مجـرد تحليل

موجوداتها الأستراتيجية، فهناك اختزالات يجب إجراؤها قبل أن نأمل فى إجراء تقدير واقعى لمستقبل قوتها فى العالم واتجاهات العمل المحتملة التى قد تختار إحداها، أو تضطلع بها استجابة لحافز خارجي. إن العناصر السلبية فى المشكلة هى ما يمكن أن نطلق عليه «نقاط الضعف القابلة للهجوم».

ولسنا نعنى بهذا الاصطلاح عدم قابلية حدودها للدفاع عنها بصفة عامة، ولا قابلية مدنها للتدمير أو أى شئ من تلك الأشياء التى يمكن أن تصبح نقاط ضعف استراتيجية يوجه إليها عدو قوى هجومه العام، إذا لم يعد ثمة مفر من وقوع الحرب، إنما الذى نعنيه مواقع التعرض الضعيفة التى يمكن مهاجمتها سواء كانت عسكرية أم سياسية أم اقتصادية... إلخ، وهنا نستطيع أن نسأل: ما الذى يجب على المخابرات أن تلم به لكى تعرف مواضع وطبيعة نقاط الضعف للدولة الأجنبية القابلة للهجوم؟

الإجابة عن هذا السؤال هى أنه يجب أن تتوافر لها معرفة موسوعية عن هذه الدولة، ومنها تختار المواد لكى تقوم بعملية تحليل وجوه حياة هذه الدولة التى تكون أكثر قابلية للمهاجمة بالأسلحة التى تملكها الدولة الأخرى، وهذه الأسلحة من أنواع متعددة: نفسية وسياسية واقتصادية وعسكرية.

ومن ثم إذا كانت المخابرات تملك معلومات عن المركز الاستراتيجى للدولة الأجنبية، وكذا معلومات عن نقاط الضعف المحددة القابلة للمهاجمة، كما أنها إذا عرفت مركز ونقاط الضعف المحددة القابلة للمهاجمة بالنسبة للدول الأخرى التى لها شأن فى الموقف، فإنها تكون بذلك قد قطعت شوطا بعيدا فى طريق التنبؤ باتجاهاتها المحتملة للعمل، ولتقوية ثقتها فى تكهناتها يجب عليها أن تملك مجموعتين إضافيتين من المعرفة.

أولا: يجب أن تلم باتجاهات العمل التى سلكتها الدولة الأجنبية فى الماضى.

وهل يكشف تاريخ سياستها الخارجية عن طابع خاص ستتمسك به؟ هل سلكت سلوكا دوليا معينا فترة طويلة إلى درجة جعلت هذه الخطوط ترسخ وتتخذ شكل التقاليد التى تدل على أهميتها؟ أو أن هذه التقاليد لا تعدو أن تكون خرافات نشأت من أشياء غير معقولة؟ وهل تحدث هذه التقاليد أو هذه الخرافات أى تأثير، ولو كان تأثيرا غير منطقى على طريقها الحالى المحتمل للعمل؟ هل لهذه الدولة دولة صديقة قديمة لا يمكن أن تتخلى عن صداقتها؟ وهل كانت خلال الأعوام الطويلة فى حاجة فعلية إلى حليف؟

إن معرفة من هذا القبيل على جانب كبير من الأهمية، ولكن يجب استعمالها بحذر.

إذ إنه على الرغم من أن للتقاليد قوتها، فقد تكون اللحظة الحاضرة هى اللحظة التى تقرر فيها الدولة الأجنبية أن تتخلى عن الماضى.

ثانيا: يجب على المخابرات أن تعرف بدقة ـ قدر المستطاع ـ تقدير شعب هذه الدولة لمركزه فى الموقف الناشئ. إن أية دولة ليست معصومة من إصدار قرار خاطئ، ومن ثم فمن الجائز أن تسئ تأويل الموقف أو تغالى فى تقدير فرص نجاحها أو تهون من شأن قوة غريماتها.

ويمكننا أن نقول بإيجاز إنه إذا تسلحت المخابرات بمختلف أنواع المعرفة، وإذا سيطرت على لب الحقيقة الذى يكمن خلفها، فإنها يجب أن تكون قادرة على إجراء تكهنات ذكية ـ تقديرات كما يطلق عليها عادة ـ بالنسبة لما يحتمل أن تفعله أية دولة أخرى فى أية ظروف. ويجب على المخابرات ألا تدعى أنها معصومة من الخطأ فى تنبؤاتها، وإنما تستطيع أن تقول إن الإجابة التى تقدمها هى نتيجة تقديرها القائم على أسس عميقة ذات غاية محددة وتفكير دقيق، وبهذه الطريقة يجب أن يكون للمخابرات رأى سديد عن السياسات التى يحتمل أن تنتهجها إحدى الدول من تلقاء ذاتها فى غضون العام المقبل مثلا.

وحينما تقوم الدول برسم سياستها الخارجية فإنها لا تعنى فقط بمعالجة الموضوعات والمشاكل القائمة، ولكن يجب عليها أن تتكهن وتتنبأ بما يحمله المستقبل القريب والبعيد من أحداث. وفى هذا المجال نجد مثلا واضحا لذلك فى منطقتنا، فبعد تفاقم الأزمة الألمانية العربية إلى قمتها فى الستينيات ظهرت من الولايات المتحدة بوادر سياسة جديدة تجاه مصر محاولة استخدام الضغط الاقتصادى كوسيلة للتهديد، ففى مثل هذه الحالة، يجب علينا أن لا ننظر للمشكلة بوضعها الراهن فقط، بل يجب أن نتنبأ بما يحمله المستقبل من تطور فى العلاقات لا بيننا وبين الولايات المتحدة فقط بل بجميع الدول وخاصة المحيطة بنا فى المنطقة، وعلينا دراسة كل الوسائل المحتمل أن تستخدمها الولايات المتحدة للضغط علينا، وأبعاد هذه السياسة فى المدى القريب والبعيد.

المخابرات السيرية: ما دمنا تحدثنا عن المخابرات السياسية، فالواجب أن نشير إلى نوع هام من المخابرات له ارتباط كبير بها وهى المخابرات التى تتعلق بتراجم حياة الأفراد، إذ إنه بلاجدال أن تفهمنا للأحداث السياسية سيزداد بمعرفتنا للرجال الذين يشكلون هذه الأحداث أو على الأقل يسهمون فيها.

فمع كل انتخاب سياسى وكل ثورة وكل تشكيل وزارة، يجب على المخابرات أن

تكون مستعدة لوصف الشخصيات البارزة ومعرفة أهدافهم. فإذا كانت منظمة المخابرات مستعدة لهذه العملية، فإنها تكون قد انتهت من هذا العمل قبل الأحداث بزمن طويل، لأن المخابرات السيرية لا تتضمن تجميع المعلومات عن البارزين فحسب، ولكنها تتضمن أيضا ملفات للشخصيات المجهولة والمتوقع لهم الظهور على المسرح السياسى، ولذا فهى تقوم فى وقت مبكر بتسجيل خصائصهم وخبراتهم.

وحيث إنه من المستحيل أن يحتفظ بملف لكل شخص من البلايين المكونة لسكان العالم، فإنها تعنى بالأشخاص الذين يتقدمون سريعا نحو القوة السياسية، ولذا نجد أن الثغرات فى هذا العمل قليلة نسبيا، لأن الوجوه التى تستجد فى الصفوف الأولى عقب تغيير دستورى لا تكون وجوها جديدة فى مسرح السياسة، ولكنها وجوه أشخاص كان لهم تأثيرهم ونفوذهم فى الدولة، فمناصبهم السابقة فى الحزب الذى ينتمون إليه لو كانت تستأهل التسجيل، لابد أن تظهر أسماؤهم فى ملفات الشخصيات.

على أنه فى حالة قيام الثورات المسلحة، قد يصعب على المخابرات السيرية أن تتنبأ بالأفراد الذين سيصلون إلى مراكز القوة إذا كان القائمون بها من رتب صغيرة؛ مثل تلك الثورة التى وقعت فى كوبا «الرقيب باتستا»، أما إذا كان القائمون بها من شخصيات ذات رتب عالية أو متوسطة، فلابد أن تكون منظمات المخابرات الأجنبية تحتوى غالبا على ملفاتهم مزودة بالمعلومات المعقولة عنهم.

إن الثورات العسكرية المتعددة التى قامت فى كثير من الدول بواسطة العسكريين من الرتب العالية والمتوسطة، كان أفرادها بلا شك محل دراسة لكثير من منظمات المخابرات الأجنبية التى يهمها الأمر.

وكثير من المخابرات السيرية يتكون من مجرد الترتيب الزمنى للأحداث الهامة فى حياة الشخص مثل ترقياته فى المناصب الحزبية والحكومية، واستقالاته وأمراضه ورحلاته وحضوره أو تغيبه عن المناسبات العامة، وليس الأمر محتاجا إلى قدرات تحليلية نادرة للقيام بتجميع مثل هذه الحقائق والبيانات، فهى مهمة تتعلق بالكتابة على الآلة الكاتبة وبالحفظ داخل الملفات وبالتقطيع واللصق.

والمحلل السيرى المدرب يكون أسرع بكثير من الكاتب على الآلة الكاتبة، وهو لا يقنع بمجرد تعداد هيكلى لخصائص الأشخاص، ولكنه يحاول أن يكون صورة واضحة عن الشخص بوصف أخلاقه ومطامعه وأفكاره ونقاط ضعفه وأصدقائه وأقاربه وولائه الخاص للجماعة التى يصطفيها فى حزبه، وهذا المحلل يكون على استعداد لأن يعطى

الإجابة عن سؤال مثل «من المرشح أمينا للجامعة العربية؟»، وهو أيضا على استعداد لأن يضمن تقريره عناصر تنبؤية، مثلا عن طبيعة الخطط المتوقعة من رئيس دولة فى ضوء تصريحاته، وفى ضوء المعلومات الأخرى التى جمعت عنه.

وعلى الرغم من الفائدة المرجوة من ملفات الشخصيات ذوى الرتب المتوسطة والعالية حين يبرز أحدهم إلى الصف الأول، فالمخابرات السيرية فى حاجة أيضا إلى التنبؤ بأسماء من يحتمل أن يقفزوا إلى القيادة العليا، ففى الثورة الثقافية التى سادت الصين غالبا ما قامت المخابرات السيرية بتحليل الشخصيات التى ستخلف «ماو تسى تونج» المسن كزعيم للصين، ويكون عنصر التخمين هنا كبيرا، فهو محدد تحديدا ضيقاً.

إن المخابرات السيرية عليها أن تقرر المرشحين المحتملين للوصول إلى مراكز القوة فى الدولة الأجنبية وكذلك مؤيديهم، ويدخل فى التحليل عناصر مثل الصداقات المعروفة، والروابط الأسرية وغير ذلك، وقد تفيد هنا دراسة الملاحظات العامة دراسة دقيقة، مثل تصريحات المسئولين السياسيين، وظهورهم أو اختفائهم، وفى مثل هذا التقدير تبدو ضخامة غير المحسوسات، ولكن الموضوع أهم من أن يهمله التحليل.

المخابرات الاقتصادية

إن حجم نمو الاقتصاد الأجنبى وهيكله ومدى قدرته على الإسهام فى القوة العسكرية- وتلك هى الإمكانات الاقتصادية من أجل الحرب - هو الذى يحظى بالاهتمام الأساسى فى المخابرات الاقتصادية.

وفى الحرب العالمية الثانية ظهرت نظرية شائعة تقول إن نجاح الدولة فى الحرب يتوقف أساسا على تحويلها الموارد الاقتصادية إلى قوة ضاربة، ويعتمد اعتمادا كليا على قاعدة التعبئة الأقتصادية من القوى البشرية والمخزون والقدرة الإنتاجية، فضلا عما يخصص للاحتياجات المدنية الأساسية.

ولكن بظهور القوى النووية، أصبح هذا الرأى موضع أخذ ورد، وكما يرى بعض المحللين، فإن القوات العاملة يجب أن تكون العامل الأساسى فى تحديد نتيجة الصراع النووى الشامل، ولا محل للإمكانات الاقتصادية اللازمة لاستمرار العدوان، حيث يكون مقضيا على قاعدة التعبئة بالزوال السريع، وبقدر ما تكون الإمكانات النووية رادعا للحرب الشاملة، فإنه ينظر إلى العدوان على أنه نمط للحروب المحدودة التى لاتتطلب «الإقحام» الكامل لقاعدة التعبئة الاقتصادية.

ومهما كانت حجج وجهة النظر هذه ، فإن التدمير الكامل لقاعدة التعبئة لا يقبله العالم كحقيقة مؤكدة فى الصراع الشامل، وعلى أية حال فإنه لا داعى لمعادلة الإمكانات الاقتصادية للحرب، بإمكانات النظرية التقليدية لقاعدة التعبئة، بخاصة فى حالة قيام حرب نووية شاملة.

ولكن من ناحية أخرى يمكن إسناد هذه الإمكانات الاقتصادية إلى القاعدة الاقتصادية التى تبنيها الدولة لمساندة القوات الضرورية العاملة قبل نشوب حرب شاملة أو محدودة، وحينما يكون الإنتاج الدفاعى وقت السلم على نطاق حربى، فإنه يجب أن تبقى الإمكانات الاقتصادية لمساندة الحرب ـ أو على الأقل موقف الحرب ـ محل الاهتمام الأساسى للمخابرات الاقتصادية.

تحليل إمكانات الحرب: المقصود بإمكانات الحرب هى القوة الضاربة التى يمكن أن تساهم فى الجهود الحربية، وهنا يجب أن نفرق بين القوى الموجودة فعلا والقوى القابلة للتعبئة، على الرغم من أن هذه التفرقة تبدو غير طبيعية، حيث إن القسم الأكبر من القوى الموجودة غالبا ما يكون فى حد ذاته معبأ تماما ومتناسقا، أى أنه ليس مستعدا للقيام والانطلاق بمجرد الانذار.

ويوضح «شيرمان كنت» ذلك بمثال من الحرب العالمية الثانية فيقول: «كان المفروض أن قوات حاميتنا العسكرية فى جزيرة أواهو قوة معبأة فى صباح اليوم الذى وقع الهجوم فيه على «بيرل هاربور»، إلا أنه بينما كان الهجوم مستمرا كانت ثمة بعض هذه القوات تقوم بعملية سحب الأسلحة من «جاويش» الإمدادات، وكان الأخير وهو رجل متقدم فى السن يطالب كل جندى بالتوقيع على إيصال يبين فيه ما أخذه». هذا مثل لما نعنيه بكلمة «مستعدة» فى الموقف الخطير.

إن التأكد من استعداد إحدى الدول للتعبئة ـ أو بعبارة أخرى إمكاناتها للحرب ـ أمر صعب ومعقد، فإذا لم تكن هذه الإمكانات هى العنصر الأكثر أهمية فى تأثيرها الاستراتيجى، وإذا لم تكن معرفة هذا العنصر أمرا هاما لخصومها، ما حاولوا البحث عنه ومعرفته.

إن ذلك يوضح لنا أن القوة المجردة أو التهديد بها غالبا ما تكون عنصرا حاسما فى حل أو تصفية أكثر الخلافات الدولية، ومن ثم كان هدف منظمات المخابرات فى الدول المختلفة أن تتقصى وتقدر لخصومها إمكانات الحرب التى تستطيع أن تحشدها فى أحوال معينة. على أن الإحصاء الذى ينبغى على المخابرات أن تحاول القيام به أمر ضخم، فهو يشتمل على محاولة الحصول على إجابة على الأسئلة الضخمة التالية:

ما مقدار القوة العسكرية العاملة للدولة الخصم؟ وكم عدد ومدى تدريب رجال الوحدات البرية والبحرية والجوية؟ وما الأسلحة المعدة للقتال الحديث التى تستطيع هذه الدولة أن تقدمها فى أية فترات محدودة، وإلى أى مدى تستطيع أن تعد هذه القوة بحيث تهيئ أكثر الميزات الاستراتيجية فى أرض المعركة ؟ ما الذى ينبغى على المخابرات أن تعرفه لتجيب عن مثل هذه الأسئلة الضخمة؟ يجب عليها أن تعرف عددا كبيرا جدا من الحقائق، كما يجب عليها أن تعرف وسيلة لمزجها، وعليها أن تعرف الشيء الكثير عن موارد هذه الدولة النشطة والخاملة، ويجب أن تتوافر لديها الإرادة والحكمة والحذق الفنى العالى فى ترتيب معلوماتها عن هذه الحقائق، مثلما يرتبها عادة رجال هيئة أركان حرب جيش الخصم وإدارة التعبئة التابعة لها.

والواقع أنه ليس ثمة شيء فى عملية المخابرات التى يتدرب عليها محترف إنتاج المعلومات أهم من تدريبه على الحصول على مثل هذه المعلومات، فإن عملية تركيب المعلومات التى يقوم بها من العمليات التى تحتاج إلى كفاية عالية جدا فى علم أو أكثر من العلوم السياسية والاقتصادية والجغرافية والفن العسكرى، ومن ثم ينبغى ألا يقوم بها إلا من كان ملما إلماما كاملا بأساليب وفنون هذه المعرفة.

ولكن قد تتساءل: ما موارد الدولة الأجنبية التى تحاول المخابرات الاقتصادية أن تبحث عنها؟

غالبا ما يحدث خطأ فى تقدير هذه الموارد، بل إن الأشخاص الذين يعالجون شئون التعبئة وأسس القوة الوطنية قد يتحدثون فى هذا الموضوع لدرجة يشعر فيها الإنسان فى بعض الأحيان، أن موضوع طاقات الحرب ما هو إلا مسألة معرفة عدد الرجال وكميات الصلب والآلات الميكانيكية وخطوط السكك الحديدية والسفن والعربات، إلخ. ثم جمع هذه الكميات واستخلاص نوع من العدد التقريبى من نتيجة هذا الجمع.

ولكن هذه الطريقة ليست سليمة فى تقدير إمكانات الحرب، فإن تحليل الإمكانات الاقتصادية من أجل الحرب يتكون إلى حد كبير من استخلاص مقاييس الإمكانات فى الدولة وفى تجهيز قواتها الضاربة، وقد تكون هذه المقاييس محدودة أو إجمالية. والأمثلة على المقاييس المحدودة هى القدرة على بناء السفن وكفاءة القوى البشرية فى سن التجنيد، وإنتاج البترول والخامات اللازمة، وتنتمى المقاييس الإجمالية إلى الاقتصاد بصفة عامة، أو إلى قطاعات الاقتصاد العريضة مثل الأرقام القياسية للإنتاج الاقتصادى الكلى، ومناقشة هذه المقاييس من شأنه أن يوضح العناصر التى تدخل فى تحليل المخابرات الاقتصادية لإمكانات الحرب.

الموارد الطبيعية: ليس هناك الآن اقتصاديات حديثة تظفر تماما بالاكتفاء الذاتى تماما، فمثلا نجد أن الجزر البريطانية ودول الدرجة الثانية التى كانت هى الدول العظمى أمس، أصبحت اليوم فى وضع سيىء، لأن عليها أن تنظر خارج حدودها للحصول على كثير من احتياجاتها من المواد الخام، فبالإضافة إلى الموارد المعدنية، فإن تحليل إمكانات الحرب يجب أن ينظر أيضا إلى الموارد الزراعية، فمثلا كان يساند اليابان قبل الحرب العالمية الثانية ـ على اعتبارها دولة عظيمة ـ قدرتها على التحكم فى واردات الأغذية من تايوان والأراضى الآسيوية، وسيكون عدم كفايتها من المواد الغذائية نقطة ضعف خطيرة فى أية حرب أخرى، ويمكن معالجة النقص فى الموارد الطبيعية ـ ولو لفترة على الأقل ـ بواسطة التخزين. ولذلك يجب إدخال تقديرات المخزون فى حساب إمكانات الحصول على الموارد على اعتبارها مقابلة للاحتياجات، كما أن تحليلات المخابرات الاقتصادية تعترف بالمواد البديلة فى عمليات الحساب هذه ـ المطاط الصناعى بدلا من المطاط الطبيعى مثلا، أو البلاستيك بدلا من المعادن التى تعانى نقصا.

القوى البشرية: إن حجم الجيوش هو دليل تقريبى على القوة العسكرية، ولكنه قد يبعدنا عن مجال التحليل، فالدول الصغرى لا يمكن أن تكون لديها جيوش كبيرة بسبب الافتقار إلى القوى البشرية، ولا يمكن للدول المتخلفة اقتصاديا أن يكون لها جيوش كبيرة لقلة الإنفاق عليها. فالصين مثلا التى كان يبلغ عدد سكانها ثلاثة أضعاف سكان الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية، وضعت فى الميدان أقل من نصف الجنود المجندين فى القوات المسلحة الأمريكية. إن الدول الكبرى المتقدمة صناعيا هى التى تستطيع تعبئة أكبر الجيوش وقت الحرب.

وحساب إمكانات الحصول على القوات البشرية يعتمد أولا على تقديرات السكان الإجمالية، مرتبين على أساس السن والجنس، ويكون الرجال الذين هم فى سن التجنيد عنصرا هاما فى هذا التقدير، ويدخل فى هذا الاعتبار المستوى الصحى للسكان الذى يحدد إمكانية التجنيد للخدمة العسكرية، وتعد إنتاجية العمل عاملا فى تقدير احتياجات القوى العاملة المدنية، فكلما انخفضت الإنتاجية كبر العدد الذى يجب الإبقاء عليه فى الحقول والمصانع، كما أن تدريب القوى العاملة عامل آخر يحدد إنتاج الأسلحة الحديثة واستعمالها أيضا، ودائما يدخل فى التقديرات النساء وتلاميذ المدارس والمحالون إلى المعاش ـ الذين عادة ما يكونون خارج سوق العمل ـ حيث يضافون إلى القوة العاملة وقت الحرب.

القدرات الصناعية: ترتكز تقديرات إمكانات الحرب إلى حد كبير على حساب القدرة

الصناعية للدولة فى إنتاج الآلات والمعدات الإلكترونية ومصنوعات الصلب والطائرات والقوى الكهربائية وبناء السفن والذخيرة والسيارات وغيرها، وبطبيعة الحال فإن درجات التفوق أو التخلف لا يمكن أن تظهر بمجرد إيجاد مجموع الإمكانات، فبالتفصيل الدقيق تبين التقديرات نسبة الطاقة التى يمكن تخصيصها للإنتاج الحربى، فكلما قل عدد سيارات النقل التى تخصص للمدنيين، حصل الجيش على أكبر عدد منها، وكانت إمكانية الدولة للحرب أعظم.

وإحصائيات الإنتاج التى تنشرها الحكومات الأجنبية هى مصدر كبير لتقدير إمكانات الصناعة فيها، وفى السنوات الأخيرة وجدت كثير من الحكومات أنه من خير وسائل الدعاية أن تصدر الإحصائيات التفصيلية عن الأعمال الاقتصادية العظيمة، وما يتم فى مشروعات السنوات الخمس أو السبع، وقد يكون على المخابرات الاقتصادية أن تقوم بتعديلاتها لهذه الأرقام، ولكنها تصلح لأن تكون بمثابة أسس تعتمد عليها فى التحليل.

وفيما يتعلق بقطاعات الاقتصاد التى لا تصدر عنها أية إحصاءات ـ مثل إنتاج الطائرات ـ فإنه يجب على المخابرات الاقتصادية أن تستخدم الطرق غير المباشرة، وقد تكون معلومات نظام المعركة Battle Order وجدول المعدات عن القوة الجوية أساسا للتحضير، وقد يكون حصر المصانع المعروفة بإنتاج كل منها، محسوبة من الحقائق المعروفة عن حجم المصنع وعدد المستخدمين أو المعلومات الأخرى، وقد تتخذ أساسا لتقدير آخر، وإذا لم تكن الفروق بين التقديرات كبيرة جدا، فإن المخابرات الاقتصادية يمكن أن تستقر على رقم تقريبى.

النقل: مما لا شك فيه أن شبكات المواصلات تلعب دورا كبيرا فى تقدير إمكانات الدول العسكرية، وقد يتوافر للدول ثروات ضخمة وقدرات صناعية مناسبة، ولكن إذا افتقرت إلى شبكات المواصلات اللازمة لقاعدة التعبئة، فإنها غالبا ما تؤثر تأثيرا فعالا على سير الحرب.

فلو نظرنا مثلا إلى الحرب الروسية اليابانية عام ١٩٠٤، وقصرنا تحليلنا العام على اعتبارات الموارد والقوى البشرية والقدرة الصناعية، نجد أن إمكانات روسيا فى ذلك الوقت كانت تفوق كثيرا قدرات اليابان، ولكن روسيا هزمت فى هذه الحرب لأنها لم تستطع أن تنقل قوتها إلى المسرح الذى يتقرر فيه مصير الصراع وهو الشرق الأقصى.

وكما يبدو من هذا التفسير، فإن مقارنة الإمكانات الحربية لا معنى لها إلا بالنسبة للفروض عن نوع ومكان العدوان.

ويكون النقل عنصرا هاما فى تقدير إمكانات الدولة للحرب فى مسرح معين. فانتهاء الصين الشعبية فى عام ١٩٥٣ من مد الخط الحديدى إلى حدود الصين الهندية زاد كثيرا من إمكانات «فيت منه» ضد الفرنسيين. وأسطول الولايات المتحدة البحرى التجارى الكبير فى الحرب العالمية الثانية، مكنها من الاستمرار فى حربها ضد قوى المحور فى جبهتين بعيدتين منفصلتين كثيرا عن بعضهما.

وتحليل إمكانات النقل يحتاج إلى مجموعة من المعلومات الهائلة عن قاطرات السكك الحديدية ـ العدد والنوع، والحجم ـ وحمولة البواخر بالطن، والسيارات بما فيها السرعة والصيانة وتسهيلات الموانئ.. إلخ. وفى الحروب المحلية قد لا يكون أى من هذه العناصر محددا، وقد يتحول التحليل إلى تقدير حمولة خط حديدى معين، ويعنى ذلك عدد الأطنان التى يمكن نقلها فى كل طريق يوميا، على افتراض تحويل قاطرات السكك الحديدية من بعض مناطق الدولة.

التجارة: مهما تكن مزايا التجارة بالنسبة للاقتصاد وقت السلم، فإن التبادل التجارى عنصر خطير فى الحرب. فمثلا، فإن واردات هونج كونج الغذائية من الصين تعتبر مفيدة اقتصاديا وقت السلم ولكنها نقطة ضعف عند الهجوم، ومع ذلك، فليس من المحتمل أن يعتبر ضابط المخابرات الاقتصادية النمط التجارى للدولة أنه أخطر العوامل فى إمكاناتها الحربية لأن أنماط التجارة غالبا ما تتكيف مع الضروريات السياسية والعسكرية.

فمثلا كانت معظم تجارة يوغوسلافيا قائمة مع الكتلة الشرقية عام ١٩٤٨، وبعد الانفصال عن ستالين أصبح الغرب هو السوق الأساسية ليوغوسلافيا ومصدر إمداداتها، ولم يحدث هذا التغيير أية هزات خطيرة على اقتصاد بلجراد، وكانت تجارة السوفييت مع الصين صغيرة فى الأربعينيات، وحينما جاء نظام الحكم الشيوعى فى بكين أصبح الاتحاد السوفييتى بسرعة هو الشريك التجارى الرئيسى للصين، وحينما تدهورت العلاقات بين كل من الصين والاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٦٠، سحب الاتحاد السوفييتى الفنيين من الصين، وبدأ الصينيون يبحثون عن أسواق أخرى ومصادر أخرى للتموين.

ومع ذلك فبالنظر إلى بعض السلع تكون الأنماط التجارية جامدة بعض الشىء، فقد تستطيع الصين الشعبية أن تعيد توجيه معظم تجارتها، ومع ذلك فعليها أن تستورد المطاط من خارج الكتلة، وقد يتحول التحليل هنا إلى الجغرافيا، ولابد أن نتساءل هل خطوط التموين عرضة للاعتراض فى موقف الحرب؟ والإجابة على ذلك بسيطة، إذ إن خطورة التعرض تتوقف على المصدر الذى تحصل منه الدولة على احتياجاتها، ومدى قدرتها على حماية خطوط مواصلاتها.

وبوجه عـام، فإن التجارة مـع الدول القريبة الـصديقة هى أفـضل شىء بعد الاكـتفاء الذاتى وقت الحرب، والتـجارة مع الدول البعيدة غير الـصديقة قد تكون تكاليـفها باهظة فى النقل ومجهدة فى التوزيع.

وتخضع التجارة الداخـلية لنفس التحليل، شأنها شأن أنماط الـتجارة الخارجية، وحتى فى الدول التـى تتمتع نسـبيا بالاكتفاء الـذاتى، فإن تخصص المـنطقة هو القـاعدة، حيث تنفصل مراكز الصناعـات الثقيلة عن مراكز الصناعات الخفيفة بمسـافات مختلفة، كما أن بعض المحصولات التى تستـخدم فى الصناعة كالقطن ينمو فى مناطـق معينة، وهنا تقوم التجارة بربط تـلك المناطق وتحدد قوتها فى الدولـة، كما تكيف قابلية الاقـتصاد للهزات حينما يتعرض لنمط معين من الضربات العسكرية.

التمويل: يختلف التحـليل المالى الذى تقوم به المخابرات الاقتصاديـة فى أية دولة تبعا للنظام الاقتصادى الذى تـنتهجه الدول الأجنبية، ففى النظام الرأسمـالى نجد أن بالتحليل المالى قصورا فى تقدير إمكانات الاقتصاد الرأسمالى فى أية حرب شاملة، فغالبا ما يفضل المحلل أن يقوم بتحليله على أساس الأرقام الحقيقية وليس على أساس نقدى.

وقد تستطيع الـدول الرأسمالـية والمتقدمـة صناعيـا أن تسيطـر ـ بطريقـة أو بأخرى للتمويل ـ على كل الموارد ـ وليس المال وحده هو العامل المحدد.

أما فى الدول الاشتراكية فإن عملية التحليل تكون أسهل، حيث تسيطر الحكومة على كل وسائل الإنتاج، مما يساعد كثيرا على سهولة الحصول على الأرقام الحقيقية.

وبوجه عام فـإن دراسة ماليات الحكومـات التى تسيطر علـى اقتصادياتها، قـد تعطى المخابرات الإقـتصادية بعد نـظر جديد، لأن كثيرا من النشـاط الاقتصادى للدولـة ـ مثل مقدار الاستثمار الجديد فى الصناعات ـ ينعكس فى ميزانيات هذه الدول.

وحينـما لا تملك الحكومة القـوة ولا الإدارة فى السيـطرة على المـوارد، وتجابه مقـاومة شعبية قـوية نتيجة أعباء ضريـبية متزايدة، أو ضغط تضـخمى مستمر، فإن حالـة الميزانية تصبح عامـلا محددا فى قدرة الدولة على رد الـعدوان العسكرى، فقد أثر الـضغط على الميزانية الفرنسية مثلا على مدى جهود فرنسا فى السيطرة على موقفها فى الهند الصينية.

والتحليل المـالى يعد منهاجا نافعـا أيضا فى دراسة موقف الدول القلـيلة الموارد داخل حدودها، كذلك تـلك الموارد التى يجب أن تحصل عـليها عن طريق التـجارة أو المساعدة من الخارج. فاعتماد الأردن علـى المساعدة الأجنبية لدعم قوته المسلـحة من السهل إدراكه بسرعة بواسطة عرض لمالـيتها المتأرجحة. وإمكانات المملكة العربيـة السعودية الاقتصادية للحرب تعتمد على الأسلحة والمعدات التى تستطيع شراءها من دخل البترول.

إجمالى الإنتاج القومى: إن أكبر مقياس جامع شامل للإنتاج الاقتصادى هو مجمل الإنتاج القومى، أى القيمة الكلية لكل السلع والخدمات التى تنتجها الدولة فى السنة، وتعد المقارنات الدولية لإجمالى الإنتاج القومى مفيدة من حيث هى مؤشرات للإمكانات الحربية. ويمكن أن نسأل: هل يحلل مفهوم إجمالى الإنتاج القومى على أساس الفرد أو المجموع، وأية طريقة منهما أكثر نفعا لتحليل إمكانات الحرب؟ فى الحقيقة لا نجد إجابة سريعة، فطالما عكست الأرقام المنخفضة على أساس الفرد فى بعض الدول مستويات المعيشة التى لا تستطيع نظم الحكم فيها أن تخفضها أكثر من ذلك، ومن ثم تكون إمكانات تلك الدولة محدودة، ولكن من جهة أخرى فإن كثيرا من تركيبات إجمالى الإنتاج القومى أهم فى المجموع من المتوسطات على أساس الفرد. فالمجموع الكلى للدبابات فى القوات المسلحة ـ وليس الدبابات على أساس الفرد ـ هو الذى ينظر إليه عند مقارنة القوة العسكرية لدولتين.

ويعتمد تحليل إجمالى الإنتاج القومى علىٰ تكوينه بقدر ما يعتمد على مجموعه، فالإنتاج الكلى يتكون من معدات وإمدادات عسكرية وسلع رأسمالية وضروريات وكماليات المستهلك، وغير ذلك من الخدمات.

فالدولة التى تنفق كثيرا على السلع والخدمات الحربية هى الأسرع فى بناء قوتها العسكرية، ومن جانب آخر، فإن المبالغ التى تستطيع الدولة أن تنفقها على الترفيه والكماليات الأخرى لا يمكن تجاهلها، فهى تمثل الجهد الذى يمكن تحويله إلى إنتاج حربى بعد التعبئة، وربما كان إجمالى الإنتاج القومى بعد استبعاد المبالغ الضرورية للاحتياجات المدنية الأساسية، هو أحسن مقياس لقدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات الحربية فى حالة الطوارئ.

إن المشكلة تقبع فى تحديد الاحتياجات المدنية الأساسية، وعموما فإن الاقتصاديات ذات الإجماليات المرتفعة بمعدل الفرد ترتبط بالاحتياجات المدنية المرتفعة، ولا يعنى هذا أن المواطنين الذين يتمتعون بمستوى عال للمعيشة، يقاومون الحرمان الذى يتحمله الفقير فى الدول الأخرى، فنفس هيكل الاقتصاد المتقدم يحتم زيادة المطالب المدنية. فمثلا، حينما تكون المساكن بعيدة عن المصانع، فإنه يجب تخصيص كمية من البترول ـ لتوصيل الناس من وإلى أعمالهم ـ أكبر مما لو كانوا يسكنون على مقربة من عملهم ويستطيعون الوصول إليه سيرا على الأقدام أو مستخدمين دراجات.

وغالبا ما يكون معدل النمو عاملا هاما فى تقدير مجمل الإنتاج القومى، فمنذ الحرب

العالمية الثانية وإمكانات الاتحاد السوفييتي الحربية ترتفع من الزيادة فى إجمالى ناتجها القومى، وعلى أية حال، فإن الدول ذات معدلات النمو العالية تكون معدلات ادخارها واستثمارها عالية، وهذا يعنى أن تحويل الموارد إلى القطاع الحربى يحتم تخفيضا عميقا فى مبالغ الاستثمار، بحيث يحتم المجهود الحربى تضحية ببرامج التنمية ذات الأولويات المرتفعة.

الملاءمة والتنسيق: على أن الموارد التى ذكرت ليست كل ما تبحث عنه المخابرات الاقتصادية، فثمة كثير من المعلومات والموضوعات التى يجب البحث عنها، حتى تكمل الصورة لإمكانية الحرب فى الدولة الأجنبية التى تبحثها المخابرات الاقتصادية.

فمثلا يجب أن تلم بعملية التعبئة ومشاكلها المعقدة، وعليها أن تعرف ذلك قبل أن تتمكن من استخدام هذه المعلومات للحصول على نتائج نافعة، ويمكن القول أن التعبئة فى جوهرها مسألة تنظيم أو إعادة تنظيم داخلى، فالدولة التى نظمت على أساس رفاهية مواطنيها وأمنها، يجب عليها أن تضع أمنها فى المقدمة ورفاهية مواطنيها فى الدرجة التالية، أما الدولة التى يبدو أنها لا تضع رفاهية مواطنيها فى المقدمة، فإنها تتغاضى عن هذا الاعتبار لدرجة كبيرة، وقد تتجاهله. ففى وقت الحرب، نجد أن نسبة مئوية كبيرة معينة من الناس الذين يعتبرون أكثر إنتاجا بين السكان ـ وهم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٤٥ سنة ينتزعون من الحياة المدنية ليرتدوا البذلة العسكرية، وقبل القيام بالتعبئة قد يكون عدد أفراد هذه الطبقة ١٠٪ وربما أكثر من مجموع السكان، ومعنى ذلك أيضا أن هذه المجموعة يجب أن يهيأ لها الطعام والمأوى والملبس والعناية الطبية والنقل ووسائل الاتصال والتأمين، بمستوى أعلى بقليل من ذلك الذى كانت تتمتع به فى حياتها المدنية.

كما أن هذه المجموعة من الناس يجب أن تزود بأدوات الحرب المعقدة باهظة الثمن، ويجب أن تتعلم كيف تستعمل هذه الأدوات بأحسن طريقة فعالة، ولابد إذن من إجراء ملاءمات أو تعديلات تتفق مع هذا الموقف الجديد. إذن ما هى الملاءمات وما مدى النجاح الذى يحتمل أن تصل إليه الدولة فى تحقيق هذه الغايات؟

إن أولى هذه الملاءمات هى البدء فى تقدير طاقة الدولة الأجنبية على التعبئة، وهنا يجب على المخابرات الاقتصادية أن يكون لديها «كتالوج» كامل من المعرفة السياسية، وبوجود هذا الكتالوج يجب عليها أن تحاول أن تتكهن بدرجة النجاح الذى يمكن أن يبلغه ساسة الدول الأجنبية فى تنسيق سياسة وقت السلم بحيث تلائم الحرب.

أما الملاءمة الثانية أو التنسيق الثانى الهام الذى ينبغى أن تشرف عليه الدولة الأجنبية،

فهو تنسيق اقتصادها، ولذلك فقبل أن تتأمل المخابرات قطاعات محددة من اقتصادها لتعرف كيف تؤدى عملها، فإن ثمة ثلاثة أشياء تتعلق بموضوع الاقتصاد يجب على المخابرات أن تعرفها، وهى أشياء شاملة تؤثر فى كل قرار يتخذ فيما يتعلق بالإنتاج الحربى ومستوى المعيشة المدنية، وهذا يؤثر على قوة التعبئة التى تستطيع الدولة أن تحشدها. هذه الأشياء هى:

١ ـ هيكل الاقتصاد.

٢ ـ البطء الاقتصادى.

٣ ـ مدى المرونة فى الاقتصاد.

إن المقصود من هيكل الاقتصاد هو الطاقات الاقتصادية التى تمثلها الدولة، وكذا الخدمات الاستهلاكية التى تؤديها للشعب، ويدخل فى ذلك الممتلكات سواء كانت فى أرض الوطن أو خارجه، وتوافر المواد الخام، ثم الاعتمادات المالية اللازمة لشرائها من الخارج دون الحاجة لإصدار أوراق نقد جديدة، كذا توافر عدد كبير من المصانع ومدى إنتاجها، وتوافر الأسطول التجارى اللازم للنقل البحرى، وغير ذلك من طاقات الإنتاج المعروفة. ويدخل فى الخدمات والاستهلاك أشياء كثيرة مثل التوسع فى الخدمات الطبية، وبناء المساكن الجديدة والتوسع فى التعليم، وتوافر الأغذية التى توفر للشعب سعرا حراريا معينا فى اليوم... إلخ.

أما المقصود بالبطء الاقتصادى فهو تلك الأشياء التى تؤثر على الإنتاج، كتقليل ساعات العمل فى الأسبوع، ومد فترة تعليم الشباب وقلة نسبة النساء فى الطبقة العاملة، وعدم توظيف القوة العاملة ورأس المال على السواء، واستخدام المهمات استخداما جزئيا... إلخ. أما المرونة فتعنى قدرة الاقتصاد على تحويل سكين المحراث والخطافات مثلا إلى أسلحة فى وقت قصير جدا، أو بمعنى آخر قدرة الفنيين على تحويل مصانع الآلات الكاتبة إلى مصانع مدافع رشاشة، وتحويل مصانع الطعام المحفوظ إلى مصانع آلات حربية، كما تعنى أيضا إنتاج السلع الصناعية من الخردة عندما تقل الموارد الطبيعية.

ويجب أن تقع الملاءمات بداخل المجال الاقتصادى فى خطين أساسيين، إذ إن على الاقتصاد أن ينتج كمية هائلة متزايدة من السلع أكثرها ذخائر، وفى الوقت ذاته يجب عليه أن يهيئ مستوى معيشة معقولا للسكان المدنيين، ولتحقيق هاتين الغايتين يجب أن يهز الاقتصاد هزا عنيفا، ومن ثم فما الذى ينبغى على المخابرات أن تعرفه حتى تتمكن من تقدير درجة الاهتزاز والنتائج المترتبة عليه؟

يجب عليها أن تعرف كيف يستطيع الاقتصاد التوسع فى أدوات رأس المال الموجود ومصادر القوة والقوة العاملة، ويجب عليها أن تعرف كيف يمكن الحصول على الكميات الهائلة من المواد الحربية الهامة والمواد التى يوجد بها عجز، ومدى ما يصادفه الاقتصاد من نجاح فى إنتاج مواد بديلة لتلك التى نقصت، وعليها أن تعرف مدى سرعة وكفاية تحويل الصناعة الثقيلة من إنتاج آلات السلع إلى إنتاج آلات الحرب، ومدى السهولة التى تحول بها الصناعة الخفيفة من إنتاج السلع الاستهلاكية إلى إنتاج الذخيرة وقطع الرادار والأسلحة الصغيرة.

كما يجب عليها أن تعرف هذه الأشياء بقدر ما تستطيع أن تعرفها أو تقدرها، ومئات أخرى من الأشياء المماثلة. وبعدئذ يجب أن يكون فى وسع المخابرات أن تقدر بدقة مدى قدرة الحكومة على القيام بنصيبها من هذا التنسيق: كيف تدبر المواد الأولية؟ وكيف تبرم عقودها مع المؤسسات الخاصة؟ وكيف تحول الكتل الهامة للصناعة الحربية؟ وكيف تنظم توزيع السلع الاستهلاكية النادرة توزيعا عادلا ؟ وعليها أن تعرف: كيف تستطيع الحكومة أن تجعل الحياة الشاقة هينة على المدنيين الذين يجب عليهم أن ينتجوا أدوات الحرب، وأن يقاسوا من متاعبها الاقتصادية وأن يتحملوا مآسيها؟ وهم فى هذه الظروف يظلون محرومين من ضروب التشجيع التى تجعلهم يقومون بقسطهم من العمل فى نشاط.

على أن معرفة أى شىء من الأشياء التى ذكرت لا يمكن أن تتحقق بنفس الطريقة التى يستطيع المرء أن يعرف بها عدد أميال الطرق الممهدة فى مدينة ما، أو عدد مصانع تكرير السكر فى منطقة ما. فللحصول على المعلومات الضرورية لتقدير إمكانية الحرب من الناحية الاقتصادية، يجب أن يتوافر للمخابرات شىء أكثر من قائمة حصر للسلع الأساسية والقوة العاملة والمواد الخام.

يجب عليها أن تحصل على قدر كبير من المعلومات العامة عن قدرة الدولة الأجنبية على حشد هذه الموارد معا، ومدى قوة سلطاتها السياسية ووحدتها وتصميمها وكفاية إداراتها، كما يجب على رجل المخابرات أن يكون مستعدا أن يضع نفسه موضع موظف الدولة الأجنبية الذى يعهد إليه بتولى عملية التعبئة، وعليه أن يدرك أن المواقف التى ينبغى عليه أن يواجهها مواقف لها أهميتها العظمى من ناحية حياة الشعب، وأنه لا بأس عليه من أن يلجأ إلى أية خدعة معروفة ـ سواء أكانت غير مشرعة أو غير متعارف عليها أو غير معقولة ـ مادام أنها خليقة بتحقيق نتائج حسنة.

والمجموعة الثالثة الكبرى من عملية الملاءمة أو التنسيق التى تجرى عند التعبئة، والتى

يجب أن تعرف المخابرات بأمرها، وهى مجموعة الملاءمة أو التنسيق الاجتماعى، وعليها أن تعرف كل شيء عنه إذا أرادت أن تكمل استنتاجاتها عن إمكانية الحرب.

يجب عليها أن تعرف كيف سيكيف الشعب نفسه بالنسبة لفقدان أسباب الرفاهية، والكماليات، بل وحتى الضروريات؟ وكيف سينفعل حيال الطعام الأردأ وربما الأقل من ناحية الكم، وحيال حرمانه من الملابس أو الإقلال منها، وحيال أحوال المعيشة الأكثر ازدحاما، وحيال الإقلال من الحرية المدنية؟ وكيف سيواجه رحيل شبابه وتشتيت شمل الأسرة وأعمالها، وما يتوقع من خسائر فادحة فى الأرواح؟

وكما هى الحال فى الملاءمات الاقتصادية فإن أشياء قليلة فقط من هذه الأشياء يمكن أيضا معرفتها بطريقة إيجابية حاسمة، ومن ثم يجب على المخابرات أن تعمد إلى إجراء تقديرات تقديرية تسفر عنها أحيانا طرق البحث غير المباشرة. مثل ذلك إذا لم تستطع المخابرات أن تكتشف من اتجاه الرأى العام كيف انفعل الشعب حيال تحديد المواد الغذائية، فقد تجد أدلة غير مباشرة على ذلك بتتبع التغييرات التى تدخل على التعليمات الحكومية لتوزيع المواد الغذائية، ويمكن معرفة هذه التعليمات من الصحف، كما أنها قد تشير إلى مدى ازدهار السوق السوداء أو مدى رضوخ المدنيين للأحوال الجديدة التى يعيشون فيها. إن ذلك يؤكد أهمية الدنو غير المباشر للبحث، حيث يستحيل الدنو المباشر، وهو فى حد ذاته عمل من أعمال المخابرات كما أنه جزء هام من عمليات المخابرات كلها.

المخابرات الاقتصادية وقت الحرب: توجه الاستراتيجية العسكرية الحديثة نفسها ـ جزئيا فقط ـ إلى التدمير المباشر للجيوش المعادية، وأصبح إضعاف قاعدة اقتصاد العدو هو الهدف الأول فى الحروب، فتقوم قاذفات القنابل البعيدة المدى بالبحث عن أهم الأهداف فى اقتصاد العدو، وتتقدم القوات الأرضية نحو المراكز الصناعية الرئيسية للاستيلاء عليها، وتحاول الأساطيل البحرية قطع الواردات الأساسية عن العدو، وحينما تأتى الحرب، فإن على المخابرات الاقتصادية أن تلعب دورا رئيسيا فى دعم المجهود الحربى.

وقد زادت أهمية المخابرات الاقتصادية وقت الحرب بزيادة تكنولوجية الحرب من إمكانات الوصول إلى ما وراء الخطوط الأمامية، فقد نقلت الطائرات الحرب إلى المصانع، وعلى المخابرات الاقتصادية أن تبلغ عن أهم الأهداف المفيدة، وقد حتم هذا من ضرورة جمع الوثائق التى تتعلق بالأهداف: ملفات عن المصانع، ومعامل تكرير البترول والمنشآت الأخرى، وعدد العمال وأنواع الإنتاج وغيرها من المعلومات. ويجب إعطاء الأهداف

أولويات مختلفة من حيث الأهمية، ومن الواضح أن أهمها هو الذى يسبب تدميرها أخطر الأضرار لمجهودات العدو الحربية.

والعوامل التى تدخل فى تحديد الأولويات كثيرة جدا، هل يمكن الحصول على موارد بديلة؟ إذا كان الأمر كذلك، فإن تدمير المصنع ليس مضرا كما يبدو. هل يمكن الحصول على مخزون أثناء إصلاح المصنع؟ أو هل ستعوض مصادر الإمدادات الأجنبية الخسائر التى تحدثها القنابل؟ إذا كان الأمر كذلك، فإن المصنع ليس هدفا ممتازا. ما هو وضع الهدف فى العملية الصناعية ؟ إن تدمير مصنع لإنتاج شموع الاحتراق لن يؤثر على إنتاج السيارات مباشرة كما يؤثر تدمير مصنع السيارات نفسه، ما هو الوضع فيما يتعلق بالامكانات الزائدة؟ إذا كانت المصانع لم تستغل استغلالا كاملا، فإن زيادة الإنتاج فى أحدها يعوض بسرعة تدمير المصنع الآخر.

وحينما تضرب الأهداف الخاطئة بالقنابل، فإنه يمكن مساواة خسارة العدو بالمزايا المعوضة، فقد أدى ضرب البريطانيين لمدينة هامبورج بالقنابل فى صيف ١٩٤٣ إلى تخريب ثلث المدينة، ولكن المصانع أفلتت من الضرر الخطير، وكانت النتيجة هى إنهاء النقص الخطير فى العمال بالمدينة مثل كتبة المخازن وعمال الجراجات، وأصحاب المحال وغيرهم، الذين تحولوا من الأماكن التى ضربت بالقنابل والتى كانوا يعملون بها إلى الصناعات الحربية، ومن ثم عاد بسرعة الإنتاج الحربى فى هامبورج إلى حالته الطبيعية.

وبخلاف مساعدة المخابرات الاقتصادية المباشرة للعمليات العسكرية، فإنه يجب عليها وقت الحرب أن تساهم فى التقديرات الاستراتيجية المتلاحقة التى تعطى كبار المسئولين فى الدولة صورة واضحة عن حالة العدو، والفترة التى يمكن أن يصمد فيها، ونوع المفاوضات التى قد يستجيب لها، وموضوعات المخابرات الاقتصادية هنا هى تقريبا الموضوعات نفسها التى سبق أن وصفناها: القوى البشرية، والإنتاج الصناعى، واحتياطى المخزون، والتجارة، والمال وإجمالى الإنتاج القومى، كما أن طرق الجمع والتحليل هى نفسها أيضا، مع أنه يصعب الحصول على الإحصائيات التى تنشر وقت الحرب.

ومن جهة أخرى، قد يصبح من السهل الحصول على مصادر المعلومات الأخرى من الصور الجوية أو المعدات التى يستولى عليها من العدو، فمثلا كان أحد المصادر التى أثبتت أنها ذات قيمة خاصة للمخابرات في الحرب العالمية الثانية هو علامات المصانع التى توضع على المعدات الصناعية التى تم الاستيلاء عليها.

والعلامات هى الاسم، وطوابع الفحص، والأرقام المسلسلة التى تصب على المطاط أو

المواد الأخرى، وقد تكشف العلامات عن المنتجين، أو زمان الصناعة ومكانها، وخواص التشغيل، والكمية المنتجة والإمكانات. وفى الحرب العالمية الثانية كان لتحليل العلامات فائدة كبيرة فى تصحيح تقديرات خاطئة لإنتاج العدو بواسطة طرق أخرى.

فبدراسة الأرقام المسلسلة والعلامات الأخرى على حوالى ١٣٠٠٠ من الإطارات الألمانية، استطاع ضباط المخابرات الاقتصادية فى الولايات المتحدة أن يحسبوا عدد الإطارات التى يتم يصنعها كل شهر صناع الإطارات الألمانية، وبينت دراسة الأرقام المصبوبة على الإطارات عدد القوالب التى استخدمها المنتجون، وبمعرفة إمكانية القالب الواحد، أمكن حساب كل إمكانات الإنتاج للصناع الألمان، ومكنت العلامات على الإطارات التى تبين النسبة المئوية للمطاط المستعمل ـ ضباط المخابرات ـ من تحديد كيفية استخدام الألمان للمخزون من المطاط الخام، وأمكن بحساب إطارات الطائرات مراجعة تقديرات إنتاج الطائرات.

وكشف تحليل الأرقام المسلسلة على الدبابات الألمانية أن العمليات الحسابية السابقة لإنتاج الدبابات الألمانية كان يزيد على الرقم الصحيح بكثير، ودلت الأرقام المسلسلة على أن إنتاج عام ١٩٤٢ كان ٣٤٠٠ مقابل العدد ١٨٠٠٠ الذى كان مفهوما قبل ذلك، وكانت العلامات على صندوق التروس ومدافع الدبابات وأجهزة التبريد ومحركات إدارة الأبراج وبوجى العجلات وبعض المركبات الأخرى، هى بمثابة معلومات إضافية تخضع لمراجعات مستقلة عن العمليات الحسابية لإنتاج الدبابات.

ومن بين المنتجات الألمانية الأخرى التى تعرضت لتحليل العلامات، السيارات والمدافع والذخيرة والقنابل الطائرة والصواريخ، وقد أكدت المقارنة بالمعلومات الألمانية الرسمية ـ التى أمكن الحصول عليها بعد الهدنة ـ ضرورة الاعتماد الكبير على التقديرات المستخلصة من تحليل العلامات.

دور المخابرات فى الحرب الاقتصادية: إن الضغوط الاقتصادية على العدو فى أثناء الحرب ـ الحظر الاقتصادى، تحريم الشراء، وتجميد الأموال مثلا ـ إنما هو عمل مكمل للهجوم العسكرى، هذا بالإضافة إلى أن الحرب الاقتصادية تطبق أيضا فى المواقف التى لم تصل إلى الحرب الفعلية لكى تقلل من إمكانات الدول غير الصديقة على العدوان.

وللمخابرات الاقتصادية علاقة تاريخية وثيقة بالحرب الاقتصادية. ففى بريطانيا، كانت وزارة الحرب الاقتصادية تعمل بمثابة وكالة المخابرات الاقتصادية فى بداية الحرب العالمية الثانية، وفى الولايات المتحدة تحملت هيئة الحرب الاقتصادية مسئولية المخابرات

الاقتصادية، وقد بينت التجربة حيوية المخابرات الاقتصادية الدقيقة فى اختيار وسائل الحرب الاقتصادية وتعزيزها.

ففى عمليات الرقابة على السفن فإن التصاريح الملاحية ومستندات السفن والقيود على تموين السفن ، يقصد من ورائها منع الشحنات المرسلة إلى دولة غير صديقة أو بواسطتها، والمخابرات الاقتصادية التى تأتى غالبا من المصادر السرية، ضرورية فى تحديد ما إذا كانت هذه الشحنات مرسلة من أجل أغراض غير ودية، وقد تصدر إشارات للأسطول البحرى لاعتراض البواخر على أساس المعلومات التى وصلت من المخابرات الاقتصادية.

وعند إدراج التجار فى الدول المحايدة التى يكتشف أنهم يتاجرون مع الدول غير الصديقة فى القائمة السوداء، وفرض الحظر على الصادرات إليهم أو بعض المعاملات التجارية الأخرى فإن المخابرات الاقتصادية هى المسئولة عن تجميع الوثائق التى تبين أسماء الشركات التجارية، والملاك الحقيقيين، والعلاقات مع الشركات الأخرى، وسجل الصفقات المشبوهة وغيرها من المعلومات.

كما أن من واجب المخابرات الاقتصادية أن تساعد فى اختيار المنتجات التى يعتبر تصديرها فائدة استراتيجية للدول غير الصديقة، وقد يشمل هذا تحديدا للاحتياجات المدنية المشروعة لتلك الدول، حتى يستطيع الضباط العاملون فرض رقابة على كمية صادرات السلع المختارة التى تزيد على تلك الاحتياجات.

وحينما تجمد أموال أجنبية، تصدر تعليمات إلى البنوك القومية بعدم السماح بعقد صفقات تدرج فى حسابات تلك الدول أو فى حسابات مواطنيها، ومن شأن المخابرات الاقتصادية أن تقدم المعلومات التى تبين أن لشركات معينة مصلحة فى الحسابات التى يملكها الآخرون، وكمثال لذلك كان رجال الأعمال السويسريون ـ الذين يعملون باسم الألمان ـ هم ملاك حسابات الدولار الأمريكى الكبيرة فى الحرب العالمية الثانية.

وغالبا ما تسعى الدول المعادية إلى تغطية ملكيتها للممتلكات، والأوراق المالية وبعض الأصول الأخرى فى الخارج، ومن شأن المخابرات الاقتصادية مرة أخرى أن تقدم معلومات تبين الملكية الحقيقية لهذه الأصول.

وفى حالة الشراء المانع الذى يهدف إلى منع سلع هامة من الوصول إلى أيدى العدو، فإن القرار باتخاذ هذه العملية الباهظة التكاليف يتوقف على قرار المخابرات الاقتصادية بما يوضح بأن هذا الإنتاج ناقص فعلا فى الدولة وأنه حيوى جدا للإنتاج الحربى للعدو،

وقد أدى شراء الحلفاء لآلات التوجيه من السويد إلى تحديد إمكانية حصول الألمان على هذه المنتجات في الحرب العالمية الثانية.

مخابرات القتال

إن الوضع الحربى لدولة هو أحد المكونات العظمى لقوامها الاستراتيجى، لدرجة أن تقديرات وقت السلم تحتاج لتحليل شامل لمخابرات القوات المسلحة، كما أنها كحقيقة مرذولة أن يكون الحصول على مخابرات القوات المسلحة وقت السلم أصعب بكثير من الحصول عليها فى وقت الحرب. فالاستطلاع الأرضى والجوى واستجواب أسرى الحرب وحصر مهمات العدو المستولى عليها، كل ذلك يوصل إلى حقائق مستمرة فى أثناء العمليات الحربية، أكثر بكثير مما يمكن الحصول عليه فى وقت السلم.

مشتملات المعلومات العسكرية: وتشمل المعلومات العسكرية تفصيلات عن النظريات العسكرية، وعن البناء الحربى للعدو على كل المستويات، والنظم الأساسية لقواته المسلحة، وخططه الحربية، وخططه فى توزيع قواته وتعبئتها، ونظمها الاستراتيجية والتكتيكية، كما يدخل فى ذلك جداول تنظيم القوات المسلحة، وما يطلق عليه تنظيم القوات للمعركة التى بدورها تشمل المعلومات العامة عن أماكن الوحدات البرية والبحرية والجوية، والبيانات الفرعية كأسماء الضباط ورتبهم والشارات المميزة للوحدات.

وتشمل المعلومات العسكرية المطلوبة أيضا تفصيلات عن تطورات التسليح والأسلحة المختلفة، وكذا توزيع القوات المسلحة فى قطاعاتها، والملابس العسكرية ومهمات الجنود، وتاريخ حياة الضباط.

وتجميع الحقائق والمعلومات المشار إليها من شأنه أن يرسم التشريح - على حد القول - للمؤسسات الحربية فى وضعها المادى، فتعداد الماديات يلقى ضوءا إلى حد ما على قوة فاعلية القوات المسلحة، ولكن لكى تكتمل الصورة يجب أن يوجه الانتباه إلى غير المحسوسات، وهذا يتطلب بالضرورة تغيير الروح المعنوية وكذلك طرق التدريب، والنظريات الاستراتيجية والتكتيكية.

كان نابليون يبدى اهتماما كاملا بالصفات الخلقية للقادة الأعداء، وكان «كارل شولمينستر» رئيس مخابراته يحصل على جميع أنواع المعلومات عن الحياة الخاصة وعادات قواد العدو، وكان نابليون حينما يضع خطط حملاته الحربية يوجه اهتماما كبيرا إلى

دراسة أخلاق قواد العدو ونقائصهم، بقدر ما يوجه من اهتمام بأوضاع الجيوش التى يقودها ومهماتها.

والمخابرات عن عمليات نقل القوات وتموينها تحتاج إلى بحث المحسوسات وغير المحسوسات مجتمعة، فالاحتياجات من التعيينات والوقود والذخيرة والمعدات الطبية والمواد الأخرى يجب أن تحصى، وكذلك يجب أن يحصى عدد القاطرات والسفن وسيارت النقل والطائرات ووحدات المواصلات الأخرى المطلوبة لنقل الرجال والعتاد فى ظروف خاصة، وينبغى أن توزن الاحتياجات فى ضوء الإمكانات، مع إعطاء اعتبار خاص لاحتمال تعرضها لأية معوقات.

والطوارئ فى المخابرات الحربية تحدث عندما يظهر نشاط جديد، مثل تحرك القوات إلى الحدود، وتراشق المدفعية بين قوتين متخاصمتين، ونقل العتاد الحربى من دولة إلى أخرى، وتجربة أو إدخال أسلحة جديدة مثلا، وكثيرا ما يحدث أن تعجز المخابرات الحربية بمفردها عن عمل التقييم، وهنا يلزم البحث المشترك مع المخابرات السياسية وغيرها لتقدير المغزى الكامل للنشاط، فمثلا تدفق الأسلحة إلى إسرائيل، واستمرار الشحن البحرى للأسلحة والمعدات لأى بلد يتطلب ذلك تقييما فى ضوء العوامل السياسية والحربية والاقتصادية السائدة فى هذا البلد.

تقدير القوة العسكرية: ولندخل الآن فى شىء من التفصيل، ونسأل: ما المعلومات التى يجب أن تعرفها المخابرات لتقدير القوة العسكرية لدولة ما، تلك القوة التى تعتمد عليها فى خوض غمار الحرب؟

هناك كثير من المعلومات يجب أن نلم بها، ولكننا سنكتفى بذكر أهم المعلومات التى يجب أن نحصل عليها:

١ ـ عدد الرجال الموجودين تحت السلاح.

٢ ـ نسبة توزيعهم على الأسلحة الحربية الثلاثة: القوات البرية، القوات الجوية، القوات البحرية.

٣ ـ تنظيمها التكتيكى والإدارى، ونوع عتادها وكميتها، والأسلحة الكبيرة والصغيرة بحسب نوعها وأدائها، ووسائل الدفاع الثابتة، وبيان الطائرات والبواخر الحربية بحسب نوعها ووظيفتها، وطبيعة المنشآت الحربية: الترسانة، المطارات وورش الإصلاح، أحواض السفن.. إلخ.

٤ ـ طبيعة إمداداتها والخدمات الطبية.

٥ ـ طرق التجنيد المتبعة ووسائل التدريب ودرجته.

٦ ـ الخبرة تحت السلاح والخبرة فى أثناء القتال.

٧ ـ طراز الضباط وعددهم.

٨ ـ نوع عمل الموظفين.

٩ ـ شخصية الضباط ذوى الأهمية.

١٠ ـ درجة تقدير الشعب للقوات المسلحة.

١١ـ طبيعة التقاليد العسكرية وقوتها.

كل هذه الأشياء تنطوى تحت عنوانين كبيرين هما:

(١) المهارة العسكرية.

(٢) الروح المعنوية.

ولو توسعنا قليلا فى الشرح لتضاعفت هذه العناوين، فمثلا إذا طلب من المخابرات معلومات عن مطار للعمليات، فما المعلومات التى يجب أن تحصل عليها؟

التحليل: يمكن للمخابرات أن تنظر إلى هذه المشكلة من عدة زوايا:

أولا: يجب أن يحلل المطار من وجهة النظر الآتية:

١ ـ كيف يمكن لعدو محتمل أن يستخدمه؟ وما درجة كفايته من ناحية تحقيق أغراض هذا العدو؟ وأين موضعه تماما على الخريطة وموقعه بالنسبة لغيره من المطارات ومراكز الإمدادات؟ وما مدى ارتفاعه عن سطح البحر؟ وما تسهيلات الإمدادات التى يتمتع بها؟ مثل موضعه فى شبكة النقل والمواصلات وفى شبكة القوة الكهربائية؟ وطبيعة ورشة وعنابر الطائرات الموجودة به وثكناته، ومخازن الوقود والشحوم ومخازن الذخيرة.

٢ ـ ما نوع الطائرات التى يمكن أن يستوعبها وكم عددها ؟ وما مدى صلاحيته لهبوط أنواع الطائرات؟ وما أخطار الملاحة الجوية التى تحيط به مثل الطقس، والمناخ، والجبال وغيرها من العقبات الطبيعية، وأين توجد المدافع المضادة للطائرات، وما وسائل إطلاق الدخان الموجودة به؟

ثانيا: يمكن تحليل هذا المطار نفسه من جانب تعرضه للهجوم، وفى هذه الحالة يمكن تطبيق كثير من الخصائص التى ذكرناها سابقا وأن تكن هناك خصائص أخرى جديدة أهمها ما يلى:

١ ـ ما الخصائص المميزة للمطار كما ترى من الجو؟

٢ ـ ما مدى إمكان التغلب على الجانب المادى من أجزاء المطار التى أنشأتها الدولة؟ ومدى إمكان إصلاحها لو أنها تعرضت لقذف القنابل من الجو؟

ثالثا: يمكن تحليل هذا المطار من جانب فائدته لمن يستولى عليه، وقد يستدعى هذا التحليل عددا آخر من المعلومات التفصيلية عن المعدات الموجودة فى المطار:

١ ـ هل يمكن استخدام معدات الورش إذا استولينا عليها لإصلاح طائراتنا؟

٢ ـ هل يمكن أيضا استعمال الدراوى ومواقف الطائرات؟

وإذا لم يكن ذلك مستطاعا فما مدى التعديل اللازم إجراؤه بها ؟... إلخ. وعندما تكتمل المعلومات التى تعطى الإجابة على هذه الأسئلة وكثير غيرها فيما يتعلق بجميع الطائرات الجوية الموجودة فى البلاد، عندئذ يكون قد اكتمل هذا الجزء الذى يعتبر أحد أجزاء القوى العسكرية، والموضوعات التى من هذا القبيل والتى تنطبق أيضا على جميع المنشآت الأخرى أو القطع الحربية الكبيرة، كالقواعد البحرية والترسانات والبوارج الحربية، وهنا أيضا تكون المعلومات التى تجمع للإجابة على الأسئلة التى تتعلق بها جزءا من مادة المعلومات الاستراتيجية.

مراقبة التطورات: هذا ومن أهم واجبات المخابرات العسكرية، مراقبة كل ما يطرأ على القوة العسكرية للدولة الأجنبية من تطورات وتعديلات، ويجب أن تبين تقاريرها التشريع الجديد الذى سيقرر حجم القوة العسكرية وصفتها فى العام نفسه أو الأعوام القادمة، كما ينبغى تتبع أثر سياسات التجنيد ومدى نجاحها أو فشلها، وتتبع أثر التغييرات التى تدخل على تدريب الجند والضباط حديثى العهد بالخدمة، كذلك يجب عليها أن تعرف التحسينات التى تدخل على تعليم القوات والمستوى الاجتماعى الذى يجند منه الضباط الجدد والمركز المالى والاجتماعى للجنود والضباط، ومهما يكن من شأن الصعوبات، ينبغى على هذه التقارير أن تتبع تلك التغييرات التى يعتبرها هذا البلد الآخر بحق من أسراره العسكرية الخاصة مثل:

١ ـ الطرادات الجديدة.

٢ ـ أنواع الطائرات الجديدة.

٣ ـ الأسلحة الجديدة من جميع الأنواع الفتاكة.

٤ ـ الأدوات الجديدة التى تستهدف تحسين الكفاية فى القتال.

المعلومات الطبوغرافية: والمعلومات الطبوغرافية بالنسبة للمخابرات العسكرية على غاية من الأهمية، لقد كان أول تقرير مخابرات من هذا النوع هو ما أعد لتحتمس الثالث عام ١٤٧٩ ق.م في حملة أرمجيدو. كان أمام جيش تحتمس الذى كان متجها نحو مدينة «يما» الواقعة على بعد ١٦ ميلا جنوب غرب مجيدو، أن يختار طريقا من ثلاثة طرق تؤدى إلى المدينة، وكان التحرك فى طريق قريب من العدو مسألة دقيقة، ففكر تحتمس فى نشر قواته على أفضل الطرق الثلاثة، فبعث برجال الاستكشاف، وعادوا إليه بمعلومات عن الطرق المختلفة وقام بتقدير قيمة هذه المعلومات بواسطة رئيس أركان حربه الذى أوصى باستخدام الطريق الأوسط، ولكن تحتمس رأى استخدام الطريق الشمالى، وغض النظر عن توصية رئيس أركان حربه.

وتحرك صوب مجيدو على الطريق الشمالى الذى أثبت فى الواقع أنه كان مثاليا فى صلاحيته للمناورة.

وتقدمت المخابرات العسكرية الحديثة فى جمع المعلومات الطبوغرافية التى استرعت اهتمام القادة فى القرن التاسع عشر، ففى هذا الوقت كانت المعلومات الخاصة بالأراضى تعتبر أكثر أهمية من معرفة طبيعة وقوة الجيوش الأجنبية.

واليوم ما زالت أعمال المساحة العسكرية وإعداد الخرائط العامة، وكذلك الخرائط البحرية تكون جزءا أساسيا فى عمل مخابرات الجيش والبحرية. إن إعداد الخرائط يعتبر من أعمال المخابرات المستمرة، وهى عملية لا تتوقف أبدا، ذلك لأن الحدود السياسية والتغييرات التى يحدثها الإنسان على الأرض لا تنقطع أبدا.

وقد تكون بعض الحقائق والمعلومات التى يريدها ضابط المخابرات الطبوغرافية فى يد حكومة أجنبية، وعندئذ فإن جزءا كبيرا من عمله يتكون من مقارنة المواد المستقاة من مصادر علنية، ويتوقف الكيف فى هذا العمل إلى حد كبير على مكتبات الخرائط التى تحتفظ بها المخابرات الطبوغرافية، ومن ثم فبفضل مساعدة المصادر العلنية والمواد المصنفة تتمكن المخابرات الطبوغرافية من الحصول على المعلومات الطبوغرافية، مثل التضاريس وأشكال أرض وأنماط الصرف، وكذا معرفة المناطق التى تعتبر أضعف مناطق الدفاع الطبيعى ضد الهجوم، كما تمكنها من الحصول على معلومات عن الجو والطقس مثل درجة الحرارة والسحب والضباب والرطوبة والرياح، وتستطيع أن تعرف متى تكون العواصف خطرا على العمليات الجوية أو البرمائية.

ومعلومات المخابرات الطبوغرافية عن المناطق الجغرافية تكون كافية لإصدار تقديرات

عن إمكانية الدفاع عنها وإمكان حركة المرور فيها «أنماط الشوارع وأنواع الأبنية وأماكن المرافق والمنشآت الحيوية الأخرى وتوزيع السكان». كذلك تجمع معلومات عن الشواطئ ونقاط الإرساء وعن المد والجزر والإحداثيات والمنحدرات، كما أن دراستها فيما يختص بالسكك الحديد والمظاهر الأخرى للمواصلات، تسهم في معرفة المواقع المحتملة لقواعد المقذوفات.

وغالبا ما تقوم المخابرات الطبوغرافية بتقديم المعلومات عن التقسيم الجغرافى للدولة وتاريخ كل منطقة، وخطوط تقسيم المياه، والمسالك الرئيسية، والخصائص الجنسية للسكان المحليين والاعتبارات الأخرى المتعلقة بهذا الموضوع.

ويعاون المخابرات الطبوغرافية المخابرات الاقتصادية بإعداد خرائط وتفصيلات أخرى معينة، مثل درجة الارتفاع، ودرجة الحرارة، وسقوط الأمطار التى تؤثر على النشاط الإنتاجى، وكلما امتد مجال الأسلحة الحديثة وجدت المخابرات الطبوغرافية فرصة للتعاون مع المخابرات العلمية، فالطائرات المزودة بالرجال فى الحرب العالمية الثانية كان فى استطاعتها أن تميز أهدافا لم تكن معروفة معرفة دقيقة، ومن يتولون استخدام الأرض، وإظهار المجرى الرئيسى للمرور، وتدفق السلع وقذف الأسلحة الصاروخية يجب أن يكونوا على علم بالأماكن الواقعة على «أرض» ما، والتى لا يمكن تعيينها على الخرائط تعيينا كافيا، هذه كلها والمشاكل المتعلقة بها قد عادت بالمخابرات الطبوغرافية إلى ما قبل عهد موسى عام ١٥٠٠ قبل الميلاد، عندما أرسل جواسيسه إلى أرض كنعان قائلا لهم «اصعدوا الجبل وانظروا إلى الأرض». إن مكتب المخابرات الطبوغرافية الذى يقوم اليوم بدراسة ما هى الأرض؟ هو فى طليعة التطورات الواقعة فى علم المساحة، وفى علم المحيطات، وعلم الطبقات الجوية، وعلم الجاذبية الأرضية.

أهمية المعلومات الاستراتيجية وقت الحرب: وفى أثناء الحروب تكون للمعلومات العسكرية التى تجمعها المخابرات أهمية كبيرة وأثر أكبر على سير المعارك، وإذا أصابت القيادة السياسية عقدة الغرور، وعدم الرغبة فى معرفة شىء عن كارثة وشيكة الوقوع، فإن النتيجة التى لا مفر منها هى حدوث الكارثة وعدم إمكان تداركها، لأن الفرصة السانحة تكون قد ضاعت. ونذكر الأحداث التالية فى العام الأخير من الحرب العالمية الثانية كمثال:

فى عشية اليوم الأول من عام ١٩٤٥ جلس القائد العام الألمانى «هينزجوداريان» فى مقر أدولف هتلر فى انتظار وصول تقرير عن الموقف العسكرى، كان جوداريان قد اضطر للجلاء عن مقر قيادته فى بروسيا الشرقية نتيجة ضغط الهجوم الروسى، فانتقل إلى

«تسيجنبرج» فى «هسن». وأخيرا انتقل إلى برلين حيث مقر القيادة العامة والقيادة العليا للجيش.

كانت حقيبة جوداريان تحمل ما لا تصل إليه أحلام أى قائد عام، ذلك أنها كانت تحوى الخطة الكاملة لهجوم العدو، وكان جوداريان يعرف تماما كيف يواجه هذا الهجوم، وأدرك جوداريان أنه يجب سحب جميع القوات من الجبهتين الغربية والجنوبية فورا وبلا تردد لاستخدامها فى مواجهة الهجوم الروسى الضخم. كانت هناك فترة عشرة أيام يمكن فيها اتخاذ هذا الإجراء، فقد تنبأ الجنرال جيلين رجل المخابرات الذكى بعدم قيام الروس بهذا الهجوم قبل العاشر من شهر يناير سنة ١٩٤٥، ولم يكن هناك ما يثير شك جوداريان فى مضمون تحليل المخابرات للموقف، وهكذا توافرت عشرة أيام لإنقاذ الموقف فى الجبهة الشرقية، ولكن ما قول «الزعيم» فى ذلك يا ترى؟

لقد ترك «الزعيم» القائد العام فى انتظاره حتى ينتهى من إضاءة كنائس قرى هسن العليا احتفالا بالعام الجديد. وكان مشهدا مثيرا حينما فتح ضابطان باب الغرفة أمام القائد العام ، تلك الغرفة التى كان يجلس فيها مجنون يلعب آخر ما لديه من ورق، كان يستطيع بموجبه إنقاذ دولته، ولم تكن هذه البقية من الورق سوى الخرائط التى استعملها فى القيام بلعبته، وبهذه الخرائط أخذ يلوح فى وجه القائد العام.

لم يتأثر القائد العام بما فعل الزعيم، وأخرج ورقته من جيبه ثم قام بتقديمها إلى الزعيم وهو يوضح انتصارات العدو، غير أن هتلر كان قد فقد الرغبة فى إلقاء نظرة على ما يقدم له، ومن ثم تدهورت الأمور، فما أن رأى هتلر ما قدم له، حتى هب واقفا وانتفخت أوداجه وارتعشت شفتاه غضبا، ثم صاح بأعلى صوته: «من ذلك الذى يثير هذا الغباء؟».... نظر جوداريان إلى الأرض ثم رد بصوت هادئ: إن الحكم على الموقف يرجع إلى الجنرال جيلين يا سيدى الزعيم! هاج هتلر وماج وهو يقول: «حرى بهذا الرجل أن يدخل مستشفى الأمراض العقلية!».

عندئذ تراجع الضباط الآخرون الموجودون بالغرفة خطوة إلى الوراء بلا قصد منهم، فقد كانت عيونهم معلقة بجوداريان، إذ كانوا يسألون أنفسهم كيف يستطيع الخروج من هذه الورطة؟

ولم يستسلم جوداريان، ذلك أن الأمر كله كان معلقا بمصير جبهة بأكملها، فأجاب بهدوء وبطء، وبأسلوب يحمل معنى التهديد: لا يمكن أن يوجد فى أية قيادة عامة فى العالم شخص مثل الجنرال جيلين فى مجال تقدير الأنباء يا سيدى الزعيم، وإذا أردت

إدخاله مستشفى الأمراض العقلية فهل لى أن أطلب حجز الزنزانة المجاورة له لنفسى، إننى أنتظر أوامركم؟

وما أن نطق جوداريان الكلمات الأخيرة حتى وقف معتدلا وضرب كعبى حذائه فى بعضهما منتظرا ما يصدره القائد الأعلى من حكم.

غير أن القائد الأعلى للحرب لاذ بالصمت ولمع فى عينيه بريق جنونى، ثم استند بكلتا يديه على المكتب ولم ينظر إلى القائد العام. لقد تجرأ جوداريان على أن يخاطب الزعيم بطريقة لم يسبقِ لأحد من قبل أن استخدمها. وفيما يتعلق بالزعيم فقد كان يعتقد أن مسألة الهجوم «الأحمر الشتوى» قد سويت.

بعد ذلك سافر جوداريان إلى تسوسن Zesser حيث التقى بجيلين، وشرح له ما دار مع الزعيم؟ ورد عليه جيلين بهز كتفيه وحسب.

لقد فهم جيلين ما يعنى جوداريان، غير أن الرجل الذى تنبأ بهجوم الروس على شرق ووسط ألمانيا لم يشأ أن يستسلم. فشجع الرجل رئيسه وسافر الرجلان إلى مقر الزعيم فى تسيجنبرج بهسن. وهناك وقف جيلين الرجل ذو الرأس الذى يتفجر ذكاء أمام الزعيم الرجل المريض ذى الأعصاب المحطمة والوجه المكدود.

نظر جيلين بعين نفاذة إلى القائد الأعلى للحرب وهو يوضح له أنه سوف يفقد المعركة الأخيرة. تحدث جيلين بهدوء وبصوت خافت ولم يرتفع صوته حينما أخذ يشرح للزعيم قوة الفرق المدرعة السوفييتية فى كل قطاع من قطاعات الجبهة. وظل صوته على نفس هذه الوتيرة حينما كان يتحدث عن تنبؤاته عن الوحدات التى سوف يستخدمها الجيش الأحمر فى الهجوم على كل مكان فى الجبهة.

أصغى هتلر إلى كل كلمة قالها جيلين، غير أنه لم يفهم أية كلمة مما قيل، إذ لم يكن ثمة ارتباط بين أذنه وذهنه، وهكذا لم يشأ هتلر أن يفهم، فقد كان الموقف فى نظر هتلر يتلخص فى أن السوفييت مجرد مجموعة عصابات لا رحمة فى قلوبها ولا إنسانية، عصابات ضعيفة لا يمكن أن تضع خطة هجومية بمثل هذه الدقة. كان ذلك هو الموقف فى نظره ولا موقف سواه، ومن ثم كان فى استطاعة جيلين الانصراف، وتبعه جوداريان الذى أدرك فى تلك اللحظة أنه قد فقد جيشه، وبعد أربعة أيام بدأ الهجوم الأحمر، وفى كل ليلة تمر على هذا الهجوم كان جيلين يقارن بين ما وقع فعلا وبين ما سبق أن تنبأ بوقوعه.

ولقد بدا لجيلين عندئذ أنه يكاد يدير ويوجه القوات السوفييتية، بيد أن جيلين كان أبعد نظرا فيما يتعلق بما ينشده الهجوم الروسى من أهداف، ذلك أنه كان ينظر إلى

السنوات القادمة ويأسى لما تخبئه الأقدار، ولقد عرف جيلين وقت ذاك أنه كان ورقة «الآس» التي لا تغلبها ورقة أخرى في لعبة الورق في مضمار تقدير المعلومات، وعلى ذلك ربما يأتي يوم يحتاجون فيه إليه مرة أخرى، لذا كان عليه أن يبدأ من جديد بمهارة.

إن تنظيم العدو الخاص بتوزيع القوات للمعركة، يعتبر في نظر كل إدارة مخابرات عسكرية أو بحرية أو جوية من الأمور الأساسية التي يجب عليها البحث عنها. إنه عبارة عن كشف يبين قواته وطريقة توزيعها، ونظام تكوينها وضباطها، والشارات التي تستخدمها. إنه يقدم كل المادة الخام الأساسية التي يستخدمها القائد في الميدان لتحضير خططه.

وعلى الرغم من الصعوبات الهائلة التي كان يتطلبها جمع المعلومات في حرب الباسفيك، فإن الولايات المتحدة قد نجحت بواسطة بعض الوسائل التي تبدو سحرية في الحصول على توزيع قوات المعركة ـ والتي يطلق عليها العسكريون «التنظيم للمعركة» الخاص بالجيش الياباني.

وفي صيف عام ١٩٤٤ بعد الاستيلاء على «سيبان» في الباسفيك، كانت الفرقتان ٥٠ مشاة و١٣٥ مشاة من ضمن الوحدات التي دمرتها القوات الأمريكية، وكان ذلك نتيجة المعلومات التي حصلت عليها المخابرات الأمريكية عن تنظيم المعركة الياباني، والذي ذكر أن هاتين الفرقتين كانتا جزءا من جيش كوانتونج المرابط في منشوريا.

ولم يكن ثمة خطأ إذ كانت الفرقتان فعلا جزءا من جيش كوانتونج، وقد أبيدتا فعلا في سيبان التي تبعد بضعة آلاف الأميال عن القوات الأصلية. وكان من نتيجة ذلك أن حصلت المخابرات الأمريكية على معلومات عن جميع الفرق اليابانية التي كانت موجودة في الباسفيك. ومن هذه المعلومات اكتشف أن جيش كوانتونج لم يكن إلا قوة خيالية، فلم تعد في منشوريا أية وحدة من الوحدات الإمبراطورية التي كان يتكون منها هذا الجيش العظيم تستطيع أن تشن حربا مخيفة مستقلة، فقد تم تدمير معظم وحدات هذا الجيش، كما نقلت الأخرى إلى مسارح عمليات أخرى سواء في بعض الجزر الأخرى من الباسفيك، أو جزائر الفلبين أو الصين. وحينئذ بدأت المخابرات البريطانية في جمع معلومات عن جيش كوانتونج الجديد، وبمساعدة «توزيع القوات للمعركة» الخاص بالجيش الياباني، والذي وضعته المخابرات البريطانية، اكتشف أن هذا الجيش الجديد يحتوي على فرق من درجة ثالثة أو رابعة، وكان بعضها عبارة عن قوة لواء فقط وتتكون من جنود رديئة جمعتهم طوكيو من حثالة قوتها البشرية. وتعد هذه العملية من أنجح

عمليات المخابرات، إذ إن تأثيرها يمكن أن يمتد إلى الاستراتيجية بل وإلى السياسة. كان من الواضح أنه إذا كان جيش كوانتونج ليس أكثر من قوة خيالية، فلا حاجة إذن إلى الجيش الأحمر ليقاتله ، وإذا لم تكن هناك حاجة إلى الجيش الأحمر فى الشرق الأقصى، فإنه ليس ثمة حاجة إذن للتدخل السوفييتى ضد اليابان.

وفى ذلك الوقت كان الزعماء العسكريون فى الولايات المتحدة يؤمنون إيمانا صادقا بمخابراتهم، كما كان الجنرال دوجلاس ماك آرثر فى الميدان يؤيدها إلى أقصى حد.

وفى ٢٥ من فبراير عام ١٩٤٥ فى أثناء انعقاد مؤتمر «فورستال» فى مانيلا قال ماك آرثر: «يجب أن يؤدى التزام الروس بشن حملة قوية ضد اليابانيين فى منشوكو إلى شل حركة جزء كبير من الجيش اليابانى».

وكان الكابتن إيليس زاكرياس قد عاد إلى واشنطون فى ديسمبر من عام ١٩٤٤ للعمل بصفة شخصية مع وزير الحربية مباشرة، وقدم تقريرا يحث على ضرورة تدخل السوفييت فى الشرق الأقصى. وحينما أصبح معروفا أن الرئيس روزفلت يضع خطته لمقابلة ستالين فى يالتا، وأنه يجرى إعداد الأوراق الخاصة بالموقف، ظل الجنرال مارشال متمسكا بقبوله لتقدير مخابرات الجيش، وألح على الرئيس بأن يعمل على إدخال الاتحاد السوفييتى فى حرب الشرق الأقصى. ولم يتغير الموقف حتى حينما أصبح استخدام القنبلة الذرية حقيقة واقعة، وعندما ذهب الرئيس ترومان إلى بوتسدام فى صيف عام ١٩٤٥، أخبر الجنرال دوايت أيزنهاور أن أحد أهدافه الرئيسية استدراج الاتحاد السوفييتى للدخول فى الحرب فى الشرق الأقصى.

كان هذا التصميم من جانب الرئيس ترومان مبنيا على بحث دقيق من جانب كبار مستشاريه العسكريين فى بوتسدام، ولكنه كان ضد نصيحة وزير الخارجية جيمس برنز، الذى كان يتلهف على إنهاء عملية اليابانيين قبل دخول السوفييت.

وأبدى الجنرال أيزنهاور للرئيس ترومان أن السوفييت يتلهفون على الدخول فى حرب الشرق الأقصى، وأنه فى رأى أيزنهاور أن اليابان قد انتهى أمرها، وأن هزيمتها أصبحت أمرا لا ريب فيه.

كما رجا السفير هاريمان الرئيس ترومان أن يبقى السوفييت خارج الحرب ضد اليابان، ولكن الجنرال مارشال فى النهاية، مؤيدا من وزير الحربية هنرى ستمسون، ساد فى النهاية، ولكنه كان مبنيا على معلومات خاطئة.

ودخل الروس الحرب، وتحطم أمامهم جيش كوانتونج الذائع الصيت، وحينما عرفت

الفرق اليابانية المقاتلة فى منشوريا، اتضح أن توزيع القوات للمعركة الذى كان موضوعا بمعرفة مخابرات الجيش الأمريكى كان خاطئا، وأن التوزيع الذى كان موضوعا بمعرفة البريطانيين كان صحيحا.

المخابرات العلمية

تعد المخابرات العلمية فى الواقع إحدى السمات الرئيسية لمخابرات هذا العصر، حيث يلعب العلم والتكنولوجيا دورا أساسيا فى حياة الإنسان، وعلى الرغم من أن هذا الموضوع من أصعب فروع المعرفة التى تتداولها منظمات المخابرات، فقد يكون من أيسر الطرق لنفهمه أن نستخدم الأسلوب التاريخى على أساس أنه أقصر الأساليب إقناعا لما يحويه من خبرة وتجارب الماضى، وليكون تقدمة لشرح مجال المخابرات العلمية فى الوقت الحاضر. على أننى أستميح القارىء عذرا فى سرد التفاصيل والإطالة، ولكن نظرا لأهمية المخابرات العلمية على أساس أنها مخابرات العصر، رأيت أن أسلك هذا المنهاج ولو شردت قليلا.

مظاهر تطور المخابرات العلمية: فى سبتمبر عام ١٩٣٩ ألقى هتلر خطابه المشهور عن إنتاج ألمانيا لأسلحة سرية جديدة، وساد الذعر بريطانيا بعد إذاعة هذا الخطاب نتيجة خطأ فى ترجمة الخطاب، وفى الواقع لم يحو خطابه أية إشارة تتعلق بالأسلحة السرية، فإن النص الذى سجلته الإذاعة البريطانية لهذا الخطاب لم يشر فيه هتلر إلى سلاح معين بالذات، ولكنه كان يشير إلى سلاح الطيران الألمانى Lult Walf بصفة عامة.

وفى نفس الوقت قامت المخابرات البريطانية بمحاولة للحصول على المعلومات، ورغم قلتها فقد استطاعت المخابرات البريطانية أن تستنتج أنه لابد أن تكون هناك أسلحة معينة يجب أن ينظر إليها بعين الجد، وهذه الأسلحة تشتمل ـ حسب ما جاء فى أول تقرير تقدمت به المخابرات ـ على قنابل موجهة وطائرات موجهة ومدافع بعيدة المدى وصواريخ.

وفى الأوقات العصيبة التى واجهتها بريطانيا مثل الفترة التى تلت قيام الحرب والفترة التى تلت خطاب هتلر، وكانت مصادر المعلومات التى لديها رغم حجمها الكبير غامضة قليلة القيمة،كانت تعتمد على أناس اعتقدوا تحت ضغط الموقف وشدته أن لديهم معلومات خطيرة، مع أن القسط الأكبر من هذه المعلومات كان عديم القيمة.

على أنه فـى الأيام التى أعقبت الخـطاب الذى ألقاه هتـلر ظهر بالصدفـة مصدر كان لمعلومـاته أهمية كبرى. ففـى يوم من الأيام تسلم المـلحق البحرى الإنجليـزى فى أوسلو رسالة مـن شخص مجهول يـخبره فيها أنـه إذا كانت بريطانـيا ترغب فى الحصـول على تقرير عن التطـورات التكنولوجية فى ألمانيا، فـكل ما عليها أن تفعله هو أن تـغير المقدمة التى تسبق إذاعـة النشرة الأخبارية التى تذاع باللـغة الألمانية من إذاعة لندن فى ليـلة معينة لكى تـقول: هالو.. هـنا لندن، بـدلا من الصيـغة التى اعـتادت أن تقدمـها بها. وعـندئذ سيـعرف مرسل الخـطاب أن بريطـانيا ترغـب فى الحصول عـلى هذه المعـلومات فيـقوم بإرسـالها. وغيـرت الإذاعة البريـطانيـة مقدمة الـنشرة الأخـبارية فى الـوقت الذى عيـنه المندوب، وفعلا وصل التقرير بعد ذلك.

ومن التـقرير عرف الإنجـليز أن الألمان لديـهم نوعان من أجـهزة الرادار، وأنهـم كانوا يقومون بتطوير صواريخ ضخمة، وأنه يوجد فى مدينة «بنيموند» مؤسسة هامة للتجارب، وأن الألمان يقـومون فى هذه المؤسسة بإجراء تجـارب على القـنابل الموجهـة التى تحمـلها الصواريخ، وكان التقريـر يحتوى أيضا على معلومات أخرى كانـت من الكثرة إلى درجة أن الكثيرين اعتقدوا أن التقرير لابد أن يكون خدعة دبرها الألمان، لأنه من المستحيل على رجل واحد أن يعرف كل هذه المعلومات التى يتـضمنها التقرير. ولكن بمرور الأيام بدأت التطورات تـظهر فى صورة حقيـقية تدريجيا، وأصبـح من الواضح أن التقريـر كان يضم معلومات صحيحة.

حدث هـذا فى أوائل نوفـمبر عام ١٩٣٩، وبـعد مضى شـهر رفع للـمسئولـين فى بريطانيا أول تقرير بإنـشاء منظمة للمخابرات العلمية، وعلى الرغـم من التقارير الكثيرة المتتالية التى كانـت تحث على أهمية إنشاء هذه المنظمة، فإن القلـيل منها وجد قبولا لدى السلطات.

كانت هذه التقارير تحث على ضرورة إقامة منظمة مستقلة للمخابرات العلمية، تعمل بصفة عامـة فى خدمة الأجهزة المختصة بـشئون الدفاع، وقد كان من الأسـباب التى دعت إلى تقديم هذا الاقتـراح تعدد الجهات التى تهتم بـالأسلحة الجديدة، فالبحريـة الإنجليزية مثلا كانت تهتم بالـقنبلة الموجهة طراز "H.Sr 293" لأن سفنها كانت هـدفا لهذا النوع من القنابل، وفـى الوقت نفسه كان سلاح الطيران الـبريطانى لا يقل اهتمامـا عن البحرية بهذه الـقنبلـة، لا لأنه كان من واجـبه أن يسقـط الطائرات الـتى تحمل مـثل هذه القـنابل فحسب، ولكنه أيضا ومن جهة أخرى يمكن الاستفادة من المعلومات الفنية عن هذه القنبلة فى تطوير صناعة القنابل فى بريطانيا.

وفضلا عن ذلك، فإن تركيز أعمال المخابرات العلمية فى جهاز واحد يقلل من عدد العلماء الذين سيعملون فى ميادين عدة ، فى الوقت الذى كانت تفتقر فيه بريطانيا للعدد الكبير من العلماء، هذا إلى أن المخابرات العلمية تتطلب رئيسا واحدا فقط لإدارتها والإشراف عليها.

وأدركت بريطانيا أن المخابرات العلمية اليقظة بما تستخدمه مما يستجد من وسائل تطبيق الأبحاث العلمية على أساليب الحرب لدى العدو، هى بمثابة الحارس الذى يقف على خط دفاعها الأول، ولا يكفى أن يقوم هذا الحارس الأمين بالكشف عن الخطر قبل وقوعه، ولكن ينبغى عليه أن يدق ناقوس الخطر لينذر بقرب وقوعه فى الوقت المناسب، وليس قبل الأوان، حتى لا ينتج عنه تبلد تجاه الخطر بسبب كثرة الرنين، ولا بعد فوات الأوان، لأنه قد يتعرض بذلك لكارثة مباغتة. كما أنه ينبغى على الحارس ألا يطلق إنذاره إلا عندما يلوح خطر حقيقى لا خطر زائف.

الألمان يستخدمون موجات الراديو: فى شهر يونيو سنة ١٩٤٠ وصلت للمخابرات البريطانية معلومات يعتمد عليها عن موضوع كان يشغلها، وهذه المعلومات أوصلتها إلى حقيقة هامة، هى أن الألمان استطاعوا تطوير طريقة تستخدم فيها موجات لاسلكية لإلقاء القنابل بصورة آلية، أى بدون رؤية الهدف بالعين، وهى الطريقة التى عرفت باسم «القصف الأعمى» Blind Bombing كان الألمان حريصين على إخفاء جهاز الإرسال فى طائراتهم التى صممت للقيام بعملية القصف الأعمى، ولكن الإنجليز استطاعوا أن ينجحوا فى إزاحة الستار عن هذا الجهاز، وكانت أهمية هذا الكشف عظيمة، ففى ذلك الوقت كانت القوات البريطانية قد أجليت عن دنكرك، وكان نظام الدفاع الجوى يؤدى مهمته خير أداء فى أثناء النهار، إلا أنه كان عاجزا عن أدائها فى الليل، وكان فى استطاعة جميع قاذفات القنابل الألمانية أن تغير على بريطانيا وتسقط جميع قنابلها على المنطقة التى تتقاطع فيها أشعة الراديو التى كانت تمتد حوالى نصف ميل فوق لندن، وفى ليلة ٢١ من يوليو عام ١٩٤٠ قامت طائرات الاستكشاف التابعة لسلاح الطيران البريطانى، واستطاعت أن تكشف الأشعة فى الوقت والمكان المتوقع.

وكان الإنجليز قد بدأوا حتى قبل أن تكتشف الأشعة بصفة نهائية فى تنفيذ بعض الإجراءات المضادة لتجميع هذه الأشعة وتعطيلها، وكانت هذه الإجراءات المضادة لتجميع هذه الأشعة وتعطيلها هى بداية حرب الراديو بينهم وبين الألمان. وعندما بدأ الألمان فى استخدام الأشعة بصورة جدية فى الأيام الأولى من فترة الغارات الجوية الليلية، كان الإنجليز قد استطاعوا ابتكار ما يكفى من الوسائل لإيجاد اضطراب فى خطوط سيرها

وعلى ذلك سقط عدد كبير من القنابل على مناطق مكشوفة فى الريف، فى حين كانت معدة لإسقاطها على هدف كبير مثل مدينة لندن. وثمة قصة ظلت تروى أكثر من شهرين خلال تلك الفترة وخلاصتها أنه لم يكن هناك من لديه الشجاعة الكافية ليخبر جورنج أن أشعته قد عطلت، ذلك لأن جورنج كان قد صرح بعد أن فشلت غارته الجوية النهارية على بريطانيا أنه سيتحول إلى الهجوم الليلى بواسطة استخدام الأشعة التى كان يعتقد أنه لا يمكن تعطيلها.

وكانت فترة القصف الأعمى من أمتع الفترات التى صادفت المخابرات البريطانية، إلا أنها لم تخل من مخاوف، ففى هذه الفترة أدرك المسئولون فى المخابرات لأول مرة الخطر الذى قد تتعرض له المخابرات من آراء الإخصائيين والخبراء. فالحقائق المتعلقة بالقصف الأعمى التى توصلت إليها، أعطيت فى الوقت نفسه إلى أحد العلماء ممن يعملون خارج نطاق المخابرات، والذى كان يعد مرجعا معترفا به فى شئون انتشار موجات الراديو. وصرح هذا العالم أن الحل الذى أوجدته المخابرات لهذه المشكلة لابد أن يكون خاطئا، لأنه من المستحيل إيجاد شعاع من الموجات القصيرة ينثنى حول الأرض بصورة كافية ويمكن التقاطه فى قاذفة قنابل تحلق فوق لندن، واقترح هذا العالم حلا آخر كان من الواضح أنه لا يتفق مع ما لدى المخابرات من أدلة، وكاد يؤدى ذلك إلى إلغاء الرحلة الجوية التى قامت بها طائرة الاستكشاف التى أكدت صحة الحل الذى توصلت إليه المخابرات، ولولا الأمر الذى أصدره تشرشل بصفته الشخصية لظل موضوع أشعة الراديو سرا مغلقا.

ولقد ثبت خلال فترة الحرب أن الخبراء الإنجليز كثيرا ما كانوا يخطئون فى آرائهم المتعلقة بالأسلحة الألمانية الجديدة، على الرغم من أنهم قد أثبتوا مرارا أنهم يفوقون زملاءهم الألمان فى الميدان الذى تخصصوا فيه، كما ثبت أن هناك عاملا أدى إلى وقوعهم فى هذه الأخطاء. إن الشىء الذى لم يستطع أحد أن يدركه فى ذلك الوقت، هو أن الخبير فى موضوع علمى لا يعتبر خير رجل يعهد إليه بتفسير المعلومات التى تصل إلى المخابرات من المصادر التى تعمل فى خدمتها، فهذا الخبير لا يستطيع أن يقوم بأعمال المقارنة والتصنيف، إنما هو فى الواقع مصدر من مصادر المعلومات، فهو ذلك المصدر الذى يتجسس على قوانين الطبيعة إلى المدى الذى يؤثر فيه على الأسئلة موضع الدراسة، فهو إذن مصدر قيم للمعلومات لأن قوانين الطبيعة لا تعترف بحدود سياسية، ولكنه أيضا بشر غير معصوم من الخطأ كما هى الحال فى جميع مصادر المعلومات، وعلى ذلك فإنه إذا تعارض رأيه مع الصورة التى رسمتها المخابرات من الأدلة التى جمعتها من مصادر

المعلومات الأخرى، فينبغى فى هذه الحالة إعادة النظر فى هذه الأدلة، ولكن إذا ظهر رأيه معقولا بصورة قاطعة فى هذه الحالة يجب العودة إلى أدلة الخبير، وفحصها فحصا دقيقا بنفس الطريقة التى تتبع مع الأدلة التى تأتى عن طريق المصادر الأخرى. ولهذا السبب الذى يندر أن يقدره الخبير لا ينبغى أن تكون الكلمة الأخيرة فى الموضوع من جانبه، بل ينبغى أن تأتى الكلمة الأخيرة من جانب علماء آخرين لهم دراية واسعة بفن المخابرات.

هذه الحقائق هى التى ينبغى أن تكون الأسس التى يبنى عليها صرح منظمة للمخابرات العلمية قائمة بذاتها، وجميع التجارب التى أجريت فى فترة الحرب أثبتت أنها حقائق سليمة.

والآن نعود مرة أخرى إلى الغارات الجوية الليلية التى كان يشنها سلاح الطيران الألمانى على بريطانيا، لقد اشتبك الإنجليز فى معركة حامية مع إشعاعات الراديو خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٤٠ بعد أن أدرك الألمان أن القصف الأعمى قد فشل، ويرجع السبب فى قيام هذه المعركة إلى أن الألمان ابتدعوا طريقة إشعاع جديدة تتميز بدقتها الشديدة، وتستخدم جهازا أطلق عليه اسم «جهاز إكس» للتعمية، غير أن الإنجليز سرعان ما اكتشفوا طبيعة جهاز إكس هذا والطريقة التى يعمل بها، وكان هذا الجهاز يستعمل بواسطة تشكيل واحد فقط من الطائرات طراز "Kampl Grupploo" الذى أعد للقيام بعمليات القصف التى تتطلب دقة وإحكاما، ولكن على الرغم من أن الإنجليز قد استطاعوا فى الوقت المناسب تعطيل الأشعة الجديدة، فإنهم لسوء الحظ وقعوا فى خطأ فنى كان من نتيجته أن أصبحت عملية تعطيل الأشعة غير فعالة حتى نهاية العام تقريبا، وفى نفس الوقت خصص الألمان بعض الطائرات من طراز K.G.100 لإسقاط القنابل الحارقة، وبذلك تحدد الهدف لبقية الطائرات الألمانية المزودة بأجهزة القصف الأعمى، وكانت هذه هى بداية الطريقة التى عرفت باسم كشف الطريق، والتى اتبعتها قيادة قاذفات القنابل البريطانية فيما بعد. كانت منظمة «كوفنترى» هى أول هدف يهاجم بهذه الطريقة الجديدة التى تسببت فى إحداث دمار كبير، وأمكن للإنجليز مقاومتها فى شهر يناير عام ١٩٤١.

وبعد الفشل الذى منى به جهاز إكس حاول الألمان القيام بخدعة أخرى سميت باسم جهاز «واى» "Y Apparatus" ، وفى هذه المرة كان نجاح الإنجليز محققا لأنهم كانوا على علم به قبل أن يستخدمه الألمان ، وهذا يرجع إلى حد ما إلى توفيقهم للتكهن به، كما يرجع أيضا إلى تقرير «أوسلو» الذى سبق أن أشرنا إليه ، فبينما كانت طريقة إكس

تعتمد على إقامة تقاطع من موجات الراديو على منطقة الهدف كانت طريقة "Y" تستعمل موجة أو شعاعا واحدا فقط تتبعه قاذفة القنابل فى طيرانها.

وكان تقرير أوسلو قد ذكر أن الألمان يقومون بإجراء تجارب على مثل هذه الطريقة لتحديد المدى ـ والعجيب أن التقرير لم ترد به مطلقا أية إشارة عن الأشعة ـ غير أن المخابرات أدركت أن جهاز "Y" سوف يستخدم هذه الطريقة، وكان هذا التكهن بمثابة إنذار بما سيفاجأ به الألمان، كما أنه أتاح للإنجليز فسحة من الوقت لإعداد الوسيلة لمقاومة الطريقة الجديدة، وفى أول مناسبة قرر فيها الألمان الاعتماد على جهاز "Y" لتحديد الهدف، فوجئوا بنجاح الإنجليز فى إفساد هذه الطريقة، ومنذ ذلك الوقت، وجد الألمان أنفسهم مضطرين إلى قصر غاراتهم الجوية على أهداف تقع على الساحل، حيث لا يتطلب الأمر استخدام الأشعة، وبذلك زال الخطر بصفة مؤقتة.

ولقد أوضحت كل هذه الأعمال ما تستطيع المخابرات العلمية أن تقوم به من خدمات على الأقل من أجل سلاح الطيران، الأمر الذى جعل السلطات تسمح للمخابرات بالحصول على بعض العلماء لمعاونتها فى العمل، وعندما انتهت فترة الغارات الجوية الألمانية على بريطانيا، أصبح فى مقدورها أن تعطى مزيدا من الاهتمام لمخابرات الهجوم، وأعنى بذلك الحصول على معلومات تتعلق بوسائل دفاع العدو التى تستفيد منها عند القيام بهجومها عليه.

ولقد اتضح للمخابرات الإنجليزية أن مهمتها الجديدة أكثر صعوبة، ذلك لأنه فى فترة الغارات الجوية الألمانية كان لديها سيل لا ينقطع من الأسرى، ومن المعدات والوثائق التى تحصل عليها من حطام الطائرات التى كانت ـ عاجلا أو آجلا ـ تهديها إلى الطريق الصحيح، ولكن فى مخابرات الهجوم تنعدم أغلب هذه المصادر مما يجعل المهمة شاقة.

وعندما تحول الإنجليز إلى الهجوم، كان على مخابراتهم أن تقرر الطريقة التى تستطيع بها أن تحقق أعظم النتائج بجهودها المحدودة. لقد كانت معظم جهود الإنجليز العلمية فى ذلك الوقت موجهة إلى تطور الرادار، إذ كان الدفاع الليلى لديهم يعتمد إلى حد كبير على أجهزة الرادار، وبتزايد الغارات الجوية التى كانت تشن على المانيا كان ثمة احتمال كبير فى أن يبادر الألمان إلى الاعتماد على الرادار. وفى المحاولات التى قام بها الإنجليز للكشف عن أجهزة الرادار الخاصة بالألمان قامت المخابرات البريطانية بشن هجوم أساسى على نظم الدفاع الألمانية.

كانت الوسائل التى لدى المخابرات البريطانية والتى ستستخدمها فى هذا الهجوم

ضئيلة، ولذا كان لابد أن يكون هدفها الأول محدودا، فوجهت هجومها الرئيسى على سلسلة محطات الرادار التى أقامها الألمان على ساحل المانش، لأن هذه المحطات كانت ضمن مجال طائرات الاستطلاع الفوتوغرافى، بالإضافة إلى أنه يمكن بذلك التقاط الإشارات التى ترسلها بواسطة الراديو، وقد نجح هذا الهجوم المزدوج فى تحقيق النتيجة المطلوبة فى نفس الوقت تقريبا. إذ استطاعت وحدة الاستطلاع الفوتوغرافى أن تحصل على صورة جانبية من موقع قريب لأول نوع من محطات الرادار الألمانية، فى نفس الوقت تقريبا الذى استمع فيه أحد الضباط لأول مرة إلى الإشارات التى ترسلها، وكان ذلك فى شهر فبراير عام ١٩٤١. وبعد النجاح فى الكشف عن أول محطة كان من اليسير على الإنجليز أن يكتشفوا محطات مشابهة، وبمرور الأعوام استطاعوا تدريجيا جمع المعلومات التفصيلية عن سلسلة محطات الرادار الساحلية.

وبالطبع لم تكن هذه السلسلة هى الحزام الرئيسى لوسائل دفاع الألمان الليلية، وكان على الإنجليز أن يواصلوا عمليات الكشف، ولكن اختراق وسائل دفاع الألمان أصبح عملية يسيرة للغاية بعد المعلومات التى تجمعت لديهم عن صفات نوع واحد على الأقل من أجهزة الرادار الألمانية، وكان فى استطاعتهم حينئذ وضع خطة لهجوم أوسع نطاقا، كما كان فى استطاعتهم الاستماع إلى المحادثات التى تجرى بين طيارى المقاتلات الألمانية بواسطة التليفون اللاسلكى، وكانت هذه المقاتلات قد بدأت فى ذلك الوقت فى الظهور بطريقة تشكل خطرا كبيرا، وكان فى استطاعتهم تحليل هذه المحادثات على الرغم من أنها كانت بالطبع تستخدم الشفرة، وتمكنت المخابرات البريطانية بعد حل هذه الشفرة من أن تستنتج منها كل ما يتعلق بالوسائل التى كان الألمان يستخدمونها للمراقبة، كما كان فى مقدورها أيضا أن تركز اهتمامها على محطات الإرسال الألمانية، وبذلك استطاعت أن تكتشف مواقع المناطق التى توجد بها الطائرات المقاتلة الليلية، ولما كان عدد كبير من محطات الإرسال يقع فى الأراضى التى احتلها الألمان، فقد كلفت المخابرات البريطانية عملاءها فى هذه المناطق بالبحث عن محطات رادار تشبه تلك التى أقاموها على الساحل، وكان فى مقدورها بعد دراسة المعلومات الضئيلة التى كانت تصلها عن طريق هؤلاء العملاء، أن ترسل إحدى طائرات الاستطلاع الفوتوغرافى للحصول على صور لهذه المحطات، وطائرة أخرى خاصة لالتقاط إشارات الرادار التى ترسلها ـ وخلاصة القول أن الإنجليز تمكنوا من تجميع كل المصادر التى فى متناولهم للقيام بهجوم واحد كبير، وغالبا ما كانت توحى الأسلحة الجديدة للإنجليز بمصادر جديدة، فالرادار مثلا هو

الذى أوحى لهم بطائرة الاستكشاف المزودة بأجهزة الاستماع التى سرعان ما تطورت وأصبحت أحد مصادر المعلومات الذى تستخدمه بصورة منتظمة.

غارة برونيفال: وقد يكون من أيسر الأشياء على المرء أن يروى قصصا تدور حول الهجوم الذى شنته المخابرات الإنجليزية على وسائل الدفاع الليلية التى ابتدعها الألمان، غير أن المجال لا يسمح إلا بسرد قليل منها، ومن هذا القليل غارة برونيفال، لقد كانت تلك الغارة طعنة من الطعنات التى وصفها الألمان أنفسهم فيما بعد بأنها طعنة الاستطلاع الفنى العنيف، وكانت تعتمد على صورة فوتوغرافية، ولكن وراء هذه الصورة كانت القصة التالية:

بعد مطاردة امتدت من البحر الأسود إلى المانش، عثر أحد أفراد المخابرات الإنجليزية على بقعة ظهرت فى إحدى الصور الفوتوغرافية، وكانت البقعة من الصغر بحيث جعلت المختصين فى المخابرات يفحصون عدة صور أخرى، للتحقق من أن هذه البقعة ليست بقعة من الغبار، ولقد عثر على هذه البقعة بواسطة عملية من عمليات الاستنتاج، ذلك أن الانجليز كانوا يعلمون أن الألمان لديهم نوع من أجهزة الرادار عرف باسم «جهاز فورز برج» Wurzburg Apparatus، وكانت الشكوك تساورهم فى أن يقوم الألمان باستخدام هذا الجهاز بشكل ما للتحكم فى الطائرات المقاتلة الليلية، وتكهنت المخابرات الإنجليزية بأن هذا الجهاز لابد أن يكون صغيرا جدا لدرجة يصعب العثور عليه بدون مساعدة خارجية تأتى عن طريق الصور الجوية، ولكن كان من حسن طالع الإنجليز أن قام الألمان بوضع هذا الجهاز إلى جانب بعض الأجهزة الكبيرة التى كانت قد اكتشفت من قبل، وعلى ذلك قام الإنجليز بفحص جميع الصور التى التقطت للجهاز الكبير، بأمل العثور على بقعة أو بقع من هذا النوع، وأخيراً عثروا على بقعة قريبة من برونيفال وكان عليهم بعد ذلك أن يلتقطوا صورة لها، ولكن قبل أن يتاح للمخابرات الإنجليزية الوقت لتقديم طلب رسمى لالتقاط هذه الصور ساورت الشكوك «تونى هيل» قائد السرب الذى يعمل على طائرات التصوير الجوى، وعلى الفور استقل طائرته بصفة غير رسمية ليلقى نظرة على الجهاز، وعاد يحمل أنباء مثيرة بأن الجهاز يشبه وعاء عميقا كبيرا «سلطانية» وهو الشىء الذى توقعته المخابرات الإنجليزية، وكان الطيار يشعر بالخيبة لأن آلة التصوير فى طائرته قد تعطلت عن العمل، وفى اليوم التالى كان «تونى» على وشك الصعود بطائرته مرة أخرى بصفة غير رسمية أيضا عندما صدرت الأوامر بوقفه عن الطيران، لأن ثلاث طائرات من سرب آخر كانت قد صدرت إليها أوامر رسمية لالتقاط صور لنفس المنطقة فى نفس الوقت، غير أن «تونى» رفض إطاعة الأمر الذى صدر بمنعه من الطيران، واتجه

بطائرته إلـى الهدف، وعاد يحمل الصور المـطلوبة، وهذه الصور هى التـى قادت الإنجليز مباشرة للإغارة على برونيفال.

وقام «تونى هيل» فيما بعد بالتـقاط صور لأخطر الزوايا لمحطات الرادار، ولا شك فى أن الإنجليز كانوا مـدينين له بالشيء الكثيـر لبراعته وشجاعته، وإلى جـانب «تونى هيل» كان ثمة عدد كبير غـيره من مهرة الطيارين عملوا بوحدة الاستطـاع الفوتوغرافى، وقاموا بأعمال مجيدة. ويمكن فى هذا المجال أن نقـارن بين أعمال وحدة الاستطلاع الفوتوغرافى فى كل من ألمانيا وبريطانيا. فالألمان لم يحصلوا على صورة استطلاعية واحدة للندن التى تبعد ٥٠ ميـلا فقط من خط الساحل فـى الفترة ما بين ١٠ من ينـاير سنة ١٩٤١ إلى ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٤، فى حين تمكن الإنجليـز من الحصول بصفة مستمرة على صور لا من برلـين فحسب، ولكـن من بولندا ومن «بـروستر أورت» بالقـرب من كوينجـسبرج، حيث كان الألمان يظنون أنهم فى مأمن للتدريب على قنابل الطائرات.

ونجاح الغارة التى قـام بها الإنجليز على برونيفـال كان يعتمد فى النهايـة على الرقيب س. و. هـ. كوكس، الذى كان يعمل ميكانيـكى راديو فى سلاح الطيران الإنجليزى، ولـم يسبق له مطلقا مـغادرة إنجلترا لا برا ولا جوا، إلا أنه تطوع للقيام بهذه الـعملية الخطيرة، وبعد فترة قصيرة مـن التدريب، أسقطته إحدى الطائرات بالمظلة عـلى برونيفال. والواقع أن ما أبداه هذا الرقيب مـن مهارة وبرود أعصاب فى عملية تجريـد جهاز فورزبرج الذى لم يره قط مـن قبل تحت جنح الـليل وتحت وابل من الـنيران ، هو الذى جعـل من الغارة على برونيفال عملا ناجحا مرموقا على الرغم من أن الفيلم السينمائى الذى عرض باسم «مدرسة الأسرار» كـان يوحى موضوعه بـأن النصر الذى أحرزته بـريطانيا فى بـرونيفال، يرجع إلى العـلماء المدنيين. صحيح أن عالمـا مدنيا اشترك فى الغارة مع الجـانب البحرى منـها، وأبدى عدد كـبير آخر رغـبته فى الـتطوع، ولكـن ليس ثمـة شك فى أن الرقـيب كوكس الجندى المجهول كان له الفضل الأكبر فى هذه العملية.

العملاء السريون: على الرغم من أن الـغارة علـى برونيفـال كانت عـملا مجيـدا، فإن الأعمال التـى قام بها بعض العمـلاء السرين، وخاصة البلـجيكيين، كانت لا تقـل عنها فاعلـية، ومع أنهم كـانوا عرضة لنيـران رجال الحرس الألمانى، كـما كانوا عاجـزين عن معرفة ما إذا كانـت المعلومات التى يرسلونـها تصل بانتظام ، وما إذا كانـت مفيدة أو غير مفيدة، فإنهم لم يتـوقفوا عن إرسالها بكميات هائلة، ومن جمـيع قصص هؤلاء العملاء يمكننا أن نـختار قصة واحدة، هى قصة العـميل الذى طلبت منه المخابـرات الإنجليزية أن يزودها ببعض المعلومات عن الأنوار الكاشفـة الألمانية، فبدلا من تحمل مشقة الذهاب إلى

الريف، حيث يمكنه أن يكتشف مواقعها، آثر أن يقتحم الكوخ الذى يقيم فيه الضابط الألمانى المكلف بقيادة وحدة الأنوار الكاشفة التى وضعت فى أماكن متفرقة من بلجيكا، وحصل على خريطة توضح مواقع الأنوار الكاشفة ومحطات الرادار التى تقع تحت قيادته، كانت هذه الخريطة عونا هائلا للمخابرات البريطانية ، فقد زودتها فى الواقع بدليل حيوى ، أزال كثيرا من الغموض الذى يكتنف الصورة التى رسمتها المخابرات لسلاح الأنوار الكاشفة.

وثمة قصة أخرى، ففى نهاية سنة ١٩٤٢ تقريبا أصبح واضحا أن الألمان قد قرروا أخيرا تزويد عدد كبير من معتقلاتهم الليلية بأجهزة الرادار، وكان ثمة نقطة أو نقطتان تتعلقان بالإرسال الفعلى لهذه الأجهزة فى حاجة إلى التأكد من صحتهما، وعلى ذلك كلفت إحدى طائرات الاستكشاف التابعة للسلاح الجوى الإنجليزى، بتتبع موجات هذا الجهاز أمام إحدى المقاتلات الليلية الألمانية، لترى ما إذا كان فى الإمكان الاستماع إليها، ونجحت الطائرة فى أداء مهمتها على الرغم من تعرضها إحدى عشرة مرة لهجوم شنته عليها إحدى الطائرات المقاتلة الألمانية، وعلى الرغم من إصابة جميع أفراد طاقمها تقريبا، وكذا إصابة الضابط «جوردون» الذى كان يعمل على جهاز الاستقبال بشظية مدفع فى رأسه، إلا أنه واصل الاستماع وواصل تحذير قائد طائرته من اقتراب الطائرة المقاتلة الألمانية، وأخيرا استطاعت الطائرة الإنجليزية أن تعود إلى الوطن، غير أن قائدها اضطر إلى إسقاط الجرحى بالمظلات فوق كانتربرى ومعهم المعلومات الحيوية التى استطاعوا الحصول عليها، ثم عاد بطائرته إلى الساحل مرة أخرى وهبط فى البحر، ذلك لأن الطائرة كانت فى حالة سيئة جدا لا تمكنها من الهبوط على البر ولكن أمكن إنقاذ الجميع.

هذه نماذج قليلة من قصص كثيرة حدثت خلال فترة الهجوم الذى شنته المخابرات الإنجليزية على الألمان، والذى انتهى فى أواخر عام ١٩٤٢، بالحصول على كافة المعلومات عن نظم الدفاع الألمانية الموجودة فى ذلك الوقت.

الصاروخ البعيد المدى: غير أن مشكلة الدفاع الليلى بالنسبة للإنجليز عادت إلى الظهور مرة أخرى بمجرد أن لاح تهديد جديد، هذا التهديد كان يتمثل فى الصاروخ البعيد المدى، وربما كانت القصة التى تكمن وراء هذا الصاروخ قصة عادية، أو يصح أن تحل هذه المشكلة عن طريق تطبيق الوسائل الإنجليزية المعروفة فى الهجوم، تلك التى أصبحت فى ذلك الوقت على درجة كبيرة من الكفاءة، ولكن لسوء حظ الإنجليز تسبب قسم من أقسام المخابرات الإنجليزية ـ على الرغم من أنه فسر التقارير الأولى التى تسلمتها المخابرات بأنها تشير إلى صاروخ بعيد المدى، وعلى الرغم من أنه كان موفقا فى هذا

التفسير - فى وقوع اضطراب لا نهاية له لأنه دق ناقوس الإنذار قبل الأوان، ولقد أدى ذلك إلى بث الرعب فى النفوس، وأشاع الاعتقاد فى شهر مايو عام ١٩٤٣ أن لندن ستتعرض بعد بضعة أسابيع إلى هجوم بواسطة صواريخ تزن ٨٠ طنا ومزودة برؤوس تزن عشرة أطنان. وكانت منظمة المخابرات العلمية قد حصلت على نفس المعلومات ولكنها لم تحاول أن تدق ناقوس الإنذار مطلقاً، واكتفت بإبلاغ بعض كبار الضباط بأنها تتابع الصاروخ الذى يجرى عليه الألمان تجارب فى مدينة بينيموند لأن ما لديها من معلومات عنه لم تكن كافية، ومن المؤكد أيضا أنه لم يكن لدى أحد أية معلومات تكفى لاتخاذ أى تدابير مضادة فى هذا الشأن، والشيء الذى أوصت به منظمة المخابرات العلمية هو عدم إثارة الذعر والهلع بل طالبت بالسعى للحصول على معلومات وحقائق جديدة، إذ إن السعى وراء المعلومات الجديدة هو العقيدة التى ينبغى أن يؤمن بها ضابط المخابرات.

ومرة أخرى وضعت خطة للهجوم، وعن طريق محاولة طويلة استطاعت المخابرات الإنجليزية أن تصل إلى أعمق الأسرار الخاصة بالسلاح الألمانى الجديد، وكان هناك شك فى استطاعتها القيام بمثل هذه المحاولة بدون الخبرة التى تجمعت لديها من الهجوم الذى وجهته ضد إشعاعات الراديو وضد وسائل الدفاع الليلية، وهذه المحاولة بالذات تثبت أكثر من أى شيء آخر حدث فى أثناء الحرب قيمة الخبرة فى أعمال المخابرات.

ولكن المحاولات المستمرة كانت تحتاج إلى وقت طويل لتصيب الهدف، ولذلك كان على الإنجليز فى الوقت نفسه الاستمرار فى العمل بواسطة الوسائل المباشرة، وعلى ذلك التقطت صور لبينيموند من الجو، وأوعز للعملاء السريين بالانضمام إلى جيش العمال الأجانب الذين كانوا يعملون هناك، وظهر فى إحدى الصور شكل لا يدع مجالا للشك فى أنه صاروخ كبير، وكان ذلك كافيا لتأكيد صحة المعلومات التى كانت لدى المخابرات الإنجليزية، ولكن طالما كان بعض خبرائهم حتى الآن يعتقد أن مثل هذا الصاروخ الكبير شيء يتعذر إنتاجه، فقد جادلوا بأنه خدعة أراد بها الألمان أن يصرفوا انتباه الإنجليز عما لديهم من تطورات أكثر أهمية، ولكن إذا كانت مسألة الصاروخ خدعة حقا فقد كان من الواجب على الإنجليز الإغارة على بينيموند، ولكن الألمان لم يحاولوا قط إغراءهم بالقيام بمثل هذا العمل، وهذا يثبت أن بينيموند هى محطة حقيقية تجرى فيها تجارب جدية، وقد أكد هذه المعلومات دليل كان يبدو عديم الأهمية حصلت عليه المخابرات من مصادر تبعد كل البعد عن عملائها.

هذا الدليل جاء على شكل نشرة صادرة إلى جميع محطات التجارب التابعة لسلاح الطيران الألمانى وعليها توقيع كاتب صغير فى وزارة الطيران الألمانية، وتتضمن تعليمات

بشأن طلب كوبونات البترول، وكانت النشرة تتضمن أيضا قائمة بأسماء وعناوين كل محطات التجارب كتبت حسب ترتيب أهميتها، وكان اسم محطة بينيموند مكتوبا فوق اسم بعض المحطات الأخرى التى كان الإنجليز متأكدين من أهميتها، وفى الواقع كان الكاتب الصغير الذى لم يدر بخلده أن نشرته الصغيرة سوف تقع فى أيدى الإنجليز شاهدا ـ دون أن يدرك ذلك ـ على أهمية محطة التجارب فى بينيموند ووضعت هذه النشرة نهاية للقصة، فقد أوضحت أن بينيموند هى محطة تجارب حقيقية.

قصف بينيموند بالقنابل: وبعد المعلومات التى تجمعت لدى الإنجليز قامت قيادة القاذفات بالإغارة على بينيموند فى ليلة ١٧ من أغسطس عام ١٩٤٣.

ومن كتاب السيد آرثر هاريس قائد الأساطيل الجوية الذى صدر بعنوان «هجوم قاذفات القنابل» يتضح أن جدلا أثير حول نتائج هذه الغارة، وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكننا أن نستخلص بعض الحقائق عنها. قتل فى هذه الغارة كبير مصممى النفاثات، وأحرقت جميع الرسوم الخاصة بإنتاج الصاروخ الكبير، فى الوقت الذى أعدت فيه لنقلها إلى المصانع، وقرر الألمان الذين أقلقهم الدمار الذى أحدثه الإنجليز بمصنع التجارب فى بينيموند وكذا الدمار الذى حل «بفرد ريشهافن» Friedrichshrfen التى قصفت هى الأخرى بالقنابل بناء على نصيحة الإنجليز، أن يقيموا مصنع إنتاج الصواريخ تحت الأرض، وأن ينقلوا الأعمال الخاصة بالتجارب إلى بولندا. كانت هذه الإجراءات تعنى تأجيل إنتاج الصاروخ عدة شهور، لولا هذه الإجراءات لظهر الصاروخ قبل القنبلة الطائرة بوقت كاف طويل، ولولا هذه الإجراءات أيضا لتعرضت بريطانيا إلى هجوم أطول فى مدى أقصر ـ إذ كان من المفروض أن تطلق الصواريخ من فرنسا ـ ولتعرضت وسائل الدفاع الإنجليزية أيضا إلى نوعين من الهجوم فى نفس الوقت: هجوم بالصواريخ وهجوم بالقنابل الطائرة.

وعلى ذلك فليس ثمة أدنى شك فى أن الغارة على بينيموند كانت عملا عظيما حقق النتائج المرجوة.

القنبلة الطائرة: بينما كانت المخابرات الإنجليزية تتقصى الحقائق عن تطور الصواريخ البعيدة المدى، اكتشفت أن القنبلة الطائرة كانت هى الأخرى تحت الاختبار فى بينيموند، وأن مشروع القنبلة الطائرة على الرغم من أنه كان من أحدث المشروعات، فإن العمل فى إنتاجها كان قد أحرز تقدما كبيرا وسريعا أيضا، وقد استطاع الإنجليز أن يحصلوا على جميع التفاصيل الخاصة بالطريقة التى تؤدى بها عملها وذلك قبل حلول عيد الميلاد فى سنة ١٩٤٣، كما استطاع سلاح قاذفات القنابل أن يتخذ جميع الإجراءات الضرورية

لتجريد مواقع إطلاقها من كل فاعليتها، وقد تجمع لدى الإنجليز ما يكفى من التفاصيل لتصميم وسائل دفاع مضادة للمقاتلات والطائرات المغيرة الأخرى، لا سيما بعد أن زودهم الأمريكيون ببعض أفكارهم الخاصة بصناعة أجهزة جديدة للإنذار باقتراب الطائرات المغيرة.

غزو نورماندى: وقبل أن يستخدم الألمان القنبلة الطائرة فى عملياتهم العسكرية، كان على الإنجليز أن يقوموا بأعمال كثيرة فى سبيل النزول إلى أوروبا، أو بمعنى آخر إعادة فتح الجبهة الأولى. وكان الإجراء الذى يتوقع أن يتخذه الإنجليز هو اصطياد جميع محطات الرادار الألمانية، لإيمانهم بضرورة تعطيل هذه المحطات عن أداء وظيفتها، لكى تضمن نجاح عملية هبوط قواتهم على سواحل أوروبا. كانت عملية تحديد مواقع محطات الرادار الألمانية إحدى مهام المخابرات الإنجليزية، ولذلك استطاعت أن تكشف خلال فترة الحرب حوالى ٧٤٥ محطة منتشرة فى جميع بقاع أوروبا التى احتلها الألمان، وكان هناك ما بين دنكرك، جورنسى Guerensey وهى المنطقة التى سيبدأ منها الغزو حوالى ١٢٠ قطعة من المعدات الكبرى استطاع الإنجليز تحديدها جميعا.

ويبدو أن الهيئة المكلفة بوضع خطط الغزو كانت لا تشارك المخابرات فى إيمانها بضرورة تعطيل هذه المحطات عن العمل إلا قبل اليوم المحدد للغزو بفترة قصيرة، ولكن لحسن حظ الإنجليز عندما صدر فى النهاية القرار الخاص بشن الهجوم على هذه المحطات كانت المخابرات قد أعدت كل شىء، ولو أنها انتظرت حتى تصدر هيئة العمليات تعليماتها لما استطاعت أن تعد كل شىء فى الوقت المناسب. هذه حالة من الحالات التى ينبغى فيها على المخابرات أن تتوقع وأن تحس سلفا بإحتياج العمليات الحربية، وعلى الرغم من العجلة التى تمت بها العملية فإن نجاحها كان فائقا، وكان هذا النجاح يرجع بصفة خاصة إلى المهارة وشجاعة أفراد قطاعى ٢٠، ٢٢ من قوات العاصفة، وهؤلاء كانت قدرتهم على إصابة مثل هذه الأهداف الصغيرة تدعو إلى الإعجاب، وعندما بدأ الغزو لم يستطع سوى ١٠٪ فقط من مجموع محطات الرادار الألمانية من أن يؤدى عمله، وهذا العدد الضئيل كان فى حالة يرثى لها إلى حد أنه سقط بسهولة فى أيدى الإنجليز، ولقد تعمدوا ذلك حتى يعتقد الألمان أن عملية النزول ستتم إلى الشرق من نهر السين.

وبعد سبعة أيام من بدء غزو الحلفاء لأوروبا، بدأ الألمان هجومهم بالقنابل الطائرة، وهو الهجوم الذى تأخر عن موعده وضعفت حدته، ومرة أخرى استطاعت المخابرات الإنجليزية لدرايتها بطبيعة السلاح أن تعرف المكان الذى يصنع فيه ومنطقة التخزين، وهذا الكشف أدى إلى كشف مصانع فولكس فاجن فى فالرسلين التى دمرتها قاذفات القنابل

التابعة لسلاح الطيران الأمريكى، كما أنه أدى أيضا إلى كشف مستودعات التموين الرئيسية لهذا السلاح فى فرنسا، وهذه المستودعات كانت عبارة عن كهوف يقع معظمها فى وادى أويس "Oise" وقام سلاح القاذفات بالإغارة عليها، واستطاع الأمريكيون فى غارة واحدة فقط أن يدفنوا عددا لا يعوض من القنابل الطائرة يقدر بحوالى ٢٩٨ قنبلة.

وجاء الصاروخ فى أعقاب القنبلة الطائرة فى شهر سبتمبر عام ١٩٤٤، بعد أن قام الحلفاء بتقييم الطريقة التى يعمل بها تقييما كاملا، وفى تقييمهم له لم يبتعدوا كثيرا عن الواقع فى جميع النقاط الفنية والتكتيكية والاستراتيجية، وقد تعارضت تقديرات خبراء الصواريخ مع تقديرات المخابرات، إذ قدر خبراء الصواريخ مجموع وزن الصاروخ بثمانين طنا، وقدروا وزن رأسه بعشرة أطنان، فى حين توقعت المخابرات أن يكون وزنه الإجمالى ١٢ طنا ورأسه طنا واحدا، وفى ذلك الوقت لم يصدق المسئولون تقدير المخابرات، ولكن الأحداث سرعان ما أثبتت صحة تقديرها.

القنبلة الذرية: كانت القنبلة الذرية إحدى المشكلات الهامة التى واجهتها المخابرات، وفى هذه المشكلة كان على الحلفاء أن ينفوا وجود مثل هذه القنبلة، والإجابة بالنفى أمر من أصعب الأمور التى تواجه المرء فى أثناء عمله فى المخابرات إذا كان هو أو من ينتقدونه على صواب، وذلك لأنه ينبغى القيام ببحث دقيق للغاية قبل أن يكون فى إمكان أى أحد أن يقرر فى ثقة أن العدو لا يفعل شيئا. صحيح أن الحلفاء اكتشفوا فى وقت مبكر أن الألمان يقومون بفعل شىء ما، وهذا الاكتشاف جعلهم يغيرون على الترويج ويدمرون مصنع إنتاج «الماء الثقيل»، وتدمير هذا المصنع ـ كما قال أحد الخبراء الألمان فيما بعد ـ منعهم فى الواقع من القيام بالتجربة الحيوية، التى كان يصح أن تقنعهم بإمكان صناعة القنبلة الذرية، والذى حدث هو أنهم قرروا أن القنبلة شىء لا يمكن عمله، وعلى ذلك تخلوا عنها فى النهاية.

ومن الأمور الصعبة التى واجهت المخابرات الإنجليزية «قضية جواسيس الذرة» وهى قضية تسليم ثلاثة علماء إنجليز لعينات من اليورانيوم مع معلومات عن طرق شطر الذرة إلى العملاء السوفييت، وهى تعطى مثلا واضحا فى جمع المعلومات السرية العلمية.

أول العلماء: آلان نان ماى الذى سلم للعملاء السوفييت أنبوبة صغيرة فيها عينة من اليورانيوم مع بعض المعلومات عن الطاقة وعن إنشطار الذرة، وقد اتصل بالعملاء السوفييت فى كندا ثم فى لندن بعد عودته إليها إثر انتهاء مهمته فى أمريكا.

وثانيهم: كلوز فوخس وكان يسلم للسوفييت تقارير كاملة، هى صورة بالكربون من أبحاثه التى يجربها ولا سيما عن كمية اليورانيوم ٢٣٥ اللازم لنجاح الانشطار.

وثالثهم: برونو بنتكروفو وهو أصلا إيطالى الجنسية منح الجنسية البريطانية وكان خبيرا فى الأشعة الكونية فضلا عن درايته باستخدام وسائل الراديو فى بحوث اليورانيوم والزيت.

وكان برونو بنتكروفو هو الوحيد الذى استطاع الفرار إلى الاتحاد السوفييتى، أما الأولان فقد قبض عليهما وحوكما، وقد رحل «نان ماى» إلى غانا فى غرب أفريقيا بعد إطلاق سراحه، أما فوخس فقد رحل إلى الاتحاد السوفييتى، وفى الوقت الذى كان فيه آلان نان ماى يمد السوفييت بمعلومات هامة عن الذرة، كما كان يمدها بعينات من مختلف أنواع اليورانيوم، نجح «جوليوس روزنبرج» فى الخروج بجهاز إلكترونى من المصنع داخل الحقيبة التى يحمل فيها طعامه، وسلم الجهاز لأحد عملاء الخدمة السرية السوفييتية.

وفى الولايات المتحدة نجحت شبكة «أناتولى ياكوفليف» نائب القنصل السوفييتى بنيويورك مستخدمة «هارى جولد» كحامل للمعلومات فى إرسال المعلومات الفنية التى قدمها الدكتور كلاوس فوخس، كما قدمت رسوما للمفرقعات التى تستخدم فى القنبلة الذرية مع تقرير من اثنتى عشرة صفحة كتبته على الآلة الكاتبة «إيثيل روزنبرج». ويستند التقرير إلى المعلومات التى حصل عليها جوليوس روزنبرج من مناقشاته مع المهندس «دافيد جرينجلاس».

وفى كندا قدم «دافيد لونان» المعلومات التى حصل عليها من «درنفورد سميث» وكانت تعد أهم معلومات سرية فى الطبيعة النووية، وهى عن المادة المشعة التى توجد الطاقة، وقد استلزم هذا أن تطلب موسكو تزويدها بعينات من اليورانيوم ٢٣٥ فقدمها طواعية واختياريا الدكتور «آلان نان ماى» وأرسلت العينة لموسكو مع الملازم موتينوف.

وهكذا فى بداية ربيع سنة ١٩٤٥ كان الاتحاد السوفييتى فى الحقيقة يعرف عن القنبلة الذرية أكثر مما تعرفه غالبية دول العالم الغربى، ولكن الأهم من هذا أنه كان يستطيع معرفة أى شىء بسبب وجود رجاله وسط معامل الأبحاث والتطورات الذرية.

ومن المسلم به أن قوات مكافحة الجاسوسية فى العالم الغربى لم تكن تعرف شيئا من هذا كله، ولم تكن تحذر قط أن هذه الشبكات من الجواسيس قد زودت موسكو بكل هذه المعلومات السرية، ولولا هروب «إيجور جوزنكو» من السفارة السوفييتية بكندا،

والتجاؤه إلى السلطات الكندية لكانت هذه الهيئات المختصة بمكافحة الجاسوسية لا تزال غافلة عن هذه الحقائق الخطيرة.

والواقع أننا نجد فى قضية جواسيس الذرة مسألتين لهما أهمية خاصة:

الأولى ـ قيام بعض علماء الذرة فى بريطانيا وأمريكا بتسليم أسرارها إلى السوفييت.

الثانية ـ ارتداد «جوزنكو» كاتب الشفرة فى السفارة السوفييتية بأوتاوه عاصمة كندا عن الشيوعية وتسليم وثائق من مكتب الملحق العسكرى السوفييتى بسفارتها فى كندا تحمل الأدلة على العلماء المتعاونين مع السوفييت وتكشف عن الشبكة التى تضم جواسيس الذرة فى نصف العالم الغربى.

والملاحظات الرئيسية بالنسبة للمسألة الأولى أن العوامل الدافعة إلى الخيانة يمكن أن تجمل فيما يلى:

١ ـ الاعتقاد بأن هذا لصالح البشرية بأجمعها، ولم يكن العلماء سياسيين ذوى خبرة بأمور العالم، ثم أنهم لم يزوروا الاتحاد السوفييتى ليحكموا على الشيوعية حكما صحيحا.

٢ ـ خضوع تفكيرهم لمؤثرات لحقت بهم من سن المراهقة والشباب، أى فى السن التى تتأرجح فيها الاتجاهات بين الأفكار والأحلام ، مع عدم توافر التوجيه الصحيح والقيادة الحازمة فى المجتمعات التى عاشوا فيها.

٣ ـ عدم توافر الوعى القومى والشعور بالمسئولية.

٤ ـ الانحراف لسبب أو لآخر.

وعلى ذلك فكلما كانت الطرق الفنية للاكتشاف ناجحة، فإن ذلك يساعد ضابط المخابرات العلمية كثيرا فى تحليله، ومع ذلك، فإن الاكتشاف الفنى غالبا ما يكون دون درجة الكمال فى نقله للمعلومات، فمثلا يتعرض تحليل غبار النشاط الإشعاعى لخطأ كبير فى حساب موقع التفجير النووى بالدقة، وفى معظم هذه الحالات فإن ضابط المخابرات العلمية يقع تحت الالتباس الذى لن تحله الوسائل التجريبية والمعملية الطبيعية، فهو يرتكز فى تحليله على التقارير الملحقة واكتشافات المندوبين وإعلانات الدعاية وغيرها من المصادر، وهو يقيم المعلومات التى يستلمها بتماشيها مع الحقائق الأخرى المعروفة، وتقوم نتائجه على أساس الاحتمالات البعيدة، لا على أساس الاحتمالات التى يمكن قياسها أو تقديرها، والتى تناولها فى دراسته الأكاديمية.

وهكذا يجد ضابط المخابرات العلمية نفسه ـ مع أنه يعتمد كثيرا على تدريبه الدراسى فى العلوم الطبيعية ـ يباشر عمله بطريقة الباحث فى العلوم الاجتماعية، وليس فى الواقع ثمة بديل لهذا الأسلوب حينما يتعلق الموضوع المطلوب بحثه بالناس والنظم، فمثلا مناهج كليات الهندسة والعلوم، والخريجين سنويا من المدارس الفنية، وانتقال الفنيين فى شئون الصواريخ إلى أماكن أخرى ـ كل هذه موضوعات يعالجها ضابط المخابرات العلمية بوسائل مألوفة لتحليل المخابرات.

وتحتم سرعة التقدم التكنولوجى بالضرورة اهتماما أكثر بالمخابرات العلمية فى هذا القرن، إذ إن التسابق السريع فى هذا المضمار بين الدول يعطى أهمية حيوية للمخابرات العلمية. ويعتمد أمن الدولة ضد مفاجأة التهديدات التكنولوجية الجديدة على قدرة المخابرات العلمية وكفاءتها فى إثبات الحقائق والتأكد منها.

وضابط المخابرات العلمية بطبيعة الحال رجل له دراية بالعلوم، وليس من الضرورى لمواهبه أن تؤدى دورا خلاقا فى المعرفة العلمية، ولكنه يجب أن يكون قادرا على تقييم أهمية هذا الدور بالنسبة للأمن القومى، وقد يستطيع فى حالات كثيرة أن يطلب الخدمات الاستشارية من الخبراء البارزين، وعليه أن يتحدث بلغتهم، إلا أنه من جهة أخرى، عليه أن يتحاشى استعمال اللغة الفنية ـ قدر المستطاع ـ حينما يعرض نتائجه على مخططى السياسة والمسئولين عنها، فحاجته إلى هذه الموهبة لتقليل لغة الاصطلاحات إلى الحد الأدنى، تفوق حاجة المحلل السياسى أو ضابط المخابرات السياسية أو الحربية، الذى يتحدث إلى مخططى السياسة أو القادة بنفس لغتهم، وأحيانا يكون الحل العلمى لمشكلة اللغة هو الحاق تقرير فنى مفصل بتقرير مخابرات قصير لمخططى السياسة.

وعلى الرغم من أن طلب الخدمات الاستشارية من الخبراء له مزايا واضحة، فإن ضابط المخابرات العلمية يجد من المبررات ما يدفعه إلى أن يضع ثقته الكبرى فى نتائجه، وقد يرجع إخفاق الخبراء المهنى ـ مع أنهم غالبا ما يكونون على حق ـ إلى عدم اللجوء فى مناهج أبحاثهم لتقييم الإمكانات فى الدول الأجنبية ـ فالخبراء البريطانيون مثلا فى الحرب العالمية الثانية الذين كانت خبرتهم بالصواريخ المعدة للاستخدام تقتصر على الأنواع التى تحترق دون دخان فى غلاف من الصلب، نظروا إلى الصور الخاصة بصاروخ ألمانى فى «بينيموند» وقدروا الوزن بثمانين طنا. أما المخابرات البريطانية ـ من ناحية أخرى ـ التى تعتمد جزئيا على تقارير المندوبين والأسرى والتى تبين أن سائل الأوكسجين هو أحد أنواع الوقود، جاءت بالتقدير أكثر دقة وهو أن وزن الصاروخ ١٢ طنا.

مجال المخابرات العلمية: المخابرات العلمية هى نسبيا إحدى الخواص الجديدة التى أضيفت إلى أعمال المخابرات فى جميع أنحاء العالم، ومجالها يتركز فى ميدان التطورات العلمية فى البلاد المختلفة التى تعتبر هدفا من أهداف الاهتمام بالنسبة لمسئوليات المخابرات، وعلى الرغم من أن تركيز الاهتمام بالمخابرات العلمية يرجع إلى عهد قريب نسبيا، فإن أهميتها تأخذ فى الازدياد يوما بعد يوم، وجمع المعلومات فى هذا الميدان يجمع بين عمليات المخابرات المكشوفة التى هى نتيجة تحاليل فى غاية الدقة، وبين البيانات التى يمكن الحصول عليها نتيجة لأعمال التجسس.

ويهتم المتخصصون فى المخابرات العلمية بالحصول على تفاصيل تطورات العلوم الجديدة التى تهم بلادهم أو التى يمكن لها أن تفيد منها. وعلى العموم يمكن أن تحدد الأقسام الرئيسية ذات الأولوية من اهتمام المخابرات العلمية فى ثلاثة مجالات:

١ ـ مجال المعلومات الذرية والنووية.

٢ ـ مجال الجديد فى العلوم الطبيعية (الفيزيائية).

٣ ـ مجال التطورات الجديدة فى العلوم البيولوجية.

ولقد أصبح العلم أكبر عضد للمخابرات، إذ يوفر لها الوسيلة التى تستطيع بها أن تجمع المعلومات، إن الطبيعة الفنية لكثير من أهداف المخابرات هى التى أوحت بابتكار الوسيلة التى تمكننا من تحقيقها.

والنتائج الباهرة التى حققتها البلاد الأجنبية فى العلوم والتكنولوجيا تبين لنا ضرورة قيام مخابرات الدول المتطورة بعمل تقديراتها على أساس التكهن بنتائج البحوث العلمية والتطورات العلمية فى البلاد الأجنبية. إن هذا من شأنه أن يجنبها المفاجأة العلمية والتكنولوجية، كما أنه يهيىء لها الوقت للقيام ببرامج التنمية فى بلادها، وبطبيعة الحال لا يمكننا أن نتوقع الدقة المتناهية أو التأكد الكامل عندما نقوم برصد التنبؤات العلمية، ولكن من جهة أخرى يمكننا أن نصل إلى الطريقة التى نستطيع بواسطتها استغلال البيانات التى حصلنا عليها فى محاولة تحقيق أهداف علمية مستقبلة، كما أن هذه الطرق التى يمكن تطويرها ليست إلا محاولة للتعرف على الدلائل والاتجاهات والأنماط، التى تعيننا إلى حد معين على معرفة التجديدات العلمية والتكنولوجية، وأن تكون معرفتنا لها بدرجة كبيرة من الدقة لكى يمكن الاعتماد عليها.

وهناك زوايا ثلاث يمكننا أن نعالج بها هذه المشكلة:

الأولى: عن طريق التعرف على المناطق التى نأمل الإفادة منها فى حدود البحث العلمى، كذا الدراية بالاتجاهات البارزة فى مجال البحوث العلمية والدولية.

الثانية: عن طريق القيام بعمل تحاليل مقارنة للعوامل البيئية والاجتماعية بالنسبة لما حققه العلم فى الماضى بصفة عامة، ثم فى البلاد الهدف بصفة خاصة.

والثالثة: عن طريق القيام بتحليل دقيق لبرامج البحوث التى تقوم بها الدولة الهدف.

إن أفضل مصدر للتعرف عن مناطق الأهداف الهامة وعلى الاتجاهات البارزة فى مجال العلوم، هو حكم قادة العلماء المبنى على التأمل والتفكير، ولتحقيق هذا الغرض يجب أن تكون آراء العلماء وتنبؤاتهم المفصلة والموثوق بها بشأن المستقبل معدة وذلك بجمع المطبوعات العلمية من جميع أنحاء العالم فى كل الميادين الأساسية.

لقد ثبت أن التقارير السنوية وعمليات المسح العام والمقالات التى تنشر دسمة جدا فى هذه المادة، ويجب أن يضاف إلى هذه المواد المنشورة ما يقوم به قادة العالم فى البلاد بمسح للموضوعات المختلفة فى شتى المجالات والأحاديث التى يجرونها مع الصحفيين وغيرهم.

إن الرأى الناتج عن تحليلنا لهذه المعلومات لا يعيننا على التعرف على أعلى عدد من الاتجاهات العلمية الجديدة فحسب ـ مثل استغلال الرياضيات ومثل التفسير النظرى للظواهر فى كل فروع العلوم ـ ولكنه يساعدنا أيضا على التعرف على كل المشاكل الكبرى والأهداف والتكهنات فى ميادين فرعية لعلوم الطبيعة والعلوم البيولوجية، مثل الجاذبية وفناء المادة والبلازما والآلات الحاسبة وذاتية الحركة والوقود وميكانيكا الذرة والكيمياء البحرية والسيطرة على الجو وبيولوجيا الذرة ووظيفة المخ والبحوث الخاصة بالبيئة. إن تحديد أهداف البحث فى ميدان من الميادين والتنبؤ بتقدم العلم فى هذا الميدان شىء، وتحديد زمن تحقق هذه الأهداف وأى البلاد هى التى ستنجح فى تحقيقها شىء آخر. مثال ذلك: على الرغم من أن علماء الدول يبحثون فى نظرية الجزئيات الأولية، Elementary parudes ويعتقدون أن نجاح بحثهم أصبح غير بعيد، فقد يتحقق هذا الهدف فى واشنطن أو فى لندن أو فى موسكو وربما فى بكين.

وفى بعض الأحيان نستطيع أن نربط بين احتمال نجاح علمى باهر فى المستقبل بصفة عامة، وبين مستقبل العلم فى بلد ما بصفة خاصة إذا ما عرفنا أهداف البحوث الخاصة التى تقوم بها هذه البلاد أو استطعنا التنبؤ بها.

إن بناء بعض أنواع من المنشآت العلميـة أو بعض الأجهزة التجريبية أو بعض الآلات قد يشير إلى الأهداف المراد تحقيقها، كما يساعد على تحديد إمكانية الوصول إليها.

إن النظرة السلبية للتقدم العلمي غالبا ما تـضيق مجال المشتغلين بالتنبؤ العلمى، ومن جهة أخرى فإن التمسك فى عناد بنظرية غير موثوق بها قد يخلق نظرية سلبية.

فالشك الـطويل والأثر القوى لـنظرية ليسـنكو "Lysenko" التى فـندها السوفـييت تفنيدا كامـلا والخاصة بالوراثة ظلت فى نظر كـثير من علماء الغرب أساسا كـافيا لتوقع نتائج هامة من علم الوراثة فى نظر السوفييت، كما أن هناك أثراً سلبيا نتيجة عجز أجهزة البحث أو هيئـة الباحثين، فالعجز الذى يعـانى منه السوفييت فى الآلات الحاسـبة الرقمية قد يكون سببـا فى تأخير العمل فى بعض مـيادين البحث الثانوية. وثمـة شىء آخر يشير إلى طبيعة الأهداف العلمية فى بلد من البلاد، وهو المجهود الذى تبذله لجمع البيانات فى ميدان من الميادين وقد يكون جمع هذه البيـانات من جانب واحد هو جانب البلد الهدف وقد يكون بالاشتراك مع بلاد أخرى.

إن المعالجة الـبيئية لطريـقة العمل فى التنـبؤ بالتقدم العـلمى هى فى أساسهـا محاولة للتأكد من مظاهر أو اتجاهات التفوق العلمى، ويمـكن إجراء تحاليل لبيئة البحث فى البلد الهدف كمـحاولة لمعرفة الآثار التـى قد تكون حاسمة فى تحـقيق التقدم العلـمى، ولكن كثيرا ما يحـدث أن تكون البيانات التى تحصل عـليها المخابرات العلمية مـن القلة بدرجة تجعل هذا الإجراء غير المباشر منتجا، ولكـن يمكن أن ينظر إليه بعين الاعتبار فى الأحوال التـى يمكن فيـها الحصـول على تـفاصيل بـالنسـبة إلى خصـائص العـلوم التـطبيقـية أو الاكتشافات العلمية فى بلد من البلاد. وقد يكـون لتحاليل البرامج العلمية المرسومة عون كبير، كما يجب الكشف عن العلاقة التى بين توجيهات البحث التى تنشر أو بين البرامج المرسومة وبين ما يـقابلها من أعمال ناجحـة، والتى يعلن عنها من آن لآخـر، ويمكن جمع التصريـحات التى تنشر فـى المطبوعات بخصـوص البحوث المرسومة، سـواء كانت هذه المطبـوعات عبارة عن توجـيهات رسمية أو مـراجع مباشرة، ويكـون جمعها شامـلا لعدة سنوات مـاضية. إن البـيانات التـى أمكن الحصـول عليهـا توضح كيـف أن التوجيـهات والمنشورات والتـصريحات الخاصة بالبحوث وبمـناطق الاهتمام هى أساس حيوى لـلتنبؤ بنشاط البحث وبما يحققه من نتائج باهرة.

إن تنمية القدرة عـلى التنبؤ بالنسبة للـعلوم والتكنولوجيا فى بلـد من البلاد يمكن أن تسير وفق الخطوط الآتية:

١ ـ التعرف المستمر على أكثر المناطق تطورا فى ميدان البحوث العلمية طبقا للحكم الذى يصدره أئمة العلماء.

٢ ـ استمرار تجميع برنامج الدولة الهدف فى مجال البحث العلمى بشكل تفصيلى منظم، وكذلك تقييمه مع عناية خاصة بالتغييرات التى تطرأ على التوجيه والجهود.

٣ ـ دراسة حدود البحث النظرى والتجريبى فى البلد الهدف.

٤ ـ التعرف على أكثر العلماء ابتكارا فى البلد الهدف ـ مع التعرف على ما يهتمون به فى ميدان البحث وعلى قدرتهم الخاصة ـ إن عمليات التجسس بقصد تجنيد مثل هؤلاء الأفراد هى إحدى نتائج هذا التحليل.

٥ ـ استخدام الوسائل الفنية الخاصة فى جمع الأنباء.

إن المخابرات الذرية والنووية لها المركز الأول والهام بالنسبة للدول العظمى. لقد أصبحت الدول الأخرى توليها أهمية وعناية، فإذا عرفنا أن هناك أكثر من ١٢٠ مفاعلا ذريا خارج الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وبريطانيا وفرنسا، أدركنا أن ثمة دولا كثيرة فى الوقت الحاضر تهتم بأن تساير التغييرات التى تطرأ على هذا الميدان، وفوق ذلك فهناك تطبيقات كثيرة قد طرأت على علم الفيزياء النووى نتيجة لما استجد على علوم الفيزياء. إن جمع المعلومات الخاصة بالذرة سوف يحتاج باستمرار إلى عمليات تجسس سرية، لأن الطرق الفنية وغيرها من طرق التحليل لا يمكن أن تؤدى إلى الحصول على المعلومات المطلوبة.

لقد تنبأ المتخصصون فى المخابرات العلمية بالولايات المتحدة بالتفجير الأول الذى قامت به الصين الشعبية فى أكتوبر سنة ١٩٦٤، ففى الصين كمية وفيرة من عنصرى اليورانيوم والثورثيوم Uranium & Thoruim كما أن لديها المواهب والعقول العلمية التى سبق تدريبها فى الولايات المتحدة وفى الاتحاد السوفييتى.

وقد ذكر راسك ـ وزير الخارجية الأمريكية الأسبق ـ فى ٢٩ من سبتمبر ١٩٦٤ أن تقارير المخابرات تشير إلى نشاط غير عادي فى صحراء «تاكلو ماكان» غربى الصين، حيث تأكد أن حكومة ماوتسى تونج تبنى منشآت نووية، وبعد أن تم تفجير القنبلة فى الموقع المسمى باسم «لوب نور» lop nor فى شهر أكتوبر، التقطت عينات من الإشعاعات الذرية المتخلفة بواسطة طائرات تطير على ارتفاع كبير بغرض إجراء تجارب معملية دقيقة عليها، وقد سبق التكهن للمخابرات الأمريكية بدرجة انخفاض نتيجة

التجربة النووية الأولى للصين، وقد كشفت هذه الإشعاعات الذرية المتخلفة عن التجربة عن الحقائق الآتية:

١ ـ أن وزن القنبلة كان حوالى ٢٠ كيلو جراما، ومعنى هذا أن قوة انفجارها تساوى تقريبا قوة انفجار أول قنبلة للولايات المتحدة فى أغسطس عام ١٩٤٥.

٢ ـ أن القنبلة انفجرت بالقرب من سطح الأرض تقريبا.

ويقول الخبراء أنها كانت قد أطلقت من فوق برج وكان المنتظر أن تنفجر على ارتفاع بضع مئات الأقدام من سطح الصحراء.

٣ ـ أن القنبلة استخدمت بطريقة معقدة. فقد استعمل اليورانيوم "U.235" وهو ايزوتوب Isotope الإشعاع الذرى لعنصر اليورانيوم الطبيعى الذى يجب أن يستخرج من خام اليورانيوم، ومعنى هذا أن الصينين لديهم اليورانيوم ولديهم مصانع الانفجار الغازى ومصانع عزل الغازات.

وعندما خرج السوفييت من الصين فى عام ١٩٦١ بعد أن ساعدوا العلماء الصينيين فى بناء أول مصدر لهم لانقسام الذرة ـ وهو مفاعل قوته ١٠,٠٠٠ كيلووات لإنتاج عنصر البلوتونيوم ـ كان لدى الصينيين مقدار من البلوتونيوم وزنه ٢٠ كيلو جراما.

ولا جرم أن الصينيين قد زادوا من قدرتهم النووية منذ أن توقف السوفييت عن مساعدتهم. لقد أقيمت مفاعلات ذرية أخرى قوة ١٠,٠٠٠ كيلووات منذ عام ١٩٦١، ويدل التقرير على أن كمية البلوتونيوم القابل للانقسام التى كانت لدى الصينيين قبل تجربة أكتوبر لم تكن تزيد على ٥٠ كيلو جراما.

ويقول التقرير إن معنى وجود اليورانيوم U.235 فى التجربة يدل على أن مصانع انقسام الغاز ما زالت مستمرة فى إنتاجها، وإذا كان هذا هى الحال فمعناه أن الصين سوف تتمكن من زيادة كمية المواد المستخدمة فى إجراء التجارب.

إن التحليل الدقيق لمخلفات القذيفة الأولى يدل على حجم الانفجار والمواد المستخدمة فى التفجير، وبحساب هذه العملية من نهاية التفجير أمكن للولايات المتحدة أن تحدد التركيب الأساسى لوسيلة إجراء التجربة، وأن تصل إلى نتائج معينة بالنسبة لما لدى الصينيين من معلومات خاصة بصناعة القنابل الذرية.

إن الاختبارات التالية للصين كانت كفيلة بأن توقف الولايات المتحدة على مدى نجاح الصينيين فى الاستفادة من تفجيرهم الأول. ولا يعتمد قياس قوة القنبلة النووية على وزن ما بها من مواد متفجرة بل على النسبة بين قوتها ووزنها. إن التحسين الكبير الذى أدخلته

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على بناء الجهاز الذى يحافظ على النسبة سالفة الذكر فى مئات التجارب الذرية التى أجريت فى طبقات الجو العليا قبل توقيع اتفاقية حظر التجارب عام ١٩٦٣، هى التى أكسبت هاتين الدولتين السيطرة والتفوق السريعين فى مجال القوة النووية.

وحتى يمكن تصميم قنبلة يجب رسم منحنى يبين العلاقة بين نتائج التجارب، ثم يترجم هذا ليدخل فى تصميم الفلزات والمواد التى تتركب منها القنبلة، وهكذا إذا كان الصينيون يستخدمون فى قنابلهم المتتالية وسائل ذات أحجام طبيعية متساوية، وتكون النتيجة هى نفس كميات مخلفات الإشعاع الذرى فى كل مرة، فيكون معنى هذا أن العلماء الصينيين إنما يكررون نفس تجاربهم، وأنهم مازالوا بعيدين كثيرا فى بحوثهم عن الوصول إلى ما وصل إليه غيرهم من مراعاة النسبة بين القوة وبين الوزن فى القنبلة.

وجاءت تقارير بعد ذلك تقول إن الصينيين يقومون ببناء مصنع غازى لاستخلاص اليورانيوم القابل للانقسام الذاتى U.235، من اليورانيوم غير القابل نسبيا للانقسام الذاتى «يورانيوم 235»، وهو الأمر الذى يعنى أن الصينيين لن يتمكنوا من زيادة ما لديهم من المواد التجريبية فحسب، بل إنهم أيضا سوف يتمكنون من بدء مقدرتهم العسكرية فى ميدان إنتاج الأسلحة النووية.

ثم جاءت محاولات الصينيين فى صنع قنبلة انقسامية Themonucleau أما فى صنع القنبلة الهيدروجينية فلم يفد الصينيون من تجربة السوفييت. إن تكنولوجيا القنبلة الهيدروجينية كانت أكثر تعقيدا من القنبلة الذرية. وعلى أسوأ الفروض كان لابد أن تمضى خمس سنوات أو يزيد قبل أن يتمكن العلماء الصينيون من إجراء برنامج تجاربهم الخاص بالقنبلة الانقسامية.

العلاقة بين المخابرات العلمية والفنية: هناك علاقة متشابكة فى العمل بين المخابرات العلمية والمخابرات الفنية، ومن المناسب هنا أن نتناول الاثنين معا. فالمخابرات الفنية ـ كما يعرفها قاموس المصطلحات العسكرية للاستعمال المشترك فى الولايات المتحدة Dictionarc Us. Military terms joint usage تتعلق بالتطورات التكنولوجية الأجنبية التى تقدمت إلى حد التطبيق العملى لأغراض الحرب، والمخابرات العلمية تشمل التطورات التكنولوجية أيضا ولكن خلال البحث ومرحلة التطور فقط. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تشمل مجالات البحث التى تفوق النواحى التكنولوجية والعسكرية البحتة، وذلك مثل الرياضيات والطب، والطبيعة البحتة، وعلم الأثريات، وعلم الفلك، وجغرافية البحار

والمحيطات، وقد يمكن جمع المعلومات العلمية وتحليلها بواسطة المنظمات الأخرى، مثل لجان الطاقة الذرية.

ولسنا فى حاجة إلى تأكيد الأهمية المتزايدة للمخابرات العلمية والفنية فى عصر يرتبط فيه الأمن القومى ارتباطا وثيقا بالتقدم فى الطبيعة النووية والصواريخ، والإلكترونات والطب، هذا إذا ذكرنا عدداً من الميادين التى تتميز بالانطلاقات المثيرة التى تحققت فى السنوات الأخيرة.

وكما رأينا من شرح مظاهر المخابرات العلمية نجد أن الاهتمام الكبير «بأسلحة العدو السرية» فى بداية الحرب العالمية الثانية كان دافعا قويا للتوسع فى المخابرات العلمية والفنية لكل من المحور وقوات الحلفاء. فمثلا، تشير التقارير فى ملفات المخابرات البريطانية حينما بدأت الحرب إلى التطورات التى قام بها الألمان بالنسبة للقنابل الإنسيابية "Gliding Bombs" والطائرات الموجهة، والمدافع البعيدة المدى، والصواريخ، ولم تمر على الحرب سنة إلا وقد أصبح البريطانيون مقتنعين بأن الألمان قد قاموا بتطوير نوع من «أشعة الراديو» "Radio Beams" لاستخدامه فى عمليات القذف الأعمى للطيران.

واكتشاف البريطانيين للأشعة يوضح الطريقة التى تربط بها المخابرات العلمية دائما المصادر التقليدية لمعلومات المخابرات - تقارير المندوبين والمنشورات العلنية... إلخ - بالوسائل الفنية لتأكيد المعلومات. وفى هذه الحالة، التزمت الوسائل الفنية بإرسال طائرات استكشاف اكتشفت سر الأشعة الألمانية فى المكان المتوقع والزمن المحتمل، واستطاعت الطائرات الألمانية بأجهزة الاستقبال التى صممت للهبوط الأعمى "Blind Landing" أن تطير فوق الجزر البريطانية ليلا، وأن تلقى بقنابلها عند تقاطع الأشعة على الأهداف التى اختيرت من قبل، ومع ذلك، فبعد أن اكتشف البريطانيون الأشعة، استطاعوا أن يوقفوا عملها وأن يضللوا قاذفات القنابل الليلية الألمانية.

وتحديد موقع محطات الرادار الألمانية يوضح مرة أخرى الجمع بين استخدام الطرق الفنية والطرق التقليدية فى الحصول على المعلومات، فالاستطلاع الفوتوغرافى والاكتشاف بواسطة الراديو لمحطات الرادار فى أثناء إرسالها كشف كثيرا من مواقع الرادار الساحلى، وفى حالة الإرسال الداخلى استطاع البريطانيون أن يحددوا المواقع العامة بالتقاط إرسالات الراديو، وتوجيه المندوبين بعد ذلك لتحديد المحطات الداخلية، وبعد ذلك كان الحصول على التفاصيل يتم بواسطة الصور الجوية، وبهذه الطرق، استطاعت

المخابرات البريطانية - كما بينا - أن تحدد أكثر من ٧٤٠ محطة رادار ألمانية فى أوروبا، ولم تترك أكثر من ست محطات اكتشفتها القوات الأرضية بعد الانتصار على النازية.

مخابرات المواصلات والإلكترونات: وقد يكون من المناسب هنا أن نشير إلى ما يطلق عليه الغرب «مخابرات المواصلات والإلكترونات» وهى التى تستخدم فى السنوات الأخيرة الطائرات والأشعة تحت الحمراء وغيرهما، مثل الطائرات المزودة بأجهزة الاستقبال للاستطلاع على طول الحدود السوفييتية لاكتشاف المعلومات عن طبيعة تركيبات الرادار الروسية، كذلك تستخدم الرادار بعيد المدى لتتبع تجارب الصواريخ فى الاتحاد السوفييتى، وكذلك تحليل الجزئيات الجوية لاكتشاف التجارب النووية، وتقوم بالتصوير الجوى البعيد المدى - كما فعلت الطائرة "U2" لتصوير المنشئات الصناعية والقواعد العسكرية، وتستخدم أيضا بالونات المراقبة التى تحلق عاليا وهى مجهزة بحيث تكتشف المفاعلات الذرية وخطوط المواصلات السرية الكهربائية.

وكذلك تستخدم للاستماع والتعرف على الرسائل التى تتبادلها الحكومات الأجنبية عن طريق اكتشاف الرسائل السرية وكشف رموزها. ولقد تزايد استخدام الأقمار الصناعية فى عملية الاستطلاع، ولكن على الرغم من أن البيانات الهامة التى أمكن الحصول عليها بهذه الوسيلة ما زالت قليلة، فإنه يمكننا أن نجزم بأن التجسس عبر الفضاء فى طريقه إلى خلق ثورة فى أنماط خاصة من أنماط أعمال المخابرات.

ونتيجة للتقدم التكنولوجى الكبير، والتسابق بين الشرق والغرب فى أبحاث الفضاء، ازداد عبء المخابرات العلمية من ناحية الحاجة إلى تقديرات متكررة منتظمة عن تطور أسلحة كل طرف، ويشمل ذلك برامج الصواريخ ومراحل تقدمها والرؤوس النووية والغواصات النووية وأنماط الطائرات ذات المستوى العالى أو أى شيء خارق فى أى مجال من هذه المجالات أو فى مجال الفضاء، ومن الصعب دائما التنبؤ بمقدار التركيز على نظام معين حتى تنتهى مرحلة البحث والتطور، وحتى تتم الاختبارات، وحتى تتسلم المصانع الأمر بالإنتاج الفعلى.

وتكون التقديرات فى المراحل المبكرة أى قبل الإنتاج مركزة على الإمكانات والنوايا المحتملة، ولكن عندما تأخذ الحقائق شكلها الإنتاجى، يكون من الممكن إعطاء تقدير عن البرنامج الفعلى للنظام. ففى عام ١٩٥٤ مثلا وجد أن الاتحاد السوفييتى كان ينتج قاذفات قنابل ثقيلة بعيدة المدى وعابرة للقارات يمكن مقارنتها بالطائرات الأمريكية طراز "B52"، وفى أول الأمر كانت الدلائل كافة تشير إلى أن السوفييت ينوون استخدام هذا

السلاح كعنصر كبير من عناصر قوتهم الهجومية، وأنهم يخططون لإنتاج قاذفات قنابل تكون سرعتها بقدر ما يسمح به اقتصادهم وتكنولوجيتهم، ولقد طالبت وزارة الدفاع الأمريكية بتقدير عن تركيب هذه القاذفة فى مدى السنوات القليلة القادمة، وقام مجتمع المخابرات بتقديم المطلوب.

وكان هذا البيان قائما على أساس معرفة صناعة الطائرات السوفييتية وطراز الطائرات التى كانت فى طريقها إلى الإنتاج، وتضمن البيان كذلك التنبؤات بخصوص السرعة المستقبلة على أساس سرعة الإنتاج الحالية، والتوسع المنتظر فى المقدرة الصناعية.

كان ثمة دليل قوى على قدرة السوفييت على إنتاج قاذفات قنابل بسرعة معينة إذا أرادوا ذلك، وفى الوقت الذى قدم فيه هذا التقرير كان الدليل القائم يشير إلى أنهم كانوا يريدون ذلك، وأنهم ينوون تحويل هذه القدرة إلى برنامج فعلى، ولقد أدى كل هذا إلى التكهن من جانب الولايات المتحدة بوجود فجوة فى إنتاج قاذفات القنابل.

وبطبيعة الحال أخذت المخابرات الأمريكية ترقب الأحداث عن كثب، ولم يرتفع الإنتاج بالسرعة التى كانت محتملة، وتجمعت الأدلة التى تشير إلى أن أداء قاذفات القنابل الثقيلة كان أقل من المستوى المرضى، وحوالى عام ١٩٥٧ بدا أن الزعماء السوفييت قرروا تحديد إنتاج قاذفات القنابل الثقيلة تحديدا ملموسا، ولم يتحقق قط ما كان يقال عن وجود فجوة فى إنتاج قاذفات القنابل، ولقد بدا هذا مفهوما عندما قام الدليل على أن برنامج إنتاج الصواريخ السوفييتية من نوع عابرة القارات قد بدأ فى الظهور كما بدأ يسبب القلق، وهكذا بينما ظلت التقديرات الخاصة بإمكانات إنتاج قاذفات القنابل سليمة، فقد استلزمت التغييرات الجديدة فى السياسة إجراء تقدير جديد خاص بالتطورات المستقبلة فى هذا النظام المعين.

وقد تنبأ السوفييت فى وقت مبكر ـ ربما قبل الولايات المتحدة ـ بأهمية الصاروخ كسلاح للمستقبل، كما رأوا الأثر السيكولوجى الكبير الذى تحدثه إنجازات الفضاء، لقد رأوا ذلك حتى قبل أن يتضح إمكان وضع رؤوس نووية خفيفة الوزن وصغيرة الحجم بحيث تستطيع السير مسافات شاسعة جدا، وإذا نظرنا إلى موقعهم الجغرافى، نجد أنهم قد أدركوا أن صاروخا قصير المدى أو متوسط المدى سيكون له قيمة كبيرة فى برنامجهم الخاص بالسيطرة على أوروبا.

وترجع أصول البرنامج إلى نهاية الحرب العالمية الثانية عندما قام الاتحاد السوفييتى ـ بعد تتبع التقدم الذى كان الألمان قد أحرزوه بصواريخهم من طراز ٧٠١، ٧٠٤ ـ ببذل

كل مجهود مستطاع لجمع كل ما يمكن جمعه من خبراء الصواريخ الألمان أثناء غزوهم لألمانيا الشرقية. وكذلك استأجر السوفييت عددا كبيرا من الخبراء الألمان، بالإضافة إلى العدد الذى قاموا بالقبض عليه ثم ترحيله قسرا.

ومن الخطأ أن ننسب الفضل فى كفاءة صواريخهم العالية إلى الألمان، فللسوفييت أنفسهم تاريخ طويل فى هذا الميدان، كما أن كفايتهم تطورت بسرعة، إذ إنهم لم يثقوا بالألمان ثقة كاملة، ولكنهم استنزفوا كل ما كان لديهم من معرفة، واحتفظوا بهم لعدة سنوات على لوحات الرسم بعيدا عن مناطق التجارب، ثم قاموا بإرسالهم بعد ذلك إلى بلادهم، وبينما كان هؤلاء الناس مصدرا نافعا من مصادر المخابرات بالنسبة للغرب، إلا أنهم لم يتصلوا اتصالا فعليا بالتطور السوفييتى، ولذلك لم يكن لديهم ما يرونه خارج ما أسهموا هم به شخصيا.

ففى السنوات العشر الأولى بعد نهاية الحرب كانت معلومات الولايات المتحدة عن تقدم السوفييت فى مجال الصواريخ هزيلة. كانت لوحات الرسم لا تتكلم، كما كانت الصواريخ قصيرة المدى لا تثير ضجة كبيرة، ولكن عندما بدأت الأساليب العلمية تعمل، وعندما وصلت الصور التى التقطتها الطائرة U2 فى عام ١٩٥٦، بدأت المعلومات الصلبة تصل بكميات مناسبة إلى القائمين على أمر التقديرات فى الولايات المتحدة وكانوا فى عجلة من أمرهم، فإن التخطيط فى مثل هذا الميدان يستغرق سنوات طويلة، ولذلك شعرت وزارة الدفاع الأمريكية أن لديها ما يبرر أن تطلب من مجتمع المخابرات التنبؤ لعدة سنوات قادمة بما يمكن أن يحققه البرنامج السوفييتى.

وكان على المخابرات الأمريكية إعداد الأرقام الأولى عن الإنتاج السوفييتى للصواريخ على أساس الإنتاج المقدر وإمكانات التنمية فى فترة مستقبلة، كما كان عليها تحديد كيفية توزيع المجهود العسكرى فى الاتحاد السوفييتى. ما مقدار ما سيخصص للصواريخ؟ ما مقدار ما سيخصص لزيادة الإمكانية النووية؟ ما مقدار ما سيخصص لقاذفات القنابل وللطائرات المقاتلة وللدفاع من الأرض للجو لمقابلة هجوم قاذفات القنابل المعادية؟ ما مقدار ما سيخصص للغواصات؟ وعلى وجه العموم ما مقدار ما سيخصص لعناصر الهجوم ثم مقدار ما سيخصص لعناصر الدفاع؟

كان من نتيجة عدم التأكد هذا أن نشأ فى أواخر الحقبة الخمسينية الجدل حول ما أطلق عليه «فراغ الصواريخ». وبعد ذلك أجريت تقديرات حول الصواريخ والرؤوس النووية التى سوف تكون معدة لعدة سنوات قادمة. واستندت المخابرات الأمريكية فى إعدادها

على الإمكانات التى أمكن إثباتها، وعلى وجهة نظرها بالنسبة لنوايا السوفييت واستراتيجيتهم الشاملة.

لا ريب فى أن تجارب الصواريخ السوفييتية التى أجريت عام ١٩٥٧ وبعده، أثبتت كفاءة عالية فى مجال الصواريخ ذات الرؤوس النووية عابرة القارات، وقد قاموا بالدعاية الكبيرة للصواريخ السوفييتية التى يبلغ مداها من ٧٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ ميل فى الباسفيك، كما قاموا بالدعاية لإطلاق سفينة الفضاء «سبتنيك» الأولى. ولابد أن تجاربهم فى المجالات المتوسطة المدى كانت أيضا مرضية، ولكن هل يستخدمون الجيل الأول من الصواريخ الذرية عابرة القارات الذى وإن كان مؤثرا إلا أنه كبير الحجم قبيح الشكل؟ أو هل ينتظرون حتى ينتجوا جيلا ثانيا أو جيلا ثالثا؟ .... هل هم من العجلة بحيث يركزون على لحظة تفوق محتمل فى عالم الصواريخ لدرجة أنهم يضحون ببرنامج أكثر تنظيما؟ والإجابة على هذا السؤال ـ كما ثبت بعد ذلك ـ أنهم اختاروا البرنامج المنظم. وحالما وضح هذا الدليل قاموا بإعادة النظر فى تقديرات الصواريخ ذ ات الرؤوس النووية عابرة القارات كما فعلوا فى الماضى فى حالة قاذفات القنابل.

ونتيجة للصراع الأيديولوجى بذلت كل من مخابرات الولايات المتحدة والمخابرات السوفييتية جهودها للحصول على معلومات منتظمة عن التطور العلمى فى الطرف الآخر ولا سيما فى أبحاث الطاقة النووية والفضاء، وهو أمر ضخم لا مجال لمناقشته فى هذا الكتاب، إنما يعطى مؤشرا فعالا لأهمية المخابرات العلمية فى عصر الصواريخ والفضاء، حتى لو تحقق أمل العالم فى وصول الأقطاب إلى وفاق يخفف من حدة التوتر الدولى، ويبعد شبح الدمار.

العلم فى خدمة المخابرات

تقوم العقول الآلية الحديثة فى الوقت الحاضر بعملية إلقاء الأوامر الدقيقة وعملية الأوامر الداخلة فى أوامر أخرى، حيث تكون مسجلة برموز وشيفرات فى الكروت إن لهذه العقول حواسا تستطيع أن تعيش بواسطتها وهى الضغط والوزن والحرارة والرطوبة والسرعة ... إن لها أجزاء تستطيع أن تستظهر وتجمع وتطرح وتضرب وتقسم بل وتقوم بالاستنتاجات المنطقية. وقد أثبتت هذه الآلات أن حكمها صائب كما أنها تتخذ عددا من القرارات، ولها ذاكرة أفضل من ذاكرة الإنسان، وتستطيع أن تحل مسائل كان يبدو حلها مستحيلا.

إن العقل الآلى الحديث يستطيع أن يعطينا المعادلة الرياضية الضرورية اللازمة لبناء كوبرى ذى خمسين عقدا، كما يمكن له أن يحل فى يوم واحد مسألة كانت تتطلب ألف عالم رياضى يشتغلون ألف سنة.

كما أن هناك عقلا آليا آخر يقوم بعملية الترجمة من لغة إلى أخرى، وهناك آلة أخرى يبدو أنها تتعلم بالتجربة وهى تتحسن يوما بعد يوم. ولقد استخدمت هذه العقول حديثا فى تبويب بيانات المخابرات وجمعها. ومعنى هذا أن هناك بين صفوف المحللين والمقيمين لأعمال المخابرات فى الوقت الحاضر، أشخاصا مدربين على استخراج البيانات وتشغيل الآلات الحاسبة وغيرها من العقول المفكرة الإلكترونية المعقدة.

على أنه ينبغى ألا نتوهم فنزعم أن هذه الآلات تحسن من طبيعة المعلومات، فهذه تعتمد دائما على مدى الثقة فى المصدر ومدى مهارة المحلل، إن ما تفعله الآلات هو أنها تعيد إلينا بسرعة وبدقة ـ من بين البيانات الضخمة المختزنة ـ البيانات الضرورية اللازمة لتقييم المعلومات الحالية. إن ما كان يتم قبل استخدام الآلة بواسطة المحلل فى أسابيع من البحث ودراسة الملفات يمكن أن يتم بواسطة الآلات فى دقائق.

ولكن هذا عمل عادى إذا قورن بما تستطيعه التكنولوجيا اليوم من تجميع المعلومات نفسها، ونحن لا نعنى هنا الآلات الحاسبة والآلات التجارية ولكننا نقصد هذه الطرق الخاصة التى ابتكرت لمراقبة وتسجيل الأحداث حتى تحل محل العين واليد، وحتى تخترق المناطق التى لا تستطيع الإمكانات البشرية أن تصل إليها.

إن الطبيعة الفنية لكثير من أهداف المخابرات المعاصرة هى التى دفعت إلى خلق الطرق التى تتيح مراقبتها، فإذا كان الصوت الصادر عن الهدف خافتا كان لابد من وجود الآلة الصوتية الحساسة لمراقبته، وإذا كان الهدف يصدر موجات من الصدمات فى الأرض كان لابد من وجود جهاز السيسموغراف لاكتشافها.

وفى حرفة المخابرات يطلقون دائما على الميكروفونات المخبأة اسم «الحشرة»، وأصبح الاسم مناسبا أكثر نتيجة التطورات الالكترونية التى دخلت على هذه الآلة. وكما هى حال كاميرات الجواسيس وأفلامهم الصغيرة جدا «الميكروفيلم» أمكن اختراع الميكروفون الصغير الذى لا يسهل اكتشافه واندثرت هذه الأسلاك المتشابكة المعيقة التى كانت تستعمل أيام الحرب العالمية الثانية. هناك آلات ترانزستور مزودة بميكروفون يمكنها أن تنقل حديثا سريا إلى مدى بعيد. قد توضع الآلة داخل الحائط أو فى المراتب أو فى السيارات وتظل تعمل مدة سنتين دون حاجة إلى أى تدخل. ويطلق على هذه العملية

اسم «الرقابة السمعية». ويتعرض الدبلوماسيون وموظفوهم وأسرهم للاستماع السرى المستمر، وتتم هذه العملية بشكل واسع فى الدول المتقدمة فنيا سواء فى الشرق أو الغرب. وعلى الرغم من أن رجال السفارات قد يكشفون مكان عشرات الميكروفونات الصغيرة ويتخلصون منها، فسرعان ما تحل غيرها محلها. وكل خادمة أو سائق أو بستانى أو كهربائى أو لحام يعمل فى السفارة ربما يكون عميلا لديه كل الفرص لدس هذه الآلات الصغيرة.

ويمكن استخدام أى عاكس ليؤدى عمل الميكروفون ـ وذلك بتسليط شعاع من الأشعة الضوئية تحت الحمراء التى لا ترى، وعند ذلك تقوم الذبذبات التى تسببها الأصوات البشرية بتخفيف الموجات الضوئية التى يعكسها العاكس. بعد ذلك يصطدم الضوء تحت الأحمر العائد بخلية كهربائية خارج الحجرة ويعود إلينا التذبذب بإخراج الصوت. والحقيقة أنه يمكن تحويل أى جهاز تذبذب إلى ميكروفون بواسطة الأشعة تحت الحمراء، وحتى الكوب الفارغ أو غطاء المصباح يمكن استخدامهما لهذا الغرض.

وليست ثمة مكالمة تليفونية فى أغلب الدول يمكن أن توصف بأنها خاصة، وإن حاولت معظم الدول إنكار وجود رقابة تليفونية.

حدث مرة أن شكا أحد الأمريكيين ـ بعد أن تملكه الغضب ـ من أن مكالمة تليفونية قد تأخرت فما كان من العامل إلا أن أوضح له أن سبب ذلك هو عطل جهاز التسجيل.

إن أية قاعدة تليفونية قد تبدو بريئة، ولكنها تحوى ميكروفونا يعمل سواء كان التليفون مستعملا أو غير مستعمل.

كيف إذن تتم محادثات الدبلوماسيين، وكيف يتغلبون على تنصت العدو؟ إن أية ثرثرة خاصة بمن يعملون معهم قد تعطى منظمات الأمن مادة تستغل فى عملية التشهير، ولذلك يحاول الجميع اتباع طرق متعددة، ولكن لم يعد أمانا بالنسبة لاستخدام الأفراد وسيلة التحدث بصوت خافت، بينما يجعلون صوت الراديو أعلى ما يكون، أو يحدثون صوتا بضرب مفاتيحهم على كوب موضوع على المائدة لإخفاء ما يتحدثون فيه.

ولقد عمد ممثلو ألمانيا الغربية إلى عمل حجرة خاصة من الصلب بها أجهزة إلكترونية تمنع خروج أى صوت منها، إنها أمينة ضد أى ميكروفون.

والاحتمال الآخر أن يتكلم الإنسان بحذر وتحفظ مستعملا رموزا خاصة. وإن كان هذا غير مضمون بالنسبة للمتنصتين. ويلتزم الدبلوماسيون جانب الحكمة بالابتعاد عن

ذكر الأسماء، وحتى إذا استخدموا أسماء رمزية فقد يستطيع رجال الأمن أن يعرفوا الشخصية الحقيقية للمرشدين، بأن يقارنوا بين عشرات المحادثات التى سبق ذكرها.

وأكثر الطرق أمانا ألا يقول الإنسان شيئا، ويحدث أحيانا أن يجلس البعض فى حجرة داخلية ومع ذلك يستطيعون مناقشة مشاكلهم بواسطة الكتابة على الورق الذى يقومون بإحراقه فور فراغهم من الحديث. ولما كان ثمة احتمال لاكتشاف آثار كتابة على الورق المحروق فإنه يجب سحق الورق المحروق، لأن الخادمة التى تقوم بترتيب أثاث الحجرة هى غالبا عميلة فى البوليس السرى.

وفى السنوات الأخيرة أصبحت المكالمات التليفونية السرية تؤمن بواسطة استخدام جهاز «الخلط»، وهذا الجهاز يقوم بنقل بعض مقاطع الكلمات مكان البعض الآخر فى الكلام. وتكون النتيجة أن الجملة المخلوطة لا تبدو وكأنها جملة سليمة والكلام المخلوط ما هو إلا نوع من الكلام الشفرى، وإن كان فى استطاعة المحلل أن يقوم بفك رموزه.

وفى معظم الدول تقوم منظمات مقاومة التجسس فى المدن الكبرى بتخصيص حجرات معينة فى الفنادق لنزول السياح الأجانب، حيث يكون قد ركب فيها بطريقة ثابتة أجهزة إرسال لأنهم لا يحبون أن يسارعوا بتركيب الميكروفونات عندما يصل أجنبى مهم على المسرح. كانوا يفضلون أن تكون الميكروفونات جاهزة معدة لاستقبال الأجنبى. وفى هذه الحالة تستخدم المنظمات عملاء ثابتين من الشرطة بين موظفيها تكون مسئوليتهم مراقبة نزول الأجانب فى الحجرات الصحيحة المزودة بالميكروفونات أو تكون قد جندت بعض موظفى الفنادق للقيام بهذا العمل بعد تدربهم.

وعندما قام المستشار اديناور بزيارة موسكو فى سبتمبر عام ١٩٥٥ لمناقشة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتى وبين ألمانيا الغربية كان يستقل قطارا ألمانيا رسميا، وعندما وصل إلى موسكو بلغ السوفييت ما أحزنهم وهو أن المستشار الماكر ـ الذى لم تكن له سفارة فى موسكو ـ كان يعتزم الإقامة فى قطاره طيلة إقامته فى موسكو ولم يكن ينوى قبول الضيافة السوفييتية على شكل إقامة فى أحد الأجنحة بفندق من الفنادق التى ينزل فيها الأجانب فى موسكو. ويقال أنه قبيل مغادرته ألمانيا كان الفنيون الألمان قد زودوا قطار المستشار بأكفأ الأجهزة وأحدثها ضد الرقابة السمعية.

ويجب أن يضع جهاز المخابرات فى الاعتبار، الإحراج المحتمل الذى يحدث له عندما يكتشف أن منشأة فى الخارج لدولته قد دخلها أحد بطريقة شرعية أو أن أجهزتها قد عبث أحد بها. وكما هى الحال فى كل عمليات التجسس تكمن الصعوبة فى اكتشاف

الرجل الذى يستطيع أن يقوم بالعملية والذى تتوافر فيه الموهبة والدافع سواء كان الدافع وطنيا أو ماديا. مثال ذلك استطاع السوفييت أن يضعوا ميكروفونات فى أوانى الزهور التى كانت تزين إحدى سفارات الغرب فى إحدى الدول المحايدة، وكان بواب المبنى يحب الشراب، فاستغل السوفييت نقطة الضعف هذه ورصدوا له مصروفا. ولم يكن يدرى لماذا كانوا يأخذون الأوانى منه من آن لآخر ولا ما كانوا يصنعون بها.

ولا يوجد أى جهاز تكنولوجى من هذا النوع لا يمكن اتخاذ إجراءات مضادة له، ولا يتوقف الأمر على إمكان كشف هذه الأجهزة وإبطالها بل يمكن أحيانا أن يحول الجهاز ضد من قام بتركيبه. فإذا ما اكتشف الجهاز يعمد الخصم إلى تركه فى مكانه حتى يغذى الجانب الآخر بالمعلومات الكاذبة المضللة.

ومن المعروف أنه لكى يمكن التحكم فى أعمال المخابرات خارج أرض الوطن لابد من إنشاء وسائل مخابرات سرية، فإلى جانب الاستفادة من الوسائل المساعدة العامة مثل البريد والتليفون والبرق، تستخدم منظمات المخابرات وسائل سرية أخرى استنفدت السنوات الطوال لاكتشافها، ولن نذكر هنا الوسائل المساعدة البدائية مثل الأحبار غير المرئية وما شاكلها لأننا سنتحدث عنها فى كتاب الحرب الخفية، إنما سنقصر الحديث هنا عن تطورات استخدام اللاسلكى وتكنولوجيا الطيران والفضاء بالنسبة لخدمة المخابرات.

فلا شك فى أن الوسيلة المساعدة تستلزم فى الغالب طريقا طويلا جدا يجب على المعلومات أن تعبره. ولذا توجه أجهزة المخابرات فى أنشطتها المختلفة اهتمامها إلى اللاسلكى كوسيلة أساسية فى إرسال المعلومات وتلقى التعليمات.

ولقد لعب تفكير المخترع مع الخبرة التكنولوجية الخاصة بنقل الأنباء دورا هاما، ففى مدارس تدريب العملاء يحتل اللاسلكى نفس أهمية الدراسة الخاصة بالمهام الرئيسية، وهى الحصول على المعلومات الاستراتيجية. وتهتم منظمات المخابرات اهتماما خاصا بتدريب العملاء من رجال اللاسلكى وبإنتاج أجهزة لاسلكية خصيصا للعملاء وبالعمل على تطوير هذه الأجهزة.

وبمرور الزمن أمكن ابتكار أجهزة لاسلكية صغيرة الحجم يمكن حملها فى حقيبة صغيرة. وكان كل جهاز لاسلكى من هذا الحجم يعمل كجهاز إرسال واستقبال فى نفس الوقت، ولقد حققت هذه الأجهزة فى عديد من المناسبات نتائج باهرة رغم طاقتها الضعيفة، ٢٠، ٤٠، ٦٠ وات، إذ أمكنها التغلب على المسافات البعيدة.

وقد يقتضى الأمر إنشاء محطات لاسلكى على درجة كفاءة فنية عالية فى أرض

الوطن لاستقبال المعلومات التى ترسلها أجهزة اللاسلكى الخاصة بالعملاء عبر الأثير. وبصرف النظر عن محطة اللاسلكى الضخمة التى قد توجد فى أرض الوطن، فقد يتطلب الأمر أن تزود مراكز المخابرات الأمامية بمحطات لاسلكى من الدرجة الأولى من الكفاية بغية التغلب على المسافات البعيدة.

وتستغل الدول الحصانة الدبلوماسية لسفاراتها، فتقيم هذه الأجهزة بعد الاستئذان من الدولة المضيفة، التى غالبا ما توافق على إنشاء هذه الأجهزة عملا بمبدأ المعاملة بالمثل، ويمكن لهذه المراكز الأمامية ـ دون أن تتلقى أية مساعدة جوهرية من المركز الرئيسى ـ إنشاء محطة لاسلكية خاصة بالعملاء وذلك فى مكان أمامى. وتقوم مثل هذه المحطة بالإرسال والاستقبال فى نفس الوقت على أبعاد طويلة، تصل إلى عديد من الكيلو مترات، وتضم مثل هذه المحطة عديدا من الأجهزة يعمل عليها عديد من رجال اللاسلكى، مهمتهم مراقبة الرسائل التى تصل من عملاء المنطقة أو مراكز التجسس طبقا لخطة الإرسال الموضوعة، كما أن عليهم أيضا بصفة خاصة مراقبة استقبال النداءات التى يرسلها العملاء الجدد لأول مرة.

على أن عملية مراقبة هذه الأجهزة مدعاة لإثارة أعصاب رجال اللاسلكى الذين يقومون بهذا العمل ، ذلك أنه قد يبقى هؤلاء الرجال أمام أجهزتهم أياما بل أسابيع دون أن يجود عليهم الأثير بثمة إشارة. وإذا ما ظفر أحدهم بإشارة من أحد العملاء فى الخارج فإنه ينبغى عليه أن يركز اهتمامه تركيزا كبيرا، حيث إن نجاحه فى تلقى الرسالة من الأمور الهامة التى تقيم نجاح هذا العمل.

وفى المراكز الأمامية أو الرئيسية تكون أجهزة إرسال المحطة موزعة توزيعا متباعدا ليشمل مساحة واسعة جدا. ولابد من تزويد مثل هذه المحطات بمولد كهرباء يعمل بالديزل لكى يستخدم فى حالة انقطاع التيار الكهربى العادى. وتتبع هذه العملية عملية أخرى وهى مراجعة الأشرطة اللاسلكية الخاصة بالرسائل التى يبعث بها العملاء فور تدريبهم مراجعة دقيقة، وهذا يشبه تماما قيام خبراء مضاهاة الخطوط بمراجعة المحررات الخطية ومضاهاتها، أو قيام بعض الإخصائيين بتحديد الشخص الذى كتب رسالة على آلة كاتبة.

على أن هذه المراقبة ضرورية ولازمة، حتى يمكن التثبت من دقة العميل فى بث الرسائل عبر الأثير، وكذلك التثبت من دقة من قام باستقبال هذه الرسائل.

وكان تطور أجهزة الإرسال اللاسلكية القوية الصغيرة مما سهل نشاط الجواسيس،

فبواسطة إرسال رسائلهم بسرعة وبطريقة غير منتظمة متفق عليها، يستطيع الجواسيس تحاشي الاكتشاف لشهور وربما لسنوات. وعندما تكتشف الحكومة أية مراسلات لاسلكية مشبوهة تحاول في الحال أن تحدد مكان جهاز الإرسال باستخدام آلات اكتشاف الاتجاهات، وهي الطريقة المسماة «تحديد الاتجاه» D.F.

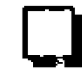
فطبقا لقواعد الهندسة أو لحساب المثلثات بصفة خاصة، إذا عرفت قاعدة المثلث - وهي عبارة عن المسافة بين آلتي إيجاد الاتجاه - ومدت من طرفيها خطوط تعمل مع القاعدة زاويتين معلومتين، فإن الخطين يتقابلان في نقطة معينة. هذه النقطة هي مكان جهاز الإرسال السري. وبواسطة هذه الطريقة التثليثية تمكنت حكومة الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى من اكتشاف المحطة المكسيكية التي كان يستخدمها العملاء الألمان في الاتصال اللاسلكي ببرلين.

كما تطورت هذه الأجهزة بحيث أصبح في الإمكان استخدامها في عربات متحركة، ويمكن لهذه الأجهزة تحديد مكان الجهاز أو بمعنى آخر الشقة التي يعمل منها الجهاز. وقد استخدمت هذه الوسيلة بنجاح بواسطة هتلر في الحرب العالمية الثانية.

وفضلا عن ذلك فقد أصبحت الحاجة ملحة إلى مراقبة وقياس التجارب الخاصة بالأسلحة النووية والصواريخ، كما عجلت بتحسين الآلات التي يمكن أن تستخدم في مراقبة تجارب الآخرين بعد إدخال بعض التعديلات عليها. ويعد الرادار والتصوير الدقيق البعيد المدى أدوات أساسية في عملية التجميع الفني، أما العملية الأخرى فهي عملية جمع وتحليل عينات من الهواء لتقرير ما إذا كان ثمة إشعاع ذري في الجو من عدمه. ولما كانت جزئيات الإشعاع الذري تنتقل بفعل الرياح عبر الحدود بين الدول، لم تكن ثمة حاجة للتسلل إلى أراضي العدو - جوا أو برا - بقصد الحصول على مثل هذه العينات.

وفي عام ١٩٤٨ أقامت حكومة الولايات المتحدة رقابة طيلة الأربع والعشرين ساعة على جو الاتحاد السوفييتي بواسطة الطائرات، لرصد التجارب التي تجري بخصوص الأسلحة الذرية. وفي سبتمبر ١٩٤٩ ظهر أول دليل على حدوث تفجير ذري سوفييتي في الجزء الآسيوي من الاتحاد السوفييتي، وكان هذا مصدر دهشة العالم ودهشة كثير من العلماء الذين كانوا يعتقدون حتى ذلك الوقت - على أساس الأدلة القائمة - أن السوفييت لن يحصلوا على القنبلة قبل سنوات، وبعد ذلك بدأت التحسينات التي أدخلت على الآلات تكشف للولايات المتحدة لا عن حدوث تفجيرات ذرية فحسب، بل كذلك عن قوتها وعن طراز الآلة أو السلاح المستخدم.

وكان أن ألـهمت مثـل هذه التطـورات الاتحاد السـوفييتـى الذى عرف أن تجاربـه قد اكتشفت أن يتخذ إجراءاته المضادة، وكانت هذه الإجراءات ذات طبيعة تكنولوجية عالية، وأمكن فى الـوقت الحاضر «حمايـة» التفجيرات الـذرية التى تتم تحـت الأرض وفى الجو الخارجى حتى لا يمكن معرفة خصائصها بسهولة بالنسبة إلى حجمها وطرازها، وبعد ذلك تبدأ الجـولة الثانية مـن جانب الفنيـين الذين يقومـون بعملية جـمع المعلومات لاكـتشاف الطرق التى يمكنهم بواسطتها اختراق هذه الإجراءات المضادة.



وتحاول التكنولوجيا الحديثة فرض رقابة على بعض التجارب العلمية والعسكرية التى تقوم بهـا الدول الأخرى وذلك بالتـركيز على التـأثيرات الجانبيـة لهذه التجارب، وتـتيح بحوث الفضاء نـوعا آخر من فرض الرقابة، ففى أثـناء تحليق سفن الفضاء تـرسل تقارير عن مهمتهـا وعن الأحوال فى الفضاء الخارجى، أو عن أجرام سمـاوية بواسطة الإشارات الإلكتـرونية التى تبـعث بها أجهزة قـياس المسافات الـبعيدة. وترسل هـذه الإشارات إلى القواعد والمحطات الخاصة بالدولة التى أطلقت سفينة الفضاء. وكما هى الحال فى رسائل الراديو العادية ليس هـناك ما يمنع أى شخص معه الآلات الصحيحة مـن أن يستمع إليها، فواضح أن الدول المتنافسة على تجارب الفضاء تقوم بالاستماع إلى أجهزة قياس المسافات البعـيدة بقصد مـحاولة الكشف عـن تجارب الدولة الأخرى، ومـدى ما حققتـه من نجاح، والمهم أن تستطيع أن تقرأ الإشارات قراءة صحيحة.

وثمة أهداف عسكرية وفنية هامة من الـنوع الثابت الذى لا يكشف عن موقعه أو عن طبيعة نشـاطه بالطرق الخاصة بالكشـف والتتبع والرقابة والاستمـاع، فالمصانع وأحواض السفـن والترسانـات وقواعد الصـواريخ التى هـى فى سبيـل البناء لا تـعطى دليـلا على وجودها يمكن كشفه من بعيد. وحتى يسـتطيع الإنسان أن يكتشف هذه المنشآت، لابد أن يقترب منها أو يطيـر فوقها مباشرة على ارتفاع كبير ويكون مسلـحا بآلات تصوير بعيدة المدى، وكان هذا هـو الغرض من مهمـة الطائرات U2 التى كـان فى مقدورهـا أن تجمع معلومات بسرعة أكبر وأدق وتكون أكثر ثـقة من أى عميل على الأرض. إن النتائج التى تحصل عليهـا لا يدانيها إلا الحصول على الوثائق الـفنية التى يمكن الحصول علـيها مباشرة من المكاتب أو المعامل. لقد حققت الطائرة U 2 بأكـثر من طريقة، نتائج عالية فى عملية جمع المـعلومات بطريـقة علمية. ولـقد شهد بذلك تـوماس جيتس وزير دفـاع الولايات المتحدة ـ عندما وقعت حادثة الطائـرة فى أول مايو ١٩٦٠ ـ أمام لجنة العلاقات الخارجية المنبثقة عن مجلس الشيوخ فى ٢ يونيو ١٩٦٠ فقال:

«من تحليقات هذه الطائرة حصلنا على معلومات عن المطارات والطائرات والصواريخ والتجارب الخاصة بالصواريخ والتدريب وتخزين الأسلحة وإنتاج الغواصات والانتاج الذرى وإنتاج الطائرات.... وكلها معلومات حيوية. ولقد أخذت هذه النتائج فى الاعتبار عند رسم برامجنا العسكرية. لقد كنا أول المستفيدين وكانت مصلحتنا هى المصلحة الكبرى».

ولقد كان للطيران على ارتفاع كبير الخاص بالعمليات الاستطلاعية التى كانت تقوم بها الطائرة U 2 الفضل فى إقامة الدليل القاطع على تركيب صواريخ سوفييتية ذات مدى متوسط فى كوبا فى آواخر أكتوبر ١٩٦٢. ولولا أنها اكتشفت والعمل يجرى فى قواعدها وقبل أن تخفى بطريقة التمويه، لشكلت هذه القواعد تهديدا سريا قاتلا لأمن الولايات المتحدة وأمن نصف الكرة الغربى، وهنا كان مثل آخر من أمثلة الجمع الكلاسيكية بعد تطعيمها بالطرق العلمية الحديثة، مما يجعلها ذات نتائج عالية القيمة، وقد أبلغ عدد من العملاء والمهاجرين من كوبا بأن هناك عملية أشبه ما يكون ببناء قواعد صاروخية وحددوا مكان إقامتها. وأدى هذا إلى أن يقوم الطيران الاستطلاعى بتقديم الدليل على صحة هذا التبليغ.

إن العلم هو الذراع الحيوى للمخابرات اليوم، كما إن التقدم التكنولوجى هو الذى سيحدد فى المستقبل كفاءة أجهزة المخابرات وبالتالى عظمة وقوة البلاد.

تاريخ المخابرات -1- / حرب العقل والمعرفة

3

عمل المخابرات

دار الخيّال

إن الوصف التقليدى للمعلومات التى تصل ممن يقوم بجمعها هو «مخابرات خام» أو «معلومات المخابرات»، وهى لا تعتبر «المخابرات المصقولة» إلا بعد مرورها فى مراحل التقويم والتفسير بواسطة الخبراء، وفى حالات العجلة فإن المخابرات الخام قد تصل مباشرة إلى متخذى القرارات، فالإخفاق فى تبليغ قائد الجيش فى هاواى عن رؤية غواصة يابانية بها رجلان فى بيرل هاربر قبل الهجوم اليابانى بساعة ونصف، كان إحدى الثغرات العديدة السابقة على الكارثة، ومع ذلك فإذا سمح الوقت فإن المخابرات المصقولة هى التى تصل إلى متخذى القرارات.

وسنحاول هنا أولا أن نشرح المراحل التى يمر بها إنتاج المخابرات ، وقد قسمناها إلى أربع مراحل: جمع المعلومات، وتنظيمها، وتحليلها، ثم المرحلة الأخيرة وهى التوزيع.

مهمة جمع المعلومات: إن عملية جمع المعلومات الخارجية يمكن أن تتم بطرق ليست على تفاوتها واختلافها غامضة أو سرية، وهذا ينطبق بصفة خاصة على المخابرات المكشوفة التى تستقى معلوماتها من الصحف والكتب والمطبوعات العلمية والفنية والتقارير الرسمية والإذاعة والتليفزيون، وقد تتضمن قصة أو مسرحية معلومات نافعة عن حالة أمة من الأمم.

وفى منظمات المخابرات الحديثة، نجد أن حقيبة المحلل تمتلىء يوميا بالمعلومات التى جمعتها شبكة واسعة الانتشار من الأفراد الذين يجمعونها، ومن ثم فإن حقيبة المحلل هى بتعبير ما حقيبة بريده التى يجمع فيها المجلات والجرائد ووسائل المعلومات التى تجعل

الفرد مواطنا مطلعا ومثقفا، والمصادر العلنية تمد رجل المخابرات بالجانب الأعظم من المعلومات المأمونة، وفى كثير من الأحيان لا تختلف النتائج التى يصل إليها محلل المخابرات اختلافا كبيرا عن النتائج التى قد يصل إليها الأكاديميون من معلوماتهم التى يحصلون عليها من مكتبات الجامعات.

وتسهم خدمات الصحافة بدرجة كبيرة فى مهمة جمع المعلومات، فوكالات الأنباء والصحافة اليومية وغيرها غالبا ما تقوم بنشر أول الأنباء عن كثير من الأحداث، مثل الثورات التى تقوم فى أنحاء العالم، أو استقالة كبار الموظفين، أو نص بيان مشترك صدر عقب انتهاء زيارة رسمية للدولة، وكثير من المحللين قد اضطروا إلى مغادرة فراشهم الدافئ فى ساعات الصباح المبكر ليعدوا تقريرا سريعا لسبق صحفى، وخلال الساعات التى لا تشتد فيها زحمة العمل، قد يستغل المحلل ثراء المعلومات التى تقدمها الصحافة الأجنبية أو الوطنية يوميا والمستمدة من المراسلين فى عواصم البلدان، وقد لا تكون هذه المعلومات دائما متفقة مع المعلومات التى فى ملفات المخابرات، ولكن نوع البلاغات يتفق على أى حال مع ما تتلقاه حقيبة المحلل من معلومات المخابرات.

أما فى المعسكر الاشتراكى فكان هناك على سبيل المثال مصدران للمعلومات السافرة فى الاتحاد السوفييتى، وهما صحيفتا «ازفستيا» و «برافدا» - أى «الأخبار» و«الحقيقة» على التوالى - الأولى هى لسان حال الحكومة والثانية هى لسان حال الحزب، وهناك «ازفستيات» و «برافدات» أخرى صغيرة منتشرة فى الاتحاد السوفييتى.

وعلى الرغم من أن الصحافة فى الاتحاد السوفييتى كانت تمثل لسان الحزب أو الحكومة، فإنه يمكن أن يعرف منها ما ينشره السوفييت وما يتجاهلونه، وكذا كيف يفسرون التطورات المحرجة التى يضطرون إلى نشرها.

والمطبوعات الأجنبية التى تجمع عن طريق الاشتراكات أو الشراء تكون جانبا قيما من مصادر المخابرات العلنية فى جميع فروع المعلومات، سواء أكانت سياسية أم علمية أم اقتصادية. وعلى سبيل المثال تستطيع المخابرات بمساعدة المطبوعات الأجنبية أن تظل على علم تام بحالة برامج المقذوفات الموجهة، وكذلك المفاعلات الذرية ومنشآت القوى الكهربائية التى لاحظر على ظهورها، وفى مقابل رسم ضئيل يمكن الحصول على أوصاف فنية للمخترعات من مصلحة براءات الاختراع فى الدول الأجنبية.

على أن الوقت الذى يمر بين النشر ووصول المعلومات إلى الحقيبة، يحدد الفائدة المرجوة من المطبوعات الأجنبية للمخابرات الجارية، فأهميتها للمخابرات هى أن تمدها

بالتفصيلات التى يمكن أن تجمع وتنظم فى شكل دراسة لبحث من البحوث، وفى حالة عدم وجود مطبوعات أجنبية، فإن خدمات المخابرات تجد أن دورها فى الأبحاث من الصعوبة بمكان. ففى الحرب العالمية الثانية مثلا كان الدليل اليابانى المعروف والمسمى «من هو» الصادر عام ١٩٤٠ يحوى ١٥٠ ألفا من تواريخ الحياة المختصرة، ويبدو أنه لم يكن فى أمريكا نسخة واحدة من هذا الدليل قبل بيرل هاربر، وكان من اللازم الالتجاء إلى نسخة إنجليزية من هذا الدليل أثناء الحرب فإذا بها تحوى فقط ٣ آلاف تاريخ حياة.

وتمدنا إذاعات الراديو الأجنبية بجانب كبير قيم من المادة التى تدخل فى إنتاج المخابرات الجارية، فبينما تجد بعض المعلومات فى الإذاعات طريقها إلى أعمدة الصحافة اليومية فإن كثيرا منها لا ينشر، وعلى كل حال فإن الأخبار قد تحرف أحيانا، ولابد من مراجعتها على النص الأصلى، ويوجد غطاء من الدعاية فى بعض الإذاعات يعرقل التمييز بين الحقائق والأكاذيب، ومع ذلك فإن دراسة إذاعات العدو أثناء الحرب العالمية الثانية قد أظهرت أن تحليل الدعاية المركبة قد أنتج نفاذ بصيرة إلى الحقائق، مما دعم المعلومات الأخرى الميسرة لرجال المخابرات.

وفى وقت السلم قد يوحى الفحص الواعى للعبارات المبهمة بكثير من النوايا التى ستقوم بها الدولة محل البحث.

وعلى الرغم من أن موظفى وزارة الخارجية لا يستطيعون أن يشتغلوا بأى نشاط يشتم منه التجسس، فإنه من خلال متابعة واجباتهم يستطيعون تقديم أفكار يعتمد عليها فى مسائل سياسية واقتصادية وثقافية، وقد قدموا فى عديد من المناسبات معلومات ذات أهمية بالغة للأمن القومى. ففى عام ١٩٣٥ كانت وزارة بلدوين فى لندن قد قررت التوسع فى قوة الطيران البريطانية نتيجة حديث جرى بين جون سيمون وزير خارجية بريطانيا وهتلر، وقد أبلغ هتلر سيمون أن ألمانيا قد وصلت فعلا إلى حد المساواة مع قوة الطيران فى بريطانيا، وستظل ألمانيا تنمى هذه القوة إلى أن تصبح معادلة لقوة بريطانيا وفرنسا مجتمعين. كما أن التقارير الديبلوماسية من سفارة أمريكا فى طوكيو قد حفلت بمعلومات حيوية عن التوتر الآخذ فى التوسع فى الباسيفيكى، فقد كتب السفير الأمريكى كرو عام ١٩٤١ ما يلى: «لقد أبلغ أحد أعضاء السفارة بواسطة زميلى «.....» أنه قد سمع من عدة مصادر من بينها مصدر يابانى، أن هناك تخطيطا للقيام بهجوم مفاجئ على بيرل هاربر بواسطة القوات الحربية اليابانية، وذلك فى حالة وقوع اضطرابات بين أمريكا واليابان، ويتضمن هذا الهجوم استخدام جميع التسهيلات اليابانية، وقد قال زميلى أنه

مدفوع إلى تبليغ هذا النبأ بسبب وصوله إليه من عدة مصادر، على الرغم من أن هذه الخطة تبدو خيالية.

والملحقون مثلهم كمثل موظفى وزارة الخارجية يستطيعون أثناء ممارستهم لوظائفهم تجميع معلومات مخابرات دون الرجوع إلى الوسائل المكتوبة، ونظرا لأنهم يدعون لمشاهدة المناورات ولزيارة المنشآت ولتبادل المعلومات مثل كتب التدريب، ففى استطاعتهم الحصول على معلومات واسعة التنوع. ومن الممكن أن يكون الملحق العسكرى جامع معلومات مفيدا جدا إذا كان فى دولة تعتبر القوات المسلحة فيها من القوة المحركة للسياسة ومن خلال اتصالاته الرسمية قد يتلقى معلومات ذات أهمية سياسية كبيرة.

ومن المدنيين من يعملون ملحقين فى سفارات الدولة بالخارج كالملحقين الثقافيين والتجاريين والعلميين، إلخ....، والمعلومات التى يجمعونها معلومات علنية، ولكنها ذات قيمة فى إنتاج المخابرات الاقتصادية والعلمية.

والصورة المتحركة والثابتة لها اعتبار خاص فى التطبيقات المتعلقة بتحليل الأهداف أو حساب طاقات المصانع، وبينما تؤخذ بعض الصور خلسة فإن البعض الآخر قد يجمع من دوريات الدعاية التى تنشر بين حين وآخر، وكثير من الصور يحصل عليه عن طريق التذكار السياحى للأشخاص العاديين، فالصورة التى سجلها أحد السائحين فى جزر سليمان قبل الحرب العالمية الثانية، شكلت جانبا مفيدا من المعلومات للفرقة البحرية الأولى لدى توجيهها إلى جوادال كنال "Guadal Canal" فى أغسطس سنة ١٩٤٢.

والتصوير الجوى أثناء الحرب يعوض أضعاف تكاليفه، فقد أظهر موضع إطلاق الصواريخ الألمانية فى بينيموند، وأعاقت عملية قذف القنابل التى قام بها سلاح الطيران الملكى البريطانى إنتاج المقذوفات الألمانية لعدة شهور، ولقد أكد التصوير الجوى الفوتوغرافى ما ذهبت إليه المخابرات من وجود الصواريخ الروسية فى كوبا.

إن كل المعلومات المكشوفة هى على حد تعبير آلين دالاس «طحنة» تدخل طاحونة المخابرات، ولكن ثمة من تلقوا تدريبا يمكنهم من أن ينتقوا حبة القمح من بين جبال «التبن». فمثلا حدث فى خريف سنة ١٩٦١ أن تلقت الولايات المتحدة تحذيرا عن نية السوفييت فى استئناف التجارب الذرية قبل أن يتم ذلك بساعات، وذلك بواسطة خبر غامض أذاعه راديو موسكو لينشر فى صحيفة إقليمية سوفييتية، لفت هذا الخبر نظر سيدة أمريكية كانت تشغل وظيفة «مستمعة» فى أحد مراكز الاستماع البعيدة، فحللت الخبر تحليلا صحفيا وحولته فى الحال إلى واشنطون. لقد نجحت يقظتها وإدراكها فى استخلاص هذا النبأ الخاص من بين سيل الأنباء المطولة التى تستمع إليها فى كل يوم.

وفى البلاد الحرة ذات الصحافة الحرة التى لا تتدخل فيها الحكومة عند نشر البيانات السياسية والعلمية، تكون عملية المخابرات المكشوفة ذات قيمة خاصة وذات فائدة مباشرة فى إعداد تقديرات المخابرات. إن المجهود الذى يبذل فى عملية الجمع السافرة هو مجهود واسع وضخم، إنه يحاول ألا يغفل شيئا يمكن الحصول عليه وقد ثبتت فائدته، وربما كانت هناك موضوعات حاجتنا إليها شديدة، ولكن لا تغطيها هذه المادة، أو قد تنقص هذه المادة التفاصيل الكافية، أو لا تكون حاسمة أو موضع الثقة التامة، فمثلا لا يمكن أن نعول على ما تفصح عنه إسرائيل ـ سواء بقصد أو بغير قصد ـ فيما تحتاج حكومتنا إلى معرفته، إنها لا تفصح إلا عما تريده منا أن نصدقه، فإذا هى أدلت ببيانات رسمية، فلا يمكن أن تكون هذه البيانات موضع ثقتنا.

ومن جهة أخرى يمكن التلاعب فى الصور الفوتوغرافية ويمكن تزييفها، كما حدث عندما عرض السوفييت لغرض الدعاية صورة كومة من المهملات، وقالوا أنهم أسقطوا طائرة أمريكية من طراز «ى ـ ٢». كذلك عرض السوفييت فى يوم استعراض الجيش الأحمر صاروخا شاهده وصوره رجال الصحافة الغربية والملحقون العسكريون، ولم يكن فى الحقيقة إلا شيئا لا قيمة له مكونا من أجزاء متفرقة من صواريخ مختلفة لا يمكن أن تكون قذيفة صالحة، وكما هو يسير أن نجمع المعلومات المكشوفة، فمن اليسير أيضا أن نحيط هذه المعلومات بعنصر الخداع، لكل هذه الأسباب يجب أن يظل جمع المعلومات بالطريقة السرية «التجسس» هو النشاط الأساسى للمخابرات.

إن عملية الجمع السرية هى أساسا عملية التغلب على العقبات بقصد الوصول إلى الهدف، إننا نختار الهدف ويقوم خصومنا بوضع العراقيل والعقبات، والخصم عادة يدرك ما يهمنا أن نصل إليه، ثم يحيطه بكل ما يستطيع من العقبات.

ويستخدم الجمع السرى الأفراد فى هذه العملية: «العملاء» و «المصادر» و «المبلغين». وقد يستخدم الآلات، علما بأن ثمة آلات تستطيع أن تفعل ما لا يمكن للإنسان أن يفعله، وأن ترى أشياء لا يمكن له أن يراها، ولما كان كل جانب يحاول وقف هذا النشاط إذا استطاع أن يحدد مكانه أو إذا أمكنه الوصول إليه، فإن كلا منهما يقوم بهذا النشاط بطريقة سرية، ولهذا يطلق عليه اسم الجمع السرى، والكلمة التقليدية التى تطلق عليه هى «التجسس».

إن جوهر التجسس هو الوصول إلى الهدف. لذا يجب أن يتمكن إنسان ما أو آلة ما من الاقتراب من هذا الشيء أو هذا المكان أو هذا الشخص، ليرى أو يكتشف الحقائق المطلوبة دون أن يثير انتباه حراسه، ثم بعد ذلك لابد أن تصل تلك الحقائق إلى من

يريدونها بتبليغ المعلومات عنها، ويجب أن يتم ذلك بسرعة حتى لا تفقد قيمتها، كما لا يجب أن تضيع أو يقطع عليها طريق العودة.

والتجسس في أبسط صورة لا يعدو أن يكون نوعا من الاستطلاع المستتر، وقد يكفي هذا عندما يقتصر المطلوب على إلقاء نظرة خاطفة، فيقصد العميل هدفا من الأهداف ملقيا عليه نظرة ثم يقفل راجعا ليبلغ عما رأى، وفي هذه الحالة يكون الهدف عادة كبيرا وسهل الرؤية، كتجمع القوات أو التحصينات أو المطارات، وأحيانا يستطيع العميل أن يجد طريقه إلى داخل المكان المقفل، ويستطلع ما فيه أو يخرج منه بوثائق، وعلى كل حال تكون فترة بقائه محدودة، لأنه يصعب بقاؤه مدة طويلة ما دام موجوداً بطريقة سرية وغير شرعية.

ولا تناسب هذه الطريقة في التجسس كل أعمال المخابرات، إذ إن الرجل الذي يؤهله تدريبه لاختراق الهدف لا يحتمل أن تكون لديه المعلومات الفنية التي تعينه على أن يكتب تقريرا عن الأهداف المركبة أو المعقدة الموجودة في هذه الأيام. فإذا لم تكن تعرف شيئا عن المفاعلات الذرية فلن تستطيع أن تكتشف الشيء الكثير عنها، حتى ولو كنت واقفا إلى جوار إحداها، وحتى بالنسبة للشخص القادر ذي الكفاية الفنية فإن وصوله على مقربة من مثل هذا الهدف لن يكفي للوفاء بما تحتاج إليه المخابرات في هذه الأيام. إن ما نحتاج إليه هو فحص دقيق كامل لعمل المفاعل. ولهذا السبب ليس من الواقعية في شيء أن نعتقد أن وصول عميل إلى مفاعل ذري في إسرائيل يحقق ما نرجوه في مجال المخابرات العلمية.

وهناك ما هو أكثر قيمة من الاستطلاع، وهو «التغلغل» الذي يقوم به العميل، ويستطيع فيه أن ينفذ إلى داخل الهدف ويبقى فيه، ومن بين الطرق المستخدمة في هذا النوع أن يتسلل العميل إلى المكاتب أو إلى دوائر الصفوة المختارة بوسطة خدعة أو حيلة، ويكون في موقف يستطيع منه أن يستخرج المعلومات المطلوبة من الأشخاص الذين يأتمنونه والذين لا يدركون دوره الحقيقي، ويطلقون على هذه العملية اصطلاحا يسمى «الزرع»، وتعتبر من أقدم أنواع الطرق في التجسس.

ويستند هذا النوع من التغلغل على مظاهر الولاء والإخلاص التي توضع غالبا موضع الاختبار، كما أنه ليس من السهل اختبارها بخاصة إذا كان الخصوم يتكلمون نفس اللغة، أما في الوقت الحاضر وقد أصبحت الخطوط التي تفصل أمة ومذهبا سياسيا عن أمة أخرى ومذهب سياسي آخر واضحة، فالاحتفاظ بمظاهر الولاء والإخلاص لفترة طويلة عسير، وإن كان من الممكن تحقيقه، ومن بين عمليات التجسس السوفييتية الشهيرة قبل

الحرب العالمية الثانية وأثنائها عملية الشبكة الجاسوسية فى الشرق الأقصى التى كان يتولى إدارتها ريتشارد سورج وهو ألمانى كان يعمل فى طوكيو كمراسل لصحيفة فرانكفورت زايتونج. لقد كان سورج يقوم «بزرع» مواطنيه فى السفارة الألمانية فى طوكيو، ونجح فعلا فى إلحاق نفسه بقسم الصحافة بالسفارة، وكان هذا بمثابة ستار له يعمل من ورائه مع عملائه اليابانيين، فضلا عن أن ذلك كان يوفر له الفرصة للحصول على المعلومات مباشرة عن سير حرب النازى وعلاقتهم مع اليابان.

وحتى يستطيع سورج تحقيق ذلك كان يلعب دور النازى الصالح، وقد أحرز فى ذلك كل النجاح على الرغم من أنه كان يمقت النازية، لقد كان رئيس الجستابو فى السفارة كذلك كان السفير، كما كان الملحقون المختلفون أصدقاء له، ولو نقب الجستابو عن ماضيه ـ كما فعلوا بعد أن قبض عليه اليابانيون عام ١٩٤١ ـ لعرفوا أن سورج كان عميلا شيوعيا فى ألمانيا فى السنوات العشرينية وأنه أمضى بعض سنواته فى موسكو.

ويعلن آلين دالاس وهو من ثقاة رجال المخابرات عن صفات العميل المزروع بقوله: إن العميل الذى يلعب دور العميل المزروع فى الوقت الحاضر يجب أن تتوافر فيه صفات أكثر من مقدرته على التمثيل. فهو معرض للفشل نتيجة الطرق الحديثة فى تحريات الأمن إذا ما ظهر أنه فى أى من أوقات كان شيئا آخر غير ما يتظاهر به. والطريقة الوحيدة لإخفاء رجل فى الوقت الحاضر حتى يمكن قبوله فى دوائر معادية لفترة طويلة هى أن نخلقه من جديد. وهذا يتطلب سنين طويلة من التدريب ودفن الماضى نهائيا تحت طبقات سميكة من التاريخ الشخصى المختلق».

ويضيف قائلا:

«فإذا كنت من مواليد فنلندا وأردت أن تتظاهر بأنك من مواليد ميونخ بألمانيا، فعليك أن تحصل على وثائق توضح صلتك بهذه المدينة. يجب أن يكون فى مقدورك أن تتصرف كما لو كنت ولدت فى هذه المدينة وعشت فيها. يجب أن تعمل الإجراءات فى ميونيخ لتأييد مولدك بها إذا ما فكر فى عمل تحريات. وربما اخترنا ميونيخ أو مدينة شبيهة لأنها كانت قد ضربت بالقنابل ودمرت سجلاتها». إن الشخص الذى يلعب هذا الدور نطلق عليه اسم «غير شرعى».

وإذا لم يستطع جهاز المخابرات أن يضع عميله داخل الهدف الشديد الحساسية يكون الحل أن يقوم الجهاز بتجنيد شخص يعمل فعلا هناك، وقد تجد الشخص الذى يعمل فى الداخل، ولكنه ليس فى البقعة المناسبة التى تساعده على الحصول على المعلومات التى

تحتاج إليها، أو قد تجد شخصا قد بدأ حياته العملية ولكن وظيفته سوف تؤدى به إلى وظيفة أخرى فى الهدف، فالمهم هو أنه مؤهل لأن يكون عميلا فى الداخل أو كما نقول «فى المنطقة».

لقد كان أحد عملاء المخابرات الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية من هذا النوع، وكان يعمل فى وزارة الخارجية الألمانية ويشغل وظيفة تمكنه من الحصول على الرسائل المتبادلة مع البعثات الدبلوماسية الألمانية فى جميع أنحاء العالم، أى أنه كان فى المكان المناسب تماما، إذ كان فى مقدوره الحصول على كل ملفات وزارة الخارجية ذات الأهمية العظمى.

إن هذه الطريقة التى يتم بها استخدام العميل «فى المكان»، على الرغم من الصعوبات الضخمة التى تحيط بها، تتميز بأنها تتيح لجهاز المخابرات أن يركز على المنشآت التى يجب أن يتغلغل فيها، وأن يفحصها ويحللها لمعرفة أهم نقاطها، وكذا نقاط الضعف فيها، ثم يلى ذلك البحث عن الرجل المستخدم فى هذه النقاط والذى يحتمل أن يقبل التعاون مع دولة أجنبية.

وقد كانت معظم الحالات المعروفة للتغلغل السوفييتى فى الأهداف الهامة فى البلاد الغربية، تتم بهذه الطريقة، أى بواسطة استخدام أشخاص مستخدمين فعلا داخل الهدف.

وعلى الرغم من أن العميل دافيد جرينجلاس فى الحرب العالمية الثانية كان رساما فقط، فقد استطاع التوصل إلى معرفة التفاصيل السرية للتركيب الداخلى للقنبلة الذرية، واستخدمت جوديت كوبلون عقب الحرب مباشرة فى قسم من أقسام وزارة العدل مسئول عن تسجيل العملاء الأجانب فى الولايات المتحدة. وكان يقع تحت نظرها باستمرار تقارير إدارة البحوث الفيدرالية التى كانت تمر عليها، فأخذت تنسخ صورا منها وتمد بها السوفييت.

ومع أن كلا من هارى هوتون وجون فاسال كانا يشغلان وظيفتين صغيرتين، ومع أن عملهما كان إداريا، فقد استطاعا الحصول على وثائق فنية حساسة من الأدميرالية البريطانية، حيث كانا يعملان فى أواخر حقبة الخمسينيات، واستطاع الفريد فرنزيل ـ وهو برلمانى من ألمانيا الغربية ـ أن يحصل على وثائق عن حلف شمال الأطلنطى التى كانت توزع على أعضاء لجنة الدفاع البرلمانية التابعة لألمانيا الغربية، والتى كان يعمل بها منذ منتصف سنوات الحقبة الخمسينية، وكان آرفين سكاريك ضابطا إداريا فى سفارة أمريكا بوارسو فى عام ١٩٦٠/ ١٩٦١، ولكن بعد أن تورط مع فتاة بولندية قامت

بتهديده بالفضيحة، قام بإمداد جهاز المخابرات البولندى ببعض تقارير سفير الولايات المتحدة السرية التى كان يرسلها إلى وزارة الخارجية عن الموقف السياسى فى أوروبا الشرقية.

ولقد نشر الاتحاد السوفييتى قضية العميل الذى يعمل «فى الداخل» والذى عاون مخابرات الغرب، وقد اعترف السوفييت بأنه توصل إلى معلومات ذات قيمة عظيمة. كانت هذه قضية الكولونيل «اوليج بنكوفسكى» الذى يعد اتهامه وإعدامه بواسطة السوفييت فى حكم التاريخ.

كان مفهوما من الأدلة التى سمح السوفييت بتقديمها فى المحكمة أن هناك مجموعة من أجهزة مخابرات الغرب نجحت منذ سنوات مضت فى الحصول على خدمات الكولونيل السوفييتى، الذى كان يشغل منصبا هاما فى الجيش السوفييتى. كان موضع ثقة السوفييت، لدرجة أنهم كانوا يسمحون له بالسفر إلى المؤتمرات الدولية المختلفة فى أوروبا الغربية، وقد أتاحت له هذه الفرصة إقامة اتصالات مع بنكوفسكى. ويدعى السوفييت أن الذى جذبه هو المغريات المادية من خمر ونساء وأغان موجودة فى الغرب، ومهما تكن دوافعه، فقد كانت هذه القضية تمثل النمط السائد للجاسوسية. كان بنكوفسكى يستطيع الحصول على معلومات هامة بطريقة طبيعية، وكانت كل الظروف مهيأة له، ولا يمكن لعميل استطلاعى أو لعميل سائح أو لعميل مزروع أن يحقق ما حققه بنكوفسكى. لقد كان موجودا فعلا هناك. وكان لابد من العمل على اكتشافه ثم الاتصال به ثم إقناعه بالعمل مع الجانب الآخر.

وعموما فإن طرق جمع المعلومات السافرة والسرية التى تم شرحها لم تكن بطبيعة الحال كافية وحدها لسد حاجة المخابرات فى الوقت الحاضر، بل يجب أن يضاف إليها طرق أخرى وخاصة بواسطة استغلال التقدم الكبير الذى أحرزته العلوم والتكنولوجيا، والذى سنتحدث عنه بالتفصيل فيما بعد.

تنظيم المعلومات: يعقب مهمة جمع المعلومات عملية تنظيمها، والواقع أن نطاق التجميع يصبح كبيرا إلى الحد الذى يجعل كفاءة المخابرات تعتمد اعتمادا متزايدا على مهارات خدمات المراجع، ويستطيع محلل المخابرات أن يختزن فى ملفاته الخاصة جزءا صغيرا جدا من الوثائق التى تتدفق يوميا عن طريق حقيبته اليومية، أما الباقى وهو الجانب الأعظم الذى يتجنب هذه الحقيبة فإنه يعتمد على خدمات المراجع التى تصنف فيها جميع المعلومات الواردة، ثم توضع فى ملفاتها. وتدفق المخابرات من الجامعين إلى المحللين يحدث عادة فى وقت واحد، بالإضافة إلى تدفق صورة منها على خدمات المراجع.

والواجب الأول لخدمة المراجع هو فهرسة الوثائق الواردة طبقا لشفرة عددية على أسس مختلفة، فقد تبوب على أساس الموضوعات مثل المطارات التجارية، وسائل النقل بالسكة الحديد، والمعاهدات، إلخ... أو على أساس المنطقة مثل السنغال، فيتنام الشمالية، إكوادور، أو على أساس المصدر مثل سلاح الطيران ـ المطبوعات الأجنبية ـ الخدمة السرية، أو على أساس الأمن مثل سرى جدا ـ سرى ـ غير مبوب، أو على أساس تاريخ المعلومات. والوثيقة التى بها أكثر من موضوع واحد أو منطقة واحدة، يجب أن تدرج تحت مجموعة من الشفرات العددية.

وتصور الوثائق عادة تصويرا مصغرا جدا، وتسمح البطاقات المثقوبة والتنظيم الإلكترونى للمعلومات بسرعة استخراج الأفلام المصغرة عند طلب المحلل. وبالإضافة إلى الفائدة المحققة من خدمة المراجع فى تسجيل المعلومات وتخزينها واستعارتها، فإن أجهزتها تمكنها من أن تخطو إلى الأمام خطوة أبعد، وهذه الخطوة هى تركيب المعلومات استجابة لمطالب نوعية.

والواقع أن تكنيك تنظيم المعلومات يستطيع أن يستخرج بسرعة معقولة قائمة بالمنشآت الصناعية الكبرى فى مدينة معينة، كما يستطيع مثلا أن يستخرج قائمة تحوى أسماء علماء إسرائيل الذين يعملون بالبحث فى النشاط الذرى، وبينما هذه الأجهزة تمارس أعمالها بطريقة آلية، فإنها لا تستطيع الاستغناء عن المحلل، ولكنها تعفيه من عبء كبير فى تجميع البيانات، وتمنحه الفرصة لبذل المجهود الأكبر فى الجانب التفسيرى للتحليل.

التحليل،والتحليل فى المخابرات يشبه بصفة عامة عملية البحث الأكاديمى وإن كان يختلف عنها فى كثير من التفصيلات، فمثلا الباحث الأكاديمى ذو حرية أوسع فى بحث النظرية والمبدأ، فى حين أنه إذا كانت هناك نظرية اقتصادية تفيد محلل المخابرات، فإنه يستجيب فورا لمطالب من يطلب الاحتياج، والباحث الأكاديمى يستطيع أن يوجه بحثه صوب موضوعات يرى أن المعلومات عنها ميسرة، ولكن محلل المخابرات مضطر إزاء طلبات مستهلك المعلومات إلى أن يحلل موقفا يجد فيه ثغرات المعلومات واسعة جدا، وهذا معناه أن محلل المخابرات قد يطلب لتقديم نتائج على سبيل التجربة لا يستطيع الأكاديمى أن يقدمها، لأن الثانى غالبا ما يعلقها انتظارا لوصول بيانات أكثر، وذلك لأن قرارات السياسة لا تحتمل التريث حتى تصل المعلومات الكاملة، وقلما يحدث هذا الوصول.

وثمة فرق آخر يميز الباحثين عن بعضهما البعض، وهو الفائدة المستمدة من الوقت المنصرف فى دراسة المخابرات والدراسة الأكاديمية، فنادرا ما يحدث أن يكون ثمة وقت طويل يستفاد به فى دراسة المخابرات، لأن المطالب تتدفق وراء بعضها.

أما التمييز الآخر فهو يمثل حالة نفسية تدعو إلى الاكتئاب لدى الكثيرين من محللى المخابرات، إذ يستطيع الأكاديمى أن ينشر اسمه ويبنى بهذا شهرته الخاصة، أما محلل المخابرات فلا يذكر اسمه، ومعظم دراساته خالية من توقيعه وتداولها محدود.

ولكن على المحلل أن يعتاد على ذلك، وكذا على فقدان فرصة الاستمتاع بفخر المؤلف، وعليه أيضا أن تتوافر فيه مزايا أخرى يقدرها كل التقدير أولئك الذين وقع اختيارهم عليه للقيام بهذا العمل، هذه المزايا يمكن أن نلخصها فيما يلى:

١ ـ علم الخبير: يمكن تنمية العلم عند المحلل الصغير عن طريق الممارسة على العمل، وهذا العلم هو أهم صفات المحلل الكبير، فالمحلل الكبير لإسرائيل مثلا لابد له من معرفة اللغة العبرية، وأن يكون قد مارس العمل فى المنطقة أو الرحلة إليها، وعليه أن يكون على معرفة تامة بشئونها كأى فرد فى كلية جامعية، وعلم الخبير ليس كله حصيلة السن، ولكن خطوطا من العلم التخصصى قد تتاح للشبان والشابات، فالخريج حديث التخرج نسبيا يكون أقدر على فهم التكنيك المتبع فى تحليل الإحصاءات الصناعية من الاقتصادى المنتمى إلى جيل سابق، والشباب الذى يعمل فى مجال الطبيعة أكثر اهتماما ومتابعة للإلكترونات وما استحدث فيها من الأساتذة القدامى، ولكن الأقدمية من جهة أخرى لها ميزاتها للمشرف الذى يسهل عليه إدراك التركيب العام للمشكلة، وما يستلزمه هذا الإدراك من الإلمام بعدد من ميادين الدراسة.

٢ ـ الامانة: قد يكون المحلل واقعا تحت ضغط قوى لمساندة ميول تقليدية، فمنظمة مخابرات حكومة فى المنفى تكون عادة تحت شعور قوى للمبالغة فى تحليل السمات الدالة على التذمر داخل الدولة، وغالبا فإن الاختلافات بين التقديرات التى تعدها مصالح حكومية متعددة تعكس ضغوطا على المحللين لتعزيز اهتمامات هذه المصالح.

٣ ـ الخيال: يقول وليم جيمس: «لا تعنى العبقرية فى الحقيقة أكثر من موهبة الإدراك بطريقة غير مألوفة»، وهناك خاصية تميز الكثيرين من الخبراء الذين تقصر مواهبهم دون الوصول إلى مرتبة العبقرية، وتلك الخاصية هى عدم إيمانهم بنظرية الخيال. إن النتائج يجب ألا تبنى إلا على الحقائق، ولكن نظرية الخيال ينبغى أن تقابل بترحاب ثم تتعرض للاختبار بواسطة الحقائق. فرفض هذه النظرية من جانب الخبراء هو المسئول عن استمرار وجود الأخطاء فى عدد كبير من الحالات.

٤ ـ اليقظة للتفاصيل: إن حجم المعلومات التى تتحرك عبر مكتب المحلل يكون عادة كبيرا جدا إلى حد أنه قد يغفل تفاصيل هامة، والمحلل المثالى هو الذى يحتذى طريقة شرلوك هولمز فى التقاط الأمر المهم من بين أكداس المعلومات.

وثمة خطر حقيقى من المبالغة فى التحليل والوصول إلى نتائج غير سليمة مبنية على أجزاء غير مترابطة من المعلومات، ولكن رجل المخابرات الوظيفى «اقتصادى علمى حربى» غالبا ما يكون مشغولا.

وتختلف العملية التحليلية فى المخابرات باختلاف المكتب، فمحلل المخابرات الوظيفى «اقتصادى علمى حربى» غالبا ما يكون مشغولا بدراسات الأبحاث التى تشبه رسالات الدكتوراه، وموظف المخابرات الجارية بتقديراته السريعة للتطورات اليومية يشبه محرر الأعمدة فى الصحف، أما موظف التقديرات فعليه أن ينسق حصيلة المعلومات الواردة من جهات متعددة بحيث تبدو فى النهاية إجماعا فى الرأى أكثر منها رأيا شخصيا، وهذه السمات تبدو مألوفة فى عملية التحليل فى أى مكتب من مكاتب المخابرات، وسنعود لذلك بالتفصيل فيما بعد.

على أن عملية التحليل لابد أن تمر بعدة مراحل هى:

١ ـ تعريف المشكلة: على المحلل أن يكون لديه تعبيرات يحدد بها المشكلة، وهذه ينبغى تعيينها لمن سيصنعون التقدير، وقد تتكرر هذه التعبيرات للمحلل الوظيفى الذى يسهم فى إصدار التقدير، وقد يشار بوضوح لمحلل المخابرات الجارية بنفس المعنى الذى يرشد الصحفى إلى ما يستأهل النشر من الأخبار.

٢ ـ تجميع البيانات والمعلومات: إن ملفات المحلل هى عادة المكان الأول الذى يلجأ إليه للحصول على المعلومات التى يريدها، فمثلا يلجأ محلل المخابرات الجارية المختص بإسرائيل إلى ملفاته للحصول على نسخ من موجات السخط السابقة والموجهة من العمال الإسرائيليين ضد حكومتهم، ويقارن بين نغماتها ونغمة الموجة الأخيرة، وبسبب ضيق الوقت قد تكون ملفاته هى المرجع الوحيد له مؤقتا، ويستطيع المحلل الذى يبحث إنتاج إحدى الدول من المواد الغذائية أن يستعين بملفات المحللين الآخرين وبالمكتبات وبالأجهزة الآلية لتجميع المعلومات التى يمكن أن تزوده بوثائق مختزنة فى أرشيف المخابرات.

٣ ـ تقويم المعلومات: ويجب على المحلل أن يحكم على بياناته فى ضوء الانسجام الداخلى، وفى ضوء الانسجام مع البيانات الأخرى المعروفة، فهل ما تدعيه إسرائيل مثلا عن الحصاد يتماشى مع إحصاءات الأراضى المزروعة، ومع التقارير الجوية المؤثرة على

الزراعة؟ وهل تتماشى هذه الادعاءات مع تقديرات الإنتاج المألوفة لديها؟ وهل يتفق تقرير عن تحركات القوات مع تقرير الميدان عن إمكان الاعتماد على هذا المصدر؟

وإحدى المهاوى الخطيرة التى قد يتردى فيها المحلل فى تقويمه للمعلومات، قد تنجم عن تحفظاته وإصراره على رفض قبول المعلومات التى تتنافى مع ما لديه من معلومات، ولقد كان أحد المفاهيم المكونة بواسطة مجتمع المخابرات الأمريكى عن ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، أن تعبئة الاقتصاد الألمانى فيما قبل الحرب لم تترك مجالا لتوسع أكبر فى تلك الفترة القصيرة، ولكن بالفعل ظل الإنتاج الحربى الألمانى متزايدا بانتظام حتى منتصف عام ١٩٤٤، وقد حدث أن أعطت إحدى وكالات المخابرات الأمريكية تقريرا خلاصته أن الإنتاج الحربى الألمانى قد ارتفع عام ١٩٤٣ عما كان عليه سابقا، فما كان من كثير من المحللين المزودين بالبيانات والمعلومات إلا أن رفضوا قبول هذا التقرير.

وثمة خطر آخر يواجه المحلل فى مرحلة التقييم ويتجلى هذا الخطر فى التأكيد الخاطئ للمعلومات والبيانات، فالتقارير المستقاة من عدد من الجامعين للمعلومات، غالبا ما يرجع إلى مصدر واحد، ومن ثم ينبغى أن تعتبر هذه التقارير كلها تقريرا واحدا. إن خطر تأكيد المعلومات الخاطئة يتجلى بصفة خاصة فى حالة ما إذا كانت حكومة أجنبية قد زيفت عمدا بعض التقارير بقصد إحباط مخابرات العدو، والمثل الكلاسيكى لمثل هذا الخداع هو «عملية اللحم المفروم» التى تضمنت رسائل مزيفة أمكن الحصول عليها من جثة رجل إنجليزى عند شاطئ إسبانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد خدعت هذه الرسائل المخابرات النازية، وكانت نتيجتها تغيير خطط الدفاع الألمانية عن البحر المتوسط انتظارا لهجوم الحلفاء على سردينيا واليونان، وهذا الخداع أنقذ آلافا من أرواح الحلفاء عندما أنزلت القوات فى صقلية.

٤ ـ الدراسة والتفسير: على المحلل بعد تجميع المعلومات وإقرار الصالح والمقبول منها أن يقوم بتركيبها تركيبا يفسر الاحتياجات التى طلبت منه فى بداية العملية التحليلية، فمثلا يجب على الباحث المكلف بدراسة محاصيل إسرائيل أن يجمع معلومات عن الإنتاج الزراعى السابق لمحاصيل معينة، كما عليه أن يجمع أيضا كل ما أمكنه جمعه عن الأهداف الاقتصادية لنظام إسرائيل الاقتصادى، كذلك عليه أن يجمع معلومات عن نجاح أو فشل الأهداف الزراعية السابقة، وبواسطة دراسته الشخصية ووصوله إلى أحسن التفسيرات للمعلومات والبيانات، يمكنه أن يقوم بتقديره لمحاصيل إسرائيل مع موازنة بينها وبين الاحتياجات الغذائية كما قدرت طبقا لنمو السكان وحالة الهجرة.

٥ ـ التقديم: تختلف عبارة «معلومات المخابرات» عن مفهوم عبارة «المخابرات

المصقولة»، ولا تعتبر من النوع الثانى، إلا بعد أن تمر من خلال عملية التعليق والتفسير بطريقة تضمن صلاحيتها لأن تمر إلى أشخاص آخرين، وقد يحدث هذا التمرير عن طريق خلاصات شفهية، ولكن غالبا ما تقدم المخابرات المصقولة كتابة، متخذة أشكالا تتراوح ما بين صفحة واحدة ودراسات تفصيلية مصحوبة بخرائط ومساعدات فنية أخرى.

التوزيع:فى مجال المخابرات تدور كلمة «التوزيع»، ويقصد بها أن توزع المعلومات أو المخابرات الخام على الأشخاص الذين لهم الحق فى تسلمها. كذلك يستخدمها المحللون للتعبير بها عن توزيع المخابرات المصقولة، والعملية متشابهة فى الحالتين، فإن واجبات التوزيع منوطة بهيئة الخدمة، وهذه الهيئة تستعمل السعاة العاديين أو سعاة لهم خبرة فى توزيع البريد، أو قد تستخدم أجهزة التليتيب أو أجهزة أخرى كهربائية فى نقل المراسلات.

وفى مرحلة التوزيع ينبغى على مكاتب التجميع ومكاتب المحللين أن تقرر مدى اتساع دائرة القراء الذين سيتلقون المعلومات، ومن الممكن جزئيا أن يبنى هذا القرار على عامل الأمن الذى يتسم به القرار المطلوب إذاعته، فلو كان سريا جدا فلا يمكن أن يوزع توزيعا مطلقا، ومن جهة أخرى فإن قرار التوزيع تتحكم فيه قاعدة الحاجة إلى المعرفة بغض النظر عن توافر الأمن، فلا ينبغى أن يتلقى الشخص إلا المعلومات المطلوبة لكى يقوم بمسئولياته بكفاءة تامة.

دور المخابرات فى رسم السياسية

من المعترف به فى المنتديات التى تهتم بالسياسة القومية، أن المخابرات يجب أن تتجنب اتخاذ موقف مؤيد أو معارض لسياسة معينة، إذ أن دورها هو الإمداد بالمعلومات اللازمة التى قد تفيد من حيث هى عنصر من عناصر رسم السياسة.

إن السبب فى وضع خط يفصل بين المخابرات القومية والسياسة القومية، هو الحاجة إلى الاحتفاظ بالمخابرات فى موقف بعيد عن مظهر الدفاع عن السياسة، فإذا أصرت المخابرات البحرية مثلا على ضرورة تعرض العدو للحصار البحرى، أو إذا بالغت المخابرات الجوية فى الحديث عن قوة الطيران الأجنبى، فإن بعض المراقبين قد يرون فى ذلك تشابها مع عمل السماسرة الذين يجاهدون فى تسويق بضائع معينة جريا وراء كسب عمولات مجزية، ولذلك فإن دور المخابرات ليس رسم السياسة، وإنما تجميع المعلومات وتقويمها، ثم تقديمها للمسئولين عن رسم السياسة.

وينبغى أن يراعى فى تطبيق هذا المبدأ ان تكون المخابرات فى خدمة من يضع السياسة، لا أن تكون معوقا له، ومن المألوف فى تحليل المخابرات أن تفحص التأثيرات المحتملة فى الدول الأجنبية للسياسات المترادفة التى قد تتخذها الدولة، فمثلا تقديرات الموقف الاقتصادى فى إسرائيل قد تعمل على أساس افتراضات متعددة لمدى تعاونها الاقتصادى مع الغرب، وكذلك على أساس افتراضات التيارات العربية فى المنطقة، كما قد يتم تقديرها على أساس من الفروض المختلفة لتصرفات المصالح الدولية.

أطوار المخابرات القومية: إن أطوار المخابرات القومية تشبه أطوار المخابرات التى على المستويات الأدنى، فمثلا تجميع المعلومات والبيانات وتحليل المادة المجمعة وتوزيع النتائج، كل هذا متشابه فى جميع أطوار المخابرات على مستوياتها المختلفة، ومع ذلك فالمخابرات القومية عملية معقدة بحكم إتساع نشاطها وتنوعه، فالمحللون تفصلهم أحيانا عن جامعى المعلومات قارات بأكملها، مما يدعو المخابرات القومية إلى بذل أنشطة للاتصال، واستخدام أجهزة لتوائم بين متطلبات متخذى القرارات وقدرات جامعى المعلومات.

وللمقارنة، فإن جامعى المعلومات فى أدنى مستويات عملية المخابرات قد يكون جنديا مكلفا بالوقوف فى «نقطة ملاحظة» أمامية ليبلغ ملاحظاته لقائد بطاريته، ومثل هذه العملية تعتبر نموذجا فى البساطة، والقائد فى هذه الحالة يفهم قدرات الجندى جامع المعلومات، ولا يتطلب جمع المعلومات فى الحالة نفسها أكثر من الصعوبة المألوفة فى الاتصالات الشبيهة، ومتخذ القرارات يكون هو نفسه محلل المعلومات، ومن ثم يقوم بتقييم تقارير الجندى، ويقرر ماذا يصنع حيالها.

وعلى مستوى أعلى قد يكون أحد الضباط معينا لتلقى معلومات عن عدة نقاط ملاحظة أمامية، ففى هذه الحالة يبدأ الفصل بين عملية اتخاذ القرارات وعملية التحليل، وعلى الضابط أن يقيم التقارير الواردة له من جنود نقاط الملاحظة على ضوء عدم التضارب فيما بينها، وعلى ضوء عدم التضارب مع أية معلومات أخرى قد تلقاها، وعليه أن يصل إلى النتائج عن تصرفات العدو ونواياه.

وعلى مستوى أكثر علوا فإن مجموعة مخابرات وحدة ما، عليها أن تقيم المعلومات المستقاة، وتعطى وجهة نظرها فى مسالك العمل المتاحة للعدو، وفى مثل هذا المستوى تكون مصادر جمع المعلومات فى منظمة المخابرات أكثر شمولا مما هى عليه فى المستويات الأدنى، ومن ثم ففى هذا المستوى يصبح التخصص فى العمل بين الجامعين والمحللين ومتخذى القرارات محددا تحديدا واضحا، وتنشأ فى هذه الحالة مشاكل اتصال صعبة بين هؤلاء المتخصصين.

وكلما إزاد تعقيد المنظمة ظهرت الحاجة إلى جهاز للمطالب ييسر سبل الاتصال بين الأشخاص فى المراحل المتعددة لعملية المخابرات، إذ قد تنشأ الحاجة إلى معلومات المخابرات فى أى مستوى، وقد تكون هذه المعلومات فى متناول اليد فى ملفات محلل المخابرات ولو حدث هذا لكان الأمر هينا نسبيا، إذ ما على المحلل إلا أن يستغل مواهبه فى تجميع وتقييم المعلومات بإحدى الوسائل المعروفة، كأن تقدم مذكرة مفيدة ومختصرة لمن يطلب هذه المعلومات، وعندئذ فإن العملية كلها منذ بدايتها الأولى لتجميع الاحتياج المطلوب حتى وقت الإمداد بالمعلومات تتم فى بضع ساعات.

وعند وجود ثغرات فى ملفات المحلل، فإن عليه أن يسدها بالمعلومات المطلوبة، وقد يحرج المحلل إذا ما استنفد وقتا فى تجميع معلومات الاحتياج ثم اتضح له أن هذه المعلومات المطلوبة قد سبق جمعها فعلا، ووزعت قبل أن ينتهى هو من الحصول عليها، ومن ثم فمن الضرورى عند بحث الاحتياجات العاجلة، أن يحاول المحلل أن يكتشف أن هذه المطالب لم يسبق الحصول عليها، أى عليه أن يراجع المحللين الآخرين الذين قد تكون المعلومات المطلوبة فى ملفاتهم، ومعنى هذا أيضا الرجوع إلى خدمات المراجع الموجودة فى إدارات المخابرات التى تستطيع بما لديها من الأجهزة الإلكترونية، أن تستخرج أفلاما دقيقة جدا مسجلا عليها وثائق المخابرات المستقاة من جميع إدارات المخابرات.

وعلى المحلل الذى يقرر الاستمرار فى عمله أن يوضح احتياجاته لجامعى المعلومات، فلو طلب المحلل مثلا شيئا ما يتعلق بالتطور الاقتصادى فى إسرائيل، فقد يحتمل أن يؤدى هذا الطلب إلى بيانات أخرى لا علاقة لها بنفس المطلب، ومن ثم فمن المفيد عند ذكر الاحتياج أن نذكر بعض أوصافه وظروفه لكى تساعد جامع المعلومات على أداء واجبه كرجل يتقن فنه.

وقد يكون من السهل لتفهم دور المخابرات فى رسم السياسة، أو تحديد العلاقة بين المخابرات والسياسة، أن نبين الأفراد الذين يحتاجون إلى إنتاج المخابرات. إن هؤلاء الناس هم صانعو السياسة ومنفذوها، ويشمل ذلك كبار موظفى الدولة من رئيسها إلى مجلس الوزراء ومستشاريهم كما يشمل عددا كبيرا من الموظفين المدنيين من المستويات العليا نفسها إلى المستويات الدنيا لحد ما، ويدخل فى ذلك أيضا ضباط الجيش والبحرية والطيران فى بعض الوظائف المعينة.

وعلى الرغم من أنه يمكن التمييز بين الرجال الذين يتخذون القرارات النهائية، وأولئك الذين يقتصر عملهم على التوصية بالسياسة، وكذلك التمييز بين من يوصون أو يصدرون القرارات السياسية، وأولئك الذين يقتصر عملهم على تنفيذها، فإنه يبدو أن لا

فائدة من هذه التمييزات فى هذا المقام، فالعدد القليل من الرجال الذين يشغلون مناصب القمة فى الحكومة، لهم الحق فى اتخاذ جميع القرارات الخاصة بالسياسة المبنية على تحاليلهم هم أنفسهم، ولكن من المؤكد أنهم لا يجدون الوقت الكافى لممارسة هذا الحق فى كثير من الحالات، وتقضى الضرورة بأن يقوم مرؤوسوهم باتخاذ الجانب الأكبر من هذه القرارات.

وأغلب القرارات التى يتخذها الرجال الذين هم فى القمة تكون مبنية على التحاليل التى يقوم بها مرؤوسهم، والإجراء الروتينى يضمن وصول كثير من المشاكل إلى مكتب موظف القمة للمرة الأولى فى شكل تحليل وتوصية قام بها موظفوه، وحتى فى حالة وصول المشاكل إلى موظف القمة فى أشكال أخرى، فإن هذا الموظف يحولها لموظفيه للدراسة، وفى هذه الأحوال التى يخول فيها موظف القمة سلطة الموافقة على موقف يقدم إليه بعد استكمال بحثه ومناقشته، فمن العسير أن نحكم من هو الذى صنع السياسة، هل هو الذين قاموا بالبحث أم موظف القمة نفسه؟

وبالإضافة إلى ذلك فإن الرجل الذى ينفذ السياسة لابد له من اتخاذ قرارات عديدة ثانوية من شأنها حتما أن ترجح جانبا أو آخر. وطبقا لهذا فإننا سنطلق على جميع هؤلاء الرجال ـ موظفى القمة المختارين والمعينين والموظفين المدنيين والرجال الذين عملهم الأساسى هو صنع السياسة أو تنفيذها ـ اسم «الموظفون الذين يصنعون السياسة وينفذونها» أو بتعبير أبسط «صانعو السياسة» أو «المنفذون».

وينبغى ألا يكون هناك أى شك فى أن هؤلاء الرجال سيكونون قادرين على التأثير فى الدور الذى تلعبه منظمات المخابرات، فإن موظفى الحكومة القائمين برسم السياسة وتنفيذها هم أكبر المستهلكين لإنتاج منظمات المخابرات، فهم الذين يقررون مدى إمكان الاعتماد على المعلومات التى يقدمها ممثلوهم فى الميدان، ومن هؤلاء الموظفين أنفسهم ينبغى أن تصدر الاحتياجات التى تتسلمها منظمات المخابرات الخاصة بالدراسة أو التقدير. ومن ثم فإننا سوف نتناول أولا رأى المنفذين عن فائدة الوسائل المختلفة التى تلجأ إليها منظمات المخابرات فى نشر إنتاجها، ثم بعد ذلك سنتناول رأى المنفذين فى وظيفة الإنذار والتقدير، وأخيرا آراءهم عن العلاقة الواجبة بين وظيفة المخابرات ووظيفة صنع وتنفيذ السياسة.

وسائل المخابرات: يبدو أن المنفذين لم يعلقوا على وسائل المخابرات المختلفة إلا أهمية ضئيلة على عمل منظمات المخابرات، أو على الأقل على عمل فروع البحث والتحليل

التابعة لهـذه الوكالات، فقد شعر بعض الموظـفين أن التلخيص أو التعليق الذى تقوم به المخابرات دوريـا ذو فائدة باعتبـاره نوعا من المراجعـة للتأكد مـن أنهم قد حصلـوا على جميع المعلومات من خلال طرقهم الخاصة أو بـاعتباره نوعا من المساعدة لمسايرة الأحداث فى الدول الخارجة عن نطاق مسئولياتهم.

وقال آخرون إن هـذا مضيعـة للوقت بـل أبدوا التذمـر من أن الأوراق التى تـصدرها المخابرات كانت أطول مما ينبغى، وأن هناك منهـا عددا أكبر من اللازم وأنها تشتمل على مادة غـير منـاسبة أكثـر من اللازم، ولـسبب أو أكـثر من هذه الأسـباب فإن الإنـسان لا يستطيع أن يقرأ كل ما يقدم له إذا غضضنا النظر عن هضمه.

أما المسح المـوسوعى لدولة ما، فإنـه لم يكن معروفا معـرفة واسعة لدى المنفـذين مثل معـرفتهـم تماما بـالأوراق التى تـنتجـها المخابـرات، ولكن مـع ذلك فقـد كان له بـعض المشايعين، فمـثلا كان ثمة أحد الموظفين مغـتبطا جدا بالمسح الذى عمـل لدولة فى نطاق عمـله، وقال إن هذا المـسح قد أدى خـدمة كبيـرة وذلك بتـجميعـه المعلـومات المتنـاثرة المختلفة فى مكان واحد، وبأنه قد أمد الإنسـان بخلفية طيبة للتعامل مع المشاكل اليومية.

ومن جهة أخـرى فإن مشروع البحث الطـويل المدى لم يسانده إلا أقـل الأنصار، فإن الشعور السائد هـو أن الدراسات الخاصة به كانت عبارة عن مجلـدات أكاديمية لا تشترك فى شىء مع المشـاكل العملية، وتقدير المخـابرات الرسمى للطاقات والنـوايا والتطورات المستـقبلة تقـديرا نهائيـا لم يكن فقـط معروفا معـرفة جيدة، بل كـان مقبولا قبـولا عاما باعتباره ظاهرة دائمة.

وعلـى الرغم من أنـه ليس هنـاك أحد من محـترفى الـسياسة يـنادى بوجوب إلـغاء التـقديرات، إلا أن كـثيـرا منهـم كانوا يـشعـرون بأن هذه الـتقديـرات تحاط بـكثيـر من التحذيرات والقيود، مما يجـعل من يقرؤها لا يستفيد منها كثيرا، ويتـهكم البعض بقولهم لو أن رجال المخابرات قـاموا بعمل تقرير الأرصـاد الجوية، فإنهم سيقـررون أن الجو باكرا سيكون جميلا إذا لم تمطر الدنيا وإذا لم تمطر ثلجا!!

على أن هذا النوع من الادعاءات فيه افتراء وتقليل لقيمة البحوث القيمة التى تقوم بها منـظمات المخابـرات. وللبرهـان على ذلـك نستشهد بما يـقوله أحد مـوظفى الخارجـية الأمريكـية بالنـسبة لقيـمة ما تقـدمه المخابرات فـى حل كثير مـن المشكلات. يـقول هذا الموظـف: «منذ فـترة غير طـويلة قـررت الجهات المـسئولـة أن تعيـد النظر فـى الـسيـاسة الأمريكـية نحو مشكلـة حدود ما بعد الحرب الخـاصة بدولة واقعة فـى مجال مسئولـياته، وكانـت الخطوات فى تـطوير الـسيـاسة الجديـدة هى استعـراض التصريـحات الأمريكـية

السابقة بشأن الحدود، وكذا الحقائق عن التطورات الدولية المرتبطة بالحدود، وإصدار القرار عن السياسة الجديدة».

وكانت مهمة قسم المخابرات هى إنتاج البحث المتعلق بالخطوتين الأولـيين، وقد استطاعت المكاتب السياسية بناء على ما قدمته المخابرات من معالجة الخطوة الثالثة.

وثمة خبير أمريكى آخر أعطى مثلين عن الإنتاج المفيد للمخابرات، إذ قال إنه منذ فترة ما اكتشفت المصلحة التى يتبعها أن هناك شكا فى ملكية جزائر كورونادوز، وهى مجموعة جزائر صغيرة بالقرب من شاطئ كاليفورنيا، وقد صممت هذه المصلحة على ضرورة تخلى الولايات المتحدة عن أية ادعاءات لها قبل هذه الجزر وذلك لأسباب سياسية، وقد أرادت المصلحة شيئا يعزز هذه التوصية، وبمراجعة العقود والخرائط والمذكرات القديمة وما شاكل ذلك، استطاعت المخابرات بأن تظهر أنه على مدى التاريخ فإن الموظفين الأمريكيين كانوا دوما يفترضون أن هذه الجزر ليست ملكا للولايات المتحدة، وحيث إن مصلحته قد سوندت بهذه الخلفية التاريخية، فإنها أستطاعت أن توصى بالتنازل الرسمى عن الحقوق الأمريكية على أساس من الحقائق.

أما المثل الثانى الذى أعطاه الخبير، فكان مرتبطا بمسألة تنفيذ المعاهدة الخاصة بهجرة العمال بين المكسيك والولايات المتحدة، وفى هذه الحالة فإن مهمة المخابرات كانت هى الإمداد بتاريخ هذه المسألة، الذى مكن مكاتب السياسة من استخدامه فى عمل دراساتها وفى استنباط التوصيات بالسياسة، وعلى الرغم من أن التاريخ الذى قدمته المخابرات فى النهاية كان شاملا لكثير من الموضوعات المألوفة، إلا أنه كان يحوى أيضا قدرا كبيرا من المادة التى كانت جديدة ومفيدة جدا لهذا الموظف.

هذه أمثلة رائعة لوظيفة المخابرات، وحيث إن رجال السياسة ليس لديهم الوقت الكافى لمثل هذه الأمور، وحيث إن مهمتهم هى العموميات ـ أى خبراء فى العلاقات السياسية لا يتقيدون بمنطقة معينة ـ فإنهم محتاجون إلى خلفية للموقف العام لتساعدهم على صنع السياسة، ومهمة المخابرات هنا هى سد هذا المطلب بإعداد المعلومات المبنية على الحقائق بغير تحيز.

ومن المهم أن نلاحظ أن إنتاج المخابرات الموصوف فى معظم هذه الأمثلة، ينبع من نوع واحد من بحوث المخابرات هو ما يسميه موظفو المخابرات «التدعيم بالحقائق» وبموجب هذا الاصطلاح يعنى رجال بحوث المخابرات إما بالتاريخ الزمنى للأحداث المؤدى إلى مشكلة ما، وإما بالبحث الآلى عن الحقائق التى تدعم قرار السياسة الذى تم اتخاذه.

والعبارة تتضمن أن الإنسـان يدعم منفذ السياسة بالحقائق، ويحميه بإمداده بالحقائق التى تمكنه من الدفاع عن موقفه، ومضمونات هذا الاصـطلاح مشابهة لمضمونات لفظى «تبرير عقلى» أى البحث عن أسباب قوية لتبرير ما يريد المرء أن يعمله.

وعلى هذا فإنـه فى المثل الأول من هذه الأمثلـة فإن موظفى المخابرات كان عـليهم أن يبحثـوا عن المعلومات الـتى تدعم النتيـجة المسلم بها وهـى تخلى الولايات المـتحدة عن ملكـية جزر الكـورونادوز، وفى كل مـن الأمثلة الأخرى كـان عليهـم أن يقوموا بـجمع حقائق تاريخية عـامة عن المشاكل التى يجرى بشأنها البحـث. والمهم فى الموضوع أنه فى مثل هذا العـمل لا يوجد عنصر التـحليل، فهو عمل لا يـزيد على التنقيـب بين تلال من المادة فى بحث روتينى عن الحقائق.

مهمة الإنذار والتقدير: والواقع أن هناك اتـفاقا فى الرأى على أن إعطاء الإنـذار المبكر من أهم واجبات المخابرات، فمهـمتها تنحصر فى تجميع المعلومـات الضرورية عن التطورات الخارجيـة، وترتيـب هـذه المعلومـات بحيث تـكون هناك صـورة عن الموقف الـراهن، ثم عرض هذه الـصورة فى ظروف المسـتقبل، وبذا يمـكنها أن تـعطى الإنذار عن الـتطورات المستقبلة.

هذه العملية يطلق عليها فى لغـة المخابرات كلمة «تقدير». إن الاعتقاد السائد والذى تؤمن به أغلب الدول أن المخابرات هى المنظمة التى يجب أن تكون مسئولة عن:

أولا ـ التعرف على مشكلة أو موقف معين، ومن ثم تجذب الانتباه إلى ضرورة مجابهة الموقف بسياسة مناسبة.

ثانيا ـ تقدير تطور المشكلة أو الموقف الذى يعتبر نقطة البداية للذين يضعون السياسة، وترشيح ما ينبغى عليهم أن يتخذوه حيال المشكلة أو الموقف.

ويلعب التنبؤ فى هذه المسئولية دورا كبيرا، كما أن نجاحه يتوقف على كمية المعلومات التى يحصل علـيها المحلل، وكذا على قدرته فى التقدير، فلـو كانت لدى المحلل مصادر يعتمد عليهـا، بالإضافة إلى قدرته ومهارته فى نسج الحقائـق ـ لاستطاع أن يقدر الموقف أو المشكلة تقديرا سليما.

إن المحلـل يحتـاج إلى معـلومات وإلـى كفاءة فى الـتقديـر، وهو بذلـك يستـوعب المعلومات ثـم يفلسفها، ليصل إلـى حكم صائب أو أقرب إلى الصواب. علـى أننا يجب ألا نغالى ونحكم بـأن تقديرات المخابرات لابد أن تكون سليمة دائمـا، فالإنسان ليس آلة حاسبة تفعل ما يطلب منها فى كل مرة، كما أن الناس تختلف فى تفكيرها وطبائعها، أى

أن ثمة مشاكل إنسانية يجب أن نضعهـا محل الاعتبار. إن كل ما فى استطاعة المحلل أن يفعله هو أن يضع تقـديرا مبنيا على مدى صحة المعلومات التى حـصل عليها، وكذا على كفاءته وقدرته على الاستيعاب والتحليل.

وقد يـبدو لـنا أن نـتساءل: هـل هنـاك وسيلـة ما لـتحـسين طرق عـمل الـتنـبؤات والتقديرات؟.. الواقع أنه ليس هناك أفضل مـن أن نحصل على معلومات مؤكدة، وعلى طراز من الرجال ذوى خبرة فى عمل التقديرات.

ويؤمن الكتاب الأمريكيون الثقاة الذين كتبوا عن موضوع المخابرات، أن وظيفة الإنذار هى دور أساسى للمخابرات، ويبدو أنهم يعـتقدون أن المخابرات ذات الكفاءة كان ينبغى عليها أن تنذر الولايـات المتحدة فيما يختص بالهجوم على بـيرل هاربر، وحصار برلين، وانتصار الشيوعيين الصينيين، والهجوم علـى كوريا الجنوبية، والتدخل الصينى فى كوريا، وكل حالة مـن القائمة الطويلـة للأحداث التى فاجأتـهم وسببت لهم الرعـب على مدى سنوات.

وإذا كان المرء يـتحدث عن نوع الإنـذار الذى يعطيـه العميـل السرى حين يكـتشف معلومات خطـيرة ذات أهمية مباشرة وواضحة، فـإن رجال السياسة جميعا يـوافقون على هذا، ولكن إذا كان المرء يتحدث عن نوع الإنذار الذى تـعطيه وحدة البحوث والتحليل، وهو هـذا الطراز مـن الإنذار الذى يـنجم عـن الاتجاهـات التقـديرية وتحـليل الـقدرات واستنتاج النوايا، فإن الآراء تختلف حيالها.

فالبـعض يوافق على هـذا الطراز من الإنذار ولكـنهم يرون أن هناك وظـائف أخرى أكثر أهمية من هذا، فـمثلا يقول البعض إن المخابرات ينبغى أن تـشجع على دق ناقوس الإنذار إذا شعرت بعد مراجعة المعلومات أن شيئا سيئا على وشك الحدوث، أو أن مشكلة جديدة سـوف تبرز، كمـا أن الواجب الأكبـر للمخـابرات هو أن تضـمن وصول جميع الحقائق إلى رجال السيـاسة ـ تلك الحقائق التى تدعم السياسـة الحاضرة والحقائق الأخرى التى تناقضها، وهذا هو السبب فى أن المخابرات ينـبغى أن تكون منفصلة لكى يتم التأكد من الحصول على الحقـائق بعيدة عن السياسة الجارية، لأن رجال السـياسة ما هم إلا بشر، وهم كالمخلوقات الأخرى يميلون إلى إهمال الحقائق غير المناسبة، ومن ثم فإن الفرصة فى الوصول إلـى الصورة الكامـلة تكون قيـمة إذا ما كانـت المخابرات منفـصلة عن الـسياسة حينما تقوم بجمع الحقائق وتقديرها.

ويعلق الـبعض بقولهـم: «إنها فكرة حسـنة أن تكون هناك مـنظمة ما مثـل المخابرات

تكون مسئولة عن إعطاء الإنذارات وعن عمل التقديرات. وعلى الرغم من أن المخابرات هى المسئولة عن إعطاء الإنذار، فإن ذلك لا يعنى أن يظل كل شخص آخر مكمما، إذ ليس ثمة ضرر من أن يرى بعض رجال السياسة التهديد فى نفس الوقت».

ولكن البعض يرفضون الموافقة على هذه الوظيفة، ويبدون شكوكهم فى أية فائدة تنجم عنها. فهم يرون أن وظيفة الإنذار أو التقدير وإن كانت منطقيا سليمة، إلا أنهم حتى الآن لم يشاهدوها مطبقة عمليا.

ويقول البعض إن وظيفة الإنذار تكون عظيمة جدا إذا استطاعت المخابرات حقا أن تؤديها، وأن تتمكن من أن تعطى إنذارا واضحا محددا لا تحوطه الاحتمالات. ثم يستطرد هؤلاء فيقولون: «لعل الأهم من وظيفة الإنذار مهمة تدعيم هيئة تخطيط السياسة، وينبغى أن يكون هناك فى القمة شخص ما لديه أفكار ينبغى ارتيادها، ولكن ارتياد الأفكار يحتاج إلى المعلومات، ولذا ينبغى أن يكون دور المخابرات ملء الثغرات التى قد تكون فى المعلومات».

وهناك آخرون يعارضون فى السماح للمخابرات أن تعطى الإنذار، ويذكرون هذا صراحة وعلانية ودون تحفظ، فقد قال البعض إن ما يسمى وظيفة الإنذار يجب أن يكون من مسئولية المكاتب السياسية، وينبغى أن تظل المخابرات خارجة عنها. وقال البعض إن مهمة المخابرات بالإضافة إلى الجاسوسية هى التقاط الحقائق الغريبة، كما ينبغى عليها أن تهتم اهتماما بالغا بالأرقام وأن تحصل على الإحصائيات النادرة، وهذا النوع من الإنذار هو الذى يعتبر هاما جدا، وهو الذى يتيح لرجال السياسة فترة راحة قيمة، ومع ذلك فإن أى شيء خارج عن نطاق التقاط الحقائق الغريبة ينبغى أن يكون من وظيفة هيئة تخطيط السياسة، وهذه الهيئة ينبغى عليها أن تكون مسئولة عن إكتشاف المضمونات وأن تقوم بتنسيقها مع إمكانات الدولة.

ويعارض البعض ذلك فيقولون إن مهمة إعطاء الإنذار وعمل التقديرات ينبغى أن تكون إحدى وظائف السياسة فليس أقدر على هذا من رجل السياسة لأن رجل المخابرات لم يهيأ لها، ويستطيع رجل السياسة أن يدرك ما تعنيه المعلومات، لأنه يدرى بما يدور إذ سبق له أن حصل على الخبرة المناسبة، وطبعا لا يضير رجال السياسة أن يستأنسوا برأى أى إنسان يكون قد اطلع على المادة، ولكن أية تعليقات تقوم بها المخابرات ينبغى أن تظل لها صفة العموم.

ومهما تعددت الآراء، فإننا نرى أن مهمة الإنذار والتقدير مسئولية مشتركة بين

المخابرات والسياسة، وإن كان من الصعب جدا أن نرسم خطا يفصل بين مسئولتيهما، كما نعتقد أن القرارات المبنية على تقدير إمكانات ونوايا الدول الأخرى ينبغى أن تكون إحدى وظائف السياسة، فرجل السياسة بخبرته العملية الواسعة أقدر على تأدية هذه الوظيفة، ويجب أن يكون دور المخابرات الأول هو الإمداد بالحقائق القيمة التى يبنى عليها رجال السياسية قراراتهم.

المخابرات السياسية: حيث إن عددا كبيرا من المنفذين يساورهم الشك فى وظيفة الإنذار والتقدير، وهى الوظيفة التى يفترض بصفة عامة أنها واجب نمطى للمخابرات، فإنه لا يدهشنا أن نجد عددا أكبر من بينهم يعترضون بقوة أكبر على أى اقتراح بأن يسمح للمخابرات بأن تقترب من هذا إلى السياسة، أو أن يسمح للمخابرات بأن ترتاد مترادفات السياسة المفتوحة أمام الدولة فى منطقة معينة، أو أن تفحص سلامة الأصول التى تبنى عليها سياسة معينة.

فمن القائل إنه إذا سمح رجل السياسة للمخابرات بأن ترتاد السياسات المترادفة، فإنه بهذا يكون قد تحاشى مسئوليته، وحتى لو كان رجل السياسة لبست لديه الحقائق عن المشكلة، فينبغى عليه رغم ذلك أن يضع القرارات، بعد أن يتأكد من حصوله على الحقائق، وهذا هو السبب فى وجود منظمات المخابرات، ويختتم حديثه بتأكيد أن المخابرات عليها أن تقدم المعلومات ولا شىء غير هذا.

وهناك آخر يقول: «إن هذا النوع من العمل لا يدخل ضمن نطاق عمل المخابرات، فعلى المخابرات أن تجمع الحقائق وأن تنظمها وأن تحدد وزنا للحقائق التى جمعت ونظمت». فإذا ما قامت المخابرات بهذا العمل فعندئذ تكون قد قامت بعمل يستأهل صرف الوقت، أما وضع القرارات بالنسبة للمشكلة، فهو وظيفة رجال السياسة الذين سبق أن حصلوا على الخبرة العملية فى هذا النوع من المشاكل».

وفى مناقشة بشأن دراسة للمخابرات عن الشرق الأقصى سئل موظف أمريكى عن النتائج التى وصلت إليها هذه الدراسة، فردد الموظف لفظة «نتائج» بنغمة من الشك المحنق وقال: «إن المخابرات لا يفترض فيها أن تصل إلى نتائج بل عليها أن تتأكد أن التقرير يحوى كل الحقائق التى يمكن الوصول إليها، إذ إن مهمتها هى الخلفية، والخلفية أمر مهم جدا».

اعترف هذا الموظف بأنه فى ظروف كثيرة كانت المخابرات مضطرة أن تصل إلى نوع من الاستنتاج، ولكنه قال إنه عندما حدث هذا، فإن المخابرات كانت تميل إلى الابتعاد عن الحقائق الضرورية وعن واقع ما يجب أن يعمل.

لقد كانت المخابرات تسلك بهذا السبيل سلوك الأبراج العاجية، وترتب على هذا أن أية استنتاجات قدموها كان لابد من مراجعتها بدقة كبيرة بواسطة اناس ممن يتعاملون مع الدولة يوما بيوم.

والتبرير الكامل فى هذه المناقشات يبرز المرة تلو الأخرى عندما يسأل المنفذون أن يعللوا موقفهم إزاء دور المخابرات فالموظفون أولا وضعوا تأكيدا كبيرا جدا على أهمية الحصول على «جميع» الحقائق. وهم يخشون أيضا أن الرجل الذى يحاول حل المشكلة أو الذى يفكر فيها سوف يصبح داعية غير منطقى لحل يهواه هو، فهم يشعرون أنه إذا قام هذا الرجل أيضا بجمع الحقائق عن المشكلة فسوف يكون ميالا إلى اختيار الحقائق التى تعزز سياسته، وعلى ذلك سوف لا يجد الجواب الحقيقى.

وهناك أيضا عدم الثقة فى رجل البحوث، وحيث إنه يبدو أن هذا الاتجاه ممتد جزئيا إلى رجل الاقتصاد، ولكنه لا يصل إطلاقا إلى العالم الطبيعى، فقد يكون هذا الاتجاه نابعا على الأقل جزئيا من النمو غير الكامل للعلوم الاجتماعية نفسها.

ولكننا على أية حال نجد أنه بينما يكون على المنفذ أن يشعر بشعور صبى الساحر عندما يحاول أن يجارى تدفق المشاكل العاجلة التى تتطلب العمل، فإن الباحث يكون أشبه بالحاكم من حيث إنه يمضى حياته مكباً على كتب يعلوها التراب، فى مكتبات أكلتها الرطوبة بمعزل كبير عن واقعيات الحياة، وفى نفس الوقت فإن المنفذين يميلون إلى الاعتقاد بأن الخبرة العملية تعتبر أكثر من التدريب الأكاديمى، وهى الطريق الوحيد للحصول على المعرفة والحكمة اللازمتين فى علاج المشاكل التى تنشأ فى العالم الحقيقى، وظاهريا فإنهم يعتقدون أن الخبرة العملية تنمى فى المرء القدرة على الإحساس بالمشكلة وتنمى فيه ملكة الإلهام الدقيق، كما أنه بهذه الحاسة السادسة فقط يستطيع الإنسان أن يزيح الشك المتراكم، والعقد المحيطة بالمشكلة فى الشئون الخارجية، وأن يقف على طريق العمل الفعال.

والواقع أنه لا يمكن أن تكون منظمة المخابرات موضوعية إلا إذا كانت مستقلة، وينبغى على رجل المخابرات ألا يكون له أى هدف فى عمله سوى الإبلاغ عن الحقائق كما رآها، ومن الناحية العملية فإن كل إنسان له آراء فى السياسة، وليس ثمة ما يضمن الموضوعية إلا إذا كان الشخص الذى يجمع المعلومات منفصلا عن السياسة، وهى نظرية سليمة. إن ارتياد المترادفات هى وظيفة السياسة، فإذا وجه رجال المخابرات عقولهم نحو مسائل السياسة فلن يستطيعوا أن يكونوا موضوعيين.

على أنه من الخطأ أن يسمح لرجال السياسة ولرجال المخابرات بإرتياد المترادفات. فإذا كان رجال المخابرات خيرا من رجال السياسة، فعلينا أن نغير العلامات التى على الأبواب وأن نعطيهم وظائف سياسية. ولكن إذا دمجنا الوظيفتين فإننا نودى بفكرة ونظرية المخابرات.

ومن جهة أخرى فإن المنفذ معرض أيضا للتحيز على الرغم من أنه فى العادة أقدر على التفسير من رجل البحث، وعلى ذلك فإننا مازلنا فى حاجة إلى شخص ما يرتب لنا الحقائق وينسقها لكى يراها المنفذ كلها وهى تحدق فى وجهه.

وعندئذ يستطيع المنفذ أن يقول: «هذه حقيقة ولكن لا نريد أن نلقى بالا إليها، ومع ذلك فهى المفتاح». ولكن لا ينبغى أن يقوم المنفذ بتنظيم الحقائق وتنسيقها لأنه قد يريد أن يهمل إحداها أو لا يواجه حقيقة هامة.

تقييم المعلومات: إن أهم الوظائف التى تؤديها المخابرات هى وظيفة تقييم المعلومات التى جمعت، لمعرفة مدى صدقها وصحتها ومغزاها السياسى، ويعتمد الإجراء العادى لتقييم وثيقة ما لمعرفة مدى صدقها على فحص المميزات المادية أو الطبيعية للمادة التى تم الحصول عليها، ويعتمد أيضا على تحليل ما تحتويه تلك المادة.

والعنصر الهام فى تقييم وثيقة أو معلومات شفوية هو درجة الوثوق فى «المصدر» الذى جاءت عن طريقه المعلومات، فإذا كان من جاء بالوثيقة «مبلغا» موثوقا به تماما نتيجة تعامله مع المنظمة التى يعمل معها، فإنه غالبا ما ينظر إلى الوثيقة بعين الاعتبار، وينطبق نفس الشيء على المعلومات الشفهية. فعندما يقوم «مبلغ» موثوق به - أى أثبت دائما أنه صادق فى قوله - أنه رأى أو قرأ تقرير كذا وكذا، فإن معلوماته يعتمد عليها إلى حد كبير، وإن كان من الضرورى تأكيدها بمصادر أخرى.

وفى الحالات التى لم يختبر فيها المبلِّغ اختبارا كافيا، تحاول منظمات المخابرات فحص كل قصاصة ورق أو معلومات تجيء عن طريقه، وتكون عملية الفحص أو التحرى أقل صعوبة إذا كان لدى المخابرات مبلِّغ مماثل له نفس الفرصة للاطلاع على نفس الملفات.

على أن منظمات المخابرات تكون أكثر حذرا وحرصا إزاء الوثائق التى تتلقاها من المبالغين الذين يطمعون فى المال، وبخاصة فى الحالات التى ترتبط فيها قيمة المكافأة أو المنحة بمدى أهمية الوثيقة. ويظهر قانون العرض والطلب واضحا فى دوائر المخابرات أيضا، فإذا ما عرف أشخاص لاذمة لهم ولا ضمير بأن بعض وكالات الحكومات تسعى

إلى الحصول على معلومات معينة تدفع فى مقابلها مبلغا كبيرا، فإنهم يسارعون إلى تزوير معلومات «سرية»، ثم يعرضونها على حكومات مختلفة، وبعض هؤلاء المتخصصين فى تزييف الأسرار، وهم الذين يتصفون بالمهارة فى معرفة الشئون الدولية والذين يتابعون عن كثب الصحافة العالمية ـ هؤلاء قادرون على تزييف وثائق كفيلة باجتذاب أنظار وزارات الخارجية فى العالم، وهؤلاء الأشخاص يتصلون بالسفارات والوزارات الأجنبية يعرضون عليها بضائعهم الثمينة، وهم عادة يتقمصون شخصيات وسطاء يعملون لصالح «أصدقاء شخصيين» فى السلك الدبلوماسى لدولة أخرى. وتنطلى الحيلة أحيانا على بعض أجهزة المخابرات التى تخدع بسهولة فتحصل على المعلومات، وكم تكون خيبة أملها فيما بعد عندما تكتشف أن المعلومات والوثائق ما هى إلا أوراق مزورة.

وفى مجال العلاقات الدولية، فإنه من الممكن أن نرى الدرجة التى يخدع بها أشخاص مؤهلون تأهيلا عاليا ـ من الممكن أن نرى ذلك فى قصة حدثت، ذلك أن عددا من الخبراء الأمريكيين فى شئون الاتحاد السوفييتى أصدروا حكمهم بصدق وصحة مخطوط مزور قدم إلى الولايات المتحدة على أنه «المفكرة السياسية» لوزير الخارجية السوفييتى الأسبق ماكسيم ليتفينوف، والحق أن المخطوط كان مزورا، وقد قام بتزويره دبلوماسى سوفييتى سابق كان قد انفصل عن الكرملين منذ عدة سنوات سابقة.

هذه القصة تبين لنا كيف أن عملية تقييم المعلومات السياسية، أمر شائك لا يتسم بالأمان، وهذا هو السبب الذى يجعل منظمات المخابرات تعلق أهمية بالغة على معرفة مصدر المعلومات، وعلى الحكم على تلك المعلومات على أساس درجة الوثوق فى «مصدر» المعلومات. وهذا هو السبب الذى يدعو معظم منظمات المخابرات ـ كقاعدة عامة ـ إلى أن ترفض التعامل مع الوسطاء الذين يرفضون إعطاء اسم مصدر المعلومات، واسم الشخص الذى حصلوا منه على المعلومات. فإذا كانت الوثائق شيقة وطريفة جدا، ويبدو أنها حقيقية أصيلة، فإن ضابط المخابرات قد يعرض على الوسيط أن يعطيه مبلغا من المال أكبر مما طلبه الوسيط بشرط أن يذكر الوسيط له اسم المصدر، وأن يتعهد بالجمع بين ضابط المخابرات وبين المصدر فى لقاء إذا استلزم الأمر ذلك.

ولكن تقييم المعلومات لا يمكن أن يعتمد فقط على هذه الطريقة، فإن برامج الأبحاث الواسعة لها قيمتها الكبيرة فى عملية التقييم، فهى تساعد على تفهم المغزى من وراء المعلومات التى تحصل عليها المخابرات، وهنا يلعب التنبؤ ـ كما سبق شرحه ـ فى معرفة نوايا وقدرات الدول محل الدراسة أو البحث دوره.

ومما لا شك فيه أنه ليس هناك هيئة أو منظمة تواجه التجربة والاختبار بأقصى مما تواجهه المخابرات، فإنه بالنسبة لما يدور فى العالم من أحداث سريعة ومتشعبة تستطيع أن تقدر الجهد الجبار الذى تقوم به المخابرات طوال ساعات الليل والنهار، حتى تستطيع أن تقدم التقديرات الطويلة الأجل التى يجب أن تقدمها لأولئك الذين يرسمون السياسة، ومن ثم فإنه لا توجد هيئة ما فى الجهاز الحكومى لأية دولة تزيد أهميتها على الأهمية التى للمخابرات.

ومثل هذه التقديرات فى الواقع لها قيمتها بالنسبة لواضعى السياسة ومخططيها، بل إنها تلعب دورا أساسيا فى الأمن القومى للدولة. فعلى سبيل المثال يجب على مخططى السياسة فى بلادنا أن يستطيعوا إعداد الإجابات الصحيحة لكل المسائل التى تتعلق بالمستقبل عن سياسة إسرائيل وما يرتبط بها، وسنذكر بعض الأسئلة على سبيل المثال لا الحصر.

هل ستستمر إسرائيل فى وضعها القائم الخصم الأول للعرب، والشوكة التى تهدد كيان العرب؟

- فى أية صورة يمكن أن يظهر العداء الإسرائيلى فى المستقبل؟
- ما مدى جدية التعاون الفعال بين الدول العربية لمواجهة الخطر الإسرائيلى؟
- هل ستستمر الدول الغربية فى تقديم المعونة لإسرائيل؟
- إلى أى حد يمكن للمنظمات الدولية التأثير على مشكلة الشرق الأوسط؟
- هل من المحتمل حدوث تفكك فى جبهة الأمة العربية مما يؤثر على الصراع الماثل اليوم؟
- هل من المحتمل أن تحدث تصدعات داخل أحزاب إسرائيل، وهل تستطيع إسرائيل التغلب على ذلك؟
- ما الجداول الزمنية والاتجاهات الرئيسية فى تطور تسليح إسرائيل من ناحية الأسلحة وخاصة ذات القوة المدمرة الكبيرة؟
- هل من الممكن لإسرائيل أن تحقق أطماعها التوسعية على حساب العرب، وبأى شكل؟
- ما طابع الاتجاهات فى التقدم الاقتصادى والسياسى داخل إسرائيل؟
- ما التأثير الحقيقى لدول عدم الانحياز على مشكلة الشرق الأوسط؟

- ما الحقائق السياسية التى يجب أن تحكم سلوك الدول العربية حيال هذه الازمة؟

- إلى أى مدى يمكن جمع وحدة الجهد العربى فى سبيل معركة المصير؟

- هل للاختلاف الأيديولوجى داخل الأمة العربية أثر على هذه الأزمة؟ وما هو أثره الحقيقى؟

- إلى أى مدى يمكن استغلال بترول العرب لمواجهة التحدى فى المنطقة؟

- هل للصراع الأيديولوجى بين الصين والسوفييت أثر على مشكلة الشرق الأوسط؟ وهل يمكن أن تتضارب مصالحهما؟

- ما التطورات المستقبلة فى العلاقات الدولية بين الدول التى لها دخل أو مصلحة فى أزمة الشرق الأوسط؟

هذه بعض الأمثلة القليلة من آلاف الأسئلة التى يجب على المخابرات أن تجيب عليها، وهى توضح أن المخابرات تقوم بواجب تحسد عليه، إذ عليها أن تقدم إجابات صحيحة لكل هذه الأسئلة، وكذا الإمداد بالمعلومات اللازمة لضمان انتفاع الدولة من اتجاهات حوادث المستقبل. ويتوقف الإستخدام السليم لأى من وسائل السياسة القومية على درجة جودة وصحة تقديرات المخابرات، والواقع أن المخابرات الدقيقة هى دائما دعامة النجاح فى استخدام الدبلوماسية والقوة العسكرية والضغوط الاقتصادية والدعاية.

وهكذا ندرك مدى ثقل عبء المسئولية الملقاة على عاتق أولئك الذين يضعون تقديرات المخابرات، وأولئك الذين يشتركون فى رسم السياسة القومية.

وسائل إنتاج المخابرات

أولا: تقارير المخابرات الجارية: بما أن الأزمات المستمرة قد أصبحت الظاهرة المألوفة على المسرح العالمى، فإن حاجة واضعى الخطط إلى أن يسبقوا التطورات قد فرضت مطالب عدة على المخابرات القومية، وهذه المطالب تلبى احتياجاتها وسائل إنتاج المخابرات الجارية التى لا تختلف كثيرا عن الوسائل التى تستخدمها الصحافة فى نشر الأحداث الجارية.

والهدف من مثل هذا النوع من التقارير هو إحاطة كبار المسئولين فى الدولة، إلى جانب الموظفين المهمين فى الوزارات والأقسام الأخرى فى الحكومة، بما يجرى فى العالم

يوما بيوم أو أسبوعا بأسبوع، وفى هذا النوع من التقارير لا تقرر الحقائق ببساطة كتكوين حكومة جديدة فى بلد ما، أو وقوع اشتباك عسكرى على حدود بلدين، ولكننا نحاول أن نتنبأ قليلا عن المستقبل لنبين ما سيترتب على هذه التطورات فى الأيام أو الأسابيع التالية، ولا نسعى للنظر بعيدا جدا فى هذا النوع من التقارير، ذلك لأنه إذا كان المحلل سيكتب تقارير مخابرات جارية كل يوم، فلن يكون لديه وقت كاف للتحليل والتنبؤ لمدة شهر أو سنة مقدما، وهذا أمر من العسير القيام به إذا لم تكن ثمة فرصة لمحاولة فهم سلسلة كاملة من التطورات.

١ ـ المخابرات الخام: وهى تشبه إلى حد ما ما تذيعه الإذاعة أو التليفزيون، فمثلا إذا أذاع راديو إسرائيل خبرا كالآتى: «نقطع البرامج لنذيع عليكم أن إسرائيل تعلن الآن أول نجاح فى إنتاج طائرة مقاتلة حديثة، ونرجو أن تظلوا مستمعين لهذه المحطة انتظارا لتفصيلات أخرى» فعلى رجل المخابرات المناوب فى مكتب مراقبة المخابرات الجارية فى الصباح الباكر أن يتلقى مثل هذا الخبر الهام ويبلغه فورا إلى كبار المسئولين دون تحليل تفسيرى، وقد يضيف أنه سيتبعه بتعليق توضيحى، ولذا فإن إخطار كبار المسئولين سريعا بهذا النبأ ـ بتحليل أو بغير تحليل ـ هو أحد الواجبات الهامة لمكتب المخابرات الجارية.

٢ ـ المذكرة المكتوبة: هذا الطراز يستخدم للتحاليل التى لا يمكن تضمينها مطبوعات منتظمة الصدور طبقا لجدول زمنى، ولعل الوقت هو أحد الأسباب، فقد ينتهى العمل اليومى ويصبح الوقت متأخرا جدا إذا أريد إعادة تشغيل الآلات، ولكن لابد لكبار الموظفين من الحصول على الأنباء والتعليقات لتكون أمامهم بأسرع ما يمكن، فالمذكرة المكتوبة تخدم أيضا باعتبارها متنفسا للمحلل الذى يريد أن يقدم رسالة قد تكون خيالية بأكثر مما تقبل النشر الرسمى، وفى بعض الأحيان عندما يكون ثمة خلاف فى وجهات النظر بين المحللين والمنتمين إلى وكالة مخابرات واحدة، فإن تبادل المذكرات هو المقدمة للوصول إلى إجماع فى الرأى.

٣ ـ الإبلاغ الشفوى المختصر: وهذا يستخدم غالبا لتوفير الوقت، والمحلل المكتبى يقرأ معلومات المخابرات ثم يسرع إلى مكتب الموظف الأعلى أو إلى منزله ليعطى تقديره السريع عن مدلول هذه المعلومات، وأحيانا توضع الإبلاغات الشفوية فى شكل جداول لصالح الموظفين الراغبين فى الأخذ والرد بشأن المشاكل، وذلك عن طريق السؤال والجواب.

٤ ـ المطبوعات اليومية: على أن الوسائل السابق ذكرها لتوزيع المخابرات الجارية لا

تمكن من تنسيق المخابرات فيما بين الإدارات المختلفة، وهذا التنسيق هو الذى يتطلبه إنتاج مخابرات قومية سليمة، إذ إن الوسائل السابقة تقدم وجهة نظر مكتب واحد أو محلل واحد، ولكن المخابرات المنتجة على المستوى القومى تظهر فى المطبوعات الرسمية التى تشترك فى إنتاجها الإدارات والمصالح التى تنتمى إلى مجتمع المخابرات.

وهذا التقرير يعتبر الجريدة اليومية لمجتمع المخابرات مع تميزه عنها بأن التعليق التفسيرى فيه هو إحدى ظواهره البارزة، وفى حالة المخابرات الجارية فإن ضغط الوقت غالبا ما يعوق إنتاج تحليل كامل على أساس من الاشتراك التنسيقى بين الإدارات المتعددة.

٥ ـ المطبوعات الدورية الأخرى: ومطبوعات المخابرات الجارية التى تصدر أسبوعيا أو كل أسبوعين أوكل شهر تشبه ملاحق المجلات والصحف الكبيرة، وهى تلخص وتحلل الأحداث الجديدة من مركز إشرافى يساعد على نظرة أوسع أفقا مما كان يمكن أن يحدث فى حالة النشر اليومى ـ ونجد فى هذه الحالة أيضا أن واضعى السياسة يعتمدون اعتمادا كبيرا على التحاليل التى تنتجها الإدارات الفردية، وذلك بالإضافة إلى التحاليل التى تظهر فى المطبوعات الدورية .

٦ ـ تقديرات المخابرات القومية: وهذا الطراز يستخدم لا للتقدير الاستراتيجى البعيد المدى فحسب، ولكن أيضا فى بعض الأحيان للتقدير السريع، فمثلا إذا وصلت التطورات الجارية إلى حد الأزمة، فإن المسئولين عن رسم السياسة فى الدولة غالبا ما يطلبون إعداد تقدير مخابرات سريع يوضح رأى المخابرات عن الأزمة أو المشكلة القائمة.

إن الخاصية البارزة فى إنتاج المخابرات الجارية هى ما تتطلبه من السرعة فى عمل المحلل، فهو كالصحفى لابد له من أن يقابل كل يوم فراغا يجب إن يملأه سريعا بالكتابة، والواقع أن الحالات التى تتطلب منه عمق البحث تعد استثناء لا قاعدة، إذ أن جانبا كبيرا من نشاطه يصرف فى وصف تطور ما أو التعليق على مغزاه باختصار، وكل هذا قد يكون فى حدود صفحة واحدة، فقد يبلغ مثلا عن تغيير وزارى فى إحدى الدول، وعن طريق التعليق قد يعطى صورة عامة لتاريخ حياة رئيس الحكومة الجديد، أو يذكر المناصب الأخرى التى تولاها من قبل، ومدى قوة الحزب الذى ينتمى إليه، أو قد يذكر النظريات والخطط التى تؤمن بها الوزارة الجديدة.

وتعليق المحلل ذو وظيفة مزدوجة، فهو أولا يزود بأساس من المعلومات عن تاريخ حياة رئيس الحكومة الجديد مما قد يعين القارئ على فهم التقرير فيما بعد، وهو ثانيا

يفترض ما قد يحدث بعد ذلك من تطورات أبعد مدى، والحق أن وظيفة الإمداد بالصورة الخلفية للمعلومات أمر هين على المحلل المتمكن من عمله، ولكن وظيفة التكهن والتنبؤ تعتبر من طراز آخر له صعوبته الملموسة.

والمكتبة وخدمة المراجع التى يمكن أن تستخدم على نطاق واسع بواسطة القائم ببحث مشروع طويل الأجل قد تكون ذات قيمة محدودة بالنسبة لمحلل المخابرات الجارية الذى عليه أن يعد تعليقاته فورا، وقد يسمح له الوقت بالاتصال التليفونى بالمحللين الآخرين، الذين قد يكون لديهم معلومات عن الموضوع، ثم يعكف بعد ذلك على مصادره الخاصة التى لا تخرج عن ملفاته وعن المعلومات التى فى رأسه، ومحلل المخابرات الجارية يجب عليه أن تكون خبيرا فى منطقته، فليس لديه الوقت أن يتعلم، لأنه يكون مشغولا بصفة مستمرة فى عمله، وعليه أن يستعين بما لديه من معرفة تساعده على التحليل.

والضرورة التى تقضى بالتحليل السريع تفرض قسطا من علم المحلل كما تفرض قسطا من الفصاحة الكلامية، ومحلل المخابرات الجارية يلزم أن يجيد الكتابة السريعة، والقدرة على التعبير.

ويتضح مما سبق أن الشخص الذى اعتاد تحليل المخابرات الجارية يكون حساسا لمؤثرات التغيير، ومع ذلك فهو يعلم أنه قد لا يفطن إلى معرفة اتجاه ما عند بدايته.

والحاسة السادسة التى يأمل محلل المخابرات الجارية أن تدله سريعا على اتجاه التطورات ما هى إلا خليط من الصورة الخلفية للمعلومات ومن التفصيلات ذات المغزى، ويعتبر محلل المخابرات الجارية أكثر من المحللين الآخرين من ناحية أهمية حقيبة معلوماته، إذ يحتم عليه عمله ألا يفوته ما هو حادث الآن فى ضوء ما حدث سابقا، وكنذير لما سيحدث بعد ذلك.

وقد أظهر البحث فى أسباب الإخفاق الذى أصاب المخابرات الجارية، أن الضعف لا يكمن فى عدم التمكن من الوصول إلى المعلومات بقدر ما يكمن فى التحليل الخاطئ، وقد قال آلين دالاس: «غالبا ما يكون استخدام الإنتاج أصعب بكثير من الحصول عليه». وأبرز ما يبرهن على صدق هذا القول هو الهجوم على «راند ستد» فى ديسمبر سنة ١٩٤٤، إذ قام الألمان بهجوم مكون من ٢٤ فرقة مشاة ومدرعة على جبهة عرضها ٥٠ ميلا وبعمق قدره ٦٠ ميلا، وقبل الهجوم جمعت المعلومات الكافية لتظهر أنه كانت تجرى إمدادات ألمانية شاملة، وفى الحقيقة كانت مخابرات جيش العدو قد تنبأت بهذا

الهجوم قبل حدوثه بعدة أيام، ولكن مخابرات المستويات الأعلى خالفت هذا التنبؤ مستنتجة، أن الألمان غالبا ما يقومون فقط بتقوية مراكزهم الدفاعية.

وفى بعض الأحيان يرجع إخفاق المخابرات الجارية إلى الإخفاق فى إقناع واضعى الخطط، فستالين مثلا كان يتخذ موقفا سلبيا على الدوام نحو التقارير التى تشير إلى هجوم ألمانى وشيك الوقوع فى عام ١٩٤١، وبالمثل فإن هتلر قد تجاهل تكهنات إنزال القوات الإنجليزية الأمريكية فى شمال أفريقيا.

ومن أسوأ حالات إخفاق المخابرات الجارية فى تاريخ أمريكا عدم توقع الهجوم اليابانى على بيرل هاربر، وهنا مرة أخرى إذا رجعنا للوراء وجدنا أن المعلومات الكافية كانت ميسورة لليقظين من ضباط المخابرات وواضعى السياسة، ومع ذلك لم يكن ثمة تقدير كامل لمدلول هذه المعلومات، بالإضافة إلى أنه أخفق فى إيصال معلومات المخابرات إلى جميع الجهات التى ينبغى أن تصل إليها. فقد كان معروفا مثلا أن قنصلية اليابان فى هونولولو كانت قائمة بإرسال رسائل إلى طوكيو بشأن مواقع السفن فى بيرل هاربر، وفى أوائل ديسمبر كان معروفا أن السفارة اليابانية فى واشنطن كانت قد أمرت أن تحرق شفرات اتصالات، كما علم أن طوكيو كانت قد أبلغت دبلوماسييها فى واشنطن أنه قد حدث توقف للمفاوضات مع أمريكا، كما علم أيضا أن اليابانيين كانوا مستمرين فى المفاوضات فى واشنطن فى أوائل ديسمبر لتحاشى الشكوك الأمريكية، وقد علم أن النظرية اليابانية الحربية كانت تعلق أهمية كبيرة على الهجوم المفاجئ، ومع ذلك فقد كان التقدير العام فى واشنطن هو أن العمل الحربى اليابانى إذا تم فسيكون موجها إلى الشرق الأقصى، وزيادة على ذلك فقد رؤى أنه ليس من الضرورى تزويد القيادات الحربية فى هاواى تزويدا تاما بالمعلومات التى جمعتها المخابرات، ونتيجة لذلك لم يكن ثمة أى تقدير فى هاواى للتنبؤات السابقة على الهجوم فى ٧ ديسمبر مثل دخول غواصة وإنزالها رجلين فى المياه المحظورة عند بيرل هاربر، ومثل ظهور طائرات لم تنكشف شخصيتها على شاشة رادار الجيش.

على أن ثمة صورة واضحة تبرز خطورة عدم الأخذ بتقارير المخابرات الجارية تظهر - كما أوضحنا من قبل - فى التقرير الذى قدمه راينهارت جيلين رئيس مخابرات ألمانيا الغربية - حينما كان رئيسا لمخابرات جيش الشرق الألمانى - إلى القائد الأعلى للقوات المسلحة أدولف هتلر فى ١٥ من أغسطس عام ١٩٤٤ عن النوايا العدوانية للروس فى الجبهة الشرقية، ولكن هتلر كان من طبيعته الاستهزاء بمثل هذه التقارير، ولذا قد يكون فى ذكر تفاصيل هذه الأحداث درس مستفاد لأهمية الأخذ بتقارير المخابرات الجارية.

والواقع أن تقارير الجنرال جيلين كانت معجزة حقيقية من معجزات عمل القيادة، وكانت دقة هذه التقارير وبعدها عن الخطأ من الأمور التى تثير الدهشة، فجيلين - كمعرفتى الشخصية به - رئيس مخابرات بالفطرة، وهو يستطيع بمهارة نابغة أن يرسم صورة مكتملة من مجرد كومة من الأنباء، وأن يخرج من المعلومات التى تحصل عليها المخابرات بنتائج صحيحة.

كما أن فى استطاعة جيلين تحليل نوايا العدو وتقسيمات قواته، وتشكيلاته وأنواع أسلحته وطرازها بدقة كبيرة، بحيث أصبحت تقاريره مرآة صادقة لخريطة عمليات العدو، ولا شك أن مثل هذه المعلومات ذات قيمة لا حدود لتقديرها بالنسبة لهيئة القيادة، ولا غرو فإن كل قائد خبير يستطيع أن يخرج من هذه المعلومات بقرارات حربية حاسمة. لذا فإن رجلا مثله يعتبر من أكفأ رجال المخابرات فى التاريخ المعاصر.

بيد أن الحقيقة أنه لم يكن على قمة القوات المسلحة الألمانية قائد أعلى خبير، وإنما كان هناك مجرد صف ضابط لا يدير فن الحرب إلا بالهام من ذهنه المريض، لذا كانت التقارير، التى يعدها ضباط القيادة بدقة علمية مجرد ثرثرة هوجاء غير منظمة وضعيفة بالنسبة لهتلر. ففى ١٥ من أغسطس عام ١٩٤٤ سلم جيلين لقائد الجيش الجنرال جوداريان التقرير التالى:

مرفق رقم ٢

جيش الشرق الألمانى

رقم ٢٦٨٥/ ٤٤ قيادة عامة بتاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٤٤

(١١٣)

تجميع أنباء مخابرات عن النوايا العدوانية الروسية فى الجبهة الشرقية الألمانية وذلك عن الفترة من ٣١/ ٧ إلى ١٢/ ٨

١ - ٣١/ ٧ من أحد الثقاة

طبقا لمعلومات ٣١/ ٧ فقد تجمعت فى منطقة كييف عشر وحدات أمن وأربع وحدات دفاعية ميكانيكية على مستوى الفرق وثمانية ألوية مدرعة ولواء مدرع برمائى وفرقتا مدفعية، والمفروض أن هذه الوحدات معدة للقيام بهجوم ضخم فى اتجاه كييف - تشيتوشاو وبالتالى كراكاو.

٢ - ٢ /٨ من أحد الثقاة

أ ـ تضع القيادة السوفييتية مخططا يـرمى إلى فصل مجموعة جيش شمال أوكرانيا عن مجموعة جيش الوسـط عن طريق شن هجوم ضخم من منطقة زاندومـير الغربية فى اتجاه كيلس ـ تـشيتوشاو والمفـروض أن يستخدم «اسفين دفع» فـى إتجاه بيرتيكا ـ تـوماشيف وذلك لحماية الجناح الأيمن.

ب ـ المفروض إجراء تنسيق فيما بين الهـجوم الشامل الموجه من رأس جسر فى فاركا وبين الهجوم الضخم المـوجه من اتجاه بياليشتوك فى اتجاه لوفرها ـ شـار فينفيزى واحتلال خط ليك ـ فيللنبرج. لابد أن يكشف الجناح الأيمن نحو الشمال.

٣ ـ ٣/ ٨ من أحد الثقاة

أصدرت القيـادة العليا السـوفييتية أوامـرها بشن هجوم عـام على وارسو فى منـطقة بولافى ـ دبلين ـ جورا كالفارجى.

٤ ـ سوف تستخـدم قوات ضخمة فى منطقـة شمال غرب بياليشـتوك وذلك لغرض فصل منطقة بروسيا الشرقية عن إشراف الحكومة.

٥ ـ ٣/ ٨ الخطة

تتكون الخطة السوفييتية من ثلاث عمليات:

أ) اختراق ثغرة انستربورج فى إتجاه كونيزبرج.

ب) شن هجوم على جنوب منطقة البحيرات فى بروسيا الشرقية فى اتجاه اللنشتاين.

جـ) تغطية وارسو فى اتجاه جراودنتس.

٦ ـ ٣/ ٨ من أحد الثقاة

فى ٣/ ٨ تلقى الجنرالات جوفوروف قائد جبهة لينتجراد، ومازلينيكوف القائد الثالث لجبهة الـبلطيق، وجريمنـكو القائد الثانى لجـبهة البلطيـق، وباجراميان القائـد الأول لجبهة البلطيق أوامر بمطاردة الجيش الألمانى السـادس عشر والجيش الألمانى الثامن عشر، وسوف تجد هذه المطاردة تأييدا من أسطول البلطيق.

كانت هذه التـقارير بمثابة الإنذار للـقائد العام الجنرال جودريـان، وقد أدرك أن معنى هذه المعلـومات إعلان عن هجوم روسـى ضخم، كذلك أدرك أنه لا مـناص من ضرورة القيام بإجراء مضاد، كما أدرك أن تخفيض مساحـة الجبهة تخفيضا أساسيا ربما يدرأ خطر هذا الهجوم.

غير أن هتلر لم يكن فى هذا إطلاقا. ذلك أنه لم يكن على استعداد لأن يتنازل عن شبر واحد من الأرض. لذا أبعد تقرير الجنرال جيلين عن المكتب بدفعة من يده تنم على الازدراء والاستهزاء، وقد تحدثنا عن ذلك فى فصل سابق.

تحليل المؤشرات: ولقد تركت بيرل هاربر أثرا ملموسا عند كثير من محللى المخابرات إذ أظهرت الحاجة إلى ضرورة وجود نظرية للتعرف على العلامات التى تدل على الهجوم الوشيك الوقوع، فدراسة الحروب الماضية مع التأمل الباطنى فى العمل المنطقى فى الحروب المستقبلة توحى لأى شخص مفكر ببعض العلامات المحتملة، مثل التعليمات الخاصة بإحراق الشيفرات، وسحب الأموال الاحتياطية من البنوك الأجنبية، واستدعاء السفن التجارية إلى موانئ الوطن، والإنذارات الرسمية للأخذ بالثأر، واستدعاء الاحتياطى الحربى، والتجميع السريع للمواد الاستراتيجية، واشتداد الدعاية التهجمية. هذا قليل من كثير من العلامات، ولا شىء من هذا يعتبر مقدمات أساسية للهجوم، وكل هذه العلامات قد تظهر دون حدوث أى هجوم، ومع ذلك فظهورها ينبغى أن ينظر إليه كإنذار آلى لأفراد المخابرات.

والتحليل المتشعب لهذه العلامات يحتاج أيضا إلى التعرف على البرهان الذى يدل على استمرار السلام، مثل إيداع الأرصدة المالية فى الخارج، وتسريح القوات المسلحة وسحب الجنود من الحدود ووقف الدعاية المشاغبة وهذه أمثلة قليلة، وهنا فإن المحلل عليه أن يكون حذرا من الخداع المتعمد، فبينما كان قطع العلاقات الدبلوماسية بين أمريكا واليابان قبل بيرل هاربر علامة إيحائية على عدوان مبكر، فإن استمرار المحادثات لم يكن قطعا يؤكد العكس، إذ كان يمثل مجهود طوكيو لتخفيف الشكوك فى الوقت الذى كان فيه الأسطول اليابانى يتجه صوب بيرل هاربر.

ومراقبة الافتراضات أصبحت افتراضيا نوعا من التخصص داخل نطاق المخابرات الجارية، والعناية بالمؤشرات تكون توازنا مضادا لتحيز الخبير فى عدم قبول الانحرافات عن الاتجاهات المعروفة حتى تستقر الاتجاهات الجديدة، وهذا تحيز يمكن أن يوحى أن مثل هذا الخبير يكون مصيبا أكثر منه مخطئا، مثل الذى يتنبأ بحالة الجو فى كثير من أنواع المناخ قد يصيب أكثر مما يخطئ، لو أنه تنبأ بحالة الجو غدا على أساس من حالته اليوم. ولسوء الحظ فإن المحلل الذى ألف هذا النوع من الواقعية يحتمل أن يصادفه الخطأ حيث يكون من المهم أن يصادفه الصواب.

ومحلل المنطقة المسئول يقدر الحافز فى المؤشرات للإخصائى الذى يميل بحكم وظيفته إلى تخمينات هوجاء، ويرغم الخبير على أن يفحص بعناية كل علامة للعدوان الوشيك

الوقوع. فتشديد التدريب على الدفاع المدنى مثلا يحتمل تأويل الهجوم أو الدفاع، ولكن التفسير المفضل يعتمد إلى حد كبير على المكان والوسط، مثل هل تقف أحزاب المعارضة فى صف الحكومة فى حالة الحرب؟ وهل أهداف التنمية الاقتصادية تعتبر مثبطة للمغامرات الحربية فى هذا الوقت؟ وهل تحظى الدولة بالتأييد الكامل من حلفائها؟

ثانيا: تقديرات المخابرات: تعتبر تقديرات المخابرات من أهم العناصر الفعالة التى تؤثر على خطة الأمن القومى للدولة، وهى غاية ما يبتغيه نشاط أى جهاز مخابرات، والغرض منها إعطاء القادة المسئولين الشكل النهائى المنسق لجميع المعلومات المتوافرة عن موضوعات مختارة متعلقة بمصالح البلاد وأمنها القومى، وذلك بعد تقدير صحة هذه المعلومات والتطورات المقبلة المحتملة. ويعمل تقدير المخابرات لمساعدة واضعى السياسة فى تخطيط السياسات الأساسية للأمن القومى لفترة طويلة من المستقبل، ولإعطائهم الثقة فى أنهم لا يتخذون قراراتهم على ما لديهم فقط من معلومات، إنما بناء على جميع المعلومات المتيسرة والتنبؤات المنتظرة المدروسة من أفراد ذوى كفاءة وخبرة فى هذا الميدان.

ويجب أن نفرق بين تقديرات المخابرات وتقديرات السياسيين، فالأولى تتناول المشكلة أو الدولة أو الموضوع أو نحو ذلك بالدراسة والتحليل، على أن يوضع فى الاعتبار كل العناصر المؤثرة على الموضوع، ثم تخرج من هذا كله بالاحتمالات المنتظر حدوثها بالنسبة لموضوع البحث مع ترجيح الأكثر دون أن تنتهى من ذلك إلى وضع الخطة، ويجوز أن تحلل نتائج اتخاذ إجراء معين. أما تقديرات رجال السياسة فتتضمن بحث كل العناصر الخاصة بالدولة علاوة على ذلك، وبعد تحليل احتمالات العمل للدولة أو المشكلة توضع خطة محدودة للعمل.

والتقديرات بصفة عامة ليس لها صفة الدوام، فقد تصبح غير صالحة بعد عدة أشهر تبعا لما يجد من أحداث، ومن الضرورى أن يتم وضع التقدير على أساس من الواقعية ومن الظروف السائدة وقتئذ.

وتهدف تقديرات المخابرات إلى خدمة الأغراض التالية:

١ ـ إمداد القادة والمسئولين بالمعلومات فى الشكل الذى يمكنهم من تقدير سياستهم الأساسية إزاء بلد معين.

٢ ـ إمدادهم بالمعلومات التى يحتاجون إليها لإعادة النظر فى السياسة التى ينتهجونها حيال بلد معين، فبعد تنفيذ السياسة الأولى لفترة من الوقت قد تحدث تغييرات أو تستجد

ظروف تستدعى وضع تقدير جديد لتقرير ما إذا كانت السياسة المتبعة مازالت مناسبة أم أنها تتطلب تعديلا أو تغييرا.

٣ ـ إمداد الساسة بالمعلومات عن التصرفات التى تنتظر أن تتخذها حكومة بلد معين، وكذا النتائج المنتظرة المترتبة على إقدامهم على إجراء معين.

وهناك عدة أنواع من تقديرات المخابرات، وسنحاول مناقشتها باختصار وهى:

١ ـ التقدير الأساسى للدولة: ويعالج هذا النوع التطورات المحتملة فى دولة ما مثل احتمالات الموقف فى إسرائيل، أو التطورات المحتملة فى السنوات الخمس المقبلة فيها.

فى مثل هذا النوع من التقديرات نحاول التنبؤ بالتطورات التى ستحدث فى هذا البلد أو ذاك خلال عدة سنوات ـ وخاصة فيما يتعلق بالمجالات التى لها أهمية مباشرة بالنسبة لنا ـ ومن الواضح أن هذا ينطبق على النواحى السياسية والعسكرية والاقتصادية والسياسية الدولية، وقد ينطبق هذا على الشئون العلمية إذا كنا نكتب عن إسرائيل مثلا، أو عن بعض الدول التى تقدم لها معونات علمية أو فنية.

وفى مثل هذه التقديرات نبدأ عادة باعطاء نبذة تاريخية أو ما نسميه بالتطورات الأخيرة فى هذا البلد لإعطاء قارئ التقدير فكرة عن سير الأمور فى هذا البلد، وكيف تمكن من حل مشكلاته الأخيرة، وكيف فشل فى حل بعضها فى بعض الحالات، وهذا أمر يختلف اختلافا بينا من بلد لآخر، كما تختلف الصورة لبلد عن آخر... إذ يتوقف ذلك إلى حد كبير على المشاكل الأخيرة التى يواجهها البلد، وعلى مدى معرفة قادة الحكومة به، فمثلا إذا حاولنا كتابة تقييم عن الأردن أو العراق، فلن تكون هناك ضرورة لإعطاء مزيد من التفاصيل عن التطورات الأخيرة فى كلا البلدين ـ فالقيادة السياسية تعرف جيدا ما حدث فيها فى السنوات الأخيرة ـ أما إذا كنا سنكتب تقديرا عن تشاد أو بورما، وهما من البلاد التى يحتاج القادة إلى معرفة الكثير عنها، فلابد فى هذه الحالة من إعطاء أهمية للنبذة التاريخية والتطورات هناك، حتى يتمكن هؤلاء القادة من معرفة نوع الحياة التى يحياها الناس فى هذه البلاد وموقف شعوبها وحكوماتها، وبذا يكون ثمة أساس لمناقشة التطورات المقبلة، ومن المحتمل أن نتبع ذلك بمناقشة الوضع الراهن فى البلد. أين تتمركز السلطة السياسية مثلا، وموقف الجماعات السياسية الرئيسية من بعضها البعض، والدور الذى تلعبه السلطات العسكرية ـ إذا كان لها دور ـ وقوات الأمن. ومن المحتمل أيضا أن نقوم بنفس العمل فيما يتعلق بالوضع الاقتصادى؛ المركز الاقتصادى للبلد، مواضع ضعفه وقوته ومشاكله الرئيسية، وبعد أن تنتهى من مناقشة الوضع الراهن

كأساس للنظر إلى المستقبل، نبدأ فى تناول أصعب جزء من التقدير ألا وهو احتمالات التطور فى هذا البلد، ولما كان هذا الجزء هو أصعب أجزاء التقدير فإننا سنتناوله بمزيد من التفصيل فيما بعد.

٢ ـ التقدير الخاص بمشكلة معينة: يتناول هذا النوع مشكلة معينة مثل السياسة التركية إزاء قبرص أو مشكلة الحدود بين المغرب والجزائر، وقد يكون هذا لمدة ستة شهور أو ثلاثة شهور أو لشهر واحد، ويتوقف على تطورات الموقف. وفى مثل هذا النوع من التقديرات، يكتب موجز قصير للتطورات الأخيرة ويعطى بيان مختصر عن موقف قادة البلاد من المشاكل التى تتناولها، وعادة ما يكون هذا النوع قصيرا إذ إن السرعة هنا مطلوبة، ففى النوع السابق من التقديرات قد يستغرق التقدير شهرا كاملا، أما هذا النوع فقد يكتب فى أسبوعين أو أسبوع وربما يكتب فى يومين إذا كانت الأحداث تتطور بسرعة كبيرة، وفى بعض الأحيان يكتب مثل هذا التقدير فى ساعتين، وهذا أمر صعب للغاية.

وبعد أن نتناول باختصار التطورات الأخيرة عن الموقف الذى نتناوله نحاول بعد ذلك التنبؤ بتصرفات الأطراف المعنية فى المشكلة. والطابع المميز لمثل هذا النوع من التقديرات هو الدائرة الضيقة التى يدور فيها، إذ إنه لا يتعدى المشكلة الخاصة التى يتناولها، ولنضرب مثلا على ذلك بسياسة بريطانيا إزاء الجنوب اليمنى فالمسألتان الهامتان فى مثل هذا التقدير كانتا: أهداف وموقف بريطانيا إزاء مستقبل الجنوب.

- هل ستحاول بريطانيا الاستمرار فى مؤامراتها الاستعمارية، أم أنها ستجبر على التخلى عن سياستها الاستعمارية؟ وما مدى فاعلية القوى الوطنية فى مسألة الجنوب؟ وما موقف كل من دول منطقة الشرق الأوسط من هذه القضية؟ وإلى أى مدى ستتأثر المنطقة بأحداث الجنوب؟

- أما المسألة الثانية فهى كيف ستواجه بريطانيا الموقف لنتيجة العوامل المتشابكة التى تنفعل بها المشكلة.

٣ ـ التقدير الخاص بسياسة الدولة: أما النوع الثالث من التقديرات فهو يتعلق بسياسات حكومتنا، ويتركز هذا النوع على النتائج التى من المحتمل أن تنشأ من إجراء أقدمت عليه الحكومة، وعادة تكون هذه التقديرات محل بحث قادة الحكومة الكبار، والأمثلة على هذا النوع من التقديرات كثيرة، فمثلا فى سياستنا لمساعدة اليمن عام ١٩٦٢، كان لابد أن نقدر ما سوف يحدث لو ذهبت مصر لمساعدة اليمن، وماذا سوف

يحدث لو لم تذهب لمساعدة اليمن؟ وماذا سيكون رد الفعل لدى دول المنطقة، وفى المحافل الدولية إزاء مساعدتنا لليمن؟ وماذا سيكون رد فعل الدول النامية التى تنشد التحرر إزاء هذه السياسة؟

وقد تتناول هذه التقديرات أية مشكلة، وقد تكون محدودة أو تكون شاملة بالنسبة للمشكلة ذاتها، وفى هذه التقديرات نذكر باختصار العناصر الأساسية فى الموقف عن البلاد الأخرى وموقفها منا، وموقفها من الدول الأخرى بصفة عامة، وبيانا موجزا عن الوضع السياسى هناك أو الوضع الاقتصادى، وبعد ذلك نستطيع أن نقرر حكمنا على رد فعل هذا البلد أو ذاك للسياسة التى نفكر فيها.

٤ ـ التقدير الخاص بمنطقة ما: وهو ذلك النوع العام الذى يتناول مناطق بأسرها كالعالم العربى مثلا، التطورات المحتملة فى العالم العربى، وما موقف الحكومات المختلفة إزاء مسألة الوحدة العربية والدور الذى من المحتمل أن يلعبه كل منها ؟ هل سيتحقق التعاون يوما ما، أو هل سيستمر التفكك والصراع؟.. ومن الممكن أن نطبق هذا النوع من التقديرات على أمريكا اللاتينية، ماذا عن القوى الثورية هناك والشكل الذى ستتخذه؟ هل ستكون شيوعية أو على نمط ثورية كاسترو أو اشتراكية أو فاشية؟ وما تأثير كل هذه الاحتمالات على مصالح الولايات المتحدة، وأيضا فيما يتعلق باحتمالات الوحدة الأوروبية: هل ستشترك فيها بلاد كثيرة وماذا ستكون مشاكلها؟ ونتائجها؟.

٥ ـ تقدير الموقف العالمى: وفى النهاية تأتى التقديرات التى توضع عن الموقف العالمى بصفة عامة، وهى أصعب أنواع التقديرات على الإطلاق، وهناك أوقات يصعب فيها كتابة مثل هذا النوع من التقديرات، ويرجع هذا لعدم وجود اتجاه عام فى العالم بل اتجاهات متعارضة متباينة. وفى أحيان أخرى توجد إتجاهات عامة مثل التصدع الذى طرأ على الكتلة الشيوعية والصراع الأيديولوجى بين الصين والاتحاد السوفييتى، كما وجدنا داخل حلف شمال الأطلنطى محاولة فرنسا اتخاذها اتجاها مستقلا عن باقى الدول الأعضاء فى الحلف، بل تجد اتجاهات جديدة فى غرب أوروبا، نحو الأمن الأوروبى، وهناك أيضا اتجاهات عريضة فى أفريقيا وفى الدول النامية، وفى مثل هذا النوع من التقديرات لا توجد قواعد محددة تتبع فى كتابتها، إذ إن هذا يتوقف إلى حد بعيد على الموقف، لكن لابد أن يحتوى مثل هذا التقدير على تلخيص للتطورات الأخيرة والموقف الحالى والتنبؤات.

ويمكن تقسيم تقديرات المخابرات طبقا للسرعة التى تكتب بها، وهذا يتراوح بين

أسبوع وعدة أشهر، وهناك تقديرات تكتب في ساعات قلائل في حالة الضرورة القصوى. والتقديرات التي تكتب عن بلد معين أو منطقة معينة عادة ما تستغرق وقتا طويلا. أما التقديرات التي تتناول مشكلة معينة أو نتائج قرار تتخذه الحكومة فإنها تكتب بسرعة نسبية. ومن الصعب في الواقع تحديد الموضوعات التي تتناولها التقديرات، وإنما تقسم هذه التقديرات طبقا للموضوعات الشائعة في كل مكان، ومما لا شك فيه أن كل إدارة مخابرات لها نظامها الخاص في هذا الصدد طبقا لمتطلبات السياسة العامة، وقدرات ضباط المخابرات.

والنوع الأول من التقديرات يكتب بناء على توصية من كبار المسئولين ويستغرق وقتا طويلا حتى يمكن النظر إلى المشكلة من زواياها المختلفة، وبعد ذلك يراجعها المختصون في إدارة المخابرات لإضافة ما يرونه مناسبا، ويستبعدون ما يرونه غير مناسب. ثم يرسل التقدير بعد ذلك على فروع الحكومة المختلفة ليقرروا رأيهم فيه، كيما يرسل إلى رئيس الدولة أو القادة السياسيين إذا كان الموضوع يهمهم.

والواجب الابتدائي للمقدر هو ما سبق أن أطلقنا عليه في عملية التحليل «تعريف أو تحديد المشكلة» فإذا كان التقدير مبرزا للاتجاهات الأساسية في دولة أجنبية في السنوات الخمس التالية، فإن التحديد أو التعريف يغطي المسائل السياسية أو الاقتصادية أو الحربية التي تمس القرارات طويلة المدى على السياسة. وإذا كان التقدير يختص بالموقف السياسي الداخلي مثلا، فهناك من المسائل الكثيرة ما لا يجب تجنبه مثل: هل القيادة الموجودة مستقرة؟ هل الحكومة الشرعية يرأسها رجل مريض أو متقدم في السن ؟ وهل في حالة وفاته سينشأ نزاع على الحكم ؟ وما دور الجيش في مثل هذا النزاع ؟ وما دور الحزب أو الأحزاب السياسية ؟ وما دور الصحافة ؟ وماذا يمكن أن يقال عن المواقف الشعبية ؟.

والتقدير هنا بالإضافة إلى العموميات الضرورية يرسم إطارا لمشاعر الجماعات النوعية من السكان كالمثقفين والعمال والفلاحين والأقليات القومية، وإذا كان ثمة عداء واسع النطاق للحكومة: فهل يظهر هذا العداء في شكل تذمر سلبي؟ أو في شكل تظاهر واضطرابات؟ أو في شكل مقاومة مسلحة مستمرة ؟.

على أنه يجب أن يوجه اهتمام خاص إلى جزء المشكلة المتعلق بالعلاقات الخارجية الأجنبية للدولة، حيث إن التطورات في هذا الميدان قد يكون لها تأثير مباشر على مصالح الأمن القومي للدولة، وفي هذه الحالة ينتظر من التقدير أن يقيم العلاقات الحاضرة والمتوقعة مع الأصدقاء والمواقف الدولية المتعلقة بتوازن القوى في العالم.

أما الجزء المتعلق بالمسائل الاقتصادية للدولة الأجنبية، فيجب أن يشير إلى اهتمام بالسياسة المتعلقة بمعرفة مواقع المصادر الاقتصادية. وما نسبة الاستثمار فى الصناعات الثقيلة والصناعات الاستهلاكية والزراعية ؟ وما الأمور التى ينبغى أن تبرز فيما يختص بالمستوى العام لنفقات الدفاع أو بمستوى الاستهلاك الجماعى أو الفردى؟ وكيف تتأثر المحاصيل الزراعية بالتغييرات الجديدة فى التوزيع الجغرافى الصناعى ؟.

إن سرعة التنمية الاقتصادية كما تحسب من التقديرات الخاصة بالإنتاج القومى لمجموعة، من الممكن أن تعتبر مؤشرا على الحيوية الاقتصادية، وفى الاقتصاد الديناميكى ينتظر أن يفوق معدل التنمية الاقتصادية معدل الزيادة فى السكان بمدى كبير.

وينبغى أن تفحص العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى على أساس تأثيرها المحتمل فى العلاقات الدولية، وإذا كانت الدولة الأجنبية من المحتمل أن تكون معادية فى صراع مسلح فيجب على المخابرات أن توضح حدود التعريف للمشكلة بدقة تامة، ولابد أن توجه الأسئلة التقليدية عن الحجم والمعدات وكفاءة القوات الأرضية والبحرية والجوية التى تملكها هذه الدولة، وهذه التقديرات العامة ينبغى أن تلحق بفحص للقدرات فى المناطق الجغرافية المختلفة، وبالإضافة إلى بحث القوة البشرية والمعدات يلزم إبراز خلاصة للنظرية الحربية السائدة فى الدولة، فمثلا ما رأيها فى الهجوم المفاجئ ، وفى الحرب المحدودة بالمقارنة مع الحرب الشاملة، وفى التنظيم الحربى وأنواع الأسلحة التى تناسب احتياجات الوقت الحاضر؟ وفى عالم اليوم فإن قوة الدولة الحربية هى وظيفة مهمتها تنمية القدرات العلمية والفنية، فلو أن الدولة التى تكون موضع مسح هى إحدى الدول المتقدمة فلابد من وجود تقدير تفصيلى عن حالة البحث والتكنولوجيا فى المقذوفات، وفى التطبيقات الذرية، وفى الإلكترونيات ، وفى الطيران البعيد المدى.

القوام الاستراتيجى: إذا كانت حدود التعريف مناسبة فإن التقدير يكون قادرا إلى حد كبير على أن يصور ما يسميه المستر «شيرمان كنت»: «القوام الاستراتيجى» للدولة، ومعناه مقدار التأثير الذى تمارسه الدولة فى الشئون الدولية. هذا التأثير قد يمارس باستخدام القوة الحربية أو التهديد باستخدامها أو بالعقوبات الاقتصادية أو بالملاطفة أو بالإغراء المعنوى أو بالدعاية، ويختلف هذا التأثير تبعا لمميزات الدولة التى يوضحها حدود التعريف، مثل صداقتها فى المجتمع الدولى ، وقوتها الحربية وغير الحربية الموجودة، وقدرتها على تعبئة القوات والموارد فى حالة الطوارئ، والمرونة فى حالة الكوارث. كما أن هذا التأثير تحدده نقائص الدولة، مثل مركزها الجغرافى المعرض، والتذمر الشعبى بها، والقيادة غير المستقرة، والتخلف الاقتصادى.

النوايا والقدرات: إذا لم يخط تقدير المخابرات القومية خطوة أبعد من تحديد «القوام الاستراتيجى»، يكون هذا كافيا لوضع دراسة مخابرات قيمة، ومع ذلك فلا مناص للمخابرات القومية من أن تمارس الصراع مع التصرفات الاحتمالية، فبينما تكون المخابرات غير منزهة عن الخطأ، فإن المقدر يستطيع أن يعمل شيئا أفضل بكثير من التنبؤ بالغيب، فهو يستطيع أن يعرف نوايا قادة الدولة الأجنبية من تصريحاتهم، فمثلا إذا أعلنوا أنهم سيطورون الجهاز الحربى إلى النظام الحديث، فعليه أن يقبل هذا التصريح كدلالة على نواياهم الحقيقية، كما أن المقدر يعلم أن النوايا عند ذوى العقل والحكمة تحدها القدرات، فمثلا التقدير الخاص بالمشكلة الكردية لابد أن يتضمن معلومات عن الأكراد وقدراتهم فى نواحى القتال والمال والاقتصاد والروح المعنوية، ويتضمن مطالبهم وتطوراتها، وعلاقة ذلك بالمواقف المختلفة للحكومة العراقية، ومدى سيطرتها على البلاد، كذلك يتضمن جميع المعلومات عن الزعماء الأكراد واتجاههم وعلاقاتهم بالدول الأجنبية الكبرى وبالدول المجاورة.. وبعدئذ نحاول التنبؤ بالتصرفات المحتملة.

وقد يحتم التنبؤ بنوع محتمل من الأعمال الصعبة على المقدر؛ أن يعكف على تحليل القدرات فقط، ملاحظا فى ذلك أن ممارسة القدرات هى إمكانات معقولة، ويعتبر إحصاء هذه القدرات فى حد ذاته تقديرا ضمنيا للنوايا إلى حد ما، حيث إن المقدرين يرفضون القدرات التى تبدو ممارستها شاذة أو مضادة بشكل واضح للأهداف القومية.

وإحصاء القدرات المعقولة هو أقرب ما يكون إلى تقدير النوايا بحيث يضع فى الاعتبار صافى القدرات لا مجموعها بصفة عامة، فالقدرات بصفة عامة تقدر دون الإشارة إلى العمل المضاد المحتمل، فمثلا قد يكون لدولة ما القدرة على إعداد قوة مقدارها ١٥٠ ألفا من الجنود للهجوم على دولة أخرى، ولكن صافى القدرات هو الذى ينسب إلى مدى المقاومة المحتملة، فقد تستطيع إسرائيل أن تستمر فى الاستيلاء على الضفة الغربية للأردن وباقى الأرض العربية المحتلة إذا لم تتخذ الدول العربية موقفا حازما وإذا لم يتغير الميزان السياسى الدولى لجانب العرب، فلو أدخلنا فى الاعتبار التزامات الدول العربية إزاء مشكلة الشرق الأوسط تصبح القدرة الصافية لإسرائيل هى الفرق بين ما تستطيع أن تدفع به من قوات وبين قوة المقاومة العربية، والقوى المناصرة للطرفين.

وقد يلجأ المقدر إلى طريق آخر إذا كان البرهان أمامه ليس كافيا لتدعيم أحد التنبؤات، وهذا الطريق الآخر هو تحديد مسالك العمل.

وهناك مستلزمات ضرورية يجب مراعاتها عند عمل تقديرات المخابرات وأهمها:

١ ـ تحتاج التقديرات إلى رجال مخابرات متخصصين فى كتابة التقديرات يكون لهم المقدرة على النظر إلى المشكلة أو الموضوع نظرة محايدة، ويبعدون كل البعد عن أى مؤثرات عاطفية.

٢ ـ من الضرورى أن يكون ثمة فصل بين الأشخاص الذين يكتبون تقديرات المخابرات الاستراتيجية ـ اقتصادية وسياسية وشئون داخلية وعسكرية الخ ـ وبين الأشخاص الذين يضعون مختلف السياسات، فالمخابرات الاستراتيجية منفصلة عن السياسة الخارجية، حتى لا يتأثر الشخص الذى يؤيد سياسة معينة بوجهة نظره الشخصية إذا ما كلف بعمل تقدير ما.

٣ـ يجب ألا تتبع فى تقديرات المخابرات خطة محددة للعمل بل نقتصر على إبراز الاحتمالات المختلفة وآثار كل منها، فمثلا دولة (أ) تستطيع أن تقوم بهجوم كبير على دولة (ب) فى أثناء فترة التقدير، أو تستطيع أن تقصر أعمالها الحربية على حوادث الحدود، أو التهديد بتحركات القوات، أو قد تزعج العدو بمزيج من الدعاية والضغوط الاقتصادية والدبلوماسية، وعند الموازنة قد تبدو للمحلل أن أحد هذه التصرفات أكثر احتمالا.

٤ ـ تحتاج التقديرات إلى المعلومات الصحيحة الكاملة لجميع عناصر التقدير، حتى لا يؤدى النقص وعدم الدقة إلى خطأ فى التقدير يترتب عليه خطأ فى السياسة، فمثلا حينما وافقت المخابرات الأمريكية على عملية خليج الخنازير ضد كوبا اعتبر ذلك مثالا لخطأ التقدير، إذ كانت تقديراتها تعتمد على قيام ثورة ضد كاسترو بمجرد نزول قوات الغزو الكوبية على شواطئ الجزيرة.

وإذا كانت المخابرات الأمريكية قد أخطأت التقدير فى عملية خليج الخنازير، فإنها أحسنت التقدير فى أزمة الصواريخ الكوبية، عندما استبعدت أن يتشدد الاتحاد السوفييتى فى موقفه إذا ما أصرت الولايات المتحدة على سحب الصواريخ، الأمر الذى تم دون الرجوع للحكومة الكوبية، وعد نصرا للمخابرات الأمريكية لدقة تقديرها.

وتعترض التقديرات السليمة مشاكل عدة أهمها:

أولا: صعوبة التكهن بالأحداث: يمكن التنبؤ بتطور الأحداث على أساس السياسات التى سار عليها شعب فى الماضى، ويمكننا دون أية صعوبة معرفة الاحتمالات التى سوف يتصرفون وفقها خلال الشهور القليلة التالية وربما كان خلال العام التالى، ويمكن القول

أيضا بأنه مع مرور الأيام سوف يتضح لنا بعض هذه المشاكل بصورة أوضح، وذلك بالنسبة لما سوف يحدث من تغييرات خلال المدة التالية فى المنطقة التى ندرسها من العالم.

على أنه من جهة أخرى يصعب للغاية أن نتطلع أو نتكهن بمجريات الحوادث خلال السنوات الثلاث أو الأربع التالية بصفة فعلية، فمثلا يمكن دراسة سياسات دولة أو دول أخرى خلال العام التالى أو العامين التاليين على الأكثر للوقوف على السياسة أو السياسات التى سوف تنتهجها هذه الدولة أو الدول: هل ستكون غير منحازة أم ستنحاز إلى كتلة من الكتل ؟.

وتبدو لنا هنا مشكلة دراسة السياسات الأخرى على مدار أربع أو خمس سنوات وهى مشكلة حقا، وبخاصة عند دراسة تطور النظام أو النظم العسكرية لدولة أخرى. فإذا أخذنا إسرائيل على سبيل المثال يصعب علينا معرفة مدى تطورها عسكريا خلال عدة سنوات تالية، لأن ذلك يشمل إنتاج الأسلحة المختلفة، وهذه بدورها تتطلب وقتا طويلا لإنتاجها، وبخاصة فى حالة الأسلحة النووية، كما أن ذلك يشمل مدى المساعدات التى ستستلمها من الغرب، ولو أن ثمة بعض الوسائل السطحية تبرز مثل ميزانيات الدفاع للدول المختلفة، فهناك أيضا صعوبة تغيير الاستراتيجية بكل دولة من الدول.

وقد يكون طول المدة التى يستغرقها إنتاج الأسلحة فى غير صالح الدولة المنتجة لهذه الأسلحة، لأن بعض الدول الأخرى قد يستغل الأمر ويعمل على إنتاج أسلحة أخرى مضادة.

ثانيا: صعوبة توافر المعرفة: ولمواجهة مشكلة ما ، علينا أن نلم بثلاثة أقسام من المعرفة مختلفة تماما عن بعضها البعض، ولو أنها على علاقة وثيقة بما لدينا من ثقة فى حكمنا على الأمور وفى تقديراتنا.

وأول هذه الأقسام هو معرفتنا ببعض المعلومات وافتقارنا إلى البعض الآخر، وهذا الجزء الأخير يحتاج إلى كفاءة ومقدرة، ويجب أن نلم به بمرور الوقت، ويجب فى مثل هذه الحالة تحديد المدة وتكريس جهود كل المشرفين على جمع المعلومات من إذاعات ومعلومات عسكرية إلخ... بتقديم التقارير، وكل صغيرة وكبيرة تتعلق بهذا الموضوع خلال هذه المدة المحددة، وقد لا نحصل خلال هذه المدة على كل شىء لكن لابد أن نحصل على بعض الشىء، وتجميع المعلومات إلى بعضها البعض يفيدنا جيدا فى الحكم على مجريات الأمور فى المستقبل. فمثلا فيما يتعلق بزعيم دولة أخرى يمكن من معرفة ماضيه وتاريخه وكيفية تصرفاته السابقة، الحكم على مسلكه فى المستقبل بالنسبة لمسألة

معينة بالذات، وهذه مسألة تقديرية فى حدود طاقتنا وما توافر من معلومات وإمكانات، وهنا يجدر بنا أن نوضح الفارق بين تقدير إمكانات دولة أو دول، وبين تقدير نوايا هذه الدولة أو الدول.

وللحكم على إمكانات دولة ما بالنسبة لإنتاج الصواريخ، أو القذائف الموجهة أو الصواريخ العابرة للقارات، علينا أن نعرف أشياء كثيرة، منها التطور العلمى بها، وتقدمها الفنى فى إنتاج الأسلحة، وما تستطيع إنتاجه عدديا، وإمكاناتها فى إنتاج قاذفات القنابل بعيدة المدى مثلا ومدى وضعها فى حيز التنفيذ بالنسبة لإمكاناتها الصناعية والاقتصادية وطاقتها الإنتاجية، إلخ...

ويجب أن تكون هذه التقديرات عن الدولة الأخرى على جانب من الدقة ما أمكن، لأن الدولة التى تجمع هذه التقديرات تبنى دفاعها وميزانياتها الدفاعية واستراتيجيتها على أساس هذه التقديرات.

أما القسم الثانى من أقسام المعرفة فهو المعلومات التى لن نستطيع الوصول إليها، وهنا تواجه واضعى التقديرات صعوبة خاصة فى تقدير العدد الذى يمكن إنتاجه من سلاح خلال الثلاث أو الأربع سنوات التالية، وليس ثمة وسائل لمعرفة ذلك أو ربما تكون تقريبية. وأحيانا تتغير الظروف داخل دولة من الدول، وفى هذه الأحوال تنشأ صعوبة التداخل ما بين الإمكانات والنوايا والأهداف لهذه الدولة، وهذه تشكل صعوبة لواضعى التقديرات فى الحكم السليم على الأمور.

ولابد لنا من معلومات كثيرة عند وضع التقديرات، ومن بينها وأهمها بصفة خاصة المعلومات التى نحصل عليها من وثيقة هامة على جانب كبير من السرية والحساسية، فهذه الوثيقة يكون لها أهميتها بالنسبة لمجموع ما يحصل عليه من معلومات أخرى مثل الماضى والتاريخ والتصرفات السابقة ويمكننا صهر هذه المعلومات والخروج بنتيجة باهرة.

أما أهمية المعلومات التى ترد فتتوقف إلى حد كبير على مدى دقة المصدر الذى وردت منه هذه المعلومات، وعلى ضوء هذه الأهمية ومداها يمكننا أن نجعل لهذه المعلومات أهمية أيضا، وخاصة إذا كان مصدر المخابرات مبنيا على أساس علمى.

ومن ناحية تقدير نوايا وأهداف حكومة ما قد نضطر - إذا لم تتوافر لدينا المعلومات اللازمة - إلى استخدام ما نعرفه فعلا عن هذه الدولة من سابق معاملاتها وعلاقاتها، إلخ... لكى نستخلص تصرفها مستقبلا بخصوص مشكلة معينة بالذات.

ويأتى بعد ذلك مشكلة معرفة ما إذا كانت دولة معينة معادية أو غير معادية، ثم تقرير درجة عداء هذه الدولة ومدى تعبئتها وتحديد درجة هذه التعبئة ضدنا.

ثالثا: تعدد مصادر المعلومات ومشكلة التجميع: ومصادر المعلومات التى تقدم لحكومة من الحكومات عديدة، ومن بين هذه المصادر المخابرات، ودور المخابرات هنا دقيق لا يقتصر على دقة ما تقدمه من معلومات بل يمتد إلى الآتى:

١ ـ تقصى ما ورد من معلومات من مصادر أخرى ومدى دقتها وصحتها.

٢ ـ تتبع تصرفات الآخرين إزاء هذه المعلومات ومدى استفادتهم بها.

٣ ـ تجميع المعلومات ووضعها فى صورة تقديرات تسهل الحكم أو الخروج بنتيجة ما.

وهنا تظهر أهمية تجميع العناصر المختلفة التى تؤيد أو تعارض تحليلنا لموقف من المواقف.

رابعا: مشكلة التنسيق بين الأجهزة: يلى ذلك مشكلة الاتفاق وعدم الاتفاق، أى الخلاف ما بين التقديرات التى تضعها المخابرات وتقديرات الجهات الأخرى، ولذلك نرى أنه لكى يتم التنسيق بعمل مشترك بين الأجهزة المختلفة على أكمل وجه يتم عمل التقديرات، وبخاصة ما يمس أمن الدولة، تسهم فيه كل الأطراف المعنية بنصيبها من المجهود، وبهذا يمكننا التغلب على التضارب الذى قد ينشأ نتيجة لاختلاف وجهات النظر، وإن كان من الناحية العملية سيستغرق إعداد التقدير وقتا أطول بكثير.

خامسا: مدى الثقة والصعوبات التى تحيط ببعض المواقف: ومسألة الثقة فى التقديرات لها أهميتها الحيوية، إذ لو فقد القادة أو واضعو السياسة ثقتهم فى تقديرات المخابرات لأدى ذلك إلى درجة بالغة من الخطورة، فمن الناحية السيكولوجية كلما كانت الثقة فى تقديرات المخابرات كبيرة اطمأن القادة نفسيا إلى أنهم يضعون قراراتهم على أساس تقدير سليم. على أننا لا نستطيع أن ننكر أهمية استمرار نجاح التقديرات ومدى تأثيرها على سير وتقدم سياسة الدولة، فإن استمرار نجاحها يؤدى إلى أن يأخذ القادة بتوجيهاتها وتوصياتها، وعلى الأقل يضعون التقدير محل اعتبار إلى درجة كبيرة.

أهمية التخطيط

من الخطأ الجسيم أن نتصور أن عمليات المخابرات تقوم على أساس عشوائى، فقد رأينا أن المخابرات تهتم بأمور عدة متشعبة، متباينة فى طبيعتها وميادينها، بل إن الرجال

الذين يعملون داخل أية منظمة للمخابرات برغم أنهم يشتركون فى هدف واحد، هو الحصول على المعلومات بأنواعها المختلفة اللازمة للأمن القومى للدولة، والقيام بدور الحماية، فكل فرد منهم يقوم بجزء معين من الخطة الشاملة. ومن العرف الذى يعمل على أساسه أى جهاز للمخابرات أن القمة تعرف الكثير، والقاعدة تعرف القليل، ومن ثم نجد أن التخطيط لجهاز المخابرات هو مسئولية مركز قيادة المخابرات، فهذا المركز وحده هو الذى يكون لديه الصورة كاملة عن الأحداث التى تدور فى العالم، كما أنه بحكم مركزه يعرف احتياجات الحكومة فى هذا الميدان.

وكما سبق أن وضحنا فإن إنتاج المخابرات مالم يقع فى يد راسمى السياسة فى الوقت المناسب وبشكل واضح ومفهوم، فإن هذا الإنتاج يصبح عديم القيمة، وإن تكن المادة التى يحتويها الإنتاج لها قيمتها الموضوعية. ولكن من الناحية العملية ليس من البساطة ولا من السهولة كما يتصور البعض أن نقيس أعمال المخابرات على هذا النحو، فإن سيل المعلومات التى ترد إلى أفرع إدارات المخابرات المختلفة ضخم ويشمل موضوعات عديدة، سواء كانت هذه المعلومات تصل مباشرة من الإدارات الرسمية للوزارات المعنية، وبخاصة وزارة الخارجية والتمثيل الثقافى والعسكرى والاقتصادى، أو من المصادر السرية عن طريق العملاء، بالإضافة إلى ما يرد من أبحاث العلماء.

ومن ثم فإنه لكى تنسق أعمال المخابرات، يجب أن توضع خطة دقيقة بحيث يمكن أن يكون ثمة تبادل مباشر أوتوماتيكى للمعلومات بين الأجهزة المختصة.

ونظرا لأن أعمال المخابرات متشعبة فى إدارات عدة وتتبع وزارات مختلفة فإن من الضرورى التنسيق بينها، وإيجاد هيئة مسئولة عن هذا الواجب، ومن هنا نجد أن أغلب الدول سعت جاهدة فى إنشاء مجتمع المخابرات أو هيئة المخابرات، حيث يضم هذا المجتمع الإدارات المختفلة التى تعمل فى نشاط المخابرات، وتحديد جهة تصب فيها كل المعلومات الواردة من المصادر المختلفة، وكذا الإدارة المسئولة عن تقديم تقديرات المخابرات القومية، وعادة تسمى رئاسة هيئة المخابرات، أو رئاسة مجتمع المخابرات، تبعا لتشكيله فى الدول المختلفة.

وغالبا ما يضم هذا المجتمع بالإضافة إلى جهاز المخابرات السياسية مخابرات الجيش والبحرية والطيران، وكذا وحدات المخابرات التابعة للوزارت المعنية مثل وزارة الخارجية والاقتصاد أو أية إدارة أخرى مثل إدارات البحوث الفنية أو الطاقة الذرية.. إلخ.

وتسعى كل الدول لإنشاء مجلس أمن قومى أو مجلس دفاع وطنى لتقديم المشورة إلى رئيس الدولة أو الحكومة عن كل ما يختص بـالأمن القومى للدولة، وعادة ما يكون رئيس هيئة المخابرات عضوا فى هذا المجلس، وستحدث عن هذا المجلس بالتفصيل فيما بعد.

والعلاقة بين هذا المجلس ومجتمع المخابرات علاقة هامة ومستمرة، ولايمكن لراسمى السياسة أن يضعوا قرارات معقولة دون أن يكون ثمة تخطيط دقيق، يحدد أسلوب العمل بشكل واضح وعلى أسس علمية سليمة. ولـقد كان من بين الـدوافع الرئيسية لإنشاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إقامة جهاز تنسيق لأعمال التقييم الخاصة بالمعلومات، حتى يمكن أن يجد الرئيس الأمريكى ووزير الخارجية ووزير الدفاع أمامهم تحليلا منطقيا واحدا عن العوامل المتعلقة بالمواقف ذات الأثر على أمن الولايات المتحدة القومى.

وقد كتب الرئيسى ترومان الذى تقدم فى عام ١٩٤٧ بالتشريع الذى يقترح فيه إنشاء الوكالة فى مذكراته يصف الحاجة إلى إنشاء هذا الجهاز:

«لقد علـمتنا الحرب هذا الدرس: أنـه يجب علينا أن نجمـع المعلومات بطريـقة تجعل هذه المعلومات تحت يدنـا حيث نحتاج إليها وحين نريدها. كمـا يجب أن توضع بشكل معقول مفهوم، فإن لم تكن معقولة ومفهومة فلن تكون لها فائدة».

وهـو يصـف أيضـاً الـنظـام الـذى كانت تنسق به المعلـومات وتـنقـل إلـى صانعى السياسة:

«وفى كل مرة يكون مجلس الأمن القومى على وشك أن يبحث سياسة معينة ـ سياسة متعلقة بجنـوب شرق آسيا مثلاً ـ فإنه يطلب على الفور مـن وكالة المخابرات المركزية أن تقدم تقريرا لـلآثار التى سوف تسفر عنهـا هذه السياسة، فيجلس مـدير وكالة المخابرات المركزية إلـى هيئة موظفى مجـلس الأمن القومى، ويقـدم لهم تقديرات تمثل حـكم وكالة المخابرات المركـزية مع قطاع مسـتعرض لأحكام المجالـس الاستشارية لوكـالة المخابرات، وهذه خاصة بأجهزة المخابرات ووزارة الخارجية ومكتب المباحث الفيدرالى، ثم يقوم وزير الخارجية بعمل التوصيات النهائية للسياسة، ثم يصدر الرئيس القرار النهائى.

إن ما يشـير إليه الـرئيس ترومـان على أنه «المجـالس الاستشـارية» لوكالـة المخابرات المركـزية كان قد انـشئ فى عام ١٩٥٠ بـاسم اللجـنة الاسـتشارية لـلمخابرات، والـتى أصبحت فـيما بعد مجلـس مخابرات الولايات المتحـدة وهى التى يشار إليـها تحت اسم «مجتمع المخابرات».

ويضم مـجلـس مخـابرات الـولايات المتحـدة عضـوا آخر غـير الأعضاء الـسابق

ذكرهم، وهو رئيس وكالة مخابرات الدفاع المنشأة حديثا، وهى التى تقوم بتنسيق أعمال مخابرات الجيش والبحرية والطيران، وهى تلعب دورا هاما فى مجتمع المخابرات، وتلعب نفس الدور الهام وحدة المخابرات التابعة لوزارة الخارجية ورئيسها تعادل درجته درجة وكيل وزارة الخارجية، ويجتمع مجلس مخابرات الولايات المتحدة بانتظام مرة فى كل أسبوع، ويجتمع أكثر من ذلك فى أثناء الأزمات أو عندما يصل موضوع مخابرات جديد على جانب من الأهمية، ومدير المخابرات المركزية ـ وهو رئيس المجلس ـ مسئول عن التقدير الذى يصدره هذا المجلس، ومع ذلك فإذا كان ثمة عضو لا يوافق على رأى ويرغب فى إثبات عدم موافقته، فإن وجهة نظره توضع فى حاشية للتقدير الذى يقدم إلى رئيس الجمهورية وإلى أعضاء مجلس الأمن القومى المعينين.

وقد عملت الترتيبات بحيث يمكن لمدير المخابرات المركزية أو لضباط المخابرات أن يتصلوا على الفور بالرئيس وغيره من كبار ضباط الحكومة فى حالة الطوارئ. ولقد أثبتت خبرة السنوات الأخيرة أن هذا النظام يعمل بنجاح.

ولقد أنشأت وكالة المخابرات المركزية مجلس التقديرات القومية من داخل الوكالة، ويضم جماعة من الخبراء فى تحليل المعلومات سواء من المدنيين أو العسكرين، ويعد المجلس مسودة عن معظم التقديرات ثم تنسق هذه فيما بعد مع ممثلى مجلس مخابرات الولايات المتحدة. ولمعالجة الموضوعات ذات المستوى الفنى العالى مثل الصواريخ السوفييتية والطائرات والبرامج النووية، تنشأ لجان فرعية فنية تابعة لمجلس مخابرات الولايات المتحدة، ويحدث فى بعض الأحيان أن يستشيروا خبراء من خارج الدوائر الحكومية.



وبدون التوجيه والتنظيم يستنفد ضباط المخابرات فى أنحاء العالم المختلفة وقتا كبيرا فى تكرار عملهم، أو تكون ثمة فجوات خطيرة فى المعلومات التى يحصلون عليها. فضابط المخابرات فى موقعه فى الخارج لايستطيع أن يصدر حكما كاملا عن قيمة المعلومات التى يقوم بها، لأنه لايستطيع أن يعرف إذا كانت المعلومات التى حصل عليها ـ كان قد سبق أن حصل عليها رجل آخر فى مكان آخر، أو أنها معروفة عن طريق المصادر السافرة، أو أنها لا تستحق أن تعطى الأولوية بالنسبة للجمهود التى تبذل فيها، أو النفقات التى تصرف فيها.

وتقوم الحكومة بتقدير أهداف المخابرات والمعلومات التى تحتاج إليها بغض النظر عن العقبات، كما أنها تقوم بإعطاء أولويات لهذه الأهداف حسب أهميتها النسبية، وبعد تقدير الأولويات والأسبقيات يأتى موضوع العقبات، فإذا أمكن الحصول على المعلومات عن طريق التجميع السافر أو بواسطة عمل السلك الديبلوماسى، فلا يطلب من أجهزة المخابرات أن تجمع هذه المعلومات بطرقها السرية، وإذا حدث وتقرر وجوب قيام المخابرات السرية بهذه المهمة فذلك لأن هناك عقبات خطيرة تحيط بالهدف.

وحينما يقوم المركز الرئيسى للمخابرات بإعداد توجيهات خاصة بمهمة المخابرات فى منطقة معينة، فإنه يضع فى الاعتبار العوامل الجغرافية والسياسية والطبيعية، وكذلك مدى إمكان تجمع أشخاص داخل المنطقة، بحيث يمكنهم الحصول على المعلومات المطلوبة.

فمثلا فى حالة إسرائيل حيث لايكون تمثيل سياسى بينها وبين العرب، وحيث تحيط بها الدول العربية، وليس لها منافذ سوى البحر، فإنه يمكن استخدام المناطق المتاخمة لها بمثابة نوافذ تطل عليها، كما تجب دراسة سبل غرس الأفراد المطلوبين داخل إسرائيل، وهنا يلعب الغطاء دورا كبيرا فى نجاح عملية الحصول على المعلومات، إذ من الصعب تنقل العرب داخل إسرائيل، والقيام بنشاط تجسسى بسهولة، بينما تستطيع إسرائيل تجنيد أفراد من اليهود من جنسيات مختلفة يمكنها أن تتحرك بسهولة داخل الدولة العربية.

ومن ثم اعتبرت عملية التخطيط لإعداد العملاء اللازمين للعمل داخل إسرائيل من العمليات الشاقة القاسية التى تحتاج إلى جهد مادى وذهنى ضخم.

وإذا تصورنا أن أعمال المخابرات تستمر طيلة الأربع والعشرين ساعة، حيث تبقى أجهزتها مترقبة استمرار تلقى المعلومات الهامة التى ترد من كل مصادرها المختلفة، سواء كانت سافرة أو مستورة، فإننا نجد أنه لابد من تواجد رجال المخابرات باستمرار لفحص وتقييم المعلومات ذات الأهمية الخاصة.

وفى أثناء ساعات الليل الطويلة يوجد ضباط متخصصون فى الأجهزة التى تضم مجتمع المخابرات لأداء هذه العملية، وهم متصلون ببعضهم اتصالا وثيقا، ويعرفون بعضهم البعض الآخر معرفة وطيدة، كما يتبادلون باستمرار الأفكار عن استخراج المفاتيح بالنسبة لأية أزمة، وفى حالة وجود موضوع خطير ضمن سيل تقارير الليل، فتعمل الترتيبات لإخطار الرؤساء المباشرين، والآخرون ـ أى الرؤساء ـ يقررون مَن من المسئولين عن سياسة الحكومة يجب إخطاره ـ ابتداء من الرئيس على القمة إلى كبار موظفى الدولة المسئولين فى وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع أو رئاسة المخابرات. كذلك يتابع الضابط

أجهزة الصحافة وتقارير الإذاعة، ووكالات الأنباء. أما الأخبار المهمة السافرة ـ مثل وفاة رئيس دولة ـ أو نشوب ثورة فى بلد ما ـ أو اغتيال زعيم سياسى ـ فهى تعرف أولا عن طريق وسائل الإعلام العامة، على الرغم من أن موظفى الدولة فى الخارج عادة ما تكون لديهم الوسائل الميسرة لإرسال تقارير السفارات ومعلومات المخابرات الخاصة بمثل هذه الموضوعات. ويجب أن تمر هذه التقارير فى عملية كتابتها بالشفرة وحل رموزها، ونتيجة لهذا تصل النشرات الإخبارية عادة قبلها، حيث إن عملية حل الشفرة تستهلك وقتا أطول نسبيا من نشرات الأخبار.

أما إذا كان هناك أحداث تؤثر على أمن الدولة القومى أو حادث يتطلب قرارات خاصة بالسياسة، أو يتطلب عملا، فهناك فى العادة عملية «تشريح» المعلومات، لدراسة كيفية تناول هذه المعلومات تناولا مؤثرا، ولدراسة مدى التحذير الذى صدر عن المخابرات، والغرض من عملية «التشريح» هو معرفة مقدار يقظة أجهزة المخابرات، فإذا كان هناك فشل سواء قبل التحذير أو بالنسبة لتناول المعلومات التى وصلت فعلا، فإننا نسعى إلى معرفة الأسباب ونبذل كل محاولة للوصول إلى الوسيلة التى يمكن بواسطتها تحسين الأداء فى المستقبل.

ويحدث عادة أن نترك الوسيلة التى يمكن الحصول بها على المعلومات إلى ضابط المخابرات ومهارته فى الميدان بعد أن يتم إسناد العملية إليه.

ويشير آلن دالاس رئيس المخابرات المركزية السابق إلى أن أحد مصادره فى وزارة الخارجية الألمانية قد استطاع أن يمده، فى أثناء خدمته فى سويسرا فى المدة بين عامى ٤٣، ١٩٤٥، بمقتطفات مختارة من الرسائل الألمانية الدبلوماسية والعسكرية التى كانت تحاط بالسرية التامة، وبلغ عدد هذه الرسائل أكثر من ألفين، ولأسباب متعددة لم يستطع أن يرسل إلا جزءا بسيطا من مجموعة الرسائل التى حصل عليها. وكان اختيار الرسائل أمرا متروكا لحصافته كلية.

وعندما كانت الحرب تقترب من نهايتها فى أوروبا، بدا احتمال حدوث نزاع طويل مع اليابان. عند ذلك تلقى دالاس من المركز الرئيسى للمخابرات طلبا بأن يقوم مصدره بالتركيز على إرسال التقارير الواردة من البعثات الألمانية فى الشرق الأقصى، وبخاصة فى طوكيو وشنغهاى.

كان مصدر دالاس موجودا فى برلين بينما كان هو مقيما فى سويسرا، وكان فى استطاعته أن يسافر ولكن ذلك لم يحدث إلا نادرا، وكان دالاس لا يراه طيلة عدة

أسابيع، غير أن الموضوع الذى طلبته رئاسته كان عاجلا ولا يحتمل التأجيل، وبطبيعة الحال لم يكن دالاس يتصل بمصدره عند الحدود السويسرية الألمانية لخطورة ذلك، ولكنه ابتكر تنظيما أساسه وجود صديقة وهمية للمصدر مفروض أنها كانت تعيش فى سويسرا، ولما كانت البطاقات البريدية تبدو للرقابة أكثر براءة من الخطابات المقفلة، فقد كانت هذه الصديقة ترسل إلى المصدر على عنوان منزله فى برلين بطاقة تقول فيها إن صديقة لها فى زيوريخ تملك حانوتا كانت تبيع فيه فى الماضى بعض اللعب اليابانية، ولكن هذه اللعب نفدت، ولم تتمكن من استيراد غيرها بسبب قيود الحرب. وبالنسبة للعلاقات الوثيقة التى كانت بين ألمانيا وبين اليابان طلبت من صديقها أن يساعدها فيدلها على مكان فى ألمانيا تستطيع أن تشترى منه اللعب اليابانية لحانوتها. وعرف الموضوع فورا، حيث إنه كان يعرف أن كل الخطابات المرسلة من «الصديقة» هى من دالاس، وكانت المجموعة التالية التى أرسلها المصدر لدالاس عبارة عن برقيات واردة من كبار الضباط الألمان فى الشرق الأقصى إلى وزارة الخارجية الألمانية عن حالة البحرية اليابانية وسلاح الطيران باليابان.

ويحدث أحيانا أن يعطى مركز رئاسة المخابرات لأسباب دبلوماسية أو غير دبلوماسية توجيها سلبيا ـ أى ما يجب ألا يعمل ـ فقد يعلم ضابط مخابرات بعد أن يرسل معلوماته إلى مركز رئاسته عدم سلامتها.

وأفضل وسيلة لتوجيه ضابط الخدمة الخارجية هى إعطاؤه احتياجا على شكل أسئلة مع تحديد الأسبقيات للموضوعات المتشعبة المختلفة، سواء من ناحية دراسة المنطقة أو الأحداث السياسية أو أية معلومات خاصة تحددها رئاسة المنظمة.

كما يجب على رئاسة المنظمة تقييم المصدر، ومتابعة إنتاج الضابط بمراجعة التقارير التى يرسلها، وتوجيه نحو الثغرات التى تكتشف من البحث والدراسة، وبطبيعة الحال لايمكن للإنسان أن يعرف كل العوامل التى تدخل فى موقف من المواقف، ولا يمكن للإنسان أن يتنبأ على وجه الدقة بالكيفية التى تعمل بها عقول الزعماء الذين تسفر قراراتهم عن صنع التاريخ.

والحقيقة أنه لو حاولت دولة أن تقدر ما ستكون عليه قراراتها السياسية بعد سنوات قليلة فإنها تجد نفسها قد ضلت فى متاهات لاحد لها، ومع ذلك فإنه يطلب من القائمين على وضع التقديرات القومية أن يقرروا ما سيفعله الآخرون، ولسوء الحظ لايمكن لعملية التقدير التى تقوم بها المخابرات أن تصبح علما مضبوطا.

ولا يمكن لأفضل أنواع التخطيط وأفضل أنواع التوجيه أن يرى كل شيء مقدما، ولاينكر أي ضابط مخابرات أو جهاز مخابرات احتمال حدوث شيء مصادفة أو دون سابق توقع. فمثلا حدث فى عام ١٩٥٨ أن كان أحد الطلبة العرب من العراق يدرس فى أريزونا عندما تلقى خطابا من بغداد جعله يسافر إلى بلاده على الفور، وقبيل سفره أفضى إلى صديق أمريكى له أن سبب سفره الفجائى هو قرب بعض أحداث سياسية هامة فى بلاده، وبعد أسابيع قليلة حدث الانقلاب العراقى الذى أذهل العالم الغربى، وصبغ وجوه ضباط المخابرات فى الولايات المتحدة بحمرة الخجل، ووصلت هذه المعلومات الخاصة بسفر الطالب الفجائى وأسبابه إلى مقر الرئاسة فى واشنطون فى الوقت المناسب، ولكن بقيت هذه المعلومات هناك دون أن يلتفت إليها على أنها لاتعدو قشة فى مهب الرياح تهب من جهة مختلفة.

وتوضح هذه القصة أيضاً مقدار أهمية قيام ضابط المخابرات بإرسال ما يلتقطه من معلومات حتى ولو لم يكن هناك توجيه أو تعليمات من الرئاسة، وعموما فإنه على الرغم من أهمية التوجيه من جانب رئاسة المخابرات، إلا أنه لايمكن أن يغنى عن عنصر المبادرة فى ضابط الخدمة الخارجية.

المعرفة والعمل

مما لاشك فيه أن ثمة اتفاقا معترفا به على مجموعة معينة من النظريات الخاصة بالدور الذى يجب أن تلعبه أبحاث المخابرات فى رسم السياسة؛ هذه النظريات تجعل من رسم السياسة وأبحاث المخابرات وظيفتين مستقلتين تماما. أى أنه بالنسبة لطبيعة هذا التمييز يجب أن يعهد بكل وظيفة إلى منظمة مختلفة، وتنفصل كل منهما عن الأخرى ماديا وجغرافيا، وإذا حاولنا أن نفسر ذلك فإننا نستطيع أن نقول أن وظيفة أبحاث المخابرات تسبق وظيفة رسم السياسة زمنيا وتوقعيا. ولكن على الرغم من الاتفاق الكبير الظاهرى على العناصر الأساسية لهذه النظريات، فإنه يبدو أن تطبيقها تواجهه مشكلات شتى، فمنظمات المخابرات تأخذ صفة السرية على الرغم من أن كمية ضخمة من مادتها تحصل عليها من مصادر علنية، كما أنه غالبا ما يعتذر راسمو السياسة بأنهم لم يطلعوا على ما ينبغى أن يعرفوه.

كما أن الاتجاهات نحو مفهوم المخابرات وأدوارها يتغير بسرعة فائقة، فكلما مر

الزمن فإن أجهزة المخابرات تستطيع أن تجرب أدوارا مختلفة ووظائف مختلفة حتى إذا ما تم لها الاستقرار والثبات، فإنها تصبح على ثقة أكبر نحو فحص دورها، واتخاذ موقف ثابت إزاء التغييرات التى واجهتها.

على أن كل تعاريف المخابرات تؤكد أن مهمة المخابرات فى إنتاج أبحاث تتضمن مهمة جلب المعلومات أو المعرفة أو كلتيهما، ودفع ذلك الإنتاج لتشكيل السياسة، قبل أن يضع صانعو القرارات السياسية قرارا من هذه الترادفات. ومن ثم نستطيع أن نقيم دور المخابرات إذا نظرنا بعمق إلى العلاقة بين المعرفة والعمل فى مجال الشئون الخارجية ولكى نتمكن من ذلك، نفترض أن اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية يقوم به أشخاص يمكن تحديدهم فى دولة أو أمة معينة ذات إرادة موحدة، إلا أنه من جهة أخرى فإن الدولة ليست كائنا حيا، إذ ليس لها جهاز عصبى أو شخصية مادية، ولا يمكن تفسير سلوكها على أساس السلوك الشخصى فى الحياة.

وعلى الرغم من أن هناك تشابها فى سلوك الناس الذين ينتمون إلى ثقافة واحدة، فإن هذا التشابه لا يبرر معاملة الدولة على أنها أشخاص تتخذ قرارات أو تقوم بعمل. ففى الشئون الخارجية، كما هى الحال فى أى عمل بشرى، سواء كان فردياً أو جماعيا، فإن الاختيار بين مسالك العمل المختلفة الممكنة يلعب دورا أساسيا.. هذه المسالك التى قد تكون خاطئة أو صائبة، طيبة أو سيئة، تتم بواسطة الناس فقط لا بواسطة الأمم أو المؤسسات. وعند جميع مستويات الأحداث الدولية، وفى كل مرحلة من مراحل التطور، يوجد رجال ونساء يقومون بعملية الاختيار، لأن ثمة عوامل عديدة تهيىء عوائق وتسهيلات مثل قوة الدولة والجغرافيا والسكان والإنتاج الخ...، وهذه الاختيارات هى التى تكون جسم الشئون الدولية. والمثل الأعلى الذى يجب أن نتجه إليه فى الاختيار بالنسبة للشئون الخارجية، هو أن يتم هذا الاختيار بمقتضى ما يمليه العقل، وبأوفى قدر من الوضوح فيما تنشده الدولة من قيم قومية.

والخاصية العقلية تتضمن استخدام كل المعرفة فى جعل الوسائل تتفق مع الأهداف، كذلك جعل الأهداف توافق بعضها بعضا، وعلى الرغم من أن القرارات المبنية على العقل لاتكون صحيحة تماما دائما، إلا أنها تكون أقرب إلى الصحة فى أغلب الظروف، وبناء على ذلك فإن القرار الذى يتخذ على أساس الخاصية العقلية لابد أن يقابل ثلاثة معايير:

١ - بحث عقلى لوسائل ترادفية.

٢ - ضرورة حساب منظم للنتائج الفرعية لهذه الترادفيات.

٣ - بحث عقلى للأهداف المختلفة لكى تعطى كل منها أولوية قياسية.

على أنه إذا تمت عملية اتخاذ القرارات فى تتابع دقيق ومنطقى، فإن الخطوة الأولى فى اتخاذ قرار عقلى، تكون فحص القيم التى يسعى إليها المجتمع.

وهنا تكمن المشكلة لأن متخذ القرار هنا، وبخاصة إذا كان رئيسا للدولة، يجد صعوبة بالغة، لأنه فى هذه الحالة حينما يضع القرار لا يقتصر على معرفة قيمه بل يتعداها إلى معرفة قيم مجتمعه أيضاً، فلو كانت الظروف تلزم متخذ القرار أن يحشو فى رأسه كل ما يريد معرفته عن قيم مجتمعه، فإن مهمته تصبح مستحيلة. إذ إنه على مستوى القيم العامة فإن قائمة المعلومات ستتضمن كل شىء ابتداء من تحقيق السلام إلى الازدهار والرفاهية. ولكن ذلك يعتبر مجرد البداية، إذ إنه قبل مرور وقت طويل سيحتاج إلى معرفة كل قيم مجتمه فى ترتيب تنازلى وأولويات، كما أن عليه أن يترجم هذه القيم إلى أهداف عملية وصلبة، وكذا جعل الناس تعترف بأن قيمها تخدمها هذه الأهداف، وعليه أيضاً أن يعرف كيف يستميل الناس للاعتراف بحاجاتهم الحقيقية، وإلى الاعتراف بأفضلية التخلى عن متعة ظاهرة صغيرة فى سبيل الحصول على متعة خفية أكبر فيما بعد.

ومن حسن الحظ فإن صانع القرارات لايحتاج إلى أن تكون كل هذه المعرفة فى رأسه، فإنه لن يعدم مساعدة الآخرين له. كذلك لا يهم أن يكون صانع القرارات هو رئيس الدولة أو وزير أو مجرد رئيس إدارة حيث إنه سيكون هناك دوما رجال يرتبط مصيرهم بمصيره، ويصعدون معه أو يزولون معه، ولذا فإن مهمة هؤلاء الأشخاص هى أن يعرفوا ما يقوله الناس وما يريدونه ومايشعرون به اليوم، وما هو احتمال شعورهم فى المستقبل. وهؤلاء الإخصائيون لايكونون على استعداد فقط لتقديم نصيحتهم لصانع القرارات، ولكنهم يهرعون إليه للقيام بذلك.

وسواء فى الديموقراطيات أو الدكتاتوريات فإن صانع القرار يحاول أن يرضى مصالح المجموعات ذات القوة، وغالبا ما يحاول أن يضرب قوة إحدى المجموعات بقوة الأخرى، ولكن يلاحظ فى الدكتاتوريات أن عدد المجموعات ذات القوى يكون أصغر من الموجودة فى الديموقراطيات، فقد لاتتعدى القوات المسلحة والشرطة والحزب.

وإذا كان القرار يتطلب أن يكون عقليا فلابد لصانع القرار أن تتيسر له كميات ضخمة من المعرفة والمعلومات عن مصالح الناس الحقيقية، وكذلك عن قوة المجموعات المختلفة وقوى الشعب المختلفة، وحيث إن صانع القرارات غالبا ما يكون قد مارس

الصعـود على سلم الـسياسة الطـويل الوعر، فمن المحـتمل أن يكون هـو نفسه إخصـائيا وخبيرا فى هذا المجال.

إلا أنه من الـناحية العمـلية فإن صانـع القرار يعتـمد على مجمـوعة من المسـتـشارين يعملون فـى ميادين عديدة، ولهم خبـرة وفيرة بالديناميكيـة السياسية التى تتـأثر بها قوى المجتمع وقيمه.

فإذا انتقلـنا من التعميم إلـى التخصيص، نستـطيع أن نقول أن هناك علاقـة هامة بين نشاط المخابـرات والقرارات التى تتعـلق بالأمن القومـى للدولة. كما أن حسـن استخدام معلومات المخـابرات وتقديراتها أو سوء اسـتخدامها غالبا مـا يؤثر تأثيرا بالغـا على نجاح سياسة الـدولة الخارجية أو فشـلها. فإذا أضفنا إلـى ذلك أن ثمة بعض الـقرارات الخاصة بالأمن القومى لايمكـن الرجوع فيها، بمعنى أن الوقت الذى يضيـع فى اتخاذ قرار خاطئ لايمكـن استعادتـه، نجد أن المعلـومات هى عنصـر حيوى هام، ولـكن لايمكـن لأحسن المخابرات أن تضمن اتخاذ القرار غير السليم.

إن قيام السوفـييت بتركيب الصـواريخ بعيدة المدى فى كوبـا عام ١٩٦٢ ـ وقد دفع بالدول العظمى إلى حافة هاوية الحرب ـ هو مثل ذو وجهين للأهمية القاطعة للمخابرات الدقيقـة. لقد أدت المعلومات المـشوهة غير الدقيـقة التى تلقاهـا الكرملين إلى أن يـعتقد القائمون على أمر اتـخاذ القرارات السـوفييتية أن الولايات المتـحدة سوف تترك الصواريخ بعد اكـتشافها فـى مكانها، ومـن جهة أخرى كـان الوقت متأخـرا قبل أن يحصـل القادة الأمريكيون ـ الذين كانوا يفترضون أن الكرملـين لايجرؤ على القيام بهذه المناورة ـ على البيانات الإيجابية التى تحدد أن مكان هذه الصواريخ هو كوبا. لقد مرت فترة أسابيع كان الجو فيها مـلبدا، ولقد كان يمكن أن تـقع كل منهما فى كارثـة استراتيجية نتيـجة لفشل مخابراتهـما. وربما لايكون ثمة ماهـو أهم بالنسبة للسـلام العالمى اليوم من تضـييق الهوة التى تفصل بين الصـورة المشوهة والصورة الحقيقية فى كل من البيت الأبيض والكرملين. وهنا نجـد أن أجهزة المخابـرات تلعب دورا فـى المقام الأول من الأهـمية بالـنسبة لـلدفاع والأمن القومى.

ويتطلع تخطيـط سياسة الأمن القومى فى كل مستوياته الحكـومية إلى المخابرات على أنها هى الـتى تقيم الموقف الخارجـى فى الوقت الحاضر، وتتنبـأ بالتطورات التى يـحتمل وقوعـها فى المواقـف والسياسـات الخارجية. وسـواء كان هذه الـتخطيـط يتم فى أعـلى مستـويات القيـادة السياسـية أو فى وزارة الخارجـية أو فى مجـلس أركان حرب الـقوات

المسلحة أو فى أية قيادة من قيادات القوات المسلحة، فإنه لايمكن الاستغناء عن شكل أو آخر من تنبؤات المخابرات.

ولقد اخترنا لتوضيح هذا الأمر ثلاثة موضوعات تبرز أهمية العلاقة بين المعرفة والعمل، وكذا يمكن أن نستخلص منها عديدا من الدروس وخاصة من ناحية تقييم استخدام المخابرات لاتخاذ القرارات السياسية. وسنبدأ هذه الموضوعات بموضوع الحرب الكورية، يلى ذلك ما كان يطلق عليه «فراغ الصواريخ»، أما الموضوع الثالث فهو تقدير الولايات المتحدة بالنسبة بين قوتها وقوة الاتحاد السوفييتى مستقبلا.

الحرب الكورية: ففى الجدل الذى قام حوله موضوع الحرب الكورية، كانت نظرة الشعب الأمريكى إلى أعمال المخابرات محدودة، وبخاصة أثناء سؤال ماك آرثر أمام مجلس الشيوخ عام ١٩٥١، وذلك حينما نوقشت موضوعات إدارة الحرب بشكل علنى.

كانت كوريا تبدو أمام مستويات السياسة العليا فى واشنطون على أنها أحد أماكن ستة يمكن أن ينطلق الشيوعيون منها، وحتى بدء الهجوم الفعلى ـ وطبقا لبيانات المخابرات الأمريكية ـ كان الزعماء الأمريكيون يفترضون أن الكرملين لم يكن على استعداد لأن يجازف بعمل عسكرى كبير، وكانت الاستراتيجية الأمريكية ـ المبنية على سياسة التطويق ـ تركز على مقاومة احتمال حدوث هجوم جوى فى أوروبا الغربية، وضد حزام دفاعى فى الباسفيك، مما ترك موضوع الدفاع عن كوريا غامضا أو مائعا.

وحينما قام المجلس المشترك لهيئة أركان الحرب ببحث قيمة كوريا الاستراتيجية فى عام ١٩٤٧، أوصى بسحب القوات الأمريكية، ولكن كان التقرير الذى كتبه الجنرال «البرت وديمير» فى عام ١٩٤٧ ـ وكان أساسه بعثة دراسية كان الرئيس الأمريكى قد أوفدها إلى الصين وكوريا ـ قد صرح بأن كوريا الشمالية تعد جيشا هجوميا مدربا أحسن تدريب، وكان من الواضح أنه يفوق القوة الدفاعية التى كانت لدى الولايات المتحدة والأمم المتحدة فى كوريا الجنوبية.

ولكن لم ينشر أو يعلن تقرير «وديمير» حتى عام ١٩٥١، وطبقا لشهادة وردت أثناء التحقيق مع ماك آرثر، فإن هذا التقرير لم يسلم إلى مدير إدارة المخابرات المركزية، ولكن لم يكن من المحتم أن يؤدى نشر هذا التقرير فى سبتمبر ١٩٤٧ إلى تغيير تقديرات المخابرات الأمريكية، ولا إلى تغيير سياسة الولايات المتحدة، التى كانت ترتكز فى ذلك الوقت على خفض الميزانية، وعلى التغيير الشامل فى مفهوم الحرب، وعلى الاعتماد على القوى الاستراتيجية الذرية الضاربة. كان القادة يميلون إلى أن يروا ما يفضلون أن يروه،

إلا إذا كان التحذير من الوضوح بحيث لايمكن أن يخطئ، وهذا نادر الحدوث، ولكن كان عدم نشر تقرير «وديمير» دليلا على قصور نظام المعلومات داخل المجالس المنوط بها رسم السياسة فى عام ١٩٤٧.

وكما هى العادة دائما قام رجال المخابرات فى المستويات الدنيا بالإشارة إلى كميات من التقارير كانت تحتوى على تحذيرات من الأحداث القادمة، فأشار ماجور جنرال تشارلز ويلوبى رئيس مخابرات جنرال دوجلاس ماك آرثر ـ إلى أنه حدث أن أرسل فى الشهور الستة السابقة على الهجوم الكورى ٤١٧ تقرير مخابرات من طوكيو إلى واشنطن، يقول ويلوبى: «وكلها كانت عاجلة وكانت تغطى كل وجه من وجوه التهديد الشيوعى من جانب كوريا الشمالية». وفى كتابه «ماك آرثر ١٩٤١ ـ ١٩٥١» يذكر ويلوبى تقارير تشير إلى احتمال حدوث هجرة من جانب كوريا الشمالية فى يونيو ١٩٥٠، ولكن كما هى العادة مع معظم تقارير المخابرات كانت تحتوى على مواصفات وتحديدات، وكانت تترك تقدير مقدار المجازفة لمن يتخذ القرار النهائى. ويقول فى ذلك دين آتشيسون وزير الخارجية فى ذاك الوقت: «كانت قد وصلت إلى وزارة الخارجية قبل ٢٥ من يونيو معلومات عن طريق قيادة الشرق الأقصى، وعن طريق المخابرات المركزية، وعن طريق ممثلى وزارة الخارجية هنا وفيما وراء البحار، وقد اتفقت هذه المصادر كلها على إحتمال حدوث هجوم على الجمهورية الكورية». ولكن أجمعت كل المصادر على استبعاد حدوث الهجوم فى صيف عام ١٩٥٠.

ويقول جنرال ويلوبى فى كتابه: إن النصيحة كانت قد أسديت إلى واشنطن فى ١٠ مارس عام ١٩٥٠ عن احتمال حدوث هجوم فى شهر يونيو، ولكنه لم يضمن كلامه التعليق الذى كان ملحقا بأحد التقارير المرسلة من القائد الأعلى لقوات الشرق الأقصى، وكان نص هذه التعليق كما يلى:

«سوف يكون جيش الشعب مستعدا لغزو كوريا الجنوبية قبيل الخريف وربما قبيل الربيع، ويشير إلى هذا توسع القوات المسلحة وحركات الجيوش الكبرى فى مناطق خط العرض ٣٨ الحرجة، وحتى إذا كانت تقارير المستقبل تشير إلى ذلك، فليس من الضرورى أن يعجل ذلك بقيام حرب أهلية، ولذلك فالاعتقاد السائد هو أن النية بالنسبة إلى كوريا مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبرنامج الشيوعى فى جنوب شرقى آسيا، ويبدو أن إجراءات الشيوعيين العسكرية السافرة فى كوريا لن تبدأ حتى تنضج نتائج برامج السوفييت فى الهند الصينية وبورما وتايلاند، فإذا رضي السوفييت عن هذه النتائج فربما قنعوا بالانتظار فترة وتركوا كوريا الجنوبية حتى تنضج قبل أن يقطفوا ثمارها مستقبلا،

أما إذا حدث أن صدت عمـلياتهم أو أخفقت فى هـذه البلاد الآسيوية فربما حولـوا نصيبا كبيرا من جهودهـم إلى كوريا الجنوبية، الأمر الذى يؤدى إلى غزو جيـش الشعب لكوريا الجنوبية».

وبعد خمسة عشر يوما من كتابة التـقرير السابق صرح ويلوبى فى ٢٥ من مارس عام ١٩٥٠ بالاستنتاج التالى:

«من المعتقد أنه لـن تكون ثمة حرب أهلية فى كوريا فى هذا الـربيع أو هذا الصيف. والعمـل المحتمل أن تقوم بـه كوريا الشمالـية فى هذا الربيـع أو هذا الصيف هو تـوسيع محاولتـها لقلب حكـومة كوريا الجنوبيـة وذلك بخلق حالـة من الفوضى فى الجـمهورية بواسطة نشاط حرب العصابات وبواسطة الحرب النفسية».

وهذا يـناقض بشـدة ادعاء ويلوبـى أن واشنطن قـد أحيطت عـلما بواسـطة إدارات المخابرات، وقد صرح بعد ذلك فى كتابه أنه: «علـى الرغم من كل التحذيرات المبلغة من طوكيو، وعلى الرغم من زيارة جون فوستر دالاس، وعلى الرغم من أن السفارة الأمريكية فى سيول كانت مجهزة لأن تكون محطة استماع، فإن غزو كوريا الجنوبية أحدث هزة فى واشنطن».

وواضح أيضاً أن هذا الغـزو أحدث رجة كذلك فى قيادة ماك آرثر بـالشرق الأقصى. ومهما كانت التحـذيرات التى وجهت، فقد كان يحوطها اللبـس والإبهام من وجهة نظر المخابرات. وكانت كوريا تقع خارج نطاق قيـادة ماك آرثر بالشرق الأقصى بعد انسحاب قوات الولايات المتحدة منها فى يوليـو عام ١٩٤٩، والواقع أن البحرية كانت قد أخذت على عاتقها المسئولية الإدارية العامة بينما تولت وزارة الخارجية مسئولية المخابرات هناك، أما ماك آرثر فـقد احتفظ هنـاك بوحدة مراقبة صـغيرة ـ مكتب الاتـصال الكورى ـ إلا أن شعور القيـادة العسكرية بضرورة الاحـتفاظ بنظام للمـخابرات خارج اختصاصهـا، يثبت فكرة الازدواج الـذى أضر بالمخابرات الأمريـكية، كما أضـر بالعمليـات العسكريـة منذ الحرب العالمية الثانية.

وفى أثـناء الاحتلال الأمـريكـى لـكـوريا، بـعـد الحـرب العــالمية الثــانية، كـانت الولايات المتحدة لاتحـتفظ بشبكة مخابرات فى كوريـا الشمالية لتمدها بالمـعلـومات عن تحركات الشـيوعيين الصينـيين فى الفترة الـتى كان الشيوعيـون يستخدمون فيــها كوريا كملجأ لهم فى حربهم مع المواطنين الصيـنيين، وقبيل عام ١٩٤٩ عندما انتهى الاحتـلال

الأمريكى أصيب نشاط هذه المخابرات بالقصور نتيجة لفقد الأمريكيين الاهتمام والتأييد لكوريا.

وفى أثناء الفترة الحرجة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ ضعف تنظيم المخابرات فى الميدان، كما ضعف فى واشنطن. كانت هناك منازعات قانونية شديدة بين ماك آرثر وبين إدارة المخابرات المركزية التى كانت لا تزال فى طفولتها، وقد جاء أثناء سماع أقوال ماك آرثر أن قيادته كانت تعرقل نشاط عملاء إدارة المخابرات المركزية فى منطقته، وفى المناطق المجاورة لها، كما كانت الروح السائدة بين الإدارات المختلفة التى كانت مهمتها أن توضح الأمور لحكومة واشنطن ـ لا تتسم بالجماعية.

وكانت لدى واشنطن مشاكلها التنظيمية أيضا، فعلى الرغم من أنه كان قد مضى على عمل إدارة المخابرات المركزية سنتان إلا أن التنسيق التام بين أجهزة المخابرات كان لا يزال أملا يراود النفوس. لم يكن قد نشأ بعد نظام مؤثر مهمته تقدير المخابرات القومية على مستوى الحكومة. إذ استمر القائمون على أمر اتخاذ القرارات يتسلمون التقارير المتضاربة من وحدات المخابرات المختلفة التى ينافس بعضها البعض الآخر.

وكان ثمة اتجاه بين القوات العسكرية فى وقت من الأوقات بشأن عدم التعاون مع المخابرات المركزية .. وعندما تركتها كان هذا التنسيق فى حاجة إلى التحسين. وفى عام ١٩٥٢ تعهد القائمون على أمور الحزب الجمهورى بإحكام التنسيق بين أجهزة المخابرات.

وعلى ذلك يمكننا أن نقول إن هجوم كوريا الشمالية المفاجئ لم يكن دليلا على إخفاق المخابرات بقدر ما كان دليل على سوء استخدامها. لم تكن ثمة تنبؤات إيجابية مؤكدة عن هجوم يتم فى شهر يونيو من عام ١٩٥٠، ولكن قامت المخابرات بإرسال كمية كبيرة من المعلومات الغزيرة كان يمكن أن تحذر راسمى السياسة من الأخطار والمجازفات القائمة بشرط أن يكون لديهم الاستعداد ـ وهو الشىء الذى لم يتيسر لهم ـ لأن يبنوا خططهم طبقاً لاسوأ الفروض بدل أن يبنوها طبقاً لأفضلها.

ولقد عبر هارى ترومان بعد ذلك بقوله : «لقد كان الكوريون الشماليون قادرين على شن هجوم فى أى وقت، ولكن لم تأت المعلومات التى تجزم بوقوع الهجوم أو تحدد زمن وقوعه»، ولكن فات مستر ترومان أن المخابرات تتحمل أكثر مما تطيق لو أننا توقعنا منها الجزم والتأكيد، لأن مهمتها التكهن والإنذار.

وكانت التقارير التى قدمتها لجنة الأمم المتحدة عن كوريا هى التحذير الوحيد الذى

كان من الطبيعى أن تتوقعه واشنطن، فمثلا جاء فى أحد التقارير فى ٢٩ من سبتمبر عام ١٩٤٩ : «كانت القوات العسكرية تأخذ مكانها على جانبى خط العرض ٣٨. وكان هذا يشكل خطر كبيرا لإثارة اصطدامات عسكرية سافرة... وقد عقدت حكومة كوريا الشمالية حديثا معاهدة مع الاتحاد السوفييتى... كما أبرمت اتفاقية خاصة بالمعونة العسكرية بين كوريا الشمالية وبين القوات الصينية الشيوعية فى منشوريا، وتدل التقارير على حدوث غارات على الحدود يشنها الشماليون كثيرا، كما أنه يقال إن هذه الغارات تزداد شدتها».

وقال ماك آرثر أثناء مرافعته مقللا من شأن عنصر الجهل فى التنبؤات التى تقوم بها المخابرات بشأن نوايا العدو: «هناك حد للمعلومات التى يمكن أن تجمع.

«وإنى لا أعتقد أن الجمهور يمكنه أن يدرك صعوبات التأكد من الحقائق ثم استخلاص الاستنتاجات من هذه الحقائق.

«ليس الأمر من السهولة بمكان. فأنت حتى لو عرفت أن الجيوش تتجمع فى منطقة من المناطق، فليس معنى هذا أنك تستطيع أن تخلص من هذا بأن هذه الجيوش تتجمع فى هذه البقعة بقصد الدفاع أو بقصد الهجوم أو بقصد التمويه أو بقصد التحذير.

«وإنى لا أعتقد أن النقد الموجه إلى أجهزة المخابرات فى محله. بل إنى أعتقد أن أجهزة المخابرات جمعت كل ما يمكن جمعه من المعلومات عن منطقة تقع خلف الستار الحديدى.

«ويجب أن يكون هناك تقييم على أعلى مستوى حكومى لكل المعلومات التى تأتى من جميع المصادر قبل أن تصل إلى التنبؤ.

«ولا أستطيع أن أتصور لإنسان أو لجماعة من البشر أنه كان فى استطاعتهم التنبؤ بهذا الهجوم، كما لم يستطع أحد أن يتنبأ بحادث بيرل هاربور قبل وقوعه.

«ليس هناك من يستطيع الحصول على مثل هذه المعلومات، وليس هناك سوى وسيلة استخدام الجواسيس، أى وسيلة إقناع أحد الجواسيس بخيانة الدوائر العليا للأعداء. إنهم يتحفظون على هذه المعلومات ويحيطونها بسرية لايمكن أن تغالى فى وصفها. وحتى قادة الوحدات العسكرية المعنيون لا يمكنهم أن يعرفوا على وجه التحديد ما يجرى إلا بعد أن تصدر إليهم الأوامر بأن يتحركوا».

وبعد أن يقع الحادث يميل كبار رجال المخابرات إلى أن يشيروا إلى بعض أقسام

التقارير التى أرسلوها قبل الحادث وهم يقولون: «انظروا إلى هذا التنبؤ، كان يكفى لأن يكون تحذيرا لكم». أما القائد أو مخطط السياسة فيشير إلى الغموض الذى يتسم به تقدير المعلومات بحيث إنه كان يجد نفسه مضطرا أن يقوم بعملية التنبؤ بنفسه من عدة احتمالات. وإذا ما حدث أن اختار واضع القرار الاحتمال الثانى، ثم أثبتت الأحداث أنه الاحتمال الخاطئ، عمد إلى توجيه اللوم إلى نظام المخابرات لإخفاقه، وأحيانا يكون هذا اللوم فى موضعه وأحيانا لايكون، وعلى كل حال فإن قواعد السرية الصارمة تضع رجال المخابرات فى موقف ضعيف لايستطيعون معه الدفاع عن أنفسهم.

إن المفاجأة التى حدثت لواشنطن نتيجة الهجوم الشامل الذى شنه الصينيون الشيوعيون فى أواخر نوفمبر تتضمن نفس العناصر التى جعلت من هجوم يونيو مفاجأة مضافا إليه عناصر جديدة. كان احتمال تدخل الصينيين على نطاق واسع معروفا بتفاصيله، وكانت ثمة دلائل قوية عن نوايا الصينيين، ولكن كان الأمريكيون يتعلقون بأمل أن يحجم الصينيون عن المجازفة، واستمر هذا الأمل يراودهم حتى بعد الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر، عندما بدأ تدخل الصينيين على نطاق محدود. فمن الناحية النظرية كان مثل هذا الأمل أكثر من معقول. ومن الأدلة التى أمكن الحصول عليها كان من الممكن تأييد الفرض الذى يقول إن التدخل الصينى كان رد فعل لسلوك الولايات المتحدة، وأنهم لجأوا إليه أخيرا عن غير رغبة نتيجة للحركات العدائية التى قامت بها قوات ماك آرثر باتجاهها نحو الحدود الشمالية.

ومما أعجز واشنطن عن التكهن بالحركات الصينية أن هجوم يونيو عام ١٩٥٠ كان قد دمر تماما كل مصادر مخابرات كوريا الجنوبية الضئيلة، وكانت عملية تدريب عملاء جدد عملية بطيئة، كما أن بعض أساليب المخابرات الهامة مثل التصوير الجوى كانت غير موجودة فى كوريا. وكان كل من الجيش الثامن وكبار راسمى السياسة يدركون احتمال حدوث تدخل صينى، وكانت مخابرات الجيش الثامن تنظر إليه منذ البداية على أنه مجرد صدفة أو مجرد أمر عارض، ولكنها أخذت تنظر إليه بتحفظ وبهدوء يشوبه أمل عندما وجدت أنه يثير الفزع فى نفوس الكوريين الجنوبيين، وأنه يخلق مشاكل خاصة بالروح المعنوية فى الميدان، وظاهر أنه كان لهذا أثر مضلل فى واشنطن.

كانت بكين مصدرا هاما من مصادر استقاء المعلومات عن نوايا الصينيين، فهناك كانت تتخذ القرارات الهامة، إذ كان «شواين لاى» قد أصدر قبل أن تعبر القوات الأمريكية خط العرض ٣٨ بيانا سافرا جاء فيه أن شعبه لايمكن أن يسمح للإمبريالية الأمريكية أن تغزو أراضى جيرانه.

وقال الرئيس ترومان بعد ذلك أن تصريح «شواين لاى» بشأن التدخل هو: محاولة جريئة للاستفادة من الموقف عن طريق تهديد الأمم المتحدة بالتدخل فى كوريا». وربما كان هذا هو أحد الأغراض. ويرى مستر ترومان أن السفير الهندى فى بكين: «كان قد لعب فى الماضى نفس لعبة الشيوعيين الصينية». ويمكننا أن نقول إن القيود المفروضة بشأن عدم الإعلام وبخاصة خوفا من الجمهوريين ومن الصحافة المعادية، هى التى منعت الرئيس الأمريكى من أن يظهر بمظهر المستسلم لتمويه أو تحليل.

وعلى الرغم من وضوح وجود تحركات على نطاق واسع للقوات إلى منشوريا، فإن المخابرات الأمريكية كانت تجمع على أن التدخل الشامل لايتعدى أن يكون احتمالا، وبالمثل صدرت بيانات حربية من بكين دون أن يعنى أحد بمتابعتها.

ويعتبر الرئيس ترومان أن احتمال التدخل كان أحد أسباب رحلته إلى ويك أيلاند فى منتصف أكتوبر كى يعقد مؤتمرا مع ماك آرثر. ويسجل مستر ترومان أنه فى محادثاته الخاصة والجماعية مع ماك آرثر؛ كان الأخير يؤكد له أن احتمال حدوث تدخل صينى كبير ضعيف جدا، ويضيف ماك آرثر إلى ذلك أنه إذا بلغ بهم الحمق مبلغا إلى التدخل فسوف يذبحون.

وفى الوقت الذى كان ترومان وماك آرثر يعقدان فيه اجتماعهما فى ويك أيلاند، كان رجال المخابرات يقومون باستجواب بعض المتطوعين الصينيين الذين أسروا فى كوريا الشمالية، وبعد أسبوعين من انعقاد مؤتمر «ويك أيلاند» كان هناك قرابة ١٠٠ر٠٠٠ جندى صينى فى كوريا، ولو أن هذه الحقيقة كانت غير معروفة من قيادة الأمم المتحدة. فقد كانت ثمة تحركات كبرى قوامها خمسة جيوش دخلت البلاد خلسة. وواضح أن مخابرات الميدان الأمريكية لم تكن تؤدى مهمتها كما يجب.

لقد ظلت نوايا الصين الشعبية لغزا محيرا فى كوريا وطوكيو وواشنطن، ومن بين الأسئلة التى كانت موضع مناقشة: هل الدلائل القليلة على وجود قوات صينية فى كوريا يقصد بها تقوية العناصر الكورية الشمالية؟ أو هل معناها أن تدخلا شاملا على وشك الحدوث؟ وكما هى العادة دائما كثرت فى واشنطن النظريات، وحاولت بعض الجهات أن تفرق بين سلوك الصينيين الموروث وبين سلوكهم كشيوعيين، وقام غيرهم بفلسفة الصراع الجوهرى القائم بين بكين وموسكو، واستنتجوا أن بكين لن تحارب من أجل موسكو، وكان هذا أساس كل الإجابات الاستراتيجية الأمريكية المرسومة من أجل

الشيوعيين الصينيين. وكانت استراتيجية الولايات المتحدة فى هذه المرحلة تنادى باحتلال كوريا كلها إذا لم يقم الروس والصينيون بتدخل على نطاق واسع.

كان الوهم والثقة بأن العدو غير قادر على أن يضطلع بمهمة إحداث تغيير فى مجريات الأمور مسيطرين على واشنطن وعلى مركز قيادة ماك آرثر، وكان يساندها مذكرة مقدمة من إدارة المخابرات المركزية بتاريخ ٢٠ من أكتوبر تفيد أن الصينيين سوف يدخلون كوريا الشمالية على أكثر تقدير، بغرض حماية مصانع القوى الكهربائية على طول نهر يالو.

وفى ٦ نوفمبر أبلغت إدارة المخابرات المركزية الرئيس ترومان عن وجود ٢٠٠٫٠٠٠ جندى من القوات الصينية فى منشوريا، كما أبلغته أن الشيوعيين الصينيين لايكتفون بتسيير قوات كبرى، وإنما يخاطرون بهيبتهم فى آسيا. وفى ٧ من نوفمبر أكدت رسالة ماك آرثر إلى الرئيس الأمريكى اعتقاده الأول بأن الصينيين لايزمعون القيام بتدخل على نطاق واسع، وإن كان قد أبلغ الأمم المتحدة فى ٥ من نوفمبر عن وجود وحدات عسكرية شيوعية من الصينيين فى كوريا.

وفى ٩ من نوفمبر اجتمع مجلس الأمن القومى للولايات المتحدة لبحث توصية الهيئة المشتركة لأركان الحرب بعدم إجراء تغيير فى توجيهات ماك آرثر، وبحل مشكلة التدخل الشيوعى الصينى بالطرق الدبلوماسية إن أمكن، وبأن الولايات المتحدة لايجب أن تعترف بتزايد خطر نشوب حرب عامة، وتمت الموافقة على جوهر هذه النقاط، وطالما كانت عمليات ماك آرثر فى كوريا الشمالية تبشر بالنجاح، وطالما كان الأمل لايزال معقودا فى أن يحجم الشيوعيون الصينيون عن التدخل الواسع النطاق، فلم تكن الإدارة أو المجلس المشترك لأركان الحرب على استعداد للحد من نشاطه، ما دام الأخير يجرى جنوب نهر يالو، ولقد حاول ترومان أن يؤكد للصينيين الشيوعيين ـ بتصريح علنى ـ أن الولايات المتحدة لا تنوى القيام بعمليات عدائية ضد الصين، وبالمثل أكد البريطانيون لبكين أن قوات الأمم المتحدة لا تهدد الأراضى الصينية.

وفى أثناء ذلك استمر ماك آرثر فى سيره نحو الشمال كما استمر فى إصدار بياناته التى تتسم بالتفاؤل، فأصدر بيانا فى ٢٤ من نوفمبر يقول فيه: «... لقد دل استطلاع جوى وراء خط العدو وعلى طول الحدود الممتدة على نهر يالو على وجود آثار قليلة لنشاط عسكرى معاد». وظل القادة العسكريون حيارى: هل النشاط الصينى القائم يمثل محاولة واسعة النطاق لطرد قوات الأمم المتحدة خارج كوريا الشمالية؟.... أو هل يمثل

هذا النشاط محاولة لإقامة منطقة فاصلة لحماية المصالح الصينية فى محطات القوى الكهربائية الواقعة على نهر يالو؟ أو هل يمثل هذا النشاط إقامة إشراف أو سيطرة شيوعية على كوريا الشمالية؟ وقد دلت تحليلات الأحداث أن فكرة اهتمام الصين بمحطات القوى الكهربائية كانت فكرة مغالى فيها كثيرا من جانب واشنطن، وقد أرسل جورج مارشال وزير الدفاع استفسارا شخصيا إلى ماك آرثر فى أوائل شهر نوفمبر جاء فيه: «... هل تشعر أن موضوع القوى الكهربائية وموضوع الخزان يحتمل أن يكون هما الدافع الأول لحركة الشيوعيين الصينيين التى تحرض السوفييت عليها للدفاع عن مصالحهم فى الشرق الأقصى؟...» وعلى كل حال استنتج عدد من إدارات المخابرات المشتركة التابعة للأمم المتحدة أن الصينيين لم يكونوا يموهون، ولكن ظلت إدارة المخابرات المركزية على تشككها.

ولكن كان هناك قلق عميق بخصوص هذا الاحتمال، ففى ٢٤ من نوفمبر أعدت إدارة المخابرات المركزية موجزا جاء فيه إن الصينيين سوف يقومون على الأقل بزيادة عملياتهم فى كوريا، وأنهم سوف يسعون إلى خنق قوات الأمم المتحدة بإطالة أمد الاحتكاك، وبإقامة حكومة شبه شيوعية فى كوريا الشمالية، وجاء فى موجز إدارة المخابرات المركزية أيضاً أن الصينيين يمتلكون من القوة العسكرية فى كوريا ما يستطيعون به إجبار قوات الأمم المتحدة على الانسحاب إلى مواقعها الدفاعية، وفى نفس اليوم أعلن ماك آرثر بطريقة مسرحية عن بدء هجوم «إنها الحرب». وفى ٢٨ من نوفمبر أى بعد شهرين من إبلاغ القائم بعمل رئيس هيئة أركان الحرب فى الصين إلى «بانيكار» السفير الهندى أن الصين عازمة على التدخل، أصدر الجنرال ماك ارثر بيانه المشهور إلى الأمم المتحدة أعلن فيه فى لهجة داهشة «إننا نواجه حربا جديدة تماما» إذ إنه نتيجة لافتراضات أساسها خاطئ، ونتيجة لإخفاق فى ميدان المخابرات وقعت قوات ماك آرثر فى فخ، فلم يضرب الصينيون الحمر من خلف نهر يالو وقاموا بالضرب من مواقع خفية فى المناطق الجبلية خلف قوات ماك آرثر.

وهكذا كان هجوم ٢٥ من يونيو والتدخل الصينى فى أكتوبر/ نوفمبر مفاجأة من الناحيتين الاستراتيجية والتكتيكية. ويمكننا أن نتبين من التجربة الكورية أربع نقاط كبيرة خاصة بالمخابرات الاستراتيجية فيما يتصل باتخاذ القرارات القومية:

الأولى: أنها تعكس إخفاق المخابرات بصفة عامة.. إخفاقها فى فهم تعريف الدولة الأجنبية وتحديدها، والضغوط الواقعة على راسمى السياسة الخارجية، كما أخفقت الولايات المتحدة فى أن تفهم مخاوف الكوريين الشماليين ومخاوف الصينيين الشيوعيين

ومخاوف الروس من عمل عدوانى أمريكى. كذلك أخفقت المخابرات فى إدراك عدم استعداد هؤلاء لأن يروا دولة كوريا الشمالية وجهازها العسكرى وقد أصابه التدمير، لقد رغبت الصين الشيوعية فى أن تؤثر فى العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان بطريقة تكون فى صالح الصين، وكان هناك عامل آخر وهو اهتمام بكين «بهيبتها» والدور الذى كانت تلعبه فى بقية آسيا. كانت الصين مهددة بأن تفقد هيبتها إذا ما أصاب نظام الحكم فى كوريا الشمالية الدمار، بالإضافة إلى عامل آخر وهو نقاط الضعف الداخلية فى نظام الصين، وما قد تأتى به الحرب من ناحية إخماد جماعات المعارضة الداخلية والوصول إلى درجة أكبر من الوحدة القومية. لم تكن ثورة الصين الحمراء قد ثبتت بعد وتوطدت دعائمها. ومن المحتمل أن تكون رغبة روسيا متجهة نحو تدخل الصين، وأنها استخدمت ضغطها لتحقيق ذلك.

لم تنل هذه الاعتبارات العناية الكافية من جانب واشنطن، لقد وضع محللو المخابرات وراسمو السياسة خطأ أهداف السياسة الخارجية وأمانيها بالنسبة للولايات المتحدة فوق كل إعتبار، وثمة إخفاق طبيعى آخر وهو السماح للأهداف السياسية أن يحددها التقدم العسكرى على الأرض، وأن يكون المنطق السائد هو منطق العسكرية لا منطق السياسة.

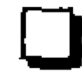
الثانية: لقد آمن قادة السياسة إيمانا أكثر مما يجب بالتحذير الاستراتيجى، ففى دراسة دقيقة للهجوم على بيرل هاربور، استنتجت «روبرتا هولستر» أن احتمال حدوث هجوم مفاجئ موجود دائما أساسه: «إدراك الإنسان للظروف وعدم التأكد، وهما عنصران أساسيان لا يمكن القضاء عليهما.. إن الحقائق التى قد تسمع بوضوح بعد أن يقع الحادث تغطى عليها الجلبة التى تحدث أثناء الحادث بحيث لاتصل هذه الأصوات إلى الأسماع». وعلى الرغم من حادث بيرل هاربور، فإن أمريكا كانت تؤمن بسذاجة بوجود تحذير يعتمد عليه، ولا يمكن أن يخطئ وذلك قبل أن يقع الهجوم العسكرى بشهور أو على الأقل بأيام. ويلاحظ هارفى ديويرد ـ من مؤسسة «راند» ـ ثلاثة افتراضات أمكن الوصول إليها بعد الهجوم على بيرل هاربور فى عام ١٩٤١ حيث يقول: «إننا إذا جمعنا كل ما يمكن جمعه من المعلومات، فمما لاشك فيه أنه سيكون فى شباكنا ضمن ما يتجمع المعلومات الهامة. وأنه إذا كان لدينا نظام مخابرات مركزى منظم منسق فسوف يتمكن كل من يريد أن يعرف من معرفة ما يريد.. وأنه مادمنا فى حاجة إلى الحصول على تحذير استراتيجى حتى نستطيع أن نصمد فسوف نحصل على هذا التحذير ونتصرف وفقه. ورغم أجهزة التحذير التى تمتلكها الولايات المتحدة إلا أن الظروف دائما

فى صف المهاجم المفاجئ... وسوف نظل على شكنا فى صدق التأكيد الذى صرح به «نيل ماك الروى» وزير الدفاع عندما قال: «إن الهجوم المفاجئ يكاد يكون مستحيلا».

الثالثة: تمثل الحرب الكورية إخفاق السياسة القومية، لقد أخفق واضعو القرارات فى فهم عواقب سياسة الدولة الخارجية المتناقضة، فمن ناحية كانت الولايات المتحدة تؤيد توحيد كوريا تحت حكومة نيابية، وكان يعارض هذه الفكرة معارضة واضحة كل من كوريا الشمالية والصين الشيوعية والاتحاد السوفييتى، ومن ناحية أخرى سحبت الولايات المتحدة قواتها من كوريا وخفضت التزاماتها الاستراتيجية فى تلك المنطقة ، وفرضت قيودا جديدة على ميزانية الاستعداد العسكرى، واعتمدت إعتمادا كبيرا على القوة الجوية الذرية التى لا تجدى كثيرا فى حالة الحرب المحدودة ، وبمعنى آخر قامت الولايات المتحدة بتحدى كوريا الشيوعية وحلفائها فى نفس الوقت الذى خفضت فيه قواتها التى كان يمكن أن تساند بها تحدياتها أو تحقق ما أعلنته من أهداف.

وقد كان يمكن لمخابرات أكثر كفاية من أن تشير إلى التناقض الذى كان موجودا بين سياسة الولايات المتحدة التى تعلنها وبين إمكاناتها وبين النتائج المحتملة، ولكن فى النهاية كان يجب على قادة السياسة، للتفرقة بين هذه وتلك، أن يحصلوا على مثل هذه المعلومات.

الرابعة: التزم القادة الأمريكيون فى الموقف الكورى بخطة أو بمشكلة كلاسيكية خاصة بالمخابرات. فعلى الرغم من إشارة المخابرات بأن الصينيين كانوا يستعدون للتدخل كانت عملية جنرال ماك آرثر الخاصة بالسير نحو نهر يالو هى السابقة. وحدث نفس الاخفاق فى اتخاذ القرار المناسب بعد ذلك بعشر سنوات فى محاولة الولايات المتحدة الفاشلة التى كانت تشرف عليها إدارة المخابرات المركزية لغزو كوبا.



فى أوائل عام ١٩٦٠ـ أى بعد عشر سنوات من بداية الحرب الكورية ـ أعلن الرئيس أيزنهاور ووزير دفاعة توماس جيتس: أن المخابرات الأمريكية لديها تقدير أفضل من ذى قبل عن نوايا السوفييت بشأن إنتاج الصواريخ عابرة القارات، وكانت المشكلة تنحصر فى عمل موازنة بين التكهنات الخاصة بالنوايا وبين المعلومات الملموسة عن الإمكانات، وكان جيتس قد أفضى إلى لجنة دفاع فرعية تابعة لمجلس الشيوخ فى ١٣ من يناير عام ١٩٦٠: «إن التنبؤ الجديد عن إنتاج السوفييت للصواريخ أساسه تقدير المخابرات عما تعتقد أن السوفييت سوف يفعله، لا ما يستطيع السوفييت أن يفعله». ثم أضاف قائلا: «إن هذا

يعتبر تغييرا جوهريا في طرق المخابرات الخاصة بالتقدير». وهذا القول أفزع كثيرا من محترفي المخابرات الذين كانوا يدركون الخطر الذي يكمن وراء الميل كثيرا إلى نوايا العدو واتخاذها أساسا للتقدير.

وشرح وزير الدفاع جيتس بعد ذلك ـ في ٢٥ من يناير عام ١٩٦٠ ـ للجنة العلوم التابعة لمجلس الشيوخ فقال: «من الواضح أنه ليس لدينا معلومات مطلقاً عن نوايا الاتحاد السوفييتي بشأن سياسته العسكرية أو السياسية وأعماله. وطبيعي توجد إستحالة على مثل هذه المعلومات. إن ما لدينا هو مجموعة منتقاة من الحقائق خاصة بما يحتمل أن يحدث».

ثم حاول بعد ذلك أن يشرح بعناية «الاتجاه الجديد» تجاه المخابرات. ففي عام ١٩٥٩ كان لدى مخططي البنتاجون «لجنة قومية لتقييم المخابرات» تمثل جماعات المخابرات المختلفة، وقدروا الأعداد التي يمكن للسوفييت أن يحصل عليها من الصاروخ عابر القارات في المستقبل. وكان حساب ذلك قد بني على افتراضيين:

إما أن الاتحاد السوفييتي سيسير وفق برنامج منظم لإنتاج الصواريخ، وإما أنه سيتبع برنامجا طابعه السرعة الفائقة بغرض الانقضاض. وفي عام ١٩٦٠ وصلت بيانات إضافية من وراءالستار الحديدي ـ ربما عن طريق تحليق طائرات «u2» ـ يبدو منها أن النوع الأخير من البرامج ليس في الحسبان، ولذلك قاموا «بتصفية» البيانات المجموعة. وكان أساس افتراض أن التهديد باستخدام الصاروخ عابر القارات قد نقص نتيجة لعمل مقارنة بين تقدير عام ١٩٥٩، الذي كان يرجح اتباع برنامج «الانقضاض»، وبين تقدير عام ١٩٦٠ الذي كان يرجح اتباع برنامج منظم لإنتاج الصواريخ، وهذا يبين بوضوح أن الحقائق الخام ليست وحدها صاحبة الأهمية بل إن تفسيرها لايقل عنها أهمية.

وعندما قام آلين دالاس ـ بصفته مديرا للمخابرات المركزية ـ بتقدير قوة الصاروخ الروسي عابر القارات أمام الكونجرس في شهري يناير وفبراير من عام ١٩٦٠، كانت تقاريره السرية تحتوي عبارات مثل «ممكن» و«محتمل» و«غير محتمل» وكان يشير بلا شك إلى مجموعة احتمالات من حيث قوة السوفييت الصاروخية، ثم أشار أخيرا إلى الأعداد التي اتفقت عليها جماعات المخابرات المختلفة احتمالا، سواء كان ذلك حاليا أو في السنوات القادمة.

وقد دار في الولايات المتحدة جدل كثير عن الدفاع في السنوات التي أعقبت الحرب

العالمية الثانية حول التقديرات الدقيقة للقوة العسكرية. وتقوم بذلك لجنة غاية فى السرية تمثل كلاً من مجلس الأمن القومى، إدارة المخابرات المركزية، إدارة مخابرات الدفاع، وزارة الخارجية، لجنة الطاقة الذرية، مكتب تخطيط الطوارئ. وفى سبيل ذلك تتم عمليات تصفية تتضمن حساب الاحتمالات والتكاليف والمكاسب المرتبطة بالمناورات الخاصة بالافتراضات الطارئة، ومهمة إدارة المخابرات المركزية أن تقوم بعمل التقديرات الخاصة بالإمكانات السوفيتية، والأعمال المحتمل القيام بها، ولا يقل عن هذه أهمية الإمكانات الأمريكية، لأن العملية فى التقدير الخالص هى كفاية القوى العسكرية بكافة أنواعها لمواجهة كل المواقف المحتملة.

وبينما كان تقدير المخابرات الأمريكية لإنتاج الصواريخ السوفييتية هو العنصر الأساسى فى حساب التقدير الخالص أثناء الجدل الخاص «بفراغ الصواريخ» ١٩٥٩ ـ ١٩٦١ ـ كانت ثمة اعتبارات أخرى: هل تترك الولايات المتحدة لروسيا فرصة المبادأة بالضرب فى حالة الهجوم؟... هل يمكن للسوفييت أن يفاجئوا بالضرب أم يشنوا هجومهم بعد تخطيط تفصيلى؟ ما مدى الدقة النسبية والثقة فى أسلحة الدولتين، ومقدار المعلومات الخاصة بالأهداف؟ ماقوة الأسلحة المدمرة ؟ ما الموقف النسبى لكل من الدولتين فى حالة الدفاع الجوى وتشتيت القوات وتحريكها ؟.

ولقد صرح نائب رئيس هيئة أركان الحرب للقوات الجوية الأمريكية ـ الجنرال فردريك سميث ـ أمام رجال الكونجرس فى فبراير عام ١٩٦٢ بأن لدى السوفييت القدرة على خلق فراغ صاروخى، «ولكنهم لايفعلون ما يعتقد رجال المخابرات أنهم فاعلوه».

على أن الجلبة والغضب اللذين صحبا الجدل الدائر حول «فراغ الصواريخ» أخفيا موضوعا مرتبطا بالمخابرات من الأذهان، ألا وهو تقدير نمو قوة السوفييت فى مجال القذائف. وكذلك النسبة بين قوة الولايات المتحدة وقوة الاتحاد السوفييتى المستقبلة. فقد قام الخبراء سواء داخل الحكومة أو خارجها بالتحذير من أن الاتحاد السوفييتى يسير قدما بسرعة تفوق سرعة الولايات المتحدة. إن تنبؤات المخابرات عن نسبة النمو الاقتصادى فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى تتسم بالثقة أكثر من التنبؤات الخاصة بإختراع الصواريخ عابرة القارات. ففى نوفمبر عام ١٩٥٩ صرح آلين دالاس بصفته مديرا لإدارة المخابرات المركزية فى جلسة مفتوحة أمام الكونجرس ـ وهو إجراء لم يسبق له مثيل ـ بما يأتى:

«إذا استمرت نسبة الزيادة فى النمو الصناعى فى الاتحاد السوفييتى على ماهى عليه ـ ٨٪ أو ٩٪ فى السنة ـ كما تنبأنا ـ فسوف تضيق الفجوة بين اقتصادينا بشكل يشكل خطورة علينا فى عام ١٩٧٠، ما لم تزد سرعة نمونا الصناعى كثيرا عن سرعته الحالية».

وإذا كان دالاس قد أعلن أن الموقف خطير، فهو بذلك يكون قد عبر الخط الذى يفصل بين المخابرات وبين السياسة، إن هذه الملاحظة هى أشبه ما تكون بالتوصية فى مجال السياسة، ولكن يبدو أن هذا النوع من التلميحات من جانب المخابرات كان لايؤخذ به فى المستويات الحكومية العليا ـ على الأقل فى الفترة ما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٠ ـ لأنها كانت تناقض السياسة الجارية وقيمها. وهذا ما يمكن أن نعبر عنه بعبارة «فراغ المخابرات»، وهو عبارة عن الهوة بين المعلومات القاسية التى أمكن الحصول عليها، وبين الخطوة النهائية الخطيرة ـ حيث تحدث أغلب العمليات الفاشلة للمخابرات، أى تطبيق معلومات المخابرات فى سياسة اتخاذ القرارات غير المرغوب فيها.

وتعطينا لجنة «جاثير» مثلا رائعا لهذا. فقد عين الرئيس الأمريكى ومعه لجنة الأمن القومى لجنة خاصة من الخبراء من خارج الحكومة ـ هى لجنة موارد الأمن برياسة هـ. روان ـ لتقوم بعمل تقدير دقيق للقوة العسكرية فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى.. وكان يعاون هؤلاء الخبراء من خارج الحكومة معهد تحليل الدفاع ذو الكفاية العالية، وهو بمثابة هيئة جامعية مشتركة أنشئت لتقوم بعمل أبحاث تحليلية للحكومة، وسمح للجنة أن توضع بين يديها معلومات المخابرات السرية، ومما لاشك فيه أن هذه اللجنة لم يكن لديها أية مصلحة لتحوير الحقائق إلى صالح أى جانب.

ومع ذلك عندما أوصى التقرير المبنى على نفس المعلومات التى لدى الحكومة ـ بزيادة اعتمادات الدفاع زيادة كبيرة حاولت الإدارة أن تخفيه بحجة الصالح التنفيذى. فقد كان الرئيس أيزنهاور يخشى أن مثل هذا التقرير المتشائم سوف ينشر الفزع بين الشعب الأمريكى، كما يؤدى إلى حل غير حكيم من جانب الحكومة. لقد ساد اللغط والصخب من أجل الإفراج عن التقرير وخاصة بعد أن أطلقت سفن الفضاء الروسية، وشعر العالمون بالسر بالخوف من أن تتسرب الأخبار إلى الصحف.

وبمناسبة النقاش الذى جرى خاصا «بفراغ الصواريخ» نرى من المناسب أن نذكر بعض ما كشفته لجنة جاثير عام ١٩٥٧.

أولا ـ أن تقدم الاتحاد السوفييتى الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى يضعه فى موقف ملائم جدا يستطيع منه أن يستمر فى هجومه السيكولوجى على العالم غير الشيوعى.

ثانياً ـ أن الولايات المتحدة كانت تسير بسرعة يخشى من نتيجتها أن تحتل المركز الثانى من حيث القوة العسكرية بعد الاتحاد السوفييتى.

ثالثاً ـ أنه مالم يتخذ عمل علاجى فى الحال فإن الولايات المتحدة ستصبح معرضة لتهديد الصواريخ التى تطلق من الاتحاد السوفييتى. وطبقا للقصص التى نشرتها الصحف، طالب التقرير بعمل برنامج عاجل لمساعدة القوة القومية، وأوصى برفع اعتمادات القوات الجوية والصواريخ والدفاع المدنى والاستعداد للحرب المحدودة، كما اقترح إعادة تنظيم وزارة الدفاع، ولكن كان العمل الكبير الوحيد الذى قامت به الحكومة هو تطوير برنامج الإعاقة الاستراتيجية.

إن مصير تقرير لجنة «جاثير» يوضح الحقيقة القائلة بأنه مهما يكن تقدير المخابرات موضوعيا، فإن العامل الهام هو الطريقة التى ينظر بها إلى المعلومات والطريقة التى يسير وفقها راسمو السياسة، وقد عبر وزير الدفاع تشارلز ويلسون عن جوهر المشكلة فقال: «إننا نعرف الآن عن السوفييت أكثر مما نعرف ماذا نفعل بما نعرف!».

وإذا أراد القادة أن يقدروا الأخطار النابعة من اتباع سياسة أخرى وتكاليفها، فعليهم أن يتأملوا فى النصيحة التى وجهها ونستون تشرشل إلى مجلس العموم عام ١٩٣٩:

«يبدو لى أن الوزراء يخاطرون مخاطرة جسيمة إذا سمحوا للمعلومات التى جمعتها إدارة المخابرات، وأرسلتها لهم فى الوقت المناسب، أن تنقى وتصفى وتلون من حيث الأهمية، فيعطون أهمية فقط للمعلومات التى تتفق مع رغباتهم خوفا من أن يكسر السلام العالمى».

4

خصمنا الأول
المخابرات الاسرائيلية

دار الخيّال

على الرغـم من أن إسرائيل تفـرض حظرا شديداً على أجـهزة مخابراتهـا فإن هناك الكثير مـن المعلومات المتوافرة عـن هذه الأجهزة، وهى تعتمـد عليها اعتماداً أسـاسيا فى توجيه سياستها الخارجية والداخلية والعسكرية. والواقع أن للمخابرات الإسرائيلية أهدافا وأغراضا تـفوق قدرة دولة صـغيرة مثـل إسرائيل، فـهى بمثابـة عيون وآذان لهـا سواء فى الخارج أو فى الداخل، والمخابرات الإسرائيلية جهاز ذو أغراض متعددة، فهو ذراع السلطة السرى الذى يستطيع أن ينفذ أى مهمة تسندهـا إليه الحكومة. إنه أكثر من جهاز للبوليس السرى، إنه أكثر من جـهاز مخابرات، إنه أكثر من جهاز مخـابرات مضادة. إنه أداة لإثارة الانقلابات، لأعمـال العنف، للتدخل السـرى فى شئون الدول الأخرى ولا سيمـا العربية والأفريقية، وهو إذا كان يقدم لها الخدمات فى محاولاتـها تنفيذ مشروعاتها العدوانية فى المناطق العربية، فإنه فى يد قوى أخرى سيف مسلط على رقاب العرب.

ومنذ أن قامـت الحركة الصهيونيـة فى مطلع هذا القـرن شعرت بحاجتها إلـى السرية والتكتم فى أعـمالها، إذ إن طبيعة هذه الأعمال وأهـدافها تحتم على الصهيـونية أن تلجأ إلى التآمر لكى تستطيع أن تغتصب فلسطين من أهلها الشرعيين.

وفى سنة ١٩٠٧ اكتشفت السـلطات التركية التى كانت تسيطر علـى فلسطين شبكة جاسوسية تعمل لمصلحة البريطانيين، وكـانت هذه الشبكة تمارس عملها فى المستعمرات اليهـودية التى كانت الـصهيونيـة قد أنشأتها فـى فلسطيـن، واعتقل ثلاثة مـن أفراد هذه العصابة وهم من يهود أوروبا الشرقية، ونفوا من البلاد، وكان اسم هذه الحركة «بيلو».

وفى سنة ١٩١٤ تم تكوين أقوى عصابة جاسوسية صهيونية تضم أربعين رجلا بقيادة

هارون أهرونسون وابنته سارة، وكان مقر هذه العصابة «زمارين» التى تعرف باسم زخرون يعقوب، ووكرها السرى فى «عتليت» وهى قلعة أثرية مهجورة على ساحل البحر، وكانت هذه العصابة تجمع المعلومات عن قوات تركيا وألمانيا وتنتظر فى ليلة معينة فتأتى غواصة بريطانية إلى ساحل عتليت وتتلقى المعلومات، كما أنها كانت تأخذ رجالا من أفراد العصابة وتنقلهم إلى القاهرة ليقدموا معلوماتهم ثم يعيدونهم إلى عتليت.

كانت سارة أهرونسون زعيمة العصابة جميلة وجريئة، حتى إنها ذهبت إلى دمشق وأصبحت صديقة لكبار قواد الأتراك وبينهم جمال باشا الصغير، واستمرت العصابة تمارس عملها إلى أن كشف أمرها، واعتقل بعض أفرادها، ونفى البعض الآخر، وأعدام ثلاثة منها وتمكن نصف أفرادها من الفرار، وكان اسم هذه العصابة «نيلى» واستمرت تعمل حتى عام ١٩١٧.

وقد قام بعض أعضاء هذه العصابة بمساعدة وايزمان على سرقة أسرار غاز الخردل وبعض الأسلحة الألمانية ونقلوها إلى بريطانيا.

وفى عام ١٩٢٠ عندما تألفت الوكالة اليهودية، وأنشأت فروعها فى القدس ولندن ونيويورك وجنيف والقاهرة وباريس وبرلين، أنشئ بها قسم خاص هو المكتب السياسى تولاه الكولونيل «كيسى» وكان جاسوسا بريطانيا يهوديا، فقام بتنظيم شبكة الجاسوسية اليهودية العالمية، واستغل فرصة حماس اليهود لإنشاء الوطن القومى فجند منهم أعدادا كبيرة فى فلسطين وغيرها، وراحت فروع الشبكة تستتر وراء هيئات مختلفة ، فبعضها عبارة عن نواد رياضية عادية، وبعضها منظمات عالمية، وبعضها جمعيات خيرية ونحو ذلك. وأشهر الأسماء التى كانت تستتر وراءها هى «نوادى المكابى» وهى نواد رياضية بعيدة عن الشبهة، وكان الاسم الرسمى لهذه الشبكة هو «الهاجانا» أى الدفاع، وكان أعضاء الهاجانا فى فلسطين ثلاثة أقسام: قسم وحدات الهاجانا العسكرية للقتال، وقسم وحدات البالماخ لأعمال التخريب والكوماندو، وقسم وحدات الشاى[١] أى خدمة المخابرات.

ولما اتسع نطاق الهاجانا، وضمت الألوف من الشباب، تنازعتها المطامع فى ضوء المبادئ الفكرية التى سادت وراحت تنفصل، وقد بدأت هذه الانفصالات بعد انتهاء مدة الكولونيل كيسى وانتخاب حاييم أور لوزروف الذى كان يميل للتفاهم مع العرب، وكان ذلك فى سنة ١٩٣٠، وما كاد أور لوزروف يتسلم عمله ويعرب عن آرائه حتى

(١) كلمة شاى تكونت من حروف اختزال الكلمتين العبريتين شيروت وايدوت Sherut Yadiet أى خدمة المخابرات.

قتل على شاطئ البحر فى تل أبيب، ووجه الاتهام بقتله إلى إحدى الحركات التى انفصلت عن الهاجانا، وهى حركة أرجون تسفاى ليومى أى «المنظمة العسكرية القومية» واعتقل ثلاثة من أعضاء هذه الحركة، وقدموا للمحاكمة وحكم عليهم بالسجن خمسة عشر عاماً.

ولما تولى بن جوريون منصب رئيس الوكالة اليهودية بعد موت أورلوزروف، وزع أعمال المخابرات والتجسس على عدة هيئات، منها الهيئة التى تعمل فى المجال العربى برئاسة موشى شاريت، وكانت تتركز بين يديه جميع المعلومات التى ينقلها إليه أشخاص على اتصال بالعرب، وكان لديه جهاز كبير من الجواسيس والرجال المتخصصين فى الحرب النفسية وفى نشر الدسائس، وقد وزعهم فى أنحاء العالم العربى، وجعل كل واحد منهم يقيم فى مدينة أو منطقة، وكان أقدر هؤلاء الأشخاص هو إلياهو ايشتين الذى أصبح اسمه فيما بعد إلياهو إيلات، وقد تولى يوما ما منصب سفير إسرائيل فى لندن وفى واشنطن، وكان إيلات متخصصا فى شئون الأقليات التى منها الدروز والأكراد، وكان يساعد «إلياهو» ساسون الذى عمل بعد ذلك وزيرا للبريد، وكان لدى شاريت عدد من العرب يساعدونه مقابل أجور سخية.

وكانت الوكالة اليهودية تتضمن عدا القسم العربى قسمين آخرين لأعمال المخابرات وهما:

١ - القسم السياسى برئاسة روبين شيلوح، وكان يجمع المعلومات السياسية فى المجال الداخلى والدولى.

٢ - القسم العسكرى أى خدمة مخابرات الأمن الذى يسمى شاى وكان يتجسس على اليهود وعلى البريطانيين ويقوم بالعمليات، وكان يرأس هذا القسم إيسار بارى أو برونسويك التابع لقيادة منظمة الهاجانا من حيث الأفراد، أما رئيسه فكان مسئولا فقط أمام رئيس الوكالة اليهودية بصورة مباشرة، ولذلك كانت لهذا القسم سلطة على الجيش وعلى ضباطه، وكان يقاوم المنظمات العسكرية المنفصلة مثل منظمة أورجون ومنظمة لحيى (شترن).

وفى سنة ١٩٤٠ بعد أن نشبت الحرب العالمية الثانية اشترك هذا الجهاز بأقسامة الثلاثة فى خدمة المجهود الحربى للحلفاء، وهبط عدد من رجال الشاى وفتياته فى أوروبا النازية للاتصال باليهود هناك لمحاولة تحريضهم على العمل ضد النازى، كما اشترك عدد من الجواسيس اليهود فى عمليات سرية فى العراق وسوريا ولبنان ومصر وشمال أفريقيا وإيران وغيرها.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ جهاز المخبرات الصهيونى يقوم بواجبين فى وقت واحد، ولهما هدف واحد هو إنشاء الدولة اليهودية. هذان الواجبان ينحصران فى جلب الأسلحة من الخارج، والقيام بعمليات إرهابية ضد البريطانيين وضد العرب فى داخل البلاد. ومن أكبر العمليات التى جرت فى تلك الفترة اغتيال اللورد موين الوزير البريطانى المقيم فى القاهرة، وقد قام به أعضاء منظمة أورجون، وعملية السفينة اكسودوس التى جاءت من أوروبا تحمل عدة آلاف من المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وقد قام جهاز المخابرات الإسرائيلى بدوره فى تهريب مئات الألوف من المهاجرين اليهود من أوروبا وتهريب كميات كبيرة من الأسلحة، فمهد بذلك لإعلان قيام دولة إسرائيل.

أما الأمور الأخرى التى تتعلق بالميدان التجارى، فإن الصهيونية العالمية بأجهزتها وفروعها كانت تقوم نيابة عن حكومة إسرائيل بهذه الأمور، وخصوصا فيما يتعلق بإيجاد العلاقات بين إسرائيل والدول الأخرى، وضمان صداقة هذه الدول لها.

ولقد دخلت المخابرات الإسرائيلية بعد ذلك فى ثلاثة مراحل:

١ - المرحلة الأولى وتمتد من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥١ وكانت الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية تشترك فى معظم أعمال المخابرات الإسرائيلية.

٢ - المرحلة الثانية من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٥ كان خلالها بنيامين جيلى هو الذى يتولى إدارة المخابرات بجميع فروعها ويساعده عدد من الرجال فى وزارة الدفاع وغيرها.

٣ - المرحلة الثالثة وقد بدأت عام ١٩٥٥ بعد فضيحة لافون ـ التى سنتحدث عنها بالتفصيل فيما بعد ـ واستلام تيدى كوليك منصب مدير عام مكتب رئيس الوزراء، فقام بتنظيم جهاز المخابرات على أساس جديد، وأعطى كل فرع اختصاصه ومسئولياته حسب التوزيع المعروف.

وكان تيدى كوليك يتولى سكرتير مجلس المخابرات الأعلى، ويشترك فى وضع الخطط والتعليمات، وقد استمرت هذه المرحلة «الثالثة» إلى عام ١٩٦٣ عندما اختلف بن جوريون مع رئيس خدمة الأمن والمخابرات السياسية أو ما يطلق عليها الموساد بسبب قضية العلماء الألمان فى مصر، وبعد اعتقال بن جال فى سويسرا، قام بفصل الجهازين عن بعضهما وأصبح رئيس خدمة الأمن تابعا لرئيس المخابرات العامة.

وكان يرأس جهاز المخابرات الإسرائيلية إيسار هارئيل حتى استقال فى ٢٥ مارس

عام ١٩٦٣ نظـرا لاختلاف وجهات الـنظر بينـه وبين بن جـوريون حول تقديـر الموقف السياسـى لموضوع نشاط العلـماء الألمان فى مصر، وقد جـاءت استقالة هارئيـل إثر إلقاء الشـرطة السويـسرية فى ١٤ مـن مارس عام ١٩٦٣ الـقبض علـى يوسف بن جـال من المخابرات الإسرائيلية والمهندس النمساوى أوتوجوليك فى زيورخ بتهمة الضغط على ابنة العالم الألمـانى الدكتور جينـز جيرك لحث والدها علـى ترك العمل فى مصـر، وما أعقب ذلك من اكتشاف الرأى الـعام العالمى أن المخابرات الإسرائيلية هى المسـئولة عن اختطاف الدكتور هانز كروج والمهندس ولجانج بيلز واختفـائهما، وكذلك محاولة إغتيال الدكتور ولاتر كلين وهو من الـعلماء الألمان الذين عملوا فى مصـر، هذا فضلا عن إرسال طرود المتفجرات من ألمانيا للعلماء الألمان المقيمين فى مصر.

على أنه مـن المستحسن أن نتتـبع بإيجاز نشأة أهـم أجهزة الأمن الإسرائيليـة المعاصرة لنرى الأبعاد العميقـة لدور هذا الجهاز فى الحركة الصهيونية العالمـية. هذا الجهاز الضخم هو ما يطـلق عليه الإسرائيـليون «الموساد» وهى بمـثابة جهاز المخابرات المـركزية، وقد تم إنشاؤها عام ١٩٣٧ عـقب الانتهاء من المؤتمر المشتـرك لقيادة حركة العمال الاشـتراكيين وقيادة الهاجاناه، وأطلق عليه حـينئذ «موساد ليلياه بيث» Mossad Lealiyah Bcth أى منظمة الهجرة الثابتة.

أنشئ أول مركز لـقيادة الموساد فى جنيف، ومـع أن نشاطها أخفق فى ألمانـيا فى بداية الحرب العالمية الثانية، فإن المركز الرئيسى للـموساد انتقل إلى استانبول بأمل مساعدة يهود البلقان على الهرب عبر تركيا، وذلك قبل قيام دولة إسرائيل. وازداد نشاط الموساد، واتسع نطاق عملها فى أوروبا، ويمكن بلورة نشاطها فيما يختص بشئون الهجرة فى ثلاثة أقسام فرعية متـخصصة: الأولى وكان يطلق علـيها: «هابالا» Hapala وكانت تختـص بجميع إجراءات شئون الهجرة، والثانية تسمى «بريشا» Bricha واختصت بمساعدة الذين هربوا مـن المعـتـقلات وتـوصـيلـهـم إلى المـوانـئ تمـهيـدا لـلإبحـار، أمـا الأخيـرة فـتدعـى «ريهيش» Rehech وكان اختصاصها مشتريات الأسلحة.

وفى عام ١٩٥٣ قـرر بن جوريون إعادة تـنظيم أجهـزة الأمن، وكان نتيـجة ذلك أن حصلت المـوساد على استقلالهـا الذاتى وعين «ايسر هاريـل» رئيسا للجنة اتـصال أجهزة الأمن وهى بمثابـة مجلس لأجهزة الأمن، وأصبح بذلـك يقف على قمة جميـع منظمات الأمن، وتحددت مسئوليته أمام رئيس الوزراء الذى عمل معه فى وئام تام.

ولكـن الصداقة بـين بن جوريـون وهاريل أخذت تـذبل تدريجيا بمرور الزمـن، ثم

اشتدت الخلافات بينهما بسبب أزمة العلماء الألمان الذين كانوا يعملون بمصر، وسيجئ ذكرها فى هذا الفصل.

وقد أراد بن جوريون امتصاص السخط الناتج عن هذه الحوادث التى وجهت إليه وإلى حكومته فألصقها بمدير المخابرات «ايسر هاريل». وعند تولى ليفى أشكول رئاسة الوزارة الإسرائيلية، قام بتعيين ايسر هاريل مستشارا لرئيس الحكومة لشئون الأمن، بهدف الإساءة إلى بن جوريون، والتقرب من أحزاب المعارضة التى عارضت استقالة هاريل عام ١٩٦٣، إلا أن ايسر هاريل أستقال فى ٢٩ من يونيو عام ١٩٦٦، حيث تردد أن أشكول لم يوكل إليه أعمال تناسب خبرته الطويلة فى مجال عمله وفى حدود مسئولياته. وبعد استقالة هاريل عين «مائير اميت» رئيسا للموساد بعد ثلاث شهور من حرب يونيو، ولكنه استقال فى أول سبتمبر من عام ١٩٦٨.

كان أميت رئيسا سابقا لمخابرات الجيش أو ما يطلق عليها بالعبرية كلمة «أمان»، فاستطاع من منصبه أن يقيم علاقات طيبة مع خلفه الذى تسلم منه «أمان». كما أنه سبق أن عمل مع الجنرال موشى ديان فى مكتب العمليات، كذا التقى به فى حرب يونيو عام ١٩٦٧، ومن ثم أصبح التنسيق مع مخابرات الجيش ذا كفاءة عالية، وجمعت كلا من «الكلبية»(١) والصهيونية المتطرفة بين ديان وأميت.

كان أميت ينادى دائما باستخدام الأسلوب العلمى فى القتال مع العرب، كما نادى دوما بأهمية تجنيد خريجى الجامعات، ويؤيد ذلك قوله: «يجب أن نتميز تميزا ملائما بالنسبة للعدو فى كل وقت، ولذا فإننا فى حاجة إلى التكنولوجيين المهرة». ثم يعود ويضيف قائلاً: «إن مشكلتنا الكبرى هى أن العالم المحيط بإسرائيل لايفكر بطريقة منطقية، فالأمريكيون يستطيعون حساب نوايا السوفييت أو حتى الصينيين سلفا إلى حد ما، أما العرب فيعيشون فى الوهم، ولهذا فإن الهيمنة الصحيحة للتحليل الذهنى والاستخدام الدائم لعلم النفس هما فى الواقع لاغنى عنهما بالنسبة لنا».

وبعد استقالة أميت عين الجنرال «تسفى تسامير» فى منصبه، وكان ليفى أشكول قد قام بتعيينه قبل وفاته بفترة قصيرة، فى وقت تعرضت سلطة الحكومة لهجوم علنى من موشى ديان.

وهناك عوامل عدة أثرت على تنظيم المخابرات الإسرائيلية وعملها، ولكى نتفهم مدى أنشطتها سنحاول دراسة هذه العوامل التى كان لها تأثير كبير على شكل هذا الجهاز ونشاطه.

---

(١) الكلبية مذهب ينادى باحتقار العرف والتقاليد والرأى العام والأخلاق المتعارف عليها.

أثر الموقع الاستراتيجى: إن موقع إسرائيل الجغرافى بين ملتقى القارات الثلاث القديمة وسط دائرة عربية محكمة تمتد بين قارتى آسيا وأفريقيا يحرمها من المواصلات البرية والجوية عبر الأراضى والأجواء العربية، فإذا أضفنا لذلك إغلاق قناة السويس نهائيا فى وجهها نستطيع أن نقدر مدى اهتمامها بطريق خليج العقبة وميناء إيلات ليكون لها مخرج إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى، ومن هنا يمكن أن نقدر الصعوبة التى تواجهها إسرائيل فى اتصالها بالعالم الخارجى، وليس أمامها مخرج إلا طريق البحر المتوسط وساحل أفريقيا الغربى.

كما أن قيام إسرائيل فى قلب الأمة العربية وموقعها بالنسبة للشرق الأوسط يجعلها قاعدة مناسبة للاستعمار، وجسرا على البحر يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. فإذا ربطنا ذلك بالمصالح الاستعمارية فى الشرق الأوسط وأفريقيا مع إزدهار وتطور القومية العربية، وتزايد الدول المتحررة يوما بعد يوم فى كل من آسيا وأفريقيا، لاستطعنا أن نقدر أهمية إسرائيل بالنسبة للأطماع الاستعمارية كمركز للتهديد والتسرب.

وتحاول الدول الاستعمارية استغلالها اقتصاديا وإعتبارها مركزا اقتصادياناميا وصناعيا وسط بيئة عربية متخلفة، ولكن التطور الاقتصادى فى مصر ومدى النجاح الذى حققته فى هذا الميدان، علاوة على سياسة المقاطعة الاقتصادية التى اتبعتها الدول العربية واستمرارها فى التطويق الاقتصادى لإسرائيل، قلل من تلك الأهمية وجعل إسرائيل تحاول أن تتخطى هذا الحصار العربى، لكى تمارس وجودها فى مجموعة من الدول الأفريقية والآسيوية المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا وهى بذلك تحاول أن تحقق غرضين.

١ - معارضة السياسة العربية التى ترمى إلى خنقها.

٢ - التحرك لحسابها الخاص ولحساب المصالح الاقتصادية الاستعمارية التى تساندها، وتفسح الطريق أمامها فى هذه الدول الآسيوسة والأفريقية.

وتزيد الصعوبات الجغرافية والاستراتيجية من عبء دفاع إسرائيل، فالبلاد مكشوفة للدول العربية حتى أن أسلحتها الخفيفة قد تستطيع أن تصيب العاصمة. ولضعف إسرائيل الجغرافى والاستراتيجى تحتاج إلى أسلحة وقوات سريعة الحركة على درجة عالية من المرونة، وتتركز استراتيجية القوات المسلحة الإسرائيلية حول الضرب بسرعة، وكسب ما يمكن كسبه من مواقع جديدة، ونقل المعركة إلى خارج أراضى إسرائيل.

ولقد كانت الصهيونية العالمية حركة عقائدية عنصرية ذات أهداف سياسية تسعى لسيطرة اليهود على العالم باعتبارهم شعب الله المختار، ويعتبر اليهود أن لهم حقا تاريخيا

فى العودة إلى فلسطين لإحياء مجدهم التاريخى، معتمدين على الفكرة الصهيونية بأن تاريخ اليهود يثبت وجود دولة يهودية استمرت سبعين عاما فى القرن الحادى عشر قبل الميلاد، وقد أخذت هذه الفكرة تراود اليهود فى العودة لفلسطين عبر التاريخ. وتبلورت هذه الفكرة من الناحية العملية فى المؤتمر الصهيونى العالمى الأول الذى عقده ثيودور هرتزل فى بازل فى أغسطس عام ١٨٩٧ حيث تقرر: إقامة دولة يهودية فى فلسطين، وإحياء القومية العبرية، والحصول على مساندة إحدى الدول الكبرى للحركة الصهيونية، ووضع التنظيمات السياسية والاقتصادية للعمل الجماعى، والتعاون لتحقيق الأهداف الصهيونية، وإقرار الخطة الاستراتيجية الصهيونية السرية «بروتوكولات حكماء صهيون».

وتهدف الصهيونية العالمية إلى سيطرة العنصر اليهودى على العالم بعدة وسائل أهمها:

١ - بروتوكولات حكماء صهيون، وهى تشمل خطة العمل فى المستقبل للحركة الصهيونية بوسائل عديدة، تحقق منها السيطرة على الصحافة ووسائل الإعلام فى العالم، والسيطرة على رؤوس الأموال وتفتيت المسيحية عن طريق التخريب الروحى، وإدخال عناصر يهودية[١] الأصل إلى الكنيسة الكاثوليكية، وتزوير الحقائق التاريخية بمحاولة تبرئة اليهود من دم المسيح[٢].

٢ - إقامة مراكز أو محطات لليهود فى أنحاء العالم مع اعتبار فلسطين المحطة الرئيسية ليهود العالم، وقد ركزوا على المغرب فى شمال أفريقيا والأرجنتين فى أمريكا اللاتينية، وقد تحقق هذا الهدف بعد نصف قرن من إقراره فى المؤتمر الصهيونى الأول.

٣ - الاعتماد على الجاليات اليهودية فى أنحاء العالم بالعمل العلنى والسرى لمساندة الحركة الصهيونية والضغط على الدول التى يقيمون فيها لمصالحها، كالولايات المتحدة وألمانيا وإنجلترا.

وتواجه الحركة الصهيونية فى الوقت الحاضر عدة مشكلات أهمها: مشكلات انصهار اليهود فى الدول التى يعيشون بها، ومشكلة الهجرة من دول الكتلة الشرقية، ومشكلة نشر اللغة والثقافة العبرية بين يهود العالم، وتغير نظرة بعض دول العالم، وتغيير نظرة بعض الدول للحركة الصهيونية العالمية، والتفرقة العنصرية بين اليهود فى إسرائيل، والحركات المعادية للصهيونية والسامية فى العالم.

---

(١) جون اسنريخر سكرتير الوحدة المسيحية.

(٢) وثيقة تبرئة اليهود نوفمبر ١٩٦٤.

ومن ثم يتضح لنا أن تغلغل الصهيونية العالمية فى العالم، ومحاولتها استغلال العقيدة والدين لخدمة الأهداف الصهيونية بحكم انتشار الجاليات اليهودية فى العالم، وسيطرتها على وسائل المال والإعلام يعطى أجهزة المخابرات الإسرائيلية إمكانيات العمل والحركة والتمويل بدرجة لا تتوافر لأية دولة كبرى، وقد استغلت الدول الكبرى هذه المزايا المتوافرة لدى الصهيونية لتجنيدها فى خدمة أجهزة مخابراتها (قضايا جواسيس الذرة بعد الحرب العالمية الثانية).

ولقد استغلت الصهيونية العالمية الأحداث التى واجهها اليهود فى أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، لكسب عطف الرأى العام العالمى على القضية اليهودية، وساهمت أجهزة الإعلام فى أغلب دول العالم فى تشويه الحقائق وخلق أسطورة مقتل ستة ملايين يهودى، لتأكيد ضرورة إقامة وطن قومى فى فلسطين، يحمى اليهود من الاضطهاد العنصرى، ويكفل لهم مجتمعاً آمنا.

لقد ساعدت عقدة الذنب التى أوجدتها الدعاية الصهيونية كل الدول الاستعمارية على تزويدها ومساندتها، فوضعت السلطات الحاكمة فى ألمانيا الغربية أمام تهديد مستمر من الصهيونية. ومكنها من التدخل فى توجيه سياستها القومية، وقد تبارت الأحزاب الألمانية فى كسب رضاء إسرائيل التى استغلت هذا الموقف فى استنزاف أقصى ما يمكن من مقدرات الشعب الألمانى، ممثلة فى التعويضات والمساعدات غير المحدودة، وتسخير أجهزة الدولة لخدمة الأهداف الإسرائيلية.

لقد كان قانون التقادم الذى تلوح به إسرائيل كسيف مسلط على رقبة كل مسئول فى ألمانيا الغربية، أسكت كل لسان يحاول معارضة السلطات الألمانية فى مسايرتها وتخاذلها أمام جشع إسرائيل، وأقرب مثل لذلك تهديد «اديناور» بتقديم مساعده للمحاكمة بتهمة النازية. وهذا العامل أكبر مثل يوضح كيف استغلت المخابرات الاسرائيلية عقدة الذنب لدى الشعب الألمانى فى تسخيره لخدمة الجاسوسية الإسرائيلية فى الدول العربية، وتخريب الاقتصاد العربى والمجهود الحربى.

ورغم اختلاف السياسة والمصالح الأيديولوجية بين الشرق والغرب فإن هذين المعسكرين اتفقا على تأييد قيام إسرائيل فى قلب الأمة العربية فور إعلان قيامها، وعلى الرغم من نظرة كل من المعسكرين تختلف بالنسبة للمنطقة ـ وبالتالى بالنسبة لاسرائيل ـ فإن وجودها واستمرارها يحقق مصالح الطرفين، وإن اختلفت الأساليب والأهداف الاستراتيجية والتكتيكية لكل منهما.

فإذا اتجهنا نحو المعسكر الغربى، وعلى رأسه الولايات المتحدة، نجد أن مصالحه تتحقق مع وجود إسرائيل. فهو يخلق فى قلب الأمة العربية قومية غريبة تعزل الدول العربية بعضها عن بعض وتستغلها لتمتص طاقاتها المختلفة التى يمكن توجيهها ضد المصالح الاستعمارية الغربية، ولتكون رأس حربة ضد أى تهديد لها.

وقد أدى ظهور القوى التحررية فى المنطقة العربية وانتشارها بسرعة لم يقدرها الغرب إلى ازدياد روابطه مع إسرائيل. إن تفاوت العلاقات الغربية بإسرائيل قوة وضعفا بين فترة وأخرى منذ قيامها وانعكاس ذلك على علاقات الغرب بالدول العربية يرجع إلى تغييرات تكتيكية وليست استراتيجية، فاندفاع فرنسا فى مساندة إسرائيل ماديا ومعنويا فى الفترة من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٥٩ يعد عملا تكتيكيا ردا على مساندة مصر للثورة الجزائرية، وقد تطور هذا الاندفاع حتى بلغ ذروته فى الاشتراك فى العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، إلا أن تسوية المشكلة الجزائرية أدت إلى زوال سبب اندفاع فرنسا فى تأييدها الشديد لإسرائيل، وحاولت الموازنة بين مصالحها فى المنطقة وعلاقاتها بالدول العربية وإسرائيل.

ومثال آخر فإن تأجيل ألمانيا الغربية الاعتراف بإسرائيل منذ سنوات عدة، ومحاولتها التقرب للعرب وبخاصة فى الميدان الاقتصادى، يعتبر أيضاً عملا تكتيكيا توجهه الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها فى الدول العربية إبان سوء علاقاتها معها بعد حوادث لبنان عام ١٩٥٨، وتعد صفقة الأسلحة الألمانية السرية لإسرائيل عملية تكتيكية قامت بها الولايات المتحدة لمساندة إسرائيل عسكريا.

إن سيطرة الصهيونية العالمية على مراكز القوى داخل الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا، وتحكمها فى اقتصادياتها وأجهزة الدعاية والإعلام بها، لم يعطها ساترا جديدا للعمل فحسب، ولكنه أيضاً سهل لها حرية استخدام أجهزة مخابرات هذه الدول لتحقيق أهدافها، كما أنها وضعت أجهزة مخابراتها فى خدمة الدول الغربية.

بالإضافة إلى ذلك فإن اشتراكها فى مخابرات حلف شمال الأطلسى والحلف المركزى، يتيح لها الاستفادة من إمكانات هذه الأجهزة بالنسبة لمعلوماتها عن الدول العربية خاصة، والدول التى تحاول أن تتسلل إليها فى آسيا وأفريقيا.

وإذا اتجهنا نحو المعسكر الشرقى وعلى رأسه الاتحاد السوفييتى نجد أن تطور العلاقات السوفييتية بالنسبة لإسرائيل منذ قيامها يعد عملا تكتيكيا لايمس استراتيجيته بالنسبة للمنطقة. فاعتراف السوفييت بإسرائيل فور قيامها، ومساندتها بالرجال والسلاح فى

الحرب عام ١٩٤٨ دليل على نظرة الاتحاد السوفييتى لإسرائيل، باعتبارها دولة تقدمية قامت وسط منطقة رجعية لتكون نقطة انطلاق للشيوعية الدولية فى المنطقة، وبقيام الحركات التحررية فى المنطقة وكسر مصر احتكار تزويد الغرب المنطقة بالسلاح، تغير التكتيك السوفييت فى المنطقة، إذ وجد الاتحاد السوفييتى مجالاً لمواجهة الغرب فى المنطقة عن طريق مساندة الدول العربية المتحررة وحينما تقاربت المصالح الأمريكية مع المصالح السوفييتية عام ١٩٦٧ تغيرت سياسة الاتحاد السوفييتى وكان أثر ذلك واضحا فى حرب يونيو عام ١٩٦٧.



ويتميز المجتمع الإسرائيلى بالتنافر وعدم الإنسجام بسبب تعدد الجنسيات واختلاف البيئات التى وفد منها اليهود إلى إسرائيل، حيث حملت وفود المهاجرين عاداتها وتقاليدها وطرق معيشتها المتباينة إلى الدولة الجديدة. ويظهر هذا التنافر فى التفرقة العنصرية السائدة فى إسرائيل بين طائفتى اليهود الغربيين والشرقيين حيث تتحكم الطائفة الأولى فى جميع المناصب القيادية فى الدولة، بإعتبار أن أفرادها أعلى ثقافة وخبرة ومستوى معيشة من أفراد الطائفة الثانية، التى يعامل أفرادها كمواطنين من الدرجة الثانية، ويتمثل ذلك فى توجيههم إلى الأعمال اليدوية، وعدم حصولهم على النسب الكافية فى أجهزة الحكم فى الدولة، على الرغم من تساوى عدد أفراد الطائفتين تقريبا فى الدولة. فمثلا يوجد وزيران فقط من اليهود الشرقيين فى الوزارة التى تتكون من ١٦ وزيراً، ويوجد ١٨ عضوا فقط فى الكنيست من اليهود الشرقيين من مجموع ١٢٠ عضوا،... إلخ.

كما ظهر التنافر أيضاً فى الخلافات الدينية السائدة بإسرائيل، حيث ينقسم المجتمع الإسرائيلى إلى جناحين الأول دينى والثانى علمانى، الأمر الذى يؤدى إلى استمرار الاضطرابات فى الدولة، ومن أمثلة ذلك اضطرابات أيام السبت للمحافظة على حرمة هذا اليوم، والاعتداءات على رجال الإرساليات المسيحية، والمطاعم المحللة، وغير ذلك.

وتعد الأقلية العربية فى إسرائيل سلاحا ذا حدين لإسرائيل، فهى تشكل خطورة على أمن الدولة إذ أحسن استخدامها من جانب الدول العربية، ولكن القوانين الاستثنائية التى تحد من نشاط هذه الأقلية، تجعلها لا فى موقف سلبى فقط، وإنما تحاول كسب ثقة السلطات الإسرائيلية، وتستغل المخابرات الإسرائيلية الجنس العربى لهذه الأقلية فى العمل ضد الدول العربية، كما سيتضح لنا حين نتكلم عن أسلوب المخابرات الإسرائيلية.

وتعمل الدولة منذ قيامها على صهر المجتمع الإسرائيلي في بوتقة واحدة، بغية إيجاد مجتمع متجانس له طابعه الخاص وسماته المشتركة، ولذا لجأت إلى عدة وسائل أهمها: استخدام الجيش التجنيد الإجباري كوسيلة من وسائل صهر المجتمع، وتوحيد مناهج التعليم لخلق ثقافة مشتركة، وتهيأة حد أدنى لمستوى المعيشة وإدخال العمال في الهستدروت، وإقامة مستعمرات خاصة بالشباب ليكونوا نواة المجتمع في المستقبل، ونحو ذلك. وعلى الرغم من أنها حققت نجاحا غير يسير في هذا المجال، فإنها لم تتمكن حتى الآن من القضاء على التنافر بين فئات المجتمع، كما تساهم الحركة الصهيونية العالمية في هذا المجال عن طريق نشر اللغة العبرية والثقافة والتقاليد اليهودية القديمة لدى الأقليات اليهودية قبل هجرتها إلى إسرائيل.

ولقد أعلنت إسرائيل فور قيامها بأنها جمهورية إشتراكية ديموقراطية تقوم على أساس نيابي «برلمان - رئيس دولة - وزارة - أحزاب»، وليس لها دستور مكتوب بل تقوم مقامه مجموعة من القوانين الأساسية التي يصدرها الكنيست، وقد أغفل النص تحديد دين رسمي للدولة، ولم ينص على تحديد اليهودية كجنسية في الدولة.

وعموما فإن المجتمع الإسرائيلي قد تكون من جماعات متباينة جاءت من أقطار مختلفة لحساب أحزاب مختلفة أحضرتها على نفقتها الخاصة من الخارج واستمرت في رعايتها في الداخل، وعلى ذلك ينتمي أفراد المجتمع الإسرائيلي إلى أحزاب معينة يرتبطون بها في معيشتهم وعقيدتهم أكثر من ارتباطهم بالدولة نفسها، وهذا يحكم جميع التصرفات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية في إسرائيل.

وتتباين اتجاهات الأحزاب الإسرائيلية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ففيها يميني متطرف «حيروت» ويميني رأسمالي معتدل «الأحرار» واشتراكي يميني معتدل «الماباي» واشتراكي صهيوني يساري «الأحدوت» واشتراكي يساري صهيوني متطرف «المابام» وشيوعي «ماكي»، بالإضافة إلى الأحزاب الدينية التي تتباين هي الأخرى في تطرفها لتطبيق تعاليم الدين اليهودي.

وينعكس هذا التباين العقائدي على تكوين المجتمع الإسرائيلي الذي لا يربطه سوى الحرص على البقاء في إسرائيل، بعد أن قطع معظم أفراد المجتمع الروابط التي كانت تربطهم بالدول التي كانوا يقيمون بها قبل هجرتهم إلى إسرائيل. وقد أدى التضارب العقائدي بين الأحزاب الإسرائيلية إلى تضارب في الجهاز السياسي للدولة تبدو مظاهره في الآتي:

١ - فى داخل الوزارة الإسرائيلية التى تقوم على الائتلاف بين مجموعة من الأحزاب، يعمل وزراء كل حزب فيها طبقا لمصلحة أحزابهم أولا لدرجة الامتناع عن مساندة الحكومة فى سياستها العامة أمام الكنيست إذا كانت هذه السياسة لاتتفق مع مبادئ الحزب(١).

٢ - فى داخل الهستدروت حيث يعمل ممثلو كل حزب فى الهستدروت لصالح الحزب أكثر من عملهم لصالح الدولة، ويتمثل ذلك فى الاضطرابات المتعددة، هذا بالإضافة إلى التضارب بين الهستدروت والحكومة، فهى كمنظمة عمالية أساس قيامها الدفاع عن مصالح العمال قد تطورت إلى منظمة اقتصادية تتولى أعمال الدولة، وتتحكم فيها فى الداخل والخارج، ويساعد فى سيطرتها على الحكومة تشكيلها من أحزاب متباينة. وتعد انتخابات الهستدروت أهم من انتخابات الكنيست، وتتحكم نسبة الأحزاب فى الهستدروت فى تشكيل الكنيست والوزارة.

٣ - فى الكنيست حيث تنعكس المبادئ الحزبية المتضاربة على المناقشات سواء فى المسائل الداخلية أو الخارجية، إذ يسعى كل حزب فى الحصول على كسب شخصى يزيد من شعبيته، بغض النظر عن تأثير ذلك على استقرار الحكم، والمثل الواضح على ذلك كثرة طرح الثقة بالوزارة إزاء أية مشكلة حزبية مهما صغرت.

ويتكون جيش الدفاع الإسرائيلى وقوات الأمن أساسا من عناصر تنتمى إلى أحزاب مختلفة ومنظمات شبه عسكرية كانت تابعة للأحزاب قبل قيام الدولة أيام الانتداب، واستمرت فى تبعيتها للأحزاب بعد قيام الدولة، على الرغم من محاولات إدماجها فى تنظيم عسكرى واحد، والقضاء على النزعة الحزبية بين صفوف قوات الأمن. وقد انعكس هذا على تكوين قوات الدفاع الإسرائيلية وتعيينات كبار الضباط وترقيتهم وتوليهم المناصب الرئيسية فى الجيش طبقا لقوة هذه الأحزاب(٢). ويسيطر الولاء الحزبى على تصرفات ضباط الجيش ومواقفهم إلا فيما يتعلق بكيان إسرائيل، وقد ظهر فى قضية لافون والتى سنتحدث عنها فيما يلى بالتفصيل، أن التناقض الحزبى كان له أثر كبير فى كشف القضية، وإبعاد لافون من منصبه كوزير للدفاع ولذا كان يلجأ بن جوريون إلى التهديد باستخدام نفوذ الماباى فى الجيش للعودة للحكم فى أوقات الأزمات.

ولنعد الآن إلى الحديث عن فضيحة لافون أو ما يطلق عليها «الصفقة المخزية»، التى

---

(١) موقف الأحدوت من العلاقات الألمانية الإسرائيلية، موقف الأحزاب الدينية من القضايا الدينية فى الدولة.

(٢) كان وزير الدفاع ورئيس الأركان من حزب الماباى منذ قيام الدولة باعتباره حزب الأغلبية.

أسفرت عن استقالة جوريون، بل إنها حتى اليوم تسبب إزعاجا في حياة إسرائيل السياسية حتى اليوم.

وترجع فضيحة لافون المعروفة باسم الصفقة المخزية إلى عام ١٩٥٤ عندما شرع رجال ش. ب «خدمة الأمن» في القيام ببعض الأعمال التخريبية ضد عدد من المؤسسات الأمريكية في مصر منها مركز الاستعلامات الأمريكي، وكذلك حادث سينما ريو بالإسكندرية، وكان الهدف من وراء ذلك إساءة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة. وقد نسبت هذه القضية إلى بنحاس لافون الذى كان يتولى منصب وزير الدفاع في الوزارة الإسرائيلية آنذاك، وقد فشلت العملية وتم القبض على عدد من الذين عهد إليهم بتنفيذها، وحوكموا في القاهرة ونفذت الأحكام التي صدرت ضدهم.

وأثارت هذه القضية أزمة وزارية وحزبية كبيرة عامي ١٩٦٠، ١٩٦١ إذ اعترف أحد المتهمين في إحدى القضايا عام ١٩٦٠ ـ أطلق عليه فيما بعد اسم الرجل الثالث واسمه بول فرانك أو مردخاي كادار ـ بأنه قام بتزوير إمضاء لافون قبل القيام بعملية ١٩٥٤ الأمر الذى يوضح أن رجال ش. ب[1] زوروا توقيع لافون لاصطباغ الصفة الشرعية على عمليتهم وذلك بعد إكتشافها.

وقد اتضح أيضاً أن بعض شباب الماباى الذين كانوا يهدفون إلى التخلص من لافون وتنحيته من وزارة الدفاع في حالة فشل العملية، كانوا وراء عملية التزوير ونجحوا في إجبار لافون على الاستقالة من منصبه في فبراير ١٩٥٥، ثم استقالت الوزارة الإسرائيلية التي كان يرأسها موشى شاريت، وعاد بن جوريون رئيسا للوزارة ووزيراً للدفاع.

وبانكشاف عملية التزوير ثارت ضجة بين الرأى العام الإسرائيلي استغلتها الأحزاب المعارضة ضد دافيد بن جوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع آنذاك، الامر الذى دفعه إلى إصدار قرار بتأليف لجنة تحقيق برئاسة قاضي القضاة في سبتمبر سنة ١٩٦٠ للتحقيق في أسباب استقالة لافون، وبجانب ذلك اجتمعت لجنة الشئون الخارجية والأمن التابعة للكنيست في أكتوبر ١٩٦٠ لمناقشة بنحاس لافون، كما شكلت لجنة من أعضاء الوزارة ـ اللجنة السباعية ـ للتحقيق الذى كانت نتيجته رفع تقرير لمجلس الوزراء في ٢٥ من نوفمبر عام ١٩٦٠ برأت فيه لافون وأسندت تهمة التزوير إلى أحد قواد الجيش الإسرائيلي.

وكان بنحاس لافون يشغل منصب سكرتير عام الهستدروت ابتداء من عام ١٩٥٩،

(١) ش. ب اختصارا لكلمتى شيردتى بيتاخون ومعناهما مكاتب الأمن والمقصود بها المخابرات الداخلية.

ولما بدأ التحقيق معه قدم وثائق تدين بعض أتباع بن جوريون «ليفى أشكول، شمعون بيرس، عاموس بن جوريون»، الأمر الذى أجبر بن جوريون على التراجع أمام لافون إلى أن تتاح له فرصة أكثر مناسبة للقضاء عليه، وقد تم له ذلك بقرار سكرتارية الماباى فى ٣ من فبراير ١٩٦١، ثم موافقة اللجنة المركزية للحزب على ذلك القرار، الذى كان يقضى بإبعاد لافون عن الهستدروت، وعدم تمثيله لحزب الماباى فى هذه المنظمة العمالية.

وعلى الرغم من جهود بن جوريون برأ الكنيست الإسرائيلى لافون فى ٢٤ من يوليو عام ١٩٦١ من مسئولية الصفقة المخزية، كما برأته أيضاً اللجنة العسكرية القضائية. وكان من نتيجة ذلك أن اتبع بن جوريون المناورات، التى أدت إلى حل الكنيست، وإجراء انتخابات جديدة أسفر عنها الكنيست الخامس فى ١٥ من أغسطس عام ١٩٦١.

وعلى ذلك النحو تمكن بن جوريون من القضاء على مركز بنحاس لافون السياسى واضطهد أتباعه فى الحزب، وأصبح لافون مجرد عضو عادى فى حزب الماباى، ولكن بن جوريون لم يكتف بذلك، بل أخذ يعد العدة لتجميع معلومات تدين بنحاس لافون فى هذه القضية وذلك فى أثناء توليه رئاسة الوزراء، فقد عهد إلى أحد الصحفيين ويدعى حاجى أشد (صحيفة دافار) بتجميع المعلومات، التى تتماشى مع هدفه، وسمح له بالاطلاع على وثائق وزارة الدفاع الإسرائيلية.

عقب استقالة بن جوريون من الوزارة الإسرائيلية فى ١٦ من يونيو ١٩٦٣، راح ينتهز الفرص ويهدد بإثارة قضية لافون من جديد، إذ نشرت الصحف الإسرائيلية عقب استقالته أنباء تشير إلى اعتزامه استئناف النظر فى هذه القضية فى الكنيست، كما أوضح هو نفسه فى محادثات له مع بعض زعماء الماباى حول انضمامه لمكتب قيادة حزب الماباى فى أغسطس ١٩٦٣، بأن انضمامه للمكتب لن يمنعه من إثارة هذه القضية.

دفع ذلك حزبى الأحرار وحيروت من المعارضة إلى التقدم باقتراحين فى الكنيست فى ١٧ من يوليو عام ١٩٦٣، لمناقشة موضوع كشف وثائق سرية خاصة بوزارة الدفاع متعلقة بقضية لافون لأحاجى أشد، وقد دافع ليفى أشكول عن الوزارة موضحا أن «حاجى أشد» عمل لعدة أشهر بعقد خاص ألزمه السرية وبتكليف من وزير الدفاع بن جوريون آنذاك، وأن من حق وزير الدفاع كأى وزير يقوم بعمل ما فى نطاق وزارته أن يفعل ذلك، مما أدى إلى شطب اقتراحى المعارضة من جدول أعمال الكنيست بأغلبية الأصوات.

وعقب ذلك دفع بن جوريون أحد أعوانه إلى إثارة الموضوع من جديد، إذ تطرق موشى دايان للقضية فى جلسة له مع بعض شخصيات حزب الماباى بمنزل جولدا مائير

وزيرة الخارجية حينئذ، فقال إن لافون وقع على الأمر الصادر بتنفيذ العملية المشار إليها (عملية ١٩٥٤) بعد تنفيذها بأربعة أسابيع، وأن يوسف الموجي - سكرتير الماباى فى ذلك الوقت - كان على علم بالعملية، وقد تسربت أقوال دايان إلى الصحف فنشرتها، مما دفع أحزاب المعارضة (حيروت - الأحرار - والشيوعى) إلى التقدم بمشروعات قرارات لسحب الثقة من الحكومة ورفضت جميعها بالأغلبية فى ٢٤ من فبراير عام ١٩٦٤ بعد أن تولى ليفى أشكول الرد على تلك الاقتراحات، وضغط على موشى ديان لإبداء أسفه على ما أدلى به.

واجتمعت جماعة من «هايسود» - جماعة لافون فى حزب الماباى - فى ٢ من مايو عام ١٩٦٤ لبحث وضعها فى نطاق حزب الماباى، وقد حاول ليفى أشكول أن يجمد نشاط هذه الجماعة إزاء الانفصال عن الحزب، فبعث إلى الجماعة خطابا يطالب فيه أعضاءها بالعودة إلى العمل فى نطاق الحزب كأعضاء ذوى حقوق واسعة النطاق كغيرهم من الأعضاء، واعتبار قرار اللجنة المركزية للحزب فى فبراير عام ١٩٦١ الخاص بعدم تمثيل لافون للحزب فى الهستدروت غير ذى موضوع فى ذلك الوقت. وقد أظهر بن جوريون معارضته لموقف أشكول فى خطاب بعث به إلى سكرتارية حزب الماباى، بيَّن فيه أن معالجة مسألة لافون ومؤيديه - جماعة من هايسود - من اختصاص هيئات الحزب، وليس من إختصاص أى فرد لم تفوض له هيئات الحزب أن يتخذ موقفا معينا إزاءها، إلا أن سكرتارية الماباى أعلنت تأييدها لأشكول وتقديرها لموقفه، وقد نجح أشكول فى هدفه، إذ لم تعلن جماعة هايسود إنفصالها عن حزب الماباى فى ذلك الاجتماع.

وقد قابل دافيد بن جوريون فى ٢٢ من أكتوبر ١٩٦٤ وزير العدل الإسرائيلى بحضور المستشار القانونى للحكومة الإسرائيلية، وقدم له أوراقا ووثائق تتعلق بقضية لافون (كتاب حاجى أشد) وأرفق بها مذكرة يطلب فيها تشكيل لجنة تحقيق قضائية لإعادة النظر فى أبحاث اللجنة السباعية، وقام وزير العدل بتشكيل لجنة من قضاة المحكمة العليا لبحث هذه الأوراق والوثائق، كما كلف المستشار القضائى للحكومة بتقديم تقرير عن القضية عقب دراسة الوثائق المقدمة.

وعلى الرغم من عدم موافقة ليفى أشكول من حيث المبدأ على تجديد النظر فى القضية، فإنه لم يجزم برفض طلب بن جوريون فور التقدم به، الأمر الذى اعتبرته جماعة لافون موقفا سلبيا من أشكول يتعارض مع ما سبق أن أعلنه وأبداه لهم، مما دفعهم إلى

إعلان انفصالهم عن حزب الماباى فى ٧ نوفمبر عام ١٩٦٤، وذلك رغبة منهم فى حرية العمل السياسى ضد بن جوريون، الأمر الذى لايتأتى إلا فى حالة انفصالهم عن الحزب.

ونتج عن موقف بن جوريون وقيام وزير العدل والمستشار القضائى ببحث المواد المقدمة منه آنذاك، خلافات سياسية داخلية جرت على النحو التالى:

ـ خلافات بين ليفى أشكول رئيس الوزراء وإيجال آلون وزير العمل «حزب الأحدوت» نتيجة تعرض الأخير للمستشار القضائى.

ـ وقع انقسام فى الائتلاف الوزارى، حيث امتنع حزب الأحدوت عن التصويت فى الكنيست فى ٢ من ديسمبر عام ١٩٦٤ بجانب الوزارة، وذلك عند تقديم المعارضة ،شروعات تتعلق بتداول بن جوريون وثائق سرية، واطلاع أفراد غير مختصين على ،حتوياتها.

ـ ظهور خلافات فى الرأى بين وزراء المابای حيث أيد وزير العدل «دوف يوسف» جانبا من طلبات بن جوريون، وتمادى وزير التنمية والتعمير يوسف الموجى فى تأييد طلب ن جوريون، وأظهر ليفى أشكول معارضته لمبدأ إثارة القضية من جديد.

ـ تكتل المعارضة فى الكنيست ضد الحكومة، وتقديم مشروعات سحب الثقة من لحكومة وتقرير مناقشتها فى ١٥ من ديسمبر عام ١٩٦٤، إلا أن الوزارة استقالت قبل لذا التاريخ بيوم واحد.

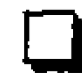
ـ مناقشة اللجنة المركزية لحزب المابای طلب بن جوريون، الأمر الذى لجأ أشكول فى عالجته للمناورة، حيث اعتبر البت فى هذا الموضوع من اختصاص وزراء المابای فى لحكومة، وقام بتقديم استقالة الوزارة لرئيس الدولة فى ١٤ من ديسمبر ١٩٦٤، مما أجبر لمجنة المركزية على اتخاذ قرار بالأغلبية، يقضى بترك أمر هذا الموضوع لوزراء الحزب ى الحكومة للبت فيه، كما اتخذ قرار آخر بترشيح أشكول لرئاسة الوزارة الجديدة.

ـ جمدت طلبات بن جوريون نتيجة للأزمة الوزارية، إلا أنه أعلن عزمه على مواصلة نفاحه لإظهار الحقائق أمام الرأى العام الإسرائيلى وأخذ مع أعوانه ـ دوف يوسف، ِسف الموجى، شمعون بيرس ـ يعملون فى سبيل تكتيل الرأى العام بجانبهم، داخل ،ابای، وقام بعرض كتاب حاجى أشد على وزارة الدفاع الإسرائيلية بهدف الحصول لى تصريح بنشره فشطب الرقيب فقرات منه تتعارض مع أمن الدولة، وفى ٧ من فبراير ام ١٩٦٥ طلب بن جوريون من الرقابة العسكرية تحديد موقفها نهائيا من هذا الكتاب، ٪ أن وزارة الدفاع أخطرت الصحفى حاجى أشد أن الكتاب ملك للدولة، ولا يمكن

نشره دون موافقة الحكومة تبعا لقانون النشر الصادر سنة ١٩١١، وقوانين النشر المعدلة له الصادرة سنة ١٩٤٧، وأن موافقة الرقيب على أجزاء معينة من الكتاب لا يعد موافقة على النشر، وقد اعتبر بن جوريون هذا الإخطار نوعا من أنواع التهديد الموجهة إليه، مما دفعه إلى توجيه خطاب إلى نائب وزير الدفاع الإسرئيلى فى ٧ من فبراير عام ١٩٦٥، يخطره فيه بأن يبلغ وزير الدفاع بأن أى توجيه خاص بهذا الكتاب يجب أن يوجه إليه شخصيا وليس إلى حاجى أشد، وأنه سينشر المواد التى أقرتها الرقابة.

وقد بدأت صحيفة هاآرتس فى ٦ من فبراير ١٩٦٥ بنشر أولى حلقات المواد المتعلقة بالقضية الصادرة فى كتاب حاجى أشد، واستمرت حتى يوم ٢٦ من فبراير عام ١٩٦٥ فنشرت عشر حلقات، وقد حدد بن جوريون هذا التاريخ للنشر للضغط على مؤتمر حزب الماباى الذى بدأ اجتماعه يوم ١٦ من فبراير عام ١٩٦٥ واستمر حتى ٢٠ منه، وبالرغم من ذلك لم يؤيد المؤتمر موقفه من القضية حيث وافق بأغلبية ٦٠٪ على تفويض الحكومة فى البت فى هذا الموضوع، وذلك يتماشى مع وجهة نظر أشكول، ومع ما سبق أن اتخذته اللجنة المركزية للحزب فى هذا الخصوص.

وعلى أثر ذلك قامت الأحزاب «حيروت، الأحرار» بتقديم اقتراحات لجدول أعمال الكنيست، تطالب بمناقشة أمر نشر فقرات من كتاب حاجى أشد فى الصحف، وقد نظر الكنيست فى هذه الاقتراحات فى جلسة يوم ٢٤ من فبراير عام ١٩٦٥، وتولى وزير العدل الرد على المقترحات، مبديا أسف الحكومة واستنكارها للنشر ومطمئنا المعارضة بإشارته إلى أن المعلومات التى نشرت قد مرت على الرقابة، وطالبا من الكنيست شطب المقترحات المقدمة، وقد وافقت الأغلبية فى الكنيست على طلب وزير العدل.



من الدراسات السابقة نجد أن طبيعة نظام الحكم والمجتمع الإسرائيلى تنعكس على تنظيم أجهزة المخابرات فى الدولة، وهذا يبدو واضحا فى تشابك بعض الأجهزة وتضاربها أحيانا.

ويتبع مجتمع المخابرات القومى فى إسرائيل مكتب رئيس الوزراء مباشرة، ويتكون من عدة أجهزة، فهناك مجلس أمن الدولة وهو الذى يتولى التوجيه وتخطيط سياسة الأمن الداخلى والخارجى للدولة، ويتكون من مستشارين لرئيس الوزراء ورؤساء أجهزة خدمات الأمن والمخابرات السياسية ورئيس الأركان. وهناك المخابرات السياسية أو «الموساد» التى تتبع رئيس الوزراء، ومهمتها جمع المعلومات عن الدول العربية والإشراف

على شبكات التجسس بها، وتشرف على إدارة الحرب النفسية الخاصة بالدول العربية ونطاق عملها كله خارج اسرائيل.

وبالإضافة لذلك هناك هيئة خدمات الأمن «شاباك»[1]، وهى المشرفة على هيئات الأمن والمخابرات التى تعمل داخل إسرائيل، وتتبع رئاسة الوزراء مباشرة وتنحصر مهامها الرئيسية فى ثلاثة مجالات هى «مكافحة الجاسوسية، وتنظيم شئون العرب المقيمين فى إسرائيل، ومقاومة أعمال الفدائيين العرب».

أما المخابرات العسكرية «آمان» فتتبع رئاسة الأركان وتختص بأمن القوات المسلحة، وجمع المعلومات العسكرية عن الدول العربية، وتتبعها إدارة الملحقين العسكريين وضباط مخابرات الميدان الذين يعملون على الحدود فى مواجهة الدول العربية.

وتتبع الشرطة الإسرائيلية إداريا وزارة الداخلية ومهمتها حراسة الموانئ والحدود والمطارات وحماية الأمن العام ، وله مكتب خاص لمكافحة التجسس يتعاون مع الأجهزة المشابهة.

ومن الأجهزة التى تتبع مجلس أمن الدولة أيضاً إدارة الأبحاث الذرية، وعليها مسئولية حماية المفاعلات الذرية فى إسرائيل وتحليل المعلومات العلمية عن الدول الأخرى، وكذا خدمات الأمن، وهو الجهاز الرئيسى لأمن إسرائيل فى الداخل والخارج. ففى الداخل يتولى أعمال الأمن فى النواحى الاقتصادية والسياسية وأعمال الرقابة (البريد ـ اللاسلكى ـ التليفونات) علاوة على مكافحة الجاسوسية. وله عملاء فى معظم المنظمات والأحزاب السياسية داخل إسرائيل، وهو يتبع رئيس الوزارة مباشرة ويعمل لخدمة حزب الأغلبية أكثر مما يعمل لباقى الأحزاب، ومن أجل هذا تعرض مرات عديدة لهجوم شديد من الوزراء والأحزاب المختلفة.

ومهمته فى الخارج كشف أية مؤامرات ضد إسرائيل، وتتبع نشاط المخابرات العربية أو أى عناصر تتصل بها، وله عملاء فى معظم دول العالم الصديقة والمعادية لإسرائيل.

وإلى جانب هذه الهيئات التى تتبع مجلس أمن الدولة ومكتب رئيس الوزراء يوجد جهاز آخر يعمل فى خط واحد مع حكومة إسرائيل، وهو جهاز الوكالة اليهودية، ويشرف على توجيه المكتب السياسى للوكالة اليهودية التى تشترك فيه حكومة إسرائيل مع ممثلين للحركة الصهيونية العالمية ويشرف المكتب السياسى أساسا على توجيه الجاليات اليهودية فى العالم وتسخيرها لخدمة أهداف الحركة الصيهونية وحكومة إسرائيل.

وينقسم جهاز مخابرات الوكالة اليهودية إلى قسمين رئيسيين:

---

(١) شاباك ـ اصطلاح يجمع فى الواقع بين ثلاث كلمات عبرية هى: Sherut, Bitachon, Klali.

١ - هيئة تخليد ضحايا النازى «يادوشم» اليد والقلب: وقد أنشئت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لحصر ضحايا النازى والانتقام من أعضائه الذين شاركوا فى عمليات الإبادة والتعذيب، ولها مركز فى حيفا يمسى مركز الوثائق التاريخية، ويتولى تجميع البيانات عن ضحايا النازى من اليهود، وللهيئة جناح مختص بعمليات المطاردة وجمع المعلومات وله مندوبون فى مختلف أنحاد العالم(١).

٢ - هيئة الخدمة السرية: وهى التى تتولى بالتنسيق مع حكومة إسرائيل والجاليات اليهودية المنتشرة فى العالم تحقيق الأهداف الصهيونية، وتضم معهدا للرواد، وتشرف على معسكرات الشباب اليهود فى أنحاء العالم وعملية تهجيرهم إلى إسرائيل. كما تشرف على نوادى المكابى اليهودية المنتشرة فى جميع أنحاء العالم وتختار الصالحين للتجنيد أو للعمليات الخاصة من أعضائها، وبالإضافة إلى ذلك فلها جهاز خاص للعمليات الخاصة التى تخدم أهداف الصهيونية.

ولقد نجحت الحركة الصهيونية العالمية فى أن تغرس فى نفوس اليهود منذ بداية الاستيطان اليهودى لفلسطين عقيدة سارت عليها المخابرات، وترتكز على عدة نقاط أهمها: أن إسرائيل فى حالة حرب دائمة مع الدول العربية حتى تحقق أهدافها، كما أنها نقطة ارتكاز ليهود العالم، وقيام الدولة هو تحقيق للنبوءة التى وعد بها الرب بنى إسرائيل، هذا إلى أن بقاء الدولة هو مسئولية كل يهودى فى فلسطين أو فى خارجها، وأن ولاءه الأول مهما تكن جنسيته يجب أن يكون للوطن الأم إسرائيل، كما أن تحقيق استقرار الدولة وازدهارها هو الخطوة الأولى لعودة ملكوت إسرائيل طبقا للوعد الإلهى.

وقد ساعدت الظروف التى مرت بها الجاليات اليهودية فى مختلف أنحاء العالم، وما تعرضت له فى بعض المناطق من اضطهاد عنصرى فى تلقين هذه العقيدة للأطفال اليهود منذ نعومة أظفارهم، وساهمت الحركة الصهيونية فى ربط العقيدة الدينية بالعقيدة السياسية ونصبت من نفسها حامية لهذه العقيدة ودافعة لها عن طريق الضغط على يهود العالم وإرهابهم. وتستخدم الحركة الصهيونية أساليب مختلفة لإبقاء جذوة هذه العقيدة مشتعلة، فتحرص على أن تذكر يهود العالم والرأى العام العالمى دائما وبطرق مختلفة، بأحقية اليهود فى العودة إلى وطنهم الأصلى فلسطين «أرض إسرائيل».

ومن الأساليب التى تستخدمها المخابرات الإسرئيلية لتحقيق هذه الأهداف: التهديد

(١) عملية اختطاف ايخمان فى الأرجنتين.

والتخويف والتخريب والقتل والحرب النفسية بأنواعها، والتفريق بين الدول العربية والمباعدة بينها وبين الغرب كما سيظهر بالتفصيل فيما بعد.



ونتيجة لظروف إسرائيل الاستراتيجية والاجتماعية، وبعد دراسة العوامل السابقة التى تؤثر على عمل أجهزة المخابرات وتنظيمها فى إسرائيل، ومن خبرتنا فى معاركنا المستمرة معها فى ميدان المخابرات، يمكن أن نستخلص السمات التى تتصف بها أساليب إسرائيل فى التجسس وأهمها: العنف والتهديد، واستخدام إسرائيل اليهود ذوى الجنسيات الأخرى فى أعمال المخابرات، واستخدام الدين فى تحقيق مآربهم، واستغلال نقاط الضعف فى العملاء، واستخدام عقدة الذنب بالنسبة لبعض الألمان، واستغلال بعض العرب المقيمين داخل إسرائيل. وتستخدم إسرائيل المخابرات لتحقيق أهداف عدة أهمها: سرعة التخلص من أعدائها الذين لهم تأثير مباشر على أمنها وكيانها مثل الفدائيين العرب الذين يعملون ضد المنشآت الإسرائيلية، والتأثير على الروح المعنوية للعاملين ضدها، وبالتالى العمل على الحد من كفاءتهم ونشاطهم، وإيهام الرأى العام العربى بصفة خاصة والعالمى بصفة عامة بقوة المخابرات الإسرائيلية، وإثارة المشاكل والصعاب ضد مخابرات مصر فى اختيار عملائها للعمل ضد إسرائيل، بخلقها جوا من الإرهاب ووضع الصعاب أمام مصر فى تعاقدها مع الخبراء الأجانب.

وهناك أمثلة كثيرة لذلك يمكن أن نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر. ففى عام ١٩٥٥ أرسل طرد مجهز بمتفجرات طرقية إلى كل من الشهيد مصطفى حافظ قائد مخابرات غزة والشهيد صلاح مصطفى الملحق العسكرى بالأردن وانفجر الطردان، وكان نتيجة ذلك استشهادهما. كما أرسلت إسرائيل عام ١٩٦٣ بعض المتفجرات فى بعض الطرود الواردة إلى أحد مصانعنا الحربية، وعاونهم فى هذا العمل البغيض عملاؤهم الذين كانوا يعملون فى مصانع ألمانيا الغربية التى كانت تورد لنا بعض المعدات اللازمة للمصانع. وقامت إسرائيل بإرسال بعض الخطابات تحوى متفجرات إلى بعض الخبراء الأجانب الذين كانوا يعملون فى المجال الحربى، كالخطاب الذى أرسل عام ١٩٦٣ إلى الخبير الألمانى بيلز والذى انفجر فى سكرتيرته ، وقيام العميل الإسرائيلى لوتز الذى قبض عليه، وحكم عليه بالسجن، بإرسال بعض الخطابات المتفجرة والتى انفجر أحدها فى مكتب بريد المعادى عام ١٩٦٤.

ولم تكف إسرائيل عن إرسال بعض خطابات التهديد إلى الأجانب الذين كانوا يساعدون مصر فى المجهود الحربى، بل وصلت أعمال العنف إلى حد أن قام عملاء

إسرائيل بخطف بعض العلماء الألمان الذين يعملون مع مصر ومن هؤلاء الخبير الألمانى كروج الذين اختطفوه فى مدينة ميونخ فى عام ١٩٦٣.



إن إقامة اليهود فى معظم دول العالم وتمتعهم بجنسياتهم وممارستهم لأعمالهم، سواء. كانت تجارية أو حكومية يحقق للمخابرات الإسرائيلية ضمانات عديدة، فهى فضلا عن كسبها ولاء هؤلاء الأفراد، تجد فيهم ساترا مناسبا وإمكانات واسعة للعمل. كما أمكن استغلال المؤسسات التجارية المملوكة لليهود كمراكز متقدمة لنشاط المخابرات الإسرائيلية، وأعطى ذلك فرصة طيبة لتجنيد الصالح منهم فى المراكز الحساسة بهذه الدول لخدمة أغراضها. وبالإضافة إلى ذلك استغلت وسائل الإعلام المملوكة لليهود فى أنحاء العالم للدعاية ضد القومية العربية، ولمحاربة الدول المتحررة التى تقف ضد الاستعمار، وقد ساعدت هذه الظروف المخابرات الإسرائيلية على تكوين شبكات لها فى معظم دول العالم للقيام بالآتى:

١ - اختيار العملاء الجدد وتجنيدهم.

٢ - جمع المعلومات عن علاقة هذه الدول بالدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة.

٣ - استغلال نفوذ هذه الشبكات فى التأثير على هذه الدول ضد الدول العربية ولصالح إسرائيل.

٤ - استغلال هذه الشبكات فى تتبع نشاط البعثات العربية الموفدة إلى الخارج.

٥ - السيطرة الكاملة على عملائهم المجندين وذلك بقيام بعض أفراد هذه الشبكات بأعمال المقابلات السرية والمراقبات فى أى وقت وفى أى مكان.

وقد استخدمت مخابرات إسرائيل الجاليات اليهودية بمصر لمساعدتها بطريقة غير مباشرة فى العمل على الإضرار باقتصاديات البلاد، حيث تقوم بعض العناصر منهم بعمليات التهريب، ومثال لذلك الدكتور البير ليشع اليهودى الذى كان يقيم فى مصر، وقد جند بواسطة شبكة يتزعمها بعض اليهود بالخارج ليكون عميلا رئيسيا لهذه الشبكة فى أعمال التخريب داخل البلاد، وقد تم القبض على هذه الشبكة عام ١٩٦٤.

ونظرا لما كان لموقف الجالية اليهودية بالبلاد ونظرة أجهزة الأمن لهم بالشك والريبة، فإن المخابرات الإسرائيلية تحاول أن تبتعد عن تجنيد عملاء نشطين منهم فى مجال

التجسس أو التخريب، إلا أننا لا نستبعد أن بعض العناصر منهم مجندة فعلا ومدربة للقيام بأعمال التجسس والتخريب فى حالات الطوارئ.



ولقد استغلت المخابرات الإسرائيلية الدين فى تحقيق مآرب إسرائيل فكونت الجمعيات الدينية مثل شهود يهوه والماسونية، وهى تهدف إلى تمييع العقيدة الدينية التى يؤمن بها الأفراد غير اليهود، ونزع الحقد والكراهية لليهود من أصحاب الأديان الأخرى، والدعوة إلى أن المسيحية واليهودية دين واحد، والفكرة العامة التى يصدر عنها اليهود فى هذا العصر هى أن موسى وعيسى أخوان. وإذا كان اليهود قد أخطأوا فى الماضى فقد آن الأوان للرجوع إلى الحق ودعوة المسيحيين إلى العودة لليهودية، ولقد وصل نفوذهم إلى درجة أن تمكنوا من التأثير على الفاتيكان لإصدار وثيقة تبرئة اليهود من دم المسيح.



وتعتمد المخابرات الإسرائيلية فى تجنيد عملائها إلى حد بعيد على نقاط الضعف التى يتصف بها أولئك العملاء، وفيما يلى سنرى أبرز نقاط الضعف فى عملاء إسرائيل، وقد أمكن استخلاص هذه النقاط من قضايا التجسس الإسرائيلية فى السنوات الإحدى عشرة التى توليت فيها رئاسة المخابرات العامة المصرية:

١ - الدافع المادى بغرض تحقيق رغبة أو أمنية يصبح الفرد أسيرا لها، ومثال ذلك العميل فؤاد محرم الذى نجحت إسرائيل فى تجنيده عام ١٩٥٨ تحت إلحاح المال الذى كان يحتاج إليه للسفر إلى سويسرا لمقابلة خطيبته، والظهور أمامها بالمظهر اللائق لإسعادها. وكذا العميل سامى نافع الذى كان يميل ميلا شديدا نحو النساء والخمر، وكذا العميل مويس جود الهولندى الجنسية الذى لم يكن له عمل يدر عليه تكاليف إعاشته ودفع نفقة لزوجته، والعميل ريموند بترو الإيطالى الجنسية باستغلال ضعف مرتبه كموظف بفندق لونشان بالزمالك وعدم كفايته لسد احتياجاته العائلية.

٢ - الأفراد الموتورون الذين لحق بهم ضرر نتيجة قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، وقد إستطاعت إسرائيل أن تجند إبراهيم رشيد عام ١٩٥٨ نتيجة حقده على العهد القائم حيث كان يشغل قبل الثورة بعض المناصب فى الشركات الكبرى، كما كان عضوا فى مجلس النواب ومديرا لمكتب إسماعيل صدقى وزوجا لابنته.

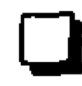
٣ - نقص الدافع الوطنى، ومثال ذلك رشاد رزق الذى كان مديرا لشركة فورد بالإسكندرية ومتزوجا من سيدة يهودية وكثير الاختلاط بالأجانب دون المصريين.

٤ - عدم الاكتفاء بالدخل المشروع واتباع أقصر الطرق وأسهلها للثراء مع الاستهتار بجميع القيم. ويعتبر تجنيد مرتضى التهامى الرقيب المتطوع بالقوات الجوية عام ١٩٥٧، وكذا محمد حسن باشكاتب إحدى وحدات سلاح المدفعية عام ١٩٦٠، والذى جند بمعرفة جان ليون توماس مثالين لذلك.

٥ - الحقد المتولد لدى بعض الأشخاص نتيجة شعورهم بالاضطهاد، ومثال ذلك الطالب سمير خليل جرجس الذى ترك البلاد وسافر إلى ألمانيا نتيجة اضطهاد عائلته له وعدم وجود مورد رزق له، فجندته إسرائيل لاستخدامه كعميل مزدوج لاغتيال أحد ضباط المخابرات المصرية باستدراجه لبيروت عن طريقه ثم تسليمه طردا يحتوى على متفجرات بحجة أن به مستندات عسكرية تسلمها من أحد عملاء إسرائيل.

٦ - عدم الولاء بالنسبة للمتمصرين، ومثال ذلك جان ليون توماس وهو من الأرمن المقيمين بمصر، واستغلال المخابرات الإسرائيلية عدم ولائه للوطن فجندته عام ١٩٥٧.

٧ - الضعف الخلقى والشذوذ، إذ استطاعت إسرائيل أن تجند اسبيريدون قسطنطين اليونانى الجنسية، ونجحت فى ذلك لإصابته بالشذوذ الجنسى، وكان من أهم واجباته تجنيد آخرين من اليونانيين الذين يعملون فى الإسكندرية ببعض المرافق التى لها اتصال بالقوات البحرية بصفة خاصة والقوات المسلحة بصفة عامة، فقام بعمل شبكة تضم أربعة عشر يونانيا لهم صفاته نفسها، وكان من بينهم شخص على علاقة مريبة بشخص آخر يعمل جنديا بسلاح المدفعية فاستغله فى الحصول على معلومات عسكرية بطريقة غير مباشرة.



وتعمل المخابرات الإسرائيلية جاهدة فى تنمية عقدة الذنب بالنسبة لبعض الألمان ونشرها لدى الشباب الألمانى، فنجحت تحت تأثير عقدة الذنب هذه فى تجنيد الطالب الألمانى فروفالدو واستغلاله كحامل رسائل بين المخابرات الإسرائيلية والعميل المزدوج إسماعيل صبرى.

كما استخدمت المخابرات الاسرائيلية بعض العرب المقيمين داخل إسرائيل للقيام بأعمال التجسس والاستطلاع على طول خطوط الهدنة والمواقع العسكرية، فضلا عن القيام ببعض أعمال التخريب خلف الخطوط الأمامية وقت العمليات، وكذا العمل فى تجارة المخدرات وتوصيلها لبعض المهربين العرب والمصريين كوسيلة تخريب مادى ومعنوى ضد الشعوب العربية، أو كمصدر تمويل للمخابرات الإسرائيلية لاستخدامه فى أعمالها بالمنطقة.

والواقع أن أسس تجنيد المخابرات الإسرائيلية لعملائها ثابتة ومتشابهة تماما فى كل منظماتها، غير أن أسلوب هذه المنظمات يتغير بتغير الأحداث وتطور أجهزة الأمن بمصر، أو نتيجة لكشف بعض شبكاتها.

ويمر العملاء الجدد عادة بعدة مراحل حتى يتم تجنيدهم، وتبدأ هذه المراحل بمرحلة الفرز والاختيار، ثم يعقب ذلك مرحلة التقرب وتنمية العلاقات والتحرى وبناء الدافع فى العميل، وبعد أن تتم هذه المراحل يقوم المندوب بعرض التجنيد على العميل، فإذا قبل ذلك تقوم المخابرات الإسرائيلية بتدريبه حسب المهمة التى سيكلف بها، وفى النهاية يتم تشغيل العميل، وتشمل هذه المرحلة اختبار مدى استمرار ولاء العميل للمنظمة، ويقوم بتنفيذ كل من المراحل السابقة مجموعة من رجال المخابرات الفنيين والمتخصصين، وسنحاول الآن شرح الوسائل المتبعة فى كل مرحلة.

الفرز والاختيار: تختلف الوسيلة تبعا لمكان إقامة الهدف، فإذا كان يقيم داخل مصر، فإنه يتم الفرز واختيار العملاء بواسطة بعض اليهود المقيمين بالجمهورية، وقد قام فرتز كاتسى بهذه المرحلة عام ١٩٥٧ بالنسبة للعميل رشاد رزق. وكان رشاد رزق قد سافر فى ٣ من مايو عام ١٩٥٨ إلى سويسرا وإيطاليا للعلاج وهناك قابل الدكتور فرتز كاتسى ـ كبير جراحى المستشفى الإسرائيلى ـ بالإسكندرية، والذى كانت تربطه بالعميل علاقة قديمة ترجع إلى ثلاثين عاما، كما عمل معه فى مصر فى بعض الشركات. كما قابل فريدى البورت الذى كان مديرا لفندق شبرد قبل حريق القاهرة، وكان يعمل حينئذ مديرا لفندق «ستترال» بزويورخ وهو الفندق الذى نزل فيه المتهم، ولقد أرشده المذكوران إلى المدعو فرتز جلازر كشخص يمكن مساعدته فى الحصول على توكيلات تجارية، وفرتز هذا يهودى ألمانى كان يعمل فى بعض شركات النسيج بالاسكندرية، ولكنه غادر البلاد نهائيا عام ١٩٥٢.

ولن نتحدث الآن عن الوسيلة التى تم بها تجنيد رشاد رزق للعمل مع المخابرات الإسرائيلية، إذ إن ذلك سيأتى فى معرض حديثنا عن المخابرات المضادة فى كتاب الحرب الخفية، ولكننا نشير إلى أن عملية الفرز والاختيار تمت بأفراد من اليهود كانوا يقيمون فى أرض الوطن، كما كانوا على علم تام بأخلاق العميل ومدى إمكانية تجنيده، ومعنى ذلك أن رشاد رزق كان محل دراسة من هؤلاء الأفراد حتى وقع عليه الاختيار ليعمل لحساب المخابرات الإسرائيلية.

كما يمكن أن تتم هذه المرحلة بواسطة عملائهم الموجودين بالبلاد، ونفذت هذه المرحلة بالنسبة للعميل ريموند دى بترو عام ١٩٥٧، وفرناندو بتشولا العميل

الإسرائيلى، ويلاحظ هنا أن من أهم واجبات العملاء المقيمين فى البلاد إخطار المنظمة الإسرائيلية بجميع معارفهم وأصدقائهم والمعلومات الوافية عن كل منهم، ونقاط الضعف، ورأى العميل الشخصى فى مدى صلاحية هؤلاء الأفراد لتجنيدهم، وخاصة العاملين بالمراكز الحساسة فى الدولة، وضباط القوات المسلحة. إلخ.

أما إذا كان الهدف خارج مصر فإن المنظمات الإسرائيلية تقوم بتجنيد بعض الأشخاص الموجودين فى المحلات العامة، والمعاهد المختلفة، والفنادق والمؤسسات التجارية، التى يتردد عليها العناصر المطلوب التجنيد من بينها للقيام بهذه المرحلة.

التقرب وتنمية العلاقات والتحرى وبناء الدافع: بعد اختيار العميل يوضع تحت المراقبة لفترة قصيرة بواسطة جهاز المخابرات الإسرائيلى بغرض الوصول إلى محل إقامته، والأماكن التى يتردد عليها، ورصد أية ملاحظات عن طباعه وأخلاقه، ودراسة طبيعة العمل الذى يقوم به، وتستغل المعلومات السابقة فى مرحلة التقرب من العميل الجديد وتحت ظروف مناسبة بطريقة لاتثير الشك أو الريبة عند العميل، ويستخدم القائم بهذه العملية ساترا لنفسه يتناسب والعمل الذى يقوم به العميل. ويحرص مندوب المنظمة فى هذه المرحلة على تكرار مقابلاته للعميل وفى ظروف وأماكن تلائمه وتتفق مع طبيعته وشخصيته، ونقاط الضعف، ومدى ولائه وحبه لوطنه إذا كان عربياً أو مصريا، ونوع الدافع للعمل مع المنظمة، ويقوم مندوب المنظمة بتنمية هذا الدافع، أو خلق الدافع المناسب لتنميته حسب الظروف الملائمة لطبيعة العمل. وينطبق ذلك على ما صدر عن جورج ماسون المندوب الرئيسى للمخابرات الإسرائيلية إذ قام ببناء دافع لدى فؤاد محرم للعمل ضد الشيوعية فى مصر، حتى إن فؤاد محرم اعتنق هذا الدافع كمبدأ هام فى حياته، والحقيقة أنه كان يعمل لحساب إسرائيل.

ويقوم المندوب بالسيطرة على العميل الجديد فكريا ونفسيا وماديا، وتستعين المنظمة فى تدعيم هذه السيطرة بإبراز مدى دقة معلوماتها عن حياة العميل وشخصيته وتاريخ حياته، وعادة ما يترك مندوب المنظمة العميل فترة قصيرة من الوقت يقطع فيها الإتصال به، وتتم فى هذه الفترة أعمال التحريات والمراقبة، للتأكد من صدق نوايا العميل، فإذا كانت النتيجة إيجابية أعيد الاتصال به وعرض التجنيد عليه، وإذا كانت سلبية يقطع الاتصال بالعميل.

عرض التجنيد: وهناك نوعان من التجنيد: تجنيد غير مباشر أى التجنيد التدريجى، وتجنيد مباشر. ففى حالة التجنيد غير المباشر يتم التجنيد على مرحلتين، فيقوم بالمرحلة الأولى أحد الضباط تحت ساتر تجارى أو صحفى عارضا على الشخص المطلوب تجنيده

العمل فى هـذه المجالات، وبعد قبول الهدف هذا الـعرض يقوم بتقديمـه إلى ضابط آخر وهو الذى عليه التجنيـد للعمل لحساب المنظمة، وذلك بعد تهيئة الـشخص نفسيا لقبول هذا العـرض، وفى هذه الحالـة يراعى عدم المـساس بنفـسية الهـدف، كما يراعـى عامل الخوف والحفاظ على الكرامة، فمثلا إذا كان الهدف عـربيا أو مصريا يكون ساتر التجنيد هو العمل لحساب منظمة حلف شمال الأطلنطى أو إحدى منظمات مكافحة الشيوعية أو لصالح الماسونـية.. إلخ. أما إذا كان أجنبيا فعادة مـا يصارح بأنه سيعمل لصـالح المنظمة الإسرائيلية.

أما فى حالة التجنيد المباشر فإنه يستـخدم وسيلة التهديد بالقتل أو الخطف، وذلك ما حدث فى مـحاولة تجنيد أحـد ضباط القوات المـسلحة فى أحـد مستشفيـات فيينا تجنيدا مباشرا، على أساس تهديده بقتل أولاده أو اختطافهم حيث كانوا يقيمون هناك. ونادرا ما تستخدم مخابرات إسـرائيل هذه الطريقة فى عرض التجنيد إلا إذا لم يـكن لديها متسع من الوقت، أو تمتلك وسيلة سيطرة فعالة علـى الهدف المطلوب تجنيده لتهديده بها إذا لم يقبل التعامل معها.

وبعد قبول العـميل عرض التجنيد يتم التـوقيع على عقد العمل لفـترة ستة شهور أو سنة قابلة للـتجديد، وتكون هذه الفترة بمثابة اخـتبار للعميل، ثم يتفق عـلى أجر العميل وكيفية حصوله ومدى المكآفات التى سيتـقاضاها عن بعض الأعمال الخاصة، وفى النهاية يكلف العميل بمهمته.

التدريب: يـتم تدريب العميـل فى هذه المرحلة بواسطـة الفنيين من جـهاز المخابرات الإسرائيلى بحيث يؤهـل للقيام بالواجب المكلف به بكفاءة تامـة، وتتوقف مواد التدريب علـى نوع العمـل الذى سيكـلف به. وغـالبا ما كـان يتم تـدريب العميـل على وسـائل الاتصال مـع المنظمة، مـثل الحبر السـرى واللاسلكـى، وطرق إخفاء الأوراق، والتـصوير والتحمـيض، ودراسة طبيعة ونـظم الأمن، وجغرافية مصـر، وذلك بالنسبة لـلأجانب. ثم يدرب العميل علـى الأهداف المطلوبة وكيفية الوصول إليـها، وكذا على إجراءات الأمن التى يجـب اتباعها حفاظـا على أمنه وعدم كشـفه. كما يتم تدريـب العميل على كـيفية الاتصال بالمنظمة لأن ذلك من أهم حلقات العمل السرى وأضعفها.

وقد تطورت وسائل اتصال عملاء إسرائيل،فمن عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦٠ كانت وسيلـة الاتصال الرئيسـية بين العمـلاء داخل مصر والمخابرات الإسـرائيلية هى الـرسائل المكتوبة بالأحـبار الـسرية، سواء أكانت معلومـات مرسلة منهم إلى إسرائيـل أو تعليمات

صادرة إليهم من المنظمة، وكان على العميل إرسال تقارير دورية كل عشرة أيام عن الأهداف المكلف بها، وإرسال المستندات عن طريق طرود ذات مخابئ سرية.

أما العملاء الرئيسيون فكانوا يدربون أو يزودون بأجهزة الإرسال، ومن الأمثلة لهؤلاء العملاء العميلان مويس جود وسامى نافع. وبعد إكتشاف شبكاتهم عام ١٩٦٠ اهتمت المخابرات الإسرائيلية اهتماما بالغا بوسائل الاتصال اللاسلكى ونظام حامل الرسائل فى الاتصال بعملائهم لنقل ما لديهم من مستندات، وطبقت الطريقة على العملاء ذوى الأهمية الخاصة مثل إسماعيل صبرى وولف جانج لوتز.

أما بالنسبة للعملاء العاديين الذين لم يكتسبوا بعد ثقة المنظمة، فقد صار تلقينهم على الاحتياجات المطلوبة منهم فى أثناء فترة التدريب، على أن يقوموا من جانبهم بإرسال تقارير دورية بواسطة الحبر السرى، وبهذا تكون وسيلة الاتصال من جانب واحد، حتى يصعب على أجهزة الأمن المصرية معرفة صاحب الرسالة المرسلة إلى المخابرات الإسرائيلية.

وإذا اقتضى الأمر إرسال تعليمات جديدة لهؤلاء العملاء تختلف أو تزيد عما كلفوا به، تقوم المنظمة بإرسال هذه التعليمات فى خطاب بالحبر السرى، ترسل من داخل البلاد حتى تكون بعيدة عن الرقابة البريدية، أو يزود العميل بشيفرة معينة وجهاز استقبال يستطيع عن طريقه تلقى تعليمات المنظمة دون الحاجة إلى إرسال خطابات سرية له من الداخل.

التشغيل: قبل البدء فى تشغيل العميل يتفق معه على كيفية تمويله، وقد تطورت طرق التمويل وأختلفت أساليبها، فقد كان من المعتاد بعد أن تتم عملية تدريب العميل أن يتسلم مرتبه من ثلاثة أشهر إلى ستة مقدما حسب مدة الاختبار المحددة له، تفاديا من الاتصال به خلال فترة الاختبار، وبعد نجاح العميل فى المرحلة الأولى، يتم تمويله ـ إذا كان مصريا ـ إما بإرسال النقود له فى مخابئ سرية داخل طرود، وإما بإرسال النقود داخل خطابات عادية ترسل من داخل البلاد، وإما بإرسال النقود بواسطة أحد عملائهم الرئيسيين بالداخل عن طريق وضعها فيما يعطلق عليه بلغة المخابرات «نقاط ميتة» مثل صندوق بريد المنزل. أما إذا كان أجنبيا فيتوقف إرسال النقود إليه على نوع الساتر الذى يمارسه بالبلاد، فإذا كان ساتره لا يسمح بتحويل نقود له من الخارج عن طريق البنوك يتبع معه الطرق السابقة نفسها.

وبعد عام ١٩٦٠ قامت المخابرات الإسرائيلية بتمويل العملاء من المصريين بواسطة خطابات تحتوى على نقود ترسل من الداخل بواسطة الأجانب الوافدين إلى البلاد، وقد

اتخذت هذه الطريقة لعدم ثقة المخابرات الإسرائيلية فى أغلب المصريين الذين تم تجنيدهم فى هذه المرحلة.

واعتمد تشغيل العملاء فى الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٠ بواسطة المخابرات الإسرائيلية أساسا على الكفاءة مع عدم الاهتمام بعامل الأمن، والتراخى فى وضع اختبارات دورية على عملائهم وإجراء التحريات الدورية على سلوكهم بالداخل. فمثلا بعد أن قبض على مويس جود سوارد العميل الإسرائيلى استمر فى الإتصال مع مخابرات إسرائيل لاسلكيا وبتوجيه المخابرات المصرية لمدة ٤ شهور وقد كشف هذا الاتصال أسماء باقى الشبكة.

وتغير أسلوب تشغيل العملاء بعد عام ١٩٦٠ واتبعت المخابرات الإسرائيلية أسلوبا جديداً يعتمد على الآتى:

١ - أصبح للأمن الاعتبار الأول وتعقبه الكفاءة.

٢ - الاهتمام بالاختبارات والمراقبات والتحريات عن العملاء داخل مصر.

٣ - استدعاء العميل لمقابلته خارج البلاد بعد كل مرحلة من مراحل تشغيله ووضعه تحت اختبار دقيق واستجواب قاس لاكتشاف مدى استمرار عمله لصالح إسرائيل.

٤ - اتباع الشدة والحزم والتوجيه المستمر مع العميل فى أخطائه.

٥ - إحكام وسائل السيطرة على العملاء سواء بالإغراء أو التهديد.

٦ - الاهتمام الكامل بساتر العميل الأجنبى والاستمرار فى تغطيته.

وكانت إسرائيل قد بدأت فى عام ٥٦ فى فتح مراكز لها تحت ستر مختلفة فى بعض دول أوروبا الغربية لأغراض التجسس ضد مصر، وتجنيد العملاء الصالحين واللازمين لتحقيق هذا الغرض، وأنشأت رئاسة لهذه المراكز بإيطاليا. وروعى فى اختيار الدول أن تكون منطقة مرور بالنسبة للمسافرين إلى مصر ومنها، أو من الدول التى يتردد عليها العرب بصفة عامة والمصريون بصفة خاصة بقصد الدراسة أو التجارة أو العلاج، ومن بين هذه الدول إيطاليا وألمانيا الغربية وفرنسا وهولندا وبلجيكا وإنجلترا والنمسا واليونان، وكان الغرض من إنشاء هذه المراكز: جمع المعلومات من الوافدين من مصر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتجنيد العناصر الصالحة من المصريين وبعض الأجانب وتدريبهم، وتتبع نشاط البعثات المصرية فى الخارج، ودس بعض العملاء فى النوادى والأوساط العربية بالخارج لنشر الدعايات المسمومة ضد الوطن، والتأثير على وطنيتهم واصطياد

ضعاف النفوس منهم لتجنيدهم، والتعاون مع المخابرات الأجنبية فى الدول التى تمارس فيها نشاطها.

كما كان الهدف من إنشاء هذه المراكز تجنيد بعض ذوى المراكز الحساسة فى الجمارك والجوازات والشرطة والبريد، إلخ.. وذلك للمعاونة فى دخول عملائهم أو خروجهم بأجهزتهم السرية دون تفتيش، وإدخال عملائهم دون الحصول على تأشيرة وفى أى وقت وعدم اتباع الدقة بخصوص الجوازات المزورة، وتسوية أية مشكلة قد تقع لأحد عملائهم خلال عمله مع المنظمة.

وتقوم المخابرات الإسرائيلية باستغلال بعض اليهود المقيمين فى البلاد الأجنبية للقيام بعمليات الاختيار وتنمية العلاقات مع الأفراد المطلوب تجنيدهم، كذلك للقيام ببعض المقابلات السرية لتوصيل تعليمات المنظمة إلى عملائها، أو القيام بمراقبة هؤلاء العملاء لمعرفة نشاطهم واتصالاتهم.

وبعد أن قامت المخابرات العامة المصرية بالقبض على شبكات المخابرات الإسرائيلية فى مصر عام ٥٩/ ١٩٦٠ والكشف عن أساليب التجسس الإسرائيلية ومراكزها فى أوروبا، قام جهاز المخابرات الإسرائيلى بإنشاء مراكز أخرى بأفريقيا، استخدمت لأغراض التجسس وخلق المشاكل بين الدول الأفريقية ومصر مع مساعدة إسرائيل على غزو هذه الدول اقتصاديا ومتابعة نشاط بعثاتنا السياسية بهذه الدول، ومحاولة تجنيد بعض أفرادها للحصول عن طريقهم على المعلومات المطلوبة.

وكانت المخابرات الإسرائيلية قد اختارت مدينة أسمرة مركزا لها للتجسس فى أفريقيا لأسباب عدة أهمها: العلاقات الوطيدة بين إسرائيل وأثيوبيا من الناحية السياسية والاقتصادية، قرب أثيوبيا من مصر بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة، كذلك قربها من دول تربطها بمصر علاقات مثل السودان والصومال وغيرهما، وفتح مصر أبوابها لهذه الشعوب، مما قد يمكن إسرائيل من تجنيد بعض العناصر من بين أبناء هذه الدول للعمل ضد مصر.

وكانت المخابرات الإسرائيلية تأمل فى اختيار أفراد من بين أبناء الدول الأفريقية المقيمين فى مصر للعمل لحسابها، لأن ذلك يحقق لها هدفين: أولهما قيام أبناء هذه الدول بأعمال التجسس دون إثارة شك أجهزة الأمن المصرية، وثانيهما أنه فى حالة القبض على بعض هؤلاء العملاء ومحاكمتهم تبدأ أجهزة الدعاية الإسرائيلية فى إظهار مصر بمظهر الدولة التى تضطهد أفراد هذه الشعوب، مما يسىء إلى العلاقة بينها وبين هذه الدول.

وتقوم المخابرات الإسـرائيلية بنشاط مـنظم فى أفريقيا بـصفة عامة وفى أثيوبـيا بصفة خاصة لتسهيل عمليات التجسس ضد مصـر، وتتبع فى ذلك عدة سبل منها: تجنيد بعض ذوى المراكز الحساسة فـى الجوازات والشرطة والبرهان على ذلك دخول إسـماعيل صبرى من السودان إلى الحبشة دون جواز سفر، كما أنه عند مخالفة العميل الحبشى أحمد أفندى لتعلـيمات المخابرات الإسرائيلـية تم القبض عليه بـواسطة البوليس الحبـشى، ووضع فى السجن وهدد بقتله إذا لم يذعن للأوامر التى تصدر إليه من المخابرات الإسرائيلية.

كما تقوم المخابرات الإسرائيلية بتجنيد مديرى الفنادق والبنسيونات فى عواصم الدول الأفريقية للـحصول على كشوف يومية عن المـصريين بصفة خاصة والعـرب بصفة عامة، وتقديم تقارير عن بعض العملاء فى أثناء إقامتهم وتسهيل تفتيش حجراتهم.

وهكذا نجد أن المخابـرات الإسرائيلية لم تقم إلا لـتحقق أطماع إسرائيل فـى المنطقة، وقد استـغلت كل الوسـائل العنـيفة والدنيـئة فى أعمالـها العدوانـية المستورة، وشـملت عملـياتها كل شـىء إبتداء من أعمـال التخريب إلـى اختطاف النـاس وقتلهم، بـل لقد إستطاعت أن تنصب أحد عملائها فى أعلى المناصب السياسية فى سوريا.

ونشير هنـا إلى حادث قد يعطينا صـورة واضحة لنشاط المخابرات الإسرائيلية، وهذا الحادث هو اتـهام المخابرات الإسرائيـلية بالاشتراك فـى عملية اخـتطاف الزعيم المـغربى «مهدى بن بركة».

تاريخ المخابرات -1- / حرب العقل والمعرفة

5

دور المخابرات فى الحرب الباردة

دار الخيّال

قامت بعد عام ١٩٤٥ عوامل كثيرة جديدة أثرت بدرجة كبيرة فى أعمال المخابرات، فلقد أعيد تخطيط الحدود الدولية، وأصبحت دول عاشت مستقلة قرونا طويلة دولا تدور فى فلك الاتحاد السوفييتى، كما أن دولا كثيرة كانت مستعمرات أو دولا محمية قد استقلت، ونتيجة لهذه التغيرات الكثيرة فإن أشخاصا كثيرين جدا باتوا بلا وطن يلجأون إليه. كان الكثيرون قد تركوا أوطانهم وراحوا يبحثون عن أماكن يلجأون إليها، فسهلت هذه الظروف من تسرب العملاء وجعلت عمل الجواسيس أيسر نسبيا، والواقع أن مصطلح «الحرب الباردة» كان اصطلاحا من الاصطلاحات المتعددة التى شاعت عند الحديث عن الصراع الأيديولوجى الذى كان يسود العالم، وفيما يلى قليل من هذه المصطلحات الشائعة:

* الحرب الباردة.
* حرب الأفكار.
* النضال من أجل الحصول على عقول الرجال وإدارتهم.
* الحرب من أجل السيطرة على عقول الرجال.
* حرب الفكر.
* الحرب الأيديولوجية أو العقائدية.
* حرب الأعصاب.
* الحرب السياسية.

والمصطلحات الخمسة الأولى كلها مصطلحات مواقعية . إنها تصف عمليات نفسية فى العلاقات الدولية، ويبدو أن الحرب الباردة تغطى أوسع مجالاتها، فالحرب الباردة كانت تشن بكل الوسائل فيما عدا الهجوم العسكرى المباشرة على نطاق واسع. أما المصطلحات الأربعة الأخرى فتصف الدور الأيديولوجى فى هذا النظام.

أما الحرب العقائدية، وحرب الأعصاب، والحرب السياسية فيمكن أن تكون لها معان مواقفية أى تعريف الأزمة التى كانت بين الشرق والغرب، أو بمعنى متوال، أى وصف للأساليب المستخدمة لمواجهة هذه الأزمة.

إن انقسام العالم تقسيما أيديولوجيا واضحا إلى كتلتين إحداهما شرقية والأخرى غربية، أدى إلى صراع أيديولوجى ظاهر بين الرأسمالية والشيوعية، وتحول إلى الشيوعية رجال ونساء متعلمون يشغلون مراكز هامة فى الغرب آمنوا بالشيوعية اعتقادا منهم بأن هذا التحول وليد دوافع مثالية، وعلى نقيض هذا فإن أفراد من الدول الشيوعية عملوا للحصول على ملجأ لهم فى بلاد الغرب، وزاد الأمر تعقيدا، ظهور الصين كمعسكر ثالث له قوته وفاعليته فى السياسة الدولية.



فى سبتمبر سنة ١٩٤٥ هرب إلى السلطات الكندية إيجور جوزنكو من موظفى السفارة السوفييتية فى أتاوا، وكشف إذ ذاك عن نشاط كلاوس فوخس وآلان نان ماى اللذين كانا يعملان فى بريطانيا فى أبحاث سرية خاصة بالذرة، ومن الصعب الحكم على مدى المعونة التى قدمها هذان الرجالان للاتحاد السوفييتى، ولكن قد يكون من المحتمل أنهما عاونا الاتحاد السوفييتى بدرجة كبيرة فى تطوير القنبلة الذرية، ومن ثم فإنهما عجلا بإنهاء الاحتكار الأمريكى ـ الإنجليزى للقنبلة الذرية .

وفى ذلك الوقت كان برونو بونتكوروفو يعمل فى كندا فى الأبحاث الذرية، وفى سنة ١٩٥٠ اختفى الرجل من هلسنكى بفنلندا وذهب إلى الاتحاد السوفييتى حيث بقى هناك.

وفى سنة ١٩٥٤ أفلت فلاديمير بتروف وزوجته ـ وكان كلاهما من موظفى السفارة السوفييتية فى أستراليا ـ من الاتحاد السوفيتى، ومنحا حق اللجوء السياسى من حكومة أستراليا، وكشفت هذه العملية عن شبكة كبيرة للجاسوسية السوفييتية فى أستراليا، وعلى الرغم من أن كل هؤلاء الأفراد لم يكونوا من العملاء المحترفين بل كان السبب وراء تحول الكثيرين منهم هو الاعتقادات الأيديولوجية.

ولقد زادت بعد سنة ١٩٤٥ فرصة إدخال العملاء داخل منشآت البحوث والإدارات الحكومية والموانئ والمصانع فى العالم غير الشيوعى، وكان إدخالهم يتم بواسطة أوراق مزورة ووراء شخصيات بريئة المظهر لاتدفع الشك إليهم. ونتيجة لمثل هذه الظروف تطورت إدارات الأمن وأتسع نطاق عملها فى كل منظمات المخابرات فى العالم كله.

وكان «الأمن» فى بريطانيا أسهل منه فى دول أخرى، إذ إن وضعها الجغرافى كجزيرة مكنها من أن تفرض تحذيرات على الدخول والخروج، ثم إن سكانها على خلاف العادة متجانسون، مما قلل من عدد الذين يحتمل أن يقوموا بالخيانة. أما الدول ذات الحدود البرية المشتركة بينها وبين بلاد أخرى فإنها تواجه صعابا أكثر من ناحية الأمن، ففى الولايات المتحدة مثلا حيث السكان أقل تجانسا من سكان المملكة المتحدة، نجد أن تلك الصورة عبارة عن انعكاس لمنظمة الأمن الضخمة التى تحتفظ بها الولايات المتحدة دائما.

ولكى نتتبع الصراع الأيديولوجى الذى كان يسود العالم، لابد أن نعود إلى الوراء إلى عام ١٩١٧ حيث ثم آخر انتخاب روسى قبيل نشوب الثورة البلشفية.

وعلى الرغم من ظروف الفوضى التى سادت البلاد فى خريف ١٩١٧، فقد كان ثمة حوالى ستة وثلاثين مليونا من الأصوات من أجل ٧٠٧ مقاعد فى الجمعية التشريعية. وفى هذا التصويت كان نصيب البلاشفة من الأصوات الربع ومن المقاعد ١٧٥ مقعدا. وعندما رأى لينين أنه لا يستطيع السيطرة على الجمعية أو تخويفها عمد إلى حلها مستخدما فى ذلك القوة. وفى هذا يقول لينين مفتخرا: «لقد تحول كل شىء إلى أفضل. فحل الجمعية معناه القضاء التام السافر على الفكرة الديموقراطية لتحل محلها الفكرة الديكتاتورية. وسوف يكون لهذا الدرس قيمة».

وهذا ما ثبت حدوثه. لقد وضع النمط لاستخدام الأساليب التى استعملتها البلاد الأخرى للقضاء على الحرية. لقد أظهر لينين كيف أن أقلية تسندها قوة غير شرعية، يمكنها أن تطأ تحت أقدامها أغلبية تعتمد على الأساليب الديموقراطية.

ومضت ثلاثون سنة شعرت الشيوعية بعدها بأنها من القوة بحيث تستطيع تطبيق هذه الأساليب فى المناطق الواقعة خارج سيطرة الاتحاد السوفييتى.

ما أن وضعت الحرب أوزارها فى عام ١٩٤٥ حتى كانت الشيوعية تستأنف سيرها. وفى ذلك الوقت كان الشيوعيون يوطدون حدودهم على نهر الألب بعد أن تغلغلوا إلى وسط أوروبا، وبعد أن أصبح لهم قوات إحتلال، وجهاز إثارة للعمل على إدخال نظام

الحكم الشيوعي في بولندا ورومانيا وبلغاريا، وبعد ذلك بقليل استولوا على تشيكوسلوفاكيا وبدأوا تقدمهم صوب بحر الصين في الشرق الأقصى.

إن الجزء الهام من استراتيجية الشيوعيين في الحرب الباردة كان هو التسلل السرى إلى الدول النامية، أما الوسائل التي يستخدمونها والدول التي يختارونها ونقاط الضعف في هذه الأماكن فتظل طي الكتمان بقدر الإمكان، وهم ينتهزون الفرص ويحاولون بصفة خاصة التسلل إلى القوات العسكرية وقوات الأمن تحت ستار التغلغل السرى.

ومن ناحية أخرى يحاول الجانب الآخر وعلى رأسه الولايات المتحدة المحافظة على مصالحه الاستعمارية، إما في شكل الاستعمار الجديد أو في شكل انقلابات للحكومة التي لاتسير في فلكها.

إن الانقلابات العسكرية التي حدثت في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وكذا مواقف الانفجار في شرق آسيا والشرق الأوسط كانت تبرز أخطر الصراعات بين قطبي المعسكرين. والواقع أنه لا يمكن تحديد معيار يمكن أن نقيس به هذه الأحداث، حيث لايدفع ثمنها إلا الشعوب التي تحاك وتدبر ضدها هذه الصراعات.

وبطبيعة الحال فإن مدى الأساليب التي كان يستخدمها كلا الجانبين في الحرب الباردة أوسع من نمط العمل السرى والانقلابات السياسية كهذه التي رأيناها في تشيكوسلوفاكيا وكوبا، وهذا يشمل أيضاً الحروب المحدود كما هي الحال في كوريا وفيتنام الشمالية وحرب العصابات كما هي الحال في فيتنام الجنوبية والحرب القومية في الصراع القائم في منطقة الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل.

ومنذ عام ١٩٤٧ ظهر الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين بشكل واضح. إن أحداث إيران عام ١٩٥٣، وجواتيمالا عام ١٩٥٤ وكذا أحداث اليونان وبرلين وكوريا وفيتنام والكونغو والانقلابات المتعددة في أفريقيا، وأخيرا هذا الموقف الخطير في منطقة الشرق الأوسط، لها دلالتها الخطيرة على الأمن الدولي، إذ لم تستطع هيئة الأمم المتحدة، ولا مجلس الأمن أن يضعا حلا عاجلا للمشكلة الأخيرة.

وما دام هناك صراع أيديولوجي فكان لابد من استمرار هذه الحرب، ونذكر على سبيل المثال ما قاله الرئيس أيزنهاور في خطابه الشهير في حملة الانتخابات يوم ٨ من أكتوبر عام ١٩٥٢ في سان فرانسيسكو: «يجب أن نكيف سياستنا الخارجية حتى توائم استراتيجية الحرب الباردة الموحدة المتماسكة.. وفي روحنا وعزيمتنا يجب أن نرى في

هذه الحرب الباردة فرصة كى نحصل على نصر دون خسارة فى الأرواح، وكى نفوز فى نضال من أجل السلام».

ومنذ عام ١٩٦١ اتخذت الحرب الباردة طريقها بدلا من الحرب النووية الساخنة التى أعاد الكرملين النظر فيها بعد ستالين، وبعد ثورة المجر أخذت أسلوبا جديدا فى هذه الحرب أطلق عليها «حرب التحرير». لقد جاء فى خطاب خروشوف الذى ألقاه فى السادس من يناير من نفس العام، حيث لخص فيه القوة الشيوعية والتكتيك السوفييتى، وفيما يلى بعض فقرات مأخوذة من هذا الخطاب الذى يجب أن يقرأ بتمعن: «إن عصرنا هذا هو عصر الانتصار بالنسبة للماركسية اللينينية، واليوم تعمل الاشتراكية من أجل التاريخ. إن المضمون الأساسى للعملية التاريخية المعاصرة يتطلب إقامة الاشتراكية وتوطيدها على مقياس دولى.

«ولن يمضى وقت طويل حتى تتسلط الماركسية اللينينية على عقول السواد الأعظم من سكان العالم.

«إن ما تم تحقيقه فى العالم فى السنوات الثلاث والأربعين التى انقضت منذ انتصار ثورة أكتوبر ليؤكد تماما الدقة العلمية التى تتمتع بها النظرية اللينينية فى ثورة العالم الاشتراكية. إن نظام الإمبريالية الاستعمارى على وشك التفكك التام».

وجاء بعد ذلك فى الخطاب نفسه ذكر كوبا كمثل يوضح الثورة ضد إمبريالية الولايات المتحدة. ثم أضاف بعد ذلك قوله: «هل يمكن أن تنشأ مثل هذه الحروب فى المستقبل؟ يمكن ذلك! هل يمكن أن تحدث مثل هذه الثورات؟ يمكن ذلك! ولكن ثمة حروبا هى من قبيل الثورات، وبمعنى آخر هل يمكن خلق الظروف التى ينفد فيها صبر الشعب ويمتشق السلاح؟ يمكن ذلك! ما موقف الماركسيين نحو هذه القرارات؟ هو موقف إيجابى؟ يجب ألا نخلط بين هذه الثورات وبين الحروب التى تنشب بين الدول أو بين الحروب المحلية، حيث إن الشعب فى هذه الحروب يقاتل من أجل استخلاص حقه فى تقرير المصير ومن أجل التطور الاجتماعى والقومى المستقل. إنها ثورات ضد نظم الحكم الرجعية العفنة وضد المستعمرين. إن الشيوعيين يؤيدون مثل هذه الحروب تأييدا كاملا، ويسيرون فى مقدمة الصفوف مع الشعوب المناضلة من أجل التحرر».

ثم اختتم خروشوف كلامه بقوله: «أيها الرفاق نحن نعيش فى زمن زاهر. لقد أصبحت الشيوعية القوة التى لاتقهر فى قرننا هذا».

هكذا كان إيمان الشيوعية وهذا هو ميثاقها للسيطرة على العالم عن طريق ثورة عالمية.



وفى عام ١٩٤٧ أعلن ترومان المبدأ الذى يحمل اسمه، ويقول هذا المبدأ: «إذا شعرت الحكومة أن منشآتها الحرة وسلامتها القومية تهددها الثورة الشيوعية ثم رغبت فى الحصول على المعونة الأمريكية فإن سياستنا تقتضى بأن نقدم هذه المعونة». وبعد عشر سنوات صيغت هذه السياسة فى لغة أوضح بالنسبة لبلاد الشرق الأوسط فى المبدأ الذى أصبح معروفا باسم مبدأ أيزنهاور. ويعد ذلك وسيلة من وسائل التدخل السافر بموافقة حكومات الدول التى تهمها أن تسير فى ذيل الغرب. ومثال ذلك ما حدث فى اليونان عام ١٩٤٧ وما حدث فى لبنان عام ١٩٥٨. وفى كلتا الحالتين طلبت حكومتان قائمتان المعونة الخارجية إبقاء على السلطة.

والواقع أن كلا من مبدأ ترومان ومبدأ أيزنهاور لاترضى عنهما الدول التى تسعى نحو التحرر، كما أنهما لم يستطيعا أن يغطى تعقيدات الموقف فى السياسات الدولية والضربات الفجائية التى تحدث دون سابق إنذار، وأقرب مثال لذلك ما حدث فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨.

ومن جهة أخرى فقد استولى «مصدق» على السلطة فى إيران، كما استولى «اربنز» عليها فى جواتيمالا بواسطة عمليات سياسية عادية لا عن طريق انقلاب شيوعى كما حدث فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٤٨، ولم يفصح الرجلان فى ذلك الوقت عن نيتهما من حيث إنشاء دولة شيوعية، وعندما أصبح هذا الغرض واضحا قدمت الولايات المتحدة المعونة الخارجية إلى العناصر المناهضة للشيوعية فى تلك الدولتين، فقدمت المعونة إلى شاه إيران كما قدمت ذلك أيضاً إلى جماعة من الجواتيماليين.

وفى أثناء استيلاء كاسترو على الحكم فى كوبا كان هو الذى دعا الشيوعيين بنفسه إلى التسلل والدخول.

ويتساءل آلين دالاس عما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة حيال هذه الأساليب التسللية، مثل تلك التى أدت إلى الاستيلاء على تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٤٨ وكوبا تحت ستار كاسترو؟

ويجيب عن ذلك معتمدا على رأى معظم الإخصائيين الأمريكيين، على أنه كان يجب على الولايات المتحدة أن تدرك ذلك منذ سنين وأن تقوم بالعمل المناسب. ثم

يضيف بعد ذلك قوله: «إن أولئك الإخصائيين لم يوضحوا بالضبط كنه هذا العمل ويستنتج أنهم يشيرون إلى ما يقوله البعض من ضرورة الإقدام على التدخل المسلح السافر، ولكن كان ثمة آلاف من الكوبيين الأكفاء ومنهم الزعماء السياسيون ورجال الأعمال والعسكريون، ممن عاونوا كاسترو على الوصول إلى كرسى الحكم بل وخاطروا بأرواحهم من أجل ذلك ـ لم يكن يتبادر إلى أذهانهم أنهم يعاونون على إدخال نظام حكم شيوعى. أما اليوم فهم إما فى المنفى وإما فى السجن».

ويدل ما حدث فى لاوس على القوة الضخمة التى كان يتمتع بها أولئك الذين يمدون حكومة الولايات المتحدة ـ وبخاصة مخططو السياسة ـ بالمعلومات. ففى أوائل شهر يناير ١٩٦١ قدمت الولايات المتحدة الدليل السافر على اشتراك روسيا السوفييتية وفيتنام الشمالية فيما أسمته وزارة الخارجية الأمريكية «عمليات عسكرية شيوعية» «ضد حكومة لاوس الملكية وضد شعب لاوس». وأصدرت وزارة الخارجية بيانا تفصيليا مدعما بالتواريخ عن الغارات غير الشرعية التى شنتها روسيا السوفييتية وفيتنام الشمالية على لاوس، وذهبت إلى حد أن نشرت أرقام الطائرات، وقالت أنها نفس الطائرات التى استخدمتها روسيا فى الكونغو فى العام السابق.

وأتى هذا البيان فى الوقت الذى كان يعبر فيه معظم حلفاء الولايات المتحدة فى منظمة جنوب شرقى آسيا عن شكهم فى قيام مثل هذا الدليل. ونشرت الأسوشيتدبرس من بانجكوك بعد ذلك بيومين أن كثيرا من الدبلوماسيين الأمريكيين فى آسيا يشكون فى صحة الاتهام الذى وجهته حكومتهم، خاصا بتدخل أعداد كبيرة من خارج القوات الشيوعية فى لاوس. وصرح أحد رجال السلك الدبلوماسى الغربيين أنه يبدو أن دبلوماسيى الولايات المتحدة ورجال مخابراتها يرسلون إلى واشنطون تقارير متضاربة، كما صرح بأن تقارير إدارة المخابرات المركزية تحوز التصديق فى عاصمة الولايات المتحدة!

ومهما تكن الحقائق الصادقة فمن الواضح أن المعلومات يمكن أن تلعب دورا حاسما فى تقرير رد فعل الولايات المتحدة تجاه الأحداث. وأن رد الفعل هذا له أثره على الموقف. ففى حالة لاوس بدا هذا واضحا منذ عام ١٩٥٤ عندما نشأت هذه الدولة من تفتيت الهند الصينية فتركت قوات «باثيت لاو» الشيوعية الثائرة فى حالة حرب. ويمكن أن ترجع «المهزلة المحزنة» التى حدثت بعد ذلك إلى المعلومات الهزيلة التى قدمتها إدارة المخابرات المركزية. وكانت نتيجتها سياسة خاطئة من جانب واشنطون طيلة عشر سنوات تقريبا. ونذكر بنوع خاص قرارا اتخذ لتأييد جنرال فومى نوسرفان على إعتبار أنه كان

مناهضا للشيوعية. ولكن ظهر بعد ذلك أنه كان غير محبوب سياسيا فى لاوس، وأن جيشه كان لا قيمة له تقريبا.

ونتيجة للاختلاف المذهبي بين السوفييت والصين حدث تصدع كان له أثر كبير فى الحرب الباردة والحروب المحلية التى تسود كثيرا من بلدان العالم. فالصينيون يشعرون أنهم فى حالتهم لايمكن أن يعتمدوا على الأساليب المتقنة التى يتبعها الاتحاد السوفييتى ولذلك فهم يحرضون الأخير على تأييد العمل العسكرى المباشر، واستخدام التهديد النووى بقصد التأثير السيكولوجى على الدول وبخاصة تلك التى تقع فى مدى الصواريخ.

وكان أول عنصر من عناصر الكرملين التى يستخدمها الجهاز غير العسكرى، لإثارة الثورات هو إنشاء الأحزاب الشيوعية على مستوى عالمى. وفيما يلى ما قاله خروشوف فى زهو فى أواخر أبريل عام ١٩٦٣: «لقد أصبحت الحركة الشيوعية الدولية أقوى قوة سياسية فى عصرنا هذا.. فقبل الحرب العالمية الثانية كانت الأحزاب الشيوعية موجودة فى ٤٣ دولة تضم بين صفوفها ٤ر٢٠٠ر٠٠٠ عضو. واليوم يبلغ عدد الأحزاب الشيوعية ٩٠ حزبا تضم أكثر من ٤٢ر٠٠٠ر٠٠٠ عضو».

ومعظم هذه الأحزاب التسعين كان موجوا خارج الكتلة الشيوعية ولكنها تستجيب للنظام المرسوم من الحزب الأم فى موسكو، وثمة عدد محدود منها كان آخذا فى الإزدياد - يترسم خطى الحزب الشيوعى الصينى فى بكين، ويشمل الأعداد النهائية التى أوردها خروشوف أعضاء الحزب الأصليين أو الفعليين وليس الأعداد الضخمة التى تذهب إلى صناديق الانتخاب الشيوعية.

وأعظم الأحزاب الشيوعية قوة من حيث العدد خارج الكتلة كانت، هى الأحزاب الموجودة فى فرنسا وإيطاليا والهند وأندونيسيا، ولكن القوة العددية ليست دائما المقياس الحقيقى. ومن حيث إثارة الثورات قد يكون الأعضاء المنظمون المخلصون عاملا أهم من عضوية الحزب الفعلية. وفى كل مكان به حزب شيوعى منظم - أى فى كل دول من دولة العالم الهامة وفى كثير من الدول غير الهامة - يوجد عادة نواة من الشيوعيين المخلصين الذين يمكن أن يصبحوا رأس حربة فعالة فى إثارة الثورات.

لقد طلب منهم أن يشيدوا بالماركسية والشيوعية وبعلاقاتهم مع موسكو، وأن يبنوا صفوفهم عن طريق مناشدة الوطنية وعن طريق استخدام الشعارات المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية.

.كان الكرملين عـلى استعداد دائما ـ وفى داخل حدود معيـنة ـ لأن يسمح للأحزاب الشيـوعية المحليـة أن تسير فى خـط يختلـف عن خط موسكـو الرسمى، وكان هـذا يتم أحيانا بناء على تـنظيم سابق مع موسكو. ومن جهة أخرى كان علـى الكرملين أن يواجه ميول بعـض الأحزاب الشيوعيـة الأخرى نحو الاستقـلال الذاتى. وفى السنـوات الأخيرة وبعد أن اتسعت شقة الخلاف الـصينية ـ السوفييتية أصبح من العسيـر جدا على الكرملين أن يسيطر على مواقف الأحزاب الأخرى التى كانت خاضعة له فى وقت من الأوقات.

ويحضر ممثلو الأحزاب الشيوعية فى العالم الحر بانتظام مؤتمرات الحزب التى تعقد فى موسكو. وكان المؤتمر الـثانى والعشرون قد عقد فى عام ١٩٦١. وهناك كانـوا يستقبلون كضيوف شرف فى المؤتمر، وفى المؤتمر الحـادى والعشرين الذى عقد فى عام ١٩٥٩ كان الاهتمام موجها نحو مـندوبى دول أمريكا اللاتينية. لقد كانوا مجتـمعين كجماعة واحدة وكانوا يوجهون توجيها سريا لأسلوب أنشطتهم.

وكان هناك عـدد من منظمات الجبـهة الشيوعية كـانت تكمل عمل الأحـزاب المحلية وتستخدم لتحقـيق أهداف خاصة. مثال ذلك يقوم الشيوعيـون عن طريق اتحادات العمال العالميـة وفروعها الكثيـرة بالسيطرة علـى منظمات العمـل القوية فى بلاد كثـيرة من بلاد العالم مثل فـرنسا وإيطاليا وأندونيسيـا بنوع خاص، كما استطاعوا الـتأثير فى الاتحادات الموجودة فى اليابـان وفى بلاد أخرى فى هذا النصف من الكرة الأرضـية، وفى بعض بلاد أفريقيـا وجنوب شرقى آسيا، حـيث كانت اتحادات العمـل فى طور طفولتهـا. وفى مجال علاقات العمل كان الحـزب يستخدم مقدرته على الضرب على وتـر الموضوعات المحلية الشعـبية. ويحدث أحيـانا فى البلاد الـتى لايسيطرون فـيها سيطـرة فعلية علـى اتحاد من الاتحادات، أن تقـوم أقليات شـيوعية نشـطة منظـمة بإثارة مظـاهرات تمردية، ويـجبرون الأغلبيـة المترددة على الاشتـراك فى الإضرابات التى لايـمكن نسبتـها بطريقة سـافرة إلى الشيـوعية. وقد يكون مـثل هذا النشـاط خطيرا فى أوقـات الأزمات وقد يصيب اقـتصاد البلاد كلها بالشلل.

وكانت مـنظمات الجبهة الشيـوعية الأخرى تـضم مؤتمر السـلام العالمى وعـديدا من منظمات الشـباب والمنظمات النسائية والمـنظمات المهنية، وهم يحاولـون أن يجتذبوا إلى عضويتها أولئك الذين لايتطرق الشك إلى نفوسـهم، والذين يتسمون بالسذاجة مستغلين موضوعات مثل السـلام ومثل حظر استخدام الأسلحة النووية.

وفى فترات متفـاوتة عقد السوفييت «مؤتمرات الـشباب» وأنفقوا عليها الـشىء الكثير ودعوا إليها شباب العالم، ولكن الشباب الشيوعى فقط هم الذين كانوا يدفعون نفقاتهم.

وكانت هذه الاجتماعات تعقد فى بادئ الأمر فى المناطق الواقعة خلف الستار الحديدى ـ موسكو وبرلين الشرقية وبراغ ـ ولكن أصبح المشرفون على هذه الأمور بعد ذلك أكثر جرأة، فعقد اجتماعان خارج الكتلة، الأول فى فيينا والثانى فى هلسنكى. وعلى الرغم من ذلك فقد وجدوا جو الرأى العام غير ملائم فى هذه العواصم لدرجة أنهم أعادوا النظر فيما إذا كانوا يكررون التجربة أو لا يكررونها.

وكانت يد موسكو الموجهة تستطيع أن تساعد فى الإشراف على هذه الأمور المختلفة الخاصة بالشيوعية فى دولة معينة عن طريق موظفى جهاز أمن الدولة الموجودين فى السفارات السوفييتية وفى البعثات التجارية. فجهاز أمن الدولة إلى جانب وظيفته الخاصة بالمخابرات يستطيع أن يوجه نشاط الحركات المحلية فى دولة من الدول فى مجال البرامج الخاصة لإثارة الثورات. إنه يمول عمليا الحزب المحلى والجبهات المحلية، وكان يبلغ موسكو عن كل تقدم يحرزه.

لقد كان فاليريان زورين ـ الذى أصبح فيما بعد السفير السوفييتى فى الأمم المتحدة ـ هو الذى دبر الانقلاب الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٤٨ من داخل السفارة السوفييتية فى براغ. كذلك كانت السفارة السوفييتية فى هافانا مركزا توجه منه المراحل الأولى من عملية التسلل الشيوعى الخاصة بحركة كاسترو.

وكان رجال التكتيك السوفييتى يحاولون ـ قدر إمكانهم ـ أن يدسوا الشيوعيين أو من يعطف على الشيوعيين لتولى المناصب الحكومية الرئيسية، كما كانوا يحاولون أن ينفذوا إلى بنيان الدولة الهدف ـ فى مجالى الأمن والعسكرية ـ فى لجان الرقابة الخاصة بالحلفاء التى تكونت فى معظم بلاد أوروبا الشرقية فى نهاية الحرب العالمية الثانية عقب انسحاب الألمان مباشرة حيث كان الأعضاء السوفييت فى اللجان عبارة عن ضابط مخابرات وبينما كان الممثلون البريطانيون والأمريكيون الإخصائيون فى الشئون الحكومية العسكرية والشئون المدنية يحاولون إعادة المرافق العامة والاقتصاد فى البلاد التى دمرت مثل رومانيا والمجر، كان زملاؤهم السوفييت فى اللجان نفسها يقضون وقتهم فى عقد الاتصالات مع الشيوعيين من أهل البلاد، وينظمون المؤامرات التى أصبحت فيما بعد «جبهات متحدة» تحت سيطرة الشيوعيين، كما كانوا يضعون الأساس لإقامة نظام بوليسى سياسى متمكن تحت إشراف جهاز أمن الدولة السوفييتى.

كان النشاط الذى تستخدم فيه هذه التكتيكات يعتمد بصفة عامة على الظروف فى الدولة الهدف: مدى عدم الاستقرار المحلى، ومقدار العداوة المحلية لنظام الحكم القائم،

وقدرة الاتحاد السوفييتى أو الصين الشيوعية على إستغلال نقاط الضعف الطبيعية، واستغلال الزعماء السياسيين المحليين، وأخيرا قوة الجهاز الشيوعى فى الدولة المعنية.

وفى البلاد التى حصلت على إستقلالها بعد أن تخلصت من براثن الاستعمار حاولت الحركة الشيوعية أن تظهر بمظهر حامى الشعوب المتحررة من سادتهم الاستعماريين السابقين. ولتأييد هذا النشاط توجه الدعوة إلى الشبان والشابات فى المناطق الهدف للذهاب إلى موسكو بغرض التعليم والتلقين، أملا فى أن يصبحوا فى المستقبل الزعماء الشيوعيين فى بلادهم. كذلك كانوا يستقدمون إلى الكتلة الشيوعية أفرادا من طراز آخر للتدرب على أعمال المخابرات والإثارة حتى يساعدوا بعد عودتهم إلى بلادهم الحزب الشيوعى المحلى.

ومنذ قيام الثورة البلشفية أحست الولايات المتحدة أنها فى معركة مستمرة مع النظام الجديد، وعلى سبيل المثال دعا قنصل الولايات المتحدة فى شهر أغسطس من عام ١٩١٨ إلى عقد اجتماع خاص، تقرر خلاله العمل فى ثلاثة اتجاهات:

١ - إشاعة الفرقة فى الجيش الأحمر عن طريق الرشوة والتخريب وعرقلة التموينات الغذائية، وتدمير وسائل النقل، حتى يقل المخزون من الطعام، وعهد بهذه المهمة إلى الضابط البريطانى «ريلى».

٢ - تخريب مكاتب السوفييت المحلية وتدميرها، وإشعال النار فى مخازن الأغذية وغير ذلك، وعهد بهذه المهمة إلى الضابط الفرنسى «فيرتامونت».

٣ - القيام بأعمال التجسس، وعهد بتنظيم هذه العملية، للوكيل التجارى الأمريكى «كولوماتيانو»، وفعلا قام هذا العميل بإنشاء شبكة جاسوسية واسعة الأطراف.

وقد حاولت حكومة الولايات المتحدة مرارا وبكل وسيلة ممكنة إحراز مزيد من النفوذ بين الثوريين والمناهضين للثورة السوفييتية. وبعد أن أعلن الأميرال كولشاك نفسه حاكما عاما على سيبيريا من قبل روسيا فى ١٨ من نوفمبر عام ١٩١٨، كان هاريس قنصل الولايات المتحدة العام فى أركنسك أول من زار كولشاك من المبعوثين الأجانب لتهنئته. وقد أبلغ القنصل العام الأمريكى كوالشك بصفة رسمية، أن حكومة الولايات المتحدة على استعداد لتقديم كل عون وتأييد يطلبه.

ولم تقف حكومة الولايات المتحدة عند هذا الحد فى مناهضتها لروسيا السوفيتية بما فى ذلك التشهير بها، والمعروف أن لجنة فرعية تكونت تحت إشراف «اللجنة القضائية بالكونجرس» كانت مهمتها نشر الأكاذيب عن روسيا السوفييتية. وقامت هذه اللجنة

برئاسة عضو الشيوخ أوفرمان بجمع شهود مزيفين من بين الأشخاص المشتبه فيهم ممن ادعوا أنهم زاروا الاتحاد السوفييتي، وأدلى هؤلاء الشهود بأقوال مزورة تدعو إلى السخرية. ولم يمنع خصوم السوفييت من نشرها فى شكل مجلد ضخم وتوزيعه على سبيل الدعاية، فى الولايات المتحدة وغيرها من الدول.

وقد رد الشيوعيون على فكرة تحرير «الدول الاشتراكية» أو ما يسميه الغرب تغلغل الشيوعية الدولية بأن هذه الفكرة ماهى إلا ستار ابتدعته الإمبريالية الأمريكية، لتخفى وراءه ما تقوم به من نشاط ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى.

وقد عمدت حكومة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة إلى إنشاء سلسلة من المنظمات الأمريكية الشبيهة بالرسمية، بغية ممارسة أعمال التخريب ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية. ففى صيف عام ١٩٤٩، تألفت ما تسمى بلجنة أوروبا الحرة، برئاسة «جرو» وزير الدولة المساعد وسفير الولايات المتحدة فى اليابان سابقا وكان الجنرال أيزنهاور أحد مؤسسى هذه اللجنة. ولقد قال جرو رئيس هذه اللجنة للصحفيين وهو يستعرض أهداف هذه اللجنة: «إن هذه اللجنة سوف تعمل على تقديم العون المادى والأدبى للمهاجرين من شرق أوروبا، فى كفاحهم ضد الشيوعية».

وبالإضافة لهذه اللجنة، عمد الأمريكيون أيضاً إلى إنشاء ما يسمى باللجنة الأمريكية لتحرير الدول من البلشفية، وذلك بتوجيه هولاندهر سارجنت مبعوث وزارة الخارجية الأمريكية. كان هدف هذه اللجنة هو استخدام المهاجرين من روسيا ليكونوا أداة طيبة لممارسة أعمال التخريب فى دول المعسكر الشيوعى.

وفى ١٣ من ديسمبر عام ١٩٤٩، طلب جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية فى اجتماع اللجنة الوطنية لأوروبا الحرة من حكومة الولايات المتحدة التحول من الدفاع إلى الهجوم فى الحرب الباردة بين المعسكرين، وطلب اعتماد نفقات ما يقرب من مائة مليون دولار سنويا. وهذا المبلغ كان متواضعا إذا قورن بالمبالغ المعتمدة للأغراض العسكرية والمعونة الأجنبية.

وفى يوم ٣ من أبريل عام ١٩٥١، تقدم تشارلزج كريستين عضو مجلس النواب، باقتراح رقم ٨٩ يهدف إلى العمل على تحرير شعوب الاتحاد السوفييتى، وكانت تلك العملية عبارة عن تحريض من الولايات المتحدة على مضاعفة الجهود لزيادة التدخل فى شئون الاتحاد السوفييتى الداخلية، وعرض هذا الاقتراح على الكونجرس للمناقشة، وإذا طرحنا جانبا ماحواه هذا الاقتراح من تهجم وتشنيع، فإنه على كل حال كان يحوى

التوجيهات التى لا يجدر برئيس الولايات المتحدة أن يأخذ بها، والتى تتعلق بمسائل أعمال التخريب ضد الاتحاد السوفييتى.

وفى اجتماع الكونجرس فى أغسطس عام ١٩٥١ أفصح كريستين عن مشروعه بحذافيره، وهو يتلخص فى إنشاء ما يسمى «الفيلق السلافى الحر» وقد أوضح كريستين أن أمريكا فى استطاعتها تنظيم المهاجرين فى هذه الدول المستفيدة وخلق قوة منهم يعودون بعدها إلى بلادهم كمنقذين.

وفى عام ١٩٥١ توجت هذه السياسة بقانون «الأمن المتبادل» الذى أصدره الرئيس ترومان ووافق عليه الكونجرس، وينص هذا القانون على اعتماد مبلغ مقداره مائة مليون دولار لأية جماعات من الأشخاص المختارين ممن يقطنون وكذا لمن يهاجرون من الاتحاد السوفييتى وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبلغاريا وألبانيا.. إلخ. ليكونوا إما عناصر فى القوات العسكرية التى تؤيد منظمة حلف شمال الأطنطى أو لأية أغراض أخرى.

واحتجت الحكومة السوفييتية فى مذكرة بتاريخ ٢١ من نوفمبر ١٩٥١ على هذا القانون الذى كان ينطوى من وجهة نظرها على التدخل المباشر فى شئون الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية.

ونوهت المذكرة بصفة خاصة إلى أن هذا القانون يهدف إلى تمويل الأفراد والجماعات المسلحة بأراضى الاتحاد السوفييتى وكذا عددا من الدول الأخرى، لممارسة الأعمال التخريبية فى الدول المذكورة، وأن حكومة الولايات المتحدة بسنها هذا القانون، إنما تأتى سابقة لم يحدث مثلها فى علاقات الدول ببعضها البعض، كما أن هذا العمل يشكل تدخلا صارخا من جانب حكومة الولايات المتحدة فى صميم الشئون الداخلية للدول الأخرى، وفى الوقت نفسه فإن هذا القانون يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولى، ولا يتماشى مع مجرى العلاقات العادية التى بين الدول ولا ينطوى على احترام لسيادة الدول الأخرى.

كانت حكومة الولايات المتحدة قد قدرت أن المخابرات الأمريكية سوف تستطيع أن تثير السخط والشغب، فى دولة أو أخرى من دول المعسكر الاشتراكى عن طريق القيام بأعمال التخريب والاستفزاز ومد الثائرين بكل عون مستطاع. ولكن إخفاق الثورة المجرية عام ١٩٥٦، لقن الأمريكيين درسا بأن سياسة التحرير قد أصيبت بخيبة كبيرة. ومنذ ذلك الوقت اتخذ أسلوب جديد ببث الجواسيس والعملاء داخل الخصم.

وحينما تحدث خروشوف رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى عن هذه الاستفزازات

فى اجتماع العمل بموسكو يوم ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٩ قال: «إن الإمبرياليين الأمريكيين، وقد هالهم ما أحرزه الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية من نجاح وكسب، أخذوا يلجأون إلى وسائل غير كريمة، ولايمكن إلا وصفها بأنها تدخل مباشر فى شئوننا الداخلية، وإخلال فاضح بسياسة الدول المستقلة. إن الشعوب المضطهده والطبقات العاملة فى الدول الرأسمالية تحاول جاهدة التخلص من سيطرة الاحتكارات، وبما هو واقع عليهم من حرمان واستغلال فظيع. والاحتكاريون وهم يعملون بكل هذه الوسائل يقومون ببث روح العداء والكراهية ضد السوفييت والدول الاشتراكية بين شعوب دولهم، ويلجأون إلى تنظيم فلول لفظتها الدول الاشتراكية للعمل ضدهم. إن الاحتكاريين يعملون على زيادة حدة التوتر فى الموقف الدولى، وعلى تحقيق هدف معين هو تأليب الشعوب فى دولهم ضد الدول الاشتراكية، وخلق جو من العداء والكراهية للشيوعية، وهذا يتضح جليا من الحملة الهستيرية التى شنتها الولايات المتحدة! إن هذه الحملة تعكس الفزع والرعب، اللذين يسودان الاحتكاريين الذين فقدوا وعيهم!».

واعتبر السوفييت ذلك انتهاكا للاتفاقية التى أبرمت بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة بشأن إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين والتى عقدت فى ١٦ من نوفمبر عام ١٩٣٣. وتقضى هذه الاتفاقية بأن يتعهد الطرفان باحترام كل منهما لسيادة الطرف الآخر، وامتناع الجانبين عن إتيان أعمال تستهدف تشجيع التدخل المسلح أو إلى تغيير النظام الاجتماعى والسياسى القائم فى كل منهما بالقوة.. وتعهد كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة بألا تسمحان بتكوين أو تأييد أو تيسير الإقامة فى أرضيهما لأية منظمة أو جماعة تهدف إلى القيام بكفاح مسلح من جانب إحداهما ضد الأخرى!!

على أن نظرية «المجتمعات المتفوحة» و«المجتمعات المغلقة» من وجهة نظر المخابرات فكرة غير مقبولة ودعاية سخيفة تستحق شيئاً من النقد. فمن المعروف أن الحكومات على اختلاف أنواعها تتخذ جميع الخطوات الضرورية لحفظ أسرار الدولة، وليست الحكومات هى التى تبرر أن مجتمعها المفتوح يملى عليها سياسة معينة، فقد كتب الجنرال الأمريكى المتقاعد «هوج هيستر» ما يؤيد ذلك: «إن ما يحاول رجال الدعاية فى «المجتمعات المفتوحة» إخفاءه عن الأنظار، هو أن المجتمعات جميعها سواء أكانت مفتوحة أم مغلقة لايمكن أن تكشف عن أسرارها وذلك لأسباب عسكرية. إن الأسرار العسكرية فى الدول العظمى تصان فى حرز أمين، لا من عبث الخصوم فحسب، بل حتى من دافعى الضرائب. ورجال الحكومة ومعظم أعضاء الكونجرس وهم الذين يعتمدون المبالغ لتلك الشئون، لا يعلمون شيئاً عن الأسرار العسكرية الهامة بالولايات المتحدة.

ومما لا يدعو للشك أن وزارة الحرب الأمريكية، كانت تحتاج إلى معلومات تجسسية عن المنشآت العسكرية بالاتحاد السوفييتى لا بقصد درء أى هجوم مفاجئ على الولايات المتحدة، بل على نقيض ذلك لتدبير هجوم على الاتحاد السوفييتى بعد أن تتهيأ الظروف المناسبة لذلك.

وقد صرح توماس باور قائد عام قوات الولايات المتحدة الجوية الاستراتيجية أمام لجنة المخصصات بالكونجرس عند مناقشة الميزانية العسكرية لعام ٥٩/ ١٩٦٠ بقوله: «أود أن أطرح جانبا بصفة مؤقتة، مسألة النزاع العسكرى والدور الذى يقوم به، وأتحدث عن فلسفة المبادأة بالحرب وعن المزايا الهائلة، التى تنهيأ لمن يبدأ بإشعال الحرب... لا بد أن تكون لديكم المقدرة على توجيه الضربة أولا...».

ولم يكن ثمة خلاف فى النزاع القائم بين المعسكرين إلا فى شكل الوسائل، فمثلا استخدم الأمريكيون أراضى الدول الأخرى فى نشاطهم ضد خصمهم الاتحاد السوفييتى. فبرلين الغربية مثلا حيث نجد جميع فروع المخابرات الأمريكية تقوم بدور خاص فى مجال النشاط الأمريكى التجسسى الذى تمارسه أمريكا ضد جمهورية ألمانيا الديموقراطية والكتلة الشرقية.

وفى عام ١٩٥٦ قامت المخابرات الأمريكية بحفر نفق تحت الأرض يبدأ من القطاع الأمريكى ببرلين عبر إقليم آلف جلينكى فى أراضى ألمانيا الديموقراطية طوله ٤٦٠ مترا وينتهى هذا النفق عند سكونفيلد، حيث كانت القوات السوفييتية تضع كابلات تليفوناتها تحت الأرض. وكان القصد بالطبع استراق السمع على الأحاديث التليفونية.

وفى ٢٢ من أبريل عام ١٩٦٥ اكتشف رجال سلاح الإشارات السوفييتية هذا النفق، ووضعوا أيديهم على جميع أدوات الاستراق، وقد قدم القائد العسكرى السوفييتى احتجاجا للقيادة الأمريكية.. والواقع أن ألمانيا الغربية وبرلين الغربية كانتا قد تحولتا إلى قاعدة للمخابرات السرية، حيث تهرب العملاء من هذه القاعدة إلى دول المعسكر الشيوعى.

كما كانت المخابرات الأمريكية تستخدم أراضى الدول الأخرى لنفس الغرض مثل النمسا واليونان. وتستطيع الولايات المتحدة عن طريق منشآت الرادار التى تعم تركيا من رصد السفن فى البحر الأسود، وتسجيل رحلات الطائرات وطاقات الصواريخ فى القسم الأوروبى من الاتحاد السوفييتى. كما يستخدم الأمريكيون الأراضى الإيرانية لممارسة التجسس الإذاعى الفنى عند الاتحاد السوفييتى.

ويمكن تقدير مدى الحرية فى العمل التى كان يحظى بها عملاء المخابرات الأمريكية فى إيران، مما قام به العميل الأمريكى بولنباخ، إذ قام هذا العميل الأمريكى تحت ستار مراسل صحفى أمريكى باسم ستيف بتجنيد ثلاثة عملاء وأعدهم للتهريب إلى أراضى الاتحاد السوفييتى.

وفى الدول المحايدة أو النامية سعت المخابرات الأمريكية فى كثير من الأحوال إلى العمل ضد الحكومات الشرعية بتدبير المؤامرات عن طريق الأحزاب المعارضة والقوى التى تعارض الحكومة القائمة. ويقول الكاتب الأمريكى هو هارى فى هذا الصدد ما يلى: «إن النشاط الذى تمارسه الولايات المتحدة يشبه الحرب التى تدور رحاها فى وقت السلام... إن ممارسة حرية الاغتيال الخفى «العباءة والخنجر» على نطاق دولى قد أصبح عملا هاما وواجبا من واجبات وكالة المخابرات المركزية، وقد استمدت هذه الأعمال وأوحى بها نشاط منظمة الخدمة السرية وقت الحرب، وتمارس القوات المسلحة مثل هذا النشاط فى ميادين العمليات الحربية».

وكان جون فوستر دالاس يصف سياسة الحياد التى تنتهجها بعض الدول فى آسيا بأنها سياسة «غير مهذبة»، ووجهة نظره هذه هى التى أكدت سلوك الولايات المتحدة فى بعض الأحيان حيال الدول المحايدة.

ونذكر على سبيل المثال حادث سحب السفير الأمريكى اليسون فى يناير عام ١٩٥٨ من أندونيسيا على أنه شخص غير مرغوب فيه لنشاطه، والمؤامرات التى قامت عام ١٩٥٩ فى كمبوديا لاغتيال رجال الحكم الكمبوديين حتى يضطروا تحت الإرهاب إلى التخلى عن سياسة الحياد.

كما نجحت المخابرات المركزية الأمريكية فى أن تلعب دورا هاما فى القضاء على حكومة مصدق فى إيران، وقدرت المبالغ التى صرفت فى هذه العملية بحوالى ١٩ مليونا من الدولارات، صرفت لرشوة الضباط الذين كان عليهم أن يقوموا بتنفيذ المؤامرة.

وفى عام ١٩٥٣ أوفدت المخابرات المركزية عميلها «بروس كوندى» إلى اليمن تحت ستار صحفى وذلك بقصد جمع المعلومات عن الدول العربية، وعرقلة التوسع الاقتصادى والتجارى الذى يقوم به الاتحاد السوفييتى والدول العربية، ولكنه فشل فى مهمته وطلب من إمام اليمن منحه الجنسية اليمنية.

وكانت الولايات المتحدة تواجه تحديا من جماعة معادية من الأمم تؤمن بفلسفة فى الحياة وفى الحكم مضادة لفلسفتها. وليس هذا فى ذاته تطورا جديدا. فقد

واجهت من قبل مثل هـذه التحديات، ولكن الذى تغير هو أنها لأول مرة تواجه خصما يمتلك من القوة العسكرية ما يمكنه من أن يشن هجوما تدميريا على الولايات المتحدة وفى عصر الصواريخ النووية يمكن أن يتم هـذا فى ظرف دقائق أو ساعات دون سابق إنذار.

ولايمكن أن ننكر أن الولايات المتحدة من ناحية أخرى لا تمتلك نفس القوة ضد خصمها، ولكن دفاعاتها وكثيرا من شئون الأمن القومى الخاصة بها معدة بطريقة سافرة، بينما قام السوفييت والصينيون ببناء سياج قوى من السرية والأمان.

وثمة مناطق شاسعة من الاتحاد السوفييتى ومن الصين الشيوعية خافية عن أنظار العالم الخارجى. إن هذه الدول لاتتحدث عن منشآتها العسكرية، وفى الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة لديها الكثير من أسرارها ما زالت طى الكتمان.

وعلى الرغم من المناورات السياسية التى يحاولها كل من قطبى المعسكرين مثل عملية نزع السلاح، والتفتيش، إلا أننا نعتقد أن كل هـذه المحاولات ما هى إلا نوع من الاستهلاك الدعائى لظهور كل منهما بالدولة التى تسعى نحو السلام.

لقد أخفق اقتراح الرئيس أيزنهاور فى عام ١٩٥٥ الخاص «بالسماء المفتوحة»، وادعت الولايات المتحدة أنها قبلته بالنسبة لسمائها، ولكن الواقع أن تطبيقه عمليا وعدم رغبة كلا الطرفين الصادقة فى تحقيق ذلك هو سبب إخفاق هذا الاقتراح.

ولم يكتف سور برلين بأن فصل بين نصفى المدينة المنقسمين سياسيا، كما حد من هروب سكان ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية بأعداد ضخمة، بل إنه ملأ إحدى الفجوات الكبرى فى الستار الحديدى ـ السور المصنوع من الأسلاك الشائكة، والأرض التى بثت فيها الألغام، وأبراج المراقبة، والدوريات وخطوط الحدود الممتدة جنوبا من بحر البلطيق ـ وعندما أقام السوفييت سور برلين، كان معنى هذا انتهاءهم من غلق أوروبا الشرقية على طريقتهم الخاصة، واستغرقت منهم هذه العملية ست عشرة سنة.

وكان الستار الحديدى والستار البوصى يعملان على تقسيم العالم فى نظر مخابرات الغرب إلى نوعين من الأمكنة ـ مناطق حرة، ومناطق محرمة. وتكمن الأهداف الكبرى فى المناطق المحرمة خلف هـذين الستارين. وفى هذه المناطق توجد المنشآت العسكرية والصناعية والنووية التى تكون العمود الفقرى لقوة الشيوعية وإمكاناتها. وفى هذه المناطق أيضاً توجد خطط الرجال الذين يقودون الاتحاد السوفييتى والصين الشيوعية، ونواياهم الخاصة بشن الحرب ونواياهم السياسية السلمية.

ولكن كيف نستطيع أن نقيس معايير الأساليب التى استخدمتها الولايات المتحدة

بحجة الدفاع ضد التهديد الشيوعى، والتى تبدو فى شكل معونات اقتصادية أو عسكرية وأحلاف، بل وصل بها الأمر إلى تدخل سافر مسلح، كما حدث فى كوريا ولبنان وكوبا وفيتنام. هذا بالإضافة إلى الحرب النفسية والاقتصادية التى شنتها على الدول النامية التى ترفض أن تسير فى ركاب سياستها. ومن ناحية أخرى هل كان يبرر دفاعهم ضد الشيوعية تلك الأعمال من تآمر، وتدخل فى قلب الحكومات فى كثير من الدول؟ وهل كانت الولايات المتحدة تضع نفسها فى مركز الوصاية على دول العالم لتساعدها على وقف التغلغل الشيوعى؟

وكانت الولايات المتحدة فى الوقت الذى تهاجم فيه التسلل الشيوعى فى دول العالم، تقوم بنفس الأساليب دفاعا عن مصالحها وإن اختلفت أشكال هذه الأساليب ،فما دام هناك صراع أيديولوجى بين قوتين كبيرتين، فإن تلك الأساليب لامناص من استمرار ممارستها على أرض الدول النامية التى تسعى نحو تحقيق استقلالها ورفاهيتها.

ويمكننا أن نتصور مدى تدخل الولايات المتحدة فى شئون الدول الأخرى بحجة منع التسلل الشيوعى مما حدث فى إيطاليا عام ١٩٤٨، وفى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٤. ففى عام ١٩٤٨ لعبت جهود الدعاية الأمريكية فى الانتخابات الإيطالية دورا كبيرا فى إبعاد الشيوعيين عن الحكم، ففى ذلك الوقت كان الحزب الشيوعى الإيطالى من أقوى الأحزاب العاملة فى الدول الغربية، وبدا أن الشيوعيين يسعون لكسب السيطرة على الحكومة بالحصول على أغلبية الأصوات.

كانت إيطاليا ميدان المعركة الأساسى فى الحرب الباردة ومسرحا لصراع أيديولوجى كبير، فقامت الولايات المتحدة من جانبها بتنظيم حملة دعائية شاملة لتعزيز أهدافها السياسية فى إيطاليا وكان أول ما قامت به الولايات المتحدة لمواجهة التهديد الشيوعى أن طبقت مشروع مارشال للمعونة الذى كان قد بدأ لتوه فى الوصول إلى إيطاليا بكميات كبيرة، وكان هدف الولايات المتحدة من وراء ذلك مساندة مرشحى الحزب الديموقراطى المسيحى فى الانتخابات بزعامة دى جاسبيرى.

كما بذل «جيمس س. دن» السفير الأمريكى كل قدراته فى الاقناع للتأثير فى الناخبين الايطاليين لنبذ الشعارات والمؤثرات الشيوعية، إذ ألقى ما يقرب من أربعين خطابا بعد وصوله إلى إيطاليا، وأهم هذه الخطب ما ألقاه لدى وصول سفن الغوث، ولقد وصلت السفينة الستمائة قبل الانتخابات مباشرة. وتضمنت هذه الخطب تهديدات غير مباشرة بأن المعونة ستتوقف إذا إنحازت إيطاليا للشيوعية وقد كان المجهود الدعائى الأمريكى مقترنا بإجراءات معينة فى ميدان السياسة الدولية، كما أدت هذه الإجراءات إلى كسب عديد من الأصوات فى الجانب المناهض للشيوعية. ومن بين هذه الخطوات

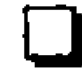
نذكر الخطوة الثلاثية لإعادة إقليم تريستا لإيطاليا، والمناقشة التى دارت فى الأمم المتحدة بشأن طلب إيطاليا الانضمام لعضويتها.

ومن الإجراءات الهامة بنفس القدر، الإعلان الذى أذيع فى الثانى من أبريل عام ١٩٤٨ بأن الولايات المتحدة دفعت ٤٫٣٠٠٫٠٠٠ دولار لأسرى الحرب الإيطاليين الذين عملوا أثناء الأسر فى الولايات المتحدة. ومن أطرف أساليب الدعاية التى استخدمت للتأثير فى الانتخابات الإيطالية، حملة كتابة الخطابات التى نظمت بين الأمريكيين من أصل إيطالى المقيمين فى الولايات المتحدة، كانت الخطة ترمى إلى تشجيع تدفق الخطابات الشخصية من الأمريكيين ذوى الأصل الإيطالى فى الولايات المتحدة لحث أصدقائهم وأقاربهم فى إيطاليا على رفض الشيوعية فى الانتخابات.

وعلى الرغم من صعوبة تقدير أثر هذه الحملة الدعائية، فإن عددا من المراقبين على الطبيعة، يؤكد أن حملة كتابة الخطابات كان لها أثر واضح فى الفوز على الشيوعيين فى نهاية المطاف.

وعلى سبيل المثال، وصف «ارنالدوكوريتسى» مراسل صحيفة نيويورك تايمز هذه الحملة بأنها أسلوب قوى وقال: «لقد فهم كثيرون منها - أى من هذه الخطابات - لأول مرة أن الولايات المتحدة تعنى ما تقول حين تعلن أن المعونة الأمريكية سوف تتوقف إذا صوتت إيطاليا لصالح الشيوعيين».

وعموما كان الجهد الدعائى والسياسى الذى قامت به الولايات المتحدة ذا أثر كبير على الانتخابات الإيطالية، وبذلك حققت هدفا محدودا قصير الأجل.



واستخدمت الولايات المتحدة ابتداء من ٢٩ من أبريل حتى أوائل الخريف من عام ١٩٥٤ أسلوبا فى مقاومة الشيوعية، إذ أسقطت على الأراضى التشيكية ما يزيد على مائة ألف من البالونات المصنوعة من مطاط النيوبرين المملوءة بالهيدروجين، يستطيع كل منها حمل ثقل وزنه ثلاثة أرطال، وبذلك أسقط بين الشعوب التشيكية والسلافية حوالى خمسين مليونا من النشرات والإعلانات وأوراق الانتخاب والصحف المضادة لنظام الحكم.

وبالإضافة إلى ما أذاعه راديو أوروبا الحرة القائم فى ميونيخ من بيانات تفسيرية لشعب تشيكوسلوفاكيا فقد حوت البطاقة الانتخابية للمعارضة الشعبية التى أسقطتها الولايات المتحدة عشرة مطالب تتلخص فى الآتى:

- أن نقابات العمال للنقابيين وأن الدولة باعتبارها ربا للعمل يجب ألا تضطهد العمال.

- مطالبة الزيادة فى الأجور.
- عدم تقييد العمال بأعمال معينة.
- عدم استغلال الدولة لوقت الفراغ.
- إنهاء السخرة.
- عدم تحديد الحصص.
- الاستقلال الذاتى للجان القومية المحلية.
- السلع للشعب.
- العودة إلى خدمة المستهلك.
- الإسكان للعائلات، لا للدولة.

ولقد كانت قائمة ما يريده الشعب داخل تشيكوسلوفاكيا مستقاة من المعلومات داخل البلد، ومستمدة من تقارير اللاجئين وأبنائهم وتحليل صحافة الشيوعيين وإذاعتهم، ومن ثم كان أساس المعارضة مرتكزا على أسباب محدودة من السخط، ويرمى إلى تحقيق غايات يمكن بلوغها.

والواقع أن هذه العملية نوع من العمليات النفسية التى كان يستخدمها الغرب فى هذا الصراع الأيديولوجى الكبير بين مذهبين متناقضين. وإن كانت الولايات المتحدة تهاجم بشدة التسلل الشيوعيين فى دول العالم، فإن مثل هذا العمل لايقل خطورة عن التهديد الشيوعى.

وكلتا الوسيلتين ترفضهما المثل الانسانية، وتأباهما القيم الأخلاقية. إننا لا نؤمن إلا بالعقيدة التى تنبع من ضمير المجتمع وروحه وتقاليده، وقيمه الأخلاقية دون أية ضغوط خارجية أو مساومات سياسية. والواقع أن كلا الطرفين المتصارعين فى الحرب الباردة كانا يستخدمان «الراديو الأسود» كأداة للتراشق بالكلمات والطعن فى الآخر، ووجه كثير منها إلى الدول النامية، والأدهى من ذلك أن كثيرا من هذه الإذاعات استخدمت لتحريض الشعوب على الثورة على حكامها، على غرار ما حدث فى مؤامرة جواتيمالا التى دبرت ضد الرئيس اربنز عام ١٩٥٤، أو فى محاولة غزو كوبا عام ١٩٦١.

فقد لعبت إذاعة «سوان» دورا كبيرا فى تلك المؤامرة التى دبرتها المخابرات المركزية الأمريكية ضد حكم كاسترو فى كوبا، إذ قام راديو سوان بإذاعة رسائل بالشيفرة وناشد

الشعب والقوات المسلحة الكوبية الثورة على كاسترو كما قدم تعليمات خاصة عن فن التخريب.

وكانت محطة «جواتيمالا الحرة» من المحطات ذات الموجة القصيرة التى ليس لها تاريخ مثيل فى الولايات المتحدة، فقد لعبت هذه المحطة دورا علنيا فى عمليات الحرب الباردة، وقد انضمت مع راديو سوان فى إذاعة «هافانا روز» الموجه ضد كاسترو.

وقد سبق أن قامت هذه المحطة عام ١٩٥٤ بمعاونة الثوار ضد الرئيس «اربنز» فى جواتيمالا، وتلقت المحطة خطاب شكر من حكومة «كاستيلو أرماس» لما قامت به من مساعدة فى الثورة ضد اربنز، ووقع الخطاب جوزى تورون الذى كان يقوم بإدارة محطة «جواتيمالا الحرة » السرية، قبل أن يتم القضاء على حكومة اربنز.

كما أن «راديو أوروبا الحرة» يعد من أكبر المحطات السرية وأشدها إثارة للجدل. وتدعى هذه المحطة أنها محطة خاصة غير تجارية وليست حكومية، كانت توجه إذاعاتها عبر الستار الحديدى إلى الثمانين مليون أسير فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا.

وفى هذه المناسبة يجدر بنا أن نتساءل هنا: ماذا كان هدف الولايات المتحدة فى سماحها لراديو أوروبا الحرة بتشجيع الشعب المجرى على الثورة، على الرغم من أنها لم تكن مستعدة لتقديم أية معونة حربية لها؟

لقد ثار الجدل حول مسئولية هذه المحطة، وبالتالى حول أولئك الذين يشرفون عليها فى واشنطون، وحاولت كل الأطراف أن تتنصل من هذه المسئولية. فقامت محطة أوروبا الحرة بالرد على تصريح «انا كاثلى» الزعيمة المجرية التى كانت قد هربت إلى الغرب وهاجمت محطة راديو أوروبا الحرة بطريق غير مباشر، إذ قالت: «لقد كانت النوايا طيبة وإن لم تكن النتائج سعيدة». وكان رد الإذاعة أن تصريح الزعيمة ليس صحيا. كما أعلن متحدث رسمى أن القول بأن الغرب وعد بمساعدة المجر هو من اختلاق راديو شيوعى فى ألمانيا الشرقية كان يذيع برامجه تحت اسم راديو أوروبا الحرة.

وللتدليل على أهمية استخدام الولايات المتحدة للدعاية فى الحرب الباردة نقول أن مصروفات «صوت أمريكا» كانت تبلغ ٢٢ مليون دولار فى السنة، ويوجه ٤٠٪ من برامجه إلى الدول الشيوعية، وكان فى برلين الغربية محطة تبلغ قوتها ٣٠٠ر٠٠٠ وات يطلق عليها «رياس»، وهى توجه إرسالها طوال الليل والنهار إلى جميع أنحاء العالم، وكان يقال أنها تحت إشراف مجلس إدارة المخابرات الأمريكية.

ولقد ذكر آلين دالاس رئيس المخابرات المركزية فى كتابه «حرفة المخابرات»

الإجراءات التى يجب على الولايات المتحدة ومخابـراتها المركزية اتخاذها لمواجهة الصراع الأيديولوجى. ونـحن نذكر فقرات منها كمـا جاءت بالنص حيث يمكن أن نـخرج منها بدروس مفيدة، بل قد يـتضح منها أسلوب سياسة الولايـات المتحدة، وإن كان دالاس قد ذكر أن ماجاء بكـتابه آراء شخصية. يقـول دالاس: «وأول إمكاناتنا ضد هذا الـتهديد هو أولا سياستنا الخارجية التى تتحمل عبء مـسئوليتها وزارة الخارجية تحت إشراف الرئيس. ثانيا يمكننا أن نـقنع العالم الحر أننا وحلفاءنا من القوة وعلـى استعداد لأن نجابه التحدى العسكرى السـوفيتى وإننا نستطيع أن نحمى - وعلى استعداد لأن نـحمى - دول العالم الحرة وبـالقوة إذا احتـاج الأمر، وإننا سـوف نعاونهـم على بنـاء أمنهم ضـد الإثارة. وإذا شعرت الدول الحرة أننا ضعفاء من الناحية العسكرية، أو أننا غير مستعدين للعمل فليس من المحتمل أن يصمدوا فى وجه الشيوعية.

والعنصر الثالث هو مدى المعونة التى يمكن أن يقدمها جهاز المخابرات.

١ - يجب أن يزود حكومتنا فى الوقت المناسـب بالمعلومات عن أهداف الشيوعية أى البـلاد التى وضعـها الشـيوعيون عـلى رأس القـائمة فى الـهجوم الـذى يستهـدف إثارة الثورات.

٢ - يجب أن يتسـلل إلى العناصر الحيويـة فى جهازهم الإثارى عندمـا يبدأ فى شن الهـجوم علـى الدول الهـدف، كما يـجب أن يزود حـكومتـنا بتـحليـل عن الأسالـيب المستخـدمة، وبالمعلومات عـن الأشخاص الذين استهـوتهم الإثارة، أو الذين تسـللوا إلى الحكومة المحلية.

٣ - يجب - كلما كان ذلك ممكنا - أن يساعد فى بناء الاستحكامات المحلية فى وجه التسرب، بأن تعرف الدول الهدف بطبيعة ومدى الخطر الذى يتهددها، وبأن يساعد جهاز الأمن الداخلى فى هذه الدول عما يجب أن يفعله بطريقة خفية».

ويعود آلين دالاس فيقول: «وتفتقر كثير من الـدول المعرضة للخطر إلى الشرطة المحلية أو إلى أجهـزة الأمن القادرة على أن تـأخذ حذرها فى الـوقت المناسب ضد خـطر الإثارة الشيوعية. لـهذا السبب تحتاج هذه الدول إلى المسـاعدة التى لا يستطيعون الحـصول عليها إلا من دولة مثل الـولايات المتحدة تملك الموارد والأسالـيب الكفيلة بمساعـدتهم. وترحب كثير من الدول التى تـشعر بأن أمنها مهدد بدون هذه المساعدة، وقد أفـادت كثير منها من هذه المسـاعدة فى السـنوات الأخيرة. ومـن جهة أخرى يـحدث فى بعـض الأحيان - ولا سيما فى أمريكا الجـنوبية - أن يعمد دكتاتور إلى أن يأخذ جهاز أمـن داخلى سبق تدريبه على مناهـضة الشيوعية، ويحولـه إلى نوع من الجستابو يـستخدمه للقضاء عـلى خصومه السياسيين المحليين. وقد حدث هذا فى كوبا تحت حكم باتستا».

ويضيف دالاس قائلا: «ويجب علينا فى كل مكان أن نساعد الشعوب على المقاومة وبث الثقة فيها بأنها قادرة على المقاومة، وقد أحرزنا حتى الآن خبرة سنوات طويلة فى محاربة الشيوعية. فنحن نعرف أساليبها، ونحن نعرف عددا كبيرا من العاملين بصفة فعلية فى هذه المحاولات التى تبذل للاستيلاء على الحكم. وإذا ما سنحت لنا أية فرصة للمساعدة يجب أن نقدم مساعدتنا فى بناء قدرة الدولة المحددة كما يجب أن نقدم هذه المساعدة قبل أن يدفع التسلل الشيوعى الدولة إلى ما لايمكن العودة منه».

ويقول دالاس فى مكان آخر: «... واضح أنه من الأصعب بالنسبة لنا أن نكشف عن النشاط الشيوعى فى الأماكن الأخرى للعالم الحر. ولكن كثيرا ما تمكنا من إحراز نتائج باهرة منعت الشيوعيين من تحقيق أهدافهم. لقد اكتشفنا مؤامرات شيوعية كثيرة لقلب حكومات صديقة وأحبطناها. وكانت الدعاية المحلية فى أول مراحل المؤامرة تكشف عن المتآمرين وتربطهم بموسكو أو بكين وكان هذا مجديا خاصة عند معالجة منظمات «الجبهة» و«الشباب» و«السلام» التابعة للشيوعيين فى اجتماعاتها ومؤتمراتها التى كثرت الدعاية لها، وهناك تكون الصحافة الحرة ذات ميزة».

وتحدث دالاس عن دور مخابرات الغرب إزاء التهديد الشيوعى بقوله: «ومادام خروشوف ومن جاء بعده يستخدمون إمكاناتهم لإثارة «حروب التحرير» التى تعنى أى عمل خفى أو سافر يقصد به قلب نظام الحكم غير الشيوعى فيجب على الغرب أن يكون مستعدا لمجابهة هذا التهديد. وحيث يتخذ التكتيك شكل الحرب السافرة أو الساخنة أو حرب العصابات كما حدث فى كوريا أو فيتنام أو الملايو فيجب على الغرب من جانبه أن يقدم المعونة سافرة بطريقة أو بأخرى. ولكن يجب على مخابرات الغرب أن تلعب دورها فى وقت مبكر عندما يكون العمل الإثارى فى طور الإعداد والتنظيم. وحتى نستطيع أن نقوم بعمل يجب أن تكون لدينا المعلومات عن المؤامرة والمتآمرين. ويجب أن تعد الوسائل الفنية السافرة والخفية لمجابهة هذه المؤامرة».

«وبطبيعة الحال يجب أن تنسق كل الأعمال التى تقوم بها المخابرات فى هذه البلاد على مستوى وضع السياسة وتخطيطها، كما يجب أن يكون أى عمل تقوم به المخابرات داخلا ضمن نطاق أهدافنا القومية».

وفى تحليلنا لآراء مستر آلين دالاس من ناحية الإجراءات التى كان يجب على الولايات المتحدة أن تتخذها حيال منع الشيوعية الدولية من التغلغل ـ على حد قوله ـ فى دول العالم الحر. نجد أنه يتحدث من زاوية خصم لعدو ينافسه فى الوضع والأيديولوجية وقيمه فى المجتمع الدولى.

ونحن وإن كنا هنا لا نحاول ولا نقوّم أو نناقش أو نزن أو نفند هذه الأيديولوجيات

المتباينة إذ ليس مجال ذلك هذا الكتاب، إنما نريد أن نوضح من زاوية محايدة صرفة أن ما جاء بآراء دالاس من ناحية الإجراءات لايختلف عن الإجراءات التى يتخذها المعسكر الآخر للدفاع عن كيانه ونشر مذاهبه.

فمن نص أقواله يمكن أن نلخص هذه الإجراءات ونعلق عليها فى النقاط الآتية:

١ - يجب استخدام الدعاية لإظهار قوة الولايات المتحدة العسكرية للدول الصغيرة لإغرائها على الانضمام إلى المعسكر الرأسمالى، وفى الوقت نفسه التقليل من شأن الجانب الآخر وفى هذا نوع من التهديد الخفى، وهو ما كان يستخدمه الطرفان، وهو ما يتنافى مع مبدأ تقرير المصير المفروض أن ينبع من رغبة وإرادة الشعوب.

٢ - استخدام المعونات الاقتصادية والعسكرية كسلاح ضد الدول النامية وكان سلاح له قيمته ولا سيما بالنسبة لتلك الدول التى يمكن أن تؤثر فيها الضغوط الاقتصادية، وكل وسائل الحرب الاقتصادية.

٣ - توجيه الشعوب وتعاون الولايات المتحدة معها فى منع تغلغل الشيوعيين، ومساندة الأحزاب الأخرى غير الشيوعية، وشن حرب نفسية على الأحزاب الشيوعية المحلية وكان هذا بمثابة تدخل فى شئون الدول الداخلية، ولايختلف عن التغلغل الشيوعى الدولى إلا فى الأسلوب.

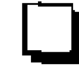
٤ - إنه يؤيد التدخل العسكرى السافر فى بعض الحالات إذا طلبت الدولة المعنية المساعدة، وهذا يعتبر من الإجراءات السافرة التى تزيد حدة التوتر فى العالم، ولا يختلف عما أسماه الشيوعيون «حرب التحرير» إلا فى الوسيلة.

٥ - معالجة منظمات الجبهات الشيوعية، والشباب، والسلام، أى أنه يؤيد وجهة نظر التدخل فى شئون الدول الأخرى بينما ينقد التهديد الشيوعى باتخاذ وسائل مختلفة للتغلغل.

٦ - ينادى بتقديم المعونة السافرة بمختلف أنواعها فى حالة حروب التحرير، مثل ما حدث فى كوريا ولبنان والملايو فى الوقت الذى يندد فيه بسياسة السوفييت والصين فى مساعدة الدول التى تحاول التحرر.

٧ - يقترح تنسيق كل أعمال المخابرات بين الدول الصديقة والتى توحدت ضد الشيوعية الدولية، وربما كان مسيطرا عليه فى هذا التفكير مخابرات حلف الأطلنطى. وإن كانت الدول المنظمة لهذا الحلف تتعاون مع الولايات المتحدة فى ميدان مقاومة الشيوعية الدولية إلا أن أغلب مخابرات هذه الدول تنظر إلى مصلحتها القومية قبل أى شىء.

والواقع أننا نجد فى اقتراحات مستر دالاس شبه وصاية يريد أن تكون للولايات المتحدة على دول العالم الحر، وكذا الدول الصغيرة التى تطلب معونة الولايات المتحدة تحت ظروف صعبة وبخاصة الدول النامية التى عانت من الاستعمار أجيالاً عديدة وتحاول أن تخرج إلى آفاق جديدة. وهذه الدول فى الواقع هى التى دفعت ثمن هذا الصراع الأيديولوجى من دمها وعرقها.



كان دور أجهزة المخابرات فى الحرب الباردة يأخذ لونا جديدا إذ وجدت هذه الأجهزة نفسها فى موقف يحتم عليها أن تراقب باستمرار كل جزء من أجزاء العالم، مهما يكن الجزء الذى يشغل اهتمام الدبلوماسيين والعسكريين فى ذلك الوقت. إن مصالح الطرفين وكذا الدول غير المنحازة كانت معرضة للهجوم فى أى ركن من أركان المعمورة وفى أى وقت.

لقد أصبح من المستحيل اليوم أن نتنبأ أين يكون الخطر. إن واجب المخابرات أن تحذر حكوماتها مقدما من مثل هذا الخطر، حتى تستطيع الحكومة أن تتصرف. لم يعد البحث عن المعلومات مقصورا على دول قليلة. لقد أصبح العالم كله حلبة نزاع. وفى عصر الصواريخ النووية أصبح العالم أجمع من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية. لقد فقدت المسافات كثيرا من معناها القديم، بينما أصبح الزمن من الناحية الاستراتيجية يحسب بالساعات بل بالدقائق. أما المحيطات والصحارى التى حمت الدول فى الماضى وهيأت لها الوقت الكافى للاستعداد فمازالت على اتساعها، ولكن أصبح من الممكن للصواريخ أن تعبرها فى دقائق، ولقاذفات القنابل أن تعبرها فى ساعات معدودات. لقد أصبحت دول العالم اليوم فى الخط الأمامى للهجوم. ولم يعد الهجوم يتطلب فترة طويلة للإعداد والتعبئة. فالصواريخ معدة على قواعدها. وقاذفات القنابل على أهبة الاستعداد.

ولهذا السبب كان على المخابرات فى الوقت الحاضر الاضطلاع بمسئولية إضافية، لأن الدولة لا تستطيع الانتظار حتى تتوافر الأدلة عن احتمال حدوث عمل معاد، أو حتى تكون الدولة الأخرى قد اتخذت قرارها لضربها. يجب على الحكومات أن تتلقى تحذيرها سلفا وأن تتسلح مقدما.

إن يقظة المخابرات واحتمال تقديم تحذيراتها سلفا يمكن أن يكون أحد الأسباب الفعالة العميقة لتعيق رغبة العدو فى شن هجوم على الجانب الآخر. ولهذا لايجب أن يكون إنشاء هذا الجهاز التحذيرى سرا. بل على العكس يجب أن يكون معروفا تماما،

وإن كانت وسائل وأساليب التحذير هى التى يجب أن تحاط بالسرية. يجب ألا تكون المخابرات من الموضوعات المحرمة.

وإذا كان هناك من يشك فى أهمية المخابرات الموضوعية، فعليه دراسة الأخطار الأخرى التى ارتكبها الزعماء نتيجة فساد المشورة المقدمة لهم، أو نتيجة أنهم أخطأوا الحكم على أفعال أو ردود أفعال البلاد الأخرى.

وفى الأيام التى سبقت الحرب العالمية الثانية، لم تدرك الحكومة البريطانية ـ بالرغم من تحذير تشرشل ـ حجم التهديد النازى وخاصة بالنسبة للطائرات وبالمثل ارتكب هتلر بعد أن أشعل الحرب سلسلة من سوء التقديرات. فلم يعمل حساب قوة بريطانيا وعزيمتها. وبعد ذلك فتح جبهة ثابتة ضد روسيا فى يونيو ١٩٤١ متجاهلا كل العواقب. وعندما قدمت له النصيحة فى عام ١٩٤٢ بخصوص خطة نزول البريطانيين والأمريكيين فى شمال أفريقيا، رفض أن يلقى بالاً إلى معلومات وتقديرات المخابرات التى كانت قد وصلته، وإنما قال: «ولكن ليس لديهم السفن التى يمكنهم استخدامها».

أما بالنسبة لليابان فعلى الرغم من نجاح الهجوم على بيرل هاربور إلا أن الأحداث التالية أثبتت أن حكومتها ارتكبت أكبر خطأ عندما أساءت تقدير إمكانات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية.



ومن ثم فإننا نرى اليوم إمكانية إثارة الحرب دون إرسال جيوش فعلا للميدان، بل يدير هذه الحرب الساسة ورجال السلك الدبلوماسى بدلا من القادة العسكريين.. حرب يديرها رجال الدعاية والمخابرات لا الضباط والجنود.

والواقع أن الحرب الباردة كانت هى حرب الدهاء، حيث اكتشف الإنسان وسائل خوض غمار الحرب دون استخدام أسلحته التقليدية، بل باستخدام عقله وقريحته فى شن هجومه على عدوه.

ولكن من الواضح أن الأمم كلها لم تصل إلى هذه الفلسفة بسرعة، كما أن كثيرا منها مازال يجهل أن نشاط المخابرات يحتل المركز الأول فيها، وسيستمر ذلك بل سيزداد إذا لم تتمكن المنظمات الدولية بل الدول نفسها من إيجاد حل لسلام دائم يعتمد على التعايش فى سلام، وإقرار المبادئ الإنسانية.

6

المخابرات والمجتمع

دار الخيّال

الأمن والمجتمع

يقول آلين دالاس: «الواقع أنه من الصعب أن نقنع الشعب بأن من المصلحة القومية فى بعض الأحيان أن نحيط بعض الأمور بالسرية، أو أن حريته قد تتعرض للخطر نتيجة الإفاضة فى الكلام عن الإجراءات الخاصة بالأمن القومى أو عن المفاوضات الدبلوماسية.

«وعلى كل حال فإن ما تنشره الحكومة أو الصحافة على الشعب ينقل بطريقة آلية إلى أعدائها، كما أن أى شخص يكون من الإهمال بحيث يفشى سرا فإنما يفشيه إلى العدو أو يسلمه له، وما جدوى أن ننفق الملايين لنحمى أنفسنا ضد الجاسوسية إذا كانت أسرارنا تتسرب منا؟؟».

إن هذا أسوأ ما يحدث من رجال السياسة أو الصحافة أو المواطنين الذين لايقدرون قيمة الأسرار ولو كانت فى أبسط صورها. إن حرية الصحافة وحرية الكلمة يجب ألا تمتد إلى أسرار الدولة. وتختلف هذه الأسرار من حيث درجتها حسب إختلاف المجتمعات، فبعض الدول تفرض عقوبة على إفشاء أسرار معينة قد لا تدخل فى نطاق الأمن القومى للدولة، كأن تكون سرا من أسرار الصناعة.

وتسعى كل دولة إلى معالجة خرق الأمن، وتحاول تحسين وسائلها فى ذلك. إن ضابط المخابرات يدرك أنه لابد أن يخطط عمله بعناية ومهارة وفى سرية إذا أراد النجاح فى عمله، وفى الحقيقة يجب على رئيس جهاز المخابرات أن يراعى فى تخطيط عمليات

المخابرات الاحتفاظ أولا بسرية العملية بالنسبة للخصم، وثانيا الاحتفاظ بسريتها بالنسبة للصحافة، أما بالنسبة لضابط المخابرات فيجب أن تكون السرية إحدى حقائق الحياة بالنسبة له. والسؤال الذى يتبادر إلى ذهننا هو: هل يمكننا تحسين نظام الأمن مع الاحتفاظ بالديموقراطية فى الحياة والصحافة الحرة وليست الموجهة؟ وهل يستحق هذا الموضوع أن نضعه محل دراسة؟.

لايمكن أن ننكر أن هذا الأمر يستحق الدراسة، وهناك فى الواقع أربع مناطق يجب أن ننظر إليها بعين الإعتبار:

أولا: ما ينشر مع موافقة الجهات الرسمية.

ثانياً: ما يتسرب سرا إلى الصحافة عن طريق بعض موظفى الحكومة الساخطين من الذين لا يوافقون على سياسة معينة، ويشعرون بأن من واجبهم الدفاع عن مركز جهازهم ضد جهاز منافس.

ثالثاً: التسرب نتيجة الإهمال، فنحن كشعب نتكلم كثيرا ونحب أن يعرف الناس أننا عليمون ببواطن الأمور.

رابعاً: ما مدى الثقة فى العاملين الذين يطلعون على معلومات معينة؟

وفى قصة برنولد جاكوب عام ١٩٣٥ الذى كتب بتوسع عن الجيش الألمانى الذى كان يمر فى ذلك الوقت بمرحلة إعادة التسليح، نجده ينشر كتابا صغيرا قدم فيه كل التفصيلات عن هيئة أركان الحرب العامة الألمانية التى أعيد تنظيمها من جديد كما نشر معلومات تفصيلية عن قيادات الجيش، وعن المناطق العسكرية المختلفة والوحدات العسكرية التى شكلت حديثا، وأورد بالكتاب قوائم لعدد ١٦٨ من قواد الجيش وصورا لتاريخ حياتهم.

وحينما استجوب جاكوب بدأ يشرح شرحا بدا للسامعين أنه عمل باهر من أعمال المخابرات نتيجة تسرب أخبار من الصحافة، لقد قال: «كل شىء فى كتابى جاء من تقارير نشرت فى الصحافة الألمانية، فعندما ذكرت فى كتابى أن ماجور جنرال هاس كان الضابط القائد للوحدة السابعة عشرة وموقعها فى نورمبرج، فإننى استقيت معلوماتى هذه من إعلان وفيات فى جريدة نورمبرج، إذ جاء فى الجريدة أن جنرال هاس الذى قدم إلى نورمبرج وهو قائد الفرقة السابعة عشرة المنقولة حديثا حضر جنازة فى نورمبرج.

لقد استطاع جاكوب أن يعد تقريره عن نظام المعركة «من قطع من المعلومات اكتشفها فى إعلانات الزواج والوفيات وغيرها».

وفيما يلى فقرة عن الجاسوسية فى الولايات المتحدة مما كتبه «باول مونات» ضابط المخابرات البولندى فى كتابه المسمى «جاسوس فى الولايات المتحدة».

يقول مونانت: «أمريكا بلد ممتعة لممارسة الجاسوسية، ومن حيث هى دولة، تعتبر ماهرة فى الاحتفاظ بأسرارها.. ولكن من بين أضعف نقطها فى الأمن القومى شعور أهلها بالرغبة فى الصداقة.. إنهم يتوقون إلى أن يعرفهم الناس.

«لقد استطعت أن أعثر على أمريكى بعد آخر كان مستعدا ـ بعد كأس من الشراب أو كأسين ـ أن يطلعنى على أشياء ما كان يفكر أن يطلع عليها زوجته».

ولكن كان مونانت يجد مصادره الثمينة عن طريق ما ينشر، وهو يقول فى ذلك: «إن الأمريكيين لا يتصفون بالإهمال وعدم التدقيق فى الحديث فحسب، ولكنهم يكشفون كثيرا مما ليس فى مصلحتهم عن طريق النشر العام».

ثم يمضى فى كلامه ليلخص ما استطاع أن يحصل عليه من أحد أعداد مجلة «الطيران الأسبوعية» الصادر فى الذكرى الرابعة والعشرين لقوة الطيران، والتى يبلغ عدد صفحاتها ٣٧٢ حيث يقول: «لقد كان الموضوع يستغرف منا شهورا ويكلفنا آلاف الدولارات لو حاول عملاؤنا الحصول على هذه المعلومات الواحدة بعد الأخرى... لقد سلمتنا المجلة كل هذا فى طبق من الفضة».

ولقد عانت مخابراتنا كثيرا فى الاثنى عشر عاما التى سبقت حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، بل أعتقد أنها لاتزال تعانى من رغبة كثير من الناس فى الثرثرة فى أمور تمس الأمن دون أن يشعروا بذلك، بل إن كثيرا من الناس كانوا يتفاخرون بأنهم على علم ببواطن الأمور، وكان حب الاستطلاع يدفعهم إلى معرفة بعض الأسرار من أصدقائهم الذين يشغلون بعض الوظائف العامة ولا يعون مفهوم الأمن.

وليست هذه الظاهرة تخص مجتمعات بعينها، بل ظاهرة عامة حتى ليقول الرئيس ترومان مرة: «إن ٩٥٪ من معلوماتنا السرية قامت بنشرها الصحف والمجلات». ويناقش البعض فكرة أن يقوم الكاتب الصحفى بالامتناع عن نشر بعض المعلومات التى تكون قد وصلته من المصادر الحكومية المسئولة، إلا أننا إذا طلبنا ذلك من الصحفى نكون قد طلبنا منه أكثر مما يجب. وأن هناك بعض حالات امتنع فيها المراسلون أو المحررون من تلقاء أنفسهم عن نشر قصص كانوا يرون فى نشرها ضررا على الأمن القومى أو على الأقل طلبوا المشورة من حيث حساسية هذه الموضوعات».

ولقد أقلق موضوع تسرب الأسرار المخابرات الأمريكية وأدركت جيدا هذه المشكلة، ولذلك كان بيرل سميث ـ عندما كان مديرا للمخابرات المركزية ـ قلقا بشأن هذه المشكلة وقرر القيام بعمل اختبار. ففى عام ١٩٥١ زود الأجهزة بجماعة من الأكاديميين

المؤهلين الأكفاء من إحدى الجامعات الأمريكية الكبرى، وذلك للقيام بعمل فى الصيف وحتى يوافر لهم الوقت زودهم بالمطبوعات والمقالات الجديدة ومناقشات الكونجرس والنشرات الحكومية والخطب ـ وكلها من الأشياء التى يمكن لكل من يطلبها أن يحصل عليها، وطلب منهم أن يحددوا ما يمكن للسوفييت أن يحصلوا عليه من هذه المصادر غير الخاصة بالنسبة لإمكانات الولايات المتحدة العسكرية. ولقد أشارت استنتاجاتهم أن السوفييت ـ بعد دراسة أسابيع قليلة لهذه المطبوعات السافرة ـ يمكنهم أن يحصلوا على معلومات عميقة عن كثير من دفاع الولايات المتحدة القومى. وفى الحقيقة عندما اطلع الرئيس ترومان على اكتشاف رجال التحليل الجامعيين، واطلع عليه القائمون على وضع خطط السياسة على مستوى عال آمنوا بأن هذه المطبوعات من الدقة بحيث أمروا بإعدام النسخ الزائدة واحتفظوا بالنسخ الباقية على أنها سرية.

ومن ناحية أخرى فهناك جزء كبير وهام من هذه المشكلة يدخل فى بلادنا فى نطاق الحكومة والسلطة التشريعية، وهو عبارة عما تنشره السلطة التنفيذية والتشريعية ويدخل فى هذا ما ينشر عن المناقشات داخل مجلس الشعب.

وإذا لم يكن هؤلاء الرجال المسئولون على درجة عالية من الوعى بالأمن، فإن كثيرا من الأسرار لابد أن يتسرب إلى العدو.

وعلى الرغم من الدورات الكثيرة التى أعطيت لكثير من الرجال المسئولين، على الرغم من الدوريات ونشرات الأمن المستمرة للسلطة التنفيذية، إلا أنه كان هناك بعض الثغرات نتيجة الإهمال والانزلاق فى الحديث فى أمور لايقدر المسئول أنها قد تضر بالأمن.

ولا تتعارض السرية مع المناقشات الحرة، فإذا تمت مناقشة موضوع الأمن بصراحة بين أعضاء الحكومة والسلطة التشريعية، فإنه يمكن إيجاد طريقة لمنع تسرب جزء كبير من المعلومات التى يحصل عليها الخصم فى الوقت الحاضر. قد يحدث تسرب، ولكنه لن يكون سيلا من المعلومات التى يحصل عليها العدو.

وإذا كانت عملية تسرب المعلومات تتم فى العادة نتيجة إدارتنا للحكومة بطريقة سافرة، فإن التسرب المتعمد يمكن أن ننسبه إلى سوء نية أفراد معينين أو أفراد من داخل الحكومة. إن هذا النوع من التسرب هو الذى يتم دون ترخيص من المسئولين، وقد حدث هذا أكثر ما يكون فى وزارة الحربية وفى بعض الأحيان فى وزارة الخارجية. وهناك حالات يشعر فيها صغار الضباط أو كبار الموظفين فى الحكومة بأن الصحافة لاتكتب عن

أجهزتهم أو عن سياستها بطريقة مرضية نتيجة عدم إمكان الصحافة والجمهور الحصول على كل الحقائق، وقد تنجم نتائج خطيرة عن نشر مثل هذه الحقائق دون تحديد الأسرار التى قد ينتفع منها العدو. وكثيرا ما يحدث أن تتسرب معلومات خاصة بسياسة الدولة، أو معلومات دبلوماسية عن طريق صغار الموظفين الذين يعترضون على ما يجرى، أو عن طريق أجهزة أخرى ـ عادة العسكرية ـ سواء من بعض الضباط الصغار أو الصحف والجنود.

ويذكر «دوجلاس كيتر» حادث تسرب مذكرة خاصة كان «راسك» وزير الخارجية قد كتبها لمكنمار وزير الدفاع فى عهد حكومة الرئيس جونسون اقترح فيها راسك أنه فى حالة هجوم سوفييتى ضخم على أوروبا فإن من الممكن مواجهة ذلك بالأسلحة التقليدية. ويقول كيتر: «إن القصة لم تكن ترتكز على المذكرة ارتكازا مباشرا وإنما كانت ترتكز على تفسير تقدم به أحد رجال سلاح الطيران الذى كان يقف موقفا معاديا من وزير الخارجية».

وأضاف كيتر أن عملية التحريات استغرقت ١٠٠٠ ساعة عمل قبل أن تعرف شخصية قائد سلاح الطيران المشتبه فى أنه تسبب فى تسرب قصة مذكرات راسك ، ثم بعدها نفى هذا القائد إلى ماكسويل فيلد بالأباما.

أما التسرب الذى يتم نتيجة إهمال، فهو الذى يتم دون تخطيط، ويكون مثلا نتيجة حديث شخص دون تمعن بتشجيع من صحفى ماكر، ويستطيع الصحفى عن طريق طرح أسئلة على عدد من الناس أن يضع الأجزاء بعضها إلى جانب البعض ليكون منها القصة الحقيقية عن تطورات ما أو عن برامج معينة، ولكن يصعب معالجة هذا الموضوع من التسرب، وبخاصة فى الديموقراطيات الحرة لأن الصحفيين ـ الذين هم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة المستفيدون من هذا التسرب ـ يرفضون الكشف عن مصادرهم ، وعند ذلك يصبح من المستحيل الحصول على أدلة دامغة عن الشخص المذنب أو الجماعة المذنبة.

ويقرر آلين دالاس صعوبة منع تسرب المعلومات فيقول: «وإنى أشعر بمزيج من الأسف والأسى عندما أعترف أنه فى سنوات خدمتى فى وكالة المخابرات المركزية لم أنجح فى إيجاد وسيلة مقبولة وعلمية للتضييق على جهازنا الحكومى، أو خفض نسبة تسرب المعلومات الحساسة إلى عدونا القوى.

«ومع ذلك فمن الممكن تحسين هذا الموقف، وقد شعرت أن مناقشة صريحة للمشكلة قد تفيد. فللبريطانيين ـ عن طريق قانون الأسرار الرسمية، وغيره من الإجراءات المتصلة

ـ نظام قانونى فى هذا الميدان أفضل مما لدينا، وهم فى بلاد تقدس وتحمى حرية الصحافة مثلما نفعل نحن. لقد أظهروا أن طريقتهم فى استئجار العاملين والاحتفاظ بهم، يمكن أن يكون مثلا يحتذى».

ثم يضيف مبررا أن ذلك لا يؤثر على حرية الصحافة فيقول: «وأبدأ فأقول إننا يجب ألا نقدم على شىء من شأنه أن يؤثر على حرية الصحافة، ومع ذلك فلا تعنى حرية الصحافة الترخيص الكامل بحيث يضر ذلك بأمننا القومى، ولم يقصد ذلك قط التعديل الأول للدستور.

«إننى لا أقترح أن نحاول معالجة هذه الناحية من المشكلة الخاصة بالأمن عن طريق التشريع، فيما عدا التقييد فى بعض قوانيننا الخاصة بالجاسوسية، يجب أن تقوم الحكومة بتنظيم دارها عن طريق تحقيق تفاهم بين السلطة التنفيذية وبين الكونجرس وتسعى بعد ذلك للحصول على تعاون الصحافة الاختيارى».

ويقترح دالاس بعض الإجراءات الممكنة فيقول:

«أولا: يجب أن يقوم الجانب التنفيذى للحكومة ـ وبخاصة وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومجتمع المخابرات ـ بكل ما يمكن لمنع نشر المعلومات ذات القيمة لأعدائنا.

ثانياً: بعد التشاور مع زعماء الكونجرس والاتفاق معهم يجب أن تتخذ خطوات لتقييد نشر المناقشات الحساسة فى مجال أمننا القومى وبخاصة فى الميدان العسكرى.

وبعد تنفيذ ماجاء فى أولا وثانيا يجب أن تتم مناقشات هادئة بين مجموعة مختارة من موظفى الحكومة المعنيين، بذلك مباشرة، وبين قادة الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى كالإذاعة والتليفزيون والصحف الفنية لتحديد مدى الاتفاق المشترك بخصوص تزويد الصحافة بما يكفى لتحريك عجلاتها فيما يتعلق بالموضوعات التى تكون فيها السرية حيوية بالنسبة لأمننا، وخاصة الموضوعات المتصلة بالناحية العسكرية وبعمليات المخابرات الحساسة».

وقد يكون من المفيد أن نلقى نظرة على ما تفعله بريطانيا حيث تتعاون الصحافة مع الحكومة على أساس اختيارى لمنع التورط فى إفشاء الأسرار العسكرية، وعند اقتراح دراسة هذا النظام يجب أن نضع فى أذهاننا أن هذا التعاون بين الصحافة البريطانية والحكومة، هو نتيجة تطبيق قانون الأسرار السرية ـ كما سيجىء شرحه بالتفصيل فى كتاب الحرب الخفية ـ وأنه ليس اختياريا صرفا. وكثيرا ما تستشير الصحف الحكومة لتتأكد مما إذا كانت المادة التى تبغى نشرها ليس فيها مخالفة لمستويات الأمن.

ويبلغ هذا النظام من العمر أكثر من ستين عاما منذ بدء تنفيذ قانون الأسرار الرسمية الصادر فى عام ١٩١١ على الرغم من عدم وجود موافقة قانونية عليه.

ويعمل هذا النظام عن طريق لجنة تتألف من أربعة ممثلين للحكومة هم الرؤساء الدائمون لوزارة الحرب والبحرية ووزارة القوات الجوية ووزارة الطيران مع أحد عشر ممثلا لوسائل الإعلام المختلفة. فإذا كان ثمة موضوع حساس خاص بالأمن القومى يحتمل أن يتسرب إلى الصحافة فإن سكرتير اللجنة يقوم بعقد اجتماع لها وعرض الحقائق، فإذا وافق كل أعضاء لجنة الصحافة سمح بالنشر، وفى الأحوال العاجلة يخول السكرتير بإصدار الموافقة على مسئوليته، ولكن بموافقة عضوين على الأقل من أعضاء الصحافة. وإذا حدث بعد ذلك أن اعترض أعضاء آخرون للصحافة على النشر فإنه يمكن سحبه، ولكن لم ينشأ هذا الموقف منذ ممارسة هذه السلطة العاجلة لهم إلا فى الظروف النادرة، حيث كان الوقت ذا قيمة حيوية، ونطاق الموضوعات التى تغطيها البيانات هو الموضوعات العسكرية التى يضر نشرها بالصالح القومى ولا تصر الصحافة على تفسير جامد لهذه العملية.

وعلى سبيل المثال فقد تقدمت لجنة برئاسة «لورد رادكليف» بتقرير عن مشاكل خاصة بالأمن القومى فى بريطانيا، وبحثت موضوع إعلان من الإعلانات، وجاء تعليق اللجنة يقول: «إن ثمة حالات لم يطبق فيها القانون.. ولكنها كانت حالات عرضية أكثر منها متعمدة. ولم تصر الصحيفة على المضى فيها بعد أن بحث السكرتير الموضوع مع رئيس التحرير المسئول». وجاء فى التقرير: «.. إن اللجنة قد عاونت الحكومة البريطانية سنة بعد أخرى فى إخفاء كمية ضخمة من المعلومات عن الصحف والاذاعة والتليفزيون، كان يجب أن تظل طى الخفاء، لأن معرفتها تفيد الدول الأخرى، وما كان يمكن إخفاؤها إلا بهذه الوسيلة».

وثمة نقطة أخرى متصلة بالبرنامج الذى يستهدف تحسين الإجراءات الخاصة بالأمن، وهى اختلاف قوانين مقاومة الجاسوسية فى البلاد المختلفة كما سيجئ فى كتاب الحرب الخفية.

ففى الولايات المتحدة مثلا بذلت محاولات عدة منذ عام ١٩٤٦ ـ باءت كلها بالإخفاق ـ عن طريق السلطة التنفيذية لتعديل قانون مكافحة الجاسوسية حتى لا ينتفى الاتهام نتيجة عدم إثبات سوء النية فى أن تؤدى المعلومات التى أسيء الكشف عنها أو

التى أفشيت إلى حكومة أجنبية، إلى الإضرار بالولايات المتحدة، وهذا عمل صعب إثباته فقد استبعد الدليل على سوء النية من القضية الخاصة بالمعلومات عن الطاقة الذرية، ومن القضية الخاصة بافشاء المعلومات فى ميدان المواصلات، وقد أفشيت معلومات كثيرة دون ترخيص بل وأفشيت لحكومات أجنبية، واعتمد الدفاع على قوله بأن المتهم إنما فعل ما فعل محاولة منه لمعاونة حكومة الولايات المتحدة عن طريق معاونة حليف لها ـ وينطبق هذا على السوفييت بعد عام ١٩٤١. وثمة مشاكل أخرى ذات صلة بالأمن فى الولايات المتحدة تنشأ نتيجة للتشريع الحالى عندما تحتم الضرورة إثبات أن القضية ذات صلة بالدفاع القومى والأمن القومى طبقا لقانون الجاسوسية الحالى.

أما التشريع البريطانى المماثل فيستند إلى نظرية الامتيازات، بمعنى أن كل المعلومات الرسمية هى ملك للتاج، وأن أولئك الذين يتسلمونها بصفة رسمية لايجوز لهم قانوناً أن يكشفوا عنها دون ترخيص من التاج. إن هذه النظرية الخاصة بامتيازات الحكومة فى مثل هذه الموضوعات تبدو سليمة. وفى كل بلاد العالم قضايا كثيرة لايكون من الصالح العام الإفضاء فى المحكمة بكل التفاصيل الخاصة بالمعلومات السرية التى حصل عليها بطريقة خاطئة أو التى نقلت إلى الخصم، وهناك أوقات عندها يصرف النظر عن الاتهام حتى لاتنكشف هذه المعلومات المعينة، وهناك بعض أشخاص ثبتت إدانتهم بأعمال خطيرة ذات صلة بالأمن لم يقدموا للمحاكمة بسبب أن ذلك قد يؤدى إلى إفشاء أسرار الدولة. إن معرفة بعض الناس أن الدولة لا يحتمل أن تقاضيهم فى قضايا جاسوسية تعطيهم تأكيد بأن فى استطاعتهم ارتكاب جرائم صغيرة بأمان طبقاً لقوانين الجاسوسية.

وحتى لو تمكنت الدول من أن تسد الثغرات الموجودة فى تشريعاتها الخاصة بالجاسوسية والأمن، ولو تمكنت كذلك من أن توقف تسليم المعلومات ذات القيمة للعدو، فستظل أخطار الخيانة البشرية تواجهها، ونعنى بهذا حوادث الهروب، كما نعنى أولئك الذين يفشون الأسرار تحت ضغط أجنبى، أو تشهير أو من أجل الحصول على المال أو لأسباب أيديولوجية أو لإشباع أنانيتهم وإحلال الإثارة محل الملل. وهنا لايمكن لعين الحكومة اليقظة فى مجتمع حر أن تتخذ الإجراءات الوقائية المناسبة دون افتئات على حقوق المواطن الفرد، ولسوء الحظ هناك حالات كثيرة فى كل بلاد العالم لم تكن عين الحكومة فيها ساهرة تماما. وغالبا ما يكون الخائن قد تصرف قبل أن تفطن أجهزة الأمن إليه.

وبالإضافة إلى قضايا الجاسوسية قبل الحرب وفى أثناء الحرب كان هناك بيرجيس

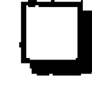
وماكلين، وهوتـون، وفاسال، وبليك فى بريطانـيا وكولونيل وينرستروم فـى السويد ممن خانوا الأمـانة. إن هذه وغيرهـا من الحالات التى سبق ذكرها تـوضح نقاط الضـعف فى الديمـوقراطيات الغـربية من جـهة حماية أمـنها القومـى. ففى بريـطانيا مثـلا تقوم وزارة الخارجيـة ووزارة الدفاع باستـئجار العاملـين فيها، ولا تسـتدعى أجهزة الأمن إلا عـندما يتعرض هؤلاء العاملون للخطر، وعند ذلك يكون قد تم حدوث الضرر، لقد كان يجب ألا يسمح لـبيرجيس أو ماكلـين بأن يكون لأيهـما صلة بأمور خاصـة. إن أى استعراض معقول لـنشاطهما فـى السنوات السابقـة على اكتشاف أمـرهما كان يجب أن يـسفر عن طردهما، وما كان يجب أن يستأجر بيرجيـس منذ أول الأمر. أما فى حالة مارتين وميتشل فإنـه إذا اطلع أحـد على طـريقة حـياتهـما لأدى ذلـك إلى عمـل تحريات عـنهمـا، كان منزلاهمـا مثلا للفوضى والـكسل. ولابد أن يكون ثمـة شىء خاطئ بالنسـبة لأشخاص يعيشون بهذه الطريقة.

وثمة نقطة أخرى تـستحق النقاش وهى أثر سلوك رجال الحكومـة على الأمن القومى ومحاولة المنظمات الأجـنبية الإيقاع بهم. ففى قضية بروفـيومو أكد البرلمان أن الأمن ـ لا الجانـب الخلقى ـ هـو الموضوع الأسـاسى، وقد عبـرت الصحافـة عن رأيهـا بما يفيـد أنه لايجب أن تلقى حجارة كثيرة على الأخطاء الجـنسية، وطبقا لهذا قالت إحدى الصحف: «إننا لو فـعلنا ذلك لعـاشت انجلترا دون رئاسـة ودون قيادة». وأشارت الصحـافة إلى أن نلسون كان يـعيش عيشة فسوق وفجـر سافرين، وأن دوق ولنجتون كـانت مس هاريت ويلسون ـ وهم يشبهونها بمـس كريستين كيلر ـ قد طالبته بمبلغ كبير نـظير موافقتها على أن تستبعد علاقته بها من مذكراتها ـ ولكنه رد عـليها بقوله: «أنشرى ما تشائين وليلعنك الله». وأشارت الصحافة الـبريطانية إلى أن بعض قادة بـريطانيا المحترمين لم يـكونوا مثلا يحتذى فى السلوك الخلقى.

لكن هذه المـوضـوعات التـى يرويـها تاريخ بريطانـيا القديم خاصة برجـال شجعان تبوءوا منـاصب رفيعة وكانـوا مسؤولين أمام الـشعب عن سلوكـهم بصفة عامـة، كذلك حدثت هذه الأمور قبل أن تصادف الأمم مشكلة المؤامرات الدولية وتجنيد منظمات الخصم للضـعفاء والمنحرفـين عن طريق التـهديـد بالتـشـهير، ولا يـمـكن ألا تـكـون ظـروف القرون الماضية مـوجها نافعا لنا عند تجنـيد العاملين، والاحتفاظ بـهم فى إدارات الحكومة الحساسة اليوم.

والواقع أن مشكلـة نقاوة الخلق لدى العامليـن هى مشكلة معقدة جدا، لأنـها تتطلب

تقييما زمنيا لاتقييما يحدث مرة واحدة ثم ينتهى. إن الناس الذين تبدو حياتهم وتبدو صفحتهم ناصعة البياض عندما يتم تعيينهم، قد يعتريهم بعد سنوات ضعف غريزى قد يكتشف وقد لا يكتشف بواسطة أجهزة الأمن. ولا يمكن القول أن اختبارات الأمن مهما كانت دقتها ومهما كان عددها كفيلة بأن تبين كل نقاط الضعف وأفضل ما يجب أن نقوم به هو اختبار كامل.



ومن أخطر مناطق البلاد التى تبحث عنها منظمات المخابرات المعادية هى أجهزة أمن الدولة، والرجال الذين يحملون الأسرار، ويعتبر هؤلاء أولى مجالات أنشطة العدو، وقد يكون مقربا للأذهان ما صرح به بيرل سميث رئيس المخابرات المركزية الأمريكية السابق، حيث أصاب الشعب الأمريكى فى عام ١٩٥٢ بصدمة ـ أثناء الحملة الانتخابية فى خريف ذلك العام ـ قائلا: «بأننا يجب أن نفترض إحتمال وجود عميل سوفييتى داخل المخابرات الأمريكية».

لقد كان محقا فى أن يلوح بذلك التحذير، إذ يجب على الدول أن تفترض إمكان حدوث هذا حتى ولو لم يكن فى استطاعتها الكشف عن هذا المتهم. ولا نريد أن يعترينا الغرور لنقول إن نجاحنا المعقول فى ميدان الأمن فى المخابرات العامة، كان نتيجة تحريات دقيقة عن كل فرد من الآلاف التى كانت تعمل فى الجهاز.

لقد بدأنا بأن استبعدنا من قائمة الموظفين كل الأشخاص الذين عرف أن بهم نقط ضعف فى أخلاقهم، كذلك ذوى الأخلاق غير المتزنة أو الأشخاص الذين قد تكون حياتهم المنزلية أو حياتهم العائلية غير مستقرة، وهنا أصابت المخابرات نجاحا معقولا، كما أن قانون المخابرات يحرم على أفرادها الزواج من أجنبيات وهذه نقطة هامة، حيث يتعامل الزوج مع أدق أسرار الدولة.

وفى بناء حكومتنا هناك مكتب أمن بكل إدارة حساسة تكون مسئوليته أمن تلك الإدارة وتنفيذ تعليمات الأمن المستديمة والدورية التى تضعها المخابرات حسب خطة موضوعة، كما أن من واجبها مهمة التحريات عن الموظفين فى المصالح المختلفة، من وجهة نظر الأمن. وتتم هذه العملية عن طريق الاستفسار من رفاق المرشح للوظيفة وجيرانه وغيرهم مما قد يلقى بعض الضوء على أخلاقه. كذلك تقوم هذه المكاتب بمراجعة سجلات خدمته الحكومية ولكنها لا تقرر ما إذا كان هذا الشخص يعين أو لا يعين، فالمسئولية النهائية الخاصة بقرارات أمن العاملين تقع على كاهل الإدارة التنفيذية التى تستخدمه أو تفصله.

وكل مكتب من مكاتب الأمن فى الوزارات والمؤسسات يجب أن يستفيد من خبرات المكاتب الأخرى، ويجب أن يكون هناك بطبيعة الحال تنسيق وتشاور بينهما، ولما كانت الطرق المختلفة قد جربت للقضاء على أية مجازفة خاصة بالأمن فإن هذه المكاتب تقوم بتبادل الخبرات، وفى بعض الإدارات لايلقون أهمية لاستمرار الخدمة واستمرار الخبرة عند اختيار رئيس قسم الأمن. إن فكرة أن يتولى هذا الشخص المعين فى وظيفة حساسة لمدة عام أو عامين هى فكرة خاطئة. إنها عمل الشخص المدرب مهنيا والذى يتوقع أن يمضى فيها مدة طويلة.

وأود أن أضيف كلمة عن الأمن فى مؤسساتنا خارج «أرض الوطن» وهى فى الغالب سفاراتنا فى جميع أنحاء العالم، أو مؤسسات تجارية أو مكاتب استشارية. هذه المنشآت أماكن حساسة، وإذا قارناها بمنشآت السوفييت والصين لوضح أننا متساهلون. إنهم يحاولون قدر الإمكان - أن يجعلوا بعثاتهم - وخاصة سفاراتهم - قلاعا ذات اكتفاء ذاتى فلا يدخلها - إذا استثنينا المناسبات الاجتماعية - إلا قليل من الغرباء وهم على قدر الاستطاعة يجعلون موظفيهم يقومون حتى بعمليات إدارة البيت الصغيرة مثل اللحام والسمكرة والكهرباء والإصلاحات الصغيرة وغيرها، وهم نادرا ما يستخدمون عاملا محليا خارجيا أو يسمحون له بدخول منشآتهم.

ولقد أدهشنى أمر سفارات بعض الدول الكبرى فى القاهرة عندما وقع نظرى عليها من سنوات قليلة. إنها أشبه بقلعة، يعيش بداخلها أفرادها، ولايسمح للأجانب بدخولها إلا تحت رقابة شديدة، ويرفضون استخدام الأجانب، إذ يقوم أفرادها بكل الأمور مثل ما يجرى داخل دير منعزل.

ونحن لانسخر من كل هذه الاحتياطات الخاصة بالأمن من جانبهم، ولسنا فى حاجة لأن نحول سفاراتنا إلى قلاع أو أن نجمع داخل مبانى السفارة كل موظفينا، ولكننا فى أحوال كثيرة نستخدم فى سفاراتنا كثيرا من الموظفين المحليين والسكرتيرات الأجانب، وهذا شيء يصعب تجنبه، نتيجة حاجتنا إلى بعض الوظائف المعينة التى لاتتوافر فى موظفى الخارجية بحيث تغطى أعمالها بكفاءة.

وهذا يتطلب إعداد خطة شاملة للمستقبل لتغطية هذه النقطة، وأقرب مثال لذلك حدث فى السفارة البريطانية فى موسكو فى الفترة التى كان «فاسال» يعمل فيها فى مكتب الملحق البحرى الذى استخدم رجلا اسمه «ميخاليسكى» وهو الذى وصفه تقرير «رادكليف» بأنه عميل من عملاء الجهاز السرى الروسى، وهو الأداة التى استطاع السوفييت بواسطتها السيطرة على فاسال. ويقول التقرير سالف الذكر: «إنه كان

كمساعد فى القسم الإدارى للسفارة. وقد أثبت أنه مفيد لموظفى السفارة كمترجم وكعميل محلى لتنظيم بعض الأمور مثل الخدم الروسى وتسهيلات السفر وغيرها. وهو بصفته هذه كان ذا أهمية حقيقية فى المساهمة فى راحة الموظفين البريطانيين وبخاصة فى مشكلة اللغة بين الإنجليز وبين الروس».

ويعترف تقرير رادكليف أن هذا معناه مجازفة ثابتة فى مجال الأمن.

ومما يؤسف له أن مفهوم الأمن غير واضح فى بلادنا وأنه ليعلق فى أذهان الكثيرين أن المخابرات مجرد جهاز شرطة أو أداة تنفيذية، ولا يستطيعون أن يدركوا أنه معهد بحث وتقصى بل جهاز حماية للمجتمع من نشاط منظمات العدو، والواقع أنهم معذورون لعدة أسباب.

أولا: ما تفرضه طبيعة العمل من سرية.

ثانياً: ما تحاوله بعض الصحف أحيانا من تشويه سمعة المخابرات أو تخريبها.

ثالثاً: ما بدا من أن أعماله لايمكن أن يكشف عنها خشية إفادة العدو منها فضاعت أعماله المجيدة وسط زحام الحياة.

ولكن على الرغم من كل ذلك فإن مخابراتنا المضادة هى درع أمننا الهجومى والدفاعى، وهى التى حمت هذا البلد فى السنوات الإحدى عشرة من عام ١٩٥٦ / ١٩٦٧ من مآسٍ وانهيارات سياسية وعسكرية واقتصادية.

لقد كان لها الفضل فى إكتشاف التسللات العديدة سواء من ناحية إسرائيل أو الشرق والغرب، إن عدد قضايا التجسس والتخريب وقضايا الأمن التى وضعت المخابرات العامة يدها عليها فى تلك السنوات يعد مثلا لم يحدث فى تاريخ مصر ولا فى أية دولة فى المنطقة، لقد نشر عنها العديد، كما لم ينشر الكثير محافظة على علاقتنا مع بعض الدول.

ولكننى أرى أن الجهد الشاق الذى بذله رجال المخابرات، والذين هم بمثابة الجنود المجهولين - فى نظرى - عمل يستحق التقدير، وسيسجله التاريخ لهم مهما أخفى اليوم.

إن الجندى المجهول يبذل حياته فى سبيل مبدأ معين، ولا يعرف الناس شيئاً عنه، ولكن يرمز إلى أعظم التضحيات... ويكفى أولئك الذين يحافظون على أمن بلادهم أن التاريخ سيسجل لهم ما بذلوه من جهد وتضحية وأن الوسام الذى يضعه كل منهم على صدره هو راحة الضمير وتقدير الأجيال القادمة لأعمالهم الباهرة رغم أنف الكثيرين.

المخابرات والأمن القومى

يصبح لزاما علينا الآن أن نقوم بدراسة مبسطة لموضوع يعد من أهم دعائم المجتمع، إن لم يكن الدعامة الأولى لرفاهيته، وهو الأمن القومى ودور المخابرات فى تكوين استراتيجيته، ومن سوء الطالع بل مما يؤسف له أن اصطلاح الأمن القومى على الرغم من شيوع استخدامه بين رجال السياسة والعسكريين والرسميين العرب، إلا أنه مشوش الصورة، غامض المعنى، حيث يخلط الكثير بين الأمن القومى بمعناه العريض وبين مدلول الأمن بمعناه الضيق، وهو يعد جزءا يسيرا من خطة الأمن القومى لأية دولة، التى تشمل جهودا جبارة فى جهاز الدولة من أعلى القمة إلى القاعدة. وكان نتيجة هذا التشوش والاختلاط أن كثيرا من الدول لم تكترث بتنظيم أمنها القومى بما يتطلبه من تخطيط عميق، وتنسيق مترابط، وبمتابعة فعالة، فكان الإخفاق والخيبة فى مواجهتها للتحديات والهجمات السياسية والعسكرية والاقتصادية والنفسية.. إلخ.

ومن ثم رأيت أنه من الضرورى أن أخصص الكلام هنا لشرح مفهوم «الأمن القومى» ومداه، ودور المخابرات فى خطة الأمن القومى، وهو أيضاً نشاط جزئى من عمل ضخم كبير تقوم به الدولة ككل. على أننى رأيت الاقتراب من الموضوع عن طريق دراسة تجربة دولة رائدة فى هذا المجال هى الولايات المتحدة الأمريكية، مع بحث العوامل الرئيسية بصفة عامة التى تشكل خطة الأمن القومى، كذا دور المخابرات والوكالات والمؤسسات المعنية التى تسهم فيها.

ولكن هل نستطيع أن نضع تعريفا محددا للأمن القومى؟ وهل يمكن وضع تنظيم معين يصلح لكل الدول مهما اختلفت أنظمتها وعقائدها العسكرية والسياسية والاقتصادية؟

أما بالنسبة للتساؤل الأول فيمكن أن نقول إن الأمن القومى فى دولة ما، هو تلك الجهود الضخمة الجبارة، السياسية والاقتصادية والعسكرية بل والنفسية.. إلخ. التى يبذلها جهاز الدولة ككل ابتداء من رئيس الدولة فى القمة إلى الجندى فى وحدته والعامل فى مصنعه والفلاح فى حقله.. إلخ، لتحقيق سلامة الدولة ورفاهيتها وهيبتها فى المجتمع الدولى، أو فى كلمات موجزة «مجموعة المصالح القومية بدولة ما».

وبلا جدال لايمكن وضع تنظيم جامد يصلح لكل دولة أو مجتمع. ذلك أن مؤسسات المجتمع المغلق تختلف عن مؤسسات المجتمع المفتوح، وأسلوب الحكم فى الدول ذات الحزب الواحد متباين عن أسلوب الحكم فى الدول الديموقراطية ذات

الأحزاب المتعددة، سواء من ناحية الرقابة أو السيطرة، أو من ناحية المرونة التى تعالج بها المسائل، وعلى أية حال فإن المبادئ الأساسية لخطة الأمن القومى واحدة، والاختلاف فقط فى التنظيم والتنسيق وأسلوب العمل.

وفى معظم الدول المتقدمة وفى مصر أيضاً مجلس أمن قومى أو مجلس دفاع وطنى، وليس بينهما اختلاف سوى فى التسمية والتنظيم والأسلوب، ولقد تعارفت أغلب الدول على مهامه الرئيسية وواجبه بالوصف التالى:

«إن واجب الأمن القومى هو تقديم المشورة إلى رئيس الدولة فيما يختص بالسياسة الداخلية، والأجنبية والعسكرية المتعلقة بالأمن القومى. بحيث يمكن للقوات العسكرية والوزارات والإدارات الحكومية الأخرى أن تتعاون تعاونا وثيقا فى جميع المسائل المتعلقة بالأمن القومى».

وغالبا ما تشكل هذه المجالس برئاسة رئيس الجمهورية فى النظام الرئاسى أو برئاسة رئيس الحكومة فى النظام البرلمانى، ويضم عددا من المسئولين عن رسم السياسة فى الدولة.

وعلى سبيل المثال يشكل المجلس كالآتى:

- رئيس الجمهورية.
- نائب الرئيس.
- وزير الخارجية.
- وزير الحربية أو قائد عام القوات المسلحة.
- رئيس هيئة المخابرات.
- مدير التعبئة.

على أن هذا التشكيل يمكن أن يضم أعضاء آخرين، وفقا لنظام الحكم فى الدولة. كما أن هذا المجلس ليس من مهامه وضع القرارات النهائية، ولكن عليه فقط تقديم النصيحة لرئيس الدولة، كى يستطيع أن يضع قرارات سياسة الأمن القومى بكفاءة تامة. وتتفرع من هذا المجلس لجان فرعية تضم وزراء ووكلاء وزارات مختلفة، لإعداد الدراسة والبحث والمتابعة فى النواحى التى يتطلبها الأمن القومى، منها وزارات الاقتصاد والصناعة والخزانة وأية إدارة أو مصلحة تدخل فى عملية التعبئة القومية. ومن ثم فإن مفهوم الأمن القومى يشمل مجموعة كبيرة من الإجراءات السياسية والعسكرية والاقتصادية والسيكلوجية والعمل السياسى والأمن الداخلى.. إلخ.

ولذا يجب أن نفرق بين اصطلاح «الأمن القومى» الذى هو مسئولية «واضعى السياسة» وبين دور المخابرات فى هذه العملية التى تشترك فيها كجزء من ناحية المعلومات والتقييم، بالإضافة إلى النشاط الخاص بالمخابرات المضادة وهو يتعلق بمقاومة نشاط مخابرات العدو، وهو ما يطلق عليه مقاومة التجسس. ومقاومة التجسس هى المرحلة النهائية من الأمن، وهو عبارة عن جميع الإجراءات الوقائية التى تتخذها الدولة لتحافظا على أسرارها، ولإخفاء السياسة القومية والمعلومات العسكرية والعلمية والاقتصادية، والقرارات الدبلوماسية وغير ذلك من المعلومات ذات الطابع السرى والتى تؤثر على أمن الدولة وسلامتها. ودور المخابرات هنا ليس تنفيذيا، ولكنه يعتمد على نشر وعى الأمن لدى المسئولين فى الوزارات والمؤسسات المختلفة، كذا بين أفراد الشعب، أما النواحى التنفيذية فهى من اختصاص الأجهزة البوليسية وأجهزة الأمن الأخرى.

ولنحاول الآن أن نعرض فى عجالة عناصر خطة الأمن القومى. فمن المسلم به أن السياسة الخارجية لدولة معينة تختص بالدرجة الأولى بعلاقاتها مع الدول الأجنبية، كذا بالمحافل السياسية خارج حدود أراضيها، ويختص الدفاع الوطنى بإعداد القوات المسلحة وتدريبها كى تكون على أهبة الاستعداد لحماية المصالح القومية للدولة.

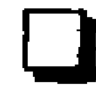
حقا إن السياسة الخارجية والاستراتيجية العسكرية مرتبطتان كل منهما بالأخرى ارتباطا وثيقا، ذلك أنهما يتجهان بعيدا خارج حدود أرض الوطن، كما أنهما يرتبطان بنوايا الشعوب الأخرى وقدراتها، وذلك إذا أرادت الدولة أن تمارس نفوذا معينا فى المجتمع الدولى.

وغالبا ما نجد أن السياسة الخارجية بخاصة أكثر شمولا ولو من الناحية النظرية، ذلك أنها تحتوى على مجموع العلاقات التى تربط الدولة بالدول الأخرى، ولكن من جهة أخرى فإن المنشأة الدفاعية تلعب دورا كبيرا فى التأثير على السياسة الخارجية التى تنتهجها الدولة.

وفى هذا العصر الذى يعيش فيه العالم على حافة قلق نفسى مدمر، ووسط ضغط للأطماع الاستعمارية بأنواعها الحديثة، أصبح لامناص من أن نضع السياسة الخارجية والاستراتيجية العسكرية فى مرتبة الأسبقية الأولى، بقصد تحقيق الأمن القومى للدولة، ولا يعنى ذلك أن نجور على وسائل التنمية والإنتاج، أو نهمل مؤسسات الخدمات، إنما مانعنيه هو أن تضع الدول نصب أعينها أهمية الأمن القومى حينما تخطط استراتيجيتها الكبرى، جنبا لجنب مع باقى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كى تحقق فى النهاية الرفاهية المناسبة لشعبها.

ولا مناص فى عصرنا هذا ـ عصر التكنولوجيا (المتطورة جداً) ـ من اتخاذ أحد البديلين الآتيين فى رسم السياسة العسكرية العريضة: الأول ويكمن فى الخطة التقليدية للتسليح التى تتضمن بناء قوة عسكرية شاملة فى وقت السلم تعتمد على بناء قوة فعالة تستطيع أن تعبئ فى وقت الحرب القوات المسلحة اللازمة لمقابلة أى عدوان دون الحاجة للاحتفاظ فى وقت السلم بقوات عاملة ذات حجم كبير، أما الثانى فيكمن فى استخدام التقدم العلمى والإنجازات التكنولوجية لإمداد الدولة بسلاح فعال مدمر، تستطيع به الدولة أن تمارس نفوذها فى المجتمع الدولى.

على أنه يجب ألا نسهو عن مصطلح عسكرى يبدو لنا أنه استجد فى هذا العصر، مع أنه حقيقة ليس بجديد على التاريخ، ذلك ما يطلق عليه فى المعجم العسكرى مصطلح «الردع». لقد استخدم هذا المصطلح قديما بواسطة الدول الإمبريالية فى عصر الاستعمار لحماية مصالحها الإمبريالية من التدخلات الأجنبية والثورات الوطنية. ولكن من زاوية أخرى نجد أن مجال الردع واحتياجاته أكثر اتساعا اليوم مع أن وظيفته ليست بحديثة على العالم، ويرجع ذلك إلى ديناميكية السياسة الدولية المعاصرة. فالمتطلبات المادية الضرورية للتطور، والقدرة على الاحتفاظ بقوة ردع فعالة، كذا المطالب الفكرية للتخطيط والتنبؤ بالمواقف التى يحتمل أن تستخدم فيها قوة الردع، أصبحت من العوامل الجوهرية التى ينبغى ألا تغيب عن بالنا. كما أن العوامل النفسية التى تكمن فى إبراز الدولة لآرائها ومناورات المساومة السياسية التى تربط العلاقات بين الدول والتى تتسم بالتعارض والخلاف، أصبحت تعتمد كلية على قدرات الدولة، سواء من ناحية الموارد أو المؤسسات التى تدير هذه الموارد.



وحقا إن متطلبات أية سياسة أمن قومى قائمة على أساس التوفيق بين مهمة الردع، ومهمة الاحتفاظ بقوات مسلحة فعالة تكمن فى أربعة مطالب:

أولا: الاحتفاظ بقوة ردع فعالة والعمل على تطويرها.

ثانياً: إجراءات حكيمة فعالة فى اتخاذ القرارات بحيث تتجاوب مباشرة مع تعقيدات السياسة الدولية المعاصرة.

ثالثاً: اتصالات مباشرة مع الدول ذات الشأن لبحث أية أحداث قد تثير الزوابع، أو لتجنب سوء تقدير التوقعات.

رابعاً: قوة إرادة لدى الساسة والجماهير بحيث تستطيع الدولة أن تعمل بحسمها إذا ما تطلب الأمر، وتتجنب المغامرات إذا تبين لها خطورة ذلك على الأمن القومى.

ولكى نستطيع أن نتفهم جذور مشاكل السياسة الكبرى فإن أنسب أسلوب هو أن نعرض بعض أهم جوانب مشاكلها التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن القومى.

تحديد المواقف الخارجية: يمكن تحديد السياسة الخارجية بأنها نتاج التفاعل بين المصالح والقيم الوطنية وبين وضع دولى معين أو منطقة إقليمية تتسم بمميزات معينة، ولذا فإن العامل الحرج فى عملية تقرير السياسة الخارجية يكمن فى تحديد طبيعة المواقف الخارجية المناسبة. هذا لا يتضمن فقط تقارير وبيانات عن الماضى والحاضر، بل يجب أن يشمل أيضاً تنبؤات عن المستقبل، ومن ثم يصبح دورها هنا الإنذار ودق ناقوس الخطر، ولقد تحدثنا بالتفصيل من قبل فى هذا الكتاب عن دور المخابرات فى رسم السياسة القومية.

إن الدولة بالضرورة لها مصالحها الوطنية فى بقاع كثيرة من أنحاء العالم، كما أنها تتأثر بالأحداث التالية التى تقع فى كثير من المناطق، وفضلا عن ذلك فإن مصالح الدولة تحددها المواقف والأحداث التى تؤثر على مصالح الدولة وسياساتها. ومن ثم فإن الجانب الخارجى للمخابرات فى معادلة السياسة من الصعوبة بمكان، إذ يتضمن تحديد المواقف المحتمل أن تكون ملائمة للمصالح القومية للدولة، وعليها بعد ذلك التنبؤ فى شكل احتمالى بما ينتظر أن يتطور إليه الموقف.

على أننا يجب أن نقبل الرأى الذى يقدر بأن التنبؤات غالبا ما تكون أكثر صعوبة عن عملية تحديد المواقف التى تحتاج الالتفات إليها. فمثلا فإن تحديد الاحتمالات ونوايا إسرائيل تمثل مطلبا جوهريا فى السياسة المصرية، بالإضافة إلى ما تخلقه من مشاكل مستمرة أمام مجتمع المخابرات المصرى.

وقد يكون من الميسور أن تلم مخابراتنا بمعلومات دقيقة عن أسلحة إسرائيل، ولكن توقع ما يحتمل أن تحققه اسرائيل من تطور فى التسليح فى المدى القريب عملية لاتفرض المجازفة، ذلك أن طبيعة الغموض الذى يكتنف العملية سيؤدى حتما إلى بعض المبالغات. وعلى الرغم من ذلك فإن أصعب أنواع تحليلات المخابرات تلك التى تتعلق بتحليل الاتجاهات السياسية والاقتصادية الراهنة فى الدول الأخرى، كذا الخاصة بتوقع احتمالات تطورها فى المستقبل البعيد.

إن الدولة فى ممارسة نفوذها السياسى لتحقيق مصالحها القومية، لا تستغنى البتة عن تحليل التوقعات عن سلوك الدول الأخرى فى المستقبل، ولذا فإن مظهرا آخر من مهمة المخابرات هو تحليل الاحتمالات المترتبة لردود فعل رجال السياسة إزاء سلوك الدول الأخرى، سواء كانت صديقة أو معادية. وليس معنى ذلك أن راسمى السياسة ملتزمون

بتلك التوقعات، بل هى مجرد دليل أو مرشد لهم. ذلك أن من يقررون السياسة لهم تحاليلهم الخاصة وتوقعاتهم المدروسة، وقد أشرنا لذلك فى مكان آخر.

ومهما كان الأمر، فإنها عملية مخادعة ماكرة يستغل فيها المعرفة والدهاء بدرجة كبيرة، فمثلا فى مشروع الملك حسين الذى أعلنه إزاء قضية فلسطين، كان يجب على مخابراتنا أن تحلل احتمالات هذا الموقف. كيف يتصرف الأردن بعد إذاعة المشروع؟ ما أثر ذلك على الدول العربية عامة ؟ ماهى الاحتمالات المتوقعة من الدول الكبرى ذات المصالح فى المنطقة ؟ ما أثر ذلك على إسرائيل؟ وما سلوك المقاومة ؟ هل سيؤثر ذلك على تطورات القضية بأكملها؟ وغير ذلك من التساؤلات العديدة التى أعطينا بعضها على سبيل المثال لا الحصر.

ومع وعورة المسالك التى تواجه مقدرى المخابرات القومية، فإنهم بلا جدال يقومون بعمل لا يشكرون على نجاحاته، ولا يبدو منه غير الإخفاق، ذلك أن نجاح أنشطة المخابرات يضيع فى معمعة الحياة السياسية، ولذا قدر لرجال المخابرات أن يكونوا جنودا مجهولين، لا ينتشون بفخر الانتصار، ولكنهم يجرعون كأس الإخفاق.

الأهداف القومية: إن الباعث لدوافع السياسة الخارجية يرتبط بالمصالح والأغراض القومية التى يمكن ترجمتها بالتالى إلى أهداف وسياسات، والقيام بعمليات معينة، كذا وضع برامج سياسية مدروسة، كما أن مصادر الدوافع السياسية يمكن اقتفاء آثارها من خلفية الصبر الذى يتصف به الباحثون، ومن الخيال الخصب الذى يتمتعون به حينما يقومون بعمليتهم الشاقة. وإذا حاولنا التخصيص، فإن الارتباطات والتعهدات السياسية المسبقة، وحتى منهاج العمل السياسى الذى سبق أن تعهدت به الدولة، يكمن فيها كلها القوة الدافعة أو القصور الذاتى للعمل السياسى.

وغالبا ما نجد فى سياسة الدول أن ثمة ارتباطات وتعهدات تبرز واضحة فى سياستها الخارجية، لأنها تمس مباشرة مصالحها القومية أكثر من غيرها، فمثلا نجد أن ارتباطاتنا فى قومية المعركة ضد اسرائيل، كانت تأخذ الأسبقية عن ارتباطاتنا فى أفريقيا وآسيا.

وعادة ما تفسر المصالح القومية بخاصة، باصطلاحات أساسية مثل الأمن القومى، والرفاهية الاقتصادية، والحفاظ على المؤسسات الدستورية للدولة.

ولكن وعورة الاختيار لطبيعة المصالح تكمن فى حقيقة أن المواقف والأغراض السياسية ذات الصبغة المعينة يصعب أمامها اختيار السبيل الأمثل. ذلك أنه على الرغم من أن ترجمة المصالح القومية الأساسية إلى مجموعات أهداف واسعة داخل نظام الدولة لا

يسبب مشقة كبيرة، إلا أن بعض هذه المصالح سيتصادم مع صورة السلام، كما أن مصالح أخرى سوف تتناقض مع سعى المجتمع الدولى فى تحقيق الازدهار للدول المحبة للسلام، والتى تحاول حل مشاكلها بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة.

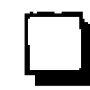
إن التساؤل العسير الذى قد يجول بذهننا هو كيف يستطيع الإنسان أن يسعى إلى هذا الحلم السعيد؟ أو بتواضع أقل واقعية، كيف يمكن للإنسان أن يحفظ العالم من الحياة فى ضباب القلق والمنازعات؟

حقا إن ضباب اليوم يجعل مهمة الاختيار من أشق المسائل على واضعى السياسة، ومن ثم تنشأ الخلافات والمنازعات. ويمكن تعريف الهدف السياسى بأنه ضرب من المسائل التى ترغب الدولة تحقيقها. كما يمكن أن نقول فى يسر أن السياسات تمثل قواعد وأعمالا.

ومهما قيل فى هذا الأمر، ومهما اختلفت الاجتهادات، فإن لكل دولة قواعدها ومعاييرها التى تقودها إلى اتخاذ أعمال معينة، وفى واقع الأمر فإن الدولة إما أن تقوم بمجموعة من الأعمال تبين بوضوح المسائل التى توليها اهتماما أكثر أو بمعنى آخر ما يعنيها من المسائل، وإما أن تقوم بالإدلاء ببيانات وأقوال تفسر سلوكها المحتمل تجاه ظروف معينة. وفى الحالتين، فإن الدولة تحاول أن تدعم أهدافها وتبين ما ستقوم به لتحقيق ذلك ، أو مدى إستعدادها لمتابعة هذه الأهداف.

ولكن المشاكل والتعقيدات تنشأ بطرق مختلفة. فأولا: إن تشعبات المسائل التى تريدها الدولة لاتكون واضحة بدقة منذ البداية، وفى كثير من الأحيان نجد أنها لا تكون واضحة تماما فى أذهان صانعى السياسة. ومهما كان الأمر، فإن هناك ظروفا كثيرة تكون فيها الأهداف السياسية غامضة حيث لايمكن حصرها بسهولة، أو إدراك متطلباتها والمؤثرات الخارجية والداخلية التى قد تؤثر على تحقيقها. وفى ظروف أخرى يصعب تمييز الالتباسات التى تحيط بها.

فإذا ما قامت السياسة والبرامج على أرض غير صلبة، وغير واضحة، فإنه لامناص من مشاكل جمة تنجم حينما يقوم واضعو السياسة بتقرير المسالك التى يتبعونها، أو حينما يقومون بتقدير نتائج قراراتهم والأعباء التى ستتحملها الدولة نتيجة لهذه القرارات. إن المشكلة الأساسية هنا تكمن فى عملية قيام المتخصصين بترجمة السياسات إلى برامج تفصيلية.



بعد هذا الاستعراض لعناصر الأمن القومى والمشاكل التى تواجه واضعى السياسة، يصبح من الضرورة أن نلم بأسلوب التخطيط، ولما كانت للولايات المتحدة الأمريكية

تجربة رائدة فى هذا المجال فإننا سوف نقتفى أثر التطورات التى حدث بالولايات المتحدة كى تقوم بإجراء تغيير شامل فى أسلوب اتخاذ القرارات الكبرى المتعلقة بأمنها الوطنى، مشيرين فى إيجاز لما قامت به بريطانيا فى الفترة السابقة لهذه التجربة.

جاءت بداية هذه الثورة التنظيمية فى ختام عام ١٩٤٣ بعد أن تكشف للمسئولين القصور الواضح فى اتخاذ القرارات خلال الحرب العالمية الثانية، فحينما دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، انزلقت الدولة فيما يمكن تسميته «دكتاتورية الرئاسة». فبموجب هذه الدكتاتورية وجد «هل» وزير الخارجية الأمريكية نفسه فى منأى عن السياسات العليا والمجالس الاستراتيجية، وربما كان هذا الوضع هو التغيير الواضح الذى أجرى بعد ذلك فى أسلوب الحكومة الأمريكية.

ففى كثير من القرارات الاستراتيجية الهامة كان «هل» وزير الخارجية يتنحى جانبا، بينما كان يعمل الرئيس روزفلت ملتصقا بمجموعة صغيرة رسمية تشكل ما كان يطلق عليه «مجلس الحرب»، وكانت هذه المجموعة تخدم كرئاسة أركان حرب للقوات الثلاثة البحرية والطيران والجيش. كان تحقيق النصر بإلحاق الهزيمة بالعدو هو الهدف الأساسى للسياسة القومية الأمريكية، بالإضافة إلى تفكير بسيط كرس لبعض الأهداف الأبعد مدى، وذلك بعد أن يتحقق الهدف المباشر وهو النصر، ولم يكن لوزارة الخارجية الأمريكية حتى نهاية الحرب سوى نفوذ ضئيل فى تشكيل الاستراتيجية القومية وتنفيذها.

وفى بادئ الأمر، نتج عن هذا الأسلوب فراغ سياسى خطير، إذ كان العسكريون نتيجة تدريبهم وخبرتهم يتسمون بالصمت بل بالامتناع عن التدخل حينما تواجههم الشئون السياسية، وكانت التعاليم التقليدية على الرغم من وجهات النظر السفسطائية التى كانت تناقش فى كليات الحرب ـ قد غرست فى نفوس الضباط عقيدة أن العوامل السياسية والعسكرية مركبات منفصلة فى السياسات القومية. وكان دستورهم هو:

«على الجيش حينما يطلب منه الإجابة، أن يقدم المشورة عن طريق تحقيق الجيش للأهداف العسكرية، وليس من شأنه أن يؤثر على القرارات السياسية التى تحدد ما يمكن القيام به».

وفى باكورة الحرب العالمية الثانية شجع الرئيس روزفلت وجهة النظر هذه، وذلك بأن وضح للقادة العسكريين بأن غرضه هو إلحاق الهزيمة بالعدو باستخدام الوسائل العسكرية. ولكن حينما فتحت القوات الأمريكية فيما وراء البحار، تيقن القادة بأن كل تحرك عسكرى ضخم يثير مشاكل سياسية جمة.

وتحرك القادة العسكريون فى الولايات المتحدة للعمل وفى أذهانهم يقين بأن ضباط الأركان الإنجليز يفضلونهم، لأن حكومتهم تقدم إليهم النصح والتوجيه فى المسائل السياسية، ويبدو أن البريطانيين كانت لديهم سياسة قومية مترابطة، ويمتلكون نظاماً أفضل للربط بين الزعماء السياسيين والقادة العسكريين.

وعلى النقيض، كان الفيض الكبير من المعلومات الاستراتيجية الذى يخرج من مكتب الرئيس الأمريكى أو ينهال عليه أمرا مزعجا للغاية، ففى أكثر من مرة، قام الرئيس روزفلت بإرسال رسائل عسكرية خطيرة ومتشعبة إلى كل من تشرشل وستالين، دون إبلاغ رؤساء أركان الحرب، وفى بعض الأحيان كان يتشاور مع قادته العسكريين بينما يترك وزارتى الحرب والبحرية فى ظلام دامس. وعلى الرغم من محاولات قادة القوات المسلحة سد ثغرة المعلومات هذه عن طريق وسائل غير رسمية، وذلك باختراق الحصار داخل الحكومة، إلا أن ثمة قرارات حيوية ـ مثل حملة شمال أفريقيا عام ١٩٤٢ ـ اتخذها الرئيس روزفلت دون استشارة القادة العسكريين.

ولكن فى ختام عام ١٩٤٣ حدث تطور كبير فى المشورة السياسية ـ العسكرية، ذلك أنه بعد عقد مؤتمر وزراء خارجية الحلفاء فى موسكو، قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتى بتشكيل لجنة استشارية ووضع أعضاء الوفد الأمريكى بها تحت رئاسة وزارة الخارجية الأمريكية.

وفيما بعد قامت رئاسة أركان حرب المشتركة الأمريكية فى منتصف عام ١٩٤٤ بتشكيل لجنتها المشتركة لإدارة الحرب، وأدى ذلك إلى ازدياد تعقد أداة التخطيط، وبدا واضحا فيما بعد أنه لا مفر من إنشاء لجنة تنسيق أكثر فعالية، فأنشئت لجنة تنسيق بوزارات الخارجية والحرب والبحرية. والواقع أن هذه اللجنة كانت السلف الحقيقى لمجلس الأمن القومى الذى أنشئ فيما بعد عام ١٩٤٧.

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية حاولت الولايات المتحدة أن تستفيد من هذا الخطأ، ويبدو أن أهم درس خرجت به الدولة هو اكتشاف الحاجة الملحة إلى تكوين مؤسسة لربط العوامل السياسية والعسكرية فى سياسة قومية واحدة، كذا لملاءمة القوى القومية مع الغرض القومى للدولة، وذلك فى نطاق الهيكل الحكومى المكون من مؤسسات دستورية مسئولة تلبى فورا ما يطلب منها.

ويبدو أنه فى غمار محاولات إنشاء هذه المؤسسات، بذ البريطانيون الولايات المتحدة فى اختيار النموذج الأمثل، لقد قام البريطانيون بحل مشكلة التنسيق بين السياسة والحرب

مبكرا عن الولايات المتحدة بفترة بعيدة، وساعدهم فى ذلك انغمارهم فى إمبراطورية عالمية واسعة، بالإضافة إلى موقع بلادهم الجغرافى الدولى. ففى عام ١٩٠٤ أنشأ البريطانيون «لجنة الدفاع الإمبراطورى» على أساس تصور أن سياسة الدفاع يجب أن يشترك فيها كل من إدارة الحرب والأدميرالية، وبعض القادة السياسيين من الحكومة.

كانت عضوية هذه اللجنة التى يرأسها رئيس الوزراء مرنة للغاية، وكان أعضاؤها أساسا عسكريين، ولكن الولايات المتحدة طورت من هذه اللجنة بما يتماشى مع ظروفها، ففى غمار الأبحاث لمواءمة هذه الفكرة مع احتياجات الولايات المتحدة، وضع فى الحسبان الاختلاف البين بين النظام الأمريكى والنظام البريطانى. كان أهم هذه الاختلافات تشكيل الحكومة فى كل منهما، ففيما تقوم فى بريطانيا حكومة برلمانية، تباشر السلطة فى الولايات المتحدة حكومة رئاسية. وفى الولايات المتحدة نجد أن السياسة ومصادر القوة منفصلتان، ويرى البعض أن كلا منهما تضطرب بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ومن ثم فإن هيئة رئيس الجمهورية كان لا يمكن بل لم يكن فى استطاعتهم أن تتحمل طابع المسئولية المشتركة التى كانت تتمتع بها الحكومة البريطانية، ومن ثم نشأ الدافع الذى أدى إلى تشكيل مجلس الأمن القومى.

كتب دين راسك قبل أن يصبح وزيرا للخارجية الأمريكية ما يلى: «إن إدارات الحكومة ووكالاتها تختص كل منها بجزء يرتبط بكل شامل، وينبغى على الرئيس الذى تعاونه هيئة «بيته الأبيض» ومكتبه التنفيذى، أن يقوم بصياغة الأجزاء فى جهد قومى فعال. وهو لا يأمل أن يحقق تماسكا متينا فى قيادة شعب مختلف قوى العزيمة يهتم بالمصالح المتنازعة والآمال، ولكن يمكنه أن يحقق تماسكا سياسيا عريضا فى الاتجاهات الرئيسية للحركة، وأن يحد من الإسراف والإخفاق اللذين يحدثان، حينما تقوم يد بتدمير ما تحاول أخرى أن تشيده بعزم ومثابرة».

وإن كان رأى «راسك» قد جاء فى تاريخ لاحق، إلا أنه يعبر عن الخلفية التى أنشئ على أساسها مجلس الأمن القومى فى واشنطون، كذا تكويناته الفرعية التى بدأت مع عملية التنسيق الآلى للحكومة خلال الحرب العالمية الثانية. ولقد أنشئ المجلس القومى عام ١٩٤٧ كتجسيد لآمال لاحت أيام الحرب، بأن الغرض القومى والسياسة، ومصادر القوى يجب أن ترتبط بطريقة أفضل، وأن يتم التنسيق بينها باستخدام أدوات السياسة الخارجية الأمريكية.

ومن ثم كان مجلس الحرب البريطانى نموذجا لهذا التنظيم، كما أن دروس الهجوم

الخاطف على بيرل هاربر، والقصور فى التنسيق بين السياسة والشئون العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية كان جزءا من مشروع ضخم لتحقيق الترابط، على الرغم من أن اللائحة التى أنشأت هذا المشروع كانت بمثابة تسوية نبعت من الخلافات المريرة التى ظهرت عند توحيد القوات المسلحة الأمريكية.

وبعد التحقق من الحاجة إلى تطوير هذا المجال، قام «فرديناند أبير ستادت» بتقديم تقرير عام ١٩٤٥ إلى جيمس فورستال وزير البحرية الأمريكية عن طبيعة تنظيم الأمن القومى فى فترة ما بعد الحرب فاقترح فى بادئ الأمر إنشاء مجلس أمن قومى. وكما تصوره مستر «ابير ستادت»، فإن مجلس الأمن القومى سوف يربط بين السياسات العسكرية والداخلية والخارجية من خلال عضوية تضم وزراء الحرب والبحرية والطيران ورئيس هيئة رؤساء أركان الحرب المشتركة والرئيس الأمريكى. وكان على المجلس أن يقوم بدور تشكيل السياسة، ودور استشارى، متضمنا المشورة على الميزانية العسكرية المشتركة، وجاء بالاقتراح إنشاء وكالة مخابرات مركزية، توضع تحت القيادة المباشرة لمجلس الأمن القومى، كما اقترح إمداد المجلس بسكرتارية دائمة.

وأدخل الرئيس ترومان الأساسيات الجوهرية فى اقتراحات «أبيرستادت» الخاصة بالتنظيم الجديد للأمن القومى فى تشريع، أصبح فيما بعد يعرف باسم قانون الأمن القومى لعام ١٩٤٧، ولم يبد إلا أقل القليل من المعارضة إزاء الموافقة عليه، كما تمت الموافقة عليه من ناحية تشكيله. وعلى الرغم من أن عضوية مجلس الأمن القومى قد تغيرت بين حين وآخر، إلا أن وظائفه القانونية ظلت على ماهى عليه منذ إنشائه، ويبين قانون الأمن القومى الأمريكى هذه الوظائف كما يلى:

«إن وظيفة المجلس سوف تكون إعطاء المشورة إلى الرئيس فيما يتعلق بتكامل السياسات الداخلية والخارجية والعسكرية المرتبطة بالأمن القومى، كى تمكن الإدارات العسكرية والمصالح والوكالات الحكومية الأخرى من التعاون بفعالية فى المسائل المتعلقة بالأمن القومى، وعليه أن يقوم بتحليل وتقييم الأهداف والارتباطات السياسية، وتوضيح المخاطر التى تتعرض لها الولايات المتحدة بالنسبة لقدرتها العسكرية الحقيقية».

وكانت الفترة من عام ٤٧/ ١٩٥٣ إحدى فترات نشأته ونموه البطىء، ولقد أقر الرئيس ترومان وظيفة المجلس، وتكفل بتطويره، واستخدامه فى تطوير بعض أهم سياساته الخارجية، ومع ذلك فإن ترومان لم يحضر سوى اجتماعات قليلة للمجلس، ولم يأخذ بمشورة المجلس، فدفع الولايات المتحدة إلى حرب كوريا، وقام الرئيس

أيزنهاور بعد انتخابه بإعادة تشكيل التكوين الآلى لمجلس الأمن القومى أساسا، بإدخال إضافات مساعدة إلى تكوينه.

ومنذ إنشائه ، أجريت دراسات كثيرة على مجلس الأمن القومى. وفى إيجاز، فقد لخصت نقاط النقد التى وجهت إلى إنجازاته فى الآتى:

«لقد بدا مجلس الأمن القومى قاصرا فى تخطيط السياسة بعيدة المدى وفى توقع التطورات، كما أن المجلس بدلا من العمل بنشاط على حل المنازعات التى تنشأ بين قطاعات الحكومة، اكتفى بأن عمل دائما كحكم لعبة رياضية. ومن ثم، فإن أى قرار سياسى كان يتخذ، لايجد الوسائل التى تؤكد ممارسته بالأسلوب المعنى. ولم يقم المجلس بأكثر من تعيين واجب لإحدى الإدارات أو الوكالات المعنية لتقوم بتنفيذ القرار».

ولتصحيح هذا القصور الأبدى، تقرر إنشاء لجنة تنسيق العمليات، وكانت هذه اللجنة تحتل مركزا تابعا لمجلس الأمن القومى، كما عملت تحت رئاسة وزير الخارجية، وكانت لجنة التنسيق تتكون من ممثلين عن الإدارات والوكالات التى كانت تقوم بمهام فى مجال الأمن القومى ـ فيما عدا رئيسها الذى كان مساعدا خاصا لرئيس الجمهورية. ولمعاونة لجنة التنسيق فى القيام بوظائفها، شكلت مجموعة مساعدين ومجموعة عمل، كل منها يختص بعمل معين وتتكون من أفراد بارزين يمثلون الوكالات التى تعمل فى خدمة المجلس، ولم يكن هناك عضو واحد من هيئة الرئاسة مسئول عن تنفيذ سياسة الأمن القومى. لقد كان تنسيق العمليات ذا طابع معاون، وكان يفتقر لسلطة التوجيه. ولقد بيّن ذلك روبرت كاتلر بقوله:

«إن اللجنة كانت بمثابة مشهل ومنسق تقوم بعملية التوقع والمتابعة.. ويتكون أعضاؤها من وكيل وزارة الخارجية ووكيل وزارة الدافاع، ومدير المخابرات المركزية وآخرين معينين. إن جميع هؤلاء لايتمتعون بأية سلطة فردية أو جماعية، كى يفرضوا آراءهم على الرئيس وأعضاء حكومته المسئولين، وهكذا فإن لجنة تنسيق العمليات يمكنها أن تعاون وتتابع وتبلغ، ولكنها لاتستطيع انتهاج سياسة أخرى، أو تغيير آخر».

وخلال عامى ٥٩ و ١٩٦٠، قامت لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بمراقبة عمليات الحكومة، وكان السناتور هنرى جاكسون يرأس لجنتها الفرعية الخاصة بإدارة السياسة القومية، فقام بقيادة حملة إعادة نظر واسعة إزاء فعالية تنظيمات وضع السياسة فى الولايات المتحدة، وفى تقارير عدة، قام السناتور هنرى جاكسون بحث حكومة كيندى على إعادة مراجعة تكوين مجلس الأمن القومى بقوله:

«إن قيمة المجلس الحقيقية للرئيس تكمن فى أنه بمثابة ساحة اجتماع، حيث يستطيع هو وعدد صغير من مستشاريه فى القمة، أن يحصلوا على ألفة فكرية وإدراك متبادل يعتمد عليهما التنسيق السليم، فإذا ما نظر إليه بوجهة النظر هذه، فإن المجلس يعد مكانا يمكن للرئيس أن يتسلم فيه من رؤساء الوكالات والإدارات، عرضا كاملا للتبادلات السياسية الميسورة له، وبدوره يعطى لهم توجيها حاسما للعمل».

ومع الاحتفاظ بوجهة النظر الخاصة هذه، فإن تركيب مجلس الأمن القومى ووظائفه، قد أقرته أساسا حكومة كيندى بعد مجيء الرئيس كيندى إلى الحكم، ولكن توقفت لجنة تنسيق العمليات، المفروض أنها كانت تقوم بتنسيق الإنجاز السياسى. كما أن لجنة تخطيط مجلس الأمن القومى - وهى وكالة كانت تنسق بين المصالح والإدارات - توقفت عن العمل بعد بداية العهد الجديد، ونتيجة لهذه التغييرات، فإن وزارة الخارجية تكفلت بمسئولية تنسيق السياسة الخارجية مع الوزارات الأخرى، متضمنة وزارة الدفاع، فى المسائل التى ترى وزارة الخارجية أنها ضرورية، وفى كلمات أخرى، فإن التنظيم نقل إلى وزارة الخارجية كى يضمن تنسيق استراتيجية الحرب الساخنة وتخطيط سياسة الحرب الباردة».

كما أن مساعدا خاصا للرئيس فى مسائل مجلس الأمن القومى، وهيئته الصغيرة تكفلا بمراقبة تنفيذ السياسة، وبالإضافة إلى ذلك فقد وجه اهتمام أكبر إلى التعليمات التى ترسل للسفراء فيما وراء البحار.

ويقتنع البعض بأن الأداة الرسمية لمعالجة مسائل الأمن القومى التى قام بإلغائها الرئيس كيندى، لم تعمل بكفاءة نتيجة الوضع القيادى لوزارة الخارجية، واهتمامها بتحقيق سيادتها على السياسة الخارجية. إن مشاعر وزارة الخارجية إزاء تطفل خمس وكالات أو أكثر، فى تقرير التوجيه السياسى الذى يخرج لميادين العمل، كانت واضحة فى مجموعة العمل الخاصة بلجنة تنسيق العمليات ، وهى مجموعات نوعية تشكل من بين الوكالات ويصل عدد أفرادها إلى المائة، ويرأسها خبير فى الدولة الهدف من وزارة الخارجية الأمريكية.

لقد كانت وزارة الخارجية تراقب المسائل الخارجية من الخارج خلال الحرب العالمية الثانية، وفى الفترة التى تلتها مباشرة، وكان أى فكر سياسى بعيد المدى يجيء إلى الجبهة يخضع لاعتبارات عسكرية فى هذا الوقت الحرج، وبعد عام ١٩٤٧ فإن إنشاء اللجان التى تشكلها خمس وكالات أو أكثر جعل كلا منها تحاول التأثير على السياسة القومية فيما يختص بالمسائل الخارجية، من زاوية مصالح الوكالات.

ولكن وزارة الخارجية بتكفلها مسئولية إدارة المسائل الخارجية، حملت على عاتقها مسئولية ضخمة فى تشكيل السياسة، وتنسيق إنجازاتها، ومع ذلك، فإن المسائل التى كانت تتضمنها الوكالات، كانت أقل مجالا للنقاش عن تلك التى تتضمن استخدام القوة العسكرية. إن الواجب الأساسى للدبلوماسى هو المحافظة على السلام من خلال الإغراء والإقناع، ولقد كتب بنيامين فرانكلين بصراحة عن وسائل إمالة الأعداء نحو السلام فقال: «إن الحروب مهما أديرت ودبرت بحكمة لاتنجح دائما... فشعب الشمال كان فى كثير من الحالات، أكثر يسرا للسيطرة عليه وتحويله، باستخدام المهارة أكثر من إستخدام القوة. ومن ثم، التى تفتقد فى ظروف الحرب، يمكنهما استعادة هذا الأمل... فهناك الأمل دائما، بأن الإدارة الماهرة والمشورة العاقلة، وهما من المزايا فإذا ما تغيرت عقول الأعداء، فإنهم قد يسلمون عن رغبة ودون مقابل، بما إستطاع قدر كبير من الذهب أن يحققه فى ظروف نادرة».

إن واجب الجندى بالمقارنة، هو المحافظة على السلام بجعل الحرب تبدو غير جذابة للأعداء المعنيين. ومن الواضح، أن دورى رجل السياسة والجندى لهما نفس الهدف ـ الأمن القومى ـ ولقد تم إقرار هذه الحقيقة رسميا عام ١٩٤٧، بإنشاء مجلس الأمن القومى.

ومن الناحية الرسمية، دخلت وزارة الدفاع آليا وبنشاط فى عملية تشكيل سياسة الأمن القومى من خلال لجنة تخطيط مجلس الأمن القومى. وكانت نتيجة تغييرات عام ١٩٦١ التى ألغت لجنة تخطيط مجلس الأمن القومى، قد حطت من شأن وزارة الدفاع، أو الوضع العسكرى، وذلك فى سباق تطوير الاستراتيجية القومية. ومع ذلك، فنتيجة لطبيعة «الحرب الباردة» الخاصة، فإنها لم تستطع أن تكون من اختصاص وزارة واحدة. ذلك أن الحرب تتضمن أشياء كثيرة. إنها معركة دبلوماسية، قد تملى فيها كرامة البلاد الصغيرة وحساسيتها وزهوها القومى، سبيل الانحياز إلى المعسكر الغربى أو الكتلة الشيوعية. إن الدبلوماسية والمفاوضات لعبتا دورا كبيرا فى المعركة للمحافظة على هيبة كل معسكر فى أعين الشعوب الأخرى.

إن الحرب الباردة صراع قوة. ولقد أوقفت القوات المسلحة الشيوعية فى أوروبا، ليس عن طريق المفاوضات الدبلوماسية، ولكن فقط نتيجة مواجهة الجندى الشيوعى بجندى أمريكى يجلس على مدفع دبابة ثقيل، أو نتيجة مواجهة جندى بريطانى يجلس فى خندق بنقطة ملاحظة أمامية ويتصل بمواصلات جيدة بمراكز إطلاق نيران يعمل أربعاً وعشرين ساعة يوميا بالتعاون مع المدفعية الأمريكية التقليدية أو النووية، ويساند هذا كله شبكة من الصواريخ النووية عابرة القارات.

كما أن الحرب الباردة معركة اقتصادية يتصارع فيها نظامان اقتصاديان رئيسيان، صراع حياة أو موت، وهما فى سبيل ذلك يتنافسان فى مجال الإنتاج. كذلك فإن الحرب الباردة معركة أيديولوجية توجه إلى عقول الرجال، فعلى سبيل المثال، قررت الولايات المتحدة فى الحرب الكورية أن إعادة أسرى الحرب الصينيين والكوريين الشماليين رغما عن رغبتهم، يعد طعنة نفسية لمبادئ العالم الحر. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اعتقد الأمريكيون أنه لو أعطى لهؤلاء الأسرى حرية الاختيار، فإن أعداداً ضخمة منها سوف ترفض العودة إلى أوطانها، ولسوف يكون هذا الرفض ضربة قاسية للهيبة الشيوعية، ضربة سوف يكون لها أثرها داخل الكتلة الشيوعية. ولقد إختار ما لايقل عن ٢٣٫٠٠٠ جندى شيوعى سبيل عدم العودة إلى أوطانهم. كما أن أعدادا ضخمة من أسرى الحرب التى كانت تقيم فى «تايوان» أرسلت فورا مجموعات تمثلها لزيارة المجتمعات الصينية فيما وراء البحار فى جنوب شرق آسيا، كى تتحدث عن قصة معاناتهم فى ظل الشيوعية، ومن ناحية أخرى، فإن واحدا وعشرين أسير حرب أمريكيا فقط اختاروا عدم العودة إلى الولايات المتحدة.

كان التعاون بين وزارتى الخارجية والدفاع غير ناجح دائما، وحقيقة فقد كانت هناك مشكلة تنظيمية رئيسية للحرب الباردة فى الولايات المتحدة يختلف تصورها بين يوم وآخر أثناء مناقشة وإدارة المسائل الخارجية، وهى مشكلة وجدت منذ زمن بعيد بين وزارتى الخارجية والدفاع. ذلك أنه كانت تخامر كلا منهما وجهات نظر متباينة واسعة عن كيفية معالجة الأزمات الناشئة. فوزارة الدفاع كانت تدفع دائما لعمل تخطيط أكثر لمواجهة توقعات المستقبل، بينما تفضل وزارة الخارجية أن تتصرف وفقا للأحداث. ومرة أخرى، فإن وزارة الدفاع، باسم القادة العسكريين فى الخارج، تسأل وزارة الخارجية التوجيه للعمل الإيجابى إذا ما نشأ هذا الموقف أو ذاك، ولكن وزارة الخارجية تتردد فى أن تسمح لنفسها أن تجر إلى ما تشعر بأنها قرارات سياسة غير ناضجة.

على أن هناك أيضاً اختلافات واضحة بين الأفراد الذين يديرون الوزارتين، فى الخلفية والتدريب وطرق العمل. ذلك أن قيمة سامية ترتبط بقدرة رجال وزارة الخارجية فى المناقشة والجدل، وفى ممارستهم تكتيك التأثير على الناس، وفى فن وثائق التفاوض، بينما المعيار الذى يستخدم فى تقرير الأمور العسكرية، التى تتطلب نشاطات عملية راسخة، يعتمد على المقدرة فى الحصول على نتائج أو بعض أشكال العمل.

إن الرجل العسكرى ملول دائما باقتراب الدبلوماسى الحذر إلى التوصيات العسكرية، للحث على أهداف الأمن القومى التى تتضمن وكالات حكومية أخرى. كما أن فلسفة

كل من هذين النقيضين وتدريبه ومناخه أقطاب متنافرة. فليس أحدهما «العقل المدبر والآخر القوة المنفذة». إن الذين يعملون فى مجال الأمن القومى رجال قادرون بحق على وضع الاعتبارات القومية فى المقام الأول، إذا كانت البيئة التى يعملون فيها تسمح لهم بذلك، وإذا ما ظلوا قادرين على أن يستمروا مخلصين لمصالح الوزارات والوكالات التى يتبعونها مباشرة.

ومع ذلك فإن الدبلوماسيين الغربيين، يتمسكون بوجهة النظر التقليدية التى تقول بأن المفاوضات ـ حتى مع الشيوعيين ـ يمكن أن تؤدى إلى تسوية ووفاق. وهم يظنون أن الشعب الديمقراطى يتوقع من قادته أن يبذلوا جهودا بارعة للتفاوض كى يقوموا بتسوية الخلافات. ويركز الشيوعيون على هذه الاتجاهات الغربية، على سبيل المثال، فإن معظم الرجال العسكريين فى الغرب، يظنون أن مفاوضات وقف التجارب النووية، ونزع السلاح التام، مناورات عمل سياسى سوفييتى، هدفها استغلال مثل هذه التوقعات الغربية، وهى مناورة صممت للعمل على تقسيم وحدة الصف فى الغرب. وعلى سبيل المثال، ففى أحداث عام ١٩٦٢، فإن كثيرا من رجال وزارة الخارجية الأمريكية تبنوا فكرة أن تقوم الولايات المتحدة بالمزايدة على السوفييت، وذلك عن طريق الحث على نوع ما من نزع السلاح العام الكامل. لقد أخذ كثير من الرجال العسكريين فى الولايات المتحدة تصريحات خروشوف بأنه يعنى استخدام نزع السلاح كوسيلة للحط من قوة الغرب العسكرية عن قيمتها الحقيقية، ونظروا إلى مخططه نظرة ارتياب وشك. إن هذه الاعتبارات وضحت صعوبة تقارب وجهات النظر بينها، وعمقت هوة واسعة من الخلاف.

ولقد تغلب الأمريكيون على مشكلة الخلافات بين وزارتى الدفاع والخارجية، بأن هيأوا الفرصة للدبلوماسيين والعسكريين للتعرف على بعضهم البعض من خلال اتصالات عمل يومية، أو عن طريق حضور دورات كلية الحرب القومية أو كليات الحرب الأخرى. ولقد بين هذا قيمة تدريب الأفراد الحكوميين فى الحروب الخاصة بالاشتراك مع الموضوعات الأخرى المرتبطة بها. إن الهدف ينبغى أن يطور بيئة عملية حيث يمكنهم تنفيذ الأشياء معا من خلالها.

والمفروض أن وزارة الخارجية هى التى تضع سياسة الدولة، فتقوم بالتنسيق مع الوزارات الأخرى فيما يتعلق بتشكيل السياسة الخارجية، متضمنا ذلك وزارة الدفاع، وذلك بالنسبة للموضوعات التى ترى وزارة الخارجية أن التنسيق ضرورى لها.

وفى عام ١٩٦٠، لاحظت حكومة الولايات المتحدة طغيان سلطة وزارة الخارجية فى

وظيفتها التنسيقية فأجرت بعض التغييرات التنظيمية، كى تحد من هذا الطغيان المتزايد، فقامت بإنشاء مركز جديد أو مركز عمليات، أطلق عليه اسم كنائى هو «غرفة التسلية» «Rumps Room» أو «البيت المسدل» «Flap Hose» ولقد أمد هذا المركز وزارة الخارجية بأداة لمتابعة عمل الحكومة المتسع فى ميدان المسائل الخارجية، كذا لإجراء تحليلات المعلومات للوكالات المعنية التى تبرز مشاكل السياسة الخارجية ومناطق الأزمات المحتملة.

وتم تعزيز مكتب العمليات بهيئة فنية، وذلك حينما قام أفراد من وزارة الدفاع، ووكالة المخابرات المركزية، ووكالة المعلومات الاستراتيجية، وهم جميعاً أعضاء فى مركز العمليات، بالعمل رسميا مع رجال الوزارات المعنية. كان هذا الإجراء تنظيما تقدميا نافعا داخل وزارة الخارجية، ولكنه لم يكن مع ذلك مركز رئاسة على مستوى عال يستطيع أن يدير مسائل الأمن القومى، وفى الواقع كان هناك عدد من الأسباب التى أدت إلى التخلى عن مركز العمليات فى يناير عام ١٩٦٢.

ولقد قام جون فوستر دالاس كوزير للخارجية الأمريكية، بإنشاء نموذج دبلوماسية قابل للتغيير، وقد تابع خلفاؤه هذا الأسلوب فيما بعد، وعلى سبيل المثال، فإن دين راسك وزير الخارجية الأمريكية كان فى ستة الشهور الأولى فى اضطلاعه بمسئوليته يقضى نصف وقته تقريبا خارج واشنطن، ومهما كان غياب وزير الخارجية عن واشنطن مرغوبا أو غير مرغوب فيه، فإن هناك قليلا من الدلائل تشير إلى أن هذا النموذج سوف يتغير، ونتيجة لذلك، فإن تنسيق وزارة الخارجية للعمليات الخارجية سوف يتأثر مباشرة بشخصية وزير الخارجية، على الرغم من أنه قد يستطيع أن يؤثر على الأعمال من الخارج.

إن إنجاز هذا العمل، يكمن فى أن تنسيق السياسة التى تنفذ باسم وزير الخارجية، غالبا ما تتم حقيقة على مستوى الموظفين من الصفوف الدنيا، ولقد وضح السناتور «دود» Dodd ذلك بقوله: «إن المهندس المعمارى الكبير يعتمد أساسا على رجاله الرسامين، شأنه فى ذلك إلى درجة كبيرة، شأن أولئك المسئولين عن سياستنا، إذ يعتمدون على المرؤوسين ذوى الخبرة غير المعروفين للشعب. إن واجبهم نقل كل المعلومات التى تأتى من الميدان، وعرض الحقائق البارزة لرؤسائهم، والمشورة باتخاذ خطوة سياسية عامة، أو قد يكون هذا الاعتماد حينما يستدعى واضعو سياستنا، لمعالجة أماكن بعيدة مثل الكونغو، حيث لا يكون لديهم معلومات شخصية عنها أو تكون معلوماتهم الشخصية قليلة».

لقد عهد إلى وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشئون السياسية بدور كبير فى التنسيق بين الإدارات، وفى ظل حكومة كيندى، نما هذا المكتب من هيئة صغيرة غير رسمية إلى إدارة خارجية رسمية تضم ستين موظفا رسميا، وهذه الإدارة تعد أعلى مكتب وظيفى فى وزارة الخارجية، وهى مسئولة بخاصة عن تنسيق قرارات وزارة الخارجية وأعمالها مع قرارات وأعمال وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية، ويقوم وكيل وزارة الخارجية بمراقبة أعمال مساعدى وزير الخارجية الجغرافية المختلفة، كما أن مكتبه يقوم بمتابعة أى عمل من أعمال الإدارات المختلفة فى ميادين المسائل الخارجية إذا طلب منه ذلك وزير الخارجية، سواء نشأت هذه المسائل أصلا فى وزارة الخارجية، أو فى مجلس الأمن القومى، أو فى أى قرار تصدره الوكالات المرؤوسة.

على أنه داخل مجال وزارة الخارجية، فإن التأكيد على قوى معينة بمعالجة الأزمات الدائمة بالطريق غير الرسمى له مزاياه، كما أن له قيوده، ذلك أن عقد اجتماعات منظمة غير رسمية على مستوى عال يلائم تطوير أفكار حول السياسة العريضة والتنظيم العام، كى تلفت الانتباه إلى المناطق الحرجة، وتسرع فى إنجاز المسائل التى تتطلب عملا فوريا، وتبرز المشاكل التى قد تضيع بين الطرق الرسمية للإدارات المرؤوسة. كذلك فإن طريق الاقتراب غير الرسمى الذى يجرى على مستوى عال إزاء تشكيل السياسة وإنجازها، له قيوده بالنسبة لعدد من المشاكل التى قد تعالج، وبالنسبة لمجال الاعتبارات والخبرات، ففى كثير من الحالات فإن الطبقات ذات المستوى الأدنى إذا أعطيت العون الكافى وتم مراقبتها مراقبة سليمة، يمكنها أن تعمل وتعطى إجابات عن المشاكل، وفى الواقع، فإن هؤلاء هم الذين يعرفون «جذور» المشاكل العظيمة التى ينبغى مواجهتها لوضع حل عملى.

ففى هذا العصر ـ عصر الدبلوماسية الشاملة ـ حيث لاينبغى فقط استخدام الدبلوماسية التقليدية الخاصة بالمفاوضات، بل يجب استخدم الدعاية والجاسوسية والتخريب والإثارة والحركات الجماهيرية، وحيث لايحترم الخصم سوى منطق القوة خلف أى تهديد، وحيث يستخدم الدعاية والجاسوسية والتخريب والإثارة والحركات الجماهيرية، والحرب الباردة كأدوات للصراع العالمى، فإن التنظيم والتنسيق يصبحان أمرين حيويين بالنسبة للدبلوماسيين.

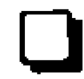
إن احتياجات الأمن القومى يتطلب شيئا أكثر من واجبات قصيرة الأجل أو أعمال براجماتية. إن القدرة على عرض حقائق غامضة ومعزولة تتعلق بأمننا القومى فى نماذج ذات معنى، ضرورية لاحتياجاتنا وينبغى أن نبتكر استراتيجيتنا على الأقل جزئيا بواسطة أولئك الذين تدربوا، ولديهم القدرة على التعميم من خصائص معقدة كثيرة. ويجب أن

يكون لدينا رجال قادرون على تقرير طبيعة الأهداف النهائية لخصمنا، كما تظهر من نواياه المباشرة المنفصلة، كما ينبغى عليها أن تعرض استراتيجية شاملة لنا.

ولكن من الذى يطور هذه العقيدة وهذه الاستراتيجية ؟ إن أولئك المسئولين عن العمليات اليومية لايستطيعون القيام بذلك، إذ إنهم يفتقرون إلى الوقت والمواد الضرورية لاستخلاص تصورات عما قد يحاول الأعداء المناورة به، للتأثير على الأهداف بعيدة المدى. ولذلك، فإنهم يختصون فقط بوضع خطط للعمل المباشر، وإنجاز مشروعات قصيرة المدى. إن انشغالهم بأحداث العمل اليومى ضرورية للغاية، ومع ذلك يصبح الخطر واقعا، حينما تسود وجهة النظر المعنية بوزارة الخارجية، التى تلعب دورا بارزا فى تشكيل السياسة الشاملة بعيدة المدى.

ولا جدال، فإن وزارة الخارجية ينبغى أن تلعب دورا كبيرا فى إدارة استراتيجية الأمن القومى. وتظل المسألة محل تساؤل عما إذا كان أفرادها ـ وقد تدربوا على ممارسة وظائف الدبلوماسية من عرض ومفاوضة وكتابة تقارير ـ أصبحوا قادرين على التخطيط والتوجيه والمراقبة لعمليات الأمن القومى المتكاملة.

إن الأمن القومى أو «المصالح القومية» كما يحلو للبعض تسميته يشغل كل موارد الدولة. إن إدارته تتطلب تكاملا بارعا للعوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية والنفسية. فإذا ما استمرت وزارة واحدة ـ أو هيئة واحدة ـ فى الاضطلاع بمسئولية هذا النشاط، فإن عملياتها سوف تتقاطع بالضرورة مع مسئوليات الآخرين، وسوف يكون عليها أن تتحرك وتتدخل فى مسئوليات التخطيط والعمليات للوزارات الأخرى، على أنه من ناحية طابع الجهاز التنفيذى، فإن موقع رئيس الجمهورية هو المركز الوحيد الذى يستطيع التوفيق بين العوامل الكبيرة التى تكون استراتيجية قومية متكاملة.



إن التوجيه الفعال لأنشطة الأمن القومى يتم بواسطة رئيس الدولة، وإن كان البعض منهم يميل إلى تعطيل كثير من الإدارات التنفيذية التى تساعدهم، ولقد عبر ريتشارد نيوستادت فى كتاب له عن أطماح الرئيس كينيدى، فى تعطيل كثير من الأداة التنفيذية التى أنشأها كل من ترومان وأيزنهاور، ومع ذلك، فقد رأى تقارب اتجاه المشاكل والسلطة فى البيت الأبيض بقوله:

«فى النظام السياسى الأمريكى يجلس الرئيس فى مقعد فريد، ويعمل داخل إطار فريد. إن الأشياء التى يعملها لاتكترث بتحديد الخطوط بين المسائل «العسكرية» والمسائل

«المدنية»، وبين «الأجنبى» «والمحلى»، وبين «التشريعى» و«التنفيذى»، وبين «الإدارى» و«السياسى»، فعلى مكتبه ـ وهناك فقط ـ تفقد التميزات بين هذه الأنواع آخر خيط لمعناها. إن التوقعات كانت تتركز فى عدم اتجاهه إلى أى شخص آخر، فليس هناك شخص آخر يشعر من وجدانه بأنه قد انتخب بواسطة الشعب، وبجانب ذلك، فليس هناك شخص آخر غير الرئيس يعيش أيامه مع مسئوليته فى عصر نووى وسط حرب باردة، وهو وحده يستطيع أن يدعى بحق لايرد، فى أية معلومات عن أسرار هذا العصر وهذه الحرب».

فإذا انتقلنا إلى النظام الشيوعى السوفييتى نجد أن جميع القرارات الكبرى المتعلقة بالأمن القومى كانت تتخذ فى الكرملين، سواء بواسطة جهاز الدولة السوفييتية أو على الأصح بواسطة الحزب الشيوعى السوفييتى. إن جميع الوكالات السوفييتية الحكومية التى ترتبط بموجب طبيعة عملياتها ـ مثل المسائل الخارجية، المخابرات، والإذاعة، التجارة الخارجية... إلخ بمسائل الأمن القومى، لها أقسام خاصة مدربة. وتتسلم الأوامر مباشرة من مراكز رئاساتها فى موسكو.

ويجب ألا يغيب عن بالنا درجة التركيز العالية فى السياسة الشيوعية وفى استراتيجيتها، وفى الطابع الملزم لمصادر أنظمة السياسة الشيوعية. ولقد حط العالم الغربى باستمرار من درجة تقدم قدرات السوفييت فى ميادين كثيرة، كما أنهم تجاهلوا تقريبا قوة الشيوعيين التى ثبتت من نظامهم الفعال فى إدارة السياسة، ولا تحتاج الولايات المتحدة أن تتنازل عن التفوق التنظيمى للشيوعيين فى مجال تخطيط وإدارة الصراع العالمى الذى كان يطلق عليه الغرب اسم «الحرب الباردة» ويطلق عليه الشيوعيون «صراع الأنظمة».

إن الأمن القومى نشاط ضخم منسق من أهدافه التأثير على سياسات الدول الأخرى، وهو لايمكن أن يكون نشاطا جانبيا، أو تختص به إحدى الوكالات عن غيرها، بل ينبغى أن تستخدم فيه كل طاقات الأنشطة القومية، ومادامت استراتيجية الأمن القومى الفعالة تتطلب تكامل الجهود التى لايمكن أن تتحقق منفردة من خلال التنسيق، فإن أنسب مكان لها هو رئاسة الجمهورية.

فإذا ما تحركت أجزاء الحكومة المختلفة فى القمة أثناء تخطيطها للأمن القومى للدولة، فإن المستشارين السياسيين، والمخططين وواضعى السياسة فى القمة يجب أن يعملوا من قاعدة مقبولة مشتركة. إن رئيس الجمهورية يحتاج إلى صورة شاملة متكاملة عن مواطن قوة الدولة وضعفها بالنسبة للعدو، وهو لا يستطيع أن يقيم ثقل تأثير أية عوامل جديدة مثل الاختراعات التكنولوجية أو التطورات السياسية غير المتوقعة، إلا على أساس

استمرار مثل قائمة الحساب هذه. ومن ثم لا يمكن ابتكار استراتيجية أمن قومى فعالة إلا فى هذا الضوء. إن هذا الواجب يدعو الرجال الذين يعملون مباشرة فى ظل رئيس الجمهورية، والذين لديهم إدراك كاف، أن يكونوا قادرين على رؤية مشاكلنا كافة، وعلى استخدام كل الوسائل المتيسرة عامة وخاصة، فى مشاركة مرنة، وذلك خلال دراستهم لحلول المشاكل والمسائل.

ولكى يقوم رئيس الدولة بمهامه، يحتاج إلى مجموعة من المساعدين: مستشارين، ومخططين، ومنجزين، ورجال إدارة، وفاحصين، ومتابعين.. إن جزءا من واجبات رئيس الجمهورية تستقطعه المصالح والوكالات ذات النفوذ القوى التى تشكل الفرع التنفيذى للحكومة. ويدير رؤساء هذه المصالح والوكالات بالضرورة أجزاء من مسئوليات الرئيس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمر يتطلب أن يعمل هؤلاء الرجال من المستشارين الرئيسيين والمخططين للفرع التنفيذى كوحدة كاملة. ولقد بذلت جهود مناسبة فى الولايات المتحدة فى سبيل مركزية التخطيط والتقييم، وقد ألهمت هذه الجهود الرئيس كيندى فى صيف عام ١٩٦٠، أن يتخذ نظرة أخرى إزاء الإدارة الحكومية. ويصف وليم كينتنر هذه الحالة بقوله:

«منذ ثمانية أشهر عكف الرئيس كيندى وحكومته على اتخاذ المبادأة فى الحرب الباردة. واليوم يجد نفسه يشن معركة دافعية فى برلين. لقد أجبر ليس فقط على التعامل مع الهجمات التى لاتقف عند حد من الرئيس خروشوف، بل ليبرر لنفسه أيضاً تعامله مع الآراء المحايدة.

«وإلى هذا الحد، تحول الرئيس يطلب النصيحة ـ كما فعل من قبله هارى ترومان، دوايت أيزنهاور ـ من مجموعة من الرجال ذوى خبرة فى السياسة، والدبلوماسية، والمسائل العسكرية والعلاقات الإنسانية.

«هذه المجموعة غير الرسمية تضم فى الوقت الحالى جنرال ماكسويل تايلور الممثل العسكرى للرئيس، وروبرت كيندى المدعى العام، وأرثر جولد برج وزير العمل، والكسيس جونسون وكيل وزارة الخارجية للشئون السياسية.

«إن مجموعة المستشارين هذه لاتختص مباشرة بالمسائل العملية، ولكنها تختص بأداة الحكومة التى تشن الحرب الباردة.

«وفى هذا المجال، فإن الجنرال تايلور، كان تحت يده اقتراح بتعيين مساعد خاص لوزارة الخارجية لمراقبة إنجازات الحرب الباردة داخل الحكومة كلها».

على أن الميل نحو مركزية السياسة داخل الفرع التنفيذى، ازدادت بخطى كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية. وتطلب المكتب التنفيذى للرئيس الأمريكى وبخاصة التخطيط الشامل، وضع ميزانية فيدرالية. ولكن لسوء الطالع، فإن جهود المكتب التنفيذى الخاص بالرئيس الأمريكى لتحقيق تنسيق أكثر فعالية بين الإدارات الحكومية والوكالات قد تفتتت نتيجة أنه لم يكن هناك تخطيط شامل يوجه الأعمال الخاصة بالإدارات المنفردة.

ولقد أدلى مستر «دافيد بل» مدير مكتب الميزانية بشهادته أمام لجنة جاكسون المتفرعة عن لجنة العمليات الحكومية بقوله:

«إن ميزانيتنا الخاصة بالأمن القومى ينبغى أن تعكس استراتيجيتنا للأمن القومى، وأظن أن كل فرد سيوافق على أن الولايات المتحدة لديها الكثير كى تطور استراتيجية كاملة وافية.

«ماهو المزيج السليم للإجراءات العسكرية وغير العسكرية؟

«كيف يمكننا توجيه عمليات التحول الحتمية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كى نتنج مؤسسات حرة غير شيوعية؟. كيف يمكننا أن نخطو بمعدل النمو الاقتصادى؟.. بموجب هذه، وبموجب مسائل أخرى غيرها تؤثر على أمننا القومى، يمكن لميزانيتنا أن تكون سليمة مثل استراتيجيتنا».

وفى هذه الشهادة ذاتها، قال مستر بل أيضاً:

«من المنطق أن وضع الميزانية والتخطيط جانبين لعملية واحدة، أى مظهران لعملية واحدة، إن الميزانية هى التعبير المالى لخطة ما».

ويقول وليم كينتنر: «ولسوء الطالع، لم يكن للولايات المتحدة خطة أمن قومى منظمة، فلم يكن هناك تخطيط لتنمية المبادأة فى الحرب الباردة. إن استراتيجية الولايات المتحدة للأمن القومى تبتكر بواسطة واجبات معينة تحدد استجابة لأزمات طاحنة، بواسطة وزارة أو أخرى من الحكومة. إن وزارات الحكومة أدوات تنفذ الأعمال المحددة لها، ولكنها إذا عملت فى ألفة واتحاد، فإن شخصا ما أرفع من هذا المستوى، ينبغى أن يحدد المجرى العام لأعمالهم. وفى النظام الأمريكى، فإن تقرير هذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا بواسطة الرئيس».

وبالطبع، فإن رئيس الدولة يحتاج إلى مساعدة فى إدارة مكتبه، ولقد وضعت عدة اقتراحات لإعطائه المساعدات التى يحتاجها، وبالطبع سوف يقوم رئيس الدولة بمواءمة الفرع التنفيذى ليناسب مزاجه الخاص، وتصوره الخاص للعمليات، ولهذا فإن مجلس الأمن القومى يقوم بوظيفته فى صور مختلفة، وفقا لمزاج وأسلوب رئيس الجمهورية.

وفى مصر اقترح فى فترة الستينيات أن تدار شئون الأمن القومى فى رئاسة الجمهورية بواسطة مستشار للرئيس لشئون الأمن القومى يكون بمثابة منسق عام للشئون التنظيمية للأمن لقومى، ولكن عدل عنه فى تلك الآونة. كما قدم اقتراح آخر على أساس أن النتائج ذاتها كان من الممكن الحصول عليها دون أى تغيير تنظيمى رسمى، وذلك بقيام الرئيس بوضع ثقته فى فرد يكون قادرا على أن يعمل ويتحدث إليه فى معظم الحالات، ولكن المشاكل التى تواجه الدولة بتفاعلها مع باقى العالم قد نمت كثيرا أو تعقدت، بحيث لايستطيع رجل واحد مهما تمتع بمواهب أن يعالجها، ومن ثم يحتاج الوضع إلى معونة هيئة ماهرة.

وبلا جدال، فقد كان هناك اقتراحات مختلفة، لتطوير مكتب رئاسة الجمهورية كى يقوم بتنظيم مكاتب الأمن القومى وتخطيطها وعرضها على أحسن وجه، وعلى هذا النهج كان لابد من وجود هيئة تنسيق رئاسية فى تنفيذ الخطط وتطويرها، ولذلك قدم الاقتراح بإنشاء هيئة أمن رئاسية يرأسها مستشار للرئيس لشئون الأمن القومى بدرجة وزير، ويكون هو وهيئته تابعين مباشرة لرئيس الجمهورية.

ولكن لكى تعمل هذه الهيئة بمرونة، فإن تكوينها ينبغى أن تتوافر فيه المتطلبات الآتية:

١ - إن مستشار رئيس الجمهورية لشئون الأمن القومى ينبغى أن يجلس فى مجلس الدفاع الوطنى كعضو كامل، له جميع صلاحيات أى عضو.

٢ - كما ينبغى تقديم العون إلى تكوين مجلس الدفاع الوطنى، وذلك بإنشاء «هيئة جديدة» يرأسها مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى، ومن ثم يكون تحت رئاسته مدير الخطط السياسية ومدير للعمليات، ومدير للمراجعة، واجبه أساسا تشكيل الخطط والسياسات، والتنسيق بين العمليات، ثم يقوم بمراجعة وتحليل النتائج التى يتم الحصول عليها، وينبغى أن يكون كل من مدير الخطط السياسية ومدير المراجعة موظفين فى هيئة رئاسة الجمهورية، بينما يكون مدير العمليات معينا فى وزارة الخارجية.

٣ - ينبغى أن يكون هناك طريق سهل مباشر بين أجهزة المعلومات فى الدولة وبين مكتب الرئاسة هذا، حتى يكون مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى فى موقف يستطيع أن يتابع الأحداث الجارية وبخاصة الطارئة ذات الصبغة العاجلة.

٤ - ينشأ مكتب مراجعة فى إدارة الميزانية، ويكون هذا المكتب مسئولا أمام مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى عن تقييم الإنجازات المادية، وأمام إدارة الميزانية عن المسائل المالية.

٥ - يجب أن تكـون شخصية مستـشار الرئيس لشئـون الأمن القومى قادرة علـى القضاء على التنافس المدمر بين الأجهزة والإدارات والوكالات، وأن يحد من طغيان الوزارات والوكالات ذات القوة والنفوذ.

وأخيرا فـإن التاريخ لايكـافئ على الإخفـاق. ولذا فإن نتـيجة الحرب هى الـتى تحدد المكافأة أو الجزاء لمن يضعون قراراتها ويديرونها.

بين الرقابة والحريات

هناك نظـريات عدة عن مدى السـرية التى يجب أن تتـميز بها أعمـال المخابرات، بل نستطيع أن نقول ليس هناك جهاز مخابرات فى العالم سواء فى المجتمع الحر أو فى الدول الجماعية لم يكن مـحل نقد أو هجوم سواء من الصحافة أو الشعـب، إن ثمة من يقولون إنه يجب على المواطن أن يعرف الحقيقة عن أوسع أجهزة الدولة وأهمها.

بل إن هـناك من يتـهم بعض الأجـهزة بالبـيروقراطـية، وقد اتهـمت مثلا المخـابرات المركزية بأنها حكومة مستترة تمثل أحيانـا أهمية قصوى فى رسم السياسات والاستراتيجية وتنفيذها بما يتنافى مع المثل الديموقراطية. كما أتهمت المخابرات العامة المصرية بأنها دولة داخل الدولة.

وفى الدول الشيوعية نظرا للسرية الشديدة التى تفرضها الدول الشيوعية على أجهزتها فإنه من الصعب علـى الشعب وعلى كثير من أعضاء الحزب أن يعـرف الكثير عن جهاز أمن الدولة. وفـى المجتمعات المفـتوحة تنتفـى سرية المعلومـات، كما أن فصل السـلطات الحكومية بعضها عن بعض، والجماعية البيروقراطية الإدارية، والصحافة الحرة تجعل السرية التامة أمرا مستحيلا.

لقد استطاع مئات الـصحفيين والدارسين فى الغرب إنتاج مئـات الكتب والمطبوعات معظمـها مبنى علـى تكهنات وانعـدام الفكر أو الخبرة، ولـذلك خرجت مشوهـة لرسالة المخابرات.

ويقـول البعـض إن هذا الموضـوع لا يصلـح للمـناقشـة العلـنية. إذ صـرح السنـاتور الأمريكـى هنرى جاسـكون أنه: «يجـب ألا تناقش الـتفصيـلات الخاصة بالمخـابرات فى المجلس لأن هـذا يؤدى دون قصد إلى إفادة الـعدو ومساعدتـه» وقال الرئيس كيـندى فى رسالة لـه وجهها إلـى الكونجرس عـام ١٩٦١: «إن المخابرات هى مـوضوع لا تفيـد فيه المناقشة العلنية».

وعلى هذا لايجوز لقادة الحكومة ولا للموظفين الذين لديهم معلومات سرية أن يناقشوها بصفة علنية، وقد أوضحت حوادث الإفشاء العالمية أن جهاز المخابرات السرى الواسع الذى تحتفظ به الدولة يمكن أن يكون له أعمق الأثر على نوع الدور الذى تلعبه الدولة وفعاليته فى الشئون الدولية. ومن المؤكد أن وجود مثل هذا الجهاز يخلق مشاكل فى السياسة والتنظيم وفى الإشراف، خاصة أن وظائف المخابرات الثلاث، تحاط كلها بالسرية التامة، وهذه الوظائف الكبرى هى: جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها وتحويلها إلى معلومات مخابرات، ثم العمليات السرية فى الخارج، وأخيرا مقاومة التجسس.

وقبل أن يستطيع مخطط السياسة أن يصل إلى قرار يجد أمامه ثلاثة اعتبارات كبرى:

الأول: ما أهداف السياسة التى يسعى إلى تحقيقها؟ وما الأخطار التى يتعرض لها ؟ وما نفقات تحقيقها المحتملة؟ أى بعبارة أخرى إذا تحددت مثلا قيمة معينة للأمن العسكرى كهدف، فهل يضحى بأهداف السياسة الأخرى مثل تقرير المصير والتنمية الاقتصادية؟

الثانى: ما الضغوط وما القوى التى يحتمل أن تشكل الشئون العالمية مهما كان طريق العمل المختار، وبمعنى آخر ماهى الحقائق التى يمكن حسابها، وما هى الاتجاهات المحتملة فى الشئون العالمية؟

الثالث: كيف يمكن أن نؤثر بواسطتها فيما حولنا بحيث نحقق الاتجاه المنشود؟ وبمعنى آخر إذا وضعنا الأهداف القومية والاتجاهات العالمية فى الاعتبار فكيف يمكن أن نحقق أهدفنا؟

وقد أوضح ماكس مليكان ـ الذى كان يعمل مديرا مساعدا فى إدارة المخابرات المركزية الأمريكية فى الخمسينيات ـ المشكلة حين تكلم عن التنبؤات الخاصة بالسوفييت فقال:

«تكون دراسة ماهو حادث فى المجتمع السوفييتى بالنسبة لواضع السياسة، إذا كانت هذه الدراسة مكتوبة فى ضوء مايجب أن يحدث هناك والوسائل التى فى مقدوره استخدامها للتأثير فيما هو حادث. وبالمثل لا يمكنه أن يوضح أهدافه، ولا أن يعدد أجهزته إلا فى حدود نظرية ـ مفهومة ضمنا أو صريحة ـ عن التطور السوفييتى.

«وإن جهازا مهمته تزويدنا بالمعلومات الخاصة فى شئون الاتحاد السوفييتى يمكن أن يكون مصدرا ذا أثر عظيم فى عملية تخطيط السياسة. فإذا افترضنا أن الاتحاد السوفييتى معتدل فى أهدافه، فهذا يتطلب من أمريكا سياسة خارجية خاصة. أما إذا قطعنا بأن فى نية الاتحاد السوفييتى أن يقهر العالم بسرعة عن طريق هجوم مفاجئ أو غير مفاجئ ـ فإن هذا يتطلب سياسة خارجية أخرى».

ولنا أن نتساءل إلى أى مدى يمكن قياس نشاط المخابرات؟ وهل من حق الدولة أن تحاسب المخابرات على أسلوب عملها ونتائج عملها؟ الواقع أن ذلك أمر صعب. فبأى معيار مثلا يمكننا أن نحكم على النتائج غير المرئية، كدور إدارة المخابرات المركزية فى تنحية مصدق رئيس وزراء إيران فى ١٩٥٣، أو فى انقلاب جواتيمالا فى عام ١٩٥٤، أو فى ثورة المجر عام ١٩٥٦، أو فى لاوس، أو فى برلين، أو فى مواقف الانفجار المختلفة فى الشرق الأوسط، أو فى غيرها من الأنشطة السرية، وبعضها باء بالإخفاق؟ إن الشخص الخارجى لايجد أمامه فى مثل هذه الحالات سوى أن يقلب الموضوع على وجوهه المختلفة.

لقد حدث مثلا أن وجه سؤال عن دور المخابرات المركزية فى حادث غزو كوبا المنكود، فصرح مدير المخابرات المركزية أمام أعضاء مجلس الشيوخ عام ١٩٦٢ بأنه لايستطيع الإجابة على السؤال قائلا: «لأننى لا أعرف الحقائق».

ونتيجة لهذا يجد النظام الحكومى الأمريكى أنه مشكلة ذات وجهين: فكيف يمكن أن تكون هناك رقابة جماهيرية على أعمال ومهام تتطلب السرية؟ كيف يمكن إدارة نظام حكومى قوامه وجود حزبين إدارة فعالة عندما نعطى الجهاز التنفيذى للحزب الحاكم، الحرية المطلقة للحصول على المعلومات الأساسية فى ميدان السياسة العسكرية الأجنبية؟

وقبل أن يقع حادث المخابرات المركزية الخاص بطائرة الاستطلاع فى أول مايو عام ١٩٦٠ لم يكن فى مقدور معظم المواطنين أن يعرفوا بالاسم سوى الجاسوس الأمريكى «ناثاز هيل». أما بعد ذلك فقد عرف كل الأمريكيين اسم «فرانسيس جارى باورز» الذى أدانته محكمة روسية بتهمة التجسس فى زمن السلم، وهو وإن كان قد درب تدريبا هزيلا كجاسوس فقد درب تدريبا قويا كفنى، وقد كان يقوم بمهمة خاصة فى الحرب الباردة، ولم يقم آسروه بإعدامه على الرغم من أنه كان يقوم بنشاط غير شرعى ذى طبيعة شديدة الخطورة بالنسبة للاتحاد السوفييتى. ثم أطلق سراحة فى أوائل عام ١٩٦٢ بالتبادل مع جاسوس روسى كانت الولايات المتحدة قد قبضت عليه. وقد قامت لجنة تحقيق باستعراض قضيته، وخلصت منها إلى أن باورز أدى مهمته ونفذ تعليماته وأنه وفى التزاماته كأمريكى. وهنا وجد الشخص الخارجى نفسه مضطرا إلى تقبل هذا الحكم على علاته. ولكن إذا كان باورز قد تنكب الطريق فى تأدية مهمته، لأنه لم يتلق التدريب الكافى على يد إدارة المخابرات المركزية، فلا يمكن أن نتأكد من أن إدارة المخابرات المركزية إنما تحاول أن تحمى باورز كى تحمى نفسها.

وقد ظلت العمليات الأمريكية السرية ـ سواء كانت خاصة بجمع المعلومات أو بالقيام بعمل سياسى ـ معروفة جدا من الكرملين ومن الباحثين فى الشئون العالمية. أما مثل هذه الأنشطة بشكل واضح فى وقت السلم، فلم تكن معروفة ضمن التقاليد الأمريكية. وقد عبر الرئيس أيزنهاور عن عاطفة شعبية عندما وصف الجاسوسية بأنها عملية غير محببة إلى النفس، ولكنه فى نفس الوقت سماها «ضرورة حيوية». وإذا أخذنا بحرفية الكلام فإننا نقول إن الرئيس أيزنهاور كان يقول إن حياة الأمة تتوقف على لعبة التجسس الكريهة القذرة وعلى العمليات السرية المتصلة بها. فإذا كانت الحال كذلك فهناك أعمال خاصة بالحكومة الأمريكية لها مثل هذه الأهمية البالغة.

ولم تعد بعض الحقائق سرا نتيجة للحوادث الشهيرة. لقد أصبحت ألوان نشاط الجاسوسية والأعمال السياسة السرية فيما وراء البحار مهمة من مهام الحكومة الأمريكية منذ عام ١٩٤٧، وتحت ستار البحوث الخاصة بدراسة الجو، قامت إدارة المخابرات المركزية بواسطة استخدام طائرات شركات الطيران الخاصة بالتجسس على الاتحاد السوفييتى بواسطة آلات تصوير جوى بعيدة المدى وبغيرها فى الفترة بين ١٩٥٦ و١٩٦٠، كما قام الجانب الآخر وهو الاتحاد السوفييتى بتنظيم واسع معقد منذ سنوات، وذلك بعمل شبكة ضخمة للاستماع السرى الإلكترونى للخصوم وللحلفاء على السواء.

وقد يكون فى دراستنا للتنظيم العملى للعلاقة بين المخابرات والأجهزة التشريعية والتنفيذية الأخرى من حيث مدى الرقابة ما يمكننا من أن نستخلص بعض الدروس.

لقد كان نتيجة لتقدير أهمية السرية فى أعمال المخابرات أن سمح للمخابرات المركزية الأمريكية بعدم مناقشة كثير من أعمالها أمام الكونجرس، كما أعفى المدير كذلك من الإجراءات العادية الخاصة بصرف الاعتمادات المالية، وأصبحت كلمة المدير الشخصية تكفى عند الكلام عن الأموال التى تنفق فى أغراض سرية أو أغراض غير عادية أو أغراض لها صفة الاستعجال.

وقد أنشأ مكتب الميزانية إجراءات خاصة بإدارة المخابرات المركزية، فأصبحت ميزانيتها تراجع بطريقة منظمة بواسطة مكتب المحاسبات العامة. أما المبالغ التى تصرف دون أن يكون لها مستندات مالية بمعرفة مدير المخابرات المركزية وتبلغ عشرات الملايين من الدولارات فتتم مراجعتها كذلك، ولكن بطريقة أكثر سرية، وتشترك المخابرات المركزية فى الدورة السنوية التى تعقد بشأن الميزانية ومبرراتها داخل نطاق الهرم التنفيذى للحكومة.

وفى عام ١٩٥٦ بحث الكونجرس حركة مسئولة كانت تستهدف إحداث تغيير فى النظام القائم بإنشاء لجنة مشتركة خاصة بالمخابرات الخارجية. وكان قد سبق ذلك حركات أخرى فى الكونجرس بقيادة السناتور الراحل جوزيف ماك كارثى، لإجراء تحقيقات فى إدارة المخابرات المركزية بتهمة التسلل الشيوعى وعدم الكفاية والإسراف، وكان يقود الحركة الجديدة السناتور مايك مانسفيلد، الذى قدم مع ٣٤ عضوا اقتراحا بإنشاء اللجنة المشتركة، ونوقش الاقتراح واقترح عليه، ولكن تكتل الفرع التنفيذى وكبار أعضاء المجلس الذين كانوا يشعرون أنهم يعرفون كل ما يريدون معرفته من معلومات المخابرات ـ فى شكل معارضة ـ وهزموا الاقتراح بـ ٥٩ ضد ٢٧. وقال أحد قادة المجلس: «إن الأفضل هو إلغاء إدارة المخابرات المركزية، ونوفر بذلك الأموال المعتمدة وأرواح المواطنين، لأن هذا أفضل من الكشف عن عمليات المخابرات المركزية وإفشائها». وعند انعقاد كل دورة من دورات المجلس كانت تقدم الاقتراحات الخاصة بإنشاء اللجنة المشتركة. وفى ١٢ من مايو ١٩٦٠ صوتت لجنة المجلس الخاصة بالقواعد ـ بالإجماع ـ على حفظ ١٧ اقتراحا بإنشاء لجنة لمراجعة أعمال إدارة المخابرات المركزية. وفى عام ١٩٦١ اهتمت نفس اللجنة بموضوع تعيين لجنة فرعية لبحث ما إذا كانت ثمة ضرورة للتحقيق مع المخابرات المركزية عقب المغامرة الفاشلة فى كوبا فى أبريل عام ١٩٦١. ولكن لم يحدث تحقيق رسمى.

وكان اكتشاف اضطلاع المخابرات المركزية بعمليات الاستطلاع الجوى داخل حدود الاتحاد السوفييتى فى المدة من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٠ صدمة لكل أعضاء الكونجرس تقريبا مثلما كان صدمة لرجل الشارع، ولكن قادة المخابرات المركزية كانوا يستشهدون بقوانين أصدرها المجلس ترخص لهم بعدم الكشف عن هذه المعلومات.

وقد صرح السناتور ديليس روبرتسون ـ العضو الديموقراطى عن ولاية فيرجينيا ـ فى ٩ من مايو عام ١٩٦٠ بقوله: «لقد ظللت أستمع إلى شهادة مقدمة أمام لجنة الاعتمادات المالية الخاصة بإدارة المخابرات المركزية طيلة ثلاث عشرة سنة، ولم يخبرنا أحد قط طيلة هذه المدة عن الأبواب التى صرفت فيها هذه الاعتمادات. لقد كان سرا عميقا يحيط به الظلام.. وسألت عددا من أعضاء لجنة الدفاع الفرعية عما إذا كانوا يعرفون أن إدارة المخابرات المركزية تمتلك طائرات تستخدمها فى أغراضها، فأجابوا بأنهم لا يعرفون ذلك.. لقد أحرجنى أنى كنت لا أعرف أن إدارة المخابرات المركزية تمتلك طائرات».

ولكن لم يكن هذا سرا مظلما بالنسبة لكل أعضاء المجلس، فقد كانت هناك قلة تعرف بعض التفصيلات، وكان من بين الأعضاء المحظوظين «كلارنس كانون» عضو

الكونجرس منذ عام ١٩٢٣ وهو ديموقراطى. لقد صرح لزملائه بأنه بالرغم من أن الأعضاء كانوا لايعرفون شيئا عن الموضوع فى ذلك الوقت، إلا أنهم كانوا قد وافقوا على اعتماد مبالغ خاصة ببرنامج الاستطلاع وغيره من المهام الخاصة بالجاسوسية. واستطرد كانون قائلا: «أما حادث الطائرة (U2) المنكوب فى أول مايو فكان واحدا من سلسلة وجزءا من برنامج مرسوم كانت تعرفه اللجنة الفرعية الخاصة بالاعتمادات المالية، وكانت تعرف تفصيلاته كاملة فى هذه الدورة وفى الدورات السابقة».

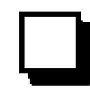
وحتى يستطيع كانون أن يبرر السبب فى أن بعض كبار أعضاء لجنة الاعتمادات المالية قد دفعوا دون أن يعرفوا إلى الموافقة على اعتمادات يحيط بها التمويه للقيام بعمليات سرية خاصة بالمخابرات، أستشهد بأن الضرورة العسكرية الحتمية ومسائل الدفاع القومى كانت تستدعى ذلك. ولقد شرح كلامه فقال إن اللجنة الفرعية التى تميزت بمعرفة الموضوع ووافقت على طيران الطائرات من طراز (U2) كانت تضم نفس الأعضاء الذين كانوا يعرفون سر القنبلة الذرية فى الحرب العالمية الثانية. ثم قال: «إن هذه العملية كانت استجابة من إدارة المخابرات المركزية للطلبات المقدمة من الكونجرس بأن الأمة يجب أن تحذر مقدما بالنسبة لوقوع هجوم من جانب العدو. كذلك كانت هذه العملية استجابة من المخابرات لمطالب القيادة الجوية الاستراتيجية بشأن الحصول على بيانات أوفى لتساند عملية «الإعاقة». وكان مضمون كلام كانون هو ضرورة توافر السرية المحكمة خوفا من أن يفشى عضو غير حريص من أعضاء الكونجرس معلومات متناهية الحساسية.

ولم تكن لجنة كانون الفرعية هى الجماعة الوحيدة المهتمة بشئون المخابرات، إذ تكونت لجنة أخرى فرعية خاصة تابعة للقوات المسلحة فى عام ١٩٥٨ على رأسها كاول فنسون الديموقراطى - من جورجيا - وسط موجة السخط السائدة ضد أعمال المخابرات، وتكونت هذه اللجنة من أربعة أعضاء من حزب الأغلبية وثلاثة من حزب الأقلية، لتراجع نشاط إدارة المخابرات المركزية - كما جاء فى أقوال رئيسها - إلى أقصى حد تراه اللجنة ضروريا.

وهناك جماعة مشابهة فى مجلس الشيوخ. فللجنة القوات المسلحة التابعة للمجلس منذ عام ١٩٥٥ لجنة فرعية رسمية خاصة بالمخابرات المركزية تتألف من خمسة من كبار الأعضاء من كلا الحزبين، وكلهم أعضاء كبار فى لجنة المجلس الخاصة بالاعتمادات المالية، وتتلقى هذه اللجنة الفرعية معلومات عن اعتمادات المخابرات المركزية، والأغراض التى تنفق فيها الأموال. وقد قال رئيسها السناتور ريتشارد راسل - العضو الديموقراطى

من جورجيا فى عام ١٩٦٠ـ أن المخابرات المركزيـة «غاية فى التعاون»، وأنه كان «يعرف مقدما عن موضوع الطائرة (U2) وقدراتها». وتعقد هذه الجماعـة ـ كما تفعل غيرها من الجماعات المعنية بشئون المخابرات المركزية ـ اجـتماعاتها بصفة سرية. ولم ينشر أى شىء عن أعمال هذه اللجنة الفرعية.

على أن المعلومات المسـتقاة الموثوق بها تذهـب إلى أن قيام الكونجـرس بأعمال المراقبة كان أكثر نشاطا من مجلس الشيوخ. فلم يكـن الأخير يتسم بالاستقرار عندما كان يسعى إلى الحصول عـلى تفصيلات كامـلة خاصة بعمـليات إدارة المخابرات المركزيـة، ومن بين الأسباب أن معظم الأعضاء لم يكن لديهم الوقت الكافى الذى يكرسونه لأعمال المراقبة. والسبب الثانى أنهم كانوا غير ميالين إلى توجيـه أسئلة تخترق الظلمات التى تعمل فيها وحدات المخابرات، وقال السنـاتور الجمهورى ليفرنت سولتو نستـول ـ من ماساشوستس فى عـام ١٩٥٦ـ «.... لم يـكن الأمـر عدم مـيل لـكلام مـن جانـب رجال المخـابرات المركزية، وإنما كان المـوضوع نتيجة عدم ميل من جـانبنا للاستفسار عن مـعلومات خاصة بموضوعات أفضل أنا شخصيا ـ بصفتى عـضوا فى الكونجرس وبصفتى مواطنا ـ ألا أسأل عنهـا....» وقد عبر الـسناتور ديـن مورس الديمـوقراطى من أوريـجون عن وجهـة نظر مختلفـة تماما عندما شكى فى عام ١٩٦٢ مـن أن المجلس لم يكن يمكنـه أن يحصل من إدارة المخابرات المـركزية عن معـلومات لاترغب هـى فى إعطائـها: «إنى عضو فـى لجنة العلاقات الخارجية التابعة للمجلس. ولا يستطيع أى عضو فى هذه اللجنة أن يحصل من إدارة المخابرات علـى معلومات لا تريد هـذه الإدارة أن تفضى بها.. إن هـذا مخيف، وإن هذه لقوة تبعث على الخوف».



ولنا أن نتساءل الآن:

من الذى يقرر سياسـة المخابرات العامة فى بلادنا وكذا برامج عـملها ؟ إن المخابرات العامة هى وحدة مركزية بين وحدات مختلفة متداخلة فيها ازدواج وبينها تنافس.

من الذى يقـوم بالتحكيـم فى منازعاتها ؟ إن دسـتور جهاز المخابرات هـو عبارة عن قانون مستقل للـمخابرات صادر من مجلس «الأمة» السابق ومعـدل فى مجلس «الشعب» الحالى، وكذا قرارا من رئيس الجـمهورية بتشكيل مجتمع المخابرات، وتوجـيهات مختلفة ومتتالـية تصدر من رئيس هـيئة المخابرات الذى هو فى نـفس الوقت رئيس لـلمخابرات العامة.

وبينما تحمل هذه التوجيهات اسم هيئة المخابرات، إلا أن هذا لا يعدو أن يكون «خاتما» للموافقة على مجموعة من القواعد وضعت تحت إشراف رئيس المخابرات العامة مع الوحدات المختلفة المتعاونة أو المتنافسة التى تدخل فى جماعة المخابرات، وهى تحدد مبادئ العمل والتنظيم التى تسير وفقها المخابرات العامة وغيرها من وحدات المخابرات الحكومية. وتشمل هذه التوجيهات أيضاً توجيهات تحدد مهام كل الأجهزة التى تدخل ضمن هيئة المخابرات وذلك لتجنب حدوث أى ثغرات أو فجوات فى المعلومات الجوهرية.

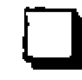
إن عمل المخابرات مهمة يقوم بها أعضاء دون أن تكون هناك أية مسئولية سياسية مباشرة. إن أى تغيير يتناول هذا الوضع يعتبر تعديا على المفهوم الدستورى لسلطة الرئيس ومسئوليته وخاصة فى الشئون الخارجية، ولكن لايجب أن يعنى مبدأ موافقة الحكومة أن للشعب الحق فى أن يلم بكل التفاصيل الخاصة بالسياسة الخارجية ـ تشكيلها وتنفيذها ـ هناك مناطق يجب أن تحاط بالسرية تترك بعض مهامها إلى قادة مسئولين. ثم إن إفشاء نشاط المخابرات للسلطة التشريعية بصفة عامة يؤدى إلى تعقيد المشكلة الصعبة الخاصة بالتعاون بين أجهزة المخابرات المختلفة. كما أن معظم أجهزة المخابرات سوف تلتزم الصمت ولا تكشف عن أية معلومات سرية إذا عرفوا أن هذه المعلومات ستنقل إلى أعضاء السلطة التشريعية بشكل سافر.

وتميل الدول الديموقراطية المتعددة الأحزاب إلى المجازفة بالنسبة للأفراد الذين يبرزون كقادة داخل هذا النظام. وهذا ينطبق على الهيئتين التنفيذية والتشريعية، ومن المؤكد وجود بعض الأخطار من جراء إقامة رقابة منتظمة على المخابرات. فإلى جانب أخطار الأمن، هناك الأخطار الخاصة بالضيق الذى يشعر به موظفو المخابرات نتيجة تقييد حركاتهم التى يتطلبها نشاط المخابرات.

وفى محاولة أمريكا البحث عن الديموقراطية نجد أنها قد أوجدت نظاما حكوميا يجزىء السلطة ويدمجها فى نفس الوقت، فالتوصية بإعطاء الكونجرس دورا إداريا أكبر فى رقابة إدارة المخابرات المركزية، ليس معناها مزيدا من إدماج السلطة، وإنما إنقاص له. فقد كانت اللجنة الكونجرسية المشتركة المختصة بالمخابرات المركزية مركزا لسلطة مستترة وتساعد على تركيز السلطة والمسئولية.

وهناك موضوع آخر قد يكون مصدر إزعاج، وهو هل يمكن أن تكون المناقشات ذات معنى، وبخاصة فى أثناء الانتخابات القومية عندما يحدث أحيانا أن تكون هناك معلومات هامة لدى الحزب الذى بيده الحكم، وفى أثناء حملة الانتخابات عام ١٩٥٢

استن الرئيس ترومان سابقة جديدة بأن أمر بأن يتلقى كل من المرشح للرئاسة والمرشح لمنصب نائب الرئيس معلومات موجزة عن المخابرات الخارجية من إدارة المخابرات المركزية، وكان غرضه ضمان استمرار السياسة الخارجية بغض النظر عن المرشح الذى ينجح فى الانتخابات، ولما كانت هذه المعلومات على مستوى عال فيجب ألا تستغل إلا لأغراض محدودة خاصة، وهذا يحد من المناقشة فى الموضوعات الحاسمة. ولقد كان جنرال أيزنهاور يدرك ذلك عندما تقبل عرض ترومان، ولكنه باستثناء المعلومات الخاصة بالأمن كان لايجد ما يمنع من أن يناقش بحرية ويحلل البرامج الخارجية كما تملى عليه حكمته. وقد أثيرت فيها أسئلة ممتعة فى أثناء انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٠ التى تلقى فيها المرشحان للرئاسة ونيابة الرئاسة معلومات خاصة من إدارة المخابرات المركزية، فهل معنى هذا أن جون كيندى كان بصفته المرشح للرئاسة له الحق فى الحصول على معلومات لا يستطيع الحصول عليها بصفته عضوا فى لجنة العلاقات الخارجية التابعة للمجلس؟. وهل تلقى جونسون ـ كمرشح ـ معلومات ما كان يحق له أن يحصل عليها كزعيم للأغلبية فى المجلس أو كعضو فى اللجنة الفرعية للقوات المسلحة التابعة للمجلس الخاصة بإدارة المخابرات المركزية؟ ربما كان ذلك، وهم يبررون ذلك بأن المرشحين لمنصبى الرئيس ونائب الرئيس لهما الحق فى الحصول على معلومات لايحق لغيرهما الحصول عليها ـ بما فى ذلك قادة الهيئة التشريعية.



إن تحليل عبارة عمل المخابرات عن خطوط توجيهية ذات فائدة فى أنها تؤكد كفاية خدمات المخابرات، وأنها تخضع لإشراف السلطة المسئولة، ويجب ألا يكون نشاط المخابرات العملى عبارة عن إدارة فى يد السياسة القومية، ويجب ألا نغالى فى قيمتها حتى بهذه الصفة، فهناك بعض المهام يكن أن تتركها فى يد الدبلوماسيين، وفى أداء وظائفها الإعلامية يجب أن تحتفظ خدمات المخابرات بصفتها الموضوعية، وفى نفس الوقت يجب ألا تلعب المخابرات دور محاولة إقناع المسئولين فى اتخاذ القرارات، سواء كان ذلك صراحة أو بلباقة، كما يجب أن يكون هناك علاقة عمل وثيقة بين واضعى السياسة وبين محترفى المخابرات.

وبينما يجب أن يظل الإشراف على المخابرات المسئولية الخاصة برئيس الدولة، إلا أن السلطة التشريعية يجب أن يكون لها دور أكثر وضوحا، كما يجب على وزارة الخارجية أن تشترك اشتراكا فعليا فى وزن الكسب فى حالة النجاح ضد احتمالات الإخفاق فى كل عملية سرية مقترحة. إن وزارة خارجية قوية هى شرط أساسى لوضع المخابرات فى مكانها الصحيح.

واسم المخابرات العامة فيه خطأ، فهى أكثر من جهاز مخابرات، وقد أصبحت تحقق أغراضا عدة وتشترك فى خدمات استراتيجية متنوعة. ويجب أن تنظم مهمة المخابرات الإعلامية بمعزل عن مهمتها السياسية السرية، لأنه عندما يقوم مخططو العمليات بتزويد متخذ القرارات بالمعلومات المطلوبة لتبرير صلاحية الخطة تكثر الأخطاء، فالمخططون وقادة العمليات يمليون إلى اعتبار خطتهم المقترحة كفاية فى حد ذاتها.

والمشكلة الثانية هى مشكلة السرية وتسلل الأخبار الذى كثيرا ما حدث فى هذه البلاد، فهناك بعض الخدمات الاستراتيجية تتطلب منتهى السرية، ويمكن أن تفرض درجة عالية من السرية بطريقتين، أولا: يجب على قيادة جماعة المخابرات أن يقاوموا إغراء الظهور وإصدار التصريحات، وتقتضى الحكمة أن يروضوا أنفسهم على أن يبقوا مجهولين. ثانياً: يجب أن يكتسبوا الثقة فى كفاية نظام المخابرات وفى أنه خاضع للسلطات السياسية المسئولة الأمر الذى يقلل من هجوم السلطة التشريعية والصحافة عليه.

وربما كانت المشكلة الجوهرية هى عدم وجود هدف سياسى محدد المعالم، وعدم وجود إجماع قومى على أهداف السياسة الخارجية. إن الهدف القومى الواضح هو الدواء الذى نوصى به لعلاج ما تشكو منه البلاد خاصا بالشئون الخارجية.

وهناك مشكلات كثيرة فى نظام المخابرات بالدول المختلفة، كان يمكن أن تحل نفسها بنفسها لو كان هناك إجماع إيجابى على أهداف السياسة الخارجية بدل اقتصار المخابرات على الاهتمام بأنشطتها. وهنا كان يتمتع الشيوعيون بميزة فى قيادة العمل السياسى السرى، لأن الديمقراطية لاتستطيع أن تفرض مذهبا أيديولوجيا، ورغم ذلك فإن المذهب الأيديولوجى يضع البلاد التى تخضع للحكم الجماعى فى موقف يفقده الميزة ـ كما حدث مع ألمانيا النازية وكما حدث فى روسيا السوفييتية فى عهد ستالين ـ لأن تقارير المخابرات التى تمر خلال مصفاة أيديولوجية تجعلها غير دقيقة ومضللة، فالبرغم من ضخامة خدمات المخابرات فقد رفض ستالين أن يصدق أن هتلر كان على وشك شن الهجوم على الاتحاد السوفييتى فى يونيو ١٩٤١. كما اعتاد هتلر فى سنواته الأخيرة أن يرفض الاستماع إلى الأنباء السيئة من أجهزة مخابراته.

وثمة مدرسة تنادى بضرورة الابتعاد عن العمليات السرية غير المشروعة والاقتصار على مبادئ السلوك الخلقى السامى، ولكن بالرغم من أن الدبلوماسية تفضل غيرها، وأنها طريقة أكثر فاعلية ويمكن الاعتماد عليها أكثر من إثارة الفتن، إلا أن الدول وبخاصة الكبرى نجدها فى الواقع لايمكن أن تستغنى عن التجسس ولايمكن أن تقلع عن مبدأ

عدم التدخل فى شئون البلاد الأخرى الداخلية، فمثلا لايمكن للولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى أن يقلع عن الحرب الباردة دون أن تتعرض للخطورة مع كل الدول التى تشاركها فى مذهبها، كما لا يمكنها أن تتبع سياسة «الغاية تبرر الوسيلة» عند كل عمل.

إن الصراع الأيديولوجى الذى كان يسود العالم قد غير الكثير من مفاهيم وأساليب أنشطة المخابرات، وكذا مدى علاقتها بالأجهزة التنفيذية والتشريعية فى الدول المعنية. وإن المرء لفى حيرة مما يخبئه الغد نتيجة التطورات المحتملة فى العلاقات الدولية، وإزاء مصير هذا الصراع الدامى الذى هدد العالم فى مناسبات عدة بالانتحار الجماعى.

إن أسوأ ما تتعرض له المخابرات حالة عامة تشترك فيها كل أجهزة المخابرات حتى فى الدول العظمى، وهى ازدواج العمل والمجهودات التى تبذلها المخابرات ففى بريطانيا مثلا فإن جهود المخابرات مشتتة بين ما لا يقل عن خمس عشرة وكالة معلومات، وتتجمع كلها فى مكتب المخابرات المشتركة فى وزارة الحرب، ولو أن المكتب يعتبر وكالة للمخابرات المركزية لحكومة جلالة الملكة، إلا أنه يقتسم عمله مع وزارة الخارجية والأدميرالية ووزارة الحرب ووزارة الطيران ووزارة علاقات الكومنولث، ولجنة التجارة ووزارة الإمدادات، ووزارة الطيران المدنى، ووزارة النقل، وإدارة الاستعلامات المركزية، ومجلس الأبحاث الطبية، ومصلحة الأبحاث العلمية والصناعية، ولكل من هذه إدارة مخابراتها المستقلة.

وليست الحالة بأفضل من هذا فى الاتحاد السوفييتى إذ إن هناك على الأقل خمس منظمات كبيرة تعمل فى خطوط متوازية، بل وتتنافس الواحدة مع الأخرى.

وفى الولايات المتحدة يتشعب هذا الازدواج لتوزيع العمل على حوالى خمس وعشرين وكالة مخابرات، فبجانب وكالة المخابرات المركزية هناك لوزارة الخارجية وللجيش والبحرية والطيران إدارات مخابرات خاصة بها، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك عدة لجان ومؤتمرات ومجموعات تقوم أيضاً بالعمل، ولو أن مجلس المخابرات ينسق بين هذه المجموعات.

ونحن فى مصر كنا نعانى من هذا الازدواج أيضاً حيث كانت تتشعب المجهودات فيما يزيد على عشر إدارات مختلفة والواقع أن هذه حالة خطيرة، ولا تزيد من كفاءة أو قوة تأدية عمل المخابرات، إن التناقضات القائمة فعلا بسبب طبيعة العمل لامناص من تطورها نتيجة مثل هذا التشعب.

وتزداد الحالة تعقيدا نتيجة عوامل التنافس المخرب، والغيرة الذاتية التى تبدو فى داخل

إدارات الأجهزة المختلفة، وينتج عن ذلك تعطيل عملية تعزيز المعلومات المنتجة، لأن مادة المعلومات قد لا تتوافر إلا لدى إدارة كبيرة واحدة، وحينئذ يكون عدم تعزيزها بتأييدات أخرى سببا فى نقص قيمتها المؤكدة، فإن قطعة من المعلومات المضللة ترسل إلى عدة أجهزة مخابرات قد تؤدى بالسلطات العليا إلى اعتبارها معلومات معززة مؤكدة، مع أنها فى الواقع آتية من مصدر واحد.

وإننى أعذر المواطنين فى عدم قدرتهم على التحقق من رسالة المخابرات نتيجة هذا الازدواج، وإن القارئ بعد أن يفهم مهمة المخابرات يستطيع أن يدرك أن نشاط المخابرات حتى الجزء الإيجابى منه موجه ضد أعداء الوطن من الجواسيس الخونة، بل إن معظم هذا النشاط يدور خارج أرض الوطن.

إن الغريب فى الأمر أن منظمة مخابراتنا الحديثة النشأة، والتى أفخر بأنى قد وضعت لبناتها منذ أن عهد لى رئاسة المخابرات فى أكتوبر عام ١٩٥٦، كانت محل تقدير المواطنين، ويحسب العدو حسابها، لدرجة أنها نالت من الدعاية فى المحافل الدولية ما جعلها هدفا للتساؤل والهجوم، وخاصة من أولئك الذين يهمهم هدم هذا الجهاز، والذى لن يستفيد من ورائه سوى خصومنا.

لقد تصادف فى مارس عام ١٩٦٦ أن كنت أقرأ مقالا جاء فى مجلة «اوزيكوت» الفرنسية عن صورة من النزاع العنيف القائم داخل أجهزة المخابرات الإسرائيلية وعن محاولة التخلص من أشكول.

لقد جاء فى الجريدة ما يلى:

«يبدو أن المسئولين الإسرائيليين يريدون التخلص من أشكول، وتسوية مشكلة المخابرات والنزاع العنيف القائم فى ساحتها، ولكن من هو الرجل السياسى الذى يستطيع أن يتهم جهاز مخابرات بلاده بسبب أخطاء ارتكبتها؟ إنه لو فعل ذلك لقضى بالموت على عدة آلاف من خيرة رجال المخابرات الذين تستخدمهم إسرائيل، فبفضل هذه المخابرات استطاعت إسرائيل حتى اليوم الإبقاء على التوازن بينها وبين الدول العربية ... ولكن أشكول و«مايرأميت» رئيس المخابرات الحالى ارتكبا عدة أخطاء ضد أمن الدولة الإسرائيلية».

وتعود المجلة فتقول: «إن القضية التى أخفقت فيها المخابرات الإسرائيلية فى عهد أميت أصبحت «سر الدولة» ولم يكتب لها النجاح، ولقد ذهب «ماير أميت» رئيس المخابرات الذى تولى الجهاز بعد «أيسر هاريل» إلى أشكول وطلب منه أن يسمح له كتابة بالقيام

بتلك العملية، فكتب له أشكول التصريح بعبارات غير واضحة، وحينما باءت المهمة بالخيبة لم يشأ أشكول أن يقاسم رئيس المخابرات المسئولية، وانتهى الأمر بتشكيل لجنة خاصة للتحقيق فى هذه المسألة تتكون من جولدا مائير وإسرائيلى جاليلى وزير الدولة لشئون الاستعلامات وإيجال آلون وزير العمل ورئيس حزب أحدوت عفوداه والقائد السابق للهجانا.

وقررت اللجنة أن مسئولية الإخفاق تقع على أشكول، وأشار الأخير على رئيس المخابرات بالاستقالة، ولكنه رفض أن يكون كبش الفداء فقال له: «لقد برأت اللجنة ساحتى، قدم أنت استقالتك».

ونوقش الموضوع فى الكنيست، وتبين أن نتيجة النزاع قد أدت إلى ضرر بأمن الدولة الإسرائيلى، فبينما أستطاع «أيسر هاريل»(١) أن يشل حركة العلماء الألمان فى مصر ويرغمهم بأساليبه على ترك القاهرة، أخفق قسم الإنجاز فى «ش. ب» فى عهد أميت من الناحية الفنية فى تحقيق عملياته ضد منظمة «فتح العربية».

هذه صورة من الصور التى يجب أن تناقش موضوعاتها فى منتهى السرية، والتى اتهم فيها أحد السياسيين الإسرائيليين جهاز المخابرات الإسرائيلى بأنه أخطأ فى عملية من عملياتها، وكانت النتيجة أن حدث تصدع داخل جهاز الحكم، بل داخل حزب أشكول.

إن حرية المواطنين لاتتعارض أبدا مع ما تقوم به المخابرات من نشاط، ولكن ثمة بعض الأمور التى يجب أن تعالج فى أعلى المستويات وأضيقها حتى لا يستفيد منها العدو.

ولقد كنت مدفوعا حقيقة وأنا أنتهى من وضع هذا الكتاب إلى أن أظهر المخابرات العامة حسب ما جاء بقانونها المصدق عليه من مجلس الأمة السابق، هيئة حكومية مستقلة معترف بها، وتحدد واجباتها ومكانها فى السلم الوظائفى والإشراف عليها قوانين وقرارات ومنشورات، وكما هى الحال فى كثير من مؤسسات الدولة سواء كانت عسكرية أو مدنية يحاط جزء كبير من عملها بالسرية، بهدف المحافظة على أسرار الدولة، وكما هو متبع فى كل دول العالم.

وتتبع المخابرات العامة تبعية مباشرة لرئيس الجمهورية، ورئيس المخابرات العامة مسئول أمامه مسئولية مباشرة، كما أنه عضو فى مجلس الدفاع الوطنى المسئول عن خطة الأمن القومى للدولة، وهو بصفته هذه مستشار للمجلس.

---

(١) أيسر هاريل هو مؤسس «ش. ب» التي تحدثنا عنها فى مخابرات إسرائيل، وهو الذى نظم ودبر خطف ايخمان، وهو الذى اتهم جهاز المخابرات الإسرائيلية ببعض الأخطاء.

ويقوم رئيس الجمهورية حسب نص قانون المخابرات العامة باختيار نائبه، وليست هذه عملية روتينية، فإن وظيفة رئيس المخابرات وظيفة سياسية أكثر منها إدارية أو تنظيمية.

والواقع أن هناك خلطا واضحا فى مجتمعنا بين أهمية مفهوم الأمن وبين الحريات، فجهاز المخابرات العامة ليس لديه أية سلطة تنفيذية إنما هو جهاز بحث ودراسة، حتى الجانب الإيجابى منه فى مقاومة التجسس يعتمد على الأجهزة المختصة فى عمليات القبض على الجواسيس بعد اكتشافهم وذلك حتى يبقى أفراد مقاومة التجسس غير معروفين للعدو.

إن المخابرات معركة دهاء بين منظمتين، حيث يبذل كل جانب ما يملك من طاقات ذهنية وعقلية لشل خطط خصومه، وهذا لا يؤثر بتاتا على أية حرية من حريات المواطنين. ولقد كان لوعى الأمن لدى بعض المواطنين المصريين قيمة بالغة فى عمل رجال مقاومة التجسس، حيث كان لهم الفضل فى الكشف عن الكثير من قضايا التجسس. إن المخابرات تحمى الوطن من تسلل العدو، ولاتفرض أية قيود على حرياته.

وربما جاء هذا الخلط فى المفهوم الذى أشرت إليه نتيجة آثار ما خلفته أجهزة الشرطة السياسية (البوليس السياسى) فيما قبل الثورة، أو نتيجة بعض نشاطات أجهزة الأمن الأخرى التى تحملت المخابرات العامة أخطاءها خلال محنتها الكبرى. كما قد يرجع ذلك لدى بعض المثقفين مما قد يعلق بأذهانهم من قراءاتهم عن أجهزة الأمن فى بعض الدول الجماعية والدكتاتورية والبوليسية، فمثلا حدث أن بعض أجهزة الأمن فى روسيا فى عهد ستالين، وفى ألمانيا فى عهد هتلر بل فى الديموقراطيات المعاصرة، كانت تقوم بأعمال يمكن أن نصفها بأنها نوع من كبت الحريات وفضلا عن ذلك فثمة أمثلة كثيرة ـ أكثر ظهورا فى أمريكا اللاتينية أحال فيها الدكتاتوريون جهاز المخابرات الصحيح إلى جستابو خاص بقصد الاحتفاظ بحكمهم، ولذا كان استخدام أجهزة الأمن الملتوية والشهيرة بأعمال الشر ما جعل الكثير من الناس يميلون إلى هذا الخلط.

ولنا أن نتساءل هل الممكن أن تكون هناك رقابة جماهيرية على أعمال ومهام تتطلب السرية ؟ وهل من حق المواطنين أن يعرفوا أسرارا قد تفيد العدو إذا تسربت؟.

إننا نعتقد أن أعمال المخابرات لاتقل قيمة ـ إن لم تفق ـ عن أى سر من الأسرار العسكرية، يجب أن يحفظ فى الخزائن ولا يلم به سوى قلة من المسئولين عن الأمن القومى للدولة.

ولكن من جهة أخرى فلامانع قط من أن تكون هناك رقابة برلمانية على أعمال

المخابرات لا تفصيلاتها. وإن لم يكن صادفنا فى الخمس عشرة سنة التى تلت قيام الثورة أى اقتراح من أى عضو من مجلس الأمة يعرض فيه لنظام معين لهذه الرقابة، فإن الدول الديموقراطية التى مرت بهذه التجربة صادفها معارضات وتأييدات لنظام الرقابة، أما فى الدول الشيوعية فيسيطر عليها الحزب تماما.

وقد يكون من المفيد هنا أن نذكر التجربة التى مرت بها الولايات المتحدة من ناحية بعض الاقتراحات التى أثيرت فى مناقشات السلطة التشريعية منذ إنشاء جهاز المخابرات المركزية.

ففى خلال السنوات الأولى لوكالة المخابرات المركزية كانت هناك سلسلة من التحريات عن نشاطها، وعين آلين دالاس فى عام ١٩٤٩ رئيسا للجنة ثلاثية لتضع تقريرا عن عمليات وكالة المخابرات المركزية لتقديمها إلى الرئيس ترومان. كذلك كانت هناك دراسات تتم تحت إشراف لجنة هوفر، حيث اجتمعت مرتين: الأولى عام ١٩٤٩ والثانية ١٩٥٥ . وكانت الدراسات خاصة بتنظيم الفرع التنفيذى من الحكومة، كما تشمل دراسات عن بناء المخابرات. أما المسح الذى تم عام ١٩٥٥ فى أثناء رياسة الين دالاس فقد تضمن تقريرا أعدته لجنة بقيادة جنرال مارك كلارك، وفى نفس الوقت تقريبا أعد مسح خاص عن عمليات الوكالة لتقديمه إلى الرئيس أيزنهاور تحت قيادة الجنرال جيمس دولتيل. ومن بين التوصيات التى تقدمت بها لجنة هوفر فى عام ١٩٥٥ إنشاء مجلس رئاسة مدنى دائم، ليأخذ مكان لجان التحريات المؤقتة. هذا المجلس هو ما أطلق عليه اسم «لجنة الرقابة».

وقام الرئيس الأمريكى بتعيين مجلس المستشارين فى نشاط المخابرات الخارجية التابع له، والذى رأسه بعض الوقت رئيس المعهد التكنولوجى بماساشوستس «جيمس كليان». وبعد أن تولى الرئيس كيندى الحكم أعاد تشكيل هذه اللجنة بإجراء تعديل فى عضويتها، ومرة ثانية عادت الرئاسة إلى دكتور كيليان. وفى أبريل عام ١٩٦٣ استقال دكتور كيليان وخلفه محام ناجح وخبير فى أعمال الحكومة هو مستر «كلارك كليفورد»، وكان لهذه اللجنة التى كانت تجتمع عدة مرات فى السنة حق الاطلاع على ملفات وكالة المخابرات المركزية وسجلاتها وأنشطتها وميزانيتها.

أما التوصية الثانية التى تقدمت بها لجنة هوفر فكانت إنشاء لجنة رقابة تابعة للكونجرس ولكن لذلك تاريخا عاصفا.

وفى عام ١٩٥٣ ـ قبل توصيات لجنة هوفر ـ كان السناتور «مايك ما نسفيلد» قد

تقدم بمشروع لإنشاء لجنة كونجرسية مشتركـة لوكالة المخابرات المركزية على غرار اللجنة المشتركة للطاقة الذرية، ولكن لم يؤخذ به.

وبعد سنوات قليلة أخذت الأصوات ترتفع على نفس هذا الموضوع في المجلس، وذلك بعد أن تقدم به مرة ثانية السناتور ما نسيفيلد وكان هناك كثير من المؤيدين، إذ صوت له خمسة وثلاثون عضوا من كلا الحزبين وأقره المجلس في فبراير عام ١٩٥٦، ولكن صوت ضده صوت قوى هو صوت السناتور كارل هايدن رئيس لجنة الاعتمادات بالمجلس، يؤيد وجهة نظر السناتور هايدن السناتور رتشارد راسل رئيس لجنة القوات المسلحة بالمجلس والسناتور ليفريت سولتنسترك العضو الجمهوري الكبير في اللجنة سالفة الذكر. وفي أبريل وبعد مناقشة ممتعة صوت المجلس ضد مشروع لجنة الرقابة بأغلبية مدهشة، وعندما قام السناتور راسل بإبداء رأيه في معارضة المشروع قال: «بالرغم من أننا عندما سألنا مستر آلين دالاس - أسئلة عميقة عن بعض الأنشطة التي يقشعر منها بدن من يستمع إليها، إلا أنه لم يخذلنا مرة بالامتناع عن الإجابة في الحال وبصراحة عن أي سؤال وجهناه إليه». وتقرر البت في الموضوع عندما تأيدت هذه الشهادة بواسطة نائب الرئيس السابق - وكان ذلك الوقت سناتور - البين باركلي الذي كان يتحدث عن خبرة حينما كان عضوا في مجلس الأمن القومي، وأيده في المعارضة السناتور ستيوارت سيمنجتون، الذي كانت له معرفة وثيقة بأعمال الوكالة عندما كان وزيرا للطيران، وعند التصويت النهائي «٥٩ إلى ٢٧» إنقلب عشرة من المؤيدين السابقين، وانضموا إلى الأغلبية ليهزموا الاقتراح، لقد استمعوا إلى ما يكفي لإقناعهم - مؤقتا على الأقل - بأن الحاجة تدعو إلى الأخذ بذلك الاقتراح وفي أثناء المناقشة أوضحوا بصورة مؤكدة أن الإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق الغاية المنشودة كانت موجودة فعلا وأنها تؤدي عملها بصفة مرضية لسنوات طوال.

وقامت حملة في الكونجرس عام ١٩٥٦ بزعامة السناتور جوزيف مكارثي تقترح إجراء تحقيقات في المخابرات المركزية بتهمة التسلل الشيوعي وعدم الكفاية والإسراف، ولكن هزم الاقتراح وعلق أحد الأعضاء المعارضين قائلا:

«الأفضل هو أن نلغي إدارة المخابرات المركزية ونوفر بذلك الأموال المعتمدة وأرواح الموظفين، لأن هذا أفضل من الكشف عن عمليات المخابرات».

وقال آلين دالاس: «إن أي تحقيق تجريه لجنة تابعة للكونجرس أو جهاز آخر تكون من نتيجته إفشاء نشاطنا السري وعملياتنا السرية. إن الكشف عن أسماء عملائنا هو بمثابة أننا ساعدنا العدو في أن يتسلل بعملائه داخل بلادنا. وهكذا فإن كمية المعلومات التي

يكشف عنها لأية جماعة تابعة للكونجرس، تتوقف على رغبة مدير المخابرات الذى يستمد سلطته من الكونجرس.

ومن الطبيعى أن للجمهور والصحافة مطلق الحرية فى نقد أعمال المخابرات، ويشمل ذلك العمليات التى تتكشف نتيجة الهفوات أو سوء التصرف.

وينطبق هذا على نشاط المخابرات، كما ينطبق على أية عملية حكومية أخرى. وحينما تخفق عملية مخابرات وتتكشف تكون المخابرات ورئيسها على استعداد لتحمل المسئولية. لكن لا يمكن للجمهور أن يقوّم أعمال المخابرات، ويؤيد ذلك ما ذكره الرئيس الراحل كنيدى حينما كان يفتتح المقر الجديد لوكالة المخابرات المركزية فى ٢٨ من نوفمبر ١٩٦١ موجها كلامه لرجال المخابرات.

قال كينيدى: «إن نجاحكم لايعلن عنه ولكن فشلكم يغالى فيه، وهذا يعنى أن المخابرات هى المهنة التى تحظى بأقل فهم وأكثر تمثيل خاطئ، وهى المهنة التى لانستطيع أن نتحدث فيها عن العمليات التى تصيب نجاحا.. أما العمليات الفاشلة فهى التى تتحدث عن نفسها».

وكانت هناك قاعدة معمول بها وهى أن المخابرات العامة كأى جهاز مخابرات مثالى لم تكن تتدخل فى رسم السياسة بل كان لها دور كما وصفناه فى الفصول السابقة، كما أن العاملين فيها كانوا بعيدين عن العمل السياسى، ولا يسمح لأى شخص فيها بأن يشترك فى أى نشاط ذى طبيعة سياسية اللهم إلا التصويت فى الانتخابات.

وهذه نقطة حيوية وهامة، فالمخابرات كهيئة مستقلة واجبها الأساسى حماية الدولة سواء فى ناحية المخابرات الإيجابية أو الوقائية، وحين تقدم تقديراتها وتقاريرها يجب أن تكون بعيدة عن أية مؤثرات.

وقد أرد على الذين ينقدون وجود قانون خاص للمخابرات، فأقول إن الضمانات التى جاءت بالقانون سالف الذكر، وكذا المواد التى تعالج أمور المخابرات المختلفة إنما تعبر عن طبيعة جهاز يضم مجموعة من الرجال والسيدات الذين يعملون بنزاهة واحترام للمواطنين، وهم يقدرون الواجب ويتفانون فى تأدية ما كان يوكل لهم، بل منهم من مات شهيدا كالجندى المجهول.

وعلى الرغم مما قيل عن المخابرات من بعض العملاء الخونة الموتورين والمأجورين وبعض العميلات المحترفات اللاتى كن فصلن من العمل لعدم صلاحيتهن، فاستغلتهن بعض مراكز القوى فى التشهير بالمخابرات، فإننى أستطيع بكل فخر وثقة أن أقول إننى

زهاء الأحد عشر عاما التى رأست فيها الجهاز، لم أر قط جماعة من الرجال أو النساء تعمل فى هذا البلد فى صمت وسكون دون انتظار مكافأة أو منفعة مثل هؤلاء الذين عملوا معى فى المخابرات العامة.

إن منظمة المخابرات ليست هى التى تهدد حرياتنا، إن الخطر يكمن فى الصراع داخل مراكز القوى داخل النظام والتى تتجدد يوما بعد يوم، وكذا من عدم وجود التخطيط السياسى المبنى على أساس علمى، كما يكمن فى نشاط الخونة أعداء الوطن الذين يبيعون أنفسهم لأجهزة المخابرات الأجنبية وبالتالى إلى الشيطان.

إننا حينما نخرب جهاز مخابراتنا، ونفشى أسراره فى وقت نواجه فيه تهديدا عسكريا إنما نفيد بذلك العدو، إنها جريمة تصل إلى درجة الخيانة تستحق أقصى العقاب.

والأفضل أن نلغى جهاز المخابرات بدلا من أن نكبله بالأغلال، وأن نضحى بأمن الدولة فى سبيل ما يردده البعض عن كبت الحريات الذى لا علاقة لها بالمخابرات!.

وليس أمامى إلا كلمات بسيطة أذكرها للتاريخ: «إن الأفراد والأجهزة التى عملت على تخريب جهاز المخابرات لأسباب شخصية لن ينسى لهم التاريخ ما فعلوه حينما تكتشف الحقيقة وما أدته المخابرات من رسالة مقدسة، ويكفى أفراد المخابرات هذا التقدير من الجيل الذى يفهم رسالتهم. ويكشف من هم الذين كبتوا الحريات».

صلاح محمد نصر

مؤسس جهاز المخابرات المصرى

فهرس المحتويات
تاريخ المخابرات ـ 1 ـ / حرب العقل والمعرفة

الجارية ، تقديرات المخابرات ● إنتاج المخابرات ما لم يقع في يد راسم السياسة في الوقت المناسب وبشكل واضح ومفهوم ، يصبح عديم القيمة ● أبحاث المخابرات ● الحرب الكورية ● فراغ الصواريخ ● قوة الولايات المتحدة ●

● أول شبكة صهيونية للتجسس في فلسطين اكتشفت في عام ١٩٠٧ ● في سنة ١٩١٤ تم تكوين أقوى عصابة جاسوسية صهيونية تضم أربعين رجلاً بقيادة «هارون أهرونسون» وابنته سارة ● قامت عصابة أهرونسون وابنته بسرقة أسرار غاز الخردل وبعض الأسلحة الألمانية ونقلوها إلى بريطانيا ● في عام ١٩٢٠ تألفت الوكالة اليهودية وأنشأت فروعها في القدس ولندن ونيويورك وجنيف والقاهرة وباريس وبرلين ، وكان الاسم الرسمي لهذه الشبكة هو «الهاجاناه» أي الدفاع وكان أعضاء الهاجاناه في فلسطين ثلاثة أقسام: قسم وحدات الهاجاناه العسكرية للقتال ، وقسم وحدات البالماخ لأعمال التخريب ، وقسم وحدات «الشاي» أي خدمة المخابرات ● دخلت المخابرات الإسرائيلية بعد ذلك في ثلاث مراحل: ١ـ المرحلة الأولى وتمتد من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥١ وكانت الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية تشترك في معظم أعمال المخابرات الإسرائيلية ● ٢ـ المرحلة الثانية من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٥ وكان خلالها «بنيامين جيلي» هو الذي يتولى إدارة المخابرات بجميع فروعها ويساعده عدد من الرجال في وزارة الدفاع ● ٣ـ المرحلة الثالثة وقد بدأت بعد فضيحة لافون واستلام «تيدي كوليك» منصب مدير عام مكتب رئيس الوزراء فقام بتنظيم جهاز المخابرات على أساس جديد ، وأعطى كل فرع اختصاصه ومسئولياته ● استغلت المخابرات الإسرائيلية الدين في تحقيق مآربها فكونت الجمعيات الدينية مثل «شهود يهوه» والماسونية ، وهي تهدف إلى تمييع العقيدة الدينية التي يؤمن بها الأفراد غير اليهود ، ونزع الحقد والكراهية لليهود من أصحاب الأديان الأخرى ، والدعوة إلى أن المسيحية واليهودية دين واحد ● أساليب المخابرات الإسرائيلية في تجنيد العملاء ● في عام ١٩٦٠ أجبرت المخابرات المصرية المخابرات الإسرائيلية على اتباع أسلوب جديد في تشغيل العملاء ● مراكز التجسس الإسرائيلية في أفريقيا.



عــربيــة للطباعة والنشر

7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون : 3256098 - 3251043

تاريخ المخابرات

حرب العقل والمعرفة

الواقع أننا نعيش اليوم فى عالم أشبه بغابة ملأى بالوحوش، ويبدو أن قانون الغاب هو الذى يحكم العلاقات الدولية «عش لتأكل وتؤكل».. وهذا ما يجعل للمعرفة من أجل الوصول إلى الحقيقة الدور الأساسى فى درء هذا الخطر، فتكون المخابرات هى المعرفة والعمل فى أوسع معنيين لهما، والأمر الحتمى أن المخابرات هى مفتاح القرارات إذ ليس ثمة أكثر إحراجاً فى إعداد القرارات القومية أكثر من العلاقة بين المخابرات والسياسة، وقليل من الناس هم الذين يستطيعون تقييم الدور الحاسم الذى تقوم به المخابرات فى رسم السياسة القومية.

إن نظم المخابرات وأساليبها معروفة مهما تكن جنسية الجهاز أما مالا يجب أن يفشى فهو أين ومتى وكيف أستخدمت أو سوف تستخدم هذه الأساليب فى عمليات معينة.

إن الحكومات لا تعترف عادة بأن من بين وظائفها مهمة الجاسوسية وغيرها من وسائل الحصول على المعلومات بطرق غير شرعية كما أن المخابرات تسمح لحكوماتها بأن تضع نفسها فى مركز بحيث تستطيع إنكار قيامها بعمليات التجسس، والمصلحة العامة تقضى بأن يكون تنظيم المخابرات ونشاطها طى الكتمان، ومن ثم يجب أن يخول موظفوها سلطة اتخاذ الإجراءات التى تتطلبها هذه السرية، لكن مع الأخذ فى الاعتبار أن المعرفة تحمل بين طياتها القوة، ولذلك فمن السهل للمعرفة السرية أن تصبح قوة سرية.

ولا تحتاج إدارة المخابرات إلى أن يكون كل أفرادها من العباقرة ما دام على رأسها عبقرى، ويدل تاريخ المخابرات على أن النتائج العظيمة تتصل مباشرة ليس بالذكاء الجماعى لأفراد المنظمة بقدر ما ترجع إلى ذكاء رئيسها.

ولنا أن نسأل الآن : من الذى يقرر سياسة المخابرات العامة المصرية وكذا برامج عملها؟.. إن المخابرات العامة هى وحدة مركزية بين وحدات مختلفة متداخلة، فيها ازدواج وبينها تنافس.. من الذى يقوم بالتحكيم فى منازعاتها؟ إن دستور جهاز المخابرات هو عبارة عن قانون مستقل للمخابرات صادر من مجلس «الأمة» السابق ومعدل فى مجلس «الشعب» الحالى، وكذا قرار من رئيس الجمهورية بتشكيل مجتمع المخابرات.

وإننى أعذر المواطنين فى عدم قدرتهم على التحقق من رسالة المخابرات و... مهمة المخابرات يستطيع أن يدرك أن نشاط المخابرات حتى الجزء الإيجابى ... الوطن من الجواسيس والخونة بل إن معظم هذا النشاط يدور خارج أرض ...



دار الخيال - القاهرة - لندن